

آفاق الاقتصاد العالمي

هل يتزايد الزخم؟

أبريل
٢٠١٧



هل يتزايد الزخم؟

دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية

آفاق الاقتصاد العالمي

إبريل ٢٠١٧

هل يتزايد الزخم



©2017 International Monetary Fund
الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠١٧

الغلاف والتصميم: لويزا منجفار وجورج سالازار
الجمع التصويري: شركة AGS, An RR Donnelley Company

Cataloging-in-Publication Data

Joint Bank-Fund Library

Names: International Monetary Fund.
Title: World economic outlook (International Monetary Fund)
Other titles: WEO | Occasional paper (International Monetary Fund) | World economic and financial surveys.
Description: Washington, DC : International Monetary Fund, 1980- | Semiannual | Some issues also have thematic titles. | Began with issue for May 1980. | 1981-1984: Occasional paper / International Monetary Fund, 0251-6365 | 1986-: World economic and financial surveys, 0256-6877.
Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)
Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. | International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.
Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 978-1-47556-465-5 (English paper)
9781475597899 (Arabic paper)
9781475597905 (Arabic web PDF)

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر مرتين سنويا، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ٤ إبريل ٢٠١٧. والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الصيغة المقترحة عند الاقتباس: صندوق النقد الدولي - ٢٠١٧. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟ واشنطن، إبريل.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد عن طريق البريد الإلكتروني أو الفاكس
أو البريد العادي إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.
هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org
إنترنت: www.imfbookstore.org
www.elibrary.imf.org

ي	الافتراضات والأعراف المتبعة
ك	مزيد من المعلومات والبيانات
ل	تمهيد
م	تقديم
س	ملخص واف
١	الفصل الأول: الآفاق والسياسات العالمية
١	آخر التطورات والآفاق المتوقعة
١٣	التنبؤات
٢٢	المخاطر
٢٩	أولويات السياسات
٣٧	إطار السيناريو ١: التوسعات الدائمة في المالية العامة للولايات المتحدة
٤٠	الإطار ١-١: الصراعات والنمو والهجرة
٤٣	الإطار ٢-١: معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الأيرلندي
	تقرير خاص: تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والمصادر غير التقليدية في
٥٢	سوق النفط العالمية
٦٣	المراجع
٦٥	الفصل الثاني: تدابير غير مسبوقة: النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة
٦٥	مقدمة
٦٧	أداء النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عبر الفترات الزمنية
٦٩	ما أهمية الأوضاع الخارجية؟
٧٦	كيف تؤثر الأوضاع الخارجية على نشأة فترات النمو؟
٨٢	دور السياسات والخصائص الهيكلية في تمرير تأثير الأوضاع الخارجية
٨٧	نظرة عن قرب: ماذا تعني البيئة الحالية لآفاق النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية؟
٨٨	النتائج
٨٩	الإطار ١-٢: اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فرادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا
٩١	الإطار ٢-٢: النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات
٩٤	الإطار ٣-٢: تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع الطلب النهائي للصين
	الإطار ٤-٢: التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة
٩٧	والاقتصادات النامية
١٠٠	المرفق ١-٢: البيانات
	المرفق ٢-٢: القنوات التي استطاعت من خلالها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تقليص فروقات
١٠٢	الدخل بينها وبين الاقتصادات المتقدمة

- ١٠٤ المرفق ٢-٣: تقدير تأثير الأوضاع الخارجية على نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
 ١٠٦ المرفق ٢-٤: تحديد فترات النمو
 ١٠٩ المرفق ٢-٥: تقدير تأثير الأوضاع الخارجية على احتمالات حدوث فترات التسارع المستمرة وفترات التراجع
 ١١٣ المرفق ٢-٦: تحليل دور الخصائص المحلية في تمرير تأثير الأوضاع الخارجية
 ١١٨ المراجع

١٢١ الفصل الثالث: فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الدخل

- ١٢١ مقدمة
 ١٢٦ الاتجاهات العامة في نصيب العمالة من الدخل: الحقائق الأساسية
 ١٢٧ محركات نصيب العمالة من الدخل: المفاهيم والآليات الأساسية
 ١٣٣ تحليل الاتجاهات العامة في نصيب العمالة من الدخل: تحليل تجريبي
 ١٤٠ الملخص والانعكاسات على السياسات
 ١٤٢ الإطار ٣-١: التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية
 ١٤٥ الإطار ٣-٢: مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير
 ١٤٨ الإطار ٣-٣: المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتخلخل الاقتصادي حول العالم
 ١٥٢ الإطار ٣-٤: تعديل نصيب العمالة من الدخل
 ١٥٥ المرفق ٣-١: الأجور والمخفضات
 المرفق ٣-٢: نموذج نظري للتكلفة النسبية لرأس المال، ونقل المهام إلى الخارج، وأنصبة العمالة من الدخل في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
 ١٥٦ المرفق ٣-٣: التغطية القطرية والبيانات
 ١٥٩ المرفق ٣-٤: المنهجية
 ١٦١ المرفق ٣-٥: الثبات وجدول إضافية
 ١٦٢ المراجع
 ١٧٠

١٧٣ الملحق الإحصائي

- ١٧٣ الافتراضات
 ١٧٤ ما الجديد
 ١٧٤ البيانات والأعراف المتبعة
 ١٧٥ الملحوظات القطرية
 ١٧٥ تصنيف البلدان
 ١٧٦ الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
 الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها
 ١٧٧ في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠١٦
 ١٧٨ الجدول باء - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية
 ١٧٨ الجدول جيم - الاتحاد الأوروبي
 ١٧٩ الجدول دال - السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير
 الجدول هاء - السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي،
 ١٨٠ والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والبلدان النامية منخفضة الدخل
 ١٨٢ الجدول واو- الاقتصادات التي لديها فترات إبلاغ استثنائية
 ١٨٣ جدول زاي- توثيق البيانات الرئيسية
 ١٩٣ الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة

	قائمة بالجداول
١٩٨	الناتج (الجداول ألف ١ - ألف ٤)
٢٠٥	التضخم (الجداول ألف ٥ - ألف ٧)
٢١٠	السياسات المالية (الجدول ألف ٨)
٢١١	التجارة الخارجية (الجدول ألف ٩)
٢١٣	معاملات الحساب الجاري (الجداول ألف ١٠ - ألف ١٢)
٢٢٠	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجداول ألف ١٣)
٢٢٤	تدفق الأموال (الجدول ألف ١٤)
٢٢٧	السيناريو الأساسي متوسط الأجل (الجدول ألف ١٥)

آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة

٢٣٧	المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد، في إبريل ٢٠١٧
-----	---

الجداول

٢	الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
٣٨	الجدول ١ في السيناريو: تأثير تدابير المالية العامة على العجز
٤٤	الجدول ١-٢-١: إيرلند: ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي
٤٦	جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٧	جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٨	جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٩	جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٥٠	جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٥١	جدول المرفق ١-١-٦: اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٥٧	الجدول ١-٢-١: إنتاج النفط من مصادر غير تقليدية، ٢٠١٦
٩٢	الجدول ١-٢-٢: نمو الصناعات في ظل انخفاض/ارتفاع مستويات التدفقات الرأسمالية الوافدة
٩٣	الجدول ٢-٢-٢: التدفقات الرأسمالية الوافدة ونمو الصناعات
١٠٠	جدول ١-١-٢ في المرفق: مصادر البيانات
١٠١	جدول ٢-١-٢ في المرفق: عينة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المتضمنة في التحليلات
١٠٢	جدول ٣-١-٢ في المرفق: الارتباط الثنائي بين متغيرات الأوضاع الخارجية
١٠٥	جدول ١-٣-٢ في المرفق: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي للنمو القائم على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية
١٠٥	الجدول ٢-٣-٢ في المرفق: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي للنمو القائم على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية: تحليلات الثبات

١٠٧	الجدول ٢-٤-١ في المرفق: فترات التسارع المستمرة
١٠٩	الجدول ٢-٤-٢ في المرفق: فترات التراجع
١١٠	الجدول ٢-٥-١ في المرفق: التقديرات اللوغاريتمية لتأثير متغيرات الأوضاع الخارجية على نسبة احتمالية حدوث فترات من التسارع المستمرة
١١٠	الجدول ٢-٥-٢ في المرفق: التقديرات اللوغاريتمية لتأثير متغيرات الأوضاع الخارجية على نسبة احتمالية حدوث فترات التراجع
١١٥	الجدول ٢-٦-١ في المرفق: التقديرات اللوغاريتمية لتأثير متغيرات السياسات على نسبة احتمالات حدوث فترات التسارع المستمرة
١١٦	الجدول ٢-٦-٢ في المرفق: التقديرات اللوغاريتمية لتأثير متغيرات السياسات على نسبة احتمالات حدوث فترات التراجع
١٦٠	الجدول ٣-٣-١ بالمرفق: التغطية القطرية
١٦٠	الجدول ٣-٣-٢ بالمرفق: مصادر البيانات
١٦٣	جدول ٣-٥-١ بالمرفق: النتائج الكلية في السيناريو الأساسي
١٦٤	الجدول ٣-٥-٢ بالمرفق: النتائج الكلية المجمعة
١٦٥	الجدول ٣-٥-٣ ألف بالمرفق: النتائج الكلية، الثبات (تكلفة استخدام رأس المال)
١٦٦	الجدول ٣-٥-٣ باء بالمرفق: النتائج الكلية، الثبات (مقياس بديل لنقل المهام إلى الخارج)
١٦٦	الجدول ٣-٥-٤ بالمرفق: النتائج الكلية، الثبات (اختبارات الثبات الأخرى)
١٦٧	الجدول ٣-٥-٥ بالمرفق: النتائج الكلية، الثبات (قضايا القياس)
١٦٧	الجدول ٣-٥-٦ بالمرفق: النتائج على مستوى القطاعات في السيناريو الأساسي
١٦٨	الجدول ٣-٥-٧ بالمرفق: النتائج الكلية حسب مستوى المهارات
١٦٨	الجدول ٣-٥-٨ بالمرفق: النتائج على مستوى القطاعات حسب مستوى المهارات
١٦٩	الجدول ٣-٥-٩ بالمرفق: النتائج على مستوى القطاعات حسب مستوى المهارات، بعد تحييد أثر تكوين المهارات
١٦٩	الجدول ٣-٥-١٠ بالمرفق: النتائج على مستوى القطاعات حسب مستوى المهارات، بعد تحييد أثر متغيرات السياسات والمؤسسات

الأشكال البيانية

٤	الشكل البياني ١-١: مؤشرات النشاط العالمي
٥	الشكل البياني ١-٢: الاتجاهات العامة في الإنتاج العالمي مؤخرًا
٥	الشكل البياني ١-٣: نمو التجارة العالمية والاستثمارات الثابتة
٦	الشكل البياني ١-٤: أسواق السلع الأولية والنفط
٧	الشكل البياني ١-٥: التضخم العالمي
٨	الشكل البياني ١-٦: الاقتصادات المتقدمة: أوضاع الأسواق النقدية والمالية
٨	الشكل البياني ١-٧: التغيرات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، أغسطس ٢٠١٦ - مارس ٢٠١٧
٩	الشكل البياني ١-٨: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسعار الفائدة
١٠	الشكل البياني ١-٩: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسواق الأسهم والائتمان
١٠	الشكل البياني ١-١٠: اقتصادات الأسواق الصاعدة: التدفقات الرأسمالية
١١	الشكل البياني ١-١١: التعديل الصادرة في ٢٠١٥ بشأن فجوات النمو والناتج في ٢٠١٦
١٢	الشكل البياني ١-١٢: نمو إجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٩-٢٠٢١
١٣	الشكل البياني ١-١٣: الأسواق الصاعدة: المكاسب والخسائر غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري
١٣	الشكل البياني ١-١٤: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
١٤	الشكل البياني ١-١٥: مؤشرات المالية العامة
٢٠	الشكل البياني ١-١٦: أرصدة الحسابات الجارية العالمية

٢١	الشكل البياني ١-١٧: صافي وضع الاستثمار الدولي
٢٢	الشكل البياني ١-١٨: النمو في البلدان الدائنة والبلدان المدينة
٢٨	الشكل البياني ١-١٩: المخاطر التي تواجه الآفاق العالمية
٢٩	الشكل البياني ١-٢٠: مخاطر الركود والانكماش
٣٧	الشكل البياني ١ في السيناريو: الدفعة التنشيطية من المالية العامة في الولايات المتحدة
٤٠	الشكل البياني ١-١-١: قتلى الصراعات وعدد البلدان المتأثرة بالصراع
٤١	الشكل البياني ١-١-٢: حصص البلدان المتأثرة بالصراع من إجمالي الناتج المحلي العالمي وأثر الصراع على النمو
٤٢	الشكل البياني ١-١-٣: أثر بداية الصراع
٤٣	الشكل البياني ١-٢-١: الحسابات القومية الأيرلندية
٥٢	الشكل البياني ١ - ت خ - ١: تطورات أسواق السلع الأولية
٥٦	الشكل البياني ١ - ت خ - ٢: النفط من مصادر غير تقليدية والاحتياطيات المثبتة والإنتاج، ٢٠١٦
٥٨	الشكل البياني ١ - ت خ - ٣: تطور نفقات البحوث والتطوير في بعض شركات النفط والخدمات المتكاملة
٥٩	الشكل البياني ١ - ت خ - ٤: التطور التاريخي للنفقات الرأسمالية والتشغيلية العالمية
٦٠	الشكل البياني ١ - ت خ - ٥: نمو إنتاج النفط وأسعار النفط الحقيقية من مصادر غير تقليدية على مستوى العالم
٦٠	الشكل البياني ١ - ت خ - ٦: منحنى تكاليف العرض العالمي من النفط والأسعار التعادلية
	الشكل البياني ١ - ت خ - ٧: آبار النفط الصخري في أمريكا الشمالية وفق سيناريوهات مختلفة لأسعار نفط غرب تكساس الوسيط وتقلص التكاليف
٦١	الشكل البياني ١ - ت خ - ٨: الآفاق المتوقعة لعمر إنتاج النفط من من مصادر غير تقليدية
٦٢	الشكل البياني ١ - ت خ - ٩: آفاق إنتاج النفط من مصادر غير تقليدية
٦٧	الشكل البياني ١-٢: المساهمة في نمو الناتج والاستهلاك العالميين
	الشكل البياني ٢-٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، الدخل النسبي على أساس تعادل القوى الشرائية
٦٨	الشكل البياني ٢-٣: توزيع نصيب الفرد من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في سبعينات القرن الماضي والعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين
٦٨	الشكل البياني ٢-٤: التغيير في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية عبر العقود
٦٩	الشكل البياني ٢-٥: مرونة نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأجل المتوسط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في مواجهة الأوضاع الخارجية
٧١	الشكل البياني ٢-٦: متوسط المساهمة في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
٧٣	الشكل البياني ٢-٧: متوسط المساهمة النسبية لكل من متغيرات الأوضاع الخارجية في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي
٧٣	الشكل البياني ٢-٨: متوسط مساهمة معدلات التبادل التجاري في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، حسب مجموعات الاقتصادات
٧٤	الشكل البياني ٢-٩: تباين نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الناتج الذي يفسره كل متغير من متغيرات الأوضاع الخارجية
٧٥	الشكل البياني ٢-١٠: مساهمة العوامل المشتركة الأخرى في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومتغيرات عالمية مختارة
٧٥	الشكل البياني ٢-١١: فترات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ١٩٧٠-٢٠١٥
٧٧	الشكل البياني ٢-١٢: النمو التراكمي خلال الفترات، ١٩٧٠-٢٠١٥
٧٨	الشكل البياني ٢-١٣: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المستعد خلال فترات النمو وما بعدها، ١٩٧٠-٢٠١٥
٧٨	الشكل البياني ٢-١٤: معدل النمو التراكمي لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترات النمو مقابل متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٥

- ٧٩ الشكل البياني ٢-١٥: تحليل الأحداث: فترات التسارع المستمرة والتراجع، ١٩٧٠-٢٠١٥
- ٨٠ الشكل البياني ٢-١٦: تحليل الأحداث: فترات التسارع المستمرة وغير المستمرة، ١٩٧٠-٢٠١٥
- ٨١ الشكل البياني ٢-١٧: التغيير في احتمالات حدوث فترات النمو، ١٩٧٠-٢٠١٥
- ٨٣ الشكل البياني ٢-١٨: مقارنة الخصائص المحلية عبر فترات التسارع المستمرة وفترات التراجع، ١٩٧٠-٢٠١٥
- ٨٥ الشكل البياني ٢-١٩: التغيير في التأثير الحدي للأوضاع الخارجية في ظل تحسن الخصائص المحلية
- ٨٧ الشكل البياني ٢-٢٠: الأوضاع الخارجية الفعلية والمتوقعة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
- ٨٩ الشكل البياني ٢-١-١: توزيع مجموعة مختارة من اقتصادات الأسواق الصاعدة حسب المقاطعة
- ٩٢ الشكل البياني ٢-٢-١: التدفقات الرأسمالية الوافدة ونمو الصناعات، ١٩٩٨-٢٠١٠
- ٩٤ الشكل البياني ٢-٣-١: القيمة المضافة في الطلب النهائي للصين
- ٩٥ الشكل البياني ٢-٣-٢: التغيرات النسبية في انكشاف البلدان للطلب النهائي للصين
- ٩٥ الشكل البياني ٢-٣-٣: التكوين القطاعي للقيمة المضافة في الطلب النهائي للصين
- ٩٦ الشكل البياني ٢-٣-٤: التكوين القطاعي للقيمة المضافة الخارجية للاقتصادات المصدرة للسلع الأولية
- ٩٧ الشكل البياني ٢-٤-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري حسب مجموعة البلدان وصافي التدفقات الرأسمالية الوافدة حسب النوع
- ٩٧ الشكل البياني ٢-٤-٢: توزيع متوسط أرصدة الحساب الجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ٢٠١٦-٢٠٠٠
- ٩٨ الشكل البياني ٢-٤-٣: الارتباط بين التدفقات الرأسمالية ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
- ٩٨ الشكل البياني ٢-١-١: الارتباط بين متغيرات الأوضاع الخارجية لفرادى البلدان والمتغيرات العالمية بمرور الوقت
- ١٠٢ الشكل البياني ٢-٢-١: المرفق: التغيرات في مستويات متغيرات مختارة مقارنة بالولايات المتحدة
- ١٠٣ الشكل البياني ٢-٤-١: المرفق: فترات التسارع المستمرة حسب المنطقة
- ١٠٨ الشكل البياني ٢-٤-٢: المرفق: فترات التراجع حسب المنطقة
- ١٠٨ الشكل البياني ٢-٥-١: المرفق: التغيير في نسبة احتمالات حدوث فترات النمو، ١٩٧٠-٢٠١٥
- ١١١ الشكل البياني ٢-٥-٢: المرفق: التغيير في نسبة احتمالات حدوث فترات النمو حسب العينات الفرعية، ١٩٧٠-٢٠١٥
- ١١٢ الشكل البياني ٢-٥-٣: المرفق: التغيير في احتمالية حدوث فترات النمو (التأثير الحدي) باستخدام فترات مكونة من ٧ سنوات، ١٩٧٠-٢٠١٥
- ١١٢ الشكل البياني ٢-٥-٤: المرفق: التغيير في احتمالية حدوث فترات التسارع المستمرة (التأثير الحدي) حسب نوع التسارع، ١٩٧٠-٢٠١٥
- ١١٣ الشكل البياني ٢-٦-١: المرفق: التغيير في احتمالات حدوث فترات النمو (التأثير الحدي)، ١٩٧٠-٢٠١٥
- ١١٧ الشكل البياني ٢-٦-٢: المرفق: التغيير في التأثير الحدي للأوضاع المالية الخارجية في ظل تحسن بعض الخصائص المحلية المختارة
- ١١٧ الشكل البياني ٣-١: تطور نصيب العمالة من الدخل
- ١٢٢ الشكل البياني ٣-٢: أنصبة العمالة وعدم المساواة في توزيع الدخل
- ١٢٣ الشكل البياني ٣-٣: توزيع تقديرات الاتجاهات العامة في أنصبة العمالة، ١٩٩١-٢٠١٤
- ١٢٧ الشكل البياني ٣-٤: تقديرات الاتجاهات العامة لأنصبة العمالة حسب البلد والقطاع
- ١٢٨ الشكل البياني ٣-٥: تطورات أنصبة العمالة وتكوين القوى العاملة حسب مستوى المهارات
- ١٢٩ الشكل البياني ٣-٦: الاتجاهات العامة للمحركات المحتملة لأنصبة العمالة
- ١٣٠ الشكل البياني ٣-٧: التغيير في السعر النسبي للاستثمار وكثافة رأس المال
- ١٣٢ الشكل البياني ٣-٨: التغيرات في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وكثافة رأس المال
- ١٣٣ الشكل البياني ٣-٩: تطور نصيب العمالة المعدل من الدخل

١٣٤	الشكل البياني ٣-١٠: تحليل التحول في الأنصبة
١٣٦	الشكل البياني ٣-١١: النتائج الكلية
١٣٧	الشكل البياني ٣-١٢: عدم التجانس عبر القطاعات والبلدان
١٣٨	الشكل البياني ٣-١٣: النتائج على مستوى القطاعات، الاقتصادات المتقدمة
١٣٩	الشكل البياني ٣-١٤: المساهمات في تغير نصيب العمالة الكلي حسب المهارات، ١٩٩٥-٢٠٠٩
١٤٢	الشكل البياني ٣-١-١: نصيب العمالة وعدم المساواة في المملكة المتحدة
١٤٦	الشكل البياني ٣-٢-١: التغير في نصيب العمالة مقابل التغير في السعر النسبي للاستثمار، ١٩٩٢-٢٠١٤
١٤٦	الشكل البياني ٣-٢-٢: توزيع التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية، ١٩٩٥-١٩٩٠
١٤٧	الشكل البياني ٣-٢-٣: مرونة الإحلال التقديرية حسب قطاعات الأنشطة ثنائية الرقم
١٤٧	الشكل البياني ٣-٢-٤: مرونة الإحلال مقابل التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية حسب القطاع، ١٩٩٢-٢٠١٤
١٤٩	الشكل البياني ٣-٣-١: التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية على مستوى قطاعات الأنشطة، ١٩٩٥-٢٠٠٠
١٥٠	الشكل البياني ٣-٣-٢: التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية على مستوى مجموعات البلدان وبمرور الوقت، ١٩٩٠-٢٠١٥
١٥٠	الشكل البياني ٣-٣-٣: التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية والتغير اللاحق في التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية، ١٩٩٠-٢٠١٥
١٥١	الشكل البياني ٣-٣-٤: التحول الهيكلي والتعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية، ١٩٩٠-٢٠١٥
١٥٣	الشكل البياني ٣-٤-١: تعديل نصيب العمالة من الدخل في الولايات المتحدة، ١٩٤٨-٢٠١٦
١٥٣	الشكل البياني ٣-٤-٢: تعديل نصيب العمالة من الدخل في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، ١٩٨٠-٢٠١٤
١٥٤	الشكل البياني ٣-٤-٣: التغيرات طويلة المدى في أنصبة العمالة المعدلة وغير المعدلة، ١٩٩١-٢٠١٤
١٥٤	الشكل البياني ٣-٤-٤: التغيرات طويلة المدى في معدلات أصحاب العمل الحر والإهلاك، ١٩٩١-٢٠١٤
١٥٥	الشكل البياني ٣-١-١: بالمرفق: تفكيك نصيب العمالة من الدخل، ١٩٩١-٢٠١٤
١٥٦	الشكل البياني ٣-١-٢: بالمرفق: الأجور المقيسة بوحدات الإنتاج والأجور المقيسة بالاستهلاك والإنتاجية في الصناعات التحويلية
١٥٨	الشكل البياني ٣-٢-١: بالمرفق: تأثير تكاليف رأس المال ونقل المهام إلى الخارج على مجموعة المهام المنقولة إلى الخارج من بلد مرتفع الأجور إلى بلد منخفض الأجور
١٦١	الشكل البياني ٣-٤-١: بالمرفق: تقديرات الاتجاهات العامة لأنصبة العمالة حول العالم
١٦٢	الشكل البياني ٣-٤-٢: بالمرفق: عدم التجانس في تطور المحركات الرئيسية لنصيب العمالة

الافتراضات والأعراف المتبعة

أُعتمد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ١ فبراير - ١ مارس ٢٠١٧، باستثناء تلك المتعلقة بالعملات المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية (ERM II)، والتي يُفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياساً إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف ١ في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٥٥,٢٣ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٧ و٥٥,٠٦ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٨، وسيظل ثابتاً بالقيمة الحقيقية على المدى المتوسط؛ وأن متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (LIBOR) لستة أشهر على الودائع بالدولار الأمريكي سيبلغ ١,٧٪ في عام ٢٠١٧ و٢,٨٪ في عام ٢٠١٨؛ وأن متوسط سعر الفائدة لثلاثة أشهر على الودائع باليورو سوف يبلغ -٠,٣٪ في عام ٢٠١٧ و-٠,٢٪ في عام ٢٠١٨؛ وأن متوسط سعر الفائدة لستة أشهر على الودائع بالين الياباني سوف يبلغ ٠,٠٪ في عام ٢٠١٧ و٢٠١٨. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة عموماً حتى ٣ إبريل ٢٠١٧.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

- ... للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛
- فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠١٧-٢٠١٦ أو يناير-يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛
- / بين السنوات أو الشهور (٢٠١٦/٢٠١٧، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.
- «مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار.
- «نقاط الأساس» تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (مثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).
- وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يعرض قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.
- وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠١٦ وما قبله على التقديرات وليس النتائج الفعلية. يُرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومؤشرات مالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.
- في أول أكتوبر ٢٠١٦، انضم اليوان الصيني إلى الدولار الأمريكي واليورو والين والجنه الاسترليني في سلة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي.
- ناورو هي أحدث البلدان التي أضيفت إلى قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، ليرتفع عدد البلدان التي تغطيها إلى ١٩٢ بلداً.
- أعادت بيلاروس تقييم عملتها وحلت الروبل البيلاروسي الواحد الجديد محل كل ١٠ آلاف روبل بيلاروسي قديم. ويُعبّر عن بيانات العملة المحلية في بيلاروسيا بالعملة الجديدة بدءاً من قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» في إبريل ٢٠١٧.

وتتبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:

- ما لم ترد إشارة للمصدر في الجداول والأشكال البيانية، تكون البيانات مستقاة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.
- عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.
- ترجع الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.
- ولا يشير مصطلح «بلد» و«اقتصاد»، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويغطي هذا المصطلح أيضاً، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن توجد بيانات إحصائية متوافرة عنها ويحتفظ بها على أساس منفصل ومستقل.
- ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة للمجموعة القطرية يتم التعبير عنها بسلسلة حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة.
- ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

مزید من المعلومات والبيانات

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، وعنوانه (www.elibrary.imf.org) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنت، وعنوانه (www.imf.org). ويصاحب نشر هذا التقرير على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراء عليها. ويمكن تحميل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من البرامجيات.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. وتخضع البيانات التاريخية للتحديث على أساس مستمر، كلما توافرت معلومات إضافية، وغالباً ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. وتظل تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواه من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» الذي يصدره الصندوق.

وتُعرض البيانات والبيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «كما هي؟» و«لدى توافرها» وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من دقتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطبعة الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنت، وعنوانه (www.imf.org). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطبعة الإلكترونية.

وللاطلاع على شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: (www.imf.org/external/terms.htm). ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو الفاكس أو من خلال منبر النقاش على شبكة الانترنت (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية) إلى العنوان التالي:

World Economic Studies Division

Research Department

International Monetary Fund

700 19th Street, N.W.

Washington, D.C. 20431, U.S.A.

فاكس: (202) 623-6343

عنوان منبر النقاش على شبكة الانترنت: www.imf.org/weoforum

تشكل التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي على التطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق — وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي — بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيد موريس أوبستفيلد، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيد جيان ماريا ميليسي-فيريتي، نائب مدير إدارة البحوث، والسيدة أوبيا سيلاسن، رئيس قسم بإدارة البحوث.

والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم رابح أرزقي، وكلوديا بيرغ، وكريستيان بوجمانز، وماي شي داو، وميتالي داس، وبرتراند غروس، وتشوكا كوتسان، وتوه كوان، وويتشنغ ليان، وأكيتو ماتسوموتو، ومالهار نابار، وماركوس بوبلاوسكي-ريبيري، وبيتيا توبالوفا.

ومن المساهمين الآخرين غافين أسدوريان، وفيليتشيا بيلوستيتشك، وباتريك بلاغريف، وأمينة بوز، وبنجامين كارتون، ولويس كوبيدو، وجهاد داغر، وسيلفيا دوميت، ورومين دوفال، وأنغيليا إسبيريتو، وراتشيل يوتين فان، وإيميلي فوريس، وكلارا غاليازي، وميتكو غريغوروف، وميرون هيلي، وماهناز هيماي، وبنجامين هيلغنستوك، وأفا بين هونغ، وبنجامين هنت، ودينيز إيغان، وهاو جيانغ، وأليمانا كيني كابوريه، ولاما قياصة، ودوغلاس لاكستون، وجونغ جين لي، وأوليفيا ما، وتريفور تشارلز ميدوز، ويوهانيس مونغارديني، وميكو مركيتش، وناتاليا نوفتا، وإيموري أوكس، وإفجينا بوغاتشوفنا، ومايكل ساتنغر، وسوزانا مورسولا، وقادر تانيري، ونيكولاس تونغ، وجيلون جينغ، ويوان زينغ، وكايوكيو زانغ.

وتولى جوزيف بروكوبيو من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بدعم في الإنتاج والتحرير من مايكل هاروب وكريستين إبراهيم زاده وليندا كين، وقدم المساعدة التحريرية كل من لوسي سكوت موراليس، وشيري براون، وشركة "Vector Talent Resources".

وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٤ إبريل ٢٠١٧. غير أن التوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

بدأت

الأخبار الاقتصادية السارة المتواصلة منذ صيف ٢٠١٦ ترسم صورة لآفاق عالمية أكثر إشراقا. ويبدو أن الانتعاش الاقتصادي الذي كنا نتوقعه لبعض الوقت بدأ يتحقق. فقد رفع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بالفعل توقعاته بشأن النمو العالمي في عام ٢٠١٧ إلى ٣,٥٪، مقارنة بتنبؤاتنا الأخيرة البالغة ٣,٤٪. ولا تزال تنبؤاتنا لعام ٢٠١٨ ثابتة، حيث يُتوقع ارتفاع نمو الاقتصاد العالمي إلى ٣,٦٪ العام القادم. وتشمل أوجه التحسن المتوقعة للنمو العالمي نطاقا واسعا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وإن كان النمو لا يزال ضعيفا في كثير من الاقتصادات المتقدمة والمعاناة مستمرة في البلدان المصدرة للسلع الأولية.

وفي نفس الوقت، يلاحظ أن الزيادة متواضعة في تنبؤاتنا لعام ٢٠١٧، وأن معدلات النمو الممكن لا تزال ضعيفة على المدى الطويل في جميع أنحاء العالم مقارنة بالعقود الماضية، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك مخاطر معاكسة كبيرة تخيم على آفاق المدى المتوسط، بل ربما تكون قد تكثفت بالفعل منذ تنبؤاتنا الأخيرة، رغم احتمال تحقيق نمو يتجاوز المستويات المتوقعة على المدى القريب. ولا يزال التعافي الذي يستجمع قواه معرضا لمجموعة من المخاطر المعاكسة التي يصفها الفصل الأول من التقرير. ومن التهديدات البارزة في هذا الصدد خطر التحول صوب الحمائية الذي يمكن أن يقود إلى حروب تجارية. ففي الاقتصادات المتقدمة بصفة أساسية، هناك عدة عوامل — انخفاض النمو منذ التعافي من الأزمة المالية العالمية الذي بدأ في ٢٠١٠-٢٠١١ ونمو متوسط الدخل بمعدلات أبطأ والاضطرابات الهيكلية في أسواق العمل — ولدت تأييدا سياسيا لمناهج السياسات الصفرية التي يمكنها إضعاف العلاقات التجارية الدولية والتعاون متعدد الأطراف بشكل أعم.

وترجع جذور المنهج القائم على التعاون بين البلدان في السياسة الاقتصادية الدولية إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ثم تطور هذا المنهج من حيث النطاق والاتساع الجغرافي. ولم يكن هذا التطور سلسا في جميع الأوقات، حسبما يشهد تاريخ الأزمات المالية وأزمات العملات في العقود الأخيرة، غير أن آليات التكيف التي يركز عليها الاقتصاد العالمي أثبتت صلابتها حتى الآن. ومن نتائج ذلك ما شهده النمو من طفرة ملحوظة في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، التي تمكن بعضها من الصعود إلى مصاف البلدان مرتفعة الدخل. ويبحث الفصل

الثاني من التقرير مختلف الجوانب المتعلقة بتقارب هذه البلدان نحو مستويات دخل أعلى.

وبالمثل، واصلت البلدان الغنية مسيرة النمو، ولكن مكاسب الدخل التي حققتها كانت أقل إبهارا في العشر سنوات الماضية إذا ما قورنت بالعقود السابقة، وبالتأكيد إذا ما قورنت باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأكثر نجاحا. وبالتالي، فلا غرابة في أن منظور الاقتصادات الفقيرة لآثار التجارة الدولية على الوظائف والأجور، حسب نتائج المسوح الرائدة في هذا المجال، يكون في الغالب أكثر إيجابية.

وقد يكون ارتباط هذه النتائج بتفاوت النمو الكلي بين البلدان الغنية والفقيرة أقل من ارتباطها بعدم وصول قدر كاف من مكاسب النمو في الاقتصادات الغنية إلى الفئات الواقعة في المستويات الدنيا من توزيع الدخل خلال العقود الأخيرة. فلا يزال عدم المساواة كبيرا في البلدان الفقيرة، ولكنها تمكنت من تحقيق ارتفاع كبير في الدخل، حتى بالنسبة لأفقر المواطنين، بفضل وجود مجال أكبر للحاق بالركب في هذا الخصوص وتحقيق نمو أعلى باتباع السياسات السليمة. وكانت التجارة الدولية عنصرا رئيسيا في قصص النجاح هذه.

وتتعلق اتجاهات عدم المساواة العالمية بالتجارة، ولكنها تدين بالكثير للتغيرات التكنولوجية — إذا أمكن الفصل بين مفهوم التقدم التكنولوجي (الذي ييسر التجارة) والتجارة نفسها (التي تنشر الدراية التكنولوجية) — وتدين لها بأكثر في عدد كبير من البلدان. ويستكشف الفصل الثالث من هذا التقرير كيف أن قوى التكنولوجيا والتجارة غالبا ما خفضت حصة العمالة من الدخل القومي في بلدان كثيرة. ويمكن أن يكون انخفاض حصة العمالة في إجمالي الناتج المحلي، من الناحية النظرية، استجابة حميدة للتطورات الاقتصادية التي ترفع الدخل الحقيقية للعمالة — مثل نمو الإنتاجية السريع الذي يفيد رأس المال حتى أكثر مما يفيد العمالة. ولكن عندما يتزامن انخفاض حصة العمالة مع ركود متوسط الدخل وزيادة سوء توزيع الدخل، كما هي الحال في عدد من الاقتصادات المتقدمة، يمكن أن تترتب على ذلك ضغوط سياسية دافعة إلى التراجع عن الاندماج الاقتصادي مع الشركاء التجاريين.

ومن شأن الاستسلام لهذه الضغوط أن يسفر عن إيذاء الذات، حيث يؤدي إلى ارتفاع الأسعار على المستهلكين والشركات، وانخفاض الإنتاجية، وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقية الكلية للأسر. وبدلا من السير في هذا الاتجاه، ينبغي أن تتبع الحكومات سياسات تجارية تتسق مع تحقيق الإنتاجية القصوى، واستكمالها بسياسات أخرى تحقق توزيعا داخليا أفضل لمكاسب التجارة الخارجية، وتعزز مهارات قوتها العاملة وقابليتها للتكيف، وتمهد عملية التكيف للمتأثرين

وكثير من هذه السياسات لا يقتصر على تيسير التكيف الاقتصادي، إنما يؤدي أيضا إلى زيادة الناتج الممكن على المدى الأطول. وتشكل هذه السياسات مكونات أساسية في المجموعة التي تضم السياسات النقدية والهيكلية وسياسات المالية العامة والقطاع المالي التي من شأنها دعم التعافي وتأمينه مع الوقت.

ويبدو أن الاقتصاد العالمي يكتسب زخما متزايدا — وقد نكون الآن عند نقطة تحول. ولكن بينما تبدو الآفاق أكثر إشراقا، نجد أن نظام العلاقات الاقتصادية الدولية الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية يخضع لضغوط حادة في الوقت الراهن رغم المنافع التي حققها بوجه عام — وذلك بالتحديد لأن النمو وما نتج عنه من تعديلات اقتصادية أسفرا في أغلب الحالات عن مكاسب وتكاليف غير متكافئة داخل كل بلد. وعلى السياسات أن تعالج هذه التباينات بشكل مباشر لضمان استقرار نظام تجاري تعاوني مفتوح يعود بالنفع على الجميع.

موريس أوبستفلد
المستشار الاقتصادي

سلبا بمتطلبات إعادة التوزيع الاقتصادي. ومع الأسف، كثيرا ما تجد الحكومات أن تحقيق هذه التحسينات المحلية أصعب من تقييد التجارة. ولكن عليها أن تدرك أن المكاسب التي قد يحققها هذا المنهج للبعض في الداخل تأتي على حساب أطراف أخرى في الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى الشركاء التجاريين في الخارج. وإذا قرر الشركاء التجاريون الرد بالمثل، تختفي حتى المكاسب القطاعية المترتبة على كبح الاندماج الاقتصادي عبر الحدود وتصبح الخسائر أكثر فداحة.

وبدلا من هذا المسلك، يجب على صناعات السياسات الاضطلاع بالعمل الشاق الذي يتطلبه الاستثمار في اقتصاداتهم، وخاصة في الموارد البشرية، لبناء المزيد من الصلابة في مواجهة مجموعة من التغيرات الهيكلية المحتملة والجارية — بما في ذلك تغير أساليب العولمة. ويمكن أن تركز الإصلاحات الفعالة على سياسات سوق العمل النشطة، وزيادة تصاعدية الضرائب حيثما كان ذلك مفيدا، والقيام باستثمارات أكثر كفاءة في قطاع التعليم، وإجراء تغييرات في أسواق الإسكان والائتمان من شأنها تيسير حركية العمالة.

من البلدان الأخرى المستوردة لهذه السلع. وفي الاقتصادات المتقدمة، يأتي التحسن المتوقع مدفوعا في الأساس بالارتفاع المنتظر في نمو الولايات المتحدة التي كان النشاط فيها مكبوحا في عام ٢٠١٦ بسبب أدى تعديل المخزون وضعف الاستثمار.

وعلى الرغم من التغييرات المحدودة التي طرأت على تنبؤات النمو العالمي لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ منذ صدور عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فقد حدثت تغييرات مؤثرة في التنبؤات لمجموعات البلدان والبلدان المنفردة. وفي ضوء زيادة الزخم عن المستوى المتوقع في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، تشير التنبؤات إلى عودة النشاط بقوة أكبر في الاقتصادات المتقدمة. وبينما لا يزال من المتوقع أن يحقق النمو تحسنا ملحوظا في مجموعة الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فقد أدى النشاط الأضعف من المتوقع في بعض البلدان الكبيرة إلى تخفيضات طفيفة في توقعات النمو لهذه المجموعة في عام ٢٠١٧.

- فبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، رُفعت توقعات النمو للولايات المتحدة، في انعكاس للتيسير المفترض في سياسة المالية العامة وتحسن مستوى الثقة ولا سيما بعد انتخابات نوفمبر، مما سيؤدي إذا استمر إلى تعزيز الزخم الدوري. كذلك تحسنت الآفاق المتوقعة لأوروبا واليابان بناء على التعافي الدوري في الصناعات التحويلية والتجارة على الصعيد العالمي والذي بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠١٦.

- وفي الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كان تخفيض تنبؤات النمو ناتجا عن زيادة ضعف الآفاق في عدة اقتصادات كبيرة، وخاصة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، على أثر استمرار التكيف مع انخفاض معدلات تبادلها التجاري في السنوات الأخيرة، وتخفيضات إنتاج النفط، وبعض العوامل المتفردة. وقد رُفعت تنبؤات النمو لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بالنسبة للصين، بما يعكس زيادة الدعم المقدم من السياسات عن المستوى المتوقع، وكذلك بالنسبة لروسيا، حيث يبدو أن انخفاض النشاط قد وصل إلى منتهاه وأن ارتفاع أسعار النفط يدعم التعافي.

ومنذ الانتخابات الأمريكية، أدت التوقعات بتيسير سياسة المالية العامة في الولايات المتحدة إلى زيادة قوة الدولار وارتفاع أسعار الفائدة على سندات الخزانة الأمريكية، مما رفع العائد في الأماكن الأخرى أيضا. وكان مزاج السوق إيجابيا بشكل عام، حيث حققت أسواق الأسهم مكاسب كبيرة في

من المتوقع أن يؤدي ازدهار الأسواق المالية والتعافي الدوري الذي طال انتظاره في الصناعات التحويلية والتجارة إلى ارتفاع النمو العالمي من ٣,١٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠١٧ ثم إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠١٨، وهي معدلات أعلى بقليل من التنبؤات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ولكن لا تزال المعوقات الهيكلية المقيّدة تعوق تحقيق تعاف أقوى ولا يزال ميزان المخاطر مائلا للجانب السلبي، ولا سيما على المدى المتوسط. وتترايد الضغوط الدافعة إلى تطبيق سياسات منغلقة في الاقتصادات المتقدمة نظرا لاستمرار المشكلات الهيكلية — مثل انخفاض نمو الإنتاجية وارتفاع عدم المساواة في توزيع الدخل. وتهدد هذه الضغوط الاندماج الاقتصادي العالمي والنظام الاقتصادي العالمي التعاوني الذي استفاد منه الاقتصاد العالمي، ولا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وعلى هذه الخلفية، تؤدي السياسات الاقتصادية دورا كبيرا في درء مخاطر التطورات السلبية وتأمين التعافي. وعلى الصعيد المحلي، ينبغي أن تهدف السياسات إلى دعم الطلب وإصلاح الخلل في الميزانيات العمومية حيثما كان ضروريا وممكنا؛ وزيادة الإنتاجية وعرض العمالة والاستثمارات من خلال الإصلاحات الهيكلية وإجراءات المالية العامة الداعمة للعرض؛ وتحديث البنية التحتية العامة؛ ومساندة العمالة المسرححة بسبب التحولات الهيكلية مثل التغيير التكنولوجي والعولمة. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى استراتيجيات موثوقة في كثير من البلدان لوضع الدين العام على مسار قابل للاستمرار. ولا يزال التكيف مع انخفاض إيرادات السلع الأولية والتغلب على مواطن الضعف المالي من التحديات الرئيسية في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وهناك حاجة أيضا إلى تجديد الجهود متعددة الأطراف لمعالجة التحديات المشتركة في اقتصاد عالمي متكامل.

وقد زادت سرعة الاقتصاد العالمي في الربع الرابع من عام ٢٠١٦ ويتوقع استمرار هذا الزخم الجديد. فمن المتوقع أن يرتفع النمو العالمي من ٣,١٪ تقريبا في عام ٢٠١٦ إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠١٧ ثم ٣,٦٪ في عام ٢٠١٨.

ومن المتوقع أيضا أن يشهد النشاط الاقتصادي تحسنا كبيرا في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نظرا لما تشير إليه التوقعات من تحسن الأوضاع تدريجيا في البلدان المصدرة للسلع الأولية التي تشهد توترات اقتصادية كلية في الوقت الراهن، وذلك بدعم من التعافي الجزئي لأسعار السلع الأولية، بينما يُتوقع أن يظل النمو قويا في الصين وفي كثير

- حلقات الآثار المرتدة السلبية التي يتعاقب فيها ضعف الطلب وانخفاض التضخم وضعف الميزانيات العمومية وضعف نمو الإنتاجية في بعض الاقتصادات المتقدمة التي تعمل بمستويات مرتفعة من الطاقة الزائدة
- العوامل غير الاقتصادية مثل التوترات الجغرافية-السياسية، والنزاعات السياسية الداخلية، والمخاطر الناجمة عن ضعف الحوكمة والفساد، وظواهر الطقس المتطرفة، والإرهاب، والمخاوف الأمنية

وهناك ترابط بين هذه المخاطر ويمكن أن يعزز بعضها البعض الآخر. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يرتبط تحول السياسات نحو الداخل بزيادة التوترات الجغرافية-السياسية فضلا عن زيادة العزوف عن المخاطر عالميا؛ ويمكن أن تؤثر الصدمات غير الاقتصادية بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي وأن تضر بالثقة ومزاج السوق؛ ويمكن أن يؤدي تشديد الأوضاع المالية العالمية بسرعة تفوق التوقعات أو التحول نحو الحمائية في الاقتصادات المتقدمة إلى تفاقم ضغوط التدفقات الرأسمالية الخارجة في الصين.

ولذلك سيكون اختيار السياسات بالغ الأهمية في تشكيل الآفاق والحد من المخاطر. وهناك تمايز متزايد بين أولويات إدارة الطلب على مستوى الاقتصاد الكلي، نظرا لاختلاف المرحلة الدورية التي يمر بها كل بلد. ففي الاقتصادات التي تعاني من تراخي النشاط وضعف التضخم الأساسي بشكل مزمّن، سيظل دعم الطلب الدوري ضروريا، وذلك لأسباب من بينها درء ما يتخلف من آثار ضارة. أما في الاقتصادات التي يكون فيها الناتج قريبا من مستواه الممكن أو أعلى منه، فينبغي أن تهدف سياسة المالية العامة إلى تعزيز شبكات الأمان وزيادة الناتج الممكن. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى استراتيجيات موثوقة في بلدان كثيرة لوضع الدين العام على مسار قابل للاستمرار.

وبعد تعافٍ ضعيف من الأزمة المالية العالمية، وفي أعقاب التعديل الحاد لأسعار السلع الأولية العالمية، تسعى اقتصادات كثيرة إلى زيادة إمكانات النمو وتعزيز طابعه الاحتوائي وصلابته في مواجهة الصدمات. وبالفعل هناك حاجة إلى إجراءات عاجلة لتعزيز الناتج الممكن نظرا لاستمرار العوامل المعاكسة الناشئة عن شيخوخة السكان في الاقتصادات المتقدمة، وعملية التكيف الجارية مع انخفاض معدلات التبادل التجاري، والحاجة إلى التغلب على مواطن الضعف المالي في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فضلا عن تباطؤ نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في هاتين المجموعتين. ويوثق الفصل الثاني أثر الانفتاح التجاري ومرونة سعر الصرف وقوة المؤسسات في مساعدة الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على تعزيز دفعة النمو المستمدة من الأوضاع الخارجية. وفي مواجهة مخاطر التقلب المالي العالمي التي لا تنتهي، من المفيد

كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. ويلاحظ أن زيادة قوة النشاط الاقتصادي والطلب العالمي المتوقعة للفترة القادمة، مع فرض القيود المتفق عليها بشأن إمدادات النفط، ساعدت على تعافي أسعار السلع الأولية بعد مستوياتها المتدنية في مطلع عام ٢٠١٦.

ومع ارتفاع أسعار السلع الأولية، بدأ التضخم الكلي يرتفع في الاقتصادات المتقدمة ولكن ديناميكية التضخم الأساسي لا تزال ضعيفة وغير متجانسة (تمشيا مع الاختلافات في فجوات الناتج). فقد سجل التضخم الأساسي ارتفاعا طفيفا في البلدان التي شهدت أدنى معدلاته (مثل اليابان وأجزاء من منطقة اليورو). كذلك ارتفع التضخم الكلي في كثير من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأولية، ولكنه تراجع في عدد من الحالات مع تلاشي تمرير الانخفاضات الحادة في قيم العملات في عام ٢٠١٥ ومطلع عام ٢٠١٦.

غير أن المخاطر لا تزال ترجح كفة التطورات السلبية، وخاصة على المدى المتوسط، مع قدر كبير من عدم اليقين بشأن السياسات. ويعني تحسن مزاج السوق أن هناك قدرا أكبر من الاحتمالات الإيجابية للموسم للمدى القريب، ولكن من الممكن حدوث زيادة حادة في العزوف عن المخاطر نظرا لمصادر عدم اليقين التي نناقشها فيما بعد. وتبدو المخاطر السلبية التي تواجه النمو أكثر وضوحا على المدى المتوسط، وهو ما يرجع أيضا إلى ضرورة المبادرة في وقت ما بإلغاء الدعم المقدم من السياسات في الولايات المتحدة والصين أو اتخاذ مسار معاكس، لاجتناب دخول المالية العامة في ديناميكية غير القابلة للاستمرار. وبشكل أعم، تنشأ مخاطر التطورات السلبية عن عدة عوامل محتملة:

- تحول اتجاه السياسات إلى الداخل، بما في ذلك الاتجاه إلى الحمائية، وانخفاض النمو العالمي بسبب تراجع التجارة والتدفقات الاستثمارية العابرة للحدود
- رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بوتيرة أسرع من المتوقع، مما قد يتسبب في تشديد الأوضاع المالية العالمية بسرعة تفوق المتوقع وحدوث ارتفاع حاد في سعر الدولار، مع ما ينجم عن ذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصادات الضعيفة
- تراجع شديد في التنظيم المالي، مما قد يشجع على فرط المخاطرة ويزيد من احتمالات وقوع أزمات مالية في المستقبل
- التشديد المالي في اقتصادات الأسواق الصاعدة، والذي زادت احتمالاته بسبب تفاقم أوجه الضعف في النظام المالي الصيني ارتباطا بالنمو الانتعاشي السريع واستمرار ضعف الميزانيات العمومية في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى

لاقتصادات الأسواق الصاعدة المعرضة للتأثر بالتحويلات السلبية التي تطرأ على الأوضاع المالية الخارجية أن تعتمد ممارسات أقوى لإدارة المخاطر واحتواء أوجه عدم التوافق في ميزانياتها العمومية.

وللحفاظ على التوسع الاقتصادي العالمي، يتعين أيضاً على صناعات السياسات أن يتجنبوا الإجراءات الحمائية وأن يقوموا بالمزيد لضمان توزيع ثمار النمو على نطاق أوسع. ويوثق الفصل الثالث عدم مواكبة الأجور للإنتاجية في كثير من الاقتصادات في فترة طويلة من العقود الثلاثة الماضية، مما أدى إلى انخفاض حصة العمالة من الدخل القومي. ويرجح التحليل الوارد في هذا الفصل أن التغيير التكنولوجي والاندماج التجاري — وكلاهما من محركات النمو على المدى المتوسط والطويل — قد ساهما في هذا الانخفاض. وتشير استنتاجات الفصل إلى أن التغيير التكنولوجي كان المحرك الرئيسي لحصة العمالة في الاقتصادات المتقدمة بينما كان الاندماج التجاري (والزيادة المصاحبة في

كثافة رأس المال في الإنتاج) هو المحرك الرئيسي في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتسلب هذه الاستنتاجات الضوء على ضرورة أن يكون النمو أكثر احتواءً للجميع. ومن روافع السياسات التي يمكن الاستفادة منها تطبيق نظم ضريبية أكثر تصاعدياً؛ والاستثمار في المهارات، والتعلم مدى الحياة، والتعليم عالي الجودة؛ وبذل جهود أخرى لتعزيز حركية العمالة على المستويين المهني والجغرافي من أجل تيسير وتسريع تكيف أسواق العمل مع التحويلات الهيكلية.

إن كثيراً من التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي تستلزم التعاون متعدد الأطراف لدعم الإجراءات التي تتخذها البلدان على المستوى الفردي. وتشمل المجالات الرئيسية للعمل الجماعي الحفاظ على نظام تجاري مفتوح، وضمان الاستقرار المالي العالمي، وتطبيق نظم ضريبية منصفة، ومواصلة دعم البلدان منخفضة الدخل في سعيها لتحقيق أهدافها الإنمائية، وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

الآفاق والسياسات العالمية

وعلى هذه الخلفية، تؤدي السياسات الاقتصادية دورا مهما في درء مخاطر التطورات السلبية وتأمين التعافي، حسبما أكدته الأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وعلى الصعيد المحلي، ينبغي أن تهدف السياسات إلى دعم الطلب وإصلاح الخلل في الميزانيات العمومية حيثما كان ضروريا وممكنا؛ وزيادة الإنتاجية من خلال الإصلاحات الهيكلية، وتوخي الدقة في توجيه الإنفاق على البنية التحتية، وغير ذلك من تدابير سياسات المالية العامة الداعمة للعرض، ومساندة العمالة المسرححة بسبب التحولات الهيكلية مثل التغير التكنولوجي والعولمة. وهناك حاجة إلى وضع استراتيجيات موثوقة في كثير من البلدان لوضع الدين العام على مسار قابل للاستمرار. ولا يزال التكيف مع انخفاض إيرادات السلع الأولية والتغلب على مواطن الضعف المالي من التحديات الرئيسية في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. والعالم في حاجة أيضا إلى تجديد الجهود متعددة الأطراف لمعالجة عدد من التحديات المشتركة في اقتصاد عالمي متكامل.

آخر التطورات والآفاق المتوقعة الاقتصاد العالمي يكتسب زخما

اكتسب النشاط الاقتصادي بعض الزخم في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة. وتعافي النمو في الولايات المتحدة مع زيادة ثقة الشركات بشأن الطلب في المستقبل، وبدأ المخزون يسهم مساهمة إيجابية في النمو (بعد خمسة أرباع سنة من التراجع). وظل النمو قويا في المملكة المتحدة أيضا، حيث احتفظ الإنفاق بصلابته في أعقاب استفتاء يونيو ٢٠١٦ الذي جاءت نتيجة مؤيدة للخروج من الاتحاد الأوروبي. وتجاوز النشاط الاقتصادي التوقعات في اليابان بفضل قوة الصادرات الصافية، وكذلك في بلدان منطقة اليورو، مثل ألمانيا وإسبانيا، نتيجة لقوة الطلب المحلي.

وظل الأداء الاقتصادي على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مختلطا. ففي حين ظل النمو في الصين قويا، بما يعكس استمرار الدعم من السياسات، فقد تباطأ النشاط في الهند بسبب تأثير مبادرة سعر الصرف، وكذلك في البرازيل التي دخلت في حالة ركود عميق. وظل النشاط ضعيفا في البلدان المصدرة للسلع الأولية من الوقود وغير الوقود بشكل أعم، في حين أدت العوامل الجغرافية-السياسية إلى كبح النمو في أجزاء من الشرق الأوسط وتركيا.

يشهد النشاط الاقتصادي العالمي انتعاشا مصحوبا بتعاف دوري طال انتظاره في الاستثمار والصناعات التحويلية والتجارة. ومن المتوقع أن يرتفع النمو العالمي من ٣.١٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٣.٥٪ في عام ٢٠١٧ ثم إلى ٣.٦٪ في عام ٢٠١٨، وهي معدلات أعلى بقليل من التنبؤات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وقد ساعدت زيادة قوة النشاط، والتوقعات بوجود طلب عالمي أقوى، والقيود المتفق عليها بشأن عرض النفط على تعافي أسعار السلع الأولية من المستويات المتدنية التي سجلتها في مطلع عام ٢٠١٦. وقد أدى ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى ظهور بعض الارتياح بين البلدان المصدرة للسلع الأولية وساعد على رفع التضخم الكلي العالمي وخفض الضغوط الانكماشية. وازدهرت الأسواق المالية التي تتوقع استمرار الدعم من السياسات في الصين وتوسع المالية العامة وتخفيض القيود التنظيمية في الولايات المتحدة. وإذا ظلت الثقة قوية والمزاج في السوق مواتيا، فمن شأن النمو في الأجل القصير أن يتجاوز التوقعات بالفعل.

ولكن هذه التطورات الإيجابية ينبغي ألا تصرف الانتباه عن المعوقات الهيكلية المقيدة التي تكبح تحقيق تعاف أقوى وعن ميزان المخاطر الذي لا يزال مائلا للجانب السلبي، ولا سيما على المدى المتوسط. ومن المرجح أن تستمر المشكلات الهيكلية — مثل انخفاض نمو الإنتاجية وارتفاع عدم المساواة في الدخل. والسياسات المنغلقة تهدد الاندماج الاقتصادي العالمي والنظام الاقتصادي العالمي التعاوني الذي أفاد الاقتصاد العالمي، ولا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومن شأن رفع أسعار الفائدة بوتيرة أسرع من المتوقع في الولايات المتحدة أن يؤدي إلى ضيق الأوضاع المالية في البلدان الأخرى، بينما الارتفاع الإضافي المحتمل في قيمة الدولار الأمريكي يمكن أن يفرض ضغوطا على اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تربط عملتها بالدولار أو التي تعاني من عدم التوافق الملموس في ميزانياتها العمومية. وبشكل أعم، يمكن أن يؤدي انعكاس مزاج السوق والثقة إلى ضيق الأوضاع المالية وتفاقم أوجه الضعف القائمة في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، بما فيها الصين — التي تواجه تحديات جسيمة في الحد من اعتمادها على النمو الائتماني. ويمكن أن يؤدي تخفيف التنظيم المالي إلى تحقيق نمو أقوى على المدى القريب ولكنه قد يزعزع الاستقرار المالي العالمي ويزيد مخاطر حدوث أزمات مالية مكلفة في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال التهديد بتعمق التوترات الجغرافية-السياسية قائما، وخاصة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
(التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ^١		الاختلاف عن توقعات تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي في يناير ٢٠١٧		توقعات			
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٣,٦	٣,٥	٣,١	الناتج العالمي
٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,١	٢,٠	٢,٠	١,٧	الاقتصادات المتقدمة
٠,٤	٠,١	٠,٠	٠,٠	٢,٥	٢,٣	١,٦	الولايات المتحدة
٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,١	١,٦	١,٧	١,٧	منطقة اليورو
٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,١	١,٥	١,٦	١,٨	ألمانيا
٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	١,٦	١,٤	١,٢	فرنسا
٠,٣-	٠,١-	٠,٠	٠,١	٠,٨	٠,٨	٠,٩	إيطاليا
٠,٢	٠,٤	٠,٠	٠,٣	٢,١	٢,٦	٢,٢	إسبانيا
٠,١	٠,٦	٠,١	٠,٤	٠,٦	١,٢	١,٠	اليابان ^٢
٠,٢-	٠,٩	٠,١	٠,٥	١,٥	٢,٠	١,٨	المملكة المتحدة
٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	١,٩	١,٤	كندا
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٢,٤	٢,٣	٢,٢	اقتصادات متقدمة أخرى ^٣
٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٤,٨	٤,٥	٤,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٢,١	١,٧	٠,٣	كومنولث الدول المستقلة
٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٣	١,٤	١,٤	٠,٢-	روسيا
٠,٦	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٣,٥	٢,٥	١,٨	ما عدا روسيا
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٦,٤	٦,٤	٦,٤	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٢	٠,٤	٠,٢	٠,١	٦,٢	٦,٦	٦,٧	الصين
٠,٠	٠,٤-	٠,٠	٠,٠	٧,٧	٧,٢	٦,٨	الهند ^٤
٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١	٥,٢	٥,٠	٤,٩	مجموعة آسيان-٥ ^٥
٠,١	٠,١-	٠,١	٠,١-	٣,٣	٣,٠	٣,٠	أوروبا الصاعدة والنامية
٠,٢-	٠,٥-	٠,١-	٠,١-	٢,٠	١,١	١,٠-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٢	٠,٣-	٠,٢	٠,٠	١,٧	٠,٢	٣,٦-	البرازيل
٠,٦-	٠,٦-	٠,٠	٠,٠	٢,٠	١,٧	٢,٣	المكسيك
٠,٢-	٠,٨-	٠,١-	٠,٥-	٣,٤	٢,٦	٣,٩	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
١,٣-	١,٦-	١,٠-	٠,٠	١,٣	٠,٤	١,٤	المملكة العربية السعودية
٠,١-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٣,٥	٢,٦	١,٤	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٣	٠,٢	٠,٤-	٠,٠	١,٩	٠,٨	١,٥-	نيجيريا
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٦	٠,٨	٠,٣	جنوب إفريقيا
٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٢	١,٨	٢,٠	٢,٠	للتذكيرة
٠,١	٠,٢-	٠,١-	٠,٠	٥,٣	٤,٧	٣,٦	الاتحاد الأوروبي
٠,٢-	٠,٩-	٠,١-	٠,٦-	٣,٢	٢,٣	٣,٨	البلدان النامية منخفضة الدخل
٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٣,٠	٢,٩	٢,٤	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٣-	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٣,٩	٣,٨	٢,٢	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
٠,٢-	٠,١	٠,٢-	٠,٢	٤,٠	٤,٠	٢,٤	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
٠,٢-	٠,٤	٠,٤-	٠,٣	٤,٣	٤,٥	١,٩	الواردات
٠,٨-	٠,٠	٠,٢-	٠,١	٣,٢	٣,٥	٢,١	الاقتصادات المتقدمة
٠,١	٠,٠	٠,٣-	٠,١-	٤,٣	٣,٦	٢,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٥,١-	١١,٠	٣,٩-	٩,٠	٠,٣-	٢٨,٩	١٥,٧-	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
٠,٦-	٧,٦	٠,٤-	٦,٤	١,٣-	٨,٥	١,٩-	النفط ^٦
٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٣	١,٩	٢,٠	٠,٨	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الصادرات السلعية العالمية)
٠,٢	٠,٣	٠,٠	٠,٢	٤,٤	٤,٧	٤,٤	أسعار المستهلك
٠,٢	٠,٣	٠,٠	٠,٢	٤,٤	٤,٧	٤,٤	الاقتصادات المتقدمة
٠,٧	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٢,٨	١,٧	١,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٧
٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (%)
٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	على الودائع بالدولار الأمريكي (سنة أشهر)
							على الودائع باليورو (ثلاثة أشهر)
							على الودائع بالين الياباني (سنة أشهر)

ملحوظة: يُفترض بقاء أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة في الفترة ١ فبراير-١ مارس ٢٠١٧. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. والبيانات ربع السنوية المجمعة معدلة لمراعاة التغيرات الموسمية.

^١ تنتج الفروق عن تقريب الأرقام في تنبؤات التقرير الحالي وتقارير يناير ٢٠١٧ عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي وعدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^٢ أرقام الحسابات القومية التاريخية لليابان تعكس تعديلات شاملة أجرتها السلطات الوطنية ونُشرت في ديسمبر ٢٠١٦. وأبرز هذه التعديلات هو التحول من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتحديث السنة المعيارية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١.

^٣ ما عدا مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٤ بالنسبة للهند، تقوم البيانات والتنبؤات المعروضة على أساس السنة المالية ويستند إجمالي الناتج المحلي بداية من عام ٢٠١١ إلى إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، مع اعتبار السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ سنة أساس.

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

الجدول ١-١: (تتمة)

على أساس ربع سنوي مقارن ^٨				على أساس سنوي مقارن			
توقعات		توقعات		توقعات		توقعات	
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥
٣,٦	٣,٥	٣,٢	٣,٢	٣,٦	٣,٥	٣,١	٣,٤
٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٨	٢,٠	٢,٠	١,٧	٢,١
٢,٥	٢,٣	٢,٠	١,٩	٢,٥	٢,٣	١,٦	٢,٦
١,٥	١,٧	١,٧	٢,٠	١,٦	١,٧	١,٧	٢,٠
١,٥	١,٧	١,٨	١,٣	١,٥	١,٦	١,٨	١,٥
١,٤	١,٩	١,٢	١,٢	١,٦	١,٤	١,٢	١,٣
٠,٨	٠,٨	١,٠	١,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٨
٢,١	٢,٣	٣,٠	٣,٥	٢,١	٢,٦	٣,٢	٣,٢
٠,٦	١,٠	١,٦	١,٢	٠,٦	١,٢	١,٠	١,٢
١,٥	١,٧	١,٩	١,٧	١,٥	٢,٠	١,٨	٢,٢
٢,٠	١,٧	١,٩	٠,٤	٢,٠	١,٩	١,٤	٠,٩
٢,٦	٢,٤	٢,٤	٢,٠	٢,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٠
٥,٠	٤,٨	٤,٤	٤,٤	٤,٨	٤,٥	٤,١	٤,٢
١,٦	١,٦	٠,٧	٢,٨-	٢,١	١,٧	٠,٣	٢,٢-
١,٣	١,٦	٠,٤	٣,٠-	١,٤	١,٤	٠,٢-	٢,٨-
...	٣,٥	٢,٥	١,٨	٠,٥-
٦,٣	٦,٥	٦,٥	٦,٨	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٧
٦,١	٦,٤	٦,٨	٦,٨	٦,٢	٦,٦	٦,٧	٦,٩
٧,٦	٧,٨	٦,٩	٨,٥	٧,٧	٧,٢	٦,٨	٧,٩
٥,٣	٥,١	٤,٨	٤,٩	٥,٢	٥,٠	٤,٩	٤,٨
٣,٤	٢,١	٣,٤	٤,٩	٣,٣	٣,٠	٣,٠	٤,٧
٢,٤	١,٦	١,١-	١,١-	٢,٠	١,١	١,٠-	٠,١
١,٧	٢,٠	٢,٥-	٥,٨-	١,٧	٠,٢	٣,٦-	٣,٨-
٣,٠	٠,٩	٢,٤	٢,٤	٢,٠	١,٧	٢,٣	٢,٦
...	٣,٤	٢,٦	٣,٩	٢,٧
٢,٠	٠,٤	١,٢	٤,٣	١,٣	٠,٤	١,٤	٤,١
...	٣,٥	٢,٦	١,٤	٣,٤
...	١,٩	٠,٨	١,٥-	٢,٧
١,٩	١,٠	٠,٤	٠,٣	١,٦	٠,٨	٠,٣	١,٣
١,٨	١,٩	٢,٠	٢,٣	١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٤
...	٥,٣	٤,٧	٣,٦	٤,٦
...	٣,٢	٢,٣	٣,٨	٢,٦
٢,٩	٢,٩	٢,٦	٢,٤	٣,٠	٢,٩	٢,٤	٢,٧
...	٣,٩	٣,٨	٢,٢	٢,٧
...	٤,٠	٤,٠	٢,٤	٤,٤
...	٤,٣	٤,٥	١,٩	٠,٨-
...	٣,٢	٣,٥	٢,١	٣,٧
...	٤,٣	٣,٦	٢,٥	١,٤
٢,٠-	١٣,٥	١٦,٢	٤٣,٤-	٠,٣-	٢٨,٩	١٥,٧-	٤٧,٢-
١,٠-	٣,٩	٩,٨	١٩,١-	١,٣-	٨,٥	١,٩-	١٧,٤-
٢,٠	١,٩	١,٢	٠,٤	١,٩	٢,٠	٠,٨	٠,٣
٣,٩	٤,١	٤,٠	٤,٧	٤,٤	٤,٧	٤,٤	٤,٧
...	٢,٨	١,٧	١,١	٠,٥
...	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٠
...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

^٥ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيت نام.

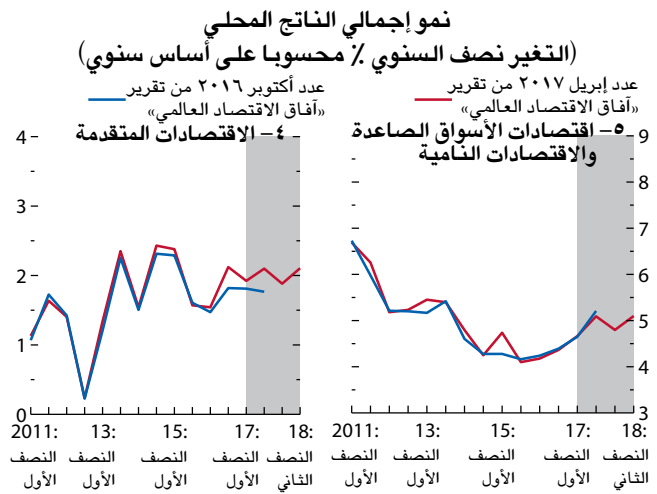
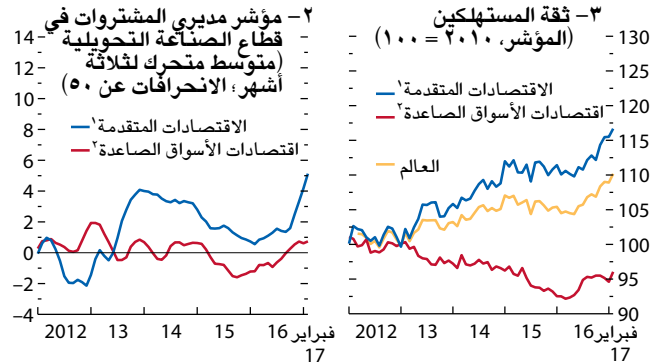
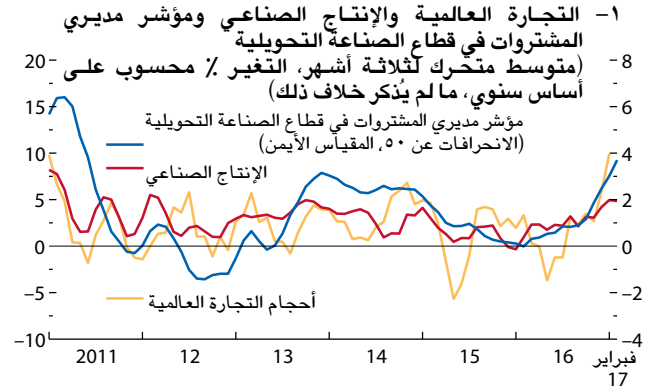
^٦ متوسط بسيط لأسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر برمبل النفط بالدولار الأمريكي ٤٢,٨٤ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٦؛ ويبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود المستقبلية ٥٥,٢٣ دولارا في ٢٠١٧ و ٥٥,٠٦ دولارا في ٢٠١٨.

^٧ ما عدا الأرجنتين وفنزويلا. راجع المذكرة القطرية عن الأرجنتين والمذكرة القطرية عن فنزويلا في قسم «المذكرات القطرية» من الملحق الإحصائي.

^٨ بالنسبة للنتائج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي على أساس الأوزان المرجحة بتعادل القوى الشرائية. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٠٪ من الناتج السنوي لهذه الاقتصادات على أساس الأوزان المرجحة بتعادل القوى الشرائية.

الشكل البياني ١-١: مؤشرات النشاط العالمي

اكتسب النشاط الاقتصادي العالمي زخما في الربع الرابع من ٢٠١٦. وارتفعت مؤشرات مديري المشتريات في قطاع الصناعة التحويلية وازدادت ثقة المستهلكين بشكل كبير في الاقتصادات المتقدمة في الأشهر القليلة الأخيرة من عام ٢٠١٦ ومطلع عام ٢٠١٧. وتعافت أيضا بقدر أقل في اقتصادات الأسواق الصاعدة.



المصادر: المكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية (CPB)؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومؤسسة Markit Economics؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١- أستراليا وكندا (مؤشر مديري المشتريات وحسب) والجمهورية التشيكية والدانمرك ومنطقة اليورو ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة (ثقة المستهلكين وحسب) وإسرائيل واليابان وكوريا ونيوزيلندا (مؤشر مديري المشتريات وحسب) والنرويج (ثقة المستهلكين وحسب) وستغافورة (مؤشر مديري المشتريات وحسب) والسويد (ثقة المستهلكين وحسب) وسويسرا ومقاطعة تايوان الصينية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.
 ٢- الأرجنتين (ثقة المستهلكين وحسب) والبرازيل والصين وكولومبيا (ثقة المستهلكين وحسب) وهنغاريا والهند (مؤشر مديري المشتريات وحسب) واندونيسيا ولافتيا (ثقة المستهلكين وحسب) وماليزيا (مؤشر مديري المشتريات وحسب) والمكسيك (مؤشر مديري المشتريات وحسب) والفلبين (ثقة المستهلكين وحسب) وبولندا وروسيا وجنوب إفريقيا وتايلند (ثقة المستهلكين وحسب) وتركيا وأوكرانيا (ثقة المستهلكين وحسب).

مؤشرات النشاط الاقتصادي

أسفرت زيادة الزخم العالمي على جانب الطلب — وخاصة الاستثمار — في النصف الثاني من عام ٢٠١٦ عن تطورات كبيرة في الصناعات التحويلية والتجارة التي كانت تعاني من ضعف شديد في أواخر عام ٢٠١٥ ومطلع عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ١-١، اللوحة ١).

وانتعش إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الرأسمالية في النصف الثاني من عام ٢٠١٦ (الشكل البياني ١-٢). وأسهم عدد من العوامل في هذه التطورات: حدوث تعاف عالمي تدريجي في الاستثمار، يدعمه الاستثمار في البنية التحتية والعقارات في الصين، وتراجع عبء التكيف مع انخفاض أسعار السلع الأولية، ونهاية دورة المخزون في الولايات المتحدة. وتشير المؤشرات القيادية مثل مؤشرات مديري المشتريات إلى استمرار قوة النشاط في الصناعات التحويلية في مطلع عام ٢٠١٧.

واتساقا مع المؤشرات التي تفيد بارتفاع نشاط الصناعات التحويلية العالمية، تظهر التجارة العالمية بوادر انتعاش بعد فترة طويلة من الضعف (الشكل البياني ١-٣، اللوحة ١). وعلى النحو الذي ورد بالنقاش في الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإن نمو التجارة — وخاصة نمو الواردات — يرتبط ارتباطا قويا بديناميكيات الاستثمار. ويُعرض هذا النمط لقطاع مستعرض من الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ١-٣، اللوحة ٢) واقتصادات الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ١-٣، اللوحة ٣) لعام ٢٠١٦. وتبرز اللوحة ٣ بشكل خاص الانكماش الحاد في التجارة والاستثمار في العديد من البلدان المصدرة للسلع الأولية خلال عام ٢٠١٦، وهو نمط مماثل لنمط العام السابق. والاستقرار التدريجي للأوضاع الاقتصادية الكلية في هذه الاقتصادات، بدعم أيضا من بعض الانتعاش في أسعار السلع الأولية، من المتوقع أن يؤدي إلى انتعاش تدريجي في الواردات والاستثمار في عام ٢٠١٧ وما بعده، على النحو الواردة مناقشته بمزيد من التفصيل في القسم بعنوان «التنبؤات».

أسعار وأسواق السلع الأولية

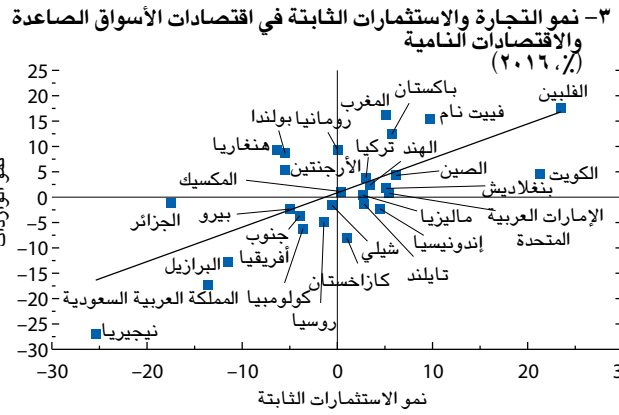
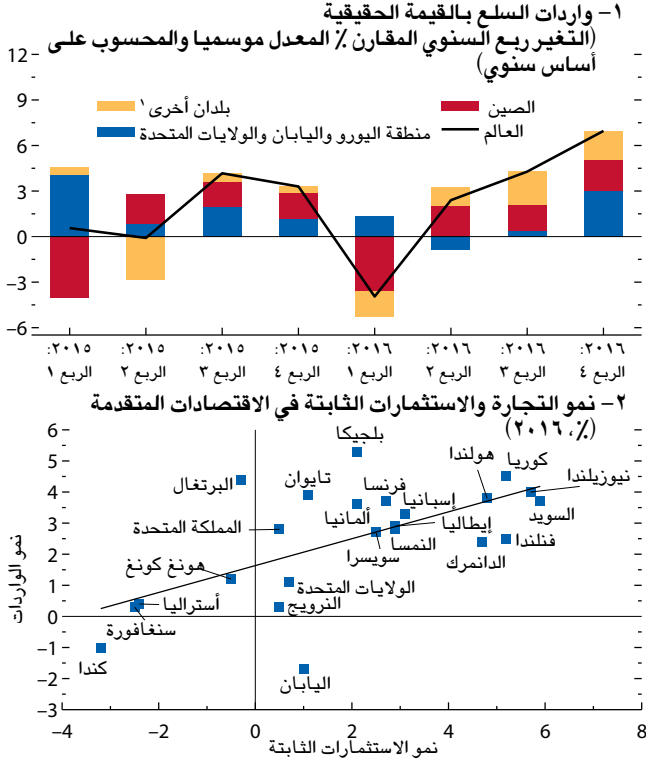
ارتفعت كذلك أسعار السلع الأولية إلى جانب انتعاش النشاط الاقتصادي، (راجع التقرير الخاص عن السلع الأولية للاطلاع على مزيد من التفاصيل). وارتفع مؤشر السلع الأولية لدى الصندوق بمقدار ١٥٪ في الفترة بين أغسطس ٢٠١٦ وفبراير ٢٠١٧ — أي بين الفترتين المرجعيتين لعدد أكتوبر ٢٠١٦ والعدد الحالي من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الشكل البياني ١-٤). وكانت بعض أكبر الزيادات في الأسعار متعلقة بالوقود:

• فقد زادت أسعار النفط بنحو ٢٠٪ بين أغسطس ٢٠١٦ وفبراير ٢٠١٧، ويرجع ذلك في جزء منه إلى اتفاقية منظمة

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

الشكل البياني ١-٣: نمو التجارة العالمية والاستثمارات الثابتة

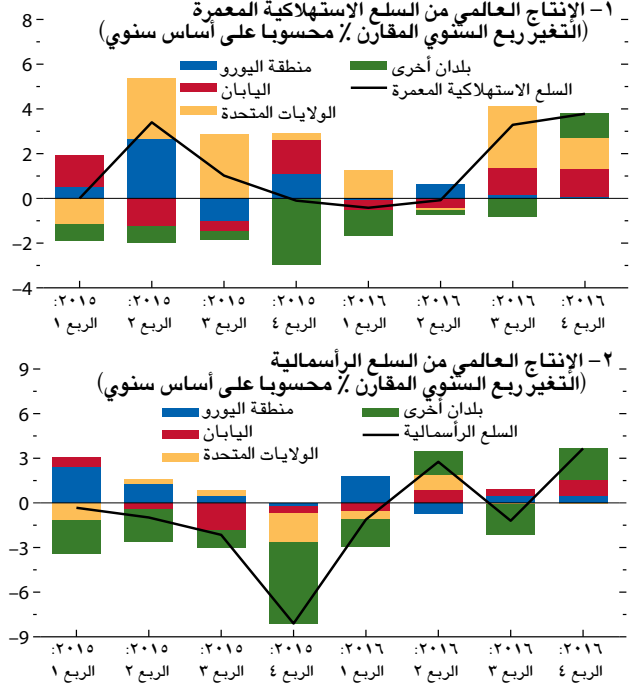
ارتفع النمو الحقيقي للواردات في النصف الثاني من عام ٢٠١٦ مع ترسخ الاستثمارات.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي
١ البلدان الأخرى هي البرازيل وبلغاريا وكندا والجمهورية التشيكية والدانمرك ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وماليزيا والمكسيك وبيرو وسنغافورة وجنوب إفريقيا والسويد وسويسرا ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند وتركيا والمملكة المتحدة.

الشكل البياني ١-٢: الاتجاهات العامة في الإنتاج العالمي مؤخرًا

تعافى إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الرأسمالية في أواخر ٢٠١٦، بعد ضعف نموه أو تقلصه على مدى عدة أرباع السنة.



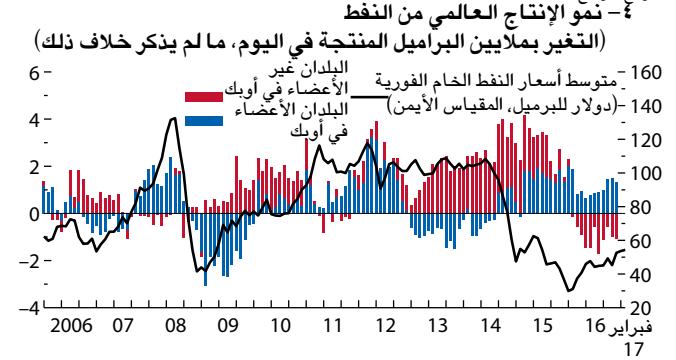
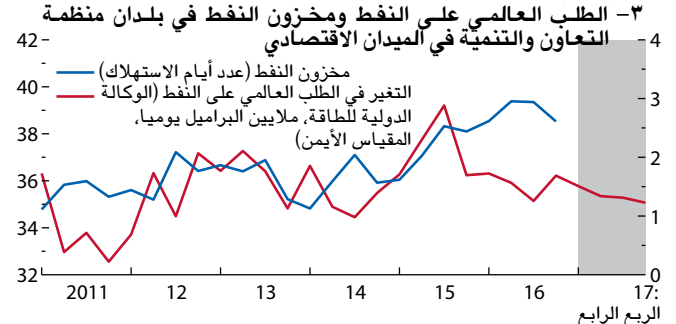
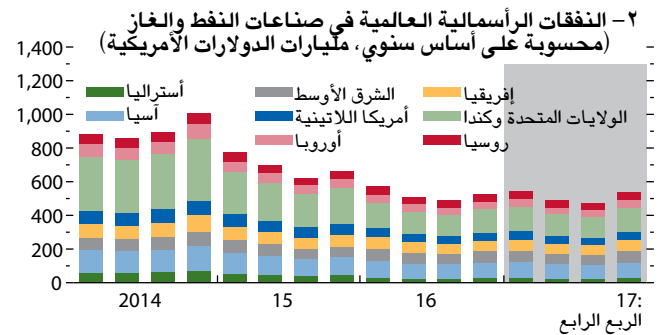
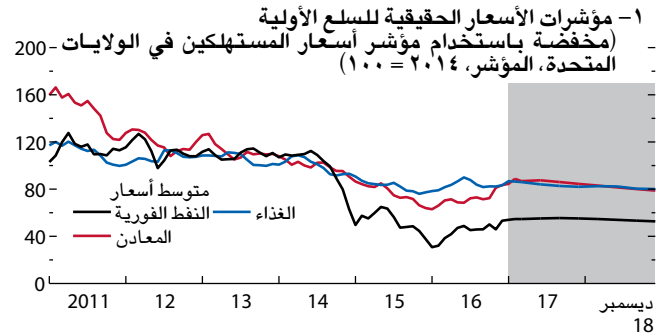
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: بيانات منطقة اليورو حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٥. والبلدان الأخرى هي البرازيل والهند وكوريا والنرويج والسويد وسويسرا ومقاطعة تايوان الصينية وتركيا والمملكة المتحدة.

البلدان المصدرة للنفط (أوبك) والمنتجين الآخرين بشأن خفض إنتاج النفط. وقد ساهم النشاط القوي والتوقعات بزيادة قوة الطلب العالمي في المستقبل أيضًا في زيادة أسعار النفط عن أدنى مستويات وصلت إليها في مطلع عام ٢٠١٦. وبعد بعض التراجع في الأسابيع الأخيرة، بلغت أسعار النفط ٥٠ دولارًا للبرميل في نهاية مارس، أي أنها ارتفعت بنحو ١٢٪ عن أسعار أغسطس ٢٠١٦.

- وزادت أسعار الغاز الطبيعي — في فبراير ٢٠١٧ كان متوسط الأسعار في أوروبا واليابان والولايات المتحدة أعلى بنحو ١٩٪ مقارنةً بأغسطس ٢٠١٦. ففي أوروبا، زادت أسعار الغاز الطبيعي بعد ارتفاع أسعار النفط. وفي حين زادت الأسعار في آسيا والولايات المتحدة في البداية بسبب التوقعات بشأن طلب قوي في الشتاء، فقد أدى الشتاء المعتدل إلى حد ما إلى انكماش الطلب على توليد الطاقة بإشعال الغاز وساعد على احتواء الأسعار.
- وزادت أسعار الفحم، حيث كان متوسط أسعار الفحم الأسترالي والجنوب إفريقي في فبراير ٢٠١٧ أعلى بما

الشكل البياني ١-٤: أسواق السلع الأولية والنفط

ارتفعت أسعار السلع الأولية بينما اكتسب النشاط الاقتصادي العالمي زخماً.



المصادر: صندوق النقد الدولي، نظام أسعار السلع الأولية؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في اللوحة ٢، تستند توقعات ٢٠١٧ إلى خطط الاستثمار وأمريكا اللاتينية تشمل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي.

يزيد على ٢٠٪ مما كان عليه في أغسطس ٢٠١٦. وقد حدثت هذه الزيادة عقب التخفيضات التي قادتتها الحكومة في إنتاج الفحم في الصين وانقطاع الإنتاج والشحن في أستراليا.

وفيما يخص السلع الأولية غير الوقود، زادت أسعار المعادن بمقدار ٢٣,٦٪ وأسعار السلع الأولية الزراعية بمقدار ٤,٣٪.

- فقد زادت أسعار المعادن يدعمها ارتفاع الاستثمار العقاري وجهود خفض الطاقة الإنتاجية في الصين وتوقعات تيسير سياسة المالية العامة في الولايات المتحدة.
- وبالنسبة للسلع الأولية الزراعية، زادت أسعار الغذاء بمقدار ٤,٩٪ مع تراجع العرض المفرط، وخاصة من الحبوب والزيوت النباتية. وزادت أسعار معظم المواد، باستثناء عدد قليل منها، بما في ذلك الأرز وحبوب الكاكاو.

تطورات التضخم

ساهمت زيادة أسعار السلع الأولية في انتعاش التضخم العالمي منذ أغسطس (الشكل البياني ١-٥). وكانت الزيادة في تضخم أسعار المنتجين على الصعيد العالمي ملحوظة بصفة خاصة، مما يعكس الوزن الأكبر للسلع الأولية في مؤشرات أسعار المنتجين مقارنة بمؤشرات أسعار المستهلكين وأهميتها كمدخلات وسيطة في الإنتاج. وعلى وجه الخصوص، خرجت أسعار المنتجين في الصين من حالة الانكماش بعد أربع سنوات، مما يعكس ارتفاع أسعار المواد الخام فضلاً على الجهود الرامية إلى الحد من الطاقة الإنتاجية الصناعية الزائدة وانتعاش الاستثمار العقاري.

وارتفع كذلك التضخم في أسعار المستهلكين العالمي نظراً لزيادة أسعار البنزين والمنتجات الأخرى المتعلقة بالطاقة في سوق التجزئة. وكانت الزيادة كبيرة بصفة خاصة في الاقتصادات المتقدمة، ففي شهر فبراير كان تضخم أسعار المستهلكين على مدى ١٢ شهراً أعلى بقليل من ٢٪ (أكثر من ضعف متوسط معدل التضخم السنوي الذي بلغ ٠,٨٪ في عام ٢٠١٦). وفي المقابل، كانت الزيادة في التضخم الأساسي أقل بكثير — إن وجدت — ولا تزال دون أهداف البنوك المركزية في معظم الاقتصادات المتقدمة. وفي اقتصادات المستهلكين الصاعدة، جاء انتعاش التضخم الكلي في أسعار المستهلكين في وقت أقرب، نظراً لأن تأثير ارتفاع أسعار الوقود لم يبدأ يتجاوز تأثير الضغوط الخافضة الناتجة عن تراجع الانخفاضات السابقة في أسعار الصرف إلا في الفترة الأخيرة.

ولا تزال توقعات التضخم قريب المدى والأطول أمداً ضعيفة أيضاً. ولم تتوقف توقعات تضخم أسعار المستهلكين لعام ٢٠١٧ القائمة على المسوح عن الانخفاض إلا منذ فترة قريبة جداً بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، ولم يسجل التضخم المتوقع للسنوات العشر القادمة زيادة إلا في الفترة الأخيرة بعد انخفاض مطرد في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ (الشكل البياني ١-٥، اللوحتان ٥ و٦).

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

تطورات الأسواق المالية

تحسن مزاج الأسواق منذ أغسطس، مما يعكس توافر بيانات إيجابية عموماً عن الآفاق فضلاً على التوقعات بإعطاء دفعة للتنشيط المالي، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية، وتخفيف القيود التنظيمية في الولايات المتحدة. وبالنظر إلى أن ارتفاع الطلب في المستقبل يشير إلى زيادة الضغوط التضخمية وعودة أقل تدرجاً إلى السياسة النقدية الأمريكية الطبيعية، فقد ارتفعت أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية طويلة الأجل ارتفاعاً كبيراً منذ أغسطس، وخصوصاً منذ الانتخابات الأمريكية في نوفمبر (الشكل البياني ١-٦). وحسب الوضع في نهاية مارس، زادت العائدات الاسمية على سندات الخزنة الأمريكية لعشر سنوات بنحو ٨٥ نقطة أساس مقارنة بأغسطس وبنحو ٥٥ نقطة أساس مقارنة بفترة ما قبل الانتخابات الأمريكية مباشرة. وشهدت أسعار الفائدة طويلة الأجل في المملكة المتحدة زيادة حادة أيضاً، مما يعكس تداعيات ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية والتوقعات بموقف أقل تيسيراً على صعيد السياسة النقدية في الفترة القادمة نظراً لارتفاع الضغوط التضخمية. وكانت زيادة العائدات طوية الأجل في منطقة اليورو الرئيسية أكثر اعتدالاً بعد أغسطس — حوالي ٤٠ نقطة أساس في ألمانيا — ولكن العائدات الإيطالية زادت بشكل حاد (نحو ١٢٠ نقطة أساس)، مما يعكس زيادة عدم اليقين بشأن الأوضاع السياسية والقطاع المصرفي. ورفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة قصيرة الأجل في ديسمبر ٢٠١٦ ومارس ٢٠١٧، حسبما كان متوقعاً، ووضعت الأسواق في اعتبارها زيادة أسعار الفائدة مرتين إضافيتين في نهاية عام ٢٠١٧ أو مطلع عام ٢٠١٨. وظل موقف السياسة النقدية في معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى دون تغيير يُذكر.

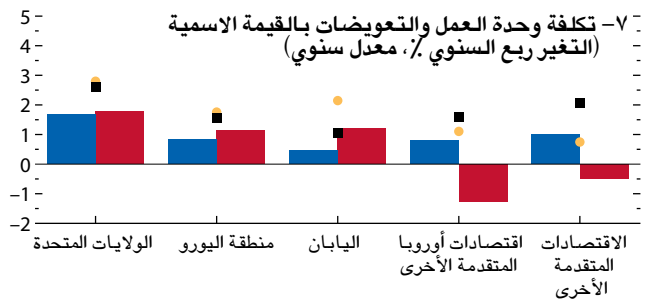
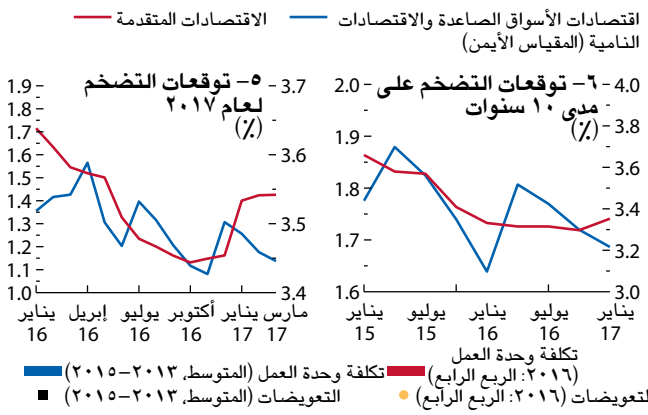
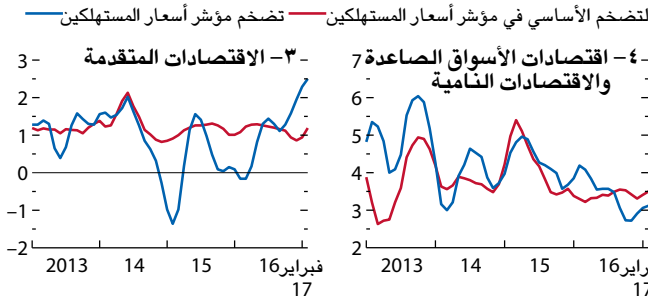
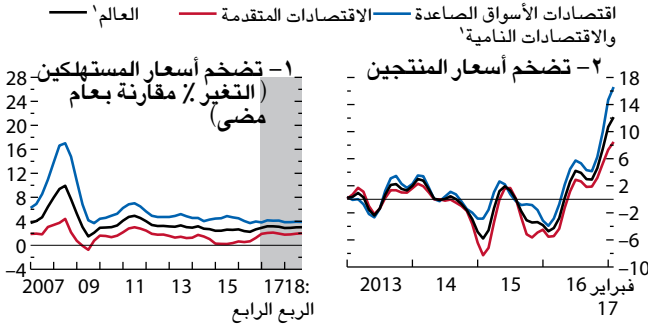
وسجلت أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة مكاسب كبيرة في الأشهر الأخيرة، في ظل زيادة ثقة المستهلكين والبيانات الاقتصادية الكلية الإيجابية. وعلى نحو ما وردت مناقشته بمزيد من التفصيل في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، كانت المكاسب كبيرة في القطاعات المعرضة بشكل خاص لتدابير تنشيطية محتملة من المالية العامة وكذلك في الأرصد المالية. وارتفاع تقييمات الأرصد المالية يعكس التطورات التي تحظى بالترحيب مثل الأثر الإيجابي لزيادة انحدار منحنيات العائد وارتفاع النمو على أساس التوقعات بتحقيق أرباح، فضلاً على العوامل التي يمكن أن تزيد مخاطر التطورات السلبية، مثل احتمال حدوث بعض التراجع في التنظيم المالي في الولايات المتحدة.

ومع اتساع الفروق بين أسعار الفائدة، زادت قوة الدولار بالقيمة الفعلية الحقيقية بنحو ٣,٥٪ بين أغسطس ٢٠١٦ وأواخر مارس ٢٠١٧ (الشكل البياني ١-٧، اللوحة ١) بينما ضعف اليورو وكذلك الين الياباني على وجه الخصوص. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، كانت الأوضاع المالية متباينة، فارتفعت أسعار الفائدة طويلة الأجل على السندات بالعملة المحلية في أعقاب الانتخابات الأمريكية، وخاصة

الشكل البياني ١-٥: التضخم العالمي

(متوسط متحرك لثلاثة أشهر، التغير ٪ محسوب على أساس سنوي، مالم يُذكر خلاف ذلك)

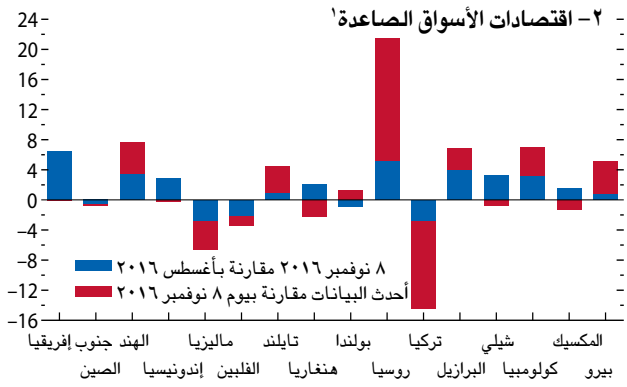
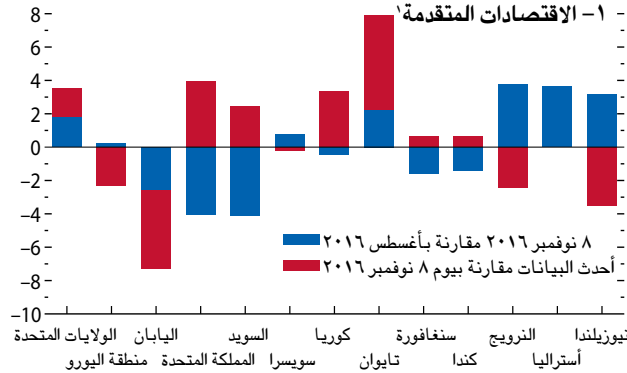
ارتفاع أسعار السلع الأولية دفع التضخم الكلي العالمي إلى الارتفاع، ولا يزال التضخم الأساسي ضعيفاً، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة.



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي؛ نظام أسعار السلع الأولية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: اقتصادات أوروبا المتقدمة الأخرى تشمل آيسلندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة؛ والاقتصادات المتقدمة الأخرى تشمل أستراليا وكندا ونيوزيلندا. وجميع البيانات ربع السنوية معدلة موسمياً. ١ ما عدا الأرجنتين وفنزويلا.

الشكل البياني ١-٧: التغيرات في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية، أغسطس ٢٠١٦ - مارس ٢٠١٧ (%)

ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي واليورو الكوري ودولار تايوان والدولار الأسترالي بالقيمة الفعلية الحقيقية منذ أغسطس، في حين ضعف اليورو وبشكل خاص بين الياباني. وانخفضت قيمة الليرة التركية والرينغيت الماليزي بالقيمة الفعلية الحقيقية. في حين ارتفعت قيمة الروبية الهندية و عملات اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدرة للسلع الأولية—وخاصة الروبل الروسي، كما ارتفعت قيمة البيزو المكسيكي في الأسابيع الأخيرة، ولم تسجل تغيرا يذكر مقارنة بشهر أغسطس.

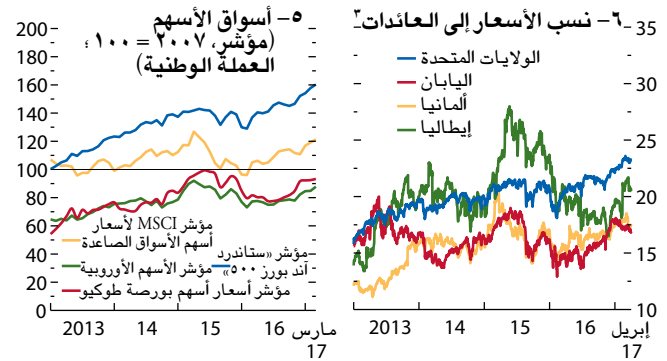
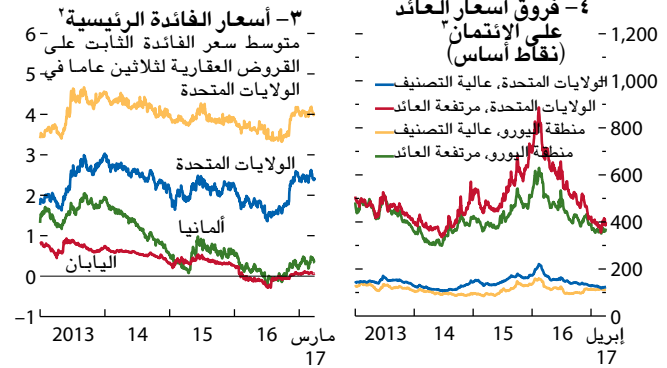
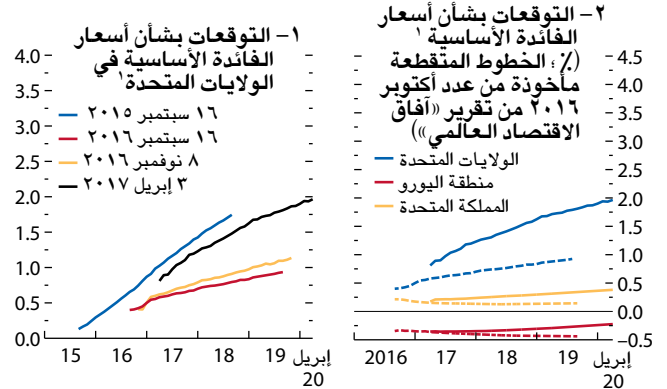


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ أحدث البيانات المتاحة في ٢١ مارس ٢٠١٧.

في بلدان أوروبا الصاعدة، ولكنها انخفضت منذ ذلك الحين (الشكل البياني ١-٨). وانعكس هذا التباين أيضا في التغيرات التي طرأت على أسعار الفائدة الأساسية منذ أغسطس— حيث ارتفعت أسعار الفائدة في المكسيك وتركيا وانخفضت في البرازيل والهند وروسيا— وكذلك في تغيرات فروق العائد على مؤشر سندات الأسواق الصاعدة (EMBI). وازدادت قوة أسواق الأسهم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية منذ أغسطس مما مهد الطريق لانتعاش قوي حتى هذا الوقت من العام الجاري بعد الضعف الذي شهدته في أعقاب الانتخابات الأمريكية مباشرة (الشكل البياني ١-٩). غير أنها لا تزال عموما دون مستويات الذروة في فترة ما بعد الأزمة المالية، والتي بلغت في عام ٢٠١١. وسجلت عملات عدد قليل من الأسواق الصاعدة انخفاضا كبيرا في الأشهر الأخيرة— وأبرزها الليرة التركية وبقدر

الشكل البياني ١-٦: الاقتصادات المتقدمة: أوضاع الأسواق النقدية والمالية (%)، ما لم يذكر خلاف ذلك

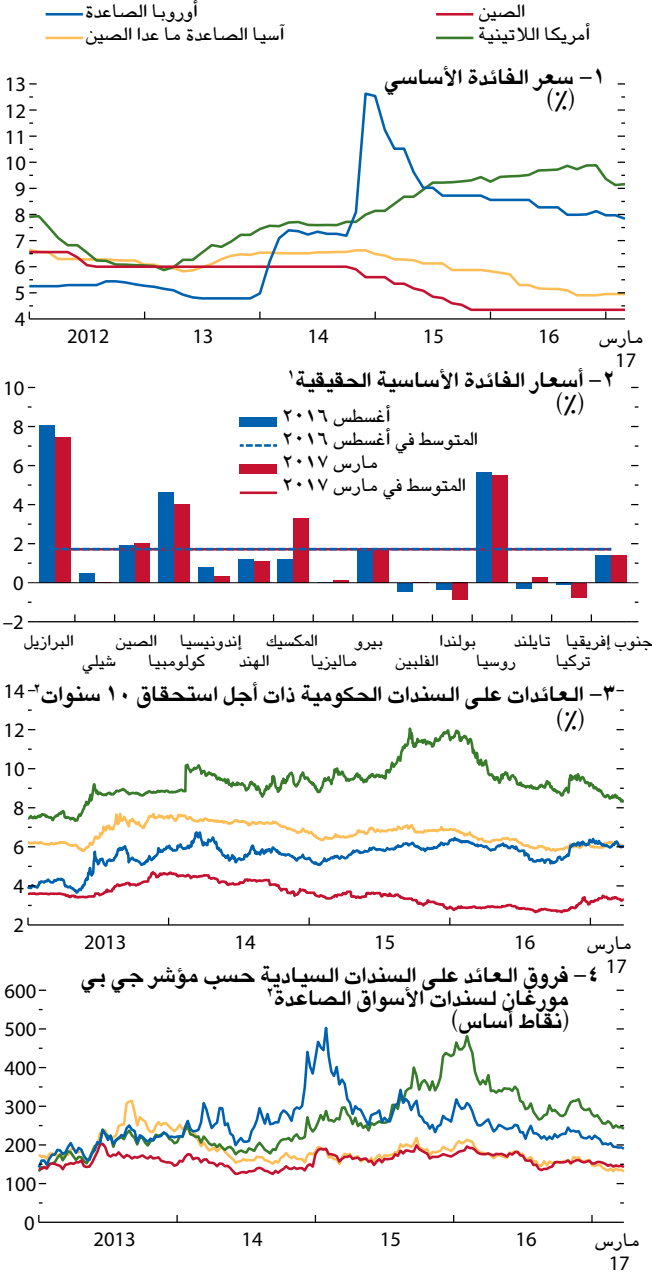
بينما تتوقع الأسواق عودة السياسة النقدية الأمريكية إلى طبيعتها بصورة أقل تدرجا، ارتفعت أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية طويلة الأجل في الولايات المتحدة، مما دفع أسعار الفائدة الأطول أجلا في البلدان الأخرى أيضا نحو الارتفاع. وسجلت أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة مكاسب قوية في الأشهر الأخيرة.



المصادر: البنك المركزي الإسباني، ومؤسسة Bloomberg، L.P. ومؤسسة Haver Analytics؛ وقاعدة بيانات Thomson Reuters Datastream، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: MSCI = مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال.
١ تستند التوقعات إلى سعر الفائدة على القروض المستقبلية من بنك الاحتياطي الفيدرالي بالنسبة للولايات المتحدة، وإلى متوسط سعر الفائدة على المعاملات بين البنوك لليلة واحدة بالجنبة الأسترالي بالنسبة للمملكة المتحدة، وإلى أسعار الفائدة الأجلة على المعاملات بين البنوك باليورو بالنسبة لمنطقة اليورو؛ وهي محدثة بتاريخ ٣ إبريل ٢٠١٧.
٢ أسعار الفائدة على عائدات السندات الحكومية ذات أجل استحقاق عشر سنوات، ما لم يذكر خلاف ذلك. وتغطي البيانات الفترة حتى ٣١ مارس ٢٠١٧.
٣ تغطي البيانات الفترة حتى ٣ إبريل ٢٠١٧.

الشكل البياني ١-٨: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسعار الفائدة

كان تطور الأوضاع في الأسواق المالية متباينا عبر اقتصادات الأسواق الصاعدة. وارتفعت عائدات السندات الحكومية طويلة الأجل بالعملة المحلية إلى جانب عائدات السندات في الاقتصادات المتقدمة بعد الانتخابات الأمريكية في نوفمبر، ولكنها تراجعت منذ ذلك الحين في معظم البلدان.



المصادر: مؤسسة Bloomberg, L.P. ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي؛ قاعدة بيانات ميزان المدفوعات وإحصاءات وضع الاستثمار الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: آسيا الصاعدة ما عدا الصين تشمل الهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وأوروبا الصاعدة تشمل بولندا ورومانيا وروسيا وتركيا؛ وأمريكا اللاتينية تشمل البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو.

١ مخفضة بتوقعات التضخم في تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» لعامين قادمين. ٢ تغطي البيانات الفترة حتى ٣١ مارس ٢٠١٧.

أقل الارتفاع المالي — بينما ارتفعت قيم عملات بعض البلدان المصدرة للسلع الأولية، ولا سيما روسيا (الشكل البياني ١-٧، اللوحة ٢). وارتفعت قيمة البيزو المكسيكي في الأسابيع الأخيرة، بعد أن كانت قد انخفضت انخفاضا حادا في أعقاب الانتخابات الأمريكية، ولا تختلف قيمة البيزو الآن كثيرا عما كانت عليه في أغسطس. وتشير البيانات الأولية إلى أن الأسواق الصاعدة شهدت ارتفاعا حادا في التدفقات الخارجة من حوافظ غير المقيمين في أعقاب الانتخابات الأمريكية، بعد بضعة أشهر من التدفقات الداخلة الكبيرة، وانعكست الأوضاع في الأسابيع الأقرب (الشكل البياني ١-١٠، اللوحة ١).

القوى الرئيسية التي تشكل الآفاق

تختلف القوى الرئيسية التي تشكل الآفاق إلى حد ما بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ففي مجموعة الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يكتسب الاقتصاد الأمريكي زخما نتيجة لسياسة المالية العامة التوسعية. وفي البلدان الأخرى، وخاصة في أوروبا، سوف يساعد التعافي الدوري من أزمته ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢٠١١-٢٠١٢ على الحفاظ على النمو بمستوى أعلى قليلا من المستوى الممكن على مدى السنوات القليلة القادمة. غير أنه فيما يتعلق بالأجل المتوسط، من المرجح أن تؤدي الآثار الديمغرافية العكسية وضعف الإنتاجية الممثلة للاتجاه العام إلى تقييد النمو، على النحو الذي وردت مناقشته في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وخاصة تلك التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الطاقة أو تصدير المعادن، فإن التكيف مع انخفاض أسعار السلع الأولية لا يزال عاملا مؤثرا رئيسيا على الآفاق، على كل من المدى القصير والمتوسط. ويشكل تباطؤ نمو الإنتاجية في السنوات القليلة الماضية أيضا تحديا متوسط الأجل أمام كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

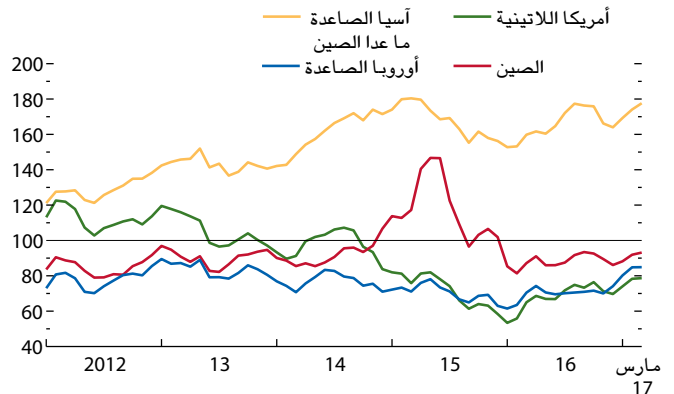
استمرار التعافي الدوري في الاقتصادات المتقدمة

كما ورد بالنقاش في الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإن التعافي من أزمته ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و٢٠١١-٢٠١٢ جار في كثير من الاقتصادات المتقدمة. ولا يزال الناتج دون مستواه الممكن، والبطالة أعلى من المستويات التي كانت عليها في عام ٢٠٠٨ في كثير من البلدان، ولا سيما في اقتصادات منطقة اليورو التي كانت فيها فروق أسعار الفائدة على القروض كبيرة خلال أزمة الديون السيادية في ٢٠١١-٢٠١٢. وكان التعافي الدوري عادة ما يلي فترات الركود العميق، وتدعمه سياسة نقدية تيسيرية، ويتسم بالبطء في كثير من البلدان في سياق الإصلاح التدريجي للاختلالات في الميزانيات العمومية (من خلال مدخرات القطاعين الخاص والعام العالية بصورة مؤقتة) وما يرتبط بها من ضعف آلية انتقال آثار السياسة النقدية. وأدى تشديد سياسة المالية العامة في كثير من الاقتصادات بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥ إلى كبح التعافي بعد الأزمة.

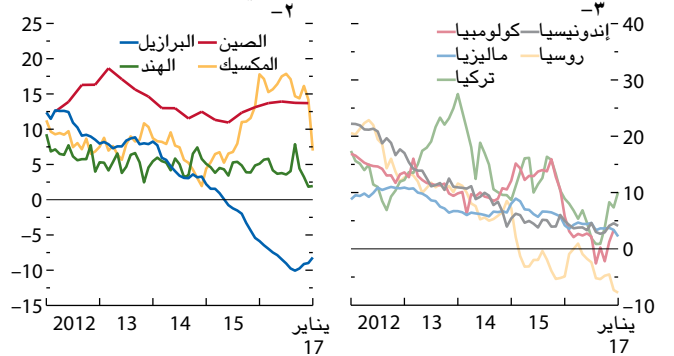
الشكل البياني ٩-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة: أسواق الأسهم والأئتمان

ارتفعت أسعار الأسهم مقارنة بأسعارها في أغسطس في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة. وكانت ديناميكيات الائتمان غير متجانسة على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة.

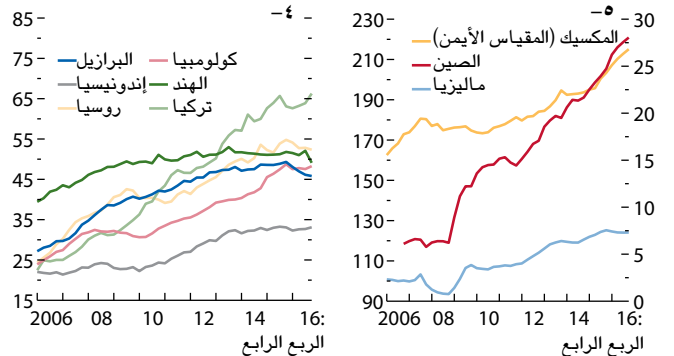
١- أسواق الأسهم (المؤشر، ٢٠٠٧ = ١٠٠)



٢- نمو الائتمان الحقيقي (التغير % على أساس سنوي مقارنة)



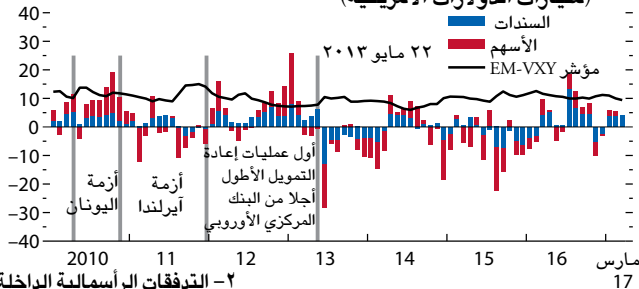
٣- نسبة الائتمان إلى إجمالي الناتج المحلي (%)



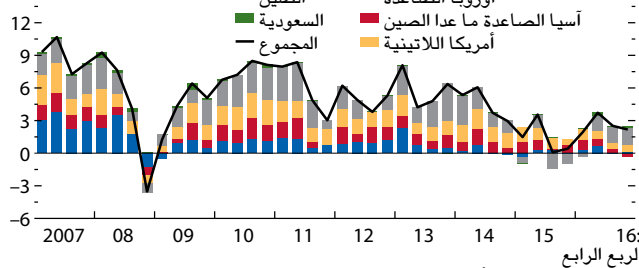
الشكل البياني ١٠-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة: التدفقات الرأسمالية

تحولت التدفقات الصافية إلى صناديق الأسواق الصاعدة إلى الجانب السالب مباشرة بعد الانتخابات الأمريكية التي أجريت في ٨ نوفمبر لكنها ظلت موجبة في الأشهر الثلاثة الأولى من ٢٠١٧. وانخفضت التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة إلى حد ما في الربع الثالث من عام ٢٠١٦ في حين ارتفعت التدفقات الرأسمالية الخارجة ارتفاعاً طفيفاً؛ ولم تتغير أوضاع التدفقات الداخلة والخارجة في الربع الرابع. واستمر تراجع احتياطات هذه المجموعة مدفوعاً إلى حد كبير باستمرار تقلصها في الصين.

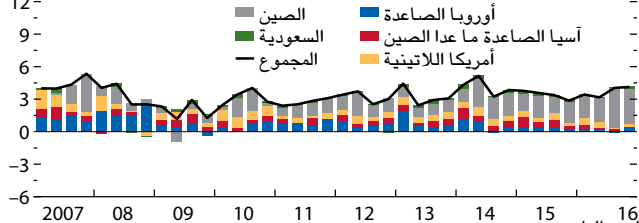
١- صافي التدفقات في صناديق الأسواق الصاعدة (مليارات الدولارات الأمريكية)



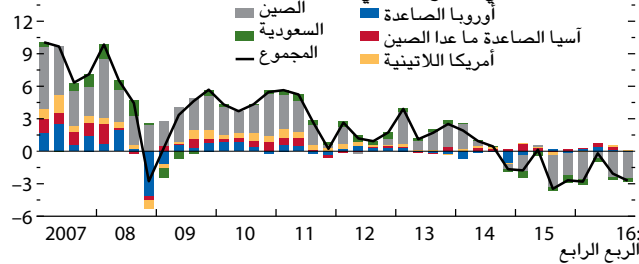
٢- التدفقات الرأسمالية الداخلة (من إجمالي الناتج المحلي)



٣- التدفقات الرأسمالية الخارجة ما عدا التغير في الاحتياطات (من إجمالي الناتج المحلي)



٤- التغير في الاحتياطات (من إجمالي الناتج المحلي)



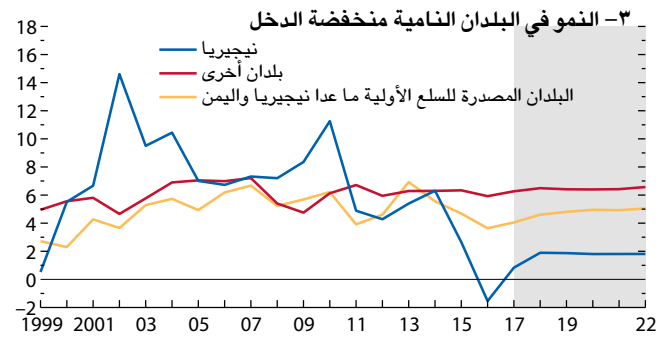
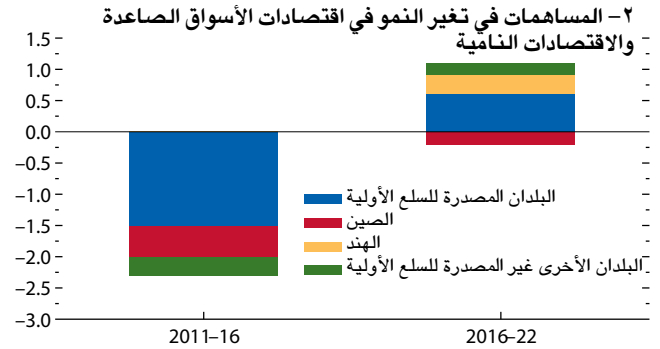
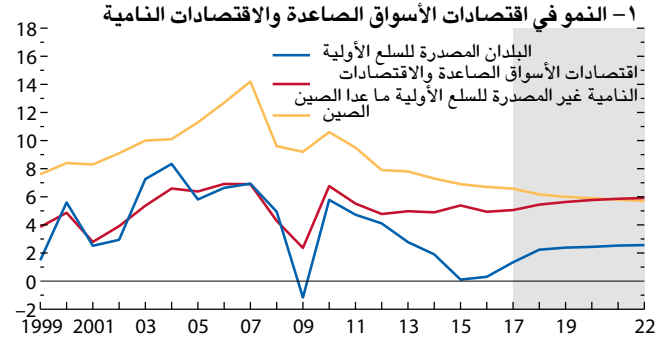
المصادر: مؤسسة Bloomberg, L.P.; وشركة EPFR Global; ومؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: التدفقات الرأسمالية الداخلة تمثل صافي مشتريات غير المقيمين من الأصول المحلية. والتدفقات الرأسمالية الخارجة تمثل صافي مشتريات المقيمين محلياً من الأصول الأجنبية. وأسيا الصاعدة ما عدا الصين تشمل الهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند؛ وأوروبا الصاعدة تشمل بولندا ورومانيا وروسيا وتركيا؛ وأمريكا اللاتينية تشمل البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو؛ ومؤشر EM-VYX = مؤشر التقلب في الأسواق الصاعدة الصادر عن شركة جي بي مورغان.

المصادر: مؤسسة Bloomberg, L.P.; ومؤسسة؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية؛ وحسابات خبراء الصندوق.

١ يمثل الائتمان مطالبات شركات الإيداع الأخرى على القطاع الخاص (من الإحصاءات المالية الدولية) ما عدا في حالة البرازيل، حيث ائتمان القطاع الخاص يستند إلى «بيانات السياسة النقدية وعمليات الائتمان في النظام المالي» الصادرة عن بنك البرازيل المركزي، وفي حالة الصين، حيث الائتمان هو مجموع التمويل الاجتماعي بعد التعديل لمراعاة مبادلة الديون الحكومات المحلية.

الشكل البياني ١-١٢: نمو إجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٩-٢٠٢١ (٧)

تباينت معدلات النمو على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تباينا ملحوظا منذ ٢٠١١ بين مجموعتي البلدان المصدرة والبلدان المستوردة للسلع الأولية. ومن المتوقع أن يرتفع النمو في البلدان المصدرة للسلع الأولية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، ولكن أن يظل دون متوسط معدل النمو في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦. ومن المتوقع أن يظل النمو في البلدان المستوردة للسلع الأولية مرتفعا.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، ملحوظة: البلدان المصدرة للسلع الأولية تشمل تلك المصدرة للوقود والمنتجات الأولية غير الوقود، على النحو المشار إليه في الجدول دال من الملحق الإحصائي، زائد البرازيل وبيرو.

آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على مناقشات ذات صلة). وقد تعرضت البلدان المصدرة للسلع الأولية لفقدان قدر كبير من الدخل خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦. وعلى الرغم من أن التنبؤات بشأن أسعار السلع الأولية تشير إلى تعافي الأسعار بعض الشيء في عام ٢٠١٧ وما بعده، فمن المتوقع أن تكون المكاسب وفقا للتنبؤات أقل بكثير من الخسائر المتكبدة بالفعل. ويشير ذلك إلى أن الفترة القادمة بالنسبة لكثير من هذه البلدان ستكون فترة من التكيف المطول — وخاصة في الاقتصادات التي تسهم إيراداتها من السلع الأولية بجزء كبير من الإيرادات الحكومية (راجع المناقشة في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الرائد المالي). وتعتبر الحاجة إلى فترة مطولة من ضبط أوضاع المالية العامة من الأسباب المهمة وراء التوقعات بأن يكون التعافي في البلدان المصدرة للسلع الأولية مكبوحا.

الآثار المعاكسة على الإنتاجية

سوف تشكل معدلات النمو متوسط الأجل في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة إلى حد كبير وفقا لوتيرة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وتدرج التوقعات بشأن إجمالي الناتج المحلي الواردة في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انتعاشا تدريجيا في معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مقارنة بمستوياتها الضعيفة في الفترة الأخيرة. وعلى الرغم من ذلك، من المتوقع أن تظل وتيرة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أبطأ من الوتيرة التي سجلتها قبل الأزمة المالية العالمية، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ١-١٤، اللوحة ١).

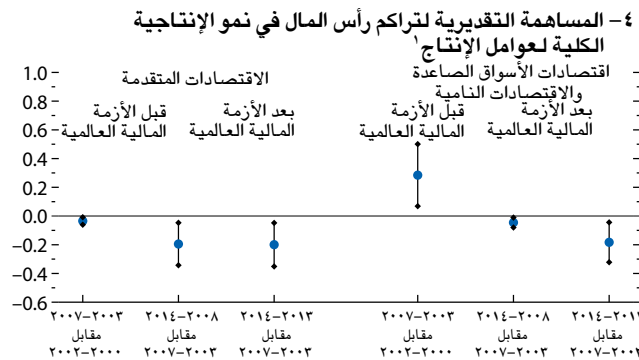
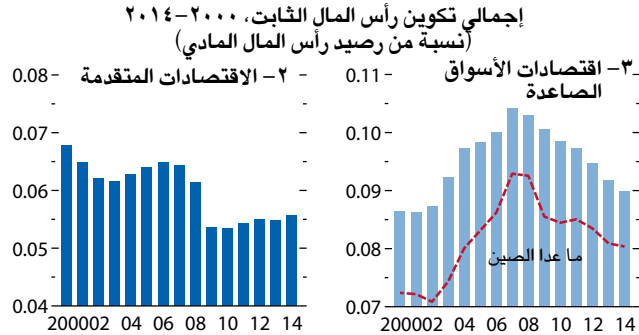
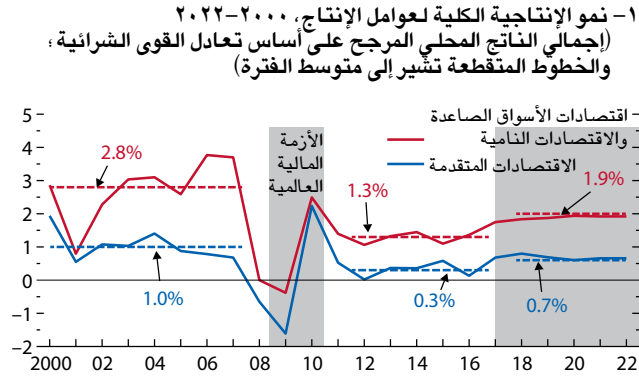
ويعكس الانخفاض المستمر في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج خلال السنوات الأخيرة والتعافي البطيء المتوقع له في جزء منه موروثات الأزمة المالية. وتشير الأدلة الجديدة إلى أن ارتفاع مستويات دين الشركات والقروض المصرفية المتعثرة في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في أوروبا، فرض قيودا على الاستثمار في السلع الرأسمالية والأصول غير الملموسة، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة التغير التكنولوجي المتجسد في رأس المال (الشكل البياني ١-١٤، اللوحتان ٢ و٣) (دراسة Adler and others 2017). وفي عدد من الاقتصادات المتقدمة، يبدو أن دورة الانتعاش والكساد قد أدت إلى زيادة سوء تخصيص رأس المال داخل القطاعات وفيما بينها، مما أسفر عن تراجع نمو الإنتاجية.

وتعكس التوقعات بضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أيضا الاتجاهات غير المواتية التي بدأت قبل الأزمة. والتباطؤ المتزامن إلى حد كبير في نمو الإنتاجية السابق للأزمة المالية العالمية يمكن أن يعزى إلى القوى التي أضعفت الابتكار التكنولوجي أو انتشار التكنولوجيا، بما في ذلك تضائل آثار الطفرة السابقة في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (دراسة Fernald 2014)، وشيخوخة السكان (دراسة Feyrer 2007)، وتباطؤ وتيرة تكامل التجارة العالمية (دراسة Ahn and Duval، قيد الإصدار)، وتباطؤ تراكم رأس المال البشري والسياسات الضريبية (الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الرائد المالي). وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، يبدو أن تلاشي آثار الإصلاحات الهيكلية والتحول الهيكلي في وقت سابق كان أحد أسباب تباطؤ الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج — حيث يعاد في ظلها

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

الشكل البياني ١-١٤: الإنتاج الكلية لعوامل الإنتاج (%)

تباطأت الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بشكل حاد عقب أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي حين يتوقع حدوث بعض التعافي، لا يتوقع أن يعود نمو الإنتاجية إلى الوتيرة التي كان عليها قبل الأزمة. وكان أحد العوامل الرئيسية وراء التباطؤ هو ضعف الاستثمار—وما يرتبط بذلك من بطء في اعتماد التكنولوجيات المتجسدة في رأس المال. وكان الانخفاض في الاستثمار مفاجئًا ومستمرًا في الاقتصادات المتقدمة، ولكنه كان أكثر تدرجًا في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

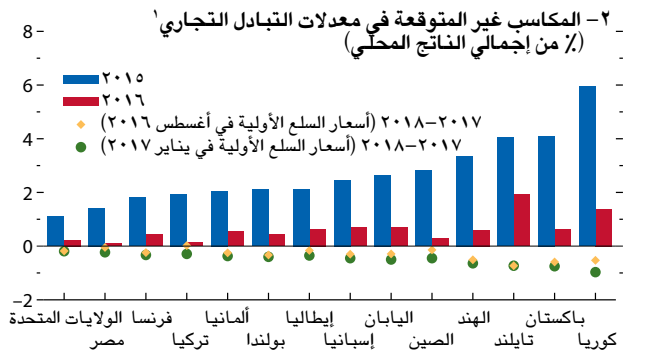
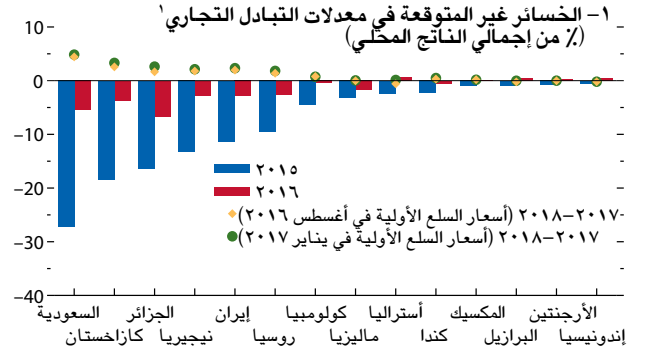


المصادر: جداول «بن» العالمية، الإصدار ٩،٠؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرض المتوسطات المرجحة لكل مجموعة دخل. والاقتصادات المتقدمة تشمل أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفرنسا وألمانيا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا وهولندا والنرويج وسنغافورة وإسبانيا والسويد وسويسرا ومقاطعة تايوان الصينية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشمل البرازيل وتشيلي والصين وكولومبيا ومصر والهند وإندونيسيا وإيران وماليزيا والمكسيك وباكستان والفلبين وبولندا وروسيا وجنوب إفريقيا وتايلند وتركيا والإمارات العربية المتحدة. وفي اللوحة ١، بيانات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المتعلقة بعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ تمثل تقديرات، وتلك المتعلقة بالفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ تنبؤات استنادًا إلى التوقعات الواردة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لكل من إجمالي الناتج المحلي، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي وتوظيف العمالة.

١ تعرض اللوحة ٤ المساهمة التقديرية لتراكم رأس المال في التغيير في نمو الإنتاجية الكلية للعاملين بين الفترات المذكورة. وتعرضت الثقة البالغة ٩٠٪. راجع التفاصيل في دراسة Adler and Others (2017).

الشكل البياني ١-١٣: الأسواق الصاعدة: المكاسب والخسائر غير المتوقعة في معدلات التبادل التجاري

تشير التوقعات إلى أن البلدان المصدرة للسلع الأولية ستحقق بعض المكاسب غير المتوقعة نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأولية في عام ٢٠١٧ وما بعده، ولكن ستكون هذه المكاسب محدودة مقارنة بخسائر الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١ المكاسب (الخسائر) للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ هي متوسطات بسيطة للمكاسب (الخسائر) السنوية المتزايدة بالتدريج لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. والمكاسب (الخسائر) غير المتوقعة هي تقدير للتغير في الدخل المتاح للأنفاق الناتج عن التغييرات في أسعار السلع الأولية. والمكسب غير المتوقع في العام t لبلد ما يصدر سلعة أولية A بقيمة X دولار أمريكي ويستورد السلعة B بقيمة m دولار أمريكي في العام $t-1$ يعرف بأنه $(\Delta p_t^A X_{t-1} - \Delta p_t^B m_{t-1}) / X_{t-1}$ ، حيث Δp_t^A و Δp_t^B هما النسبة المئوية للتغيرات في أسعار A و B بين العامين $t-1$ و t ، ولا هو إجمالي الناتج المحلي في العام $t-1$ بالدولار الأمريكي. راجع أيضا دراسة Gruss (2014).

تخصيص الموارد من القطاعات والشركات منخفضة الإنتاجية إلى القطاعات والشركات عالية الإنتاجية.

التنبؤات

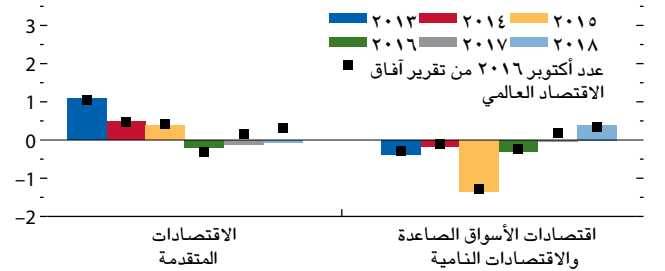
افتراضات السياسات

بعد أن قدمت سياسة المالية العامة على الصعيد العالمي دعما محدودا للنشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٦، من المتوقع أن يكون أثرها محايدا في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ويحجب هذا الموقف الحيادي العام التباين الكبير بين البلدان والتغيرات

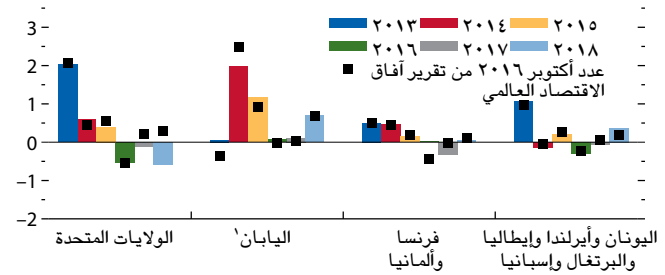
الشكل البياني ١-١٥: مؤشرات المالية العامة
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

من المتوقع أن تكون سياسة المالية العامة محايدة بوجه عام على المستوى العالمي في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. ولكن هذا الموقف الحيادي العام يحجب التنوع الكبير بين البلدان.

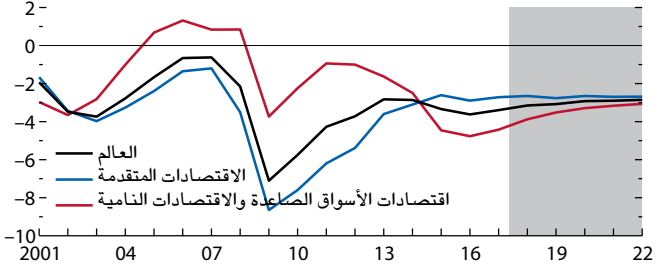
١- التغير في رصيد المالية العامة الهيكلية
(نقاط مئوية)



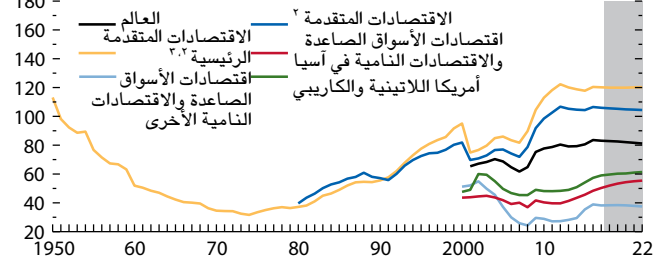
٢- التغير في رصيد المالية العامة الهيكلية
(نقاط مئوية)



٣- رصيد المالية العامة



٤- إجمالي الدين العام



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ أحدث البيانات بالنسبة لليابان تعكس التعديلات المنهجية الشاملة المعتمدة في ديسمبر ٢٠١٦.

^٢ البيانات حتى عام ٢٠٠٠ لا تشمل الولايات المتحدة.

^٣ كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

البارزة مقارنة بالافتراضات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ففي الاقتصادات المتقدمة، تشير التنبؤات إلى أن موقف المالية العامة (الذي يُقاس بالحافز من المالية العامة) في عام ٢٠١٧ سيكون توسعياً في كندا وفرنسا وألمانيا، وانكماشياً في أستراليا وكوريا والمملكة المتحدة، ومحايداً إلى حد كبير في اليابان والولايات المتحدة (الشكل البياني ١-١٥). أما بالنسبة للاقتصادات المتقدمة ككل، والولايات المتحدة بشكل خاص، فإن موقف المالية العامة الحيادي المتوقع في عام ٢٠١٧ يمثل تراجعاً طفيفاً مقارنة بالافتراضات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي عام ٢٠١٨، تفترض التنبؤات منح دفعة تنشيطية كبيرة من المالية العامة في الولايات المتحدة، تعكس التغيرات المتوقعة في السياسة الضريبية للحكومة الفيدرالية الأمريكية. ومن المفترض أن يزيد عجز المالية العامة الأمريكي بمقدار نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٩، مما يقتضي إعطاء حافز من المالية العامة قدره ١٪ من إجمالي الناتج المحلي، مع انخفاضات ذات قيمة متساوية في ضريبة الدخل الشخصي ودخل الشركات، تتركز في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، وعدم تغير الإنفاق على البنية التحتية في الوقت الحالي. وفي مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن يؤثر تصحيح أوضاع المالية العامة تأثيراً محدوداً على النشاط الاقتصادي في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، وإن كانت هناك اختلافات كبيرة بين البلدان والمناطق.

وعلى جانب السياسة النقدية، تفترض التنبؤات عودة أسعار الفائدة الأساسية إلى طبيعتها في الاقتصادات المتقدمة بصورة أقل تدرجاً عما كان متوقعاً في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وخاصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ومع الزيادة المتوقعة في عجز المالية العامة الأمريكية، من المتوقع أن تكون السياسة النقدية أقل تيسيراً عما كان متوقعاً من قبل بسبب زيادة قوة الطلب وضغوط التضخم. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة بمقدار ٧٥ نقطة أساس في عام ٢٠١٧ و١٢٥ نقطة أساس في عام ٢٠١٨، وأن تصل إلى معدلها التوازني على المدى الطويل البالغ أقل بقليل من ٣٪ في عام ٢٠١٩. وفي الاقتصادات المتقدمة الأخرى، تفترض التنبؤات أن تظل السياسة النقدية تيسيرية جداً. ومن المتوقع أن تظل أسعار الفائدة قصيرة الأجل سالبة في منطقة اليورو طوال عام ٢٠١٨ وقريبة من الصفر في اليابان على مدى أفق التنبؤات. وتتباين مواقف السياسة النقدية المفترضة بين اقتصادات الأسواق الصاعدة، مما يعكس تنوع المراكز الدورية لتلك الاقتصادات.

^٣ يُعرّف الحافز من المالية العامة بأنه التغير في رصيد المالية العامة الهيكلية كنسبة من الناتج الممكن.

^٤ التوقعات بشأن سياسة المالية العامة في الولايات المتحدة هي تلك التي يرى خبراء الصندوق أنها الأرجح بين مجموعة واسعة من السيناريوهات المحتملة.

افتراضات أخرى

يُفترض أن تظل الأوضاع المالية العالمية تيسيرية، وإن كانت أكثر تشدداً إلى حد ما مما ورد في تنبؤات عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وكما يناقش عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، فإن تخفيف شروط الإقراض في الاقتصادات الرئيسية من المتوقع أن يساعد على موازنة الارتفاع المتوقع في أسعار الفائدة، في حين أنه من المتوقع أن تسير عملية عودة السياسات النقدية إلى طبيعتها في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشكل سلس — حتى وإن كان بوتيرة أسرع مما كان يُعتقد من قبل — دون التسبب في ارتفاع تقلب الأسواق المالية بشكل كبير ولفترات طويلة. وباستثناء العديد من الاقتصادات الضعيفة، من المتوقع أن تواجه معظم الأسواق الصاعدة أوضاعاً مالية تيسيرية عموماً، يعوّض فيها ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية جزئياً من خلال زيادة درجة الإقبال على المخاطر، على النحو الذي ينعكس من الانخفاض مؤخرًا في فروق العائد على السندات السيادية والارتفاع في معظم أسواق الأسهم. وتشمل التنبؤات أيضاً ارتفاع أسعار السلع الأولية. فمن المتوقع أن ترتفع أسعار النفط إلى متوسط قدره ٥٥ دولاراً للبرميل في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، مقارنة بمتوسط بلغ ٤٣ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار السلع الأولية غير الوقود، ولا سيما المعادن، في عام ٢٠١٧ مقارنة بمتوسطاتها في عام ٢٠١٦ نتيجة الإنفاق الكبير على البنية التحتية في الصين، والتيسير المالي المتوقع في الولايات المتحدة، والانتعاش العام للطلب العالمي. وأخيراً، من المفترض أن تسير المفاوضات بشأن العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي دون إثارة أجواء من عدم اليقين المفرط، ومن المتوقع أن تستقر الترتيبات في نهاية المطاف بطريقة تحول دون ارتفاع الحواجز الاقتصادية بشكل كبير للغاية.

الآفاق العالمية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

تشير التقديرات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى أن النمو العالمي بلغ ٣,١٪ في عام ٢٠١٦، ومن المتوقع أن يزيد إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠١٧ ثم إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠١٨ — أي رفعت التوقعات بمقدار ٠,١ نقطة مئوية لعام ٢٠١٧ مقارنة بتقديرات أكتوبر. وإلى جانب التغيير المتواضع في التنبؤات الخاصة بمعدل النمو العالمي الكلي، تغيرت كذلك التوقعات الخاصة بقوة النشاط الاقتصادي على مستوى مجموعات البلدان. وتماشياً مع انتعاش النمو على نحو تجاوز التوقعات في الاقتصادات المتقدمة والنشاط الأضعف من المتوقع في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، تشير التنبؤات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى انتعاش النشاط في الاقتصادات المتقدمة بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً من قبل، في حين تشير التنبؤات إلى أن النمو في عام ٢٠١٧ سيكون أضعف بقليل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقارنة بما جاء في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق

الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من هذه التعديلات، لا تزال الصورة العامة كما هي لم تتغير حيث إن معظم الانتعاش المتوقع في النمو العالمي على المدى القريب والمتوسط ينبع من زيادة قوة النشاط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

وتشير التنبؤات الآن إلى أن نمو النشاط الاقتصادي في مجموعة الاقتصادات المتقدمة سيبلغ ٢,٠٪ في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، أي أعلى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية مما كان متوقعاً في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. واكتساب الآفاق مزيداً من القوة في الاقتصادات المتقدمة يعكس التعافي الدوري المتوقع في الصناعات التحويلية العالمية الذي كانت بشائره واضحة بالفعل في نهاية عام ٢٠١٦، والزيادة في الثقة، وخاصة بعد الانتخابات الأمريكية، والمتوقع أن تدفع الزخم الدوري. وعلى النحو المشار إليه أيضاً في إصدار يناير ٢٠١٧ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، تخضع هذه التنبؤات لدرجة كبيرة من عدم اليقين في ضوء التغييرات المحتملة في موقف السياسة الأمريكية تحت الإدارة الجديدة وتداعياتها العالمية.

وتشير التنبؤات إلى ارتفاع النمو في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى ٤,٥٪ و٤,٨٪، على التوالي، في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ من تقديرات تبلغ ٤,١٪ لعام ٢٠١٦. ويعكس هذا الارتفاع المتوقع، إلى حد كبير، الاستقرار أو التعافي في عدد من البلدان المصدرة للسلع الأولية التي تكيفت بعضها للأوضاع بطريقة مؤلمة بعد انخفاض أسعار السلع الأولية، وارتفاع النمو في الهند، الذي قابله جزئياً تباطؤ تدريجي في الاقتصاد الصيني. وعلى الرغم من ذلك، وكما أكدت الأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، لا تزال الآفاق في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية غير متساوية وأقل عموماً من متوسط أداء تلك الاقتصادات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥. وتؤثر مجموعة مختلفة من العوامل على هذه الآفاق، بما في ذلك تحول الصين إلى نمط نمو أكثر قدرة على الاستمرار يعتمد بقدر أقل على الاستثمار واستيراد السلع الأولية، وطول فترة التكيف مع الانخفاض الهيكلي في إيرادات السلع الأولية في بعض البلدان المصدرة للسلع الأولية، وارتفاع مستويات الدين في كل المناطق، وضعف آفاق النمو متوسط الأجل في الاقتصادات المتقدمة، والصراع الداخلي، والنزاع السياسي، والتوترات الجغرافية-السياسية في عدد من البلدان (راجع الإطار ١-١).

آفاق النمو على المدى المتوسط

تشير التنبؤات إلى ارتفاع النمو العالمي ارتفاعاً طفيفاً بعد عام ٢٠١٨، ليصل إلى ٣,٨٪ بحلول عام ٢٠٢٢. ويرجع جُل هذا الانتعاش في النشاط العالمي إلى التطورات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث من المتوقع أن يرتفع النمو إلى ٥٪ بنهاية فترة التنبؤات. ويزداد تأثير هذه الاقتصادات على النشاط العالمي بزيادة وزنها في النشاط الاقتصادي العالمي. وتفترض هذه التنبؤات

(١,٤٪ في عام ٢٠١٧ و١,٦٪ في عام ٢٠١٨). ولا تزال الآفاق متوسطة الأجل لمنطقة اليورو ككل معتمدة، نظرا لأن النمو الممكن المتوقع يواجه قيودا من ضعف الإنتاجية، والعوامل الديمغرافية المعاكسة، ويواجه في بعض البلدان مشكلات فرط أعباء الديون العامة والخاصة الموروثة التي لم تتم تسويتها، وارتفاع مستوى القروض المتعثرة.

• ومن المتوقع أن يبلغ النمو في المملكة المتحدة ٢,٠٪ في عام ٢٠١٧، قبل أن ينخفض إلى ١,٥٪ في عام ٢٠١٨. ويشكل رفع تنبؤات عام ٢٠١٧ بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية وخفض تنبؤات عام ٢٠١٨ بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية انعكاسا لأداء اقتصاد المملكة المتحدة الأقوى من المتوقع منذ تصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي في يونيو، مما يشير إلى تحقق الآثار السلبية لقرار المملكة المتحدة ترك الاتحاد الأوروبي بشكل أكثر تدرجا مما كان متوقعا من قبل. وتشتمل هذه الآثار على انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين عقب انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني وانتقال الأثر تدريجيا إلى الأسعار وتأثير عدم اليقين على الاستثمارات الخاصة. وعلى الرغم من الدرجة الكبيرة من عدم اليقين، فقد تراجعت آفاق النمو متوسط الأجل في أعقاب التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بسبب توقعات زيادة الحواجز أمام التجارة والهجرة، فضلا على احتمال خفض حجم قطاع الخدمات المالية في ظل الحواجز المحتملة أمام النشاط المالي عبر الحدود.

• وفي اليابان، أدى إجراء تعديل شامل للحسابات القومية إلى رفع معدلات النمو التاريخية ووصلت تقديرات النمو لعام ٢٠١٦ إلى ١,٠٪، وهو معدل أعلى بكثير مما كان متوقعا في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يستمر زخم النمو في عام ٢٠١٧، والمدفوع بصافي صادرات أقوى من المتوقع في عام ٢٠١٦، بينما تشير التنبؤات إلى بلوغ النمو ١,٢٪. ومن المتوقع أن تضعف وتيرة التوسع بعد ذلك بافتراض سحب الدعم من المالية العامة وتعافي الواردات مما يعوض تأثير قوة الطلب الخارجي المتوقع والاستثمارات الخاصة المتصلة بدورة الألعاب الأولمبية في طوكيو. وعلى المدى المتوسط، سوف تواجه آفاق النمو في اليابان آثارا سلبية من جراء تقلص القوى العاملة، برغم التوقعات بأن تظل معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل قريبة من المستويات التي كانت سائدة على مدى عدة سنوات ماضية. وفي معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى، من المتوقع أن تتسارع وتيرة النشاط.

○ ففي سويسرا، من المتوقع أن يرتفع النمو ارتفاعا طفيفا ليصل إلى ١,٤٪ في عام ٢٠١٧ و١,٦٪ في عام ٢٠١٨، بدعم من الطلب الخارجي والداخلي القابل للاستمرار وتلاشي آثار الارتفاع السابق في قيمة الفرنك السويسري.

استمرار ارتفاع النمو في البلدان المصدرة للسلع الأولية، وإن كان ذلك بمعدلات أكثر تواضعا بكثير مما كانت عليه في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ (الشكل البياني ١-١٢): وتفترض تسارع النشاط في الهند نتيجة تنفيذ إصلاحات هيكلية كبيرة، ونجاح استعادة توازن النمو الاقتصادي في الصين وتحقيقه لمعدلات نمو اتجاهاي أقل وإن كانت لا تزال مرتفعة. وتراجع معدلات النمو متوسط الأجل في الاقتصادات المتقدمة يعكس الآثار الهيكلية المعاكسة التي تواجهها بعد سد فجوات الناتج: كانهض نمو القوى العاملة مع شيخوخة السكان، واستمرار انخفاض نمو الإنتاجية، مما يضعف جهود الإصلاح الهيكلي الكبيرة (دراسة Adler and others 2017).

آفاق النمو في البلدان والمناطق المنفردة الاقتصادات المتقدمة

• من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بوتيرة أسرع في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ وتبلغ التنبؤات بشأن النمو ٢,٣٪ و٢,٥٪، على التوالي، وهو ما يمثل زيادة تراكمية في إجمالي الناتج المحلي قدرها ٠,٥ نقطة مئوية مقارنة بالتنبؤات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتعكس زيادة قوة الآفاق على المدى القريب الزخم من النصف الثاني من عام ٢٠١٦ المدفوع بتعاف دوري في تراكم المخزون، ونمو قوي في الاستهلاك، وافترض اتخاذ موقف أكثر تيسيرا على صعيد سياسة المالية العامة. وقد أدى التحول المتوقع في مزيج السياسات حتى الآن إلى انتعاش الأسواق المالية وزيادة ثقة الشركات الأمر الذي من شأنه أن يدفع الزخم الحالي. غير أن آفاق الاقتصاد الأمريكي ستتراجع على امتداد الأفق الزمني الأطول. فتشير التقديرات إلى أن النمو الممكن لا يتجاوز ١,٨٪، بسبب شيخوخة السكان وضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

• ومن المتوقع أن يسير التعافي في منطقة اليورو في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ بوتيرة مماثلة عموما للوتيرة التي كان عليها في عام ٢٠١٦. ويتوقع أن يكون التعافي المتواضع مدعوما بموقف توسعي محدود على مستوى المالية العامة، وأوضاع مالية تيسيرية، وضعف اليورو، وتداعيات مفيدة من الدفعة التنشيطية المالية المحتملة في الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن يتأثر النشاط بعدم اليقين السياسي مع اقتراب الانتخابات في العديد من البلدان، إلى جانب عدم اليقين حول علاقة الاتحاد الأوروبي بالمملكة المتحدة في المستقبل. ومن المتوقع أن ينمو الناتج في منطقة اليورو بمقدار ١,٧٪ في عام ٢٠١٧ و١,٦٪ في عام ٢٠١٨. وتشير التنبؤات إلى تراجع النمو في ألمانيا (١,٦٪ في عام ٢٠١٧ و١,٥٪ في عام ٢٠١٨)، وإيطاليا (٠,٨٪ في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨)، وإسبانيا (٢,٦٪ في عام ٢٠١٧ و٢,١٪ في عام ٢٠١٨)، وأن يرتفع ارتفاعا محدودا في فرنسا

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

تزايد سوء تخصيص الموارد وتنامي مواطن الضعف المرتبطة بالاعتماد على تيسير السياسة على المدى القريب والاستثمار الممول بالائتمان.

• وفي المناطق الأخرى من آسيا الصاعدة والنامية، من المتوقع أن يظل النمو قويا، حتى وإن لم يكن بنفس القوة المتوقعة في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي الهند، خفضت تنبؤات النمو لعام ٢٠١٧ بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية لتصل إلى ٧,٢٪، وذلك أساسا بسبب صدمة الاستهلاك السلبية المؤقتة التي نجمت عن نقص السيولة واضطرابات المدفوعات المرتبطة بالمبادرة الأخيرة بشأن سعر الصرف. وتتسم آفاق النمو على المدى المتوسط بأنها مواتية، وتشير التنبؤات إلى ارتفاع النمو إلى نحو ٨٪ على المدى المتوسط نتيجة تنفيذ إصلاحات رئيسية، وتخفيف الاختناقات المتصلة بجانب العرض، وتطبيق السياسات المالية والنقدية المناسبة. وتشير التنبؤات إلى تسارع وتيرة النشاط الاقتصادي بشكل طفيف في عام ٢٠١٧ في أربعة من اقتصادات آسيان الخمسة (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وفيت نام). ومن المتوقع أن يتعافى اقتصاد البلد الخامس، وهو تايلند، من تراجع مؤقت في السياحة والاستهلاك في أواخر عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧، من المتوقع أن يبلغ النمو ٥,١٪ في إندونيسيا، و٤,٥٪ في ماليزيا، و٦,٨٪ في الفلبين، و٦,٥٪ في فيت نام. وفي هذه الاقتصادات، يتركز ارتفاع النمو على المدى القريب إلى حد كبير على قوة الطلب المحلي، ويعتمد في الفلبين على ارتفاع الإنفاق العام بصفة خاصة.

• ومن المتوقع حدوث تعافٍ أضعف مما كان متوقعا من قبل في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتشير التنبؤات إلى تحقيق نمو قدره ١,١٪ في عام ٢٠١٧ و ٢,٠٪ في عام ٢٠١٨ (أقل بمقدار ٠,٥ و ٠,٢ نقطة مئوية مما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

وداخل هذه المنطقة، تختلف آفاق النمو اختلافا كبيرا بين البلدان. ففي حين من المتوقع أن يكون النشاط في معظم البلدان المصدرة للسلع الأولية مدعوما بتعافٍ في أسعار هذه السلع، فإن الأساسيات الاقتصادية المحلية لا تزال تؤدي دورا رئيسيا في تحديد اتجاه الآفاق في بعض البلدان الكبيرة. وفي الوقت نفسه، ضعفت الآفاق في حالة المكسيك، وهي واحدة من أكبر الاقتصادات في المنطقة.

○ من المتوقع أن يتراجع النمو في المكسيك إلى ١,٧٪ في عام ٢٠١٧ و ٢,٠٪ في عام ٢٠١٨. وهذا الخفض للنمو التراكمي بمقدار ١,٢ نقطة مئوية على مدى العامين يعكس ضعف آفاق الاستثمار والاستهلاك نتيجة ضيق الأوضاع المالية وزيادة عدم اليقين حول العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والمكسيك مستقبلا. وتتجاوز آثار هذه العوامل الأثر الإيجابي لقوة الآفاق في الولايات المتحدة وانخفاض قيمة العملة. ومن المتوقع أن تؤدي مواصلة تنفيذ

○ من المتوقع أن تتراجع وتيرة نمو الاقتصاد في السويد وإن كان النمو سيظل قويا عند ٢,٧٪ في عام ٢٠١٧ و ٢,٤٪ في عام ٢٠١٨. ويرجع التباطؤ مقارنة بالنمو القوي للغاية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ في جزء منه إلى عودة الاستهلاك العام إلى طبيعته وتراجع النمو الاستثماري المرتفع بشكل يفوق زيادة الاستهلاك الخاص.

○ من المتوقع أن يتعافى النمو في الاقتصادات المتقدمة المصدرة للسلع الأولية. وفي عام ٢٠١٧، تشير التنبؤات إلى ارتفاع النمو إلى ١,٢٪ في النرويج، و ١,٩٪ في كندا، و ٣,١٪ في أستراليا. وسيكون تسارع النشاط مدعوما بسياسات نقدية تيسيرية، أو سياسات داعمة على مستوى المالية العامة أو استثمارات في البنية التحتية، مما سيؤدي إلى تحسن مزاج السوق بعد ارتفاع أسعار السلع الأولية، وانخفاض الأثر السلبي الناجم عن تراجع الاستثمار في قطاع السلع الأولية (أستراليا والنرويج). ومن المتوقع أن يستفيد اقتصاد كندا أيضا من تحسن الآفاق في الولايات المتحدة وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

○ وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة الأخرى في آسيا، من المتوقع أن يرتفع النمو في عام ٢٠١٧ في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (إلى ٢,٤٪)، ومقاطعة تايوان الصينية (إلى ١,٧٪)، وسنغافورة (إلى ٢,٢٪) وهو ما يرجع في جزء منه إلى التعافي المتوقع في الطلب على الواردات في الصين. وعلى العكس من ذلك، تشير التنبؤات إلى انخفاض النمو انخفاضا طفيفا في كوريا (إلى ٢,٧٪ في عام ٢٠١٧، أي ٠,٣ نقطة مئوية أقل من التنبؤات في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، مما يرجع إلى ضعف نمو الاستهلاك الخاص نتيجة انتهاء مدة تدابير الدعم المؤقتة، وعدم اليقين السياسي الحالي، وارتفاع مديونية قطاع الأسر.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

• من المتوقع أن يبلغ النمو في الصين ٦,٦٪ في عام ٢٠١٧، وأن يتباطأ إلى ٦,٢٪ في عام ٢٠١٨. ورفع توقعات النمو قريب المدى — تنبؤات النمو لعام ٢٠١٧ أعلى مما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية في حين أن تنبؤات النمو لعام ٢٠١٨ أعلى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية — يمثل انعكاسا للزخم الأقوى من المتوقع في عام ٢٠١٦ والتوقعات باستمرار دعم السياسات في شكل قوة النمو الائتماني والاعتماد على الاستثمار العام لتحقيق أهداف النمو. غير أن الآفاق متوسطة الأجل لا تزال تخيم عليها الغيوم بسبب

الثقة وارتفاع مستويات الدخل الحقيقي، لأسباب منها زيادة الحد الأدنى للأجور، ولكن من المتوقع أن يتراجع النمو بشكل طفيف إلى ٢٪ في عام ٢٠١٧ نتيجة التأثير السلبي الذي وقع على الإنتاج الصناعي من الحصار التجاري الذي فُرض مؤخرًا في الجزء الشرقي من أوكرانيا. وتتسم الآفاق الاقتصادية في أوروبا الصاعدة والنامية فيما عدا تركيا بأنها مواتية نسبيًا. وبالنسبة للمجموعة ككل، من المتوقع أن يظل النمو عند ٣,٠٪ في عام ٢٠١٧ وأن يزيد إلى ٣,٣٪ في عام ٢٠١٨. وفي تركيا، بعد تباطؤ النمو بشكل حاد في الربع الثالث من عام ٢٠١٦، من المتوقع أن يتسارع النشاط بصورة محدودة ليصل النمو إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠١٧ استنادًا إلى زيادة الصادرات الصافية وإعطاء دفعة تنشيطية مالية محدودة. ويخيم على الآفاق غيوم بسبب عدم اليقين السياسي الكبير، والشواغل الأمنية، وزيادة أعباء الديون المقومة بالعملة الأجنبية بسبب انخفاض سعر صرف الليرة. ومن المتوقع أن يرتفع النمو في بقية أنحاء المنطقة بعد تباطؤ مؤقت، حيث إن ارتفاع الأجور في بعض البلدان يدعم نمو الاستهلاك المحلي بقوة.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع حدوث تعاف محدود في عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن يرتفع النمو إلى ٢,٦٪ في عام ٢٠١٧ و٣,٥٪ في عام ٢٠١٨، مدفوعًا إلى حد كبير بعوامل محددة في أكبر الاقتصادات، التي واجهت أوضاعًا اقتصادية كلية صعبة في عام ٢٠١٦. وبعد تقلص الناتج في نيجيريا بمقدار ١,٥٪ في عام ٢٠١٦ بسبب الاضطرابات في قطاع النفط المقترنة بالنقص في النقد الأجنبي والطاقة والوقود، فمن المتوقع أن يرتفع بمقدار ٠,٨٪ في عام ٢٠١٧ نتيجة التعافي في إنتاج النفط، واستمرار النمو في قطاع الزراعة، وزيادة الاستثمار العام. ومن المتوقع حدوث تعاف محدود في جنوب إفريقيا، حيث تشير التنبؤات إلى تحقيق نمو قدره ٠,٨٪ في عام ٢٠١٧ نظرًا لتعافي أسعار السلع الأولية، وتحسن الأوضاع الناجمة عن الجفاف، وزيادة الطاقة الإنتاجية الكهربائية. ومن المتوقع أن يتحول النمو في أنغولا إلى الجانب الموجب في عام ٢٠١٧ (ليصل إلى ١,٣٪)، مدفوعًا بنمو القطاع غير النفطي بسبب زيادة الإنفاق العام وتحسن معدلات التبادل التجاري. غير أن الآفاق في المنطقة لا تزال ضعيفة: تشير التوقعات إلى أن نمو الناتج سيتجاوز النمو السكاني بنسبة صغيرة وحسب على مدى الأفق الزمني للتنبؤات، بعد أن كان أقل منه في عام ٢٠١٦. ولا يزال كثير من البلدان المصدرة للسلع الأولية بحاجة إلى التكيف بشكل تام مع الانخفاض الهيكلي في إيرادات السلع الأولية نظرًا لأن أسعارها لا تزال منخفضة — على الرغم من التعافي مؤخرًا (مما يقيد ارتفاع النمو في نيجيريا وأنغولا والبلدان المصدرة للنفط في المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا). وكثير من البلدان الكبيرة التي لا تستخدم الموارد

الإصلاحات الهيكلية في مجالات الطاقة وسوق العمل والمنافسة والاتصالات والقطاع المالي إلى دفع النمو بنحو ٠,٥ نقطة مئوية على المدى المتوسط.

○ وعلى مستوى البلدان المصدرة للسلع الأولية، من المتوقع أن تخرج البرازيل من واحدة من أعمق حالات الركود التي شهدتها، وتشير التنبؤات إلى تحقيق نمو قدره ٠,٢٪ في عام ٢٠١٧ و١,٧٪ في عام ٢٠١٨ (أعلى بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية و٠,٢ نقطة مئوية على التوالي مقارنة بتنبؤات عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وسيكون التعافي التدريجي مدعومًا بتراجع أجواء عدم اليقين السياسي، والسياسة النقدية التيسيرية، ومواصلة التقدم في تنفيذ برنامج الإصلاح. وبعد تقلص النشاط في الأرجنتين في العام الماضي، من المتوقع أن يزيد بمقدار ٢,٢٪ في عام ٢٠١٧ بفضل قوة الاستهلاك والاستثمار العام، وبمقدار ٢,٣٪ في عام ٢٠١٨ بما يعكس التعافي التدريجي للاستثمار الخاص والصادرات. ولا تزال فنزويلا تعاني من أزمة اقتصادية عميقة وتشير التنبؤات إلى تقلص الناتج بمقدار ٧,٤٪ في عام ٢٠١٧ وبمقدار ٤,١٪ في عام ٢٠١٨، حيث يزداد التضخم الأخذ في الارتفاع بوتيرة سريعة نتيجة تنقيد عجز المالية العامة، والتشوهات الاقتصادية الكبيرة، والقيود الشديدة على استيراد السلع الوسيطة. ومن شأن ارتفاع أسعار السلع الأولية أن يساعد على تعزيز النمو في عام ٢٠١٧ في شيلي (١,٧٪) وكولومبيا (٢,٣٪).

● وقد تحسنت الآفاق قريبة المدى في كومنولث الدول المستقلة حيث من المتوقع أن يرتفع النمو إلى ١,٧٪ في عام ٢٠١٧ (أعلى بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية من التنبؤات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ومن المنتظر أن تخرج روسيا من حالة الركود بنمو يصل إلى ١,٤٪ في عام ٢٠١٧ (بعد تقلص تراكمي يبلغ نحو ٣٪ في العامين السابقين). ويمثل انتعاش النشاط انعكاسًا لارتفاع أسعار النفط وتعافي الطلب المحلي الذي يرجع إلى تيسير الأوضاع المالية وزيادة الثقة. وفي الوقت نفسه، سيظل النمو الممكن في روسيا ضعيفًا حيث يبلغ ١,٥٪ مما يضعف الإصلاحات، ويؤدي إلى تباطؤ التقارب نحو مستويات نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات المتقدمة. وسيؤدي ارتفاع أسعار النفط وتحسن الآفاق في روسيا إلى دعم النشاط في البلدان الأخرى بالمنطقة، نظرًا للروابط الوثيقة من خلال التجارة والاستثمار وتحويلات العاملين في الخارج. وعلى مستوى البلدان المصدرة للنفط، من المتوقع الآن أن يصل النمو في كازاخستان إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠١٧، أي أعلى بمقدار ١,٩ نقطة مئوية من التنبؤات في أكتوبر، نتيجة ارتفاع إنتاج النفط وقوة الطلب الخارجي. وفي أوكرانيا، يحظى النشاط بدعم من تحسن

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

٤,٤٪ في العام الماضي، مما يعكس في معظمه ارتفاع أسعار السلع الأولية.

• في الولايات المتحدة، يسجل تضخم أسعار المستهلكين ارتفاعاً قوياً نسبياً مع تعافي أسعار الطاقة، من ١,٣٪ في عام ٢٠١٦ ويتوقع بلوغه ٢,٧٪ في عام ٢٠١٧. غير أن التضخم الأساسي لا يزال ضعيفاً نسبياً وتشير التنبؤات إلى ارتفاعه على نحو أكثر تدرجاً ليصل إلى هدفه في الأجل المتوسط البالغ ٢٪ في الإنفاق الاستهلاكي الشخصي والذي وضعه الاحتياطي الفيدرالي لعام ٢٠١٨ مع انحسار التراخي الاقتصادي وارتفاع نمو الأجور.

• ويرتفع التضخم أيضاً في الوقت الراهن في منطقة اليورو، ليصل إلى نحو ١,٧٪ في عام ٢٠١٧ من ٠,٢٪ العام الماضي، مما يعكس في جزء منه آثار فترة الأساس الناتجة عن أسعار الطاقة والغذاء. ولكن التضخم الأساسي لا يزال ضعيفاً وفجوة الناتج لا تزال سالبة؛ وعلى هذا النحو، لن يقترب التضخم الكلي من الهدف الذي وضعه البنك المركزي الأوروبي البالغ أقل بقليل من ٢٪ إلا بشكل تدريجي في السنوات القليلة القادمة ليصل إلى ١,٩٪ في عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم في اليابان أيضاً نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، وضعف الين في الفترة الأخيرة، والضغط المتنامية ببطء للأجور والأسعار. غير أنه نتيجة ارتفاع توقعات التضخم ببطء وحسب، فمن المتوقع أن يكون ارتفاع التضخم ضعيفاً، وأن تظل معدلات التضخم دون الهدف الذي وضعه بنك اليابان المركزي طوال فترة التنبؤات.

• وفي جميع الاقتصادات المتقدمة الباقية ما عدا النرويج، من المتوقع أن ترتفع معدلات تضخم أسعار المستهلكين في عام ٢٠١٧. وفي المملكة المتحدة، من المتوقع أن يؤدي انخفاض سعر صرف الجنيه الاسترليني وارتفاع أسعار الطاقة إلى رفع التضخم إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠١٧، قبل أن يرجع تدريجياً إلى هدف بنك إنجلترا المركزي البالغ ٢٪ في السنوات القليلة القادمة. ومن المتوقع أن يرجع متوسط التضخم الكلي إلى الجانب الموجب في سنغافورة وسويسرا في عام ٢٠١٧.

• وهناك تباين كبير في المسار المتوقع لمعدلات التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فمن المتوقع أن يرتفع التضخم في الصين إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠١٧ وإلى ٣٪ على المدى المتوسط مع تراجع التراخي في القطاع الصناعي وتضاؤل الضغوط الخافضة لأسعار السلع. كذلك تشير التنبؤات إلى ارتفاع التضخم في المكسيك وتركيا في عام ٢٠١٧، مما يعكس في معظمه تحرير أسعار البنزين في المكسيك، فضلاً عن الانخفاض الكبير في سعر صرف عملة البلدين. وعلى عكس ذلك، من المتوقع أن تواصل معدلات التضخم في البرازيل وروسيا الانخفاض بما يعكس مزيجاً من فجوات الناتج السالبة وتلاشي آثار الانخفاضات السابقة في سعر صرف العملة.

الطبيعية بكثافة سيواجه صعوبة متزايدة في الحفاظ على النمو من خلال زيادة الإنفاق الرأسمالي العام، كما فعل في الماضي، في مواجهة ارتفاع الدين العام وتباطؤ دورة الائتمان.

• وقد ضعفت الآفاق قريبة المدى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وتشير التنبؤات إلى تحقيق نمو قدره ٢,٦٪ في عام ٢٠١٧، أي أقل بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية مما كان متوقفاً في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويشكل ضعف وتيرة النمو انعكاساً لانخفاض النمو الكلي في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة والمدفوع باتفاقية منظمة البلدان المصدرة للنفط في نوفمبر ٢٠١٦ بشأن تخفيض إنتاج النفط، مما يحجب الارتفاع المتوقع في النمو غير النفطي مع تباطؤ وتيرة تصحيح أوضاع المالية العامة للتكيف مع الانخفاض الهيكلي في إيرادات النفط. كذلك يؤدي استمرار الاضطرابات والصراعات في كثير من بلدان المنطقة إلى تراجع النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في المملكة العربية السعودية، وهي أكبر اقتصادات المنطقة إلى ٠,٤٪ في عام ٢٠١٧ بسبب انخفاض إنتاج النفط والضبط الجاري لأوضاع المالية العامة، قبل أن يرتفع إلى ١,٣٪ في عام ٢٠١٨. وبالمثل، من المتوقع أن تنخفض معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في عام ٢٠١٧. وعلى العكس من ذلك، من المتوقع أن يواصل النشاط اكتساب مزيد من السرعة في معظم بلدان المنطقة المستوردة للنفط، ليرتفع النمو من ٢,٧٪ في عام ٢٠١٦ إلى ٤,٠٪ في عام ٢٠١٧ ثم إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠١٨. وفي باكستان، من المتوقع أن يستمر التعافي واسع النطاق بوتيرة صحية، وتشير التنبؤات إلى تحقيق نمو قدره ٥٪ في عام ٢٠١٧ و٥,٢٪ في عام ٢٠١٨، بدعم من زيادة الاستثمار في البنية التحتية. وفي مصر، من المتوقع أن تحقق الإصلاحات الشاملة ثمار نمو كبيرة، تؤدي إلى رفع النمو من ٣,٥٪ في عام ٢٠١٧ إلى ٤,٥٪ في عام ٢٠١٨.

آفاق التضخم في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

مع ارتفاع أسعار السلع الأولية، يُتوقع حدوث ارتفاع واسع النطاق في معدلات التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي جميع الاقتصادات المتقدمة تقريباً، من المتوقع أن تكون معدلات التضخم في عام ٢٠١٧ أعلى مما كانت عليه في عام ٢٠١٦. وبالنسبة لمجموعة الاقتصادات المتقدمة ككل، تشير التنبؤات إلى ارتفاع التضخم إلى ٢,٠٪ في عام ٢٠١٧، مقابل ٠,٨٪ في عام ٢٠١٦، واستقراره عند هذا المستوى تقريباً على مدى السنوات القليلة القادمة. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (ما عدا في الأرجنتين وفنزويلا) إلى ٤,٧٪ في عام ٢٠١٧ من

الشكل البياني ١-١٦: أرصدة الحسابات الجارية العالمية

ضاعت الاختلالات في الحسابات الجارية العالمية بشكل طفيف في عام ٢٠١٦. وبوجه عام، كانت أرصدة الحسابات الجارية تميل إلى الارتفاع في البلدان المدينة وإلى الانخفاض في البلدان الدائنة—تغيرات تساعد على تحقيق الاستقرار في وضع أوضاع الاستثمار الدولي. ومن المتوقع أن تظل الاختلالات مستقرة في عام ٢٠١٧ ولكن أن تعاود الاتساع من عام ٢٠١٨ وما بعده.

آفاق القطاع الخارجي

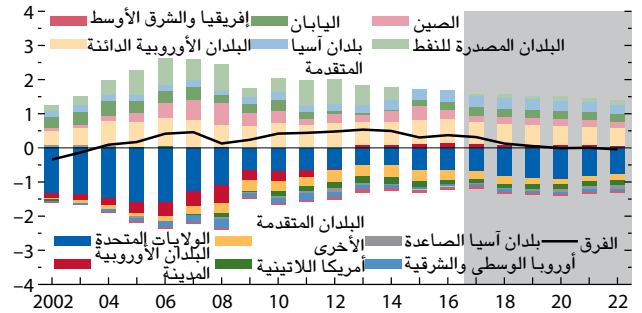
تشير التقديرات إلى نمو حجم التجارة العالمية بمقدار ٢,٢٪ في عام ٢٠١٦، وهي أبطأ وتيرة منذ عام ٢٠٠٩، كما أنها دون معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي البالغ ٢,٤٪ بأسعار الصرف في السوق. ويرجع حدوث مزيد من التباطؤ إلى التطورات في الاقتصادات المتقدمة، التي تباطأت صادراتها وواراداتها بشكل كبير مقارنة بعام ٢٠١٥. ويتعلق ضعف نمو التجارة بتباطؤ الاستثمار وتعديل المخزون، وخاصة خلال الجزء الأول من العام. وفي الوقت نفسه، هناك بشائر على التعافي، كما نوقش من قبل، والتي يُتوقع أن تؤدي إلى ارتفاع نمو التجارة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، مع انتعاش الطلب وتعافي الإنفاق الرأسمالي بصفة خاصة.

وبعد انخفاض بلغ نحو ٠,٢٥٪ في عام ٢٠١٥، أظهر نمو التجارة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بعض علامات التعافي، إذ ارتفع إلى ما يقدر بنحو ٢,٢٪ في عام ٢٠١٦. وارتكز هذا التعافي على نمو التجارة بمزيد من القوة في الصين والهند وكذلك في روسيا وكومنولث الدول المستقلة، حيث تراجع تقلص الواردات من الوتيرة الكبيرة التي كان عليها في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن يواصل نمو التجارة الارتفاع في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، نتيجة نمو الواردات بدافع من تعاف تدريجي في الاستثمار من جانب البلدان المصدرة للسلع الأولية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تنمو التجارة العالمية بمعدل يقترب من ٤٪ في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ (أعلى بما يقرب من نقطة مئوية من النمو العالمي بأسعار الصرف في السوق).

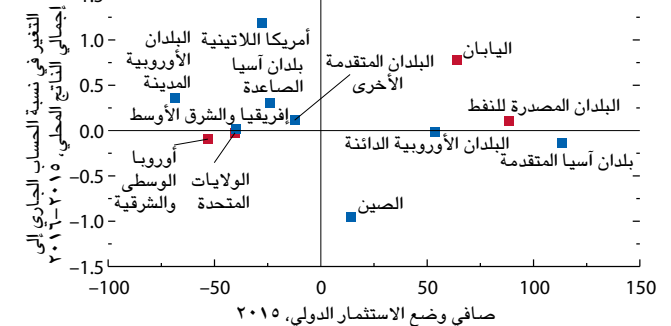
وتشير البيانات الأولية إلى أن الاختلالات في الحسابات الجارية العالمية في عام ٢٠١٦ انخفضت بشكل محدود (الشكل البياني ١-١٦، اللوحة ١). وبالنسبة للبلدان الدائنة، تدهور رصيد الحساب الجاري في البلدان المصدرة للوقود تدهورا طفيفا، مما يعكس انخفاضا أكبر في أسعار النفط، بينما تقلص الفائض في الصين. وأثر هذه التطورات يتجاوز أثر الزيادة في فائض الحساب الجاري في اليابان، الذي كان يرجع أساسا إلى انخفاض حاد في حجم وسعر واردات الطاقة. وفيما يخص البلدان المدينة، زادت أرصدة الحسابات الجارية في بلدان أمريكا اللاتينية غير المصدرة للوقود، مما يعكس أثر ضعف الطلب المحلي على الواردات، وكذلك في آسيا الصاعدة والبلدان المدينة في منطقة اليورو، وهو ما عززها أيضا استمرار التحسن في معدلات التبادل التجاري.

وفي حين لا يوجد بالطبع افتراض معياري يفيد بأنه ينبغي خفض حالات العجز والفائض في الحساب الجاري، فإن تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٦ الصادر عن صندوق النقد الدولي يلقي الضوء على الحجم الكبير للغاية من اختلالات الحساب الجاري في عدد من أكبر الاقتصادات في العالم مقارنة بالمعايير القطرية التي تتسق مع الأساسيات الاقتصادية والسياسات المحبذة. وسيقوم تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠١٧ القادم بتحديث هذه التقييمات.

١- أرصدة الحسابات الجارية العالمية (% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)



٢- وضع الاستثمار الدولي في عام ٢٠١٥ والتغير في رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)



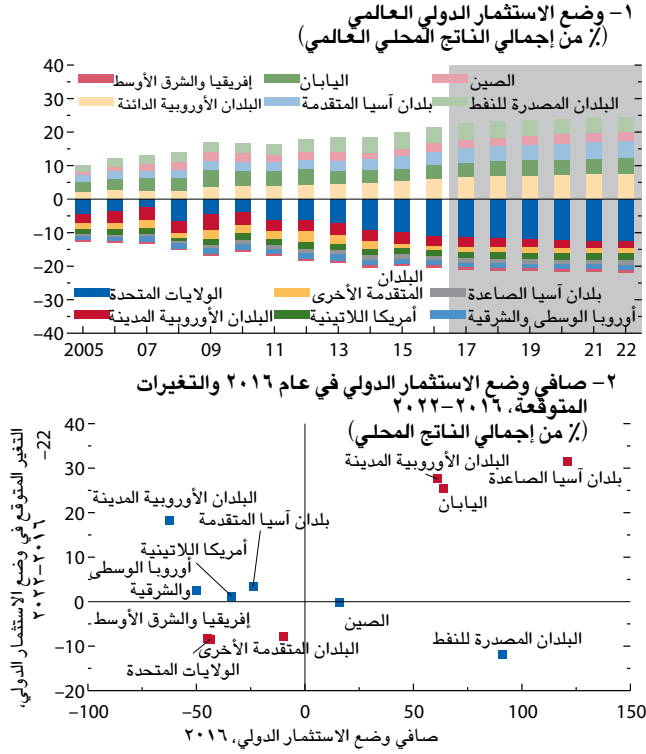
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بلدان آسيا المتقدمة تشمل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية؛ وإفريقيا والشرق الأوسط تشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وغانا والأردن وكينيا ولبنان والمغرب وجنوب إفريقيا والسودان وتزانيا وتونس؛ وأوروبا الوسطى والشرقية تشمل بيلاروس وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا وأوكرانيا؛ وبلدان آسيا الصاعدة تشمل الهند واندونيسيا وباكستان والفلبين وتايلند وفيت نام؛ والبلدان الأوروبية الدائنة تشمل النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا؛ والبلدان الأوروبية المدينة تشمل قبرص واليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وسلوفينيا؛ وأمريكا اللاتينية تشمل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي؛ والبلدان المتقدمة الأخرى تشمل أستراليا وكندا وفرنسا وأيسلندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة؛ والبلدان المصدرة للنفط تشمل الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

و/أو صدمات العرض، و/أو الزيادات في الأسعار المحددة إداريا. ومن المتوقع أن يظل التضخم في عام ٢٠١٧ على مستويات من رقمين في عدد قليل من الاقتصادات الكبيرة في إفريقيا جنوب الصحراء (مثل نيجيريا وأنغولا وغانا)، مما يعكس عوامل من بينها تدمير آثار الانخفاضات الكبيرة في أسعار صرف العملات.

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

الشكل البياني ١-١٧: صافي وضع الاستثمار الدولي

تشير التقديرات إلى اتساع أوضاع البلدان الدائنة والمدينة في عام ٢٠١٦ ومن المتوقع أن يتواصل الاتساع على المدى المتوسط.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: بلدان آسيا المتقدمة تشمل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية؛ إفريقيا والشرق الأوسط تشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وغانا والأردن وكينيا ولبنان والمغرب وجنوب إفريقيا والسودان وتنزانيا وتونس؛ أوروبا الوسطى والشرقية تشمل بيلاروس وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا وأوكرانيا؛ وبلدان آسيا الصاعدة تشمل الهند واندونيسيا وباكستان والفلبين وتايلند وفيت نام؛ والبلدان الأوروبية الدائنة تشمل النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا؛ والبلدان الأوروبية المدينة تشمل قبرص واليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وسلوفاكيا؛ وأمريكا اللاتينية تشمل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي؛ والبلدان المتقدمة الأخرى تشمل أستراليا وكندا وفرنسا وأيسلندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة؛ والبلدان المصدرة للنفط تشمل الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

وكانت أرصدة الحساب الجاري في عام ٢٠١٦ تميل عموماً إلى الارتفاع في البلدان المدينة وإلى الانخفاض في البلدان الدائنة، وبالتالي التحرك في اتجاه يحقق الاستقرار (الشكل البياني ١-١٦، اللوحة ٢). وتشير التنبؤات بشأن الحسابات الجارية العالمية إلى ثبات الاختلالات على نطاق واسع في عام ٢٠١٧ ولكن مع اتساع العجز بدءاً من عام ٢٠١٨، نظراً لأن التوسع المتوقع في المالية العامة سيؤدي إلى زيادة قوة الطلب المحلي في الولايات المتحدة وارتفاع عجز الحساب الجاري (الشكل البياني ١-١٦، اللوحة ١).

وعلى الرغم من تراجع اختلالات التدفقات، فإن التقديرات تشير إلى اتساع المراكز الدائنة والمدينة في عام ٢٠١٦ ومن المتوقع أن يواصل الاتساع على المدى المتوسط بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي (الشكل البياني ١-١٧، اللوحة ١). وعلى جانب المدينين، يرجع الارتفاع بالكامل إلى زيادة الالتزامات الخارجية الصافية في الولايات المتحدة، حيث من المتوقع أن يزيد عجز الحساب الجاري على مدى السنوات القليلة القادمة. وعلى العكس من ذلك، من المتوقع أن تواصل الالتزامات الخارجية الصافية التقلص في البلدان المدينة في منطقة اليورو. وفي البلدان الدائنة، فإن الزيادة في المطالبات الخارجية الصافية تعكس أساساً استمرار المتوقع للفوائض الكبيرة في الحسابات الجارية للبلدان الأوروبية الدائنة (مثل ألمانيا وهولندا) وفي الاقتصادات الآسيوية المتقدمة.

وتزداد الصعوبة في تقييم صافي أوضاع الاستثمار الدولي، نظراً لأن هذه الأوضاع — إلى جانب أرقام الحسابات القومية — يمكن أن تتأثر بالقرارات المالية المتعلقة بالهيكل التنظيمي للشركات متعددة الجنسيات الكبيرة، بدون أي تداعيات واضحة على استمرارية الأوضاع الخارجية (أو أي تأثيرات ملموسة على توظيف العمالة ومستويات المعيشة). ومن الأمثلة على ذلك أيرلندا، حيث أدى قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل الميزانيات العمومية بأكملها، وخاصة لمنتجات الملكية الفكرية، إلى حدوث رفع كبير للغاية في رصيد رأس المال غير الملموس في البلاد في عام ٢٠١٥ (أكثر من إجمالي الناتج المحلي الأيرلندي بنحو ٣٠٠ مليار يورو). وكانت هناك زيادة مقابلة في الالتزامات الخارجية الصافية الأيرلندية، والتي تتجاوز بالتالي ٢٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، فضلاً على رفع حاد للنمو. ويناقش الإطار ٢-١ تداعيات هذه العمليات المالية على

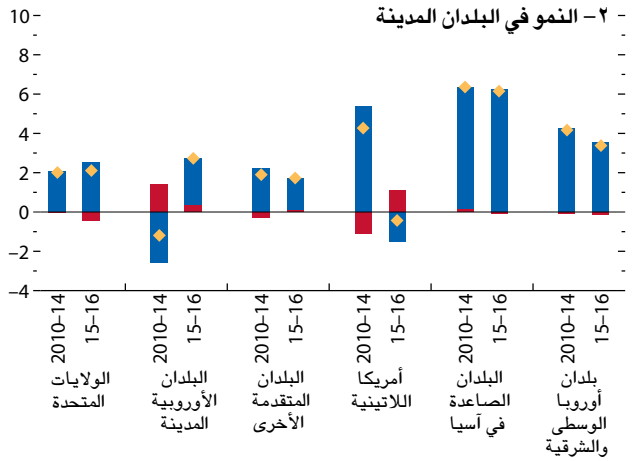
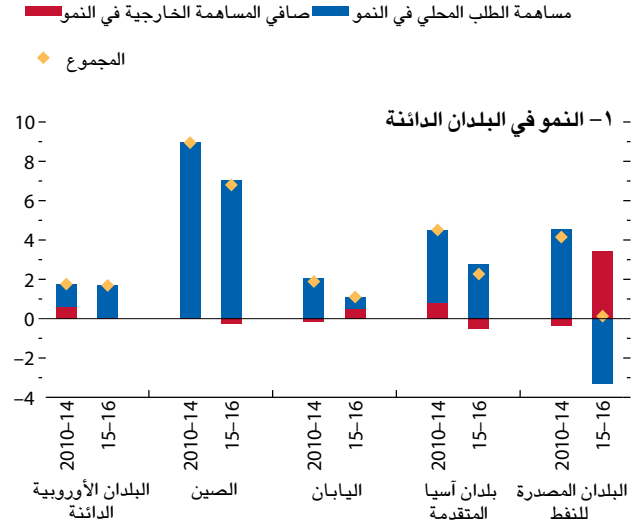
إن توقع صافي وضع الاستثمار الدولي أمر صعب للغاية، في ضوء الدور المهم الذي تؤديه تغيرات التقييم الناشئة عن تحركات أسعار الصرف وأسعار الأصول الأخرى. وأدت هذه التغيرات إلى اتساع حاد في صافي مركز التزامات الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، نظراً لأن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أدى إلى انخفاض القيمة الدولارية للأصول الأمريكية في الخارج، وإلى أوجه تحسن مقابلة في البلدان التي شهدت انخفاضات حادة في سعر الصرف وتلك التي تمتلك أصولاً بالدولار. ولم تكن تغيرات التقييم ملحوظة في المملكة المتحدة، حيث أدى انخفاض سعر صرف الجنيه الاسترليني إلى تحول البلاد إلى دائن صافٍ في ٢٠١٦، بإعطاء دفعة لقيمة الأصول بعملة أجنبية عند تقييمها بالعملة المحلية.

الحسابات المحلية والخارجية في أيرلندا وتحديات القياس التي تفرزها.

وتبين اللوحة ٢ من الشكل ١-١٧ التطورات المتوقعة للمراكز الدائنة والمدينة على مدى الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٢ كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للبلد المعني. وتبرز حدوث مزيد من النمو في المراكز الدائنة بين البلدان الأوروبية الدائنة والاقتصادات المتقدمة في آسيا والتي تتراوح من ٢٥ إلى ٣٠ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي؛ وفيما يخص

الشكل البياني ١-١٨: النمو في البلدان الدائنة والبلدان المدينة (%)

كان صافي الطلب الخارجي في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ في البلدان والمناطق الدائنة مدعوماً بنمو الناتج في البلدان المصدرة للنفط واليابان، في حين أدى إلى الانخفاض من النمو في الصين وبلدان آسيا المتقدمة. وفي البلدان المدينة، أدى صافي الطلب الخارجي إلى ارتفاع النمو في أمريكا اللاتينية والبلدان الأوروبية الدائنة، في حين انتقص من النمو في الولايات المتحدة.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بلدان آسيا المتقدمة تشمل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية؛ وأوروبا الوسطى والشرقية تشمل بيلاروس وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا وأوكرانيا؛ وبلدان آسيا الصاعدة تشمل الهند وإندونيسيا وباكستان والفلبين وتايلند وفييت نام؛ والبلدان الأوروبية الدائنة تشمل النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وكندا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا؛ والبلدان الأوروبية المدينة تشمل قبرص واليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وسلوفينيا؛ وأمريكا اللاتينية تشمل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي؛ والبلدان المتقدمة الأخرى تشمل أستراليا وكندا وفرنسا وأيسلندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة؛ والبلدان المصدرة للنفط تشمل الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

البلدان المدينة، من المتوقع أن تكون أكبر الانخفاضات متعلقة بالالتزامات الصافية في البلدان المدينة في منطقة اليورو (أكثر من ١٨ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي). والتدهور المتوقع في المركز الخارجي الصافي للولايات المتحدة يبلغ نحو ٨ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي. ويعرض الشكل ١-١٨ استعادة التوازن العالمي من زاوية مختلفة ولكنها ذات صلة — وهي مساهمة الطلب المحلي وصافي الطلب الخارجي في معدل نمو بلد أو منطقة ما. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية، كان معدل نمو البلدان الدائنة، إجمالاً، أكبر من مثيله في البلدان المدينة، مما يعكس إلى حد كبير النمو السريع في الصين. وفي البلدان والمناطق الدائنة، يتضح من الشكل البياني أن مساهمة صافي الطلب الخارجي في النمو في الصين، والاقتصادات الآسيوية المتقدمة الأصغر حجماً، والبلدان الأوروبية الدائنة قد انخفضت خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. غير أنها ارتفعت في حالة اليابان وبصفة خاصة في البلدان المصدرة للنفط، حيث تقلص الطلب المحلي، مما أدى إلى تراجع الطلب على الواردات^٦. وبالنسبة للبلدان المدينة، شهدت بلدان أمريكا اللاتينية نمطاً مماثلاً للنمط الذي شهدته البلدان المصدرة للنفط، ولنفس الأسباب. وفيما يخص المناطق المدينة الأخرى، كان صافي الطلب الخارجي داعماً للنمو في البلدان المدينة في منطقة اليورو، وإن كان بدرجة أقل مما كان عليه الحال في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ في ضوء تعافي الطلب المحلي لديها.

وتحول مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية العالمية وما يرتبط بها من تحركات في أسعار الصرف يمكن أن يؤدي إلى اتساع الاختلالات في التدفقات مرة أخرى، مما يؤدي إلى زيادة اتساع الاختلالات في الأرصدة. وفي المستقبل، من شأن زيادة الاعتماد على نمو الطلب المحلي في عدد من البلدان الدائنة، وخاصة تلك التي لديها حيز مالي لدعمه، أن تساعد في الحفاظ على النمو العالمي وتيسير استعادة التوازن العالمي في نفس الوقت. وفي الولايات المتحدة، التي اقتربت بالفعل من التوظيف الكامل للعمالة، فإن تدابير سياسات المالية العامة المصممة لتعزيز الطاقة الإنتاجية تدريجياً إلى جانب الطلب، والتي تركز على خطة متوسطة المدى لضبط أوضاع المالية العامة بهدف خفض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الآخذة في الارتفاع، من شأنها أن تسفر عن أثر على النمو أكثر قدرة على الاستمرار ويساعد على احتواء الاختلالات الخارجية.

المخاطر

تظل المخاطر ماثلة إلى الجانب السلبي

تمثل التنبؤات بشأن النمو الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي السيناريو النموذجي لخبراء الصندوق — مسار النمو

^٦ بالنظر إلى الخسائر الكبيرة للغاية في معدلات التبادل التجاري والتي نوقشت في القسم الأول، تدهورت أرصدة الحسابات الجارية بالفعل في البلدان المصدرة للنفط، على الرغم من التقلص الحاد في الواردات (الشكل البياني ١-١٦، اللوحة ٢).

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

المتبادل، فإنها يمكن أن تعود بالنفع على جميع الأطراف الموقعة عليها؛ وعلى العكس من ذلك، فإن زيادة التعريفات الجمركية أو الحواجز الأخرى أمام التجارة يمكن أن تضر كلا من الاقتصاد الأمريكي واقتصاد شركائه التجاريين، ولا سيما إذا كانت هناك ردود فعل ثأرية. وفي أوروبا، توفر الانتخابات القادمة منبرا لدخول اتجاهات السياسات الحمائية في التيار العام.

ويتفق معظم خبراء الاقتصاد على أن زيادة الحواجز أمام التجارة ستخفض الناتج الإجمالي وتقلل الرفاهية. وعلى النحو الذي يبينه إطار السيناريو ١ في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإن البلد الذي يرفع التعريفات الجمركية يمكن أن يتوقع زيادة مستوى أسعاره وانخفاض ناتجه، وخاصة إذا كان هناك رد فعل ثأري من شركائه التجاريين. ويبين التحليل أيضا أن الزيادة واسعة النطاق في تكاليف الواردات الناتجة عن زيادة الحمائية في التجارة الدولية سيؤثر على الناتج العالمي. ويمكن أن يكون الضرر أكبر من ذلك في ضوء زيادة تجزؤ عمليات الإنتاج عبر البلدان (دراسات 2014 Koopman, Wang, and Wei؛ و 2003 Yi و 2010). ومن شأن ارتفاع تكاليف الواردات أن يضر بشكل خاص بالقوة الشرائية للفئات الأقل دخلا في الاقتصادات المتقدمة، التي تميل سلتها الاستهلاكية نحو السلع المتداولة بكثافة (دراسة 2016 Fajgelbaum and Khandelwal). وبالإضافة إلى مثل هذه الآثار العكسية المباشرة على الطلب، فإن الانخفاض المستمر في حجم التجارة الناجم عن إجراءات الحماية يمكن أن يضر أيضا بالإمكانات على جانب العرض. ومع ضعف الضغوط التنافسية التي تدعو إلى الابتكار وتباطؤ انتشار الوسائل التكنولوجية الجديدة عبر الحدود، سيعاني نمو الإنتاجية مع مرور الوقت. وبالمثل، فإن كبح تدفقات الهجرة سيؤدي إلى إعاقة الفرص أمام المهارات المتخصصة في الاقتصادات المتقدمة، مما يحد من القوة الإيجابية الدافعة لنمو الإنتاجية والدخل على المدى الطويل (الفصل الرابع من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

والتداعيات السلبية الناتجة عن الحمائية يمكن أن تكون أكبر من ذلك إذا أدى اضطراب الروابط الاقتصادية الدولية إلى تراجع أعم في التعاون عبر الحدود. وبالنظر إلى زيادة صعوبة التوصل إلى حلول منسقة للتحديات متعددة الأطراف، فإن زيادة التصورات بشأن عدم فعالية السياسات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم تكاليف الناتج الناجمة عن الصدمات السلبية، بما في ذلك تلك التي ناقشها أدناه.

ولم تؤثر بشائر الميل المحتمل نحو السياسات المنغلقة حتى الآن تأثيرا ملحوظا على مؤشرات المزاج الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة. وعلى سبيل المثال، على الرغم من زيادة احتمال وضع مزيد من المعوقات أمام التجارة والهجرة في المستقبل، فقد استمرت صلابته والثقة والإنفاق في القطاع الخاص في المملكة المتحدة في أعقاب تصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي. وقد تمثلت هذه الصلابة انعكاسا للتوقعات التي لا تزال كبيرة بتحقيق نتيجة مواتية؛ وربما كانت خلفية تحسن الاقتصاد العالمي قد ساعدت على

الذي يرى الخبراء أنه الأرجح من بين توزيع النتائج المحتملة. وقد تختلف النتائج عن التنبؤات في السيناريو الأساسي إذا كانت السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية تختلف عن ما هو مفترض أو إذا تحققت الصدمات الاقتصادية وغير الاقتصادية. ويكتسب العامل الأول أهمية خاصة في هذا الوقت، نظرا لعدم اليقين العالي المحيط بالسياسات في المستقبل.

ولا تزال المخاطر التي تحيط بالتنبؤات في السيناريو الأساسي تميل إلى الجانب السلبي، وخاصة على المدى المتوسط. ولكن احتمال التطورات الإيجابية على المدى القريب ازداد في الفترة الأخيرة. وبصفة خاصة، فإن التحسن في مزاج الشركات والمستهلكين في الاقتصادات المتقدمة منذ الخريف الماضي، على النحو الذي ينعكس في نتائج المسوح وأسعار الأسهم، قد يشكل عاملا يركز عليه الزخم الأكبر في الاستهلاك والاستثمار على المدى القصير. وإذا اتبع هذا الزخم إصلاحات وسياسات داعمة للعرض، فإنه يمكن أن يصبح راسخا ويحافظ على انتعاش النشاط لمدة أطول. ويتمثل أحد المصادر الأخرى لاحتمالات تجاوز التوقعات على المدى المتوسط في إمكانية تيسير السياسات أكثر من المفترض في السيناريو الأساسي في الولايات المتحدة والصين. وعلى سبيل المثال، فإن تنبؤات السيناريو الأساسي للولايات المتحدة — المبنية على تفاصيل محددة — لا تشمل على استثمارات إضافية في البنية التحتية العامة. ولكن يمكن أن يكون حجم وتكوين عناصر تيسير سياسة المالية العامة محدودا أيضا وأقل دعما للنمو عما يفترض في السيناريو الأساسي، كما نوقش أعلاه.

وهناك خمسة مجالات أساسية من عدم اليقين تؤثر على التنبؤات ومعظمها يشير إلى مخاطر التطورات السلبية مقارنة بالسيناريو الأساسي.

انقطاع التجارة العالمية، وتدفعات رأس المال، والهجرة

كما ورد في الفصل الثالث، فقد عدد من الوظائف التي تتطلب مهارات متوسطة في الاقتصادات المتقدمة نتيجة التغيير التكنولوجي منذ أوائل تسعينات القرن الماضي. وقد ترك بطء التعافي من أزمتي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١١-٢٠١٢ في البلدان التي استمر فيها اتجاه توزيع الدخل يميل نحو أصحاب الدخل الكبيرة مجالا صغيرا ليرفع أصحاب الدخل الصغيرة مستويات معيشتهم — أو حتى أن يحافظوا عليها في بعض الحالات. وكانت النتيجة — وخاصة في الولايات المتحدة وأجزاء من أوروبا — زيادة خيبة الأمل في العولمة. وهناك مخاطر ملموسة من أن الشواغل المشروعة بشأن عدم الإنصاف يمكن أن تؤدي إلى تطبيق سياسات حمائية تحت ضغط الشكوك المتزايدة تجاه التجارة والهجرة والعمل متعدد الأطراف. وفي الولايات المتحدة، أعلنت السلطات عن نيتها إعادة فتح باب المفاوضات بشأن اتفاقيات التجارة القائمة. وإذا بُدلت هذه الجهود بشكل جيد وبناء على الاتفاق

إلى وضع ضغوط على كثير من الأسواق الصاعدة وبعض الاقتصادات منخفضة الدخل. وسيرتفع سعر صرف الدولار الأمريكي ارتفاعاً أكثر حدة وسيزداد اتساع عجز الحساب الجاري الأمريكي. ويمكن أن يؤدي الاتساع في الاختلالات العالمية المرتبط بذلك في هذا السيناريو إلى اشتداد المطالبة بحماية التجارة وإلى ردود فعل ثأرية.

وتحقيق استمرارية أوضاع المالية العامة يستلزم درء أي زيادة في العجز الفيدرالي الأمريكي في وقت ما. ويعني ذلك أن التحول في سياسة المالية العامة الذي يؤدي إلى اتساع مستمر في عجز المالية العامة سيؤدي بالضرورة إلى تحول الطلب من المستقبل إلى الوقت الحالي، وهو ما يدعم النشاط على المدى القصير ولكنه سيشكل عبئاً على النمو في الولايات المتحدة على المدى المتوسط. ولتوضيح هذه الاعتبارات، يناقش إطار السيناريو ١ العواقب المحتملة للزيادة في إنفاق الحكومة الفيدرالية الأمريكية والتخفيضات الضريبية باستخدام سيناريوهات مبسطة. ويقارن بين سيناريو تؤدي فيه التغيرات إلى تسجيل زيادة كبيرة في الناتج الأمريكي الممكن وسيناريو تكون فيه آثار العرض الموجب محدودة بشكل أكبر (ولكنها تظل موجبة) وتضيق فيه الأوضاع المالية الأمريكية والعالمية بشكل أسرع. وتقع توقعات النمو وفق السيناريو الأساسي للولايات المتحدة الذي أعده خبراء الصندوق بين هاتين الحالتين. ففي السيناريوهين الافتراضيين، يجري تصحيح أوضاع المالية العامة بعد مضي خمس سنوات في الأفق الزمني للمحاكاة لتحقيق استقرار الدين العام، مما يتطلب زيادة تقلص العجز الأولي في السيناريو الثاني مقارنة بالسيناريو الأول نظراً للزيادة المحدودة بقدر أكبر في الناتج الممكن.

• ففي الولايات المتحدة، يرتفع الناتج فوق مسار السيناريو الأساسي في الحالتين، وتنشأ فجوة في الناتج، وتتشد السياسة النقدية، ويرتفع سعر صرف الدولار الأمريكي، ويتسع عجز الحساب الجاري الأمريكي نظراً للزيادة في الدخل الدائم للولايات المتحدة. وتكون هذه الآثار أقوى بوجه عام في الحالة الأولى، التي يكون فيها التأثير على الناتج الممكن مواتياً بدرجة أكبر. وتؤدي زيادة الطلب على المدخرات الأجنبية من جانب الولايات المتحدة إلى ارتفاع أسعار الفائدة العالمية في الحالتين، ولكن بقدر أكبر في الحالة الثانية نتيجة افتراض عودة علاوة الاستثمار طويل الأجل في الولايات المتحدة والعالم إلى أوضاعها العادية بشكل أسرع. وتضيف الزيادة الدائمة في مستوى الدين العام الأمريكي أيضاً ضغوطاً رافعة لأسعار الفائدة العالمية. وينخفض سعر صرف الدولار الأمريكي على المدى الطويل، نظراً للانخفاض الدائم المفترض في مدخرات القطاع العام الأمريكي.

• ويتسم التأثير الواقع على معظم الاقتصادات الأخرى بأنه إيجابي في البداية في إطار السيناريو الأول، نظراً لأن تأثير الزيادة الأكبر في الواردات الأمريكية يفوق الأثر السلبي لارتفاع أسعار الفائدة العالمية على الطلب. وفي السيناريو الثاني، تتسم الدفعة التي تعطيها الواردات الأمريكية للناتج

حجب بعض الشواغل. وعلى الرغم من ذلك، من المرجح أن يؤدي ارتفاع تكاليف التجارة بشكل أبرز في المستقبل إلى ضعف تدريجي في التوقعات بتحقيق أرباح حقيقية في المستقبل ويؤثر سلباً على الاستثمار وتوظيف العمالة. ويمكن أن تتفاقم هذه الآثار المعاكسة في حالة التراجع عن إجراء مفاوضات بشأن اتفاقيات تجارية جديدة وأن تؤدي إلى زيادة عدم اليقين. ومن الأمثلة على ذلك المكسيك، حيث ضاقت أوضاع الأسواق المالية بصورة ملحوظة وذلك أساساً بسبب مخاوف من تغيرات السياسة الحمائية في الولايات المتحدة.

جدول أعمال السياسات في الولايات المتحدة

هناك العديد من جوانب جدول الأعمال بشأن السياسات في الولايات المتحدة التي تسهم في عدم اليقين المحيط بتوقعات النمو في الولايات المتحدة وفي العالم، وخاصة حجم وتكوين أي تيسير لسياسة المالية العامة وتأثير الإصلاح المحتمل لنظام ضرائب الشركات (الاتجاه نحو ضريبة التدفقات النقدية على أساس بلد المقصد).

موقف سياسة المالية العامة الأمريكية

أعدت التوقعات الخاصة بعدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي قبل معرفة التفاصيل المهمة للتغيرات في سياسة المالية العامة الأمريكية — بما في ذلك المقدار الكلي للتيسير وتكوينه. وأجاء عدم اليقين بشأن إجراءات السياسات الأمريكية وآثارها على الطلب الكلي الأمريكي والناتج الممكن وعجز موازنة الحكومة وقيمة الدولار الأمريكي تشير إلى مجموعة واسعة من مخاطر التطورات الإيجابية والسلبية لتنبؤات السيناريو الأساسي الحالي للولايات المتحدة، على كل من المدى القريب والمتوسط. وبالتالي فإن التداعيات العالمية غير مؤكدة أيضاً وستختلف بين البلدان، وفقاً لروابطها الاقتصادية بالولايات المتحدة ودرجة تأثيرها بالتغيرات في الأوضاع المالية العالمية، كما وردت مناقشته في الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي.

والزيادة المستمرة غير التضخمية في ناتج الولايات المتحدة، التي تركز على توسع كبير في رصيد رأس المال الأمريكي واستمرار زيادة المشاركة في سوق العمل، ينبغي أن ترتبط بوتيرة معتدلة لرفع أسعار الفائدة في إطار مهمة تحقيق استقرار الأسعار الموكولة إلى مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وفي المقابل، إذا لم يؤد إعطاء دفعة التنشيط المالي الكبيرة إلى حدوث زيادة كبيرة في العرض الممكن، أو إذا كانت استجابة التضخم لزيادة الطلب أكبر من المتوقع، سيكون من الضروري أن تتبع أسعار الفائدة مساراً أكثر انحداً لاحتواء التضخم. ومن شأن ضعف موقف المالية العامة أن يقود الأسواق إلى إعادة علاوة الأجل إلى مستوياتها العادية بشكل أسرع — وهو ما سيتسبب في ضيق الأوضاع المالية ككل في كل من الولايات المتحدة والعالم — ويمكن أن يؤدي ذلك

عن ضريبة دخل الشركات في الولايات المتحدة بالضريبة على التدفقات النقدية على أساس بلد المقصد (التي يناقشها بالتفصيل الإطار ١-١ من تقرير الرائد المالي). وفي حالة تنفيذ الاقتراح، من المتوقع أن يؤدي القيد المباشر الكامل للاستثمار في إطار الضريبة على أساس بلد المقصد إلى إعطاء دفعة كبيرة لاستثمار الشركات الأمريكية ونتاجها. ومن شأن الاستعاضة عن ضريبة دخل الشركات الأمريكية بالضريبة على التدفقات النقدية على أساس بلد المقصد أن يؤدي إلى توليد تداعيات دولية كبيرة من خلال قنوات عديدة. وعلى النحو الذي وردت مناقشته في الإطار ١-١ من تقرير الرائد المالي، سيولد هذا التغيير حوافز قوية لنقل الأرباح والإنتاج إلى الولايات المتحدة. وربما اتخذت بلدان أخرى بعد ذلك تدابير لحماية أوعيتها الضريبية أو تنتقل في نهاية المطاف إلى نظام ضريبي على أساس بلد المقصد. ومن المتوقع أن تؤدي الضريبة على التدفقات النقدية مع القيد الكامل لرأس المال إلى زيادة معدل ادخار الأسر الأمريكية ووضع ضغوط خافضة على أسعار الفائدة العالمية. غير أنه من المرجح أن تكون آثار التغيير على القدرة التنافسية للولايات المتحدة محدودة. وفي أبسط الحالات النظرية، ستؤدي التسوية الضريبية عند الحدود التي تنطوي عليها الضريبة القائمة على بلد المقصد — والتي تستبعد الصادرات من الإيرادات ولا تسمح للشركات بخصم تكاليف الواردات من وعائها الضريبي — إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل جميع العملات الأخرى و/أو زيادة الأسعار والأجور المحلية، بحيث يظل الرصيد التجاري دون تغيير. غير أن الارتفاع الحاد في سعر صرف الدولار الأمريكي سيولد ضغوطا انكماشية في الاقتصادات التي تربط عملتها بالدولار الأمريكي ويمكن أن يفرض ضغوطا مالية على البلدان التي تحتوي ميزانياتها العمومية الخاصة أو العامة على قدر كبير من عدم تطابق بين العملات. وبالإضافة إلى ذلك، قد يثبت أن التسوية الضريبية عند الحدود غير متسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية، مما قد يؤدي إلى نشوب نزاعات تجارية مع الشركاء التجاريين، ويفرض مخاطر على النظام التجاري المفتوح.

إلغاء القيود التنظيمية المالية

كما وردت مناقشته في الفصل الأول من عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، أدى جدول الأعمال بشأن الإصلاح بعد الأزمة إلى تعزيز الرقابة على النظام المالي، ورفع احتياطات رأس المال والسيولة الوقائية لكل مؤسسات على حدة، وحسن التعاون بين الهيئات التنظيمية. ومن شأن اتخاذ إجراء واسع النطاق لتخفيف الخطوات المهمة المتخذة منذ الأزمة المالية العالمية لتعزيز صلابته النظام المالي أو التراجع عنها أن يزيد احتمالية وقوع أزمات مالية مكلفة في المستقبل. ويمكن أن يؤدي إلغاء القواعد التنظيمية في أحد البلدان أيضا إلى إلغاء القواعد التنظيمية في بلدان أخرى في ظل النظام المالي الدولي شديد الترابط. وسيؤدي عدم استكمال جدول الأعمال العالمي بشأن الإصلاح والسماح

الأجنبي بأنها محدودة بشكل أكبر نظرا لتضاؤل الزيادة في الطلب الأمريكي، بينما يوازنها ويتجاوزها التأثير السلبي الناجم عن الضيق الحاد في الأوضاع المالية. وبعد تشديد سياسة المالية العامة الأمريكية على المدى المتوسط، ستضعف تداعيات الطلب الإيجابية وينخفض الناتج دون مستوى السيناريو الأساسي في جميع الاقتصادات في السيناريوهين بسبب ضيق الأوضاع المالية بشكل دائم. وهناك عدد من العوامل التي لا ترصدها عمليات المحاكاة. فعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن ينعكس تحسن الإنتاجية في الولايات المتحدة إلى حد ما على الاقتصادات الأخرى، مما يعزز الدخل الدائمة والطلب فيها كذلك. ومن شأن الزيادة الأعم في الإنتاجية أن تهدئ اتساع عجز الحساب الجاري الأمريكي، وزيادة أسعار الفائدة العالمية، وما يصاحب ذلك من عواقب سلبية على الاقتصادات الأخرى. وعلى الجانب السلبي، فإن الارتفاع الأولي في سعر صرف الدولار يمكن أنه يولد ضغوطا مالية وحقيقية على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة التي تربط عملتها بحكم القانون أو بحكم الواقع بالدولار الأمريكي و/أو تعاني من مواطن ضعف في الميزانيات العمومية (مرتبطة بعدم التوافق بين قيم العملات) — وهي جوانب لا ترصدها نماذج المحاكاة ولكن يتم تناولها بمزيد من التفصيل أدناه. وأخيرا، كما أشير في إطار السيناريو ١، ستؤدي سياسة المالية العامة المماثلة المساندة للنمو والمنفذة بطريقة حيادية في تأثيرها على العجز إلى ارتفاع مستوى إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل. وإجمالا، تشير عمليات المحاكاة إلى مخاطر حدوث تطورات سلبية مرتبطة بتيسير سياسة المالية العامة الأمريكية الممولة بالعجز، وخاصة على المدى المتوسط. وتبرز السيناريوهات كيف يعتمد الأثر النهائي للتغيرات في السياسة على الاقتصاد الأمريكي نفسه على ما إذا كانت التدابير ستنتج في رفع الناتج الممكن للولايات المتحدة. وتؤكد كذلك التداعيات الدولية السلبية المحتملة من تيسير السياسة من خلال ضيق الأوضاع المالية العالمية.

إصلاح ضريبة الشركات في الولايات المتحدة

بخلاف تحول سياسة المالية العامة الأمريكية نحو مزيد من التوسع، يجري النظر في احتمال إجراء تغييرات بعيدة المدى في السياسة الضريبية، بما في ذلك إجراء إصلاح هيكلي شامل لضريبة دخل الشركات. ويعاني نظام ضريبة الشركات في الولايات المتحدة من أوجه قصور وتشوهات معروفة، فهو معقد للغاية، ووعائنه الضريبية ضيق ومعده الضريبي الحدي مرتفع للغاية، وملء بالإعفاءات المنصوص عليها في التشريعات، ويؤيد التمويل بالدين، ويحفز مجموعة واسعة من آليات تجنب دفع الضرائب أو التخطيط الضريبي عبر الحدود لخفض الالتزامات الضريبية الأمريكية.^٧ ويتمثل أحد الاقتراحات المحددة قيد المناقشة حاليا في الاستعاضة

^٧ راجع الإطار ٦ في تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦ مع الولايات المتحدة.

لتقييد السيولة قصيرة الأجل عن ارتفاع أسعار الفائدة على اتفاقات إعادة الشراء في أواخر عام ٢٠١٦، مما تسبب في خسائر للمستثمرين في السندات الذين يعتمدون على الرفع المالي ونتج عنه ارتفاع حاد في عائدات السندات. وبدأ النشاط يتوقف في شرائح من سوق اتفاقات إعادة الشراء، مما دفع السلطات إلى اتخاذ إجراءات لتوفير دعم واسع النطاق للسيولة في ديسمبر ٢٠١٦. وتشكل فترة اضطرابات الأسواق هذه تذكراً بالمخاطر العالية المرتبطة بمواطن الضعف الحالية في النظام المالي الصيني، على النحو الذي تمت مناقشته في الفصل الأول من عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي.

وتفترض التنبؤات في السيناريو الأساسي تحقيق تقدم محدود في معالجة أعباء الديون المفرطة في قطاع الشركات وكبح نمو الائتمان وتفضيل السياسات للحفاظ على نمو مرتفع نسبياً لإجمالي الناتج المحلي على المدى القريب. غير أن استمرار سوء تخصيص الموارد الناجم عن ذلك يزيد مخاطر التكيف المربك في الصين على المدى المتوسط. ويمكن أن تؤدي الدوافع الخارجية مثل التحول نحو الحمائية في الاقتصادات المتقدمة أو الصدمات المحلية إلى ضيق الأوضاع المالية على نطاق أوسع في الصين، ومن المحتمل أن تتفاقم بسبب الضغوط من تدفقات رأس المال الخارجة، وستكون لذلك آثار سلبية على الطلب والناتج. وكما تبين من حالات الذعر في الأسواق في النصف الثاني من عام ٢٠١٥ ومطلع عام ٢٠١٦، فإن تداعيات الاضطرابات في الصين على الاقتصادات الأخرى يمكن أن تكون كبيرة، وستتجلى أساساً من خلال أسعار السلع الأولية والعزوف العالمي عن المخاطر المالية (الفصل الرابع من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

مواطن الضعف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى

واجهت اقتصادات الأسواق الصاعدة عدداً أقل من المشكلات في القطاع المالي خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالفترات السابقة التي شهدت تباطؤ تدفقات رأس المال الداخلة، على الرغم من دخول هذه الفترة بمستويات رفع مالي عالية للغاية في قطاع الشركات ودخولها في بعض الحالات بخسائر حادة في الإيرادات بسبب التحولات المعاكسة في معدلات التبادل التجاري (الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). والتحسن في قدرة اقتصادات الأسواق الصاعدة على التعامل مع التقلبات الخارجية دليل على إدارة السياسة الاقتصادية الكلية بشكل أفضل وبصفة خاصة دور مرونة سعر الصرف الذي يفيد في تخفيف أثر الصدمات. وبدأت طفرات الائتمان تتراجع في كثير من الاقتصادات (باستثناء بارز في حالة الصين)، ووصل الرفع المالي للشركات في معظم الحالات إلى ذروته ويواصل الانخفاض من مستوى مرتفع. ولكن لا تزال مواطن الهشاشة الأساسية قائمة، وربما كانت الاحتياطييات الوقائية تتراجع بالتدريج في بعض الحالات في قطاع

بالجزء التنظيمي عبر الحدود إلى الإضرار أيضاً بالبلدان غير المشاركة في الهيئات الأساسية المعنية بوضع المعايير، ولا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على معيار عالمي قوي لتحقيق تكافؤ الفرص ودعم الاستقرار المالي في الوقت الذي زادت فيه التهديدات لاستقرارها المالي المحلي.

تشديد الأوضاع الاقتصادية والمالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة

كانت حصة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية هي الأكبر في التعديلات الخافضة لتوقعات النمو العالمي في السنوات الأخيرة وشكلت مصدراً لعدم اليقين في تنبؤات تقارير آفاق الاقتصاد العالمي. وكانت معظم التعديلات الخافضة لتوقعات النمو في الصين والهند، وخاصة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وفي البلدان المصدرة للسلع الأولية في أعقاب هبوط أسعار النفط في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، وبقدر أقل في اقتصادات الشرق الأوسط التي تعاني من النزاعات (راجع الإطار ١-١).

وقد مر كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة بنوبات من التقلب المالي على مدى السنوات القليلة الماضية. وشهدت بعض الاقتصادات الكبيرة المصدرة للسلع الأولية وغيرها من الاقتصادات المجهدة تحركات كبيرة في أسعار الصرف أيضاً، في حين شهدت الصين تحولاً من تدفقات رأسمالية داخلة صافية إلى تدفقات خارجة صافية كبيرة. وعلى الرغم من أن ضيق الأوضاع المالية كان قصير الأجل في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة، فقد كان عقب الانتخابات الأمريكية مباشرة بمثابة تذكير بأن كثيراً من بلدان هذه المجموعة لا يزال معرضاً لمخاطر التحولات المفاجئة في مزاج السوق العالمية.

المخاطر الناشئة من استمرار التوسع الائتماني السريع في الصين

من المتوقع أن تواصل السلطات الصينية التركيز على حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي في الفترة التي تسبق عملية انتقال القيادة في أواخر هذا العام. وقد استمر التقدم في استعادة التوازن إلى جانب الطلب وخفض الطاقة الإنتاجية الصناعية الزائدة، ولكن استمر كذلك الاعتماد على التدابير التنشيطية للحفاظ على معدلات نمو عالية واعتماد الاقتصاد الصيني المحفوف بالخطر على الائتمان الذي يتزايد بسرعة، والذي يتم بواسطة نظام مالي متزايد الغموض والتعقيد. وقد شهدت الأشهر الأخيرة عودة إلى تدفقات رأس المال إلى الخارج، مما يعكس توقعات السوق بانخفاض سعر صرف اليوان مقابل الدولار وضيق فروق العائد مع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية. وعلى الرغم من أن أسواق الأسهم الصينية ظلت هادئة، في تناقض صارخ مع الاضطرابات التي حدثت في أغسطس ٢٠١٥ ويناير ٢٠١٦، فقد شهدت أسواق السندات نوبات من الاضطراب. وأسفرت جهود بنك الصين المركزي

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

في عدد من الاقتصادات المتقدمة وأثاره السلبية المحتملة والمستمرة لفترة طويلة على التضخم واحتمالات العرض. ويمكن أن تعمل هذه الآثار من حيث المبدأ من خلال ثلاث قنوات:

- تحول توقعات التضخم نحو الانخفاض، وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية المتوقعة، ومواجهة صعوبات في خدمة الدين، وحدث آثار مرتدة سلبية على الطلب
- ضعف الاستثمار وبطء اعتماد التغيير التكنولوجي المتجسد في رأس المال، وانخفاض نمو الإنتاجية، وضعف الربحية المتوقعة، مما يزيد من ركود الاستثمار
- ارتفاع معدل البطالة لفترة طويلة مما يؤدي إلى خروج بعض الباحثين عن وظائف من سوق العمل أو يجعلهم غير مؤهلين لسوق العمل نتيجة تدهور مهاراتهم ومع تحسن آفاق الطلب بشكل طفيف في الاقتصادات المتقدمة، تراجعت إلى حد ما المخاوف من حدوث دورات من الضعف. كذلك ساهمت منحنيات العائد الآخذة في الانحدار في تخفيف بعض المخاوف بشأن ربحية البنوك والوسطاء الماليين الآخرين وقدرتهم على دعم التعافي. وعلى الرغم من ذلك، ظل التعافي الدوري في الناتج والعمالة والتضخم في أجزاء من أوروبا غير مكتمل في ظل العبء الكبير من القروض المتعثرة، وتواجه ربحية الجهاز المصرفي صعوبات بسبب السمات الهيكلية مثل ارتفاع التكاليف والكثافة المصرفية الزائدة (الفصل الأول في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وفي حالة عدم بذل مزيد من الجهود المتضافرة لتتقوية الميزانيات العمومية، وضبط أوضاع الأجهزة المصرفية ورفع فعالية التكلفة فيها، والحفاظ على الطلب، ووضع الإصلاحات المساندة للإنتاجية، ستستمر هذه الاقتصادات في مواجهة ضعف ديناميكيات التضخم والاستثمار وستظل معرضة لخطر حلقات الآثار المرتدة السلبية المعززة لذاتها. ومع تحسن آفاق النمو والتضخم الأساسي في الاقتصادات الرئيسية في منطقة اليورو، هناك مخاطر أيضا من تشديد السياسة النقدية في منطقة اليورو، مما يؤثر على التعافي في البلدان التي تشهد مستويات عالية من البطالة وفجوات كبيرة في الناتج. ويمكن أن يؤدي ضعف تعافي مستويات الدخل بدوره إلى تزايد الضغوط الدافعة إلى تطبيق سياسات منغلقة واعتماد تدابير حمائية، مما يضر أكثر بالطلب في الداخل والخارج.

العوامل غير الاقتصادية

ازدادت التوترات الجغرافية-السياسية وكذلك الصراعات الداخلية والمشكلات السياسية ذات الطبيعة المتفردة في السنوات الأخيرة، مما ألقى بأعباء على الآفاق في مناطق مختلفة. ومن أبرزها الحروب الأهلية والصراعات الداخلية في أجزاء من الشرق الأوسط وإفريقيا، ومحنة اللاجئين والمهاجرين المأساوية في البلدان المجاورة وفي أوروبا، وأعمال الإرهاب على مستوى العالم. وبالنسبة لكثير من البلدان المتأثرة بشدة، يفترض السيناريو الأساسي هدوء التوترات بالتدرج. غير أن هذه الفترات يمكن أن تطول،

الشركات بعد فترة من التوترات الاقتصادية الكلية والتقلبات المالية. وبشكل أعم، يشير انخفاض الربحية، ودين الشركات الذي لا يزال مرتفعا، وحيز السياسات المحدود، وفي بعض الحالات ضعف الميزانيات العمومية لدى البنوك إلى احتمال أن تكون بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة لا تزال معرضة لأوضاع مالية عالمية أشد، وتواجه تحول مسار تدفقات رأس المال، والانعكاسات على الميزانيات العمومية الناتجة عن الانخفاضات الحادة في أسعار صرف العملات (الفصل الأول من عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وقد تظهر هذه التوترات مثلا إذا ثبت أن لتيسير سياسة المالية العامة المتوقع في الولايات المتحدة آثار تضخمية أكبر من المتوقع، مما يتطلب تعجيل وتيرة تشديد السياسة النقدية ويدفع علاوة الاستثمار طويل الأجل في الولايات المتحدة إلى العودة إلى أوضاعها الطبيعية بشكل أسرع (احتمالية وردت مناقشتها أعلاه)، أو إذا حدث تحول ملحوظ نحو إجراءات السياسات الحمائية في الاقتصادات المتقدمة. وعلى النحو المشار إليه بالتفصيل في الفصل الثاني، فإن ضعف دفعة النمو نتيجة تراجع الدعم من البيئة الخارجية يمكن أن يؤدي إلى تحولات مستمرة ودائمة في نتائج نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما سيفضي كذلك إلى زيادة مواطن الضعف المالي.

وفي تنبؤات السيناريو الأساسي، تسهم حالات التعافي في عدد صغير نسبيا من الاقتصادات المجردة — ومعظمها من البلدان المصدرة للسلع الأولية — بحصة كبيرة في انتعاش النمو العالمي في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وقد تكون وتيرة حالات التعافي هذه أبطأ مما ورد في توقعات السيناريو الأساسي إذا تأخرت الإصلاحات المحلية اللازمة لمعالجة المشكلات الهيكلية، مما يضر بالثقة. وبالمثل، في كثير من الاقتصادات منخفضة الدخل المصدرة للسلع الأولية، حيث نضبت الاحتياطيانات الوقائية في المالية العامة، فإن زيادة التأخير في إجراء تعديلات السياسات يمكن أن يفضي إلى اضطراب الأوضاع وضعف النمو مقارنة بالتوقعات الحالية. ومن شأن انعكاس مسار الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رأس المال الأخرى من الصين أن يضع ضغوطا كبيرة على عدد من الاقتصادات منخفضة الدخل التي تعتمد بشكل متزايد على هذا النوع من التمويل لمشروعات البنية التحتية الرئيسية.

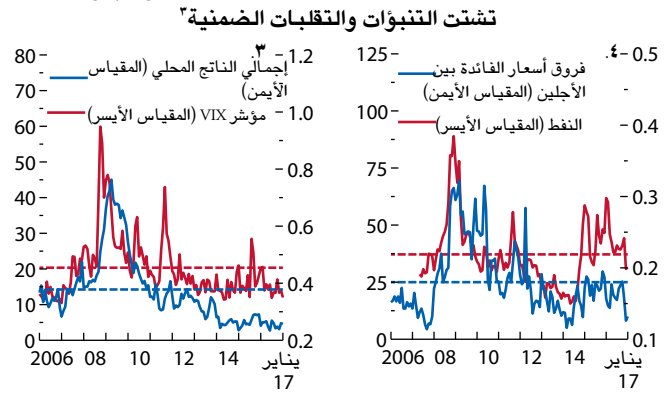
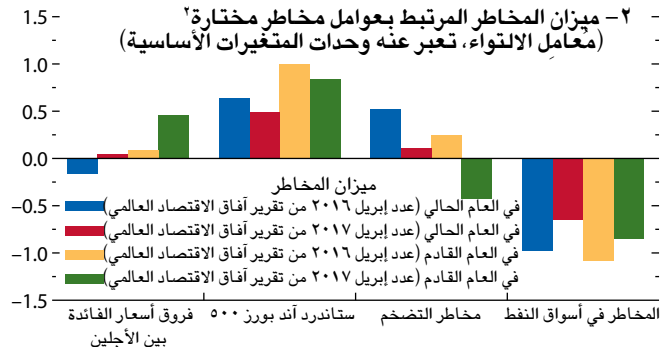
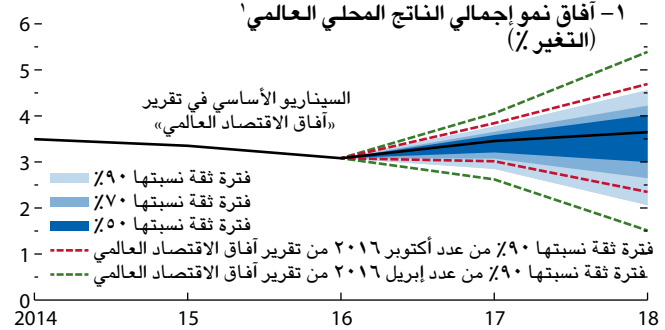
وحتى في اقتصادات الأسواق الصاعدة حيث ظل النمو صلبا في السنوات الأخيرة، وذلك في بعض الحالات بسبب التحولات المواتية في معدلات التبادل التجاري، يمكن أن يتراجع مزاج المستثمرين وأن يكون النمو مخيبا للأمل إذا لم يقوم صناع السياسات بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة، ومعالجة مستويات الدين المفرط، وإجراء عمليات التصحيح اللازمة لأوضاع المالية العامة.

ضعف الطلب ومشكلات الميزانيات العمومية في أجزاء من أوروبا

من الموضوعات المشتركة التي يتناولها العديد من تقارير آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة مؤخرا هو ضعف الطلب

الشكل البياني ١-١٩: المخاطر التي تواجه الآفاق العالمية

يشير التحليل في الرسم البياني المروحي إلى أن المخاطر التي تحيط بآفاق النمو العالمي لا تزال تميل إلى الجانب السلبي.



المصادر: مؤسسة Bloomberg, L.P. وبورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار (CBOE)، وشركة Consensus Economics، ومؤسسة Haver Analytics؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

يوضح الرسم البياني المروحي عدم اليقين المحيط بالتنبؤ في السيناريو الأساسي في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عند فترات الثقة البالغة نسبة كل منها ٥٠٪ و ٧٠٪ و ٩٠٪. وكما هو مبين، تشتمل فترة الثقة البالغة ٧٠٪ على فترة الثقة البالغة ٥٠٪ وفترة الثقة البالغة ٩٠٪ تشتمل على فترتي الثقة البالغتين ٥٠٪ و ٧٠٪. وللإطلاع على التفاصيل، راجع الملحق ٢-١ في عدد إبريل ٢٠٠٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتنبؤات نطاقات الثقة البالغة ٩٠٪ للسنة الجارية وللسنة القادمة المأخوذة من عدد أكتوبر ٢٠١٦ وعدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

٢ تبين الأعمدة معامل الالتواء الذي تعبر عنه وحدات المتغيرات الأساسية. وتقيّد قيم مخاطر التضخم والمخاطر على أسعار النفط بإشارة عكسية نظرا لأنها تمثل مخاطر التطورات السلبية على النمو.

٣ إجمالي الناتج المحلي يقاس متوسط تششت تنبؤات النمو المعنية بإجمالي الناتج المحلي المرشح بتعديل القوى الشرائية لاقصادات مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) والبرازيل والصين والهند والمكسيك. و VIX هو مؤشر التقلبات الضمنية لعقود الخيارات على مؤشر ستاندرد أند بورز ٥٠٠ في بورصة مجلس شيكاغو لعقود الخيار. وفروق العائد بين الأجلين تقيس متوسط التشتت في فروق العائد بين أجلين في تنبؤات أسعار الفائدة بالنسبة لكل من ألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. والنفط يمثل مؤشر تقلب النفط الخام

مما يضعف التعافي في هذه البلدان. كذلك فمن شأن ضعف الحوكمة والفساد واسع النطاق أن يؤدي إلى إضعاف الثقة والتأييد الشعبي، مما يؤثر تأثيرا كبيرا على النشاط المحلي. والعوامل غير الاقتصادية الأخرى التي تؤثر على النمو تتضمن الآثار الدائمة للجفاف في شرق وجنوب إفريقيا، وانتشار فيروس زيكا. وإذا اشتدت حدة هذه العوامل، فإن المعاناة في البلدان المعرضة للتأثير المباشر، وخاصة الاقتصادات النامية الأصغر، ستزداد عمقا (تقرير IMF 2016). كذلك من شأن زيادة التوترات الجغرافية-السياسية والإرهاب التأثير على مزاج السوق ومستوى الثقة في الاقتصاد الأوسع على مستوى العالم.

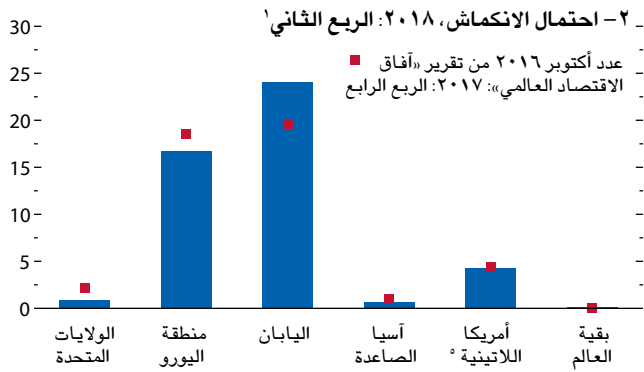
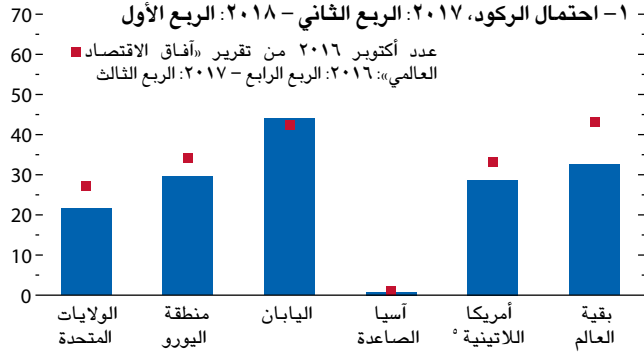
الرسم البياني المروحي

إن تحليل الرسم البياني المروحي — الذي يستند إلى بيانات أسواق الأسهم والسلع الأولية فضلا على تششت توقعات التضخم وعلاوة الاستثمار طويل الأجل لواقعي التنبؤات من القطاع الخاص — يؤيد التقييم الذي يفيد بأن المخاطر لا تزال مائلة نحو الجانب السلبي في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ويشير التحليل إلى ضيق تششت النتائج حول السيناريو الأساسي للسنة الحالية والقادمة مقارنة بالسنة السابقة، وهو ما يتسق مع النبرة الأكثر تفاؤلا في الأسواق المالية وانخفاض عدم اليقين في أعقاب تصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي في يونيو ٢٠١٦ والانتخابات الأمريكية في نوفمبر. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال التحليل يشير إلى أن ميزان المخاطر في الآفاق المستقبلية لا يزال يميل إلى الجانب السلبي. وكما يتضح من الشكل البياني ١-١٩، على الرغم من أن تراجع نطاق فترة الثقة البالغة ٩٠٪ لتنبؤات النمو في السنة الحالية والقادمة، فإن الانخفاض أكبر قليلا في الجزء الأعلى من فترة الثقة، مما يشير إلى أن المخاطر تميل أكثر نحو الجانب السلبي مقارنة بما كانت عليه في أكتوبر ٢٠١٦.

وقد تراجعت احتمالات حدوث ركود على امتداد أفق أربعة أرباع السنة (الربع الأول من عام ٢٠١٧ إلى الربع الرابع من عام ٢٠١٧) في معظم المناطق، مقارنة بالاحتمالات المحتملة في أكتوبر ٢٠١٦ للربع الثالث من عام ٢٠١٦ إلى الربع الثاني من عام ٢٠١٧ (الشكل البياني ١-٢٠). وقد أدى الزخم الدوري القوي والدفعة التنشيطية المتوقعة من المالية العامة الأمريكية إلى رفع التوقعات بشأن آفاق النمو في الاقتصادات المتقدمة، في حين أن زيادة الطلب الخارجي وارتفاع أسعار السلع الأولية قد عززا آفاق النمو في آسيا الصاعدة وبعض البلدان المصدرة للسلع الأولية. ومخاطر الانكماش — التي تُقاس بتقديرات احتمالية انخفاض مستوى الأسعار مقارنة بعام مضى — لا تزال مرتفعة في منطقة اليورو واليابان نظرا لتوقعات تضائل أثر تمرير ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى التضخم الكلي في السنة القادمة واستمرار ضعف التضخم الأساسي، وخاصة في اليابان.

الشكل البياني ١-٢٠: مخاطر الركود والانكماش (٧)

انخفض احتمال الركود في معظم المناطق، باستثناء اليابان حيث ظل دون تغيير يُذكر. ولا تزال مخاطر الانكماش مرتفعة في اليابان ومنطقة اليورو.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: آسيا الصاعدة تشمل الصين ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والهند وإندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند؛ وبلدان أمريكا اللاتينية الخمسة هي البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو؛ وبقية العالم تشمل الأرجنتين وأستراليا وبلغاريا وكندا والجمهورية التشيكية والدانمرك وإسرائيل ونيوزيلندا والنرويج وروسيا وجنوب إفريقيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة وفنزويلا. وبيانات عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تشير إلى عمليات المحاكاة التي أجريت في سبتمبر ٢٠١٦.

^١ يعرف الانكماش بأنه هبوط مستوى الأسعار على أساس سنوي مقارنة في الربع المُشار إليه في الشكل البياني.

العمالة من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة يرتبط بشكل وثيق بالاندماج التجاري. غير أن هذا الأمر يرجع إلى أنه مع زيادة اقتسام الإنتاج على الصعيد العالمي، أصبحت التجارة مصحوبة بشكل متزايد بتدفقات استثمارية وتعميق رأسمالي — وهو تطور يعود بخلاف ذلك بالنفع على اقتصادات الأسواق الصاعدة شحيحة رأس المال. وعلى الرغم من ذلك، في ظل الإدراك المتزايد لعدم اقتسام ثمار النمو على نطاق واسع، فإن تأييد التدابير الحمائية المنغلقة والقيود على حركة الناس عبر الحدود يكتسب زخماً.

ولن يؤدي التراجع عن الاندماج الاقتصادي إلى معالجة هذه المشواغل المشروعة إزاء توزيع الدخل، والتي نشأت إلى

أولويات السياسات

يكتسب تعافى النشاط الاقتصادي العالمي مزيداً من السرعة، ولكن لا تزال النتائج المخيبة للأمال تمثل احتمالاً كبيراً، ولا يُحتمل الحفاظ على الزخم في حالة عدم بذل صناعات السياسات لجهود من أجل تنفيذ المجموعة الصحيحة من السياسات وتجنب العثرات. وبالنسبة لكثير من الاقتصادات، لا تزال الأهداف الرئيسية تتضمن استمرار دعم الطلب والإصلاحات الهيكلية الموجهة بشكل جيد لرفع العرض الممكن وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية عبر طائفة المهارات. ويختلف المزيج الدقيق للأولويات عبر الاقتصادات المنفردة حسب ظروفها الدورية والتحديات الهيكلية التي تواجهها واحتياجاتها لتعزيز الصلابة.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية أمام صناعات السياسات في تأمين الاندماج الاقتصادي العالمي والنظام الاقتصادي العالمي التعاوني، اللذين كانا من المصادر الحيوية لنمو الإنتاجية والصلابة على مدار عدة عقود مضت. وقدمت مجموعة من البحوث أدلة موثقة على أن الاندماج الاقتصادي إلى جانب التقدم التكنولوجي قد أسفرا عن زيادة الكفاءة في استخدام الموارد العالمية، ورفع مستويات الدخل، وزيادة إمكانية الحصول على السلع والخدمات^٨. وأدت هذه العملية إلى انتشار مئات الملايين من هوة الفقر، مما ساعد على الحد من عدم المساواة في الدخل على الصعيد العالمي.

غير أنه في ظل ضعف النمو وزيادة عدم المساواة، تراجع التأييد الشعبي للتجارة الدولية والهجرة في بعض الاقتصادات المتقدمة. وكما ورد في الفصل الثالث، فإن الأجور لم تواكب الإنتاجية في كثير من الاقتصادات خلال معظم الفترة في العقود الثلاثة الماضية، مما أدى إلى انخفاض في نصيب العمالة من الدخل القومي. وبالإضافة إلى ذلك، كان الانخفاض أشد بين الفئات محدودة ومتوسطة المهارات، ومن المحتمل أن يكون ذلك قد أدى إلى تدهور توزيع الدخل واستقطاب الدخل في البلدان. وبالنظر إلى تزامن هذه العملية مع تعميق الاندماج الاقتصادي العالمي، فإن هناك شكوكاً متزايدة حول النموذج الاقتصادي لحرية حركة السلع وعوامل الإنتاج، الذي وجه صناعات السياسات على مدى عدة عقود ماضية، بوصفه آلية مجدية سياسياً لتحقيق نمو واسع النطاق. ولكن ما حجم التدهور في توزيع الدخل والانخفاض في نصيب العمالة من الدخل الذي يمكن أن يعزى إلى الاندماج الاقتصادي عبر الحدود؟ يشير التحليل الوارد في الفصل الثالث إلى أن الجزء الأكبر من الانخفاض في نصيب العمالة من الدخل في الاقتصادات المتقدمة يرجع إلى التغير التكنولوجي، ولا يؤدي الاندماج التجاري إلا دوراً صغيراً نسبياً. ويخلص التحليل إلى أن انخفاض نصيب

^٨ للاطلاع على ملخص حديث، راجع دراسة Baldwin (2016). وراجع أيضاً دراسات Costinot and Ro- و Fajgelbaum and Khandelwal (2016) و Wacziarg and Welch (2008) و driguez-Clare (2013).

مع الاعتماد على استراتيجيات غير تقليدية، عند الحاجة، للمساعدة في رفع توقعات التضخم وخفض التكاليف الحقيقية للاقتراض بالنسبة للشركات والأسر. ولكن السياسة النقدية التيسيرية وحدها لا تستطيع أن ترفع الطلب بالقدر الكافي، ويمكن أن تؤدي إلى آثار جانبية غير مرغوبة (على النحو الواردة مناقشته في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). ولذلك لا يزال الدعم من المالية العامة — الذي يتحدد حسب حجم الحيز المتاح ويوجه نحو السياسات التي توفر الحماية لمحدودي الدخل ويرفع توقعات النمو على المدى المتوسط — مطلباً ضرورياً أيضاً لتوليد الزخم اللازم وخفض المخاطر من أن يؤدي التراجع المطول في الطلب إلى تدهور طاقة العرض أو انفلات توقعات التضخم على المدى المتوسط. وفي الحالات التي يتعذر فيها تأجيل تصحيح أوضاع المالية العامة أو إذا كان ينطوي على مخاطر كبيرة، ينبغي ضبط وتيرته وتحديد مكوناته للحد من تأثيره السلبي على الناتج. ويجب أن يكون دعم الطلب مصحوباً بجهود لمعالجة دين الشركات المفرط وإصلاح الخلل في الميزانيات العمومية للبنوك بشكل قاطع (معالجة موروثات القروض المتعثرة وتعزيز الكفاءة التشغيلية، على النحو الذي وردت مناقشته في عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي وعدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الراصد المالي).

- وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة التي يكون الناتج فيها قريباً من المستوى الممكن أو أعلى منه، من المنتظر أن يسمح التثبيت الجيد للتوقعات التضخمية باستعادة السياسة النقدية العادية تدريجياً. وتعتمد التغييرات المرغوبة في موقف سياسة المالية العامة على ظروف كل بلد، بما في ذلك ديناميكيات الدين العام. وينبغي أن تهدف سياسة المالية العامة إلى تعزيز شبكات الأمان (وهو ما يشمل في بعض الحالات مساعدة اللاجئين على الاندماج) وزيادة الناتج الممكن على المدى الأطول.
- وهناك حاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية على مستوى الاقتصادات المتقدمة لتعزيز الإنتاجية والاستثمار وعرض العمالة. وتختلف الأولويات المحددة بين البلدان وتشمل تدابير لزيادة المشاركة في سوق العمل من خلال إصلاحات في نظم ضرائب العمل والمزايا الاجتماعية، واستثمارات موجهة بدقة في البنية التحتية، وإصلاح ضريبة دخل الشركات وحوافز ضريبية لتعزيز البحث والتطوير، وتيسير تنمية رأس المال البشري عن طريق الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية، والقضاء على التشوهات في سوق المنتجات والعمل لحفز ديناميكية القطاع الخاص.^٩ وكما

^٩ على النحو الذي وردت مناقشته في الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يمكن أن يؤدي إلغاء الحواجز أمام الدخول في أسواق المنتجات والخدمات أيضاً إلى زيادة النشاط قريب المدى، ولكن إصلاحات سوق العمل قد تتطلب سياسات اقتصادية كلية داعمة لتخفيف الآثار المحتملة التي تخفض النمو والتضخم على المدى القريب عندما يكون الاقتصاد ضعيفاً.

حد كبير نتيجة التغير التكنولوجي، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة. ومن شأن زيادة القيود على التجارة وتدفقات رأس المال أن تفرض تكاليف اقتصادية واسعة النطاق، وتضر بالمستهلكين والمنتجين على حد سواء، ومن المحتمل أن يجعل ذلك جميع البلدان في حالة أسوأ إذا أدت الحماية إلى اتخاذ إجراءات ثأرية. وبدلاً من ذلك، سيكون التحدي هو الحفاظ على ثمار الاندماج الاقتصادي عبر الحدود، وتكثيف الجهود على مستوى السياسات المحلية لضمان اقتسام هذه الثمار على نطاق أوسع. ومن شأن المبادرات الموجهة بدقة أن تساعد العمال الذين يتأثرون سلباً بالتحويلات الهيكلية على إيجاد وظائف في القطاعات الأخذة في التوسع. وتشتمل التدابير قصيرة الأجل على سياسات سوق العمل النشطة جنباً إلى جنب مع شبكات أمان اجتماعي لتخفيف أثر فقدان الدخل. وعلى المدى الأطول، ستنشأ الحاجة إلى توفير تعليم كاف، وبناء المهارات وإعادة التدريب، ووضع سياسات لتيسير إعادة التوزيع، مثل الحصول على الإسكان والائتمان للوصول إلى النمو الشامل للجميع والقابل للاستمرار في سياق من التقدم التكنولوجي السريع المستمر والاندماج الاقتصادي. وتقتضي هذه الجهود توافر موارد عامة، وبالتالي ستؤدي الضرائب التصاعدية فضلاً على سياسات التحويل الموجهة بدقة دوراً متزايد الأهمية (راجع الفصل الأول من عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الراصد المالي).

السياسات في الاقتصادات المتقدمة

على الرغم من زيادة الزخم في الفترة الأخيرة، لا تزال مجموعة الاقتصادات المتقدمة تشهد نمواً اقتصادياً محدوداً في الوقت الحالي وفي الفترة المرتقبة يتسم بضعف ديناميكيات الإنتاج، وانخفاض الاستثمار، ويتسم في بعض الحالات بانخفاض مستمر في التضخم الأساسي. وتعكس هذه الخصائص إلى حد كبير التفاعل بين انكماش الطلب، وانخفاض توقعات النمو، وشيخوخة السكان. وبالتالي من الموضوعات الجامعة للاقتصادات هي الحاجة إلى رفع الناتج الممكن. وفي الوقت نفسه، لا تزال الأوضاع الدورية متباينة بين اقتصاد وآخر. ففي ألمانيا والولايات المتحدة وعدد من الاقتصادات المتقدمة الأخرى في أوروبا وآسيا، يصل الناتج إلى مستوى قريب من المستوى الممكن أو أعلى منه. وعلى العكس من ذلك، لا يزال الناتج أقل بكثير من المستوى الممكن في فرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وخاصة في اليونان. وتستلزم هذه الأوضاع الدورية غير المتجانسة مواقف متباينة إزاء السياسات الاقتصادية الكلية.

- بالنسبة للاقتصادات المتقدمة التي لا تزال فجوات الناتج فيها سالبة وضغوط الأجور وتوقعات النمو للسنوات القليلة القادمة مكبوتة، فإن مخاطر الانخفاض المستمر في التضخم (أو الانكماش في بعض الحالات) لا تزال قائمة. ولذلك يجب أن تنتهج السياسات النقدية مساراً تيسيرياً،

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

- من الأولويات بالغة الأهمية لدعم النمو والحد من مخاطر التطورات السلبية في منطقة اليورو تعجيل إصلاح الميزانيات العمومية للبنوك، وتسوية أوضاع الديون المتعثرة، بما في ذلك من خلال مزيج من تشجيع مزيد من الرقابة، وإصلاح النظام الخاص بالإعسار، وتطوير أسواق الديون المتعثرة. ولا يزال استكمال الاتحاد المصرفي يكتسب أهمية كبيرة كذلك، بما في ذلك عن طريق وضع برنامج مشترك لتأمين الودائع وألية مشتركة وفعالة لدعم المالية العامة. ومن شأن هذه الإجراءات أن تعزز انتقال آثار تيسير السياسة النقدية إلى الاقتصاد العيني وأن تيسر ضبط أوضاع القطاع المصرفي وإعادة هيكلته.
- ومن شأن زيادة الاستثمار المركزي في البنية التحتية العامة أن يساعد البلدان التي تعاني من نقص مستمر في الطلب والتي تفترق إلى حيز في المالية العامة أو تحتاج إلى ضبط الأوضاع بسبب أعباء الدين المرتفعة والأخذة في الارتفاع. وعندما يلزم ضبط الأوضاع، فينبغي الاضطلاع به بطريقة تدريجية ومساندة للنمو. وفي البلدان التي لديها حيز في المالية العامة، مثل ألمانيا، ينبغي توجيه سياسة المالية العامة نحو دفع الطاقة الإنتاجية وكذلك الطلب. وسيؤدي ذلك بدوره إلى المساعدة في خفض فوائض حساباتها الجارية، ودعم استعادة التوازن بين بلدان منطقة اليورو، وتوليد تداعيات إيجابية على الطلب في البلدان الأخرى.
- وينبغي الاستفادة من أوجه التضافر بين الإصلاحات الهيكلية وسياسات إدارة الطلب قدر الإمكان. وفي الحالات التي لا يزال فيها الطلب ضعيفا ولا يوجد حيز في المالية العامة، فإن دعم المالية العامة الذي لا يؤثر على الميزانية يمكن أن يعزز آثار الإدارة العامة أو إصلاحات سوق العمل. وهناك حاجة إلى إصلاحات أسواق المنتجات والعمل لتشجيع ديناميكية دوائر الأعمال، ورفع معدلات مشاركة القوى العاملة، وتسوية حالة الازدواجية في سوق العمل. وستساعد الإصلاحات الرامية إلى استكمال السوق الموحدة على زيادة الطاقة الإنتاجية.
- وينبغي تيسير إدماج المهاجرين في القوى العاملة من خلال البت السريع في طلبات اللجوء، والتدريب على تعلم اللغة، وتقديم المساعدة في العثور على عمل، والاعتراف بشكل أفضل بمهارات المهاجرين من خلال نظم معادلة الشهادات، ومساندة ريادة الأعمال بين المهاجرين.
- وفي اليابان، كان النمو أقوى من المتوقع في عام ٢٠١٦. ويبدو أن التضخم يعاود الارتفاع، بمساندة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الطازجة وتلاشي الضغوط الخافضة

وردت مناقشته من قبل، يجب أن تكون مقاومة التراجع عن الاندماج الاقتصادي العالمي جزءا من برنامج تعزيز النمو.

الأولويات القطرية

- اكتسب الاقتصاد في الولايات المتحدة زخما مرة أخرى في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، بتوفير وظائف كثيرة، وتحقيق نمو كبير في الدخل المتاح للإنفاق، وإنفاق قوي من جانب المستهلكين. واقترب الاقتصاد من مستوى توظيف العمالة الكامل، ولكن لا يزال التضخم الأساسي في الإنفاق الاستهلاكي الشخصي يتحرك ببطء نحو هدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ ٢٪، مما يشير إلى إمكانية استمرار تشديد السياسة النقدية بوتيرة تدريجية وفقا للبيانات. وهناك حاجة إلى استراتيجية موثوقة لخفض العجز والدين لإتاحة حيز من السياسات من أجل تحسين النتائج الاجتماعية ورفع الطاقة الإنتاجية ووضع نسبة الدين على مسار هبوطي ثابت. وينبغي أن يظل موقف المالية العامة محايدا هذا العام، ويمكن أن يبدأ ضبط أوضاع المالية العامة في عام ٢٠١٨. وينبغي أن تسعى السياسات الهيكلية والمالية إلى تحديث البنية التحتية العامة، وتشجيع المشاركة في سوق العمل، وتنمية رأس المال البشري. ومن الأولويات الرئيسية في هذا الصدد إصلاح نظام الهجرة القائم على المهارات، والتدريب في مكان العمل، ومنح الإجازات الأسرية المدفوعة، وتوفير المساعدة لرعاية الطفل. واستكمالا لخطة ضبط أوضاع المالية العامة، سيؤدي الإصلاح الشامل لقانون ضريبة الشركات بغرض التبسيط وتقليل الاستثناءات إلى تشجيع توفير فرص العمل والاستثمار، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز استمرارية أوضاع المالية العامة. وينبغي أن تهدف أي تغييرات في التنظيم المالي إلى تجنب تراكم مخاطر عدم الاستقرار المالي. وفي حين أن التغييرات المحتملة في الإطار الحالي يمكن أن تخفف الأعباء التنظيمية القائمة على البنوك الصغيرة والمجتمعية، يتعين تعزيز التنظيم والرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية، وخاصة مع استمرار تحول النشاط المالي نحو الهيئات التي تخضع لقدر أقل من التنظيم.
- وفي منطقة اليورو، لا تزال توقعات التضخم دون الهدف ولا تزال اقتصادات عدة تعمل دون طاقتها بكثير، وينبغي أن يحتفظ البنك المركزي الأوروبي بموقفه التيسيري الحالي. وقد تنشأ الحاجة إلى مزيد من التيسير إذا لم تتحسن معدلات التضخم الأساسي. وسوف تزداد فعالية السياسة النقدية بصورة حاسمة إذا كانت مدعومة بتدابير لتفقية الميزانيات العمومية، وتعزيز القطاع المالي، واستخدام حيز المالية العامة حيثما يكون متاحا، وتعجيل الإصلاحات الهيكلية. وعلى وجه التحديد،

السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

كانت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تعمل خلال السنوات الأخيرة في ظل بيئة خارجية معقدة، اتسمت عموماً بضعف الطلب من الاقتصادات المتقدمة، وبتصحيح حاد في أسعار السلع الأولية تلاه تعاف منذ الربع الأول من عام ٢٠١٦ (وإن كان دون مستويات الذروة السابقة)، وتداعيات أوضاع مالية مواتية نسبياً تخللها ارتفاع متكرر في تقلبات الأسواق.

وكما وردت مناقشته في الفصل الثاني، من المرجح أن تكون بعض جوانب البيئة الخارجية أقل دعماً في المستقبل مقارنة بالماضي، بينما لا يزال عدم اليقين يحيط بجوانب أخرى. وضعف نمو الناتج الممكن على مستوى الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يُترجم، مقترناً بالزيادة المحتملة في الحواجز التجارية في بعض الاقتصادات، إلى ضعف نمو الطلب عموماً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومن العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على البلدان المصدرة للسلع الأولية بصفة خاصة هو ضرورة انتقال الصين إلى نمو أبطأ وأكثر قابلية للاستمرار وقائم على الاستهلاك والخدمات. ومن المرجح أن تظل الأوضاع المالية الخارجية التي تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية غير مؤكدة. ويتوقع ضيق الأوضاع بوجه عام مع عودة السياسة النقدية الأمريكية إلى أوضاعها الطبيعية، ولكن من المرجح أن يكون هذا الضيق مصحوباً باستمرار البحث عن عائد من خلال الفرص الاستثمارية في الأسواق الصاعدة طالما ظلت العائدات محدودة في ظل انخفاض النمو في الاقتصادات المتقدمة. وقد يتحسن عنصر ثالث مهم من البيئة الخارجية — وهو معدلات التبادل التجاري — لمجموعة فرعية من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع معاودة ارتفاع أسعار السلع الأولية، ولكن آفاق أسعار الصادرات لا تزال منخفضة مقارنة بالماضي. وفي المقابل، سوف تتناقص المكاسب الاستثنائية للبلدان المستوردة نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية.

وعلى الرغم من أن هذا المزيج من العوامل يمكن أن يعطي دفعة نمو لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أضعف مما كان عليه الحال لفترات طويلة منذ عام ٢٠٠٠، يشير التحليل الوارد في الفصل الثاني إلى دور السياسات المحلية التي يمكن أن تساعد هذه البلدان على تأمين آفاق النمو في بيئة خارجية متزايدة التعقيد. وستختلف الأولويات القطرية بالضرورة حسب مستويات التنمية في كل بلد وظروفه. ولكن بوجه عام، فإن توجه السياسات الذي يحمي الاندماج التجاري، ويتيح مرونة سعر الصرف، ويكفل احتواء مواطن الضعف الناجمة عن الاختلالات الخارجية الكبيرة والدين العام، سيساعد على الأرجح اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على تحقيق الاستفادة

الناجمة عن ارتفاع سعر صرف الين في الماضي. وكانت الصادرات الصافية هي المحرك الرئيسي للنمو في عام ٢٠١٦، وكانت سياسة المالية العامة داعمة أيضاً للزخم الاقتصادي الإيجابي. وعلى الرغم من ضيق الأوضاع في سوق العمل، فإن المطالب الخاصة بالأجور ليست أقوى مما كانت عليه في السنوات القليلة السابقة وبالتالي من غير المرجح أن تثير ديناميكيات الأجور والأسعار الإيجابية التي تشدد الحاجة إليها. وكان التيسير النقدي من جانب بنك اليابان المركزي من خلال شراء الأصول، وأسعار الفائدة السالبة على الودائع، وإدخال التيسير الكمي والكيفي مع السيطرة على منحني العائد، يكتسب أهمية بالغة في منع موجة أخرى من الانكماش، بيد أن السعر الحقيقي الحيادي المنخفض والأخذ في الانخفاض وتراجع الأسعار الاسمية يقيدان فعالية السياسة النقدية. وبالتالي لا يزال من الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى رفع توقعات التضخم لمواصلة خفض الأسعار الحقيقية، بما في ذلك من خلال مواصلة تحديث إطار التواصل لدى بنك اليابان المركزي. ومن أجل تحقيق زيادة مستمرة في التضخم والنمو، يتعين وضع منهج شامل على مستوى السياسات يعزز التيسير النقدي بموقف داعم من المالية العامة وإصلاحات لسياسات سوق العمل. وتشتمل عناصر هذه المجموعة من التدابير على إصلاحات لخفض الازدواجية في سوق العمل وزيادة مشاركة النساء وكبار السن في سوق العمل وقبول المزيد من العمال الأجانب، وخفض الحواجز أمام تجارة التجزئة والخدمات، وزيادة توافر رأس المال للمشروعات الجديدة، ودعم الحكومة الأقوى في الشركات لإثرائها عن تراكم احتياطات نقدية مفرطة. ولا يزال من المهم للغاية إجراء ضبط موثوق لأوضاع المالية العامة على المدى المتوسط — استناداً إلى زيادة تدريجية معلنة مسبقاً في ضريبة الاستهلاك، وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي، وتوسيع الوعاء الضريبي.

وفي المملكة المتحدة، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في النجاح في اجتياز مرحلة الخروج من الاتحاد الأوروبي والتفاوض بشأن ترتيبات جديدة للعلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والشركاء التجاريين الآخرين. وسيكون الأثر السلبي على الناتج متوسط الأجل أقل إذا وضعت الترتيبات الجديدة حداً للحواجز الاقتصادية الجديدة. ويتسم الموقف التيسيري الحالي للسياسة النقدية بأنه ملائم للأوضاع نظراً لتوقعات تباطؤ النمو واستمرار احتواء ضغوط التكاليف المحلية. وعلى جانب المالية العامة، فإن المسار المنتظر لضبط أوضاع المالية العامة على نحو تدريجي ومطرود وتخفيف الأهداف بشكل معتدل سيحقق توازناً مناسباً بين توفير ركيزة للأهداف متوسطة الأجل وترك مساحة للتصرف على المدى القصير في ظل ارتفاع عدم اليقين حول الآفاق الاقتصادية.

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

المحلية عن طريق كبح منتجات الظل وتعزيز الإطار الرقابي.

• وقد نما اقتصاد الهند بوتيرة قوية في السنوات الأخيرة نتيجة تنفيذ إصلاحات هيكلية حيوية، ومعدلات التبادل التجاري المواتية، وانخفاض مواطن الضعف الخارجية. وبخلاف التحديات الفورية المرتبطة باستبدال العملة المتداولة عقب مبادرة سعر الصرف التي بدأت في نوفمبر ٢٠١٦، ينبغي أن تركز إجراءات السياسات على تخفيف أوجه الجمود في أسواق العمل والمنتجات لتيسير دخول الشركات في الأسواق وخروجها منها، وتوسيع قاعدة الصناعات التحويلية، والنجاح في توظيف المجمع الوافر من العمالة. كذلك فإن الإجراءات على صعيد السياسات ينبغي أن تصحح الانكماش الجاري منذ انهيار أسعار السلع الأولية من خلال إصلاحات القطاع الزراعي وتحسين البنية التحتية لتخفيف اختناقات العرض، ودفع الاستقرار المالي من خلال الإقرار الكامل بالقروض المتعثرة وزيادة احتياطات رأس المال الوقائية لدى بنوك القطاع العام، وتأمين الموارد العامة من خلال مواصلة خفض الدعم غير الموجه بدقة والإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك تنفيذ ضريبة السلع والخدمات في جميع أنحاء البلد والتي صدرت الموافقة بشأنها مؤخرًا.

• وقد تراجعت وتيرة التقلص في البرازيل، ولكن لم يكن الاستثمار والنتائج قد عاودا الارتفاع في نهاية عام ٢٠١٦، في حين لا تزال أزمات المالية العامة تتعمق في بعض الولايات. واستمر التضخم في تسجيل معدلات أقل من التوقعات، مما فتح الآفاق أمام التيسير النقدي بوتيرة أسرع. ومن المتوقع أن يتعافى النمو تدريجياً وأن يظل معتدلاً. وعلى هذه الخلفية، تعتمد الآفاق الاقتصادية الكلية في البرازيل على تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية هيكلية طموحة. ومن أجل بناء ركيزة لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، ينبغي أن ينصب التركيز على الإصلاحات التي تتناول صلاحيات الإنفاق غير القابل للاستمرار، بما في ذلك في نظام الضمان الاجتماعي، ولكن الأمر يستحق كذلك اتخاذ إجراءات لتحقيق قدر أكبر من الانخفاض في عجز المالية العامة في البداية. ويتعين إجراء إصلاحات لتعزيز النمو الممكن من أجل استعادة مستويات المعيشة وتحسينها بعد الركود العميق، وكذلك لتيسير ضبط أوضاع المالية العامة. وتشتمل ضرورات رفع الاستثمار والإنتاجية على معالجة الاختناقات طويلة الأمد في البنية التحتية، وتبسيط قانون الضرائب، وتخفيض الحواجز أمام التجارة.

• وفي جنوب إفريقيا، بعد انخفاض أسعار السلع الأولية وفي ظل التصورات بشأن ضعف الحوكمة وزيادة عدم اليقين الذي يحيط بالسياسات، تراجع النمو الاقتصادي تدريجياً وتوقف عن الزيادة تقريباً في عام ٢٠١٦. ولا يزال التعافي

القصوى من دفعة النمو الخارجي الأضعف وسيساعد على استمرار التقارب مع مستويات الدخل الأعلى.

ومع المخاطر التي لا تنتهي وتهدد بحدوث تقلبات مالية عالمية، وتحركات حادة في أسعار العملات، وانعكاسات في تدفقات رأس المال، سيكون من المهم للاقتصادات ذات الديون غير المالية الكبيرة والمتزايدة، أو الالتزامات الأجنبية غير المغطاة، أو التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الاقتراض قصير الأجل، أن تعتمد ممارسات أقوى لإدارة المخاطر واحتواء أوجه عدم التوافق في الميزانيات العمومية. ومن شأن اتخاذ إجراءات حاسمة تهدف إلى تحسين الحوكمة المحلية والمؤسسات وبيئة الأعمال أن يساعد في الحد من تصورات المخاطر القطرية وأن تعمل بالتالي كقوة مضادة فعالة في مواجهة الضيق المتوقع في الأوضاع المالية العالمية.

الأولويات القطرية

• تحسنت الآفاق قريبة الأجل في الصين خلال الأشهر الأخيرة، ومن المتوقع أن يسهم دعم السياسة في الحفاظ على النمو المطرد في الفترة التي تسبق انتقال القيادة في أواخر عام ٢٠١٧. وتتقدم عملية استعادة توازن النمو المعقدة على أصعدة متعددة، وتنقل النشاط بعيداً عن الصناعة وتحوّله إلى الخدمات وتعيد توجيه الطلب من الصادرات والاستثمار إلى الاستهلاك. غير أن التقدم متأخر في أحد الأبعاد الحيوية حيث إن استمرار الاعتماد الكبير على الائتمان لدعم النشاط يؤدي إلى تفاقم المخاطر الكبيرة التي نشأت في السنوات الأخيرة بسبب التراكم السريع لدين الشركات والحكومات المحلية، والممول من خلال نظام مالي متزايد الغموض. ومع استمرار تراكم مواطن الضعف، يتعين على مزيج السياسات الكلية التركيز على احتواء المشكلات عند مصدرها عن طريق قبول تحقيق نمو أبطأ وأكثر قابلية للاستمرار، والحد من وتيرة نمو الائتمان ليكون أقرب إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي، ورفع أسعار الفائدة الأساسية، وخفض استثمارات القطاع العام من خارج الموازنة وزيادة المخصصات في الموازنة للمساعدة الاجتماعية، والإنفاق على الصحة، وإعانات البطالة، وأموال إعادة الهيكلة. وإلى جانب هذه التدابير، تشتمل أولويات الإصلاح الهيكلي الذي يهدف إلى تحسين الكفاءة على تخفيف القواعد التنظيمية في القطاعات التي تهيمن عليها الشركات المملوكة للدولة لتيسير دخول الشركات الأخرى، والحسم في إعادة هيكلة الشركات غير المحققة للربح وتجديد موارد الاحتياطات الوقائية للبنوك حسب الحاجة بعد أن تؤخذ الخسائر في الحساب بالشكل المناسب؛ وتعجيل وتيرة الإصلاحات المتعلقة بمحل إقامة الأسر لتيسير التوافق بكفاءة أكبر بين الشواغر في سوق العمل والباحثين عن العمل. وهناك حاجة أيضاً إلى تكثيف التركيز على احتواء المخاطر المالية في أسواق رأس المال

لهذه السلع، والتي كانت استجابة سياساتها بطيئة للتكيف مع خسارة الدخل الكبيرة. وبعد ثلاث سنوات من انخفاض أسعار السلع الأولية عن ذروتها، لا تزال معدلات العجز في المالية العامة كبيرة، والمراكز الخارجية أضعف، والدين أخذ في الارتفاع، بينما أدى انخفاض سعر صرف العملات إلى ارتفاع التضخم وزيادة الدين الخارجي في بعض الحالات — على الرغم من أنه ساعد على تخفيف أثر الصدمات المعاكسة في معدلات التبادل التجاري. وعلى الرغم من أن معظم البلدان المصدرة للسلع الأولية في طريقها لتحقيق نمو موجب قياسي في عام ٢٠١٧، فإن آفاق نموها متوسط الأجل ضعيفة. وفي المقابل، فإن البلدان منخفضة الدخل التي لديها قواعد صادرات أكثر تنوعا سجلت نموا قويا نسبيا ومن المتوقع أن تواصل النمو بمعدل صحي، مستفيدة من انخفاض فواتير النفط التي يتجاوز أثرها انخفاض تحويلات العاملين في الخارج وضعف الطلب من البلدان المصدرة للسلع الأولية. غير أن النمو القوي لم يُترجم دائما إلى تحسن في أوضاع المالية العامة ومراكز الحساب الجاري الخارجي، بما يعكس التقدم المحدود في اعتماد السياسات المعاكسة للاتجاهات الدورية، ويعكس كذلك الاستثمار العام لدعم النشاط. وتعرض كثير من الاقتصادات النامية منخفضة الدخل أيضا لصدمات ذات طبيعة منفردة مثل الصراعات والاضطرابات الأمنية (أفغانستان وتشاد وجنوب السودان واليمن وأجزاء من نيجيريا)، والكوارث الطبيعية (هايتي وإثيوبيا وملاوي). ولا يزال بعض البلدان يعاني من آثار تفشي وباء إيبولا الذي أدى إلى ضعف مستمر في النمو (غينيا وليبيريا وسيراليون). وفي ظل هذه الآفاق المتباينة، تختلف مسارات العمل المناسبة على المدى القريب عبر البلدان النامية منخفضة الدخل.

- تحتاج البلدان المصدرة للسلع الأولية إلى مواصلة، وفي بعض الحالات، تعجيل عملية التكيف مع الانخفاض الهيكلي في أسعار السلع الأولية استنادا إلى مجموعة من السياسات الشاملة والمتسقة داخليا. ويتعين تحسين معايير سياسة المالية العامة لاحتواء تراكم الدين وحماية المصروفات التي تعد أساسية لآفاق النمو، مثل النفقات الرأسمالية وأوجه الإنفاق الاجتماعي ذات الأولوية. ومن الضروري في كثير من البلدان تحسين تعبئة الإيرادات المحلية ومواصلة ترشيد الاحتياجات من الإنفاق إلى جانب توفير التمويل الميسر لبناء الركيزة اللازمة لنجاح عمليات التكيف. وقد تكون هناك حاجة أيضا إلى تشديد السياسة النقدية في عدد من البلدان، إما لحماية نظم ربط سعر الصرف أو احتواء التضخم الناجم عن الآثار الجانبية لمرونة سعر الصرف وانخفاض سعر صرف العملة. وسوف يقتضي الأمر تعزيز التنظيم والرقابة في القطاع المالي للتعامل مع مخاطر الانكشاف للنقد الأجنبي في الميزانيات العمومية.
- وتختلف أولويات السياسات في البلدان النامية منخفضة الدخل ذات الاقتصاد المتنوع نظرا لاختلاف الظروف من

المتوقع على المدى القريب غير كاف لمواكبة النمو السكاني. وفي السيناريو الأساسي الذي ينطوي على استئناف النمو بوتيرة معتدلة هذا العام، يمكن أن تظل السياسة النقدية دون تغيير ما لم ترتفع توقعات التضخم أو يصبح التمويل الخارجي صعبا. وتحقق تدابير المالية العامة المتوخاة توازنا ملائما بين الحفاظ على استمرارية القدرة على تحمل الدين وتأمين التعافي الاقتصادي الهش. وإذا ضعفت آفاق النمو، ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية — مثل إبطاء الزيادات في أجور القطاع العام وتطبيق زيادة محدودة في الضرائب على الاستهلاك — لتحقيق الاستقرار في نسب الدين. وبالنظر إلى القيود على السياسة النقدية وسياسة المالية العامة نتيجة الحاجة إلى السيطرة على التضخم والحد من زيادة الدين العام، فإن هناك حاجة عاجلة إلى إجراء إصلاحات في أسواق المنتجات والعمل تسمح بزيادة فرص دخول شركات جديدة إلى السوق والحد من المعوقات التي تعترض توفير فرص العمل، وذلك من أجل تعزيز الثقة والاستثمار والنمو. ومن شأن هذه الإصلاحات أن تخفض تكاليف المدخلات الحيوية لقطاع الأعمال والخدمات المقدمة للعمال — وذلك مثلا لتوليد الطاقة الكهربائية والاتصالات والنقل.

- وفي روسيا، من المتوقع أن يواصل الاقتصاد تعافيه الوليد في عام ٢٠١٧. وكذلك من المتوقع أن يواصل التضخم الانخفاض نحو هدف البنك المركزي على مدار عام ٢٠١٧، مما يهيئ الظروف الملائمة ليستأنف البنك المركزي تيسير السياسة النقدية بالتدريج، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمخاطر الخارجية والحاجة إلى بناء مصداقية النظام الموجه نحو التضخم الذي بدأ تطبيقه في الفترة الأخيرة. ومن شأن إعادة وضع إطار للمالية العامة يغطي ثلاث سنوات أن يساعد في تيسير ضبط الأوضاع اللازم نتيجة انخفاض إيرادات النفط. غير أنه للحفاظ على التصحيح الكبير، هناك حاجة إلى إصلاحات أفضل توجيهها وأكثر قابلية للاستمرار في نظام معاشات التقاعد والدعم والإعفاءات الضريبية. ويمكن من خلال اعتماد قاعدة معدلة للمالية العامة المساعدة على الحد من عدم اليقين الذي يحيط بالسياسات وترسيخ عملية تصحيح أوضاع المالية العامة. وهناك حاجة إلى تحسين الرقابة والتنظيم في القطاع المالي، فضلا على إطار تسوية أقوى لزيادة صلابة النظام المالي وتحسين تخصيص الائتمان. وسيستلزم رفع آفاق النمو متوسط الأجل تنويع الاقتصاد، وتعجيل الإصلاحات المؤسسية وتحسين مناخ الأعمال.

السياسات في البلدان النامية منخفضة الدخل

على مستوى الاقتصادات منخفضة الدخل، لا تزال الآفاق الاقتصادية للبلدان المصدرة للسلع الأولية مختلفة عن تلك التي لديها قواعد صادرات أكثر تنوعا. وكان التعديل الحاد في أسعار السلع الأولية العالمية منذ منتصف عام ٢٠١٤ بمثابة انتكاسة كبيرة للبلدان النامية منخفضة الدخل المصدرة

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

منذ الأزمة المالية العالمية ومواصلة خفض تكاليف التجارة إلى دعم التعافي الوليد في التجارة، وتنشيط محرك مهم لنمو الإنتاجية العالمية. ولهذا الغرض، من الضروري الحفاظ على النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على قواعد ودفع تنفيذ جدول أعمال طموح بشأن التجارة على المستوى العالمي. ويمكن خفض تكاليف التجارة في المجالات التقليدية بشكل كبير من خلال معالجة الحواجز الجمركية في القطاعات التي لا تزال مرتفعة فيها، مثل الزراعة، وتنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقات تسهيل التجارة، التي دخلت حيز التنفيذ في فبراير ٢٠١٧. والمضي قدما بإصلاحات التجارة في الخدمات وفي المجالات «الواعدة» مثل التجارة الرقمية وتحسين التعاون في مجال سياسات الاستثمار ينطوي على إمكانية المساهمة بشكل كبير في التدفقات عبر الحدود والنمو العالمي. غير أنه كما وردت مناقشته، ينبغي مواصلة عملية تحرير التجارة جنبا إلى جنب مع السياسات المحلية الرامية إلى دعم الأفراد والمجتمعات التي ربما كانت معرضة لمخاطر التأخر عن الركب.

التعاون بشأن قضايا الضرائب الدولية

أدت زيادة حرية انتقال رأس المال عبر الحدود إلى إشعال المنافسة الضريبية على المستوى الدولي، وبالتالي وجدت الحكومات صعوبة أكبر في تمويل ميزانياتها بدون فرض ضرائب أعلى على دخل العمالة أو تطبيق ضرائب تنازلية على الاستهلاك. ولن يتسنى لصناع السياسات وضع نظم ضريبية عادلة في المستقبل (تحول دون حصول أصحاب رأس المال على نسبة متزايدة من الدخل بعد الضريبة) إلا إذا كانت جهودهم الوطنية لمعالجة التهرب الضريبي ومنع ممارسات التحايل الضريبي مدعومة بتعاون متعدد الأطراف على هذه الأصعدة. وإذا ظلت الشركات تواجه حوافز قوية لتحويل الأرباح عبر الحدود بهدف التخطيط الضريبي والتهرب الضريبي، فقد يضعف التأييد الشعبي لتدقيقات التجارة والاستثمار أكثر من ذلك. ويناقش الإطار ١-١ من عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الرائد المالي انعكاسات الإصلاحات المقترحة في ضريبة الشركات في الولايات المتحدة التي تهدف إلى الحد من الحوافز أمام الشركات الأمريكية على نقل الأرباح.

الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي

يجب مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز صلابة النظام المالي العالمي، بوسائل منها إعادة رسملة المؤسسات وتنقية الميزانيات العمومية حيثما اقتضى الأمر، وضمان وجود أطر فعالة للتسوية المصرفية الوطنية والدولية، ومعالجة ما ينشأ من مخاطر بسبب جهات الوساطة غير المصرفية. ويمكن أن تؤدي تقوية شبكة الأمان العالمية إلى حماية الاقتصادات التي ربما كانت معرضة للعدوى، رغم قوة أساسياتها الاقتصادية، والتداعيات عبر الحدود في سياق تزايد مخاطر التطورات السلبية في الآفاق العالمية. كذلك يقتضي الأمر

بلد إلى آخر. غير أن الهدف الشامل لهذه الاقتصادات ينبغي أن يكون هو تحقيق توازن أفضل بين الإنفاق من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية والاجتماعية وتحسين استمرارية القدرة على تحمل الدين العام، وإعادة بناء مراكز المالية العامة والحيازات من احتياطات النقد الأجنبي عندما يكون النمو قويا لتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات المستقبلية المحتملة. كذلك من شأن اكتساب مزيد من القوة في إدارة الدين أن يساعد البلدان المعرضة لمخاطر الأسواق المالية العالمية على التعامل بشكل أفضل مع تقلب التدفقات الرأسمالية الداخلة.

وعلى الرغم من التحديات قريبة المدى، ينبغي ألا تغفل البلدان النامية منخفضة الدخل أهدافها الأطول مدى التي تنعكس في أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإن الكثير من السياسات التي تضع هذه الاقتصادات على مسار اقتصادي كلي قابل للاستمرار على المدى القريب سيساعد أيضا في تحقيق النمو القابل للاستمرار واكتساب الصلابة على المدى الطويل، وهو شرط أساسي لتحقيق التقارب وبلوغ الأهداف الإنمائية. وبصفة خاصة، يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وصلابة الاقتصاد ككل والنمو الدائم والاحتوائي من خلال بذل الجهود لإيجاد حيز مالي عن طريق تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وإدارة الدين والخطوات المتخذة لإعادة توجيه إنفاق المالية العامة نحو حماية الضعفاء وسد فجوات البنية التحتية واتخاذ التدابير لتحسين صلابة القطاع المالي وتعميق الشمول المالي.

السياسات متعددة الأطراف

من أجل ترسيخ انتعاش النمو العالمي والحفاظ على تحسن مستويات المعيشة العالمية على المدى المتوسط، سيكون من الضروري دعم الجهود الوطنية في مجال السياسات ومواصلة التعاون متعدد الأطراف في عدد من المجالات. وهناك حاجة إلى مثل هذا التعاون بصفة خاصة للحفاظ على نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وقائم على قواعد، والحفاظ على الاستقرار المالي العالمي، ومكافحة التهرب الضريبي ومنع ممارسات التحايل الضريبي، ومعالجة التحديات الأطول أجلا التي تواجه الاقتصاد العالمي.

الحفاظ على نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وقائم على قواعد، واقتسام المكاسب على نطاق واسع

كما ورد في الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أدى بطء وتيرة إصلاحات التجارة الجديدة وزيادة التدابير الحمائية إلى تباطؤ التجارة العالمية بشكل كبير في السنوات الأخيرة (على الرغم من أن مساهمتها التقديرية في تباطؤ التجارة أصغر من مساهمة ضعف الطلب الكلي، وخاصة الاستثمار). وسيؤدي التراجع عن وضع الحواجز المؤقتة أمام التجارة التي بدأ تطبيقها

تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وُضعت عام ٢٠١٥، وتقديم الدعم المالي للاقتصادات الضعيفة والدول الهشة، وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، ومنع انتشار الأوبئة العالمية. والمخاطر الناجمة عن العوامل غير الاقتصادية التي لها تداعيات عابرة للحدود، مثل أزمة اللاجئين الجارية، تؤكد المبررات التي تدعو إلى وضع وسائل مموله عالميا للمساعدة في تعامل الاقتصادات المعرضة للمخاطر مع هذه الضغوط.

توثيق التعاون التنظيمي عبر الحدود للحد من سحب علاقات المراسلة المصرفية التي توفر للبلدان منخفضة الدخل إمكانية إجراء معاملات عبر نظام المدفوعات الدولي.

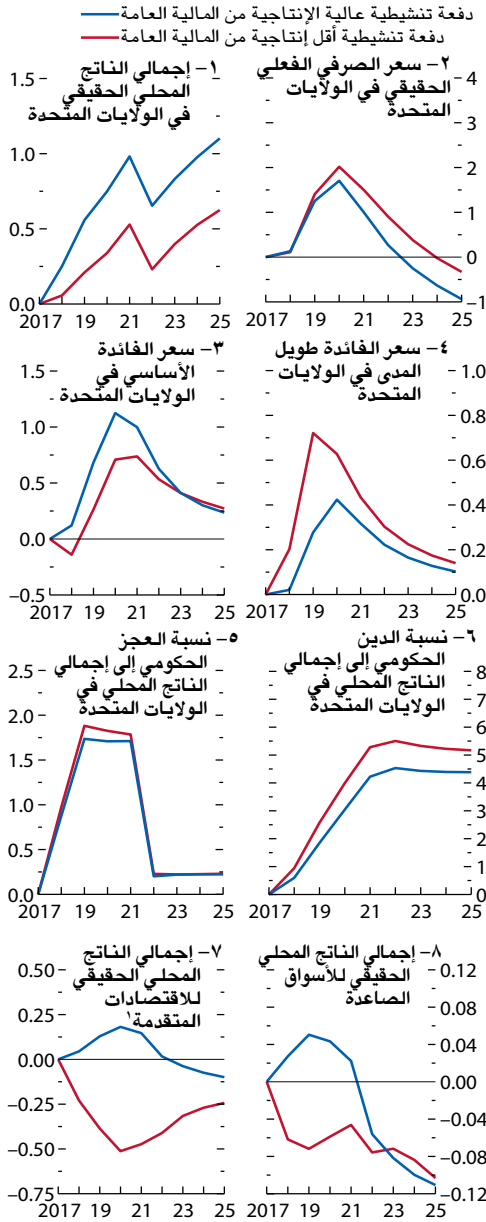
التحديات الأطول أجلا

أخيرا، يشكل التعاون متعدد الأطراف أمرا لا غنى عنه أيضا لمعالجة التحديات العالمية البارزة على المدى الأطول، مثل

إطار السيناريو ١: التوسعات الدائمة في المالية العامة للولايات المتحدة

الشكل البياني ١ في السيناريو - الدفعة التنشيطية من المالية العامة في الولايات المتحدة

(الانحراف % عن الحالة التي لا تنطوي على تغيير في سياسة المالية العامة للولايات المتحدة)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ ما عدا الولايات المتحدة.

يستخدم هذا الإطار نموذج مجموعة العشرين الذي وضعه الصندوق لتوضيح أثر حالتين بديلتين لتوسع المالية العامة في الولايات المتحدة مقارنة بسيناريو أساسي ينطوي على عدم إجراء أي تغيير في سياسة المالية العامة الأمريكية. وتستخدم حالتا التوسع أدوات ماثلة: خفض الضرائب على دخل العمالة، وخفض الضرائب على دخل الشركات، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية. غير أن الاختلافات في كفاءة الإنفاق على البنية التحتية وخفض الضرائب على دخل العمالة، والطريقة التي يتحقق بها استقرار نسبة الدين العام في نهاية المطاف تؤدي إلى نتائج اقتصادية كلية مختلفة، كما يناقش الإطار أدناه.

الافتراضات

يستخدم الدين لتمويل توسع المالية العامة في الحالتين على مدى أول أربع سنوات (٢٠١٨-٢٠٢١)، وتستجيب السياسة النقدية في الولايات المتحدة للتغير في الطلب وفقاً لعوامل داخلية. ويفترض أن تستوعب السياسة النقدية في اليابان ومنطقة اليورو أي زيادة إيجابية في الطلب، ولكن سياساتها التقليدية لا تتيح أي حيز للاستجابة للتغيرات السلبية. ويفترض أن الأسر والشركات تعلم تدريجياً بالتغيرات في سياسة المالية العامة وطبيعتها الدائمة. وفي الحالتين، على السلطات المعنية بالمالية العامة أن تعدل السياسة بعد أربع سنوات (٢٠٢٢) لتحقيق الاستقرار في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

وفي الحالة الأولى، يؤدي توسع المالية العامة إلى تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية (الخطوط الزرقاء في الشكل البياني ١ في السيناريو) — ويفترض أن يكون لزيادة الإنفاق على البنية التحتية العامة أثر إيجابي قوي على الناتج، ويفترض أن تكون التخفيضات في الضرائب على دخل العمالة واسعة النطاق. وفي الحالة الثانية، يؤدي توسع المالية العامة إلى تحقيق مستوى أقل من الإنتاجية (الخطوط الحمراء في الشكل البياني ١ في السيناريو) — ويفترض أن يكون الإنفاق على البنية التحتية غير منتج، ويفترض أن تعود منافع معظم التخفيضات الضريبية على الأسر الغنية التي يكون ميلها الحدي لإنفاق الدخل الإضافي على الاستهلاك شديد الانخفاض. وفي الحالة الثانية، يفترض أيضاً أن تحقق الأسواق المالية عودة علاوة الاستثمار طويل الأجل في الولايات المتحدة إلى طبيعتها بوتيرة أسرع مما في حالة عدم إجراء أي تغيير في سياسة المالية العامة (٢٥ نقطة أساس في عام ٢٠١٨ و ٢٥ نقطة أساس أخرى في عام ٢٠١٩). وتُنقل عودة علاوة الاستثمار طويل الأجل في الولايات المتحدة إلى طبيعتها إلى علاوة الاستثمار طويل الأجل في أنحاء العالم، بما يتسق مع علاقات الارتباط التجريبي المشار إليها في تقرير التداعيات لعام ٢٠١٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي.

وعندما تكون هناك حاجة إلى تعديل السياسة لتحقيق استقرار نسبة الدين، تُخفف السلطات المعنية بالمالية العامة جزءاً من الزيادة الأولية في الإنفاق على البنية التحتية، في حالة الإنتاجية العالية، لمجرد الحفاظ على المستوى الأعلى الجديد من رصيد رأس المال العام (الجدول ١ في السيناريو). ويأتي نصف التعديل اللازم المتبقي من خفض النفقات

إطار السيناريو ١: (تابع)

الجدول ١ في السيناريو: تأثير تدابير المالية العامة على العجز (إجمالي الناتج المحلي % في حالة عدم تغيير تدابير المالية العامة)

تدابير المالية العامة عالية الإنتاجية						
٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,٣٧٥	صفر	الضرائب على الدخل الرأسمالي
٠,٣٣٠-	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,٣٧٥	صفر	الضرائب العامة على دخل العمالة
٠,١٥٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٢٥٠	صفر	الإنفاق المنتج على البنية التحتية
٠,٣٢٠-	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	النفقات الضريبية
٠,٢٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	صفر	مجموع التغيير في العجز
تدابير المالية العامة الأقل إنتاجية						
٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,٣٧٥	صفر	الضرائب على الدخل الرأسمالي
صفر	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,٣٧٥	صفر	الضرائب على دخل العمالة
٠,٥٣٠-	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	الضرائب العامة على دخل العمالة
صفر	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	٠,٢٥٠	صفر	الإنفاق غير المنتج على البنية التحتية
٠,٢٢٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	صفر	مجموع التغيير في العجز

المصدر: افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي لتحليل السيناريو.

كندا والمكسيك في هذه المجموعة، واللذين تربطهما علاقات تجارية قوية بالولايات المتحدة، وافتراض عدم تشديد السياسة النقدية في منطقة اليورو واليابان في مواجهة ارتفاع الطلب الخارجي. وفي حالة الإنتاجية العالية، تكون التداعيات على اقتصادات الأسواق الصاعدة إيجابية أيضا على المدى القصير، ولكنها ستكون محدودة. وفي ظل توسع المالية العامة الأقل إنتاجية، تصبح التداعيات على المدى القصير سلبية لكل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة لسببين. أولا، ستكون التداعيات التجارية المباشرة أصغر نتيجة انخفاض الطلب من الولايات المتحدة في حالة الإنتاجية الأقل. وثانيا، يؤدي عودة علاوات الاستثمار طويل الأجل الطبيعية بشكل أسرع في أنحاء العالم إلى تشديد الأوضاع المالية، وهو أمر مرهق بشكل خاص للاقتصادات المتقدمة التي لديها حيز محدود أو ليس لديها حيز في السياسة النقدية التقليدية يمكن استخدامه للاستجابة لهذه الأوضاع.

وعندما تكون هناك حاجة إلى تشديد سياسة المالية العامة في الولايات المتحدة لتحقيق استقرار الدين العام، سيؤدي سحب الدفعة التنشيطية إلى انخفاض مؤقت في إجمالي الناتج المحلي الأمريكي مقارنة بمستواه في عام ٢٠٢١ في الحالتين. غير أنه بسبب افتراض أن الضرائب على الدخل الرأسمالي تكون أقل بصفة دائمة في الحالتين، مما يرفع العائدات على رأس المال الخاص، سيتعافى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في وقت لاحق مع استمرار الشركات في الاستثمار لرفع رصيد رأس المال الخاص إلى مستواه الأعلى الذي ترغب في تحقيقه. وفي حالة توسع المالية العامة الذي يحقق مستوى أعلى من الإنتاجية، سيزيد هذا الأثر بالارتفاع الدائم في مستوى رصيد رأس المال العام، مما يرفع إنتاجية القطاع الخاص، ويزيد العائد على رأس المال الخاص. وعندما يكون ناتج الولايات المتحدة أعلى بشكل دائم على المدى الطويل ولا يكون هناك تغيير في

الضريبية والنصف الثاني من ارتفاع الضرائب على دخل العمالة. وفي الحالة الأقل إنتاجية، تتوقف تماما زيادة الإنفاق غير المنتج على البنية التحتية وينعكس تماما مسار التخفيضات الضريبية الممنوحة للأغنياء. ويأتي التعديل المتبقي اللازم لتحقيق استقرار نسبة الدين في شكل ضرائب الدخل على العمل العامة الأعلى. وفي الحالتين، تؤدي هذه التعديلات إلى استقرار نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي لتصبح أعلى من مستواها قبل الدفعة التنشيطية بنحو ٥ نقاط مئوية.

النتائج

عندما تؤدي تدابير المالية العامة إلى تحقيق إنتاجية عالية، يرتفع إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة بشكل كبير، ويصل إلى ذروته التي تزيد بمقدار ١٪ عن حالة عدم إجراء تغيير في السياسات في عام ٢٠٢١. وعندما تكون تدابير المالية العامة أقل إنتاجية، يرتفع إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة بنحو نصف هذا المعدل في عام ٢٠٢١. ومع تحقيق زيادة أصغر في الناتج الأمريكي في الحالة الأقل إنتاجية، يرتفع كل من العجز والدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بقدر أكبر. وفي الحالتين، تتشدد السياسة النقدية الأمريكية استجابة لارتفاع الطلب والتضخم، ويؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الولايات المتحدة إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. وفي الحالة الأقل إنتاجية، تتشدد أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة بقدر أقل، ولكن عودة علاوة الاستثمار طويل الأجل الطبيعية بشكل أسرع وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة على المدى الطويل يؤدي إلى مزيد من الضغوط الرافعة على العملة على المدى القريب. وفيما يتعلق بالتداعيات على بقية العالم، تحقق الاقتصادات المتقدمة الأخرى أكبر قدر من المنافع في حالة الإنتاجية العالية، على المدى القصير، حيث يرتفع إجمالي الناتج المحلي بنحو ٢٪. وتعكس هذه النتيجة إدراج

إطار السيناريو ١: (تتمة)

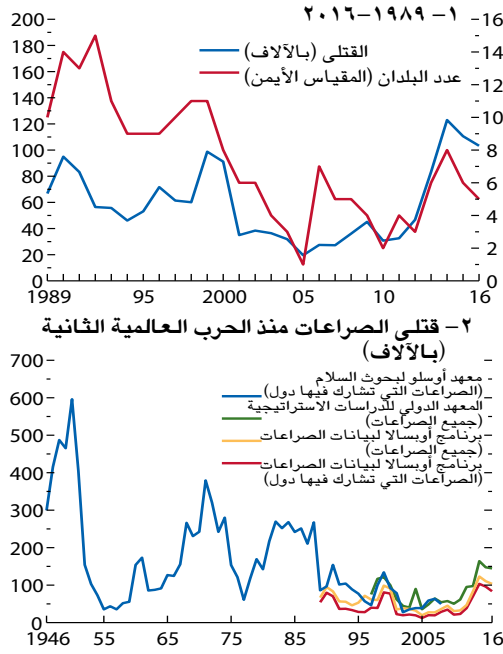
الشركات والزيادة في الاستثمار العام على البنية التحتية) وليس مجرد من توسع المالية العامة الأولي. وتبين عمليات المحاكاة أن سياسة المالية العامة المماثلة الداعمة للنمو والمنفذة بطريقة لا تؤثر على العجز (الممولة بانخفاض في النفقات الضريبية وانخفاض الاستهلاك الحكومي) ستؤدي إلى ارتفاع مستوى إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل. وعلى المدى القصير، سيكون إجمالي الناتج المحلي أقل مقارنة بمستواه في حالة التوسع الممول بالعجز، وتقبله مستويات أقل في أسعار الفائدة الأساسية وأسعار الفائدة طويلة المدى. وسيرتفع سعر صرف الدولار بقدر أقل، ولكن لن تكون هناك حاجة لاحقة إلى إجراء تشديد إضافي في سياسة المالية العامة وسيكون الدين متوسط المدى أقل وأسعار الفائدة طويلة المدى أقل بقليل. ويدعم العاملان إجمالي الناتج المحلي متوسط المدى، حيث يدعمه العامل الأول على أساس مؤقت والثاني على أساس دائم.

السعر النسبي للسلع التجارية وغير التجارية الأمريكية، سيتعين أن تنخفض قيمة الدولار الأمريكي للحفاظ على الاستقرار الخارجي.

وعلى المدى الطويل، تكون التداعيات على جميع الاقتصادات خارج الولايات المتحدة صغيرة، ولكنها سلبية، لأن الارتفاع الدائم في مستوى الدين العام في الولايات المتحدة يرفع أسعار الفائدة الحقيقية العالمية. والزيادة في أسعار الفائدة العالمية ترفع بدورها تكلفة رأس المال بشكل دائم، التي توازن وتتجاوز أثر الزيادة في العائد على رأس المال الخاص الناجم عن ارتفاع الطلب في الولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن الآثار الإيجابية على إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة على المدينين المتوسط والطويل تنشأ من الآثار التي تعود بالنفع على جانب العرض والناجمة عن بعض التغيرات في الضرائب والنفقات (وخاصة الانخفاض في معدلات الضرائب على دخل

الإطار ١-١: الصراعات والنمو والهجرة

الشكل البياني ١-١-١: قتلى الصراعات وعدد البلدان المتأثرة بالصراع



المصادر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، قاعدة بيانات الصراعات المسلحة؛ ومعهد أوسلو لبحوث السلام، الإصدار ٣-١ من مجموعة بيانات قتلى الحروب؛ والأمم المتحدة (٢٠١٦)؛ وبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات (Uppsala Conflict Data Program)، الإصدار ٥-٥ صفر من مجموعة بيانات الأحداث الجغرافية والإصدار ٥-٥ صفر من مجموعة بيانات قتلى المعارك؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، يعتبر البلد في حالة صراع إذا قُتل ١٠٠ شخص أو أكثر لكل مليون نسمة من السكان في أي عام. وفي اللوحة ٢، الصراعات التي تشارك فيها دول هي تلك التي يكون فيها أحد أطراف الصراع على الأقل دولة. ويمكن أن تشمل جميع الصراعات أيضاً على عنف من جانب واحد (على سبيل المثال، عنف ضد المدنيين ترتكبه جماعات متمردة) وصراع لا يدور بين دول (مثل القتال بين الجماعات المتمردة المنظمة أو الجماعات الطائفية). وتُستبعد حالات القتل التي لا تُعزى إلى بلد محدد. وتُستبعد تقديرات القتلى في مجموعة جميع الصراعات الصادرة عن برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات (Uppsala Conflict Data Program) القيمة الشاذة لحالة رواندا في عام ١٩٩٤ (٥٠١٩٥٨ قتيل).

أخذت الصراعات تتزايد منذ أوائل الألفينات. وقد ارتفعت حالات الصراع في السنوات الأخيرة، التي تُعرّف بأنها عدد البلدان التي شهدت على الأقل ١٠٠ حالة وفاة لكل مليون نسمة بسبب الصراع، مقارنة بمستوياتها المنخفضة في أوائل الألفينات (الشكل البياني ١-١-١، اللوحة ١). وعلى الرغم من العدد السنوي الكلي لقتلى الصراعات فإنه لا يزال منخفضاً من المنظور التاريخي، فقد زاد بصورة حادة نوعاً ما في السنوات الأخيرة، مما يعكس الصراعات الدائمة في أفغانستان والعراق وسوريا (الشكل البياني ١-١-١، اللوحة ٢). وقد تغير طابع الصراع بمرور الوقت حيث زاد عدد الصراعات بين الدول في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وتسعينات القرن الماضي، وزاد عدد الحروب الأهلية الداخلية منذ التسعينات (دراسة Blattman and Miguel 2010). وانتقل أيضاً موقع الصراعات من إفريقيا جنوب الصحراء في التسعينات إلى منطقة الشرق الأوسط الأوسع، وخاصة منذ عام ٢٠١٠.

ولا يؤدي الصراع إلى معاناة إنسانية لا يمكن قياسها فحسب، ولكنه يؤدي أيضاً إلى خسائر اقتصادية فادحة قد تستمر لسنوات. وتشير البحوث التجريبية إلى الصراع باعتباره أحد العوامل التي يمكن أن تعطل التنمية الاقتصادية (دراسة Rodrik 1999؛ وBesley and Persson 2008). ويمكن أن يؤدي الصراع أيضاً إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين ويمكن أن يؤثر على اقتصادات البلدان القريبة والبعيدة لفترة طويلة.

وقد أثر الارتفاع الهائل في عدد الصراعات أيضاً على نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي في السنوات الأخيرة، نظراً للعدد المتزايد من الاقتصادات التي تشهد نزاعات، والتأثير الحاد لبعض هذه النوبات على النشاط الاقتصادي، ووقوع تأثيرها على بعض الاقتصادات كبيرة الحجم. وكانت البلدان في دائرة الصراع حالياً قد ساهمت بنسبة تتراوح بين ١,٠ و٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠. حسب المستوى الحدي الدقيق المستخدم في تعريف حالات الصراع (الشكل البياني ١-١-٢، اللوحة ١). وفي بعض البلدان، كان

مؤلفاً هذا الإطار هم ناتاليا نوفا، وإيفجينا بوجاتشيفا.

١ اختيار المستويات الحدية المختلفة لا يغير الخط العام للنتائج. وفي الشكل البياني ١-١-١، يعتبر البلد في صراع خلال سنة معينة إذا كان هناك أكثر من ١٠٠ حالة وفاة لكل مليون نسمة من سكانه. وفي كثير من الدراسات السابقة المتعلقة بالصراعات، تُعرّف حالات الصراع كقيمة مطلقة لعدد قتلى الصراعات؛ غير أن هذا المنهج يجعل من الصعب أن تتجاوز البلدان الأصغر هذا المستوى الحدي، حتى إذا كانت تشهد صراعاً محتملاً (راجع دراسة Mueller 2016).

٢ الشرق الأوسط، بما في ذلك أفغانستان وإسرائيل وشمال إفريقيا وفلسطين وباكستان.

٣ تستخدم ثلاثة تعاريف للصراع، استناداً إلى مدى احتدامها — إذا كانت هناك ٥٠ أو ١٠٠ أو ١٥٠ حالة وفاة على الأقل مرتبطة بالصراعات لكل مليون نسمة في البلد المعني وخلال ثلاث فترات مختلفة: ٢٠٠٢-٢٠٠٥ و ٢٠٠٦-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١٥. وإذا

تم حسابها بشكل منفصل كل سنة، فإن حصة البلدان المتأثرة بالصراع من إجمالي الناتج المحلي العالمي تنخفض تلقائياً خلال فترة الصراع لأن إجمالي الناتج المحلي للبلدان المتأثرة بالصراع عادة ما ينخفض خلال الصراع (دراسة Mueller 2013؛ وCerra and Saxena 2008). وللدلالة على هذا التأثير التلقائي، تُسجل في اللوحة ١ من الشكل البياني ١-١-٢ النسبة المئوية لمساهمة هذا البلد في إجمالي الناتج المحلي العالمي خلال السنة الأولى من الفترة ذات الصلة.

دائم، أو إذا تركوا بلدانهم كلاجئين أو مهاجرين اقتصاديين أو إذا حال ذلك دون التحاقهم بالمدارس، مما يخفض رأس المال البشري على المستويين الفردي والكلّي (راجع دراسات Blattman and Miguel 2010 و Justino 2007 و 2009). وبالإضافة إلى ذلك، عادة ما يؤدي الصراع إلى انخفاض الاستثمار (نظرا لأن المستثمرين يفقدون الثقة)، و حدوث تغيرات في ادخار واستهلاك الأسر (دراسة Voors and others 2012)، وهروب رأس المال (دراسة Collier, Hoeffler, and Pattillo 2004).

وتشير التقديرات إلى أن اشتعال الصراعات في الفترة من ١٩٨٩-٢٠١٦ قد خفض نصيب الفرد من الناتج بنسبة تراكمية قدرها ١٨٪ على مدى السنوات العشرة اللاحقة، في المتوسط (الشكل البياني ١-١-٣، اللوحة ١).^٤ وإذا اقتصر التحليل على الصراعات التي تشارك فيها دول واستخدم بيانات لفترة أطول، يتبين بلوغ الخسائر نحو ٥٪ بعد ١٠ سنوات (الشكل البياني ١-١-٣، اللوحة ٢).^٥ وتصدّق نتائج الاقتصاد القياسي التي تفيد بحدوث خسائر مستمرة في الناتج إذا تم تعريف متغير الصراع على أنه نسبة الأرواح التي تُزهق من بين السكان أو باستخدام متغير صوري يشير إلى حالات الصراع في سنة معينة. ففي الحالة الأولى (قتلى الصراعات)، تكون الخسارة التراكمية في الناتج بعد ١٠ سنوات نحو ٥٪، وفي الحالة الثانية (حالات الصراع سنويا) تكون الخسارة التراكمية نحو ٧٪ (غير موضحة في الأشكال البيانية). وتتزايد هذه الخسائر مع تطور الصراعات.^٦

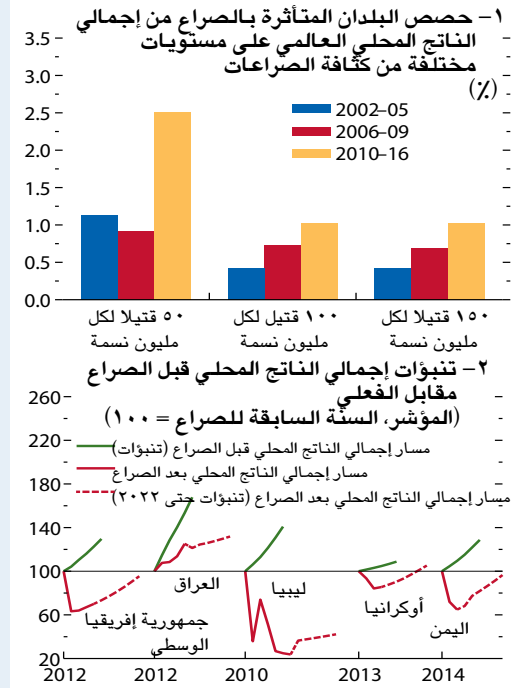
^٤ تُستخدم طريقة التوقعات المحلية الواردة في دراستي Jorda (2005) و Teulings and Zubanov (2014) لتقدير تأثير الصراع على إجمالي الناتج المحلي على مدى أفق السنوات العشرة اللاحقة. ويجري تقدير المعادلة التالية:

$$y_{it+h} - y_{it-1} = \beta_1^h c_{it} + \beta_2^h c_{it-1} + \sum_{j=1}^{h-1} \theta_{ij}^h c_{it+h-j} + \theta_{it}^h \Delta y_{it-1} + \mu_{it}^h + \theta_{it}^h + \varepsilon_{it}^h, \quad h = 0, \dots, 10,$$

حيث y_{it} لوغاريتم حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي (أو لوغاريتم عدد اللاجئين، في حالة الهجرة)، و c_{it} هي متغيرات الصراع (بداية الصراع، أو النسبة المئوية من السكان الذين قتلوا، أو حالات الصراع)، و μ_{it}^h هي آثار فُطرية ثابتة، و θ_{it}^h آثار ثابتة بمرور الوقت، و h هو الأفق الزمني. وتظل نتائج التحليل المشار إليها ثابتة عموما في حالة إضافة متغيرات ضابطة مختلفة.^٥ أطول سلسلة من حالات الوفاة المرتبطة بالصراعات، والتي أعدها معهد أوصلو لبحوث السلام، تبدأ في عام ١٩٤٦، ولكنها لا تغطي سوى الصراعات التي تشارك فيها دول. ويقدم برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات (Uppsala Conflict Data Program) بيانات عن قتلى جميع أنواع الصراعات (بما في ذلك بين أطراف بخلاف الدول، والعنف من جانب واحد ضد المدنيين، وما إلى ذلك) ابتداء من عام ١٩٨٩.

^٦ تتسم تقديرات الاقتصاد القياسي بالتحيز إذا كان انخفاض النمو هو سبب الصراع وليس ناتجا عنه. غير أن النتائج لا تتغير كثيرا إذا تم ضبط التنبؤات بشأن حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للسنة الحالية، والمحسوبة في السنة التي تسبق الصراع عند إجراء الانحدارات (على أساس التوقعات بشأن مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المأخوذة من أعداد مختلفة من تقرير «آفاق

الشكل البياني ١-١-٢: حصص البلدان المتأثرة بالصراع من إجمالي الناتج المحلي العالمي وأثر الصراع على النمو



المصادر: الأمم المتحدة (٢٠١٦)؛ وبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات (Uppsala Conflict Data Program)، الإصدار ٥-صفر من مجموعة بيانات الأحداث الجغرافية والإصدار ٥-صفر من مجموعة بيانات قتلى المعارك؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، حصص إجمالي الناتج المحلي تستند إلى السنة الأولى من مجموعة البيانات (باستخدام بيانات ٢٠١١ في حالة جنوب السودان وتعديل جميع أعداد ٢٠١٠). وفي اللوحة ٢، بداية الصراع هي السنة الأولى من الصراع التي يتجاوز فيها عدد القتلى ١٠٠ شخص لكل مليون نسمة من السكان (بعد أربع سنوات متتالية على الأقل بدون تجاوز هذا المستوى الحدي).

الفرق بين التنبؤات بشأن إجمالي الناتج المحلي قبل الصراع وقيمتها الفعلية أثناء الصراع هائلا (الشكل البياني ١-١-٢، اللوحة ٢).

بطء التعافي الاقتصادي من الصراع

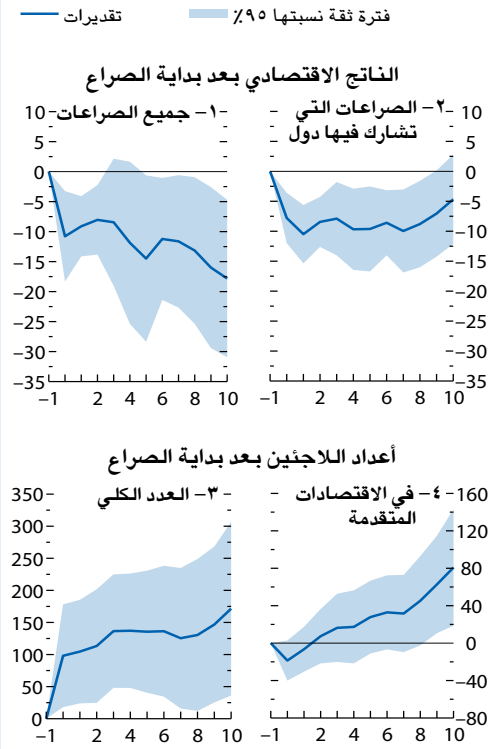
إن اشتعال الصراع يمكن أن يؤثر سلبا على نمو حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بطرق كثيرة، مثلا عن طريق تخفيض القوة العاملة بشكل مباشر أو عرقلة إنتاجية العمالة. ويمكن أن تكون الآثار السلبية للصراع كبيرة على المديين المتوسط والطويل إذا تضررت صحة السكان بشكل

الإطار ١-١: (تتمة)

الهجرة من مناطق الصراعات ستظل كبيرة لمدة طويلة

يميل عدد اللاجئين إلى الزيادة لسنوات طويلة بعد بداية الصراع، ومن المحتمل أن يضع ذلك أعباء كبيرة على اقتصادات أخرى (الشكل البياني ١-١-٣، اللوحة ٣). وبعد اشتعال الصراع، عادة ما تكون الاقتصادات المجاورة أول من يستقبل تدفقات كبيرة من اللاجئين، ولكن إذا لم توفر هذه البلدان الكثير من الفرص الاقتصادية، قد يفضل اللاجئون الانتقال إلى الاقتصادات المتقدمة. وتبين اللوحة ٤ من الشكل البياني ١-١-٣ أن أعداد اللاجئين تتزايد في الاقتصادات المتقدمة بعد ١٠ سنوات من بداية الصراع.

الشكل البياني ١-١-٣: أثر بداية الصراع (٪، السنوات على المحور السيني)

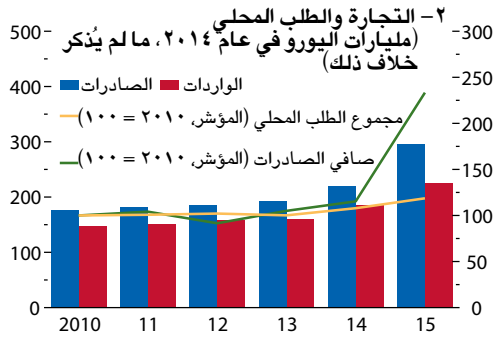
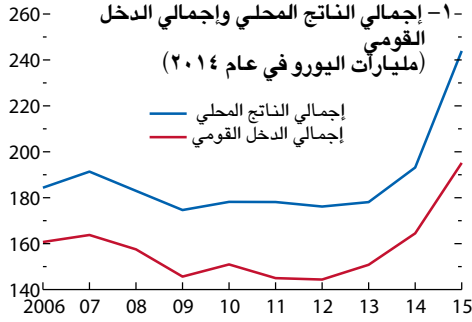


المصادر: الأمم المتحدة (٢٠١٦)؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (٢٠١٦)؛ وبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات Uppsala Conflict Data Program (، الإصدار ٥-٠ من مجموعة بيانات الأحداث الجغرافية والإصدار ٥-٠ من مجموعة بيانات قتلى الحروب؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: ٤ = صفر هي سنة الصدمة. وبداية الصراع هي السنة الأولى من الصراع التي يتجاوز فيها عدد القتلى ١٠٠ شخص لكل مليون نسمة من السكان (بعد أربع سنوات متتالية على الأقل بدون تجاوز هذا المستوى الحدي).

الاقتصاد العالمي». وبشكل عام، تكون النتائج مماثلة للغاية لتلك الناتجة عن الانحدارات التي لا تحيد أثر التنبؤات بشأن إجمالي الناتج المحلي.

الإطار ١-٢: معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الأيرلندي

الشكل البياني ١-٢-١: الحسابات القومية الأيرلندية



المصادر: مكتب الإحصاءات المركزي في أيرلندا؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

في ١٢ يوليو ٢٠١٦، نشر مكتب الإحصاءات المركزي في أيرلندا تعديلات غير مسبقة في بعض الإحصاءات الاقتصادية الكلية الرئيسية للبلاد. فقد عدلت بيانات نمو إجمالي الناتج المحلي بالقيمة الحقيقية لعام ٢٠١٥ من رقم أولي قدره ٧,٨٪ إلى رقم قياسي قدره ٢٦,٣٪، و عدلت بيانات نمو إجمالي الدخل القومي من ٥,٧٪ إلى ١٨,٧٪، وأسفر تعديل بيانات الصادرات والواردات عن زيادة في الصادرات الصافية بأكثر من ٣٥ مليار يورو (حوالي ١٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الأولي لعام ٢٠١٥) وهي التقديرات المعلن عنها مارس ٢٠١٦ لعام ٢٠١٥ (الشكل البياني ١-٢-١). وتتفق التعديلات مع المعايير الدولية — نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والنظام الأوروبي للحسابات لعام ٢٠١٠ — ونُشرت البيانات الجديدة وفقا لدورة التعديل المعمول بها.

وهذه التعديلات الكبيرة بشكل غير عادي ترجع إلى حد كبير إلى عمليات نقل الموقع المرتبطة بالميزانيات العمومية بأكملها وأنشطتها ذات الصلة بأيرلندا. وعلى وجه أكثر تحديدا، كانت التعديلات مدفوعة أساسا بما يلي: (١) زيادة كبيرة في نشاط الصناعة التحويلية بموجب عقود خارجية تمزى إلى أيرلندا، و(٢) إعادة تحديد مكان منتجات الملكية الفكرية واستخدامها. ومن الناحية الإحصائية، فإن الزيادة في نشاط الصناعة التحويلية بموجب عقود من خلال إعادة تحديد مقرها تعني أن كل القيمة المضافة المشتقة من هذا النوع من الإنتاج تقيد الآن في أيرلندا. وسيكون لذلك أثر على الإنتاج والصادرات والواردات والضرائب. وحتى عندما يجري بالفعل التصنيع المادي للسلع في الخارج، يُعامل الدفع للمُصنِّع كاستيراد خدمات، ويسهم الناتج النهائي لهذا النشاط، بعد بيعه (تصديره)، في الصادرات بقيمة تشمل تكلفة المنتجات الوسيطة (بما في ذلك خدمات الصناعة التحويلية)، ورسوم الترخيص، وتكاليف الإنتاج الأخرى، وهوامش الربح.

ويؤثر نقل موقع منتجات الملكية الفكرية بطرق مباشرة عديدة على الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي. وتتأثر الصادرات الصافية لأن: (١) الرسوم التي تفرضها الشركات التي يكون مقرها أيرلندا على الشركات الأجنبية لتصنيع منتجات خاضعة لبراءات الاختراع تؤدي إلى زيادة في تصدير الخدمات و(٢) الشركات التي يكون مقرها أيرلندا التي تنتج المنتجات الخاضعة لبراءات الاختراع لم تعد تدفع الرسوم المرتبطة بمنتجات الملكية الفكرية التي نُقل موقعها، وهو ما يخفض استيراد الخدمات. ويتأثر إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل القومي أيضا لأن الزيادة في الأصول الثابتة تعني زيادة في تقديرات الإهلاك.

وقيدت معظم حالات نقل موقع منتجات الملكية الفكرية على أنها «تغييرات أخرى» في وضع الاستثمار الدولي

مؤلف هذا الإطار هو مايكل ستانغر.

— مما يعني تعديل حاد خافض لوضع الاستثمار الدولي الصافي. ويرجع ذلك إلى أن تحويل منتجات الملكية الفكرية أسفر عن دين أكبر بكثير بين الشركات في التزامات الاستثمار الأجنبي المباشر (الجدول ١-٢-١).^١ وإذا قيدت حالات نقل الموقع هذه في ميزان المدفوعات، ستكون الانعكاسات على إجمالي الناتج المحلي هي نفسها، ولكن كانت الحسابات الأيرلندية ستظهر زيادة كبيرة جدا إضافية لمرة واحدة في الواردات من الخدمات وجزءا كبيرا مقابلا لها لمرة واحدة في الحساب الجاري، إلى جانب زيادة لمرة واحدة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في عام ٢٠١٥.

ونقل المواقع المرتبطة بالميزانيات العمومية (التي تهمين عليها الملكية الفكرية) ليس بجديد ولكن الحجم الملحوظ في عام ٢٠١٥ كان استثنائيا — فقد أضاف نحو ٣٠٠ مليار يورو إلى رصيد أيرلندا من رأس المال ومبلغا مماثلا لالتزاماتها الخارجية الصافية. وزاد أيضا النشاط

^١ تم تمويل تحويل رأس مال الملكية الفكرية إلى أيرلندا بقروض للشركات الأيرلندية التابعة المعنية من كيانات أخرى في المجموعة وبالتالي أسفر ذلك عن زيادة حادة في التزامات الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل دين.

الإطار ١-٢: (تابع)

الجدول ١-٢-١ أيرلندا: ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (مليارات اليورو)

وضع الاستثمار الدولي (نهاية ٢٠١٥)	التغيرات الأخرى	ميزان المدفوعات (٢٠١٥)	وضع الاستثمار الدولي (نهاية ٢٠١٤)	الاستثمار المباشر الدولي	إصدار ٢٠١٥: الربع الرابع
٧٢٨,٨	١١٤,٣	٩١,٦	٥٢٢,٨	الأصول	
٤٠٠,٠	٢,٢-	٩٠,٧	٣١١,٥	الخصوم	
٨١٥,٢	١٥٥,١	١٤٩,٩	٥١٠,٢	الأصول	إصدار ٢٠١٦: الربع الأول
٧٩٥,٦	٢٨٣,١	١٦٩,٨	٣٤٢,٧	الخصوم	
٨٦,٤	٤٠,٨	٥٨,٣	١٢,٦	الأصول	التعديلات
٣٩٥,٦	٢٨٥,٣	٧٩,٢	٣١,٢	الخصوم	

المصادر: مكتب الإحصاءات المركزي في أيرلندا (بالنسبة للبيانات المتعلقة بميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي): و«التغيرات الأخرى» مشتقة كقيمة متبقية.

الأرباح المحتجزة تعود في النهاية إلى حملة الأسهم الأجنبي من خلال التأثير على سعر السهم. وبالإضافة إلى ذلك، في حالة الشركات والمنتجات التي تشتمل على محتوى كبير من الملكية الفكرية، عادة ما تكون الأرباح المحتجزة كبيرة لأنها يجب أن تعوض الإهلاك السريع نسبياً لرأس المال من الملكية الفكرية.

ونتيجة لعمليات نقل الموقع هذه، يصبح استخدام المقاييس الكلية المعيارية — مثل الإنتاج المحلي، والدخل القومي، والطلب المحلي، والصادرات الصافية — غير قابل للتطبيق بنفس القدر على النشاط الاقتصادي في أيرلندا. وعلى سبيل المثال، تحتوي المقاييس التقليدية لتكوين رأس المال الثابت والطلب المحلي على مكونات كبيرة تتعلق بالاقتصاد غير المحلي. وبالتالي هناك حاجة إلى مقاييس إضافية ينعكس فيها مستوى النشاط داخل الاقتصاد المحلي.

استراتيجية لمعالجة قضايا القياس

أنشأ مكتب الإحصاءات المركزي في أيرلندا «فريق تعديل الإحصاءات الاقتصادية» لتوفير توجيهات بشأن أفضل طريقة لتلبية احتياجات المستخدمين لفهم النشاط الاقتصادي الأيرلندي بشكل أفضل في سياق اقتصاد شديد العولمة.^٢ وانتهى الفريق من إعداد تقريره في ديسمبر ٢٠١٦، ونشر مكتب الإحصاءات المركزي في فبراير ٢٠١٧ رده على توصيات التقرير، بما في ذلك جدول زمني للتنفيذ.

واستناداً إلى التوصيات الواردة في التقرير، سيظل إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل القومي هما المؤشران المعياريان الرئيسيان على المستوى الدولي وسوف تتاح عروض تحليلية وإحصاءات تكميلية جديدة. وسيتم إعداد مجملات سنوية أولاً، وتليها سلاسل ربع سنوية حسبما

^٢ يضم فريق تعديل الإحصاءات الاقتصادية صناع سياسات ومحللين وجهات تنظيمية وشركات ومثلي نقابات العمال والهيئات الأكاديمية وأعضاء المجتمع الإحصائي الدولي الذين يمثلهم المكتب الإحصائي الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

الذي يعزى للسلع التي تُرسل للتجهيز (أي عقود الصناعة التحويلية) زيادة كبيرة. وأثر هذان العاملان معا تأثيراً كبيراً على الإحصاءات الاقتصادية الكلية لأيرلندا، وخاصة في ضوء الحجم الصغير للاقتصاد.

الحاجة إلى مقاييس إضافية لفهم الترتيبات الجديدة المعقدة

يؤدي اقتناء أصول الملكية الفكرية المملوكة لجهات أجنبية إلى زيادة تكوين رأس المال، وأي إيرادات لاحقة من الترخيص تضيف إلى إجمالي الناتج المحلي الأيرلندي إذا فُرِضت رسوم على الترخيص؛ ولم يحدث ذلك بشكل كبير حتى اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي نمو تكوين رأس المال إلى زيادة كبيرة في المقاييس المعيارية لإنتاجية العمالة ويغير علاقتها بإجمالي الناتج المحلي المتولد داخلياً وتوظيف العمالة.

ويؤدي إدراج نشاط الصناعة التحويلية بموجب عقود ضمن الحسابات الإحصائية إلى زيادة الناتج (الصادرات)، والواردات، وإجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الدخل القومي ولكنه يترك الوظائف المحلية دون تغيير يُذكر. وإجمالي الناتج المحلي مقياس للإنتاج ويشمل بالتالي القيمة المضافة التي تعود على المستثمرين الأجانب. وفي المقابل، فإن إجمالي الدخل القومي مقياس للدخل، وإجمالي الدخل القومي لأيرلندا أقل بكثير من إجمالي ناتجها المحلي لأن إجمالي الدخل القومي لا يتضمن الدخل المدفوع في الخارج أو الأرباح المحتجزة لأصحاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أيرلندا. غير أن إجمالي الدخل القومي يتضمن الإيرادات المحتجزة على الاستثمارات الأجنبية التي تكون غير مباشرة (نقل موقع شركات كثيرة إلى أيرلندا يترتب عليه استثمار أجنبي غير مباشر — أي لا يصل مالكوها الأفراد إلى المستوى الحدي البالغ ١٠٪ اللازم لتصنيف استثمار ما على أنه مباشر). وفي هذه الحالات، تعتبر الشركات أيرلندية، وتعامل إيراداتها المحتجزة كدخل أيرلندي، على الرغم من أن

الإطار ١-٢: (تتمة)

السنوات إلى قطاعين فرعيين، أجنبي ومحلي، وتحديدها على نطاق واسع نظرا لأن هذا القطاع يتضمن معظم الشركات متعددة الجنسيات العاملة في أيرلندا. وهناك حاجة إلى نفس القدر من التفاصيل لكامل نظام الحسابات القومية وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

- مزيد من التفاصيل عن الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود تتيح رصد الوضع الاقتصادي الكلي المحلي، من شأنه أن يوفر التفاصيل أكثر عن إجمالي تكوين رأس المال الثابت، والطلب المحلي، والصادرات، والواردات. وعلى نفس المنوال، يُقترح إجراء تقسيم إضافي لمؤشر الإنتاج الصناعي.
- عدد من المبادرات لتعزيز استراتيجية التواصل لتيسير فهم المستخدمين للإصدارات الإحصائية الرئيسية.

يكون ممكنا وملائما. وستنفذ معظم التوصيات بين منتصف ٢٠١٧ ونهاية ٢٠١٨، ولا سيما ما يلي:

- مؤشر موثوق عن حجم الاقتصاد لا يتأثر كثيرا بنقل الموقع. والمؤشر الموصى به هو إجمالي معدل للدخل القومي يمثل امتدادا لإجمالي الدخل القومي المعياري ويراعي الأرباح المحتجزة للشركات التي تغير مقرها وإهلاك أصول رأس المال المحلية المملوكة للأجانب. واقترح أيضا إعداد عروض بيانات معدلة مقابلة لبيانات الميزانيات العمومية ووضع الاستثمار الدولي.
- مجموعة قياسية من المؤشرات الاقتصادية الكلية الهيكلية التي تصف بشكل أفضل النشاط الاقتصادي للقطاعات التي تهيمن عليها الشركات متعددة الجنسيات والقطاعات المحلية. ويشتمل ذلك على تقسيم القطاع غير المالي في حسابات القطاعات المؤسسية

جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٣			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي		
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
...	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٥	٠,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٠
٨,٠	٨,٣	٨,٧	٢,٩	٢,٩	٢,٩	١,٦	١,٨	٠,٤	١,٧	١,٨	١,٨
٩,١	٩,٤	١٠,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٤	١,٥	١,٧	٠,٢	١,٦	١,٧	١,٧
٤,٢	٤,٢	٤,٢	٨,٠	٨,٢	٨,٥	١,٧	٢,٠	٠,٤	١,٥	١,٦	١,٨
٩,٣	٩,٦	١٠,٠	٠,٥-	٠,٩-	١,١-	١,٢	١,٤	٠,٣	١,٦	١,٤	١,٢
١١,٠	١١,٤	١١,٧	١,٨	٢,٠	٢,٧	١,٣	١,٣	٠,١-	٠,٨	٠,٨	٠,٩
١٦,٦	١٧,٧	١٩,٦	١,٦	١,٥	٢,٠	١,٤	٢,٤	٠,٢-	٢,١	٢,٦	٣,٢
٥,٣	٥,٤	٥,٩	٩,١	٩,٢	٩,٦	١,٤	٠,٩	٠,١	١,٨	٢,١	٢,١
٧,٦	٧,٨	٨,٠	١,٠	٠,٩	١,٠	١,٧	٢,٠	١,٨	١,٥	١,٦	١,٢
٥,٩	٥,٩	٦,١	٢,٢	٢,٤	٢,٤	١,٨	٢,١	١,٠	١,٣	١,٤	١,٥
٢١,٠	٢١,٩	٢٣,٨	٠,٢-	٠,٣-	٠,٦-	١,٤	١,٣	٠,٠	٢,٧	٢,٢	٠,٠
١٠,١	١٠,٦	١١,١	٠,٤-	٠,٣-	٠,٨	١,٤	١,٢	٠,٦	١,٥	١,٧	١,٤
٦,٣	٦,٥	٧,٩	٤,٧	٤,٧	٤,٧	١,٥	٠,٩	٠,٢-	٣,٢	٣,٥	٥,٢
٨,٣	٨,٥	٨,٨	١,٢-	١,٣-	١,١-	١,٦	١,٤	٠,٤	١,٤	١,٣	١,٤
٧,٤	٧,٩	٩,٧	٠,٢	٠,٣	٠,٤	١,٥	١,٢	٠,٥-	٣,٧	٣,٣	٣,٣
٧,٢	٧,٤	٧,٩	١,٥-	١,٦-	٠,٩-	٢,٠	٢,٨	٠,٧	٣,١	٢,٨	٢,٣
٦,٦	٧,٠	٧,٩	٥,١	٥,٥	٦,٨	٢,٠	١,٥	٠,١-	٢,٠	٢,٥	٢,٥
٥,٧	٥,٩	٦,٤	٥,١	٥,١	٤,٨	١,٣	١,٤	٠,١	٣,٥	٣,٧	٤,٠
٩,٢	٩,٤	٩,٦	١,٤-	١,١-	١,٥	٢,٥	٢,٨	٠,١	٣,٣	٣,٠	٢,٠
٨,٩	٨,٣	٦,٩	٠,٩	١,٤	٢,٧	٢,٥	٣,٢	٠,٨	٢,٨	٢,٥	١,٦
١٠,٢	١١,٣	١٢,٩	٢,٥-	٢,٥-	٢,٤-	١,٤	١,٥	١,٢-	٢,٣	٢,٥	٢,٨
٤,٧	٤,٧	٤,٨	٥,٣	٥,٥	٥,٨	١,٦	١,٥	٠,٩	٣,٥	٤,١	٥,٠
٥,١	٤,٩	٤,٩	٢,٩-	٣,٣-	٤,٤-	٢,٦	٢,٥	٠,٦	١,٥	٢,٠	١,٨
٢,٩	٣,٠	٣,٣	١٠,٥	١٠,٨	١٢,٠	٠,٧	٠,٤	٠,٤-	١,٦	١,٤	١,٣
٦,٧	٦,٧	٧,٠	٤,٢	٤,٦	٤,٧	١,٦	١,٤	١,١	٢,٤	٢,٧	٣,٣
٤,٢	٤,٥	٤,٨	٥,٧	٥,٧	٤,٦	٢,٥	٢,٦	٣,٦	١,٩	١,٢	١,٠
٤,٢	٣,٨	٤,٠	٠,٧	١,٢	١,١	١,٨	٢,٣	٠,٧	٢,٢	٢,٨	٢,٤
٥,٨	٥,٨	٦,٢	٧,٢	٧,٥	٨,١	١,١	٠,٦	٠,٣	١,٧	١,٥	١,١
٣,٣	٣,٠	٣,٠	٦,٧	٦,٩	٨,٠	٢,٦	٢,٢	١,٧	٣,٦	٥,٧	٧,٢
٧,٤	٨,٠	٨,٦	٠,٨	٠,٧	٠,٦	١,٣	١,٢	١,٠
...	٢,٨-	٢,٨-	١,٩-	٥,٥	٥,٧	٣,٢	٣,٣	٣,٠	٣,٠
١١,٠	١١,٥	١٠,٨	٤,٦-	٤,٧-	٣,٨-	٩,١	١٠,١	٧,٨	٣,٣	٢,٥	٢,٩
٥,٣	٥,٥	٦,١	١,٨-	١,٧-	٠,٣-	٢,٣	٢,٣	٠,٦-	٣,٢	٣,٤	٢,٨
٥,٢	٥,٤	٦,٠	٢,٥-	٢,٨-	٢,٤-	٣,١	١,٣	١,٦-	٣,٤	٤,٢	٤,٨
٤,٣	٤,٤	٤,٩	٣,٠	٣,٧	٤,٣	٣,٣	٢,٥	٠,٤	٣,٠	٢,٩	٢,٠
٦,٩	٧,١	٧,٧	٢,٠	٢,٣	٤,٢	١,٨	١,٠	١,٣-	٢,٧	٢,٩	٣,٤
١٥,٦	١٦,٠	١٥,٩	٤,٠-	٤,٠-	٤,٠-	٣,٠	٢,٦	١,١	٣,٥	٣,٠	٢,٨
١٣,٥	١٣,٩	١٥,٠	١,٨	٢,٨	٣,٩	١,١	١,١	١,١-	٢,٦	٢,٩	٢,٩

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.
^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدولين ألف و٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تم تصحيح مركز الحساب الجاري لاستبعاد تأثيرات التفاوت في البيانات المبلغة عن المعاملات المنفذة داخل المنطقة.

^٥ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ما عدا في حالة سلوفينيا.

^٦ تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود.

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٢			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي		
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
...	٢,٠	٢,١	٢,٥	٢,٩	٢,٩	٢,٣	٥,٤	٥,٥	٥,٣
٣,٥	٣,٥	٣,٦	٤,٥	٤,٦	٤,٦	١,٣	١,٤	٠,٥	١,٦	١,٩	١,٦
٣,١	٣,١	٣,١	٤,٣	٤,٢	٣,٩	٠,٦	١,٠	٠,١-	٠,٦	١,٢	١,٠
٣,٦	٣,٨	٣,٧	٦,١	٦,٢	٧,٠	١,٩	١,٨	١,٠	٢,٨	٢,٧	٢,٨
٥,١	٥,٢	٥,٧	٢,٩-	٢,٨-	٢,٦-	٢,٤	٢,٠	١,٣	٣,٠	٣,١	٢,٥
٤,٠	٤,٠	٣,٩	١٥,٠	١٤,٨	١٤,٢	١,٣	١,٤	١,٤	١,٩	١,٧	١,٤
٢,١	٢,١	٢,١	١٩,٢	٢٠,١	١٩,٠	١,٨	١,١	٠,٥-	٢,٦	٢,٢	٢,٠
٣,٢	٣,٢	٣,٣	٣,١	٣,٠	٥,١	٢,٧	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٤	١,٩
٤,٨	٥,٠	٥,١	٣,١-	٢,٥-	٢,٧-	٢,٠	١,٥	٠,٦	٢,٩	٣,١	٤,٠
٢,٠	٢,٠	١,٩	٣٠,٥	٢٩,٥	٢٧,١	٢,٢	٢,٠	٢,٤	١,٧	٢,٨	٤,٠-
...	٠,٧	٠,٨	١,٣	٣,٣	٣,٣	٢,٩	٦,٤	٦,٤	٦,٤
٤,٠	٤,٠	٤,٠	١,٢	١,٣	١,٨	٢,٣	٢,٤	٢,٠	٦,٢	٦,٦	٦,٧
...	١,٥-	١,٥-	٠,٩-	٥,١	٤,٨	٤,٩	٧,٧	٧,٢	٦,٨
...	١,١	١,٦	٢,٢	٣,٧	٣,٦	٢,٤	٥,٢	٥,٠	٤,٩
٥,٢	٥,٤	٥,٦	٢,٠-	١,٩-	١,٨-	٤,٥	٤,٥	٣,٥	٥,٣	٥,١	٥,٠
٠,٧	٠,٧	٠,٨	٧,٨	٩,٧	١١,٤	١,٥	١,٤	٠,٢	٣,٣	٣,٠	٣,٢
٣,٢	٣,٤	٣,٥	١,٨	١,٨	٢,٠	٢,٩	٢,٧	٢,١	٤,٧	٤,٥	٤,٢
٥,٥	٦,٠	٥,٥	٠,٣-	٠,١-	٠,٢	٣,٣	٣,٦	١,٨	٦,٩	٦,٨	٦,٨
٢,٤	٢,٤	٢,٤	٣,٤	٤,١	٤,٧	٥,٠	٤,٩	٢,٧	٦,٣	٦,٥	٦,٢
...	٢,٦-	٢,٠-	١,٠-	٥,٦	٥,٩	٥,٦	٦,٣	٦,١	٥,٥
...	٠,٨	٠,٩	١,٤	٣,٢	٣,٢	٢,٨	٦,٤	٦,٤	٦,٤

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.
^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدولين ألف٦ وألف٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ %: قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ راجع الملاحظات القُطرية عن الهند في قسم «الملاحظات القُطرية» من الملحق الإحصائي.

^٥ بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبوتان وبروني دار السلام وكمبوديا وفيجي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وميانمار وناورو ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور-ليشتي وتونغا وتوفالو وفانواتو.

^٦ آسيا الصاعدة تشمل اقتصادات مجموعة آسيان-٥ (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام) والصين والهند.

جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٢			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ^١			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
...	٣,٢-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٤	٢,٨	١,٤	٢,٤	٢,٢	١,٧	أمريكا الشمالية
٤,٦	٤,٧	٤,٩	٣,٣-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٤	٢,٧	١,٣	٢,٥	٢,٣	١,٦	الولايات المتحدة
٦,٨	٦,٩	٧,٠	٢,٧-	٢,٩-	٣,٣-	٢,١	٢,٠	١,٤	٢,٠	١,٩	١,٤	كندا
٤,٤	٤,٤	٤,٣	٢,٧-	٢,٥-	٢,٧-	٣,٢	٤,٨	٢,٨	٢,٠	١,٧	٢,٣	المكسيك
١٢,١	١٢,٦	١١,٨	٠,٥	١,٥	٠,٢	٢,٥-	٣,٠-	١,٨-	بورتو ريكو ^٤
...	٢,١-	١,٩-	١,٩-	١,٨	٠,٦	٢,٧-	أمريكا الجنوبية ^٥
١١,٦	١٢,١	١١,٣	١,٧-	١,٣-	١,٣-	٤,٣	٤,٤	٨,٧	١,٧	٠,٢	٣,٦-	البرازيل
٧,٣	٧,٤	٨,٥	٣,٤-	٢,٩-	٢,٦-	١٨,٧	٢٥,٦	...	٢,٣	٢,٢	٢,٣-	الأرجنتين
٩,٣	٩,٥	٩,٢	٣,٣-	٣,٦-	٤,٤-	٣,٢	٤,٥	٧,٥	٣,٠	٢,٣	٢,٠	كولومبيا
٢٨,٢	٢٥,٣	٢١,٢	٢,١-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٠٦٨,٥	٧٢٠,٥	٢٥٤,٩	٤,١-	٧,٤-	١٨,٠-	فنزويلا
٦,٨	٧,٠	٦,٥	١,٧-	١,٤-	١,٤-	٣,٠	٢,٨	٣,٨	٢,٣	١,٧	١,٦	شيلي
٦,٧	٦,٧	٦,٧	٢,٠-	١,٩-	٢,٨-	٢,٦	٣,١	٣,٦	٣,٧	٣,٥	٣,٩	بيرو
٥,٨	٥,٧	٥,٢	٠,١-	٠,٩	١,١	٠,٦	٠,٣	١,٧	٠,٣-	١,٦-	٢,٢-	إكوادور
٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٦-	٣,٩-	٥,٤-	٥,٠	٤,٠	٣,٦	٣,٧	٤,٠	٤,١	بوليفيا
٧,٨	٧,٨	٧,٩	١,٦-	١,٥-	١,٠-	٧,٥	٧,٧	٩,٦	٢,٦	١,٦	١,٤	أوروغواي
٥,٥	٥,٤	٥,١	٠,٥-	١,٤-	٠,٦	٤,٠	٤,٠	٤,١	٣,٧	٣,٣	٤,١	باراغواي
...	٣,٢-	٣,١-	٣,٠-	٣,٥	٢,٨	٢,١	٤,١	٣,٩	٣,٨	أمريكا الوسطى ^٦
...	٣,٨-	٣,٧-	٣,٤-	٤,٣	٤,٣	٢,٨	٤,٢	٣,٦	٣,٤	الكاريببي ^٧
...	بنود للتذكرة
...	٢,٣-	٢,١-	٢,١-	٣,٧	٤,٢	٥,٦	٢,٠	١,١	١,٠-	أمريكا اللاتينية والكاريببي ^٨
...	١٣,٨-	١٣,٨-	١١,٧-	١,٦	١,٧	٠,٢-	٢,٣	٢,٤	١,٩	الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي ^٩

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية. تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدولين ألف ٦ وألف ٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ %: قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تمثل بورتو ريكو، أراض تابعة للولايات المتحدة، ولكن بياناتها الإحصائية تحفظ على أساس منفصل ومستقل.

^٥ تشمل غيانا وسورينام. وتُستبعد بيانات أسعار المستهلكين بالنسبة للأرجنتين وفنزويلا. راجع الملاحظات القطرية عن الأرجنتين وفنزويلا في قسم «الملاحظات القطرية» من الملحق الإحصائي.

^٦ أمريكا الوسطى تتضمن بليز وكوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.

^٧ تتضمن منطقة الكاريبي أنتيغوا وبربودا وجزر البهاما وبربادوس ودومينيكا والجمهورية الدومينيكية وغرينادا وهايتي وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وترينيداد وتوباغو.

^٨ منطقة أمريكا اللاتينية والكاريببي تتضمن المكسيك واقتصادات من الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وتُستبعد بيانات أسعار المستهلكين بالنسبة للأرجنتين وفنزويلا. راجع الملاحظات القطرية عن الأرجنتين وفنزويلا في قسم «الملاحظات القطرية» من الملحق الإحصائي.

^٩ يضم الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالإضافة إلى أنغيلا ومونتسيرات، وهما ليسا من أعضاء صندوق النقد الدولي.

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٢			رصيد الحساب الجاري ^١			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي		
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
...	١,٨	١,٦	٠,٢-	٥,٣	٥,٧	٨,٣	٢,١	١,٧	٠,٣
...	٢,٥	٢,٢	٠,٤	٤,٩	٥,٢	٧,٩	٢,٠	١,٧	٠,٢
٥,٥	٥,٥	٥,٥	٣,٥	٣,٣	١,٧	٤,٢	٤,٥	٧,٠	١,٤	١,٤	٠,٢-
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٢,٨-	٤,٠-	٦,١-	٧,٢	٨,٠	١٤,٦	٣,٤	٢,٥	١,١
...	١,٦	٢,١	١,٤	٨,٨	٨,٦	٨,٠	٦,٠	٦,٠	٧,٨
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٣,٨	١,٣	٣,٨-	٨,٠	١٠,٠	١٢,٤	٢,٠	١,٠-	٣,٨-
...	١١,٥-	١٢,٨-	٢١,٠-	٦,٢	٦,٠	٣,٥	٦,٣	٦,٥	٦,٢
...	٤,٦-	٤,٩-	٤,٧-	٨,٢	٩,٥	١١,٠	٢,٧	١,٦	١,١
٨,٧	٩,٠	٨,٨	٢,٩-	٣,٦-	٣,٦-	٩,٥	١١,٥	١٣,٩	٣,٢	٢,٠	٢,٣
١,٠	١,٠	١,٠	٥,٠-	٤,٧-	٤,٣-	٨,٧	٩,٣	١١,٨	٠,٦	٠,٨-	٣,٠-
...	١٢,٥-	١٢,٩-	١٢,٤-	٢,٤	٥,٧	٢,١	٤,٠	٣,٥	٢,٧
١٨,٩	١٨,٩	١٨,٨	٢,٩-	٣,٢-	٢,٩-	٣,٥	٢,٠	١,٤-	٢,٩	٢,٩	٠,٢
...	٥,١-	٥,٥-	٥,١-	٦,٠	٥,٨	٥,٩	٥,٠	٤,٥	٦,٩
٧,٣	٧,٤	٧,٥	١٢,١-	١٢,٠-	٩,٤-	٥,٢	٣,٦	٠,٤	٣,٨	٣,٤	٣,٨
٤,٢	٤,٣	٤,٢	٤,٠-	٣,٨-	٣,٤-	٥,٩	٥,٥	٦,٤	٣,٧	٤,٥	٤,٠
...	٣,٠-	٣,٨-	٦,٢-	٧,٢	٧,٩	١٠,٤	٤,١	٣,١	٢,٤
...	٢,٢-	١,٩-	٢,١-	٧,١	٧,٠	٥,٨	٥,٢	٥,١	٦,١
...	٢,٣-	٣,٢-	٥,٩-	٧,٦	٨,٣	١١,٥	٤,١	٣,١	٢,٢

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «او» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدول ألف في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ % قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهي ليست أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٥ تتضمن القوقاز وآسيا الوسطى وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

^٦ تتضمن البلدان منخفضة الدخل في منطقة كومنولث الدول المستقلة أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وأوزبكستان.

جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٢			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
...	٠,٨-	١,١-	٣,٤-	٧,٤	٧,٦	٥,١	٣,٤	٢,٦	٣,٩	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
...	٠,٦	٠,٤	٢,٧-	٦,٣	٥,٨	٤,٦	٢,٩	١,٩	٤,٠	البلدان المصدرة للنفط ^٤
...	...	٥,٧	٢,٠	١,٥	٣,٩-	٥,١	٣,٨	٣,٥	١,٣	٠,٤	١,٤	المملكة العربية السعودية
١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥	٥,١	٥,٣	٦,٣	١١,٠	١١,٢	٨,٩	٤,٣	٣,٣	٦,٥	إيران
...	٣,٩	٣,٥	٢,٤	٣,٧	٢,٨	١,٨	٤,٤	١,٥	٢,٧	الإمارات العربية المتحدة
١٣,٢	١١,٧	١٠,٥	١٠,٢-	١٢,٣-	١٦,٤-	٤,٣	٤,٨	٦,٤	٠,٦	١,٤	٤,٢	الجزائر
...	٤,٩-	٤,٤-	٧,٣-	٢,٠	٢,٠	٠,٤	٢,٦	٣,١-	١٠,١	العراق
...	٠,٦	٠,٧	٢,٢-	٥,٧	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٣,٤	٢,٧	قطر
٢,١	٢,١	٢,١	٧,١	٨,٢	٢,٧	٣,٦	٤,٢	٣,٢	٣,٥	٠,٢-	٢,٥	الكويت
...	٤,٣-	٤,٩-	٤,٨-	٩,٥	١١,٤	٦,٢	٤,٤	٤,٠	٣,٧	البلدان المستوردة للنفط ^٥
١١,٨	١٢,٦	١٢,٧	٣,٩-	٥,٣-	٥,٦-	١٦,٩	٢٢,٠	١٠,٢	٤,٥	٣,٥	٤,٣	مصر
٦,١	٦,٠	٦,٠	٣,٠-	٢,٩-	١,١-	٥,٠	٤,٣	٢,٩	٥,٢	٥,٠	٤,٧	باكستان
٩,٥	٩,٣	٩,٤	٢,٠-	٢,٦-	٣,٩-	١,٥	١,٢	١,٦	٣,٩	٤,٤	١,٥	المغرب
١٨,٦	١٩,٦	٢٠,٦	٤,٣-	٤,٧-	٥,٨-	١٦,٠	٢٣,٢	١٧,٨	٣,٦	٣,٧	٣,٠	السودان
١٢,٠	١٣,٠	١٤,٠	٨,١-	٨,٦-	٩,٠-	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٣,١	٢,٥	١,٠	تونس
...	١٤,٩-	١٥,٥-	١٦,٠-	٢,٠	٢,٦	٠,٨-	٢,٥	٢,٠	١,٠	لبنان
...	٧,٤-	٨,٦-	٩,٤-	٢,٥	٢,٣	٠,٨-	٢,٥	٢,٣	٢,١	الأردن
...	٠,٦-	١,٠-	٣,٧-	٧,٧	٨,١	٥,٤	٣,٢	٢,٣	٣,٨	بنود للذاكرة
٤,٨	٤,٨	٤,٨	٣,٤	٣,٤	٣,٦	١,٤	٠,٧	٠,٥-	٣,٠	٢,٩	٤,٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
...	٨,٣-	٩,٠-	١٤,١-	٥,٤	٥,٦	٥,٧	٢,٠	٦,٢	٢,٦	إسرائيل ^٦
...	٦,١-	٧,٤-	٧,٢-	١٤,٩	١٩,٣	٨,٧	٤,٢	٣,٣	٣,٩	بلدان المغرب العربي ^٧
...	٦,١-	٧,٤-	٧,٢-	١٤,٩	١٩,٣	٨,٧	٤,٢	٣,٣	٣,٩	بلدان المشرق العربي ^٨

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية. تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدولين ألف و ألف و ألف في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ %: قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تشمل البحرين وليبيا وعمان واليمن.

^٥ تشمل أفغانستان وجيبوتي وموريتانيا. ولا تتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية.

^٦ تدخل إسرائيل، وهي من غير اقتصادات المنطقة، ضمن هذه المجموعة لأسباب جغرافية لكنها غير مدرجة في حساب المجملات الإقليمية.

^٧ يشمل المغرب العربي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.

^٨ يشمل المشرق العربي مصر والأردن ولبنان. ولا يتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية.

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

جدول المرفق ١-١-٦: اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي، %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٣			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
...	٣,٧-	٣,٨-	٤,٠-	٩,٥	١٠,٧	١١,٤	٣,٥	٢,٦	١,٤	إفريقيا جنوب الصحراء
...	٠,٢-	٠,٧-	١,٤-	١٦,٢	١٨,٣	١٨,٨	١,٩	٠,٧	١,٧-	البلدان المصدرة للنفط ^٤
...	...	١٢,٧	١,٠	١,٠	٠,٦	١٧,٥	١٧,٤	١٥,٧	١,٩	٠,٨	١,٥-	نيجيريا
...	٣,٢-	٣,٨-	٤,٣-	١٧,٨	٢٧,٠	٣٢,٤	١,٥	١,٣	٠,٠	أنغولا
...	٦,٣-	٨,٣-	٩,٠-	٢,٥	٢,٥	٢,١	٢,٧	١,٠	٢,٣	غابون
...	٦,٢-	٤,٧-	٨,٨-	١,٨	٠,٢	١,١-	٢,٤	٠,٣	٦,٤-	تشاد
...	١٢,١	٤,٧-	٢٨,٥-	٢,١	١,٣	٣,٦	٨,٨	٠,٦	٢,٧-	جمهورية الكونغو
...	٣,٨-	٣,٨-	٣,٤-	٥,٢	٥,٩	٦,٨	٣,٥	٢,٥	١,٩	البلدان متوسطة الدخل ^٥
٢٧,٧	٢٧,٤	٢٦,٧	٣,٦-	٣,٤-	٣,٣-	٥,٥	٦,٢	٦,٣	١,٦	٠,٨	٠,٣	جنوب إفريقيا
...	٤,٩-	٦,٠-	٦,٤-	٩,٠	١٢,٠	١٧,٥	٩,٢	٥,٨	٤,٠	غانا
...	٣,٥-	٤,٠-	٢,٢-	٢,٠	١,٥	١,٠	٧,٢	٦,٩	٧,٥	كوت ديفوار
...	٣,٠-	٣,١-	٣,٦-	١,٤	١,٠	٠,٩	٤,٣	٣,٧	٤,٤	الكاميرون
...	٢,٥-	٣,٢-	٥,٥-	٨,٠	٩,٠	١٧,٩	٤,٠	٣,٥	٣,٠	زامبيا
...	٧,٧-	٧,٨-	٧,١-	٢,٠	١,٩	٠,٩	٧,٠	٦,٨	٦,٦	السنگال
...	٨,٩-	٨,٣-	٨,٣-	٦,١	٦,٧	٧,٠	٥,٨	٥,٥	٥,٤	البلدان منخفضة الدخل ^٦
...	٩,١-	١٠,٠-	٩,٩-	٧,٥	٦,٣	٧,٣	٧,٥	٧,٥	٨,٠	إثيوبيا
...	٥,٧-	٥,٨-	٥,٥-	٥,٢	٦,٥	٦,٣	٥,٨	٥,٣	٦,٠	كينيا
...	٧,٠-	٧,٢-	٦,٣-	٥,٠	٥,١	٥,٢	٦,٩	٦,٨	٦,٦	تنزانيا
...	٨,١-	٧,٠-	٥,٩-	٦,٠	٦,٣	٥,٥	٥,٨	٥,٠	٤,٧	أوغندا
...	٤,٢-	٣,٧-	٢,٣-	٦,٤	٦,٩	٦,٧	٤,٨	٤,٥	٤,١	مدغشقر
...	٢,٩-	٣,٨-	٤,٤-	١٠,٠	١٥,٠	٢٢,٤	٣,٥	٢,٨	٢,٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية
...	٣,٧-	٣,٨-	٤,٠-	٩,٤	١٠,٣	١٠,٥	٣,٥	٢,٧	١,٥	بنود للذاكرة
...	٣,٧-	٣,٨-	٤,٠-	٩,٤	١٠,٣	١٠,٥	٣,٥	٢,٧	١,٥	إفريقيا جنوب الصحراء ما عدا جنوب السودان

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «او» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية. تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. يرجى مراجعة الجدول ألف في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^١ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٢ % قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

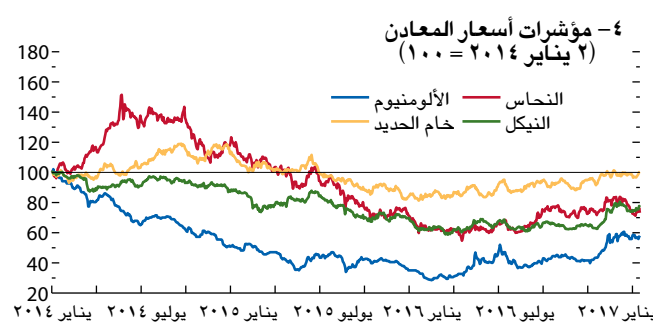
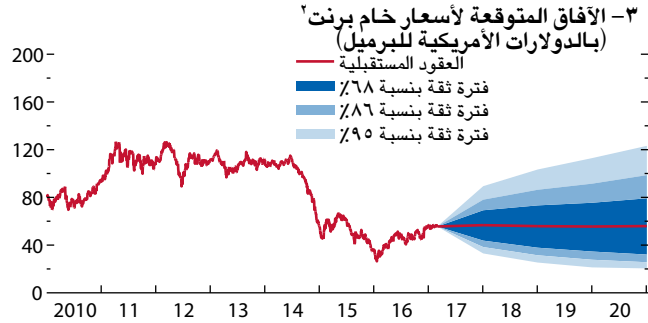
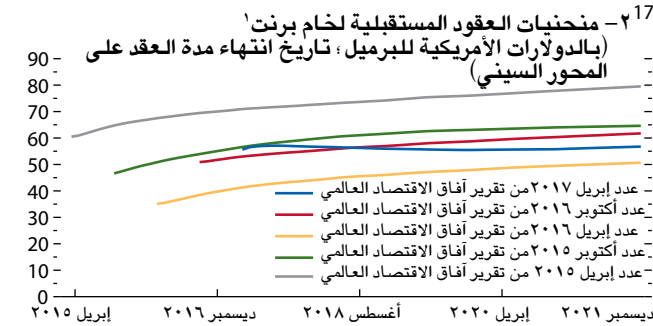
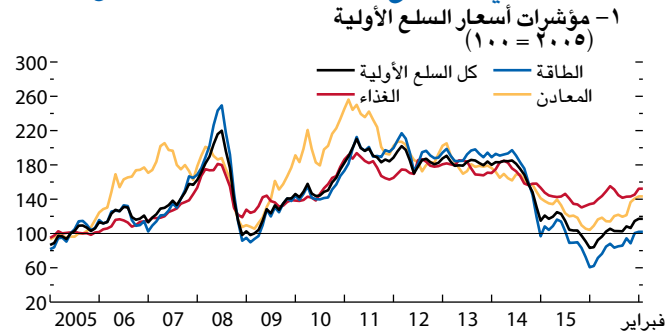
^٣ تشمل غينيا الاستوائية وجنوب السودان.

^٤ تشمل بوتسوانا وكابو فيردي وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وسيشيل وسوازيلند.

^٥ تشمل بنن وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجزر القمر وإريتريا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا وملايو ومالي وموزامبيق والنيجر ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وتوغو وزمبابوي.

تقرير خاص: تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والموارد غير التقليدية في سوق النفط العالمية

الشكل البياني ١ - ت خ - ١: تطورات أسواق السلع الأولية



المصادر: مؤسسة Bloomberg L.P.; وصندوق النقد الدولي، نظام أسعار السلع الأولية؛ وقاعدة بيانات المساعدة البحثية كلارا غالبارزي، ولأما قياسية، وراشيل يوتنغ فان. ويوجه المؤلفون الشكر أيضا إلى شركة Rystad Energy وخاصة السيد بير ماغنوس نيسفين على المناقشات المفيدة للغاية وعلى ما قدمته من بيانات حصرية بشأن النفقات الرأسمالية وهياكل التكاليف. ^١ علقت عضوية إندونيسيا في منظمة أوبك والتي يبلغ إنتاجها ٠,٧٥ مليون برميل يوميا.

ارتفعت أسعار السلع الأولية منذ صدور عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي». وزادت أسعار النفط عقب إعلان منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) عن اتفاقية الإنتاج. وقد أدى عاملان هما استمرار قوة قطاع البناء في الصين والتوقعات بشأن إمكانية إعطاء دفعة تنشيط مالي في الولايات المتحدة إلى تحسن آفاق الطلب على المعادن وزيادة أسعارها. وقد ساعد تخفيف أوضاع العرض المفرط على تعافي أسعار المواد الغذائية. وهذا التقرير الخاص عن تطورات أسواق السلع الأولية يتضمن تحليلا متعمقا لدور التكنولوجيا والموارد غير التقليدية في سوق النفط العالمية.

وقد ارتفع مؤشر أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي بنسبة ١٥,٥٪ منذ أغسطس ٢٠١٦، وهي الفترة المرجعية لعدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (راجع الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ١). وفي حين ارتفعت أسعار الطاقة والمعادن بنسبة ٢١,١٪ و ٢٣,٦٪، وفي التوالي، فقد كانت الزيادة في أسعار المواد الغذائية أقل إذ بلغت ٤,٩٪. وواصلت أسعار النفط الارتفاع بنسبة ٢١,٢٪، عقب الاتفاقية التي عقدها أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) لتخفيض إنتاج النفط. وزادت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بسبب ضيق العرض وارتفاع أسعار النفط. وارتفعت أيضا أسعار الفحم بنسبة ٢١,٠٪ عقب التخفيضات التي قادتها الحكومة الصينية في إنتاج الفحم والانتعاش المتكرر في أستراليا الذي أثر على الإنتاج والشحن.

وفي ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦، اتفق أعضاء منظمة أوبك على تخفيض إنتاج النفط الخام إلى ٣٢,٥ مليون برميل يوميا، اعتبارا من يناير ٢٠١٧ ولمدة ستة أشهر، قابلة للتمديد لستة أشهر أخرى. وتشير تلك الاتفاقية إلى تخفيض الإنتاج بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميا عن مستويات الإنتاج في أكتوبر ٢٠١٦. ويتحمل العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة العبء الأكبر من هذه التخفيضات، إلى جانب البلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة. وتستننى ليبيا ونيجيريا من هذه التخفيضات. ^١ واتفق المشاركون في اجتماع للبلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة أوبك عقد في فيينا في ١٠ ديسمبر ٢٠١٦ على إجراء تخفيضات إضافية تبلغ نحو ٠,٦ مليون برميل يوميا. وتعهدت روسيا وهي من البلدان غير الأعضاء في أوبك بتخفيض الإنتاج بمقدار ٠,٣ مليون برميل يوميا، ووافقت ١٠ بلدان أخرى غير

مؤلفو هذا التقرير هم رابع أرزقي (رئيس الفريق)، وكلوديا بيرغ، وكريستيان بوغمانز، وأكيو ماتسوموتو (رئيس الفريق المشارك). وقدمت المساعدة البحثية كلارا غالبارزي، ولأما قياسية، وراشيل يوتنغ فان. ويوجه المؤلفون الشكر أيضا إلى شركة Rystad Energy وخاصة السيد بير ماغنوس نيسفين على المناقشات المفيدة للغاية وعلى ما قدمته من بيانات حصرية بشأن النفقات الرأسمالية وهياكل التكاليف. ^١ علقت عضوية إندونيسيا في منظمة أوبك والتي يبلغ إنتاجها ٠,٧٥ مليون برميل يوميا.

الفصل ١ الآفاق والسياسات العالمية

يمكن أن يعمل فيها عمال مناجم الفحم في السنة. ومن المتوقع أن تؤدي الشواغل البيئية والصحية المتزايدة إلى انخفاض حصة الفحم في مصادر الطاقة الأولية، مما سيؤدي إلى تولد طاقة إنتاجية فائضة في هذا القطاع، وخاصة في الصين.

وتشير عقود النفط المستقبلية إلى استقرار الأسعار عند نحو ٥٥ دولارا للبرميل (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ٢). وتشير افتراضات السيناريو الأساسي الذي وضعه الصندوق بشأن متوسط أسعار النفط الفورية، والتي تستند إلى أسعار العقود المستقبلية، إلى أن المتوسط السنوي للأسعار سيبلغ ٥٥,٢ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٧ — أي بزيادة نسبتها ٢٨,٩٪ عن متوسط عام ٢٠١٦ — ٥٥,١ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٨ (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ٣). واتسمت استجابة أسعار العقود المستقبلية على امتداد أفق زمني يبلغ ثلاث سنوات بأنها أخف، مما يشير إلى أن تأثير اتفاقيات الإنتاج من المتوقع أن يكون محدودا على المدى المتوسط. ولا يزال هناك عدم يقين حول افتراضات السيناريو الأساسي لأسعار النفط، على الرغم من أن المخاطر متوازنة. وتشتمل مخاطر ارتفاع الأسعار عن التوقعات على حالات الانقطاع غير المزمع في الإمدادات والأحداث الجغرافية-السياسية، وخاصة في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن هذه الأحداث يمكن أن تسبب اضطرابات في أسواق النفط، فإن ارتفاع مستويات المخزون والاستجابة السريعة عن طريق إنتاج النفط الصخري سيمنعان أي زيادة حادة في الأسعار في المستقبل القريب.

وقد ارتفعت أسعار المعادن بنسبة ٢٣,٦٪ منذ أغسطس ٢٠١٦ (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ٤). وكان خام الحديد هو الأفضل أداء بين المعادن في عام ٢٠١٦، حيث تضاعف سعره تقريبا ليصل إلى ٨٠ دولارا للطن المترى. وعلى جانب الطلب، انتعش استهلاك المعادن عام ٢٠١٦ في الصين، التي تستأثر بنصف الطلب العالمي، استجابة لسياسات السلطات الداعمة لنمو الائتمان. وحفزت هذه السياسات بدورها قطاع البناء الذي يستخدم المعادن بكثافة. وبالإضافة إلى ذلك، عالجت السلطات الصينية أيضا قضايا الطاقة الإنتاجية الزائدة في قطاع الصلب عن طريق خفض الإنتاج في المصانع القديمة، وذلك لأسباب منها الحد من التلوث. وقد رفعت مصانع الصلب في الصين الأم مستويات استخدامها من خام الحديد المستورد الأعلى جودة، مما ساعد على ارتفاع أسعار خام الحديد. ووسط التوقعات بزيادة الطلب على الكوبالت، وهو من المكونات الرئيسية للبطاريات، تضاعفت أسعاره الفورية تقريبا منذ أغسطس ٢٠١٦.

وأدى الإعلان عقب الانتخابات الأمريكية عن خطة بشأن البنية التحتية قيمتها تريليون دولار (تمتد لأكثر من ١٠ سنوات) إلى إعطاء دفعة أخرى لأسعار المعادن. غير أنه في السياق العالمي، من المرجح أن يكون تأثير هذا الإنفاق المحتمل المتعلق بالبنية التحتية على الطلب العالمي من المعادن متواضعا. وبالفعل، لم تزد حصة الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥ عن ٨٪ من الطلب العالمي على النحاس المصقول وفقا للمكتب العالمي لإحصاءات المعادن و٣٪ من الطلب على خام الحديد وفقا للرابطة العالمية للصلب.

أعضاء في أوبك على المساهمة بتخفيض الكمية المتبقية. وبعد عقد الاتفاقيات المذكورة بشأن الإنتاج، أشارت المملكة العربية السعودية إلى أن في إمكانها تخفيض الإنتاج بمقدار أكبر من التزامها الأولي سعيا لتعزيز مصداقية الاتفاقية. واستجابة لهذه الاتفاقيات زادت أسعار النفط الفورية إلى أكثر من ٥٠ دولارا للبرميل، بيد أن أسعار النفط التي تتجاوز هذا المستوى ستحفز الاستثمار، والذي من المتوقع أن يزيد في عام ٢٠١٧ بعد سنتين متتاليتين من الانخفاض الكبير. وبالتالي فإن فعالية اتفاقيات الإنتاج قد يوازنها جزئيا ارتفاع في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، حيث يمكن أن يبدأ إنتاجه خلال سنة واحدة من الاستثمار الأولي، بخلاف إنتاج النفط من مصادر تقليدية. وتشير بيانات الإنتاج التي أصدرتها الوكالة الدولية للطاقة عن يناير ٢٠١٧ إلى أن عددا قليلا وحسب من البلدان الأعضاء في أوبك هو الذي التزم التزاما كاملا بالاتفاقية برغم أن المملكة العربية السعودية خفضت الإنتاج بأكثر مما كان متفق عليه أصلا. وبالإضافة إلى ذلك، رفعت ليبيا إنتاجها علما بأنها مُستثناة من اتفاقية الإنتاج.

وزاد الطلب على النفط بمقدار ١,٦ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٦، وهي كمية أقل مقارنة بالزيادة في عام ٢٠١٥. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة استمرار التراجع في نمو الطلب ليصل إلى ١,٤ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٧ — وهي كمية لا تزال أكبر من النمو الاتجاهي، الذي يقدر بنحو ١,٢ مليون برميل يوميا. ووسط التخفيضات الكبيرة في الإنتاج، من شأن قوة الطلب إلى حد ما أن تنقل سوق النفط من حالة الفائض إلى حالة العجز في النصف الأول من عام ٢٠١٧، مما سيخفض بدوره مستويات مخزون النفط. غير أن سرعة تعافي الاستثمار في قطاع النفط الصخري في الولايات المتحدة يمكن أن تعيد السوق إلى تسجيل فائض ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠١٧.

وارتفع مؤشر أسعار الغاز الطبيعي — وهو متوسط الأسعار السائدة في أوروبا واليابان والولايات المتحدة — بنسبة ١٨,٧٪ منذ أغسطس ٢٠١٦. وعلى الرغم من زيادة الأسعار في البداية في آسيا والولايات المتحدة استنادا إلى توقعات بوجود طلب قوي في فصل الشتاء، فقد أدى الشتاء المعتدل إلى حد ما إلى انكماش الطلب على توليد الطاقة بإشعال الغاز وإلى احتواء الأسعار. وفي أوروبا، ارتفعت الأسعار بنسبة ٣٨,٤٪، مما يعكس ارتفاع أسعار النفط وبرودة فصل الشتاء. ومن المتوقع أن تظل أسعار الغاز الطبيعي منخفضة لأن العرض الوفير من الولايات المتحدة وروسيا سيلبي النمو القوي في الطلب على الغاز الطبيعي — المتوقع أن يتجاوز نمو الطلب على النفط.

وارتفع مؤشر أسعار الفحم — وهو متوسط الأسعار السائدة في أستراليا وجنوب إفريقيا — بنسبة ٢١,٠٪ منذ أغسطس ٢٠١٦. ويعكس الارتفاع في أسعار الفحم الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات الصينية لخفض الطاقة الإنتاجية في قطاع تعدين الفحم بشكل كبير كجزء من جدول أعمال عملية إصلاح أوسع نطاقا تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاد البلاد. وللمساعدة في تهدئة ارتفاع الأسعار، سعت الصين في الفترة الأخيرة إلى تخفيف القيود المفروضة على عدد الأيام التي

بنسبة ٥,٠٪ في عام ٢٠١٨، وأن تظل دون تغيير يُذكر بعد ذلك. وتنشأ مخاطر من ارتفاع تكاليف الطاقة وتقلب الأحوال الجوية، بما في ذلك المخاوف من ظاهرة النينيو، مما يندرج باحتمال تجاوز الأسعار للتنبؤات. وقد تنشأ مخاطر حدوث انخفاض في الأسعار نتيجة تخلي الصين عن نظامها بشأن الحد الأدنى للأسعار.

دور التكنولوجيا والمصادر غير التقليدية في سوق النفط العالمية

أدت العوامل التكنولوجية دورا مهما في تفسير سبب انهيار أسعار النفط الذي بدأ في يونيو ٢٠١٤. وعلى الرغم من النظر إلى الابتكار التكنولوجي في كثير من الأحيان على أنه عامل خارجي، فإنه عامل داخلي بالنسبة لمستوى أسعار النفط. وبالفعل، أدى ارتفاع أسعار النفط، الذي حفز حدوث طفرات تكنولوجية كبيرة في الصناعات الاستخراجية، إلى ظهور مصادر جديدة معروفة باسم «النفط غير التقليدي». وسيكون للنفط الصخري بصفة خاصة انعكاسات مهمة على آفاق سوق النفط، من حيث إنه سيساعد في الوصول إلى دورات محدودة بشكل أكبر وأقصر للإنتاج والأسعار. ويوثق هذا التقرير الخاص استجابة التكنولوجيا كعامل داخلي لأسعار النفط والعوامل المؤسسية.

وعلى الرغم من أن اتفاقية الأوبك بشأن الإنتاج جذبت اهتمام الجمهور، فإن القوى التكنولوجية التي تؤثر على أسواق النفط على المدى المتوسط قد حظت باهتمام أقل. وبالفعل أدت التكنولوجيا إلى حدوث تحول قوي في سوق النفط. فقد أدى الابتكار التكنولوجي والتطبيق اللاحق لتقنيات الاستخراج الجديدة — بما في ذلك في مجالي الحفر والمعالجة — إلى ظهور مصادر جديدة معروفة باسم مصادر النفط غير التقليدية. ومن الأمثلة الأخيرة على المصادر الجديدة هو النفط الصخري الذي أصبح يوفر جزءا كبيرا من عرض النفط في العالم. من شأن أوجه تحسن تقنيات الاستخراج أن تزيد تلقائيا حجم الاحتياطيات النفطية التي يمكن استخراجها من الناحية الفنية، وهو أمر مرهون بنجاحها وانتشارها. وتغير هذه الزيادة بدورها آفاق عرض النفط كما يُحتمل أن تكون لها انعكاسات مباشرة كبيرة على أسعار النفط — حيث ستعمل من خلال قناة التوقعات المرتبطة بمسار إنتاج النفط في المستقبل. وعلى الرغم من أن الأثر المرتد من انخفاض أسعار النفط يخفض الاستثمار وبالتالي الإنتاج، ستضطر هذه الصناعة إلى اكتساب قدر أكبر من الكفاءة مما يؤدي إلى إطلاق قوى التثبيت التلقائية.

وعادة ما تتبع الابتكار في تقنيات استخراج النفط فترات ممتدة من ارتفاع الأسعار أو التغيرات في القواعد التنظيمية التي تجعل الأساليب الجديدة مجدية اقتصاديا. وغالبا ما يأتي الإنتاج من مصادر النفط الجديدة في أوقات الحاجة — بسبب نزوب المصادر التقليدية القائمة مثلا — في الأماكن التي تشملها نظم اقتصادية ومؤسسية مواتية بشكل

وعلى جانب العرض، أدى انخفاض الاستثمار في قطاع التعدين وتوقف العمليات مرتفعة التكاليف وعالية التلوث إلى زيادة أسعار خام الحديد والنيكل والقصدير والزنك والنحاس. غير أنه من المحتمل أن تضع الطاقة الإنتاجية الزائدة بوجه عام ضغوطا خافضة على أسعار العديد من المعادن البخسة. وفي يناير ٢٠١٧، قامت إندونيسيا — وهي من أكبر البلدان المنتجة للنيكل في العالم — بتخفيف حظرها على تصدير النيكل الخام. ويوازن هذا الإجراء جزئيا انخفاض العرض الناتج عن إغلاق الفلبين لمناجمها بسبب الشواغل البيئية.

ومن المتوقع أن تظل أسعار معظم المعادن قريبة من مستوياتها الحالية، باستثناء أسعار خام الحديد التي يُتوقع أن تنخفض انخفاضاً حاداً. ويُتوقع انخفاض مؤشر أسعار المعادن لدى الصندوق عن مستواه الحالي، ولكن من المتوقع أن يزيد متوسطه في عام ٢٠١٧ بنسبة ٢٣,٢٪ عن متوسطه في عام ٢٠١٦، بما يعكس الارتفاع الذي حدث في أواخر عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن ينخفض هذا المؤشر بنسبة ٤,٠٪ في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧. وتكتنف آفاق أسعار المعادن مخاطر حدوث تطورات سلبية، وهو ما يرجع لأسباب منها ضعف الدعم من السياسات والاستثمار العقاري في الصين، أو استعادة التوازن بوتيرة أسرع من خلال التحول من الاستثمار إلى الاستهلاك على المدى المتوسط، أو إجراء تعديل غير منظم في سوق ديون الشركات في الصين.

وارتفع مؤشر الزراعة، الذي يتألف من أسعار المواد الغذائية والمشروبات والمواد الخام الزراعية بنسبة ٤,٣٪ منذ أغسطس ٢٠١٦. وعلى الرغم من أن أسعار زيت النخيل والشاي والمطاط زادت زيادة كبيرة، فإن أسعار الأرز وحبوب الكاكاو قد انخفضت. ووصلت أسعار القمح إلى أدنى مستوياتها خلال ١١ سنة في ديسمبر ٢٠١٦، ولكنها تعافت إلى حد ما منذ ذلك الحين. وبشكل عام، زادت أسعار القمح بنسبة ١٥,٢٪ منذ أغسطس ٢٠١٦. وزادت أيضا أسعار الذرة، وإن كانت لا تزال قريبة من أدنى مستوياتها على مدى التاريخ. ولا تزال النسب العالمية للمخزون إلى الاستهلاك في حالة القمح والذرة أعلى بكثير من متوسطها على مدى ١٠ سنوات، مما يشير إلى كفاية المعروف في الأسواق.

وظلت أسعار فول الصويا دون تغيير يُذكر لأن استمرار الطلب القوي على البروتين الحيواني قابل الأوضاع المواتية على جانب العرض. وارتفعت أسعار زيت النخيل بأكثر من ٣٦,٧٪ على مدار عام ٢٠١٦ وزادت بنسبة ١٩٪ على أساس سنوي مقارنة. وترتبط هذه الزيادة بالمزارع في إندونيسيا وماليزيا التي تواجه الآثار اللاحقة لظاهرة النينيو والانخفاض في مخزون زيت النخيل. وانخفض السعر السنوي للكاكاو لأول مرة خلال خمس سنوات، نظرا لوفرة المحصول في غرب إفريقيا.

ورفعت التوقعات بشأن أسعار معظم السلع الأولية الزراعية بسبب الأحوال الجوية المواتية بقدر أقل، بما في ذلك في الولايات المتحدة. ومن المتوقع الآن أن تزيد الأسعار السنوية للمواد الغذائية بنسبة ٣,٠٪ في عام ٢٠١٧، وأن تنخفض

اسمه الفني بيتومين (ويُطلق عليه بالعامية القطران بسبب مظهره الخارجي المماثل). ويتسم النفط الثقيل والثقيل جدا بلزوجة عالية، وكثافة عالية، ونسب تركيز مرتفعة من النيتروجين والأكسجين والكبريت والمعادن الثقيلة. وتؤدي هذه الخصائص إلى ارتفاع تكاليف الاستخراج والنقل والتكرير مقارنة بالتكاليف في حالة النفط التقليدي، وعلى الرغم من ارتفاع التكاليف والصعوبات الفنية، ترى شركات نفط كبرى أن هذه الموارد توفر تدفقات طويلة الأجل يمكن الاعتماد عليها من الهيدروكربونات السائلة وتدر عائداً كبيرة في حالة حدوث أي تطورات إضافية في مجال الاستخراج. غير أن الشواغل البيئية ظهرت في كثير من الأحيان، بالنظر إلى الأضرار المحتملة التي يمكن أن تتسبب فيها أنشطة الاستخراج والتكرير هذه. وقوبلت الشواغل المرتبطة بهذه المصادر الجديدة من النفط في كثير من الأحيان بقواعد تنظيمية ومعايير بشأن السلامة للمساعدة في تخفيف هذه المخاطر.

والنفط الصخري (الذي يطلق عليه أيضا النفط الصخري الخفيف) هو بترول يتكون من نفط خام خفيف تحتويه تكوينات بترولية منخفضة النفاذية، وغالبا ما تكون هذه التكوينات من الحجر الرملي الصخري أو الصخري الخفيف. وقد بدأ استغلال النفط الصخري مع تطور استخراج الغاز الصخري بالجمع بين وسيلتي التكسير الهيدروليكي (أو التصديع، وهي تقنية لتنشيط الآبار يتم خلالها تكسير الصخرة بسائل مضغوط هيدروليكيًا) والحفر الموجه (عملية حفر آبار غير رأسية). وطبقت صناعة النفط هذه التقنيات على نطاق واسع فيما بعد، وبصفة أساسية في الولايات المتحدة. وتقوم شركات صغيرة نسبيا بتطوير مصادر النفط الصخري التي تختلف هياكل تكاليفها عن مصادر النفط الأخرى. ويتطلب النفط الصخري تكاليف غارقة أقل من النفط التقليدي، ويكون الفاصل الزمني بين الاستثمار الأولي والإنتاج أقصر بكثير.

وينتج نفط المياه العميقة والمياه شديدة العمق من أنشطة الإنتاج البحرية التي تُنفذ على أعماق تزيد عن ١٢٥ مترا و١٥٠٠ متر على التوالي. وكما ذُكر، سمحت التطورات المتتالية في تقنيات الحفر بإجراء حفر على مسافات أبعد بكثير من الشواطئ وفي مناطق أعمق بكثير. ويختلف نوع المنصات البحرية المستخدمة في أنشطة الحفر لاستخراج نفط المياه شديدة العمق اختلافا كبيرا عن الأنواع المستخدمة للحفر في المياه العميقة. فتكون منصات المياه شديدة العمق مغمورة جزئيا في المياه ويمكن أن تشمل نظم تحديد الموقع الديناميكية أو قد تكون سفن حفر — وهي منصات حفر بحري ذاتية الدفع يمكن أن تعمل عند أعماق تصل إلى ٣ آلاف متر. وعلى الرغم من أنه نشاط ينطوي على تكاليف ثابتة مرتفعة، فإن الحفر في المياه شديدة العمق يمكن أن يوفر تدفقا مطردا من النفط لفترة طويلة جدا، مما يجعل هذه الأصول جذابة لشركات النفط الدولية الكبيرة.

أكبر تساعد على ابتكار تقنيات استخراج جديدة وتطبيقها. وقد تطورت طريقة الحفر تطورا كبيرا منذ بدايات سوق النفط. وبالإضافة إلى التطورات في تقنيات الحفر التي أدت إلى إنتاج النفط الصخري والنفط الصخري الخفيف، فقد أدت التطورات المتتالية في تقنيات الحفر في الحقول البحرية إلى حدوث زيادة كبيرة في اكتشاف مصادر جديدة للنفط. وخلال السبعينات، أصبح الإنتاج ممكنا في بحر الشمال وزاد الإنتاج في خليج المكسيك بفضل الحفر في المياه العميقة وارتفاع الأسعار بعد صدمتي النفط في السبعينات. وكثيرا ما يؤدي هذا الوضع — أي ظهور منتج لديه مصادر نفط جديدة بتكاليف مرتفعة نسبيا — إلى نشأة توترات مع المنتجين الأعضاء في منظمة أوبك ذوي التكاليف المنخفضة، الذين استجابوا في الثمانينات وفي الفترة الأخيرة من المنظور الاستراتيجي عن طريق خفض مستويات إنتاجهم.

وتتناول المناقشة التالية أربعة تساؤلات عن دور التكنولوجيا ومصادر النفط غير التقليدية في سوق النفط العالمية:^٢

- ما هي مصادر النفط غير التقليدية؟
- أين تقع مراكز الإنتاج والاحتياطي؟
- كيف تطور الاستثمار والإنتاج؟
- ما هي الخطوات القادمة؟

ما هي مصادر النفط غير التقليدية؟

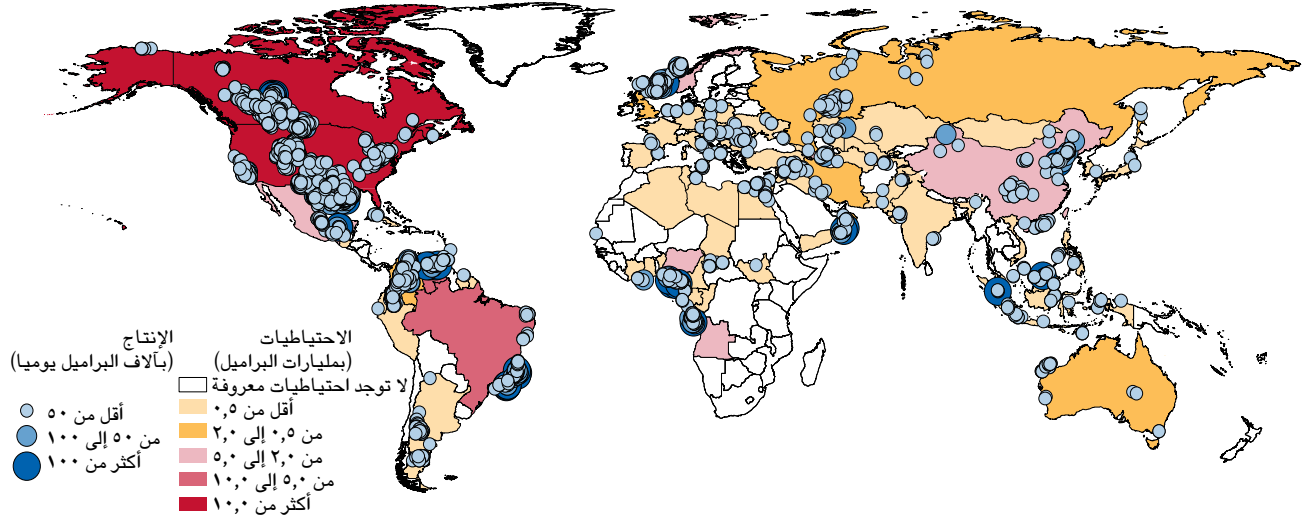
تتألف تشكيلة اليوم من النفط المُستخرج من مصادر غير تقليدية من النفط الرملي، والنفط الثقيل جدا، والنفط الصخري والنفط الصخري الخفيف، ونفط المياه شديدة العمق.^٣ وعادة ما يكون استخراج ومعالجة النفط غير التقليدي أصعب وأعلى تكلفة من النفط التقليدي. وبالطبع، يكون تصنيف النفط على أنه غير تقليدي محدد بفترة زمنية معينة. فقبل إدراج النفط الثقيل ونفط المياه العميقة ويعرفان الآن بأنهما من المصادر التقليدية، فقد كانا يعتبران من المصادر غير التقليدية. وتشكل مصادر النفط الجديدة جزءا من سلسلة متواصلة من مصادر النفط التي تتطور بفضل أوجه التحسن في تقنيات استخراجها. ولهذا السبب ومن أجل إعطاء منظور تاريخي عن كيفية تطور هذه المصادر «الجديدة» ومساهمتها في التحول في سوق النفط، يعتمد هذا التقرير تعريفا شاملا للمصادر غير التقليدية.^٤

وتتكون الرمال النفطية إما من رمال غير كثيفة أو أحجار رملية متماسكة جزئيا وتحتوي على خليط طبيعي من الرمل والطين والمياه المشبع بنوع كثيف ولزج للغاية من البترول

^٢ ينصب التركيز في هذا التقرير على النفط، والذي يشير هنا إلى السوائل بما في ذلك النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي. ^٣ راجع دراسة Kleinberg (تفيد الإصدار) للاطلاع على مناقشة حول المصادر غير التقليدية.

^٤ ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك، فإن مصادر النفط غير التقليدية تشير إلى التعريف الأوسع وليس الأضيق (المعاصر) لمصادر النفط غير التقليدية.

الشكل البياني ١- ت خ- ٢: النفط من مصادر غير تقليدية والاحتياطيات المثبتة والإنتاج، ٢٠١٦



المصادر: شركة Rystad Energy للبحوث والتحليل؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الإنتاج والاحتياطيات تشمل النفط الرملي، والثقيل، والنقي، والصخري الخفيف والصخري، ونفط المياه العميقة والعميقة جدا. والاحتياطي المثبت هو المورد الذي تزيد احتمالية استخراجه وتحقيقه لأرباح اقتصادية عن ٩٠٪. وتعرف المياه العميقة بأنها تلك التي يبلغ عمقها من ١٢٥ متر إلى ١٥٠٠ متر. وتعرف المياه شديدة العمق بأنها على عمق ١٥٠٠ متر فأكثر. وعندما يصنف نفط المياه العميقة (أو العميقة جدا) على أنه نفط ثقيل أيضا (أو ثقيل جدا) يحسب الإنتاج مرة واحدة على أنه نفط المياه العميقة (أو العميقة جدا). والمقصود بالنفط هو النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

أين تقع مراكز الإنتاج والاحتياطي؟

تتركز مراكز إنتاج النفط من المصادر غير التقليدية والاحتياطي منها في عدد قليل من البلدان. وتمتلك أمريكا الشمالية أعلى مستوى تركيز من الاحتياطيات المثبتة القابلة للاستخراج بطريقة مجدية اقتصاديا والإنتاج من المصادر غير التقليدية (الشكل البياني ١- ت خ- ٢؛ والجدول ١- ت خ- ١). وتتكون هذه المصادر من نفط صخري في الولايات المتحدة وبنفط رملي في كندا. وتمتلك أمريكا الوسطى والجنوبية أيضا احتياطيات ومراكز إنتاج كبيرة، تشمل النفط الثقيل والنفط الثقيل جدا وموارد نفطية في المياه العميقة والعميقة جدا في البرازيل وكولومبيا وإكوادور وفنزويلا. وتنتشر الاحتياطيات العالمية المتبقية من المصادر غير التقليدية للنفط وإنتاجه في أماكن مختلفة، وتتكون أساسا من النفط الثقيل في أوروبا وبنفط المياه العميقة والعميقة جدا في بحر الشمال وغرب إفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط تمتلك أعلى مستوى تركيز من احتياطيات وإنتاج النفط التقليدي، ولكن لديها مستوى منخفض نسبيا من الاحتياطيات المثبتة من النفط غير التقليدي وإنتاجه. وبالإضافة إلى الخصائص الجيولوجية الفعلية والتي يصعب ملاحظتها، فإن التركيز العالي للاحتياطيات المثبتة من النفط غير التقليدي وإنتاجه يعكس توزيع الابتكار والتطبيق اللاحق لتقنيات الاستخراج الجديدة في شكل

استثمار في مجالي التنقيب والاستخراج. ومن الناحية المفاهيمية، ذهب خبراء الاقتصاد المعنيون بالموارد لفترة طويلة إلى أن قاعدة الموارد هي أحد العوامل الداخلية المحددة لحجم الجهد المبذول للتنقيب عن الموارد.^٥ وتكتسب المعرفة بالخصائص الجيولوجية الفعلية من خلال جهود التنقيب وتتطور باستمرار مع التطورات التكنولوجية. وبالتالي يعتمد كل من الاحتياطيات المثبتة والإنتاج على عوامل اقتصادية ومؤسسية (عوامل فوق سطح الأرض) بقدر اعتمادها على الخصائص الجيولوجية الفعلية (عوامل تحت سطح الأرض). وتشتمل العوامل الاقتصادية التي تؤثر على جغرافيا التنقيب والإنتاج على مدى القرب من الأسواق وأوجه التكامل مع البنية التحتية المتاحة. وكثيرا ما تؤدي هذه العوامل إلى تكتل الإنتاج والاحتياطيات المثبتة.^٦ وتشتمل العوامل

^٥ النموذج التقليدي هو نموذج التنقيب الذي أعد في دراسة Pindyck (1978) حيث يعمل القائم بالتخطيط الاجتماعي على تحقيق أقصى حد من القيمة الحاضرة لصافي المنافع الاجتماعية الناتجة عن استهلاك النفط، ويمكن تجديد موارد قاعدة الاحتياطي من خلال التنقيب واكتشاف حقول جديدة. وتم بحث عمليات التنقيب عن الموارد واستكشافها إما كعملية تحديدية أو تصادفية (راجع مثلا دراسات Pin-dyck 1978 وArrow and Chang 1982 وDevarajan and Fisher 1982).
^٦ تقترح دراسة Moreno-Cruz and Taylor (2016) نموذجا مكانيا للتنقيب عن الطاقة يحدد كيف يؤثر موقع موارد الطاقة وإنتاجيتها على توزيع النشاط الاقتصادي عبر الحيز الجغرافي. وتخلص إلى أن هناك قانون قياس جديد يربط إنتاجية موارد الطاقة بحجم السكان، في حين أن الأنهار والطرق تزيد الإنتاجية بالفعل. وتقدم دراسة Arezki

الجدول ١ - ت خ ١ - إنتاج النفط من مصادر غير تقليدية، ٢٠١٦
(بملايين البراميل يوميا)

البلد	النفط الرملي		نفط المياه العميقة	نفط المياه شديدة العمق	النفط الصخري الخفيف والصخري الثقيل	المجموع
	والنفط الثقيل جدا	النفط الثقيل				
الولايات المتحدة	٠,٤٠	٠,٠٧	٠,٧٧	٠,٧٩	٧,٢٥	٩,٢٨
كندا	٢,٦٠	٠,٠٨	-	-	٠,٦٠	٣,٢٨
البرازيل	٠,٠٩	٠,٠٣	١,٠٩	١,١٨	-	٢,٣٩
أنغولا	-	٠,٠٠	١,٣٤	٠,١٦	-	١,٥٠
النرويج	-	٠,٠٢	١,٣٦	-	-	١,٣٩
الصين	٠,٣٦	٠,٧٣	٠,٠٨	٠,٠١	٠,٠٣	١,٢١
فنزويلا	١,٠٠	٠,١٨	-	-	-	١,١٨
نيجيريا	٠,٠٠	٠,٠٨	٠,٨٣	-	-	٠,٩١
المكسيك	٠,٤٨	٠,٣١	٠,٠١	-	٠,٠٠	٠,٨٠
أذربيجان	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٧٢	-	-	٠,٧٤
كولومبيا	٠,٥٠	٠,١٣	-	-	٠,٠٠	٠,٦٣
عمان	٠,٣٠	٠,١٢	-	-	٠,٠١	٠,٤٣
المملكة المتحدة	-	٠,٠٥	٠,٢٩	-	-	٠,٣٤
روسيا	٠,١٠	٠,١٩	-	-	-	٠,٣٠
إكوادور	٠,٠١	٠,٢٠	-	-	-	٠,٢١
ماليزيا	٠,٠١	٠,٠١	٠,١٦	-	-	٠,١٩
أستراليا	٠,٠١	-	٠,١٦	-	٠,٠٠	٠,١٧
غينيا الاستوائية	-	-	٠,١٧	-	-	٠,١٧
جمهورية الكونغو	٠,٠١	-	٠,١٦	-	-	٠,١٧
إندونيسيا	٠,١٤	٠,٠١	٠,٠٠	-	-	٠,١٥
كازاخستان	٠,٠٩	٠,٠٦	-	-	-	٠,١٥
الأرجنتين	٠,٠١	٠,٠٨	-	-	٠,٠٤	٠,١٣

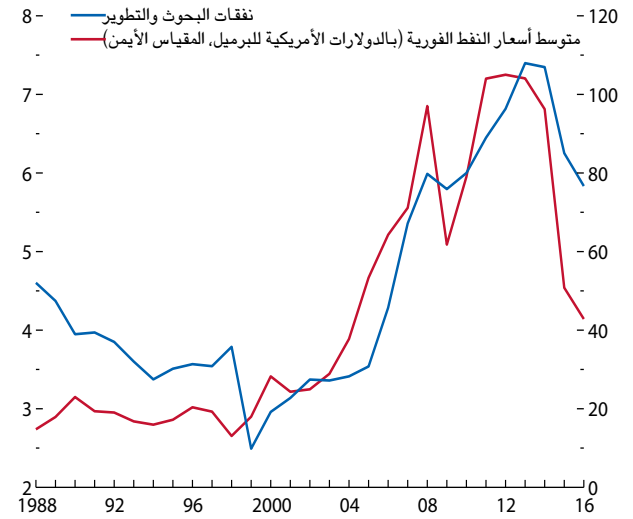
المصدر: شركة Rystad Energy للبحث والتحليل؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُعرّف المياه العميقة بأنها تلك التي يبلغ عمقها من ١٢٥ مترا إلى ١٥٠٠ متر. وتُعرّف المياه شديدة العمق بأنها على عمق ١٥٠٠ متر فأكثر. وعندما يصنف نفط المياه العميقة (أو العميقة جدا) على أنه نفط ثقيل أيضا (أو ثقيل جدا) يُحسب الإنتاج مرة واحدة على أنه نفط المياه العميقة (أو العميقة جدا). والمقصود بالنفط هو النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي. وتشير علامة الشرطة إلى تسجيل إنتاج صفري.

المصادر غير التقليدية، يتعين أن تكون شركات النفط قادرة على الابتكار أو أن تطبق تقنيات جديدة. كذلك يؤدي تغيير القواعد التنظيمية دورا محوريا في تحديد مدى حدوث الابتكار والتطبيق اللاحق لتقنيات للاستخراج. ومن الأمثلة على ذلك النفط الصخري في الولايات المتحدة. فقد كانت معظم الاحتياطيات الكبيرة من النفط — والغاز — الموجودة في الصخور في الولايات المتحدة معروفة لفترة طويلة — منذ مطلع عشرينات القرن الماضي وفقا لبعض التقارير. وحتى منتصف الألفينات، كان يُعتقد أن استخراج النفط من التكوينات الصخرية مكلف للغاية، إن لم يكن مستحيلا من الناحية التكنولوجية. وبالإضافة إلى ارتفاع الأسعار المدفوع بالزيادة السريعة في الطلب من الاقتصادات الصاعدة العملاقة مثل الصين والهند، يمكن كذلك اعتبار ظهور النفط الصخري نتيجة للصدمة التنظيمية في الولايات المتحدة. ويتضح ذلك من التنبؤات التي نشرتها الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة. فالتوسع في استخراج النفط الصخري كان مدفوعا بدراسة بارزة أجرتها هيئة حماية البيئة الأمريكية في عام ٢٠٠٤، وخلصت إلى أن التكسير الهيدروليكي لا يشكل أي تهديد على إمدادات المياه الصالحة للشرب الموجودة تحت سطح الأرض. وبعد ذلك بفترة قصيرة، قدمت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش بموجب قانون سياسة الطاقة لعام ٢٠٠٥ استثناء للمواد

المؤسسية التي تؤثر على التنقيب والإنتاج على الانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي وقوة حقوق الملكية، بما في ذلك حقوق ملكية الأصول في باطن الأرض. وتقدم دراسة Arezki, van der Ploeg, and Toscani (2016) أدلة تجريبية على وجود علاقة سببية — ودالة اقتصاديا — بدءا من التغييرات في توجه السوق إلى اكتشاف ترسيبات ضخمة من الهيدروكربونات والمعادن، إلى جانب ارتفاع أسعار الموارد ونضوبها. وتعكس الاختلافات الملحوظة بين مصادر الاحتياطيات والإنتاج المعروفة عبر البلدان اختلافات في كفاءة الإنتاج. ويمكن عزو هذه الاختلافات إلى عوامل مؤسسية نابعة من هيكل الملكية في مجال الصناعة. وعلى سبيل المثال، توفر دراسة Wolf (2009) أدلة على أن هيكل الملكية في قطاع النفط — أي ما إذا كان مملوكا للدولة — يؤدي دورا رئيسيا في تحديد الكفاءة النسبية. وتخلص الدراسة إلى أن شركات النفط غير المملوكة للدولة تحقق نتائج أفضل بكثير من الشركات المملوكة للدولة في حالة تساوي جميع العوامل الأخرى. والصعوبات التي تواجه نظم الإنتاج يمكن أن تؤدي إلى تراجع الميل إلى الإنتاج من الاحتياطيات الموجودة. وللاستفادة من

and Bogmans (2017) أدلة على دور عوامل القرب من الأسواق الرئيسية وطاقات الدولة في إنتاج الوقود الأحفوري.

الشكل البياني ١- ت خ ٣- تطور نفقات البحوث والتطوير في بعض شركات النفط والخدمات المتكاملة (بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)



المصادر: صندوق النقد الدولي، نظام أسعار السلع الأولية؛ ومؤسسة Bloomberg L.P. وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: متوسط أسعار النفط الفورية هو متوسط أسعار خام برنت المملكة المتحدة وبنف دبي وغرب تكساس الوسيط بأوزان متساوية. والشركات هي Baker Hughes وBP.P.L.C. وChevron Corporation وExxonMobil Corporation وThe Haliburton Company وRoyal Dutch Shell plc وShlumberger Limited وTotal S.A.

الكيميائية المستخدمة في التكسير الهيدروليكي من القواعد التنظيمية لقانون مياه الشرب الآمنة (راجع دراسة Gilje, Loutschina, and Strahan 2016).

وتم تحديد موقع ترسيبات النفط الصخري في العديد من البلدان الأخرى (مثل الأرجنتين وأستراليا وكندا والصين والمكسيك وروسيا). غير أنه باستثناء الأرجنتين وكندا، حيث يتزايد إنتاج النفط الصخري، فقد أدت العقوبات التنظيمية والتحديات التكنولوجية فضلا على تراجع أسعار النفط في الفترة الأخيرة إلى تأخير عمليات الاستخراج أو أثنت الشركات عن تنفيذها^٧. وعلى وجه التحديد، تتعلق العقوبات التنظيمية بالشواغل البيئية، بما في ذلك جودة إمدادات المياه والحاجة إلى عمليات تصميم أعمال التصديع المكلفة وفقا لطابع الصخور الذي يزداد تعقيدا في بعض الأماكن^٨. وقد بلغ الأمر ببعض البلدان حتى حظر كل عمليات التنقيب عن النفط الصخري وإنتاجه. وإجمالا، لا يزال انتشار إنتاج

^٧ على الرغم من أن آفاق انتشار النفط الصخري خارج الولايات المتحدة كانت محدودة حتى الآن، فإن إنتاج الغاز الصخري يجري حاليا في بلدان مثل الأرجنتين والصين وروسيا. ^٨ راجع تقرير طبيعة تغير المناخ (٢٠١٣) للاطلاع على مناقشة بشأن مزايا وعيوب التصديع.

النفط الصخري في العالم غير مؤكد، مما يسهم في زيادة عدم اليقين بشأن آفاق عرض النفط على المستوى العالمي.

كيف تطور الاستثمار والإنتاج؟

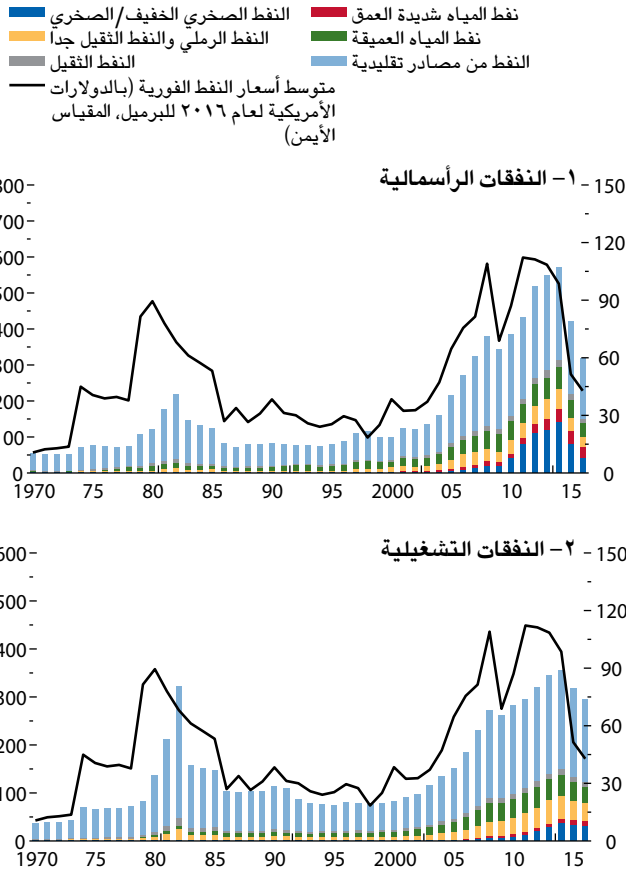
يوضح القول المأثور «الحاجة أم الاختراع» الطابع الدوري للتغير التكنولوجي (دراسة Hanlon 2015). وقد تبين أن اتجاه التغير الفني ينحاز نحو احتياجات محددة، حسب القوى السائدة (راجع دراسة Acemoglu 2002). وفي حالة قطاع النفط بالتحديد، أدت الحاجة إلى التعامل مع النضوب السريع لاحتياطيات النفط التقليدية في مواقع معينة، وما نتج عن ذلك من فترات شهدت ارتفاع الأسعار إلى حفز التطورات في تقنيات الاستخراج. وكانت فترات ارتفاع الأسعار هذه مصحوبة بزيادات كبيرة في النفقات على البحوث والتطوير التي كان يجري معظمها الشركات الكبرى — وفي بعض الأحيان الشركات الصغيرة — التي تعمل في قطاعي النفط والغاز (الشكل البياني ١- ت خ ٣). ويوفر المناخ الحالي الذي يسوده انخفاض الأسعار حافزا ضعيفا لإجراء بحوث في مجال تقنيات استخراج النفط. وتخلص دراسة Lindholt (2015) إلى أن التطورات التكنولوجية التي تحققت من خلال نشاط البحوث والتطوير عوضت أثر النضوب الجاري على تكاليف العثور على احتياطيات إضافية من النفط وتطويرها في أنحاء العالم. غير أن الدراسة تخلص إلى أنه عند النظر إلى فترة أطول، فإن النضوب يؤثر بشكل عام أكثر مما يفعل التقدم التكنولوجي. وقد تنبع هذه النتيجة من واقع الطابع الدوري للتطورات التقنية على عكس النضوب^٩.

وتفيد ما يطلق عليها فرضية الذروة النفطية بأن عرض النفط يصل إلى أعلى مستوياته في فترة منتصف الألفينات، وهي بالتحديد الفترة التي بدأت فيها ثورة النفط الصخري. ويمكن اعتبار هذه الثورة من جوانب كثيرة كاستجابة العرض الداخلية لارتفاع الأسعار في الألفينات، مما يشكك في الرأي المبالغ في التشاؤم الذي يذهب إلى أن العوامل الجيولوجية تحد من العرض (دراسة Arezki and others 2017).^{١٠}

^٩ تخلص دراسات (Managi and others (2004, 2005, 2006 باستخدام بيانات على المستوى الجزئي للفترة ١٩٤٧-١٩٩٨، إلى أدلة تجريبية تدعم فرضية أن التغير التكنولوجي عوض النضوب في حالة الإنتاج البحري من النفط والغاز في خليج المكسيك. وفي حالة الولايات المتحدة، تقدم دراسة (Cuddington and Moss (2001 أدلة على أن التطورات التكنولوجية تستجيب لحالات الندرة بتحليل العوامل المحددة لمتوسط تكاليف العثور على احتياطيات إضافية من البترول خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٩٠.

^{١٠} يحفز ارتفاع أسعار النفط أيضا التغير التكنولوجي في القطاع المستخدم للطاقة. وتقدم دراسة (Aghion and others (2016 أدلة على أن الشركات العاملة في صناعة السيارات تميل إلى الابتكار بقدر أكبر في التكنولوجيات «النظيفة» (وبقدر أقل في التكنولوجيات «غير النظيفة») عندما تكون أسعار الوقود مرتفعة. غير أن مناخ بقاء أسعار النفط أقل لفترة أطول يمكن أن يؤخر التحول المأمول في مصادر الطاقة من خلال إبطاء التغير التكنولوجي — والتطبيق اللاحق — الموجه نحو التحرك بعيدا عن استخدام الوقود الأحفوري (دراسة Arezki and Obstfeld 2015).

الشكل البياني ١- ت خ -٤: التطور التاريخي للنفقات الرأسمالية والتشغيلية العالمية (بمليارات الدولارات الأمريكية لعام ٢٠١٦، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



المصادر: صندوق النقد الدولي، نظام أسعار السلع الأولية؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية؛ وشركة Rystad Energy للبحوث والتحليل؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: متوسط أسعار النفط الفورية هو متوسط أسعار خام برنت المملكة المتحدة وبنفط دبي وغرب تكساس الوسيط بأوزان متساوية. والنفقات الرأسمالية تشمل تكاليف التنقيب في مواقع زلزالية ومواقع لا يوجد بها نفط مثبت والحفر فيها أو آبار تقدير كميات النفط أو الغاز في منطقة ما لاكتشاف حقول النفط والغاز وترسيم حدودها؛ وجميع تكاليف التطوير المتعلقة بالمنشآت وحفر الآبار. والنفقات التشغيلية تشمل المصروفات المرتبطة مباشرة بأنشطة النفط والغاز. وتقدر التكاليف على مستوى الأصول وتعاير مقابل القيم التي تبلغ عنها الشركة. وتُعرف المياه العميقة بأنها تلك التي يبلغ عمقها من ١٢٥ متراً إلى ١٥٠٠ متر. وتُعرف المياه شديدة العمق بأنها على عمق ١٥٠٠ متر فأكثر. وعندما يصنف نفط المياه العميقة (أو العميقة جداً) على أنه نفط ثقيل أيضاً (أو ثقيل جداً) بحسب الإنتاج مرة واحدة على أنه نفط المياه العميقة (أو العميقة جداً). والمقصود بالنفط هو النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

وفي الماضي، كانت الاستثمارات والنفقات التشغيلية العالمية المتعلقة بالنفط غير التقليدي تتبع على نحو وثيق التطورات في أسعار النفط (الشكل البياني ١- ت خ -٤).^{١١} وخلال فترات التحركات الحادة في الأسعار، كما حدث في أواخر السبعينات، استجاب الاستثمار في قطاع النفط استجابة سريعة. وفي أواخر عام ٢٠٠٨ خلال الأزمة المالية العالمية، تراجعت الاستثمارات النفطية ولكنها انتعشت في عام ٢٠٠٩ بعد الانخفاض الحاد ولكن المؤقت في أسعار النفط. وشهدت فترة الألفينات أكبر زيادة غير مسبوقه في النفقات الرأسمالية العالمية وتعكس حقبة ممتدة من ارتفاع أسعار النفط. وقد أدت الزيادة السريعة في الطلب على النفط، وخاصة من اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبيرة مثل الصين والهند إلى دفع الأسعار إلى أعلى وشجعت على مواصلة الاستثمار في تكرينات النفط الصخري الخفيف، وبنفط المياه شديدة العمق، والنفط الثقيل جداً، والتي كانت غير مجدية اقتصادياً من قبل بسبب انخفاض أسعار النفط. وفي حين أن الحركة المتزامنة بين أسعار النفط والنفقات الرأسمالية في المصادر غير التقليدية مماثلة لحالة المصادر التقليدية، فإن النفقات المرتبطة بالمصادر غير التقليدية تتضمن التغيرات التكنولوجية التي تسهم في تغيير استجابة إنتاج النفط العالمي. ويتطلب النفط الصخري مستوى أقل من التكاليف الغارقة مقارنة بالنفط التقليدي، كما أن الفاصل الزمني بين الاستثمار الأولي والإنتاج أقصر بكثير. وبالتالي، يسهم النفط الصخري في جعل دورات أسعار النفط أقصر ومحدودة بشكل أكبر (دراسة 2016 Arezki and Matsumoto).

وقد أسهمت الزيادة غير المسبوقة في النفقات الرأسمالية المرتبطة بالمصادر غير التقليدية في الألفينات في الدور المحوري لهذه المصادر في سوق النفط العالمية. وعلى وجه الخصوص، ظهر نمو إنتاج النفط الصخري كمساهم رئيسي في نمو العرض على مستوى العالم (الشكل البياني ١- ت خ -٥).^{١٢} كذلك ساهمت الزيادة السريعة في المصادر غير التقليدية في تغيير السلوك الاستراتيجي لمنظمة أوبك مما أدى إلى انهيار حاد في أسعار النفط (دراسة 2014 Arezki and Blanchard). وعلى الرغم من أن هذا الانخفاض المفاجئ في الأسعار أدى إلى انخفاض في الاستثمارات والنفقات، فقد كان التحسن الكبير في الكفاءة التشغيلية بمثابة أدوات للضبط التلقائي. والتحول في هيكل التكاليف الناتج عن انخفاض أسعار النفط نحو الهبوط هو تحول مؤقت جزئياً. ويسود اعتقاد بأن هيكل التكاليف — الذي غالباً ما يُستخدم السعر التعادلي

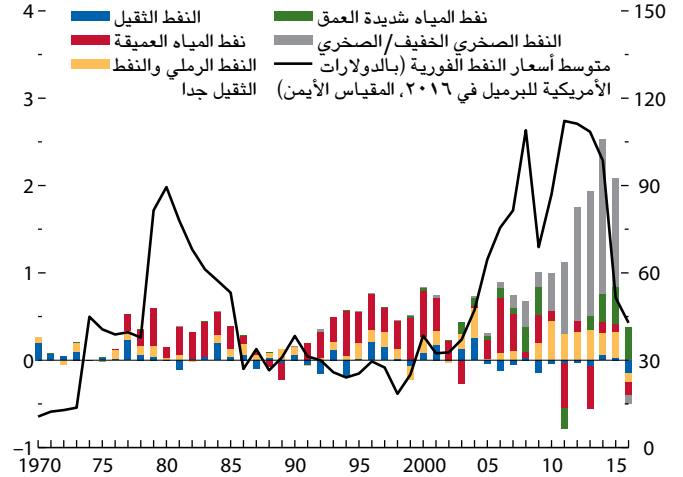
كمؤشر بديل له (السعر الذي يكون عنده إنتاج برميل من النفط مُجد اقتصادياً) — ثابت وتدفعه عوامل لا تتغير مثل طبيعة النفط المستخرج والخصائص الجيولوجية المرتبطة به (الشكل البياني ١- ت خ -٦). وفي الواقع العملي، يعتمد هيكل التكاليف على مجموعة من العوامل، بما في ذلك التطورات التكنولوجية ومدى «التعلم بالممارسة»، مما يؤدي إلى

^{١١} تُخفض سلاسل الاستثمار وأسعار النفط باستخدام مؤشر الأسعار للاستثمار الخاص الثابت في آلات التعدين وحقول النفط في الولايات المتحدة والتي تم الحصول عليها من موقع مكتب التحليل الاقتصادي على شبكة الإنترنت.

^{١٢} في عام ٢٠١٦، أضاف النفط الصخري كمية قدرها ٧,٩ مليون برميل يوميا في سوق حجمها ٩٦ مليون برميل يوميا — ٤,٤ مليون برميل يوميا من النفط الخام، و٢,٧ مليون برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي و٠,٨ مليون برميل يوميا من المكثفات.

الشكل البياني ١ - ت خ ٥: نمو إنتاج النفط وأسعار النفط الحقيقية من مصادر غير تقليدية على مستوى العالم

(بملايين البراميل يوميا، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

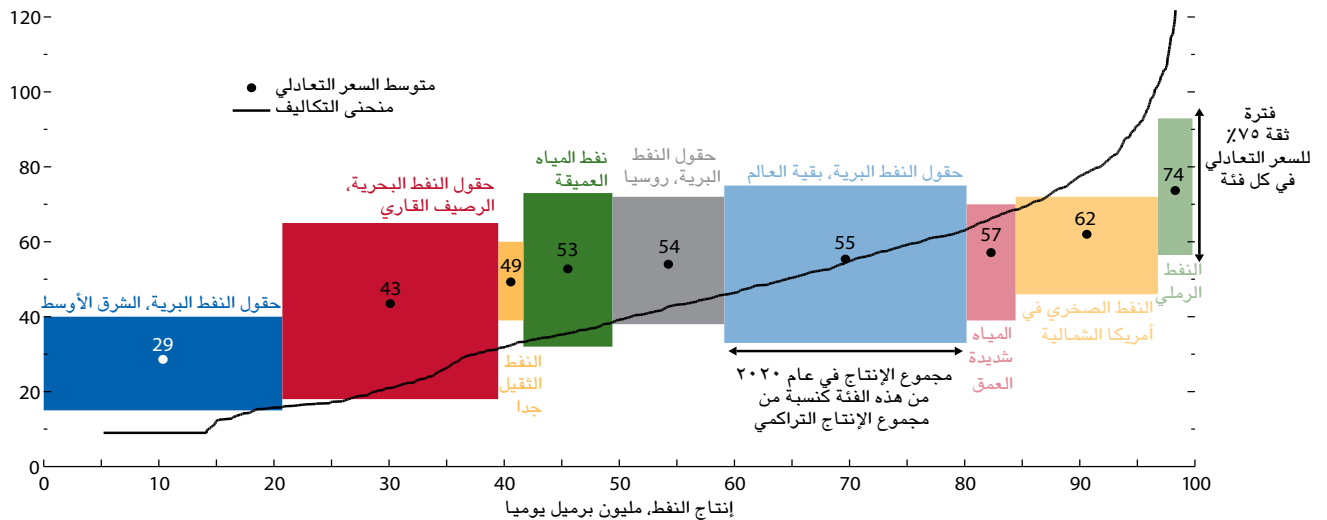


المصادر: صندوق النقد الدولي، نظام أسعار السلع الأولية؛ ومكتب التحليل الاقتصادي؛ وشركة Rystad Energy للبحوث والتحليل؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: متوسط أسعار النفط الفورية هو متوسط أسعار خام برنت المملكة المتحدة وبنفط دبي وغرب تكساس الوسيط بأوزان متساوية. وكان مجموع الإنتاج العالمي في عام ٢٠١٦ يبلغ نحو ٩٦,٥ مليون برميل يوميا. وتعرف المياه العميقة بأنها تلك التي يبلغ عمقها من ١٢٥ مترا إلى ١٥٠٠ متر. وتعرف المياه العميقة العمق بأنها على عمق ١٥٠٠ متر فأكثر. وعندما يصنف نفط المياه العميقة (أو العميقة جدا) على أنه نفط ثقيل أيضا (أو ثقيل جدا) بحسب الإنتاج مرة واحدة على أنه نفط المياه العميقة (أو العميقة جدا). والمقصود بالنفط هو النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

خفض التكاليف بشكل دائم. وفي بعض الحالات مثل حالة الانخفاض الحاد في الأسعار في الفترة الأخيرة، انخفضت الأسعار التعادلية بالتزامن مع أسعار النفط. ويرجع هذا التحول إلى تحسن مستوى الكفاءة التشغيلية الناجم عن الانخفاض الكبير في الهامش في قطاع الخدمات اللازمة لدعم الصناعة الاستخراجية. وفيما يتعلق بالنفط الصخري بالتحديد، يمكن إرجاع الصمود الاستثنائي أمام انخفاض أسعار النفط إلى تحسن الكفاءة بدرجة كبيرة والتي زادت نتيجة ظهور النفط الصخري في بداية دورة استثمار كان فيها التعلم بالممارسة مهما (الشكل البياني ١ - ت خ ٧).^{١٣} ومن المرجح أن يتحول هيكل تكاليف النفط الصخري نحو الارتفاع مرة أخرى بسبب عدم استمرارية مكاسب الكفاءة في حالة التوسع في إنتاج النفط، في حين أنه من المتوقع ارتفاع تكاليف رأس المال مع ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية. ولم يكن التحول في هيكل التكاليف موحدا عبر المصادر غير التقليدية. فقد كانت معدلات النمو مرتفعة باستمرار في حالة إنتاج النفط الرملي الذي ينطوي على تكاليف كبيرة لوقف التشغيل. غير أن انخفاض الاستثمار في استكشاف حقول جديدة من المتوقع أن يؤثر على إنتاج النفط الرملي مع

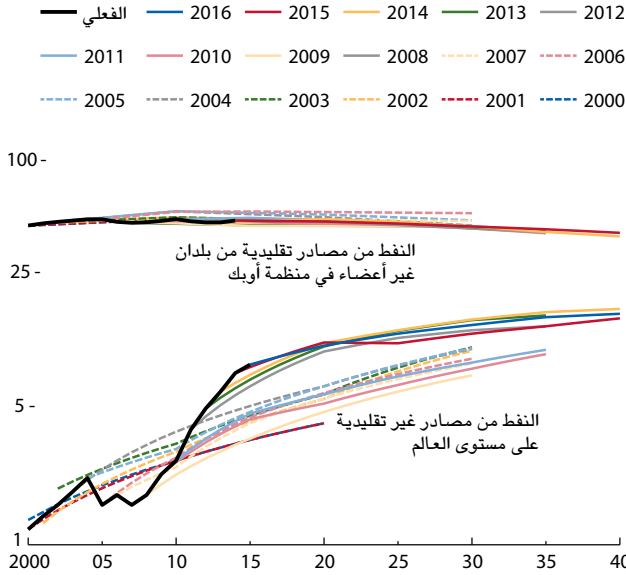
^{١٣} يشير الشكل البياني ١ - ت خ ٧ إلى أنه في إطار سيناريو عدم تقلص التكاليف، فإن مستوى سعر النفط المطلوب للحفاظ على ثبات إنتاج النفط الصخري يبلغ أعلى من ٨٠ دولارا للبرميل. وفي حالة تقلص التكاليف بنحو ٤٠٪، كما لوحظ في الماضي القريب، سيكون مستوى السعر المطلوب قدره ٤٠ دولارا وحسب للبرميل. وبعد أن كان الإنتاج ضعيفا، فقد أعقبت الزيادة الأخيرة في أسعار النفط علامات تشير إلى انتعاش الاستثمار والإنتاج.

الشكل البياني ١ - ت خ ٦: منحني تكاليف العرض العالمي من النفط والأسعار التعادلية (بالدولارات الأمريكية للبرميل)

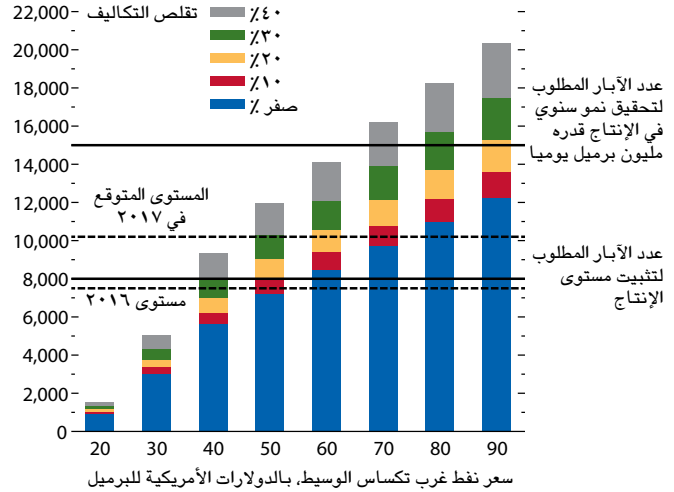


المصدر: شركة Rystad Energy للبحوث والتحليل.
ملحوظة: السعر التعادلي هو سعر نفط برنت الذي يساوي صافي القيمة الحاضرة عنده صفرا، بعد أخذ في الاعتبار جميع التدفقات النقدية في المستقبل باستخدام معدل خصم حقيقي قدره ٧,٥٪. والمقصود بالنفط هو النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

الشكل البياني ١ - ت خ ٨: الآفاق المتوقعة لعمر إنتاج النفط من مصادر غير تقليدية (بملايين البرميل يوميا، مقياس لوغاريتمي)



الشكل البياني ١ - ت خ ٧: آبار النفط الصخري في أمريكا الشمالية وفق سيناريوهات مختلفة لأسعار نفط غرب تكساس الوسيط وتقلص التكاليف (عدد الآبار سنويا)



المصدر: الوكالة الدولية للطاقة. ملحوظة: مقتبس من دراسة Wachmeister, Henke and Höök, (2017). والتواريخ تطابق أعمار إنتاج النفط المستمدة من التنبؤات.

المصدر: شركة Rystad Energy للبحوث والتحليل. ملحوظة: يشير هذا الشكل إلى الآبار المحفورة ولكن غير المنتجة. وعند بلوغ سعر البرميل ٦٠ دولارا، سيتعين حفر حوالي ٨ آلاف من آبار النفط الصخري، مع تقلص التكاليف بنسبة ١٠٪ لتثبيت مستوى الإنتاج.

الموجودة تحت سطح الأرض وفوقه. وإجمالا، فإن زيادة أهمية المصادر غير التقليدية في العرض العالمي لا تغير استجابة الإنتاج الديناميكية للأسعار وحسب، ولكنها تؤدي أيضا إلى زيادة عدم اليقين على المدى المتوسط. وعلى الرغم من عدم اليقين بشأن التطورات التكنولوجية واتفاقية أوبك الأخيرة، فإن استعادة توازن عرض النفط بما يتماشى مع الطلب المصحوب باستقرار الأسعار سيعتمد على الآفاق المتوقعة للمصادر غير التقليدية (الشكل البياني ١ - ت خ ٩). وتخفيض إنتاج النفط الناتج عن المفاوضات والبالغ ١,٨ مليون برميل يوميا لمدة ستة أشهر سيساعد من حيث المبدأ على استعادة التوازن في الأسواق بحلول نهاية عام ٢٠١٧، والقضاء على العرض المفرط الذي تشير التقديرات حاليا إلى أنه يبلغ أقل بقليل من مليون برميل يوميا. وسيتم تلبية نمو الطلب السنوي على النفط والمتوقع عموما أن يبلغ ١,٢ مليون برميل يوميا من مصادر غير تقليدية على مدى السنوات القليلة القادمة، وبصفة أساسية من خلال موارد قيد التطوير من نفط المياه العميقة والمياه شديدة العمق، والنفط الرملي، والنفط الثقيل والنفط الثقيل جدا. وفي حالة عدم توافر النفط الصخري، ستبدأ قوى النضوب وإرث انخفاض الاستثمار في الظهور ودفع الأسعار إلى مستوى أعلى بكثير بعد عدد قليل من السنوات. وبدلا من ذلك، ففي الوضع الطبيعي الجديد لسوق النفط، سيزيد الإنتاج من النفط الصخري نتيجة زيادة

مرور الوقت. وقد شهد إنتاج النفط في المياه العميقة وشديدة العمق تحدينا فعليا، مما جعله أكثر قدرة على الصمود. ولكن مرة أخرى، فإن انخفاض الاستثمار في حقول جديدة سيؤثر في الغالب على نفط المياه العميقة وشديدة العمق في المستقبل، وإن كان بأنماط مختلفة عبر المناطق نتيجة العوامل الموجودة تحت سطح الأرض وفوقه.

ما هي الخطوات القادمة؟

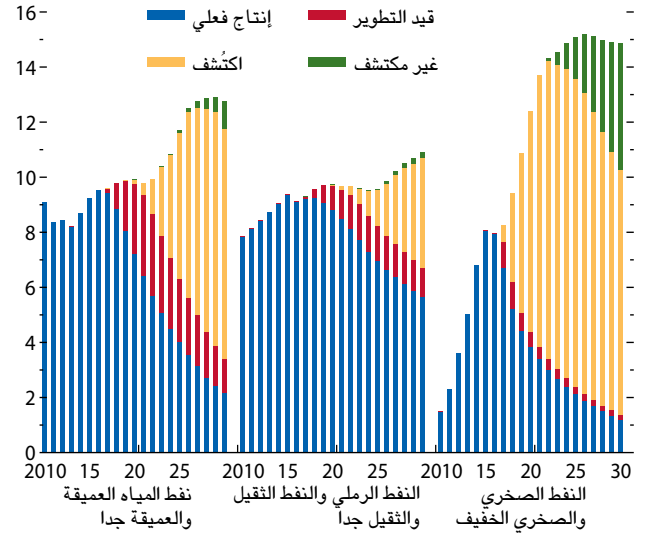
إن تطور المصادر غير التقليدية غير مؤكد بحكم طبيعتها. ويتضح عدم اليقين عند مقارنة القدرة على التنبؤ بالإنتاج غير التقليدي مقابل الإنتاج التقليدي (الشكل البياني ١ - ت خ ٨).^{١٤} فمن الصعب توقع التطورات التكنولوجية وتطبيقها في وقت لاحق — بما في ذلك مدى التعلم والانتشار المكاني. وكما ذكر من قبل، فإن عدم اليقين المحيط بتطور المصادر غير التقليدية تحكمه الطبيعة غير المؤكدة تماما لعمليات الابتكار والتطبيق، نتيجة التفاعل بين العوامل

^{١٤} لا توفر الوكالة الدولية للطاقة أي تنبؤات محددة بشأن إنتاج منظمة أوبك من النفط.

^{١٥} تقدم دراسة Wachmeister, Henke, and Höök (2017) تقييما مفصلا لتنبؤات الإنتاج التي أعدتها الوكالة الدولية للطاقة باستخدام تعريف أضيق لمصادر النفط غير التقليدية. وتقدم دراسة Leduc, Moran, and Vigfusson (2013) أدلة على التعلم التدريجي إلى حد ما في أسواق العقود المستقبلية.

متواضعة في الأسعار (دراسة Arezki and Matsumoto 2016). ونتيجة لذلك، فإن عرض النفط الصخري سيساعد إلى حد ما في تهدئة التقلبات التصاعدية الحادة في أسعار النفط التي يمكن أن تكون سائدة بخلاف ذلك. وعلى المدى المتوسط، مع استمرار زيادة الأسعار، سوف تنشأ التطورات التقنية في عمليات استخراج النفط غير التقليدي مرة أخرى، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى بدء دورة جديدة من دورات الأسعار.

الشكل البياني ١ - ت خ ٩- آفاق إنتاج النفط من مصادر غير تقليدية (بملايين البراميل يوميا)



المصادر: شركة Rystad Energy للبحوث والتحليل؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُعرّف المياه العميقة بأنها تلك التي يبلغ عمقها من ١٢٥ متراً إلى ١٥٠٠ متر. وتُعرّف المياه شديدة العمق بأنها على عمق ١٥٠٠ متر فأكثر. وعندما يُصنّف نفط المياه العميقة (أو العميقة جدا) على أنه نفط ثقيل أيضاً (أو ثقيل جدا) بحسب الإنتاج مرة واحدة على أنه نفط المياه العميقة (أو العميقة جدا). والمقصود بالنفط هو النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

- Collier, Paul, Anke Hoeffler, and Catherine Pattillo. 2004. "Africa's Exodus: Capital Flight and the Brain Drain as Portfolio Decisions." *Journal of African Economies* 13 (Supplement 2): 15–54.
- Costinot, Arnaud, and Andrés Rodríguez-Clare. 2013. "Trade Theory with Numbers: Quantifying the Consequences of Globalization." NBER Working Paper 18896, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Cuddington, John T., and Diana L. Moss. 2001. "Technological Change, Depletion, and the U.S. Petroleum Industry." *American Economic Review* 91 (4): 1135–48.
- Devarajan, Shantaynan, and Anthony C. Fisher. 1982. "Exploration and Scarcity." *Journal of Political Economy* 90 (6): 1279–90.
- Fajgelbaum, Pablo, and Amit Khandelwal. 2016. "Measuring the Unequal Gains from Trade." *Quarterly Journal of Economics* 131 (3): 1113–80.
- Fernald, John. 2014. "Productivity and Potential Output before, during, and after the Great Recession." NBER Working Paper 20248, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Feyrer, James. 2007. "Demographics and Productivity." *Review of Economics and Statistics* 89 (1): 100–09.
- Gilje, Erik P., Elena Loutskina, and Philip E. Strahan. 2016. "Exporting Liquidity: Branch Banking and Financial Integration." *Journal of Finance* 71 (3): 1159–84.
- Gruss, Bertrand. 2014. "After the Boom—Commodity Prices and Economic Growth in Latin America and the Caribbean." IMF Working Paper 14/154, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Hanlon, W. Walker. 2015. "Necessity Is the Mother of Invention: Input Supplies and Directed Technical Change." *Econometrica* 83 (1): 67–100.
- International Monetary Fund (IMF). 2016. "Small States' Resilience to Natural Disasters and Climate Change—Role for the IMF." IMF Policy Paper, Washington, DC.
- Jorda, Oscar. 2005. "Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections." *American Economic Review*, 95(1): 161–182.
- Justino, Patricia. 2007. "On the Links between Violent Conflict and Household Poverty: How Much Do We Really Know?" MICROCON Research Working Paper 1, Brighton, United Kingdom.
- . 2009. "Poverty and Violent Conflict: A Micro-Level Perspective on the Causes and Duration of Warfare." *Journal of Peace Research* 46 (3): 315–33.
- Kleinberg, Robert L. Forthcoming. "Unconventional Fossil Fuels." In M.J. Aziz and A.C. Johnson, *Introduction to Energy Technology: Depletable and Renewable*, Wiley-VCH.
- Koopman, Robert, Zhi Wang, and Shang-Jin Wei. 2014. "Tracing Value-Added and Double Counting in Gross Exports." *American Economic Review* 104 (2): 459–94.
- Leduc, Sylvain, Kevin Moran, and Robert Vigfusson. 2013. "Learning about Future Oil Prices." Unpublished.
- Acemoglu, Daron. 2002. "Directed Technical Change." *Review of Economic Studies* 69 (4): 781–809.
- Adler, Gustavo, Romain Duval, Davide Furceri, Sinem Kiliç Çelik, Ksenia Koloskova, and Marcos Poplawski-Ribeiro. 2017. "Gone with the Headwinds: Global Productivity." IMF Staff Discussion Note 17/04, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Aghion, Philippe, Antoine Dechezlepretre, David Hemous, Ralf Martin, and John Van Reenen. 2016. "Carbon Taxes, Path Dependency, and Directed Technical Change: Evidence from the Auto Industry." *Journal of Political Economy* 124 (1): 1–51.
- Ahn, JaeBin, and Romain Duval. Forthcoming. "Trading with China: New Sector-Level Evidence from Advanced Economies." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Arezki, Rabah, and Olivier Blanchard. 2014. "Seven Questions about the Recent Oil Price Slump." iMFDirect blog, December 22.
- Arezki, Rabah, and Akito Matsumoto. 2016. "A New Normal for the Oil Market." iMFDirect blog, October 27.
- Arezki, Rabah and Christian Bogmans. 2017. "Proximity to Markets, State Capacity and the Production of Fossil Fuels." Unpublished.
- Arezki, Rabah, Zoltan Jakab, Douglas Laxton, Akito Matsumoto, Armen Nurbekyan, Hou Wang, and Jiaxiong Yao. 2017. "Oil Prices and the Global Economy." IMF Working Paper 17/15, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Arezki, Rabah and Maurice Obstfeld. 2015. "The Price of Oil and the Price of Carbon." iMFDirect blog, December 2, and VoxEU.org, December 3.
- Arezki, Rabah, Frederick van der Ploeg, and Frederik Toscani. 2016. "Shifting Frontiers in Global Resource Extraction: The Role of Institutions." CEPR Discussion Paper 11553, Centre for Economic Policy Research, London.
- Arrow, Kenneth J., and Sheldon Chang. 1982. "Optimal Pricing, Use and Exploration of Uncertain Natural Resource Stocks." *Journal of Environmental Economics and Management* 9 (1): 1–10.
- Baldwin, Richard. 2016. *The Great Convergence: Information Technology and the New Globalization*. Cambridge, MA: Belknap Press.
- Besley, Timothy, and Torsten Persson. 2008. "Wars and State Capacity." *Journal of the European Economic Association* 6 (2–3): 522–30.
- Blattman, Christopher, and Edward Miguel. 2010. "Civil War." *Journal of Economic Literature* 48 (1): 3–57.
- Cerra, Valerie, and Sweta Chaman Saxena. 2008. "Growth Dynamics: The Myth of Economic Recovery." *American Economic Review* 98 (1): 439–57.

- Teulings, Coen N., and Nikolay Zubanov. 2014. "Is Economic Recovery a Myth? Robust Estimation of Impulse Responses." *Journal of Applied Econometrics* 29 (3): 497–514.
- United Nations (UN). 2016. "World Population Prospects, the 2015 Revision." Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York, NY.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2016. "Population Statistics Reference Database." New York, NY.
- Voors, Maarten J., Eleonora E. M. Nillesen, Philip Verwimp, Erwin H. Bulte, Robert Lensink, and Daan P. Van Soest. 2012. "Violent Conflict and Behavior: A Field Experiment in Burundi." *American Economic Review* 102 (2): 941–64.
- Wachtmeister, Henrik, Petter Henke, and Mikael Höök. 2017. "Oil Projections in IEA World Energy Outlooks: Revisions, Accuracy and Uncertainty." Uppsala University Working Paper, Uppsala, Sweden.
- Wacziarg, Romain, and Karen Horn Welch. 2008. "Trade Liberalization and Growth: New Evidence." *World Bank Economic Review* 22 (2): 187–231.
- Wolf, Christian. 2009. "Does Ownership Matter? The Performance and Efficiency of State Oil vs. Private Oil (1987–2006)." *Energy Policy* 37 (7): 2642–52.
- Yi, Kei-Mu. 2003. "Can Vertical Specialization Explain the Growth of World Trade?" *Journal of Political Economy* 111 (1): 52–102.
- . 2010. "Can Multistage Production Explain the Home Bias in Trade?" *American Economic Review* 100 (1): 364–93.
- Lindholt, Lars. 2015. "The Tug-of-War between Resource Depletion and Technological Change in the Global Oil Industry 1981–2009." *Energy* 93: 1607–16.
- Managi, Shunsuke, James J. Opaluch, Di Jin, and Thomas A. Grigalunas. 2004. "Technological Change and Depletion in Offshore Oil and Gas." *Journal of Environmental Economics and Management* 47 (2): 388–409.
- . 2005. "Technological Change and Petroleum Exploration in the Gulf of Mexico." *Energy Policy* 33 (5): 619–32.
- . 2006. "Stochastic Frontier Analysis of Total Factor Productivity in the Offshore Oil and Gas Industry." *Ecological Economics* 60 (1): 204–15.
- Moreno-Cruz, Juan, and M. Scott Taylor. 2016. "An Energy-Centric Theory of Agglomeration." NBER Working Paper 22964, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Mueller, Hannes. 2013. "The Economic Costs of Conflict." International Growth Centre Working Paper, London.
- . 2016. "Growth and Violence: Argument for a per Capita Measure of Civil War." *Economica* 83 (331): 473–97.
- Nature Climate Change*. 2013. "Fracking Fracas." April 25.
- Pindyck, Robert S. 1978. "The Optimal Exploration and Production of Nonrenewable Resources." *Journal of Political Economy* 86 (5): 841–61.
- Rodrik, Dani. 1999. "Where Did All the Growth Go? External Shocks, Social Conflict, and Growth Collapses." *Journal of Economic Growth* 4 (4): 385–412.

تدابير غير مسبوقه: النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة

المسار والقوة المستمرة في بعض الحالات. وقد حدث هذا التحول في ظل تلاشي الرياح الدافعة الخارجية، بما في ذلك تراجع مستوى النمو الممكن في الاقتصادات المتقدمة والتباطؤ وإعادة التوازن في الصين والتحول في دورة السلع الأولية، الذي أثر على البلدان المصدرة للسلع الأولية. وهذه التطورات، التي اقترنت بخطر الحمائية في الاقتصادات المتقدمة وتشديد الأوضاع المالية في ظل عودة السياسة النقدية الأمريكية إلى طبيعتها، أدت جميعها إلى بيئة خارجية أكثر صعوبة بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال الفترة المقبلة.

وما هي انعكاسات هذه البيئة بالنسبة للنمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية؟ تشير فجوات الدخل الواسعة بين تلك الاقتصادات والاقتصادات المتقدمة إلى أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لديها فرصة للحاق بالركب مما يدعم احتمالات استمرارها في تحقيق نمو ممكن قوي نسبيا في الأجل المتوسط حتى في حالة حدوث تحول دائم في بعض الأوضاع الخارجية الأساسية.

غير أنه يتضح من البيانات التاريخية أن النمو التعويضي المطرد المستمر الناتج عن فجوات الدخل مقارنة بالاقتصادات المتقدمة ليس نموا تلقائيا (راجع دراسة Pritchett 2000 ودراسة 2005 Hausmann, Pritchett, and Rodrik ودراسة 2008 Olken and ودراسة 2012 Berg, Ostry, and Zettelmeyer). فعلى العكس، يشهد النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بمرور الوقت فترات من التسارع والتراجع، ويرجع أن يكون للأوضاع الخارجية دور في التأثير على أنماط النمو. ومع تراجع الدعم من البيئة الخارجية، من الضروري فهم السياسات التي يمكن لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية استخدامها بغرض استمرارية النمو المطرد وتجنب انعكاس المسار مع تراجع الدعم من البيئة الخارجية، وذلك بهدف تحسين المستويات المعيشية في تلك الاقتصادات وتعزيز النمو العالمي.

وعلى هذه الخلفية، ينظر الفصل في كيفية تأثير الأوضاع الخارجية القطرية على آفاق نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الأجل المتوسط (أي خلال فترة خمس سنوات تسمح بتمهيد تأثير تقلبات الدورة الاقتصادية) وعلى احتمالات مرور تلك الاقتصادات بفترات مستمرة من التسارع والتراجع. كذلك يبحث الفصل تأثير السياسات والخصائص الهيكلية المحلية على الأوضاع الخارجية التي تؤثر بدورها على ميل تلك الاقتصادات إلى أن تشهد مثل هذه الفترات. وعقب

ازدادت أهمية اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة. وهي تمثل الآن أكثر من ٧٥٪ من النمو العالمي في الناتج والاستهلاك، أي ما يعادل حوالي ضعف نصيبها منذ عقدين. وكانت البيئة الخارجية من العوامل المهمة في هذا التحول. فمع تكامل هذه الاقتصادات مع الاقتصاد العالمي، أصبح معدل التبادل التجاري والطلب الخارجي وتحديد الأوضاع المالية الخارجية محددات مؤثرة متزايدة الأهمية يعتمد عليها نمو تلك الاقتصادات في الأجل المتوسط. وفي ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تحولات هيكلية ربما تكون دائمة، قد تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال الفترة القادمة بيئة خارجية أقل دعما مما كانت عليه خلال الجزء الأكبر من فترة ما بعد عام ٢٠٠٠. ولا تزال تفصل هذه الاقتصادات فجوات دخل واسعة عن البلدان المتقدمة، وأمامها بالتالي فرصة أكبر للحاق بالركب، مما يدعم احتمالات استمرارها في تحقيق نمو ممكن قوي نسبيا في الأجل المتوسط. غير أن النمو التعويضي المطرد لم يحدث تلقائيا في الماضي. فقد شهد النمو الاقتصادي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فترات من التسارع والتراجع بمرور الوقت. ولكن هذه الاقتصادات لا تزال أمامها فرصة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من معدل النمو المتباطئ بفعل الأوضاع الخارجية من خلال تعزيز الأطر المؤسسية وحماية التكامل الاقتصادي والسماح بمرونة سعر الصرف واحتواء مواطن الضعف الناتجة عن ارتفاع عجز الحساب الجاري والاقتراض الخارجي وعن ارتفاع مستوى الدين العام أيضا.

مقدمة

عقب فترة ملحوظة من التسارع المتزامن في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحالة عامة من الصمود فور وقوع الأزمة المالية العالمية، تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مجددا في السنوات الأخيرة أنماط نمو متباينة — مزيج من التراجع والجمود وانعكاس

إعداد برتراند غروس ومالهار نابار (رئيس الفريق) وماركوس بوبلاوسكي-ريبيرو، مع خدمات مساندة من فيليشيا بيلوستسينيك وميتكو غريغوروف وأنا يبين هونغ وجونغجين لي، ومساهمات من باتريك بلاغريف وإيمين بوز ولويس كوبيدو ودينيز إغين.

للطلب بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تأثير قوي ومتزايد.

- وهناك سياسات وخصائص هيكلية محلية معينة من شأنها المساعدة إلى حد ما في موازنة انخفاض النمو الناتج عن تراجع الدعم المتاح من الأوضاع الخارجية. ويؤكد الفصل نتائج الدراسات السابقة التي خلصت إلى أن زيادة فعالية النظم القانونية وتعزيز حماية حقوق الملكية من شأنهما زيادة النمو في الأجل المتوسط (راجع دراسة Jones 2016 والمراجع الواردة فيها). كذلك تساعد سلامة الأطر النقدية والعمق المالي ومرونة سعر الصرف في تعزيز النمو في الأجل المتوسط. ولكن أهم ما يشير إليه الفصل هو الدور الإضافي لبعض الخصائص. فالتكامل التجاري ومرونة سعر الصرف وقوة المؤسسات جميعها عوامل تساعد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في تعزيز دفعة النمو المستمدة من الأوضاع الخارجية، إما من خلال زيادة احتمالات تسارع النمو أو خفض احتمالات تراجعه.

وتحديدا، يركز التحليل الوارد في هذا الفصل على تأثير البيئة الخارجية على نمو نصيب الفرد من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الأجل المتوسط. ويمكن أن تؤثر البيئة الخارجية أيضا على جوانب مهمة أخرى في تلك الاقتصادات وتضع صناع السياسات أمام تحديات لا يشملها هذا الفصل. وكما يرد في الفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تؤثر صدمات الطلب والصدمات المالية الخارجية تأثيرا كبيرا على تقلبات النمو قصيرة الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فالتعرض إلى التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل التي تكون بدافع المضاربة تترتب عليه تكلفة في صورة زيادة في التقلبات (راجع دراسة Ostry, Loungani, and Furceri 2016). كذلك يؤثر التكامل مع النظام التجاري العالمي على كيفية توزيع مكاسب النمو الاقتصادي بين عوامل الإنتاج المحلية. فكما يشير الفصل الثالث، فإن مشاركة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في سلاسل القيمة العالمية قد تكون أدت إلى تراجع نصيب العمالة من الدخل القومي في هذه الاقتصادات.

وينقسم بقية الفصل إلى الأقسام التالية. ترد في البداية نبذة مختصرة عن أداء النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في العقود الأخيرة، وتحليل لدور الأوضاع الخارجية لفرادى البلدان في تشكيل أنماط النمو الملاحظة في البلدان وعبر الفترات الزمنية. ثم يناقش الفصل أنماط النمو التي استمرت لفترات طويلة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ويبحث دور الأوضاع الخارجية في التأثير على احتمالات تسارع وتراجع النمو. ويحلل الفصل

تحليل أداء النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال السنوات الأخيرة ومدى تقلص فجوات الدخل في هذه الاقتصادات مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، ينظر الفصل في المسائل الرئيسية التالية:

- كيف يمكن لأوضاع الطلب الخارجية القطرية والأوضاع المالية الخارجية ومعدلات التبادل التجاري أن تؤثر على أنماط النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وعلى احتمالات تعرضها لفترات من تسارع أو تراجع النمو ومدى سرعتها بالتالي في تقليص فجوات الدخل بينها وبين الاقتصادات المتقدمة؟ وفي ظل زيادة تكامل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع الاقتصاد العالمي، هل أصبح للعوامل الخارجية دور أكبر في تشكيل أنماط النمو بمرور الوقت؟
- وما هي السياسات والخصائص الهيكلية المحلية التي من شأنها مساعدة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في تحقيق أفضل استفادة من الأوضاع الخارجية؟ وما هي انعكاسات الأوضاع الخارجية الحالية على توقعات النمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وعلى قدرة تلك الاقتصادات على الاستمرار في المساهمة الكبيرة في النمو العالمي؟

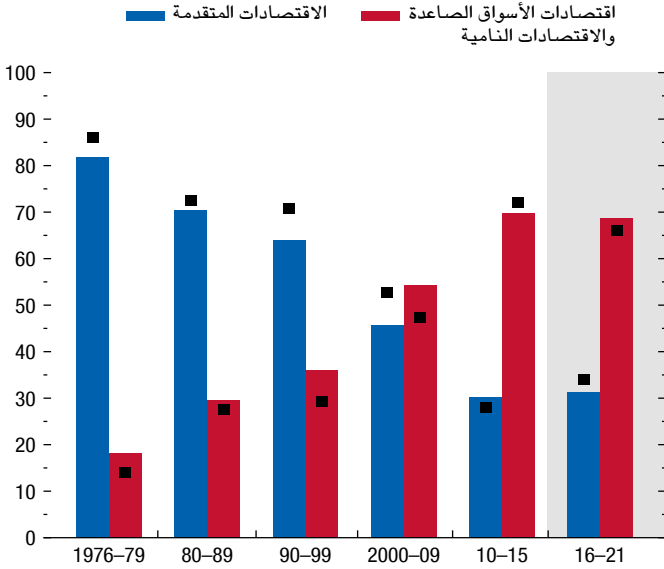
وفيما يلي أهم النتائج التي خلص إليها الفصل:

- تؤثر الأوضاع الخارجية القطرية تأثيرا كبيرا على النمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. إذ يؤكد التحليل أن التفاوتات على مستوى البلدان من حيث الأوضاع الخارجية، إلى جانب العوامل العالمية التي تؤثر نفس التأثير على جميع الاقتصادات خلال فترات معينة، لها دور مهم في تشكيل نتائج النمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المنفردة.
- كذلك تساعد الأوضاع الخارجية القطرية في تفسير فترات التسارع والتراجع التي يشهدها النمو — ويبدو أن لهذه الفترات تأثيرا مستمرا على نتائج نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وفجوات الدخل النسبية بينها وبين الاقتصادات المتقدمة.
- وبمرور الوقت، ازداد ارتباط النمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بالأوضاع الخارجية لفرادى البلدان، لا سيما الأوضاع المالية الخارجية. فعلى سبيل المثال، ارتفعت مساهمة الأوضاع الخارجية في النمو متوسط الأجل بحوالي نصف نقطة مئوية — أي ما يعادل ثلث الزيادة في متوسط نمو نصيب الفرد من الدخل — خلال الفترة ما بين ١٩٩٥-٢٠٠٤ و٢٠٠٥-٢٠١٤. وفي حين تبدو مساهمة أوضاع الطلب الخارجي ككل ثابتة عموما خلال هذه الفترة، كان

الشكل البياني ٢-١: المساهمة في نمو الناتج والاستهلاك العالميين

(%)

تزداد أهمية آفاق النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بالنسبة للاقتصاد العالمي.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تحسب المتوسطات باستخدام أسعار الصرف السوقية. وتشير الأعمدة الملونة إلى نسبة المساهمة في نمو الناتج، وتشير المربعات السوداء إلى نسبة المساهمة في نمو الاستهلاك.

من الدقة الفروق في تكلفة المعيشة بين البلدان) عن نصف مستواه في الولايات المتحدة. وفي ٨٥٪ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يقل نصيب العامل من الدخل الحقيقي عن نصف مستواه في الولايات المتحدة (الشكل البياني ٢-٢).

ونظرا لأن نمو إنتاجية العمالة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تعد دالة جزئية لفجوة الإنتاجية النسبية بين تلك الاقتصادات والاقتصادات المتقدمة (تستخدم الولايات المتحدة كمؤشر بديل للاقتصادات المتقدمة)، تشير هذه الفجوات الضخمة في نصيب العامل من الناتج إلى احتمالية وجود فرصة كبيرة أمام اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية للحاق بالركب (وإن كانت بعض

^٣ تحسب النسب على أساس متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترة خمس سنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، بغرض تمهيد تقنيات الدورة الاقتصادية وأسعار السلع الأولية التي قد تؤثر على مستويات الدخل النسبية. وأحد المحاذير المهمة التي ينبغي أخذها في الاعتبار هو أن بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يستخدم طريقة الانكماش الفردي في حساب إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ولكن هذا النهج قد لا يغطي جميع تغيرات الأسعار النسبية وقد يؤثر بالتالي على دقة الحسابات (راجع دراسة Alexander and others 2017).

تأثير السياسات والخصائص المحلية على دور الأوضاع الخارجية في تشكيل احتمالات التسارع والتراجع. وأخيرا، ينظر الفصل في توقعات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في ظل الأوضاع الخارجية التي يرجح أن تشهدها هذه الاقتصادات في الأجل المتوسط.

أداء النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عبر الفترات الزمنية

شهدت العقود الأخيرة ارتفاعا سريعا في مساهمة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في نمو الناتج والاستهلاك العالميين، وازداد تأثير آفاق النمو في تلك الاقتصادات على الاقتصاد العالمي ككل.^١ لذلك من المهم فهم تأثير البيئة الخارجية المعقدة على آفاق نمو تلك الاقتصادات، ليس فقط لدعم تحسين مستويات المعيشة فيها، ولكن لتقييم آفاق الاقتصاد العالمي ككل.

وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨، بلغ متوسط مساهمة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في نمو الناتج والاستهلاك العالميين ٧٠٪ على أساس تعادل القوى الشرائية، أي حوالي ضعف مساهمتها خلال ثمانينات القرن الماضي. وعقب الأزمة المالية العالمية، وفي ظل بطء التعافي في الاقتصادات المتقدمة، ارتفعت مساهمة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في النمو العالمي إلى حوالي ٨٠٪ من نمو الناتج و٨٥٪ من نمو الاستهلاك (راجع أيضا الإطار ١-١ من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وعلى أساس أسعار الصرف السوقية، بلغت مساهمة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ما يقرب من ٧٠٪ من نمو الناتج العالمي وما يزيد قليلا على ٧٠٪ من نمو الاستهلاك العالمي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ (الشكل البياني ٢-١).

ورغم تزايد الأهمية الكلية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي، لا سيما خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لا تزال مستويات الدخل في فزادى البلدان داخل المجموعة منخفضة نسبيا مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.^٢ ففي ٩٠٪ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يقل نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الوقت الحالي (الذي يتم تحويله بأسعار الصرف على أساس تعادل القوى الشرائية التي تعكس بمزيد

^١ في هذا الفصل، تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية جميع الاقتصادات المصنفة ضمن هذه المجموعة حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والاقتصادات المعاد تصنيفها كإقتصادات «متقدمة» منذ عام ١٩٩٦ (قبرص والجمهورية التشيكية وإستونيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وإسرائيل وكوريا ولاتفيا وليتوانيا ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة ومالطة وبورتوريكو وسان مارينو وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا ومقاطعة تايوان الصينية). وتستثنى من العينة الاقتصادات التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة في عام ٢٠١٠ وفقا لجداول بن العالمية، الإصدار التاسع.

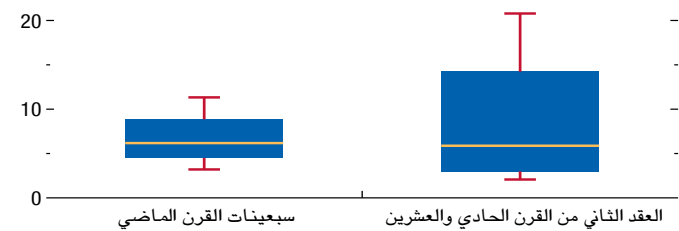
^٢ يستخدم الفصل بيانات قطرية مقارنة عن الدخل الحقيقي وعوامل الإنتاج (رأس المال المادي والبشري ومدخل العمل) والسكان مستمدة من جداول بن العالمية، الإصدار التاسع. راجع دراسة Deaton and Aten (2017) ودراسة (2017) Inkaar and Rao للاطلاع على مناقشات حول المنهج المستخدم في إعداد المقارنة الدولية للأسعار لعام ٢٠١١ التي تستند إليها حسابات الدخل الحقيقي على أساس تعادل القوى الشرائية في جداول بن العالمية، الإصدار التاسع.

الشكل البياني ٢-٣: توزيع نصيب الفرد من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في سبعينات القرن الماضي والعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين

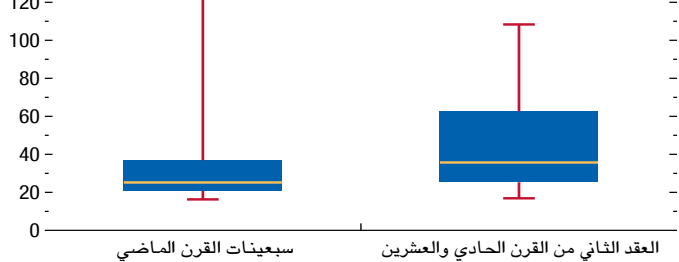
(نصيب الفرد من الدخل على أساس تعادل القوى الشرائية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، %)

لم يكن تراجع الفجوات في نصيب الفرد من الدخل بين مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ومجموعة الاقتصادات المتقدمة تلقائياً في الماضي. بل إن فجوات الدخل اتسعت في الواقع في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤.

١- الشرائح الخمسية الثلاث الدنيا في توزيع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في سبعينات القرن الماضي



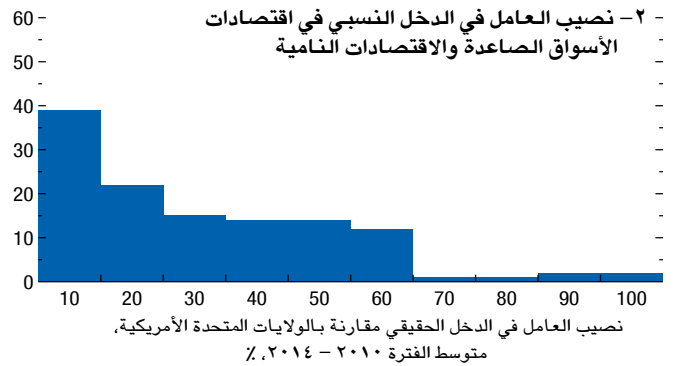
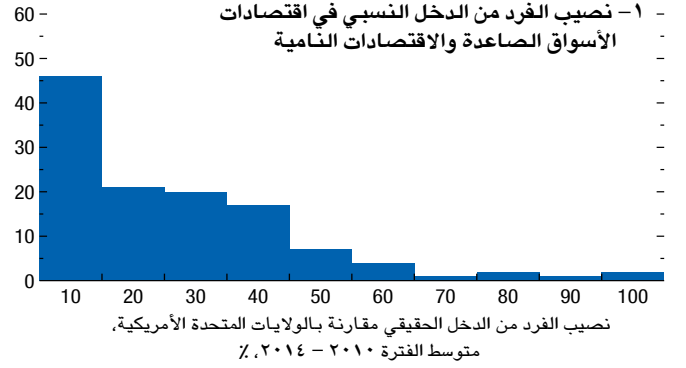
٢- الشريحتان الخمسيتان العلويتان في توزيع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في سبعينات القرن الماضي



المصادر: جداول بن العالمية، الإصدار التاسع، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يمثل الخط الأفقي داخل كل إطار الوسيط، ويمثل الطرف الأعلى والطرف الأدنى لكل إطار الربيع الأعلى والربيع الأدنى، وتشير العلامات الحمراء إلى العشير الأعلى والعشير الأدنى لمتوسط الدخل النسبي خلال العقد.

الشكل البياني ٢-٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، الدخل النسبي على أساس تعادل القوى الشرائية (عدد الاقتصادات في كل مدة)

الفجوات الكبيرة في نصيب العامل من الدخل مقارنة بمستواه في الاقتصادات المتقدمة تشير إلى احتمالية وجود مجال كبير للنمو «التعويضي» في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.



المصادر: جداول بن العالمية، الإصدار التاسع، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

البلدان قد توشك على الوصول إلى مستوى النمو الثابت ولن تشهد على الأرجح أي نمو تعويضي إضافي^٤. ولم تقلص فجوات الدخل في الماضي تلقائياً. وكانت هناك قوى أخرى بخلاف فجوة الإنتاجية شكلت نمط النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ننظر على سبيل المثال في الشرائح الخمسية الثلاث الدنيا لهذه الاقتصادات في توزيع الدخل خلال سبعينات القرن الماضي — أي الاقتصادات التي يقل نصيب الفرد من الدخل النسبي فيها بالنسبة إلى الولايات المتحدة عن المئين الستين في التوزيع القطري المقارن لمستويات متوسط نصيب الفرد من الدخل خلال السبعينات (الشكل البياني ٢-٣، اللوحة ١).

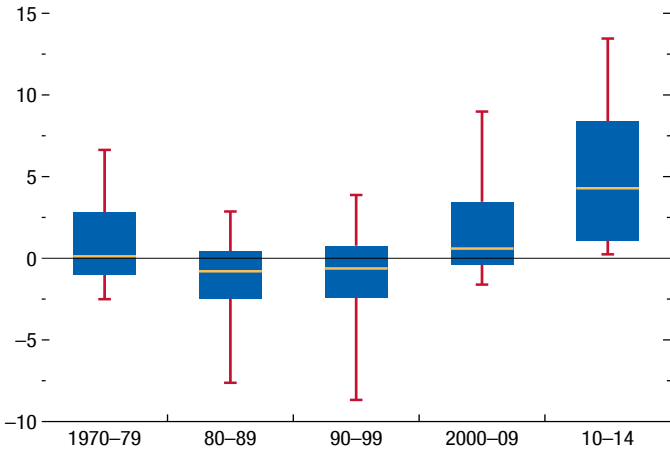
^٤ بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تشهد تراجعاً مطولاً في نمو إنتاجية العمالة خلال السنوات الأخيرة (راجع دراسة Adler and others 2017)، وهو ما يتسق مع اقتراب مستوى نصيب الفرد من الدخل في هذه البلدان من حالة الثبات.

وكان من المتوقع أن يكون التقارب وتقلص فجوات الدخل النسبية أكبر ما يكون في اقتصادات تلك المجموعة. وقد شهدت بالفعل الاقتصادات الأفضل أداءً في المجموعة (في العشير الأعلى) تراجعاً إلى حد ما في فجوات الدخل بالنسبة إلى الولايات المتحدة (من حوالي ١١٪ في سبعينات القرن الماضي إلى حوالي ٢١٪ في السنوات الأخيرة). غير أن وسيط الدخل النسبي لهذه المجموعة تراجع في الواقع خلال العقود الأربعة الماضية. وعلى سبيل المقارنة، ارتفع وسيط الدخل النسبي في أعلى شريحتين خمسينيتين لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في توزيع الدخل النسبي خلال سبعينات القرن الماضي (الشكل البياني ٢-٣، اللوحة الثانية).

ويعكس التفاوت في درجة التقارب اختلافات زمنية في سرعة تقلص فجوات الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة

الشكل البياني ٢-٤: التغيير في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية عبر العقود (بالنقاط المتوية)

يوجد تباين كبير عبر العقود في معدل انكماش فجوة الدخل بين مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والولايات المتحدة الأمريكية.



المصادر: جداول بن العالمية، الإصدار التاسع، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يمثل الخط الأفقي داخل كل إطار الوسيط، ويمثل الطرف الأعلى والطرف الأدنى لكل إطار الربيع الأعلى والربيع الأدنى، وتشير العلامات الحمراء إلى العشير الأعلى والعشير الأدنى لمتوسط التغيير في الدخل النسبي خلال العقد. وتشير البيانات على المحور السيني إلى العقود.

ما أهمية الأوضاع الخارجية؟

يتضمن التحليل التجريبي في هذا القسم تعريفاً ووصفاً لمجموعة من الأوضاع الخارجية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتقييماً لأثر هذه الأوضاع على أداء النمو متوسط الأجل في تلك الاقتصادات، كما يبحث تفاوت أهمية الأوضاع الخارجية بين الاقتصادات وعبر الفترات الزمنية.

مقاييس الأوضاع الخارجية لفرادى البلدان

تتكون الأوضاع الخارجية التي تواجهها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من مزيج معقد من العوامل التي لا تتخذ جميعها نفس الاتجاه. فعلى سبيل المثال، قد يقترن ضعف الطلب الخارجي الناتج عن تراجع النمو لدى شركاء التجارة الأساسيين بأوضاع نقدية تيسيرية وأسعار فائدة منخفضة عالمياً وتدفعات رأسمالية قوية إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وأخذاً في الاعتبار هذا التباين المحتمل، يركز الفصل على ثلاث مجموعات من الأوضاع الخارجية — أوضاع الطلب الخارجي والأوضاع المالية الخارجية ومعدلات التبادل التجاري — مع مراعاة أن كل مجموعة من تلك المجموعات قد يختلف تأثيرها من بلد لآخر. وقد تم وضع مقاييس لتلك الأوضاع الخارجية من منظور فرادى البلدان بغرض قياس

والاقتصادات النامية بالنسبة إلى الولايات المتحدة عبر العقود (الشكل البياني ٢-٤). فخلال سبعينات القرن الماضي، ظل وسيط فجوة الدخل ثابتاً عموماً نظراً لأن صدمات النفط كان لهما تأثير سلبي على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط، بينما ساهمتا في زيادة مستويات الدخل في البلدان المصدرة للنفط. وخلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، اتسعت فجوات الدخل (أي أن وسيط مستوى الدخل تراجع بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية) بسبب معاناة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من العقد الضائع (أمريكا اللاتينية والكاريبي) والأزمات المالية (آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي). وتقلصت فجوات الدخل لاحقاً عقب طفرة السلع الأولية ورياح دافعة أخرى خلال العقد الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين (راجع دراسة IMF 2014، والفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). غير أن الإطار ٢-١ يشير إلى أن التفاوتات الإقليمية ظلت ضخمة في بعض الاقتصادات التي شهدت نمواً سريعاً نسبياً خلال تلك الفترة.

وتجدر الإشارة إلى أن تقلص فجوة الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بالنسبة إلى الولايات المتحدة خلال الفترة الحالية لا يعكس «تقارباً من أعلى»: فنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الولايات المتحدة لم ينخفض بالقيمة المطلقة على مدى العقد الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين إلا خلال الأزمة المالية العالمية. ورغم أن التباطؤ النسبي في نمو الولايات المتحدة عقب الأزمة ساعد تلقائياً اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية متسارعة النمو في تضيق فجوات الدخل بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التراجع في حجم الفجوة خلال الجزء الأكبر من تلك الفترة كان نتيجة جزئية لرياح دافعة استثنائية ساهمت في تسارع النمو في تلك الاقتصادات على نحو متزامن (راجع IMF 2014). وخلال الفترات السابقة التي شهدت اتساعاً في فجوات الدخل، يبدو أن تراجع النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كان له تأثير كبير في هذا الصدد. لذلك فإن التفاوت الزمني في معدل تقلص واتساع فجوات الدخل النسبية يعكس جزئياً طبيعة النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الذي يشهد فترات متكررة من التسارع والتراجع.

وفي بقية الفصل، نبحث دور الأوضاع الخارجية في تشكيل هذه الأنماط، وذلك استناداً إلى البحوث السابقة التي أشارت إلى أهمية بعض جوانب الأوضاع الخارجية بالنسبة لنمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.^٥

^٥ توضح دراسة IMF (2014) إلى أهمية الطلب الخارجي ومعدلات التبادل التجاري بالنسبة للنمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. كذلك تشير دراسة Jones and Olken (2008) إلى أن فترات تسارع النمو (التي أطلقت الدراسة عليها مصطلح "upbreaks") تقترن بارتفاع نصيب التجارة في إجمالي الناتج المحلي. وتوثق دراسة Berg, Ostry, and Zettelmeyer (2012) وجود اقتران موجب بين صدمات معدلات التبادل التجاري ومدى نوبات النمو المتواصلة، بينما تؤكد دراسة Hausmann, Pritchett, and Rodrik (2005) اقتران فترات تسارع النمو بتحقيق معدلات تبادل تجاري قوية.

ما تنحرف المقاييس القطرية للأوضاع الخارجية انحرافا كبيرا عن المتغيرات العالمية المقابلة لها، مما يشير إلى أن الاختلافات الفردية عامل مهم في تفاوت الأوضاع الخارجية على مستوى فرادى الاقتصادات (الشكل البياني ١-٢-١ في المرفق). فعلى سبيل المثال، يتضح من الارتباط بين أوضاع الطلب الخارجي لفرادى الاقتصادات ونمو الناتج العالمي الكلي خلال فترات زمنية مختلفة أن الأوضاع الخارجية لفرادى البلدان غالبا ما تنحرف انحرافا كبيرا عن متوسط الأوضاع الخارجية التي تواجهها جميع البلدان (الشكل البياني ١-٢-١ في المرفق، اللوحة الأولى). ويجعل ذلك للأوضاع المالية الخارجية أهمية كبيرة كعامل مشترك على المستوى الإقليمي.^٨ ولكن حتى مع قصر عينة الاقتصادات المستخدمة على الاقتصادات التي تقع في نفس المنطقة الجغرافية، يتفاوت المقياس تفاوتا كبيرا من بلد لآخر. ويتضح ذلك من التفاوت الكبير نسبيا فيما بين الاقتصادات من حيث مدى الارتباط بين الأوضاع المالية الخارجية لكل منها والتدفقات الرأسمالية الكلية إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ١-٢-١ في المرفق، اللوحة الثانية). كذلك توجد اختلافات كبيرة بين البلدان من حيث ارتباط التغيرات في معدلات تبادل السلع الأولية بالتغيرات في أسعار النفط أو الأسعار الكلية للسلع الأولية (الشكل البياني ١-٢-١ في المرفق، اللوحة الثالثة).

إثبات أهمية الأوضاع الخارجية

هل كان للأوضاع الخارجية تأثير دائم في الأجل المتوسط على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وكيف تطورت أهمية الأوضاع الخارجية ككل، وأهمية كل منها، عبر الفترات الزمنية وفيما بين مجموعات البلدان؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، يتضمن هذا القسم تقدير نموذج انحدار نمو معتاد لعينة كبيرة من الاقتصادات تضم ما يزيد على ٨٠ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤، وذلك استنادا إلى المنهج الوارد في دراسة Arora and Vamvakidis (2005) ودراسة Calderón, Loayza, and Schmidt-Hebbel (2006) والإطار ١-٤ في الفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (راجع المرفق ٢-٣). ويكون المتغير التابع هو متوسط معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية خلال فترات غير متداخلة تمتد كل منها لخمس سنوات (لتمهيد تأثير الدورات الاقتصادية).

^٨ يتسق ذلك مع نتائج الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يؤكد على أهمية وجود عامل مشترك عالمي لدفع دورة التدفقات الرأسمالية.

تأثير البيئة العالمية على كل اقتصاد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مع ضمان عدم تأثر هذه المقاييس بأي من العوامل الداخلية في فرادى البلدان.^٦

• تقاس أوضاع الطلب الخارجي لفرادى البلدان باستخدام معدل نمو الطاقة الاستيعابية المحلية لدى الشركاء التجاريين المرجح بالصادرات وفق الإرشادات الواردة في دراسة (2005) Vamvakidis ودراسة (2014) IMF. ثم يتم تفكيك مقياس الطلب الخارجي لكل بلد لرصد أوضاع الطلب الخارجي حسب ثلاث مجموعات من الشركاء التجاريين — الصين، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى (بخلاف الصين)، والاقتصادات المتقدمة.

• تقاس الأوضاع المالية الخارجية لفرادى البلدان بمؤشر بديل يتمثل في مقياس كمي للتدفقات الرأسمالية إلى الاقتصادات النظيرة (أي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى في نفس المجموعة) كنسبة من إجمالي ناتجها المحلي الكلي (تم وضع المقياس على نحو يضمن عدم تأثره بالعوامل الداخلية في فرادى البلدان وفق الإرشادات الواردة في دراسة (Blanchard, Adler, and de Carvalho Filho 2015). ويستخدم هذا المقياس الكمي ليعكس بشكل أفضل التقلبات في مدى توافر مختلف التدفقات المالية بدءا من الاستثمارات المباشرة وحتى الإقراض المصرفي عبر الحدود. وأي مقياس سعري للأوضاع المالية الخارجية، مثل المقاييس التي يتم حسابها على أساس مجموعة محدودة من أسعار الفائدة العالمية، قد تغفل هذه التقلبات.

• تقاس التغيرات القطرية في معدلات التبادل التجاري على أساس أسعار السلع الأولية الدولية على النحو الوارد في دراسة (2014) Gruss والفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لضمان عدم تأثر القياس بالعوامل الداخلية في كل اقتصاد. وقد تم وضع مؤشر معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية لفرادى البلدان بترجيح الأسعار الدولية لفرادى السلع الأولية بنصيب صافي صادرات كل سلعة في إجمالي الناتج المحلي. ويقيس هذا المؤشر المكاسب المخاسر الاستثنائية في دخل البلدان المصدرة والمستوردة للسلع الأولية (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) الناتجة عن التغيرات في تلك الأسعار.^٧

ويوجد ارتباط محدود بين المقاييس القطرية للأوضاع الخارجية (جدول المرفق ١-٢-٣)، مما يشير إلى أن كل بعد من تلك الأبعاد قد يختلف تأثيره عن البعدين الآخرين. كذلك غالبا

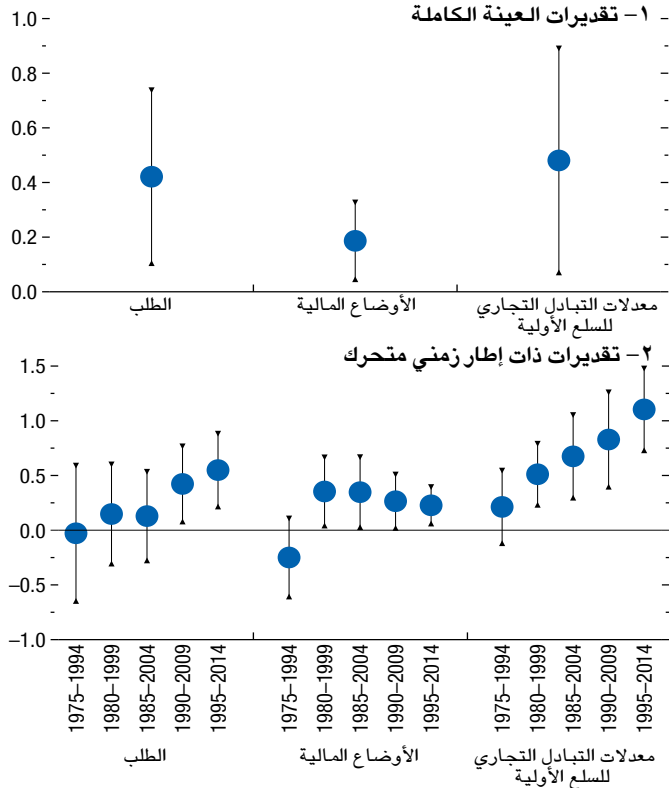
^٦ راجع المرفق ١-٢ للاطلاع على تفاصيل بشأن كيفية وضع مقاييس الأوضاع الخارجية.

^٧ تعكس الأوزان القطرية الاختلافات بين البلدان في تكوين سلة الصادرات والواردات من السلع الأولية وفي أهمية السلع الأولية في الاقتصاد ككل. وقد تم تحديد الأوزان بصورة مسبقة بحيث تعكس التحركات في معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية التغيرات الخارجية في الأسعار الدولية (راجع المرفق ١-٢).

الشكل البياني ٢-٥: مرونة نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الأجل المتوسط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في مواجهة الأوضاع الخارجية

(بالنقاط المنوية)

تؤثر الأوضاع الخارجية تأثيراً كبيراً على نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الأجل المتوسط. وقد ازدادت درجة التأثير بالأوضاع الخارجية مع زيادة اندماج اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني تقديرات المعاملات المستمدة من نموذج انحدار النمو الأساسي الوارد في المرفق ٢-٣. ويتضمن التوضيف متغيرات الأوضاع الخارجية الثلاثة، وتأثيرات قطرية وزمنية ثابتة، ومتغيرات ضابطة إضافية. وتعرض اللوحة الأولى تقديرات عن كامل الفترة التي تغطيها العينة (١٩٧٠-٢٠١٤)، وتعرض اللوحة الثانية تقديرات عن مدد زمنية فرعية. وتشير الخطوط الرأسية إلى فترات الثقة البالغة ٩٠٪.

أي ما يساوي حوالي خمس متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في العينة. وقد يعكس هذا التأثير القوي، على سبيل المثال، زيادة دائمة في الإنتاجية نتيجة وفورات الحجم المقترنة بزيادة حجم السوق من خلال التجارة.^{١١}

^{١١} راجع دراسة Grossman and Helpman (2015) للاطلاع على مناقشة حول مختلف الروابط المحتملة بين التكامل التجاري والنمو. ودراسة Ahn and Duval (تصدر قريباً) عن دور التجارة في زيادة الإنتاجية.

وتشمل المتغيرات التفسيرية المستخدمة المقاييس القطرية لأوضاع الطلب الخارجي والأوضاع المالية الخارجية ومعدلات التبادل التجاري التي تم تعريفها في القسم السابق. ورغم أن تم وضع المقاييس القطرية المشار إليها سابقاً بحيث ترصد جوانب البيئة الخارجية غير المرتبطة بالعوامل الداخلية في فتردى الاقتصادات، نجد في بعض الحالات الفردية أن المقاييس قد تتأثر بنتائج النمو في الاقتصاد المعني أو بمتغيرات أخرى تؤثر أيضاً على النمو متوسط الأجل. وعلى مستوى العينة ككل، لا توجد أي أسباب نظرية تدعونا إلى أن نتوقع أن مقاييس الأوضاع الخارجية تتأثر دائماً بنتائج النمو أو بمتغيرات أخرى تؤثر مباشرة على النمو أيضاً على نحو يؤدي إلى تحيز بسبب علاقة سببية عكسية أو متغيرات محذوفة في التقديرات الواردة أدناه. غير أننا نحاول في تحليلنا هنا التخفيف من هذه المخاوف من خلال إدراج جميع الأوضاع الخارجية الثلاثة في التوضيف إلى جانب مجموعة من الآثار الثابتة الزمنية التي ترصد العوامل المشتركة غير الملحوظة.^٩ ويرصد نموذج الانحدار أيضاً الآثار الثابتة القطرية غير الملحوظة ويتضمن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في بداية الفترة ومجموعة من المتغيرات المحلية التي أشارت الدراسات إلى ارتباطها بالنمو متوسط الأجل.^{١٠}

وخلال الفترة ككل، نجد أن الأوضاع الخارجية الثلاثة جميعها لها آثار ذات دلالة اقتصادية وإحصائية على النمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتكون للمعاملات دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪ حتى بعد استبعاد العوامل العالمية المشتركة التي يعكسها التأثير الزمني الثابت (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة الأولى، وجدول المرفق ٢-٣-١). وتحديداً،

• يرتب على ارتفاع معدل نمو الطاقة الاستيعابية المحلية لدى الشركاء التجاريين بمقدار نقطة مئوية واحدة ارتفاع بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية النمو متوسط الأجل،

^٩ تشير تقديرات إضافية إلى أن النتائج تظل ثابتة حتى مع استبعاد أهم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الكبرى، واستخدام مقاييس بديلة للأوضاع الخارجية تقل احتمالات تأثرها بنتائج النمو في الاقتصاد المعني، واستبعاد بعض متغيرات الأوضاع الخارجية واستخدام متغيرات خارجية مساعدة أخرى بدلاً منها مثل أسعار الفائدة المطبقة في عدد قليل من الاقتصادات المتقدمة الكبرى (المرفق ٢-٣).

^{١٠} نظراً لأن اهتمام هذا الفصل ينصب على بحث دور الأوضاع الخارجية وليس على تقييم مساهمة جميع العوامل التي قد تؤثر على النمو في الأجل المتوسط، تدرج متغيرات محلية في نموذج الانحدار بهدف التخفيف من التحيز المحتمل نتيجة حذف متغيرات (وليس تأكيد مدى التباين الذي يفسره النموذج). وتقاس الأوضاع الخارجية باستخدام مقاييس قطرية مستمدة من أوضاع الطلب أو الأوضاع المالية لدى الشركاء التجاريين ومن الأسعار العالمية للسلع الأولية. لذلك تقل احتمالات التحيز الناتج عن المتغيرات المحذوفة أو المتغيرات الداخلية عما إذا كنا استخدمنا مقاييس نمو الصادرات أو الانفتاح في التحليل (التي قد تتأثر بعوامل محلية تؤثر مباشرة على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل).

أصغر الاقتصادات التي تمثل مجتمعة أقل من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الكلي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وهو ما يختزل العينة إلى نصفها تقريبا. وباستبعاد أصغر الاقتصادات حجما، ازداد معامل التجارة بمقدار الضعف تقريبا وأصبح ذا دلالة إحصائية قوية (جدول المرفق ٢-٣-٢)، بينما بلغ معامل الأوضاع المالية الخارجية قيمة مماثلة لتلك الناتجة عن عملية التقدير التي استخدمت العينة الكاملة. وبالنسبة لمعامل أوضاع الطلب الخارجي، فقد تراجع قيمته وانعدمت دلالاته الإحصائية في العينة المختزلة.

وقد تختلف أهمية الأوضاع الخارجية أيضا بمرور الوقت مع زيادة انفتاح البلدان أمام التجارة الدولية على سبيل المثال (وزيادة تكاملها في الآونة الأخيرة مع سلاسل العرض العالمية) وأمام التدفقات الرأسمالية عبر الحدود أيضا (راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة Leigh and others 2017. ولرصد هذا التطور عبر الفترات الزمنية، يعاد التحليل باستخدام عينات فرعية. وتحديدا، يتم تقدير نماذج بأطر زمنية متحركة يبلغ كل منها ٢٠ عاما (بحيث يغطي كل نموذج انحدار أربع فترات زمنية غير متداخلة تتكون كل منها من خمس سنوات).^{١٤}

وتشير نتائج تقدير نماذج الانحدار ذات الأطر الزمنية المتحركة إلى أن المعاملات ترتفع قيمتها عموما بمرور الوقت مع زيادة تكامل البلدان مع الاقتصاد العالمي (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة الثانية). وتزداد المرونة بمقدار أربعة أضعاف تقريبا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٤ مقارنة بالفترة ١٩٨٠-١٩٩٩ في حالة الطلب الخارجي وبما يزيد على الضعف في حالة معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية. ويكون التفاوت أقل كثيرا بالنسبة لمرونة الأوضاع المالية الخارجية.

تأثير الأوضاع الخارجية لفرادى البلدان على نمو نصيب الفرد من الدخل

تشير نتائج العينة الكلية إلى أن الأوضاع الخارجية الثلاثة التي يتناولها هذا الفصل ساهمت مجتمعة بما يقرب من نقطتين مئويتين في المتوسط في نمو نصيب الفرد من الدخل خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠١٤ (الشكل البياني ٢-٦، اللوحة الأولى). فقد زادت مساهمتها من حوالي ١,٧ نقطة مئوية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٤ إلى حوالي نقطتين مئويتين وثلاث نقطة مئوية خلال العقد الماضيين، أي ما يزيد في المتوسط على نصف النمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال هذين العقدتين. وبوجه عام، كان للأوضاع الخارجية دور كبير في نمو أمريكا اللاتينية والكاريبي، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا

^{١٤} يترتب على ذلك بالطبع عدد أقل من المشاهدات في كل نموذج تقدير، مما يؤدي إلى تقدير معاملات أقل دقة، وتركز الدراسة هنا بالتالي على مقارنة التقديرات بالنقط.

- يؤدي ارتفاع نسبة التدفقات الرأسمالية إلى إجمالي الناتج المحلي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المنطقة بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع النمو متوسط الأجل بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية. فمن شأن ارتفاع حجم التدفقات الوافدة زيادة النمو، على سبيل المثال، من خلال ترشيد الائتمان وخفض تكلفة الاقتراض في الاقتصادات المتلقية للقروض (الإطار ٢-٢).^{١٢}
- تؤدي زيادة معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع النمو متوسط الأجل بنصف نقطة مئوية تقريبا، مما يعكس ارتباط مستوى الناتج المحلي والممكن بالمكاسب الاستثنائية الناتجة عن معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية (راجع الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).^{١٣}

هل اختلف تأثير الأوضاع الخارجية فيما بين مجموعات الاقتصادات وعبر الفترات الزمنية؟

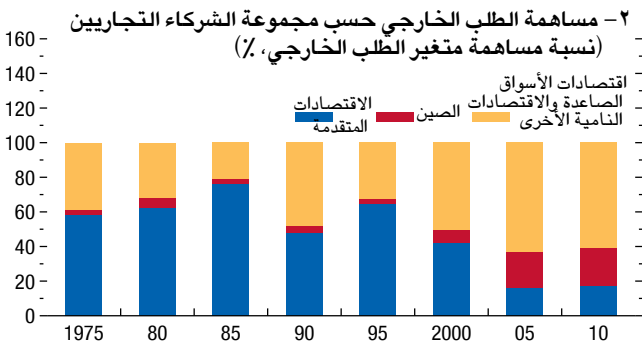
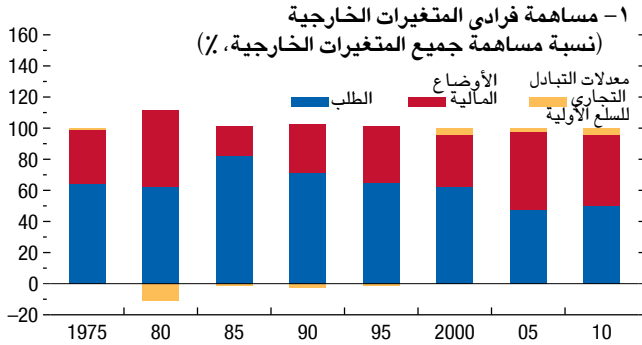
تتباين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فيما بينها من حيث مستويات الدخل وحجم الاقتصاد ودرجة التكامل مع الاقتصاد العالمي. وتحليل العينات الفرعية للاقتصادات، يمكن إلقاء الضوء على ما إذا كانت النتائج الكلية متأثرة باقتصادات معينة (كاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الكبيرة جدا، على سبيل المثال).

وينظر التحليل الأول الذي نجريه لهذا الغرض فيما إذا كانت النتائج المشار إليها أنفا متأثرة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الكبيرة. ويعاد التقدير باستخدام عينة تستبعد الصين. وتستثنى من عملية التقدير لاحقا جميع اقتصادات العينة الأعضاء في مجموعة العشرين (الأرجنتين والبرازيل والصين والهند وإندونيسيا وكوريا والمكسيك وروسيا والسعودية وجنوب إفريقيا وتركيا). ونجد أن معاملات هذه العينات البديلة مماثلة للغاية لمعاملات العينة الكلية (جدول المرفق ٢-٣-٢)، مما يعني أن الاقتصادات الكبيرة لا تؤثر على نتائج المجموعة ككل. وتتضمن العينة الأساسية عددا من الاقتصادات الصغيرة جدا. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو إلى أي مدى تمثل النتيجة الأساسية ديناميكيات النمو الكلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويجري تحليل آخر تعاد فيه عملية التقدير باستخدام عينة مختزلة تستبعد

^{١٢} وفقا للفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، فإن التعرض للأوضاع المالية الخارجية لا يؤدي بالضرورة إلى فقدان السيطرة على الأوضاع المالية المحلية.^{١٣} يؤدي التغيير بمقدار نقطة مئوية واحدة في مؤشر معدلات التبادل التجاري في السلع إلى دخل استثنائي بمقدار ١٪ من إجمالي الناتج المحلي — وهو رقم كبير نسبيا. ويبلغ نصف المدى الربيعي لمتوسط التغيير السنوي في مؤشر معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية بين جميع البلدان وعبر مختلف الفترات الزمنية -٠,٤٪ إلى ٠,٣٪.

الشكل البياني ٢-٧: متوسط المساهمة النسبية لكل من متغيرات الأوضاع الخارجية في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

(٪)
تزداد مع الوقت أهمية الأوضاع المالية الخارجية والتجارة داخل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية باعتبارها محركات للنمو متوسط الأجل في هذه البلدان.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تستند النتائج إلى التقديرات المستمدة من نموذج انحدار النمو الأساسي للعبة ككل (راجع المرفق ٢-٣). وتشير الأرقام على المحور السيني إلى السنة الأولى في فترة مكونة من خمس سنوات.

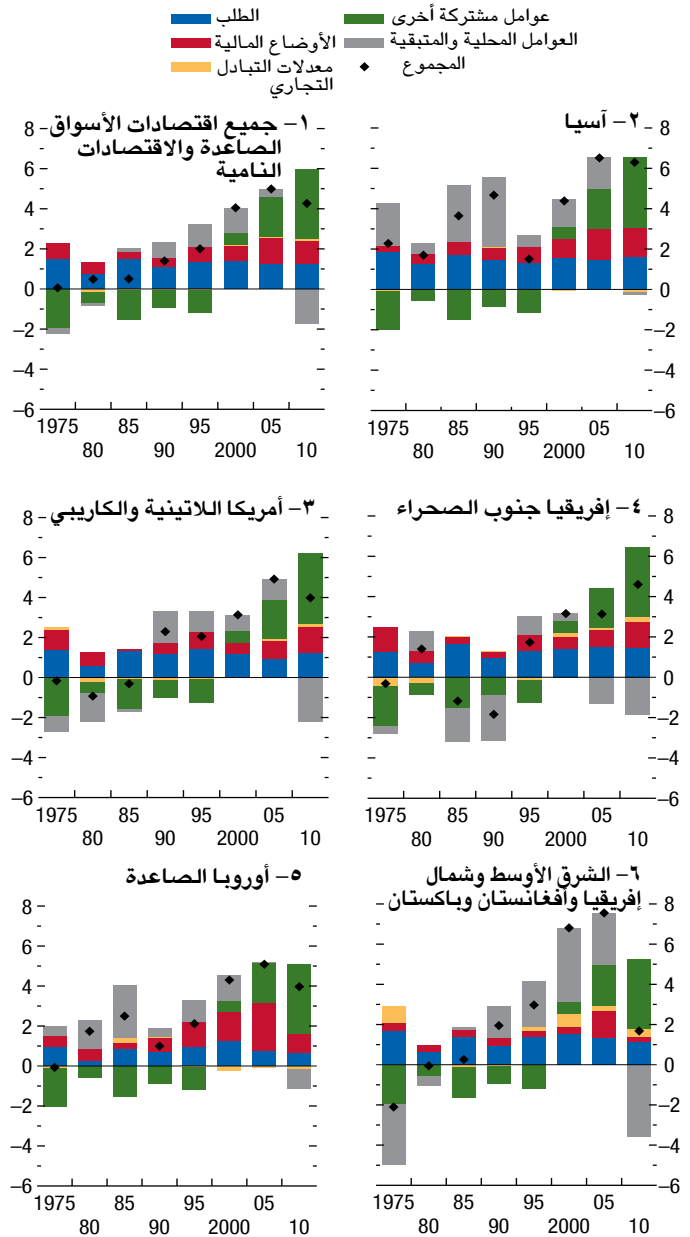
وأفغانستان وباكستان، وإفريقيا جنوب الصحراء. أما في حالة آسيا واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأوروبية، يبدو أن العوامل المحلية وغيرها من العوامل التي لم تؤخذ في الاعتبار في إطار هذا التحليل كانت بأهمية الأوضاع الخارجية من حيث مساهمتها في النمو.

وبالتأكيد على دور الأوضاع الخارجية كل على حدة، يتضح أن الأوضاع المالية المقيسة بكثافة التدفقات الرأسمالية الوافدة الكلية تتزايد أهميتها بمرور الوقت. فقد زادت مساهمتها في النمو متوسط الأجل بنحو نصف نقطة مئوية — أي ما يعادل ثلث الزيادة في متوسط نمو نصيب الفرد من الدخل — خلال الفترتين ١٩٩٥-٢٠٠٤ و ٢٠٠٥-٢٠١٤. ويمثل ذلك حوالي نصف مساهمة العوامل الخارجية منذ عام ٢٠٠٥ — مقابل الثلث تقريبا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤ (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة الأولى).

وثمة سؤال مهم آخر يتعلق بتفاوت أهمية الأوضاع الخارجية، وهو كيفية تأثر النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بالأهمية المتزايدة للصين في

الشكل البياني ٢-٦: متوسط المساهمة في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالنقاط المئوية)

تساهم الأوضاع الخارجية في نمو نصيب الفرد من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مساهمة كبيرة طوال فترة العينة، وتزداد هذه المساهمة إلى حد ما خلال العقود الماضية. ويبدو أن الأوضاع الخارجية كانت لها أهمية كبيرة للغاية بالنسبة للنمو في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص.



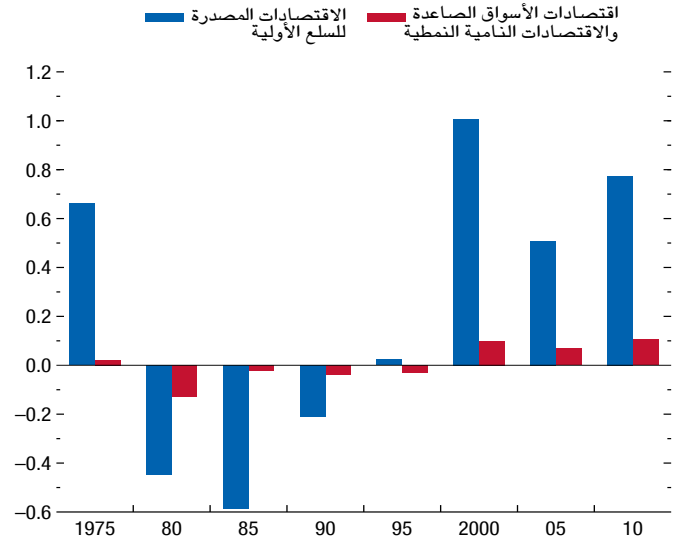
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض الشكل البياني متوسط مساهمة فرادي المتغيرات والفترات لنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المطابق في مختلف الاقتصادات. وتستند النتائج إلى تقديرات المعاملات المستمدة من نموذج انحدار النمو الأساسي للعبة ككل (راجع المرفق ٢-٣). وتشير «عوامل مشتركة أخرى» إلى التأثيرات الزمنية الثابتة التقديرية (التي يتم تحييد أثر وسطها الحسابي). وتعتبر البيانات على المحور السيني عن بداية فترة زمنية تمتد لخمس سنوات.

الشكل البياني ٢-٨: متوسط مساهمة معدلات التبادل التجاري في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، حسب مجموعات الاقتصادات

(بالنقاط المئوية)

مساهمة معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية في النمو متوسط الأجل أكبر بكثير في حالة الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية منها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية النمطية.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض الشكل البياني متوسط مساهمة معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية لنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المطابق في مختلف الاقتصادات. ويرد تعريف الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية في المرفق ٢-١. وتستند النتائج إلى تقديرات المعاملات المستمدة من نموذج اندحار النمو الأساسي للعيونة ككل (راجع المرفق ٢-٣). وتشير الأرقام على المحور السيني إلى السنة الأولى في فترة مكونة من خمس سنوات.

من إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى (مقابل ٣٦٪ في أواخر تسعينات القرن الماضي).

وفي حين تبدو مساهمة معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية في النمو متوسط الأجل في الاقتصادات النمطية في العينة محدودة نسبياً، يعكس ذلك حقيقة أن التأثير الإيجابي الناتج عن ارتفاع الأسعار بالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأولية يوازنه في المتوسط التأثير السلبي لارتفاع الأسعار على الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأولية المستوردة. وهكذا نجد أن مساهمة معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي السنوي أكبر كثيراً في حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية مقارنة بأي بلد عادي في العينة. وتتفاوت مساهمة معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية ما بين حوالي نقطة مئوية واحدة في أواخر سبعينات القرن الماضي التي شهدت صدمة أسعار النفط وخلال طفرة أسعار السلع الأولية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين و٦،٠ نقطة مئوية في منتصف ثمانينات القرن الماضي (الشكل البياني ٢-٨).

كذلك يشير توزيع التباين الناتج عن الأوضاع الخارجية الثلاثة جميعها إلى أن معدلات التبادل التجاري في السلع تمثل نسبة كبيرة من هذا التباين (الشكل البياني ٢-٩). فعلى مستوى العينة ككل، يعزى ٤٠٪ من التباين الناتج عن العوامل الخارجية الثلاثة إلى معدلات التبادل التجاري في السلع، بينما يمثل الطلب الخارجي حوالي ٣٥٪، وتعزى النسبة المتبقية البالغة ٢٥٪ إلى الأوضاع المالية الخارجية. غير أن المساهمة النسبية لكل من الأوضاع الخارجية في تباين نصيب الفرد من الناتج تتفاوتت تفاوتاً حاداً عبر الفترات الزمنية. فقد بلغت نسبة التباين التي تعزى إلى معدلات التبادل التجاري في السلع ضمن المتغيرات الخارجية الثلاثة ٨٠٪ خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠، بينما تراجعت تراجعاً حاداً إلى ١٠٪ تقريباً خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤.

وإجمالاً، يشير التحليل في هذا القسم الفرعي إلى أهمية الأوضاع الخارجية القطرية في التأثير على النمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وقد ازدادت أهمية هذه الأوضاع بمرور الوقت مع انفتاح الاقتصادات أمام التجارة وزيادة تكاملها مالياً مع أسواق رأس المال الدولية.

دور العوامل المشتركة

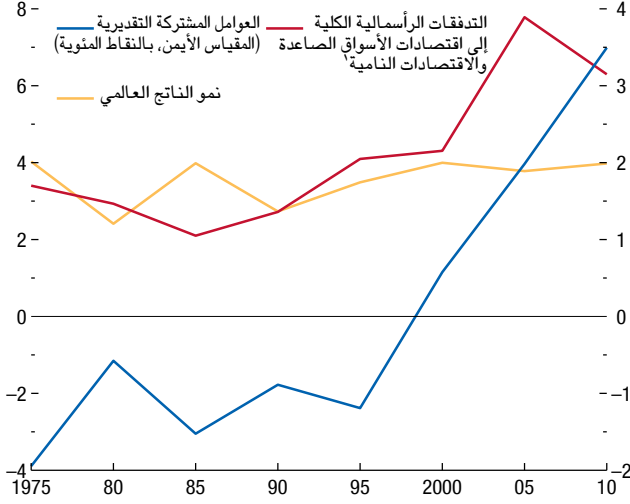
والى جانب تأثير الأوضاع الخارجية القطرية، فإن التغيير في مساهمة العوامل المشتركة الأخرى قد يعكس إلى حد ما تأثير الأوضاع الخارجية المشتركة بين الاقتصادات. لذلك فإن التقديرات الواردة أعلاه لمساهمة الأوضاع الخارجية لفردى البلدان في النمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية قد تفسر على إنها الحد السفلي لتأثير الأوضاع الخارجية.

الاقتصاد العالمي وبالتوسع في الأنشطة التجارية بين هذه الاقتصادات عموماً. ولبحث تأثير هذه التطورات على النمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يستخدم مقياس الطلب الخارجي الموزع حسب مجموعة الشركاء التجاريين بدلاً من مقياس الطلب الخارجي الكلي.^{١٥} وتشير النتائج إلى أن الطاقة الاستيعابية المحلية للصين بدءاً من سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ازدادت أهميتها من حيث المساهمة في نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة الثانية). كذلك يمثل الطلب من الصين واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى مجتمعة ما يزيد على ٨٠٪ من مساهمة الطلب الخارجي في نمو نصيب الفرد

^{١٥} بالرغم من أن هذا التوزيع لا يفصل تأثير سلاسل القيمة العالمية والتجارة في السلع الوسيطة (وبالتالي فإن جزءاً من الطلب الذي يعزى إلى الصين قد يعكس في الواقع الطلب النهائي من بلد آخر)، فإن إنشاء مقياس الطلب الخارجي على أساس الطاقة الاستيعابية المحلية للشركاء التجاريين يعكس صورة أقرب للطلب النهائي لفردى المناطق منها في حالة استخدام إجمالي الناتج المحلي الكلي في عملية الحساب.

الشكل البياني ٢-١٠: مساهمة العوامل المشتركة الأخرى في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومتغيرات عالمية مختارة (%، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

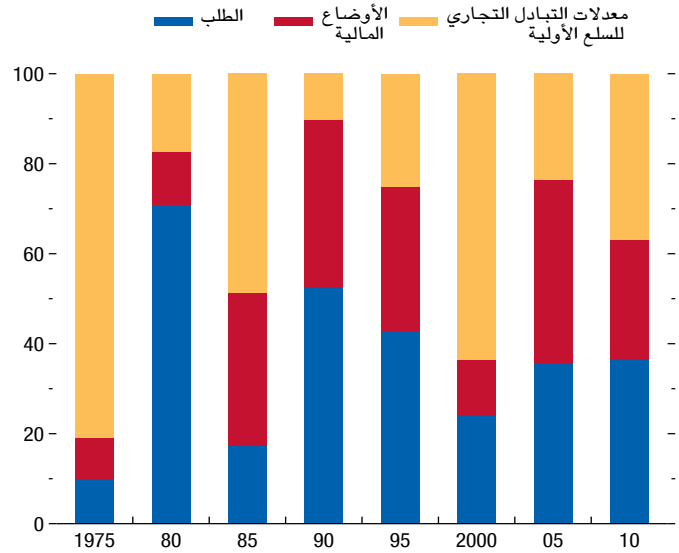
زيادة مساهمة العوامل المشتركة الأخرى في نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد تعكس زيادة دور الأوضاع المالية الخارجية والطبيعة المتغيرة للروابط التجارية فيما بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير العوامل المشتركة التقديرية إلى التأثيرات الزمنية الثابتة التقديرية (التي يتم تحييد أثر وسطها الحسابي) المستمدة من نموذج انحدار النمو الأساسي للعينة ككل (راجع المرفق ٢-٣). وتشير الأرقام على المحور السيني إلى السنة الأولى في فترة مكونة من خمس سنوات. ^١ تحسب التدفقات الرأسمالية الكلية إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الكلي.

الشكل البياني ٢-٩: تباين نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي يفسره كل متغير من متغيرات الأوضاع الخارجية (نسبة التباين التي تفسرها كل المتغيرات الخارجية، %)

ثمة تفاوت كبير عبر العقود في الأهمية النسبية لفرادى متغيرات الأوضاع الخارجية القطرية من حيث تأثيرها في تباين النمو بين الاقتصادات. وتبلغ مساهمة كل من معدلات تبادل السلع الأولية ومستويات الطلب الخارجي في هذا التباين حوالي ٤٠٪ لكل منها.



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند النتائج إلى التقديرات المستمدة من نموذج انحدار النمو الأساسي للعينة ككل (راجع المرفق ٢-٣). وتشير الأرقام على المحور السيني إلى السنة الأولى في فترة مكونة من خمس سنوات.

الارتباط بين تقديرات العوامل المشتركة والنشاط الاقتصادي العالمي أقل وضوحاً. فقد تباطأ النشاط الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤، مما أوزن بدرجة كبيرة تسارع النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الكبيرة وتنامي دورها في الاقتصاد العالمي. ويعكس متغير الطلب الخارجي لفرادى البلدان بدرجة كافية على الأرجح انعكاسات هذه التطورات على الطلب. ولكن التحول في الروابط التجارية بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال العقود القليلة الماضية يحتمل أن يكون قد أثر على نمو هذه الاقتصادات من خلال قنوات أخرى بخلاف الطلب. فقد ارتفع حجم القيمة المضافة التي استوعبها الطلب النهائي في الصين من العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بمعدل أسرع مما يفسره معدل النمو الاقتصادي في الصين خلال تلك الفترة (الإطار ٢-٣). كذلك ارتفعت مساهمة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في سلاسل القيمة العالمية ارتفاعاً كبيراً منذ منتصف

تأثير الاقتصادات المتقدمة على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع زيادة الأهمية النسبية لقناة الأوضاع المالية وتراجع الأهمية النسبية لقناة الطلب.

وتبدو مساهمة العوامل المشتركة الأخرى التي تعكسها المؤثرات الزمنية الثابتة (والتي تشمل تأثير الأوضاع الخارجية المشتركة بين الاقتصادات) مستقرة نسبياً خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٩، ولكنها ارتفعت ارتفاعاً حاداً منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبمقارنة التأثير التقديري للعوامل المشتركة بمتغيرات النشاط العالمي والمتغيرات المالية، يتضح أن المساهمة الكلية للأوضاع الخارجية — لا سيما الأوضاع المالية الخارجية — في النمو متوسط الأجل خلال الخمسة عشر عاماً الماضية قد تكون أكبر مما تعكسه متغيرات الأوضاع الخارجية لفرادى الاقتصادات (الشكل البياني ٢-١٠).

والتحول في مساهمة العوامل المشتركة الأخرى خلال العقود القليلة الماضية قد يعكس جزئياً الزيادة في التدفقات الرأسمالية الكلية المتزامنة الوافدة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.^{١٦} وفي المقابل، نجد أن علاقة

^{١٦} نظراً لتأثر أسعار الأصول العالمية والتدفقات الرأسمالية إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نتيجة تحولات في الحوافز في الاقتصادات المتقدمة، فإن الأهمية المتزايدة لمساهمة الأوضاع المالية الخارجية في النمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية قد تشير أيضاً إلى تغير طبيعة

- يرتفع مستوى النمو الاتجاهي بنقطتين مؤويتين على الأقل.^{٢١}
- يكون مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في نهاية الفترة مساويا على الأقل لأعلى مستوى له قبل بداية الفترة (لاستبعاد رصد أي تعاف من انهيار سابق).

ويطبق معيار رابع للتمييز بين فترات التسارع المستمرة وفترات التسارع التي تنتهي بأزمة مصرفية أو تراجع في النمو. وبالنسبة لفترات التسارع التي تقترب من تراجع في النمو يبدأ خلال ثلاث سنوات من نهاية الفترة أو بأزمة مصرفية (كما ورد في دراسة Laeven and Valencia 2013) تبدأ قبل الفترة أو بعدها بثلاث سنوات، فيطلق عليها اسم فترات التسارع غير المستمرة.

- وفي المقابل، تعرف فترة تراجع النمو بأنها فترة تمتد لخمس سنوات يحدث خلالها التالي:
- تراجع معدل النمو الاتجاهي دفعة واحدة دون مستواه خلال فترة الخمس سنوات السابقة بنقطتين مؤويتين على الأقل.
- تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بحيث يكون متوسط مستواه خلال فترة الخمس سنوات أقل من متوسط مستواه خلال فترة الخمس سنوات التي تسبق الفترة مباشرة.

البعد التاريخي والجغرافي لفترات النمو

تشير هذه المرشحات إلى وجود تفاوت حاد في حدوث فترات النمو عبر الفترات الزمنية (الشكل البياني ٢-١١). فإجمالاً، تتضمن العينة ١٢٧ فترة شهدت تسارع في النمو ما بين عام ١٩٧٠ وعام ٢٠١٤، ٩٥٪ عبارة عن فترات تسارع مستمرة، و٣٢٪ منها عبارة عن فترات تسارع غير مستمرة (راجع جدول المرفق ٢-٤-١ للاطلاع على قائمة بفترات التسارع المستمرة مصنفة حسب البلد والسنة). ومن بين فترات تسارع النمو غير المستمرة البالغة ٣٢ فترة، تقترب ١٢ منها بفترات تراجع لاحقة، و١٨ منها بأزمات مصرفية، وتقترب ٢ منها بفترات تراجع لاحقة وأزمات مصرفية. ويشير مرشح فترات التراجع إلى حدوث ١٢٥ فترة تراجع ما بين عامي ١٩٧٠ و٢٠١٤ (ترد في جدول المرفق ٢-٤-٢ قائمة بفترات التراجع مصنفة حسب البلد والسنة).

وبإلقاء نظرة متعمقة على تكرار حدوث فترات النمو عبر الفترات الزمنية، يتضح أن فترات التسارع ارتفع عددها خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكنها كانت نادرة نسبياً خلال العقود الأخرى. كذلك أصبحت فترات التسارع أكثر استمرارية خلال العقود الأخيرة. وشهدت سبعينات وثمانينات القرن الماضي عدداً كبيراً من فترات التراجع نظراً لأن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط عانت خلال العقد من ارتفاع أسعار النفط.

^{٢١} الزيادة في النمو الاتجاهي بمقدار نقطتين مؤويتين تعادل تقريباً المئين الخامس والسبعين في الفرق بين معدلات النمو الاتجاهي في فترتين مختلفتين في العينة.

تسعينات القرن الماضي (راجع الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، وهو الأمر الذي ربما يكون قد أثر على كفاءة استخدام الموارد ونمو الإنتاجية. لذلك فإن زيادة مساهمة العوامل المشتركة المقدره خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤ قد تعكس جزئياً أيضاً آثار النمو الناتجة عن التغيرات التي طرأت على الروابط التجارية بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

كيف تؤثر الأوضاع الخارجية على نشأة فترات النمو؟

بعد أن أثبتنا أهمية الأوضاع الخارجية بالنسبة للنمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، نلقي في هذا القسم نظرة متعمقة على دور هذه الأوضاع في حدوث فترات تسارع وتراجع النمو التي تمثل سمة أساسية لعملية النمو في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.^{١٧}

تحديد فترات تسارع وتراجع النمو المستمرة

يتم تحديد فترات تسارع وتراجع النمو باستخدام أساليب إحصائية مماثلة لتلك المستخدمة في الدراسات السابقة. فوفقاً لدراسة (Hausmann, Pritchett, and Rodrik (2005)، تعرف فترة تسارع النمو بأنها مدة تمتد لخمس سنوات يحدث خلالها التالي (راجع أيضاً المرفق ٢-٤):^{١٨}

- يكون معدل النمو الاتجاهي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة قوياً نسبياً (ما لا يقل عن ٣,٥٪ سنوياً).^{٢٠}

^{١٧} تناولت دراسات عديدة كيفية حدوث فترات النمو والانقطاعات الهيكلية ومحداتها (أو «أنماط النمو» و«نوبات النمو المتواصل») في السلسلة الزمنية طويلة الأجل لنمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. راجع على سبيل المثال دراسة Ben-David and Papell (1998)؛ ودراسة Pritchett (2000)؛ ودراسة Hausmann, Pritchett, and Rodrik (2005)؛ ودراسة ett, and Rodrik (2004)؛ ودراسة Patillo, Poirson, and Ricci (2004)؛ ودراسة Hausmann, Rodrigues, and Wagner (2006)؛ ودراسة Jer-Reddy (2006)؛ ودراسة zmanowski (2006)؛ ودراسة Jones and Olken (2008)؛ ودراسة Berg, Ostry, and Zettelmeyer (2012)؛ ودراسة Berg, Ostry, and Zettelmeyer (2012)؛ ودراسة Eichengreen, Park, and Shin (2013). وقد تناولت دراسة Easterly and others (1993) عدم استمرارية معدلات النمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كما تمت مناقشة نفس الموضوع مؤخرًا في دراسة Pritchett and Summers (2014).

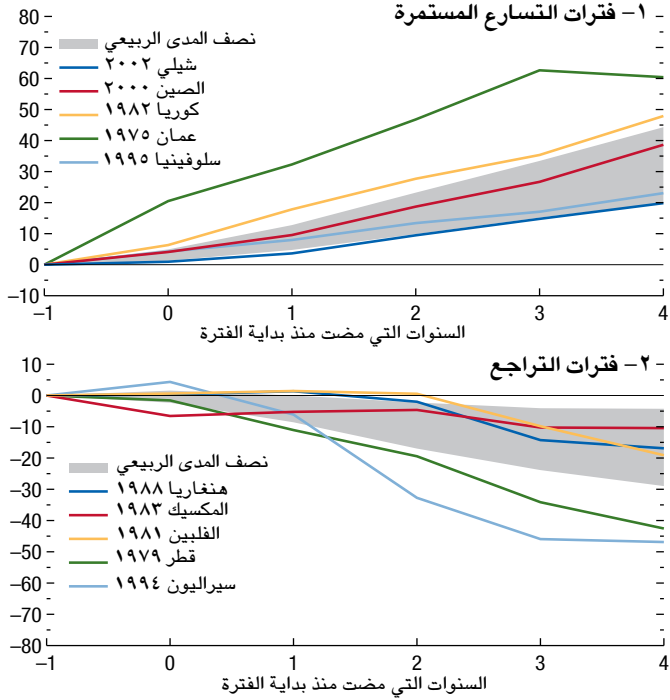
^{١٨} يستخدم منهج إحصائي بديل في دراسة Jones and Olken (2008)؛ ودراسة Berg, Ostry, and Zettelmeyer (2012)؛ ودراسة Tsangarides (2012). وتحديداً، تستخدم الدراساتتان إجراءً بديلاً للإجراء المقترح في دراسة Bai and Perron (1998, 2003) للتحقق من وجود انقطاعات هيكلية متعددة في السلاسل الزمنية في الحالات التي لا تتوافر فيها بيانات عن مجموع عدد الانقطاعات وموضعها.

^{١٩} كنوع من اختبارات الثبات، تستخدم مدد بديلة تتكون كل منها من سبع سنوات لتحديد فترات تسارع وتراجع النمو (راجع المرفق ٢-٥). معدل النمو الاتجاهي البالغ ٣,٥٪ سنوياً يتجاوز قليلاً المئين الستين في توزيع معدلات النمو السنوية للعينة ككل والمئين الخامس والسبعين تقريباً لمعدلات النمو الاتجاهي خلال مدد تتكون كل منها من خمس سنوات.

الشكل البياني ٢-١٢: النمو التراكمي خلال الفترات، ١٩٧٠-٢٠١٥

(التغير % عن مستوى نصيب الفرد من الدخل في بداية الفترة)

التغير التراكمي في نصيب الفرد من الدخل خلال الفترات كبير، ولكن يوجد تفاوت حاد بين البلدان.

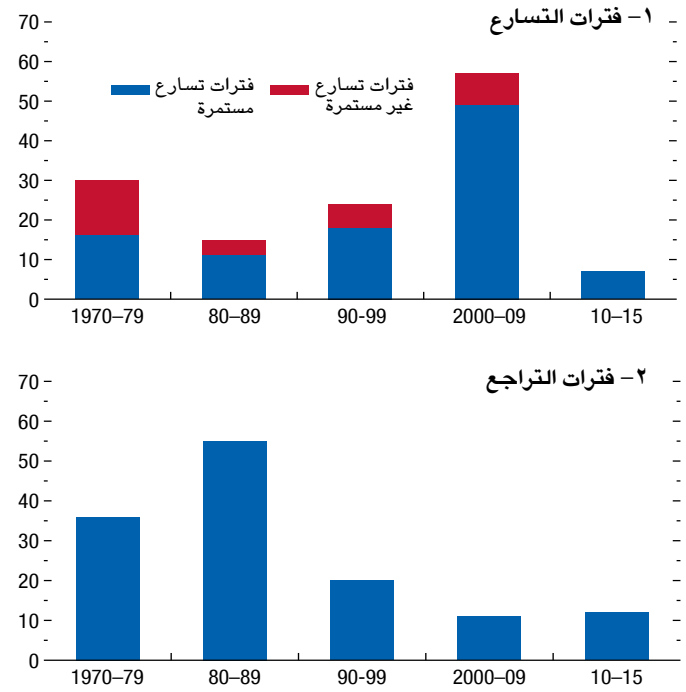


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرف فترات النمو وفق المعايير الواردة في المرفق ٢-٤، وللاطلاع على قائمة بجميع الفترات، راجع جدول المرفق ٢-٤ و١-٤. ويقصد بمصطلح «نصف المدى الربيعي» نصف المدى الربيعي لتوزيع النمو التراكمي لجميع الفترات موزعة حسب البلد والسنة.

الشكل البياني ٢-١١: فترات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ١٩٧٠-٢٠١٥

(عدد الفترات)

أصبحت فترات التسارع أكثر استمرارا بمرور الوقت، وانخفض عدد فترات التراجع.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرف فترات النمو وفق المعايير الواردة في المرفق ٢-٤.

فترات التراجع أكثر تركزا جغرافيا. إذ تنشأ في معظمها عادة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية، ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء (مثل قطر في عام ١٩٧٩ والمكسيك في عام ١٩٨٣ وسيراليون في عام ١٩٩٤). ولم تشهد آسيا وأوروبا سوى عدد قليل من هذه الفترات.

هل تؤثر تلك الفترات تأثيرا مستمرا على مسار النمو؟

يبدو التأثير التراكمي للفترات على مستويات نصيب الفرد من الدخل كبيرا مع وجود تفاوتات كبيرة بين البلدان. إذ تقترن فترات التسارع بارتفاع في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتجاوز عادة مستواه الأولي قبل الفترة بنسبة ١٥٪ إلى ٤٠٪ (الشكل البياني ٢-١٢، اللوحة الأولى). وخلال فترات التراجع، عادة ما يتراجع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي

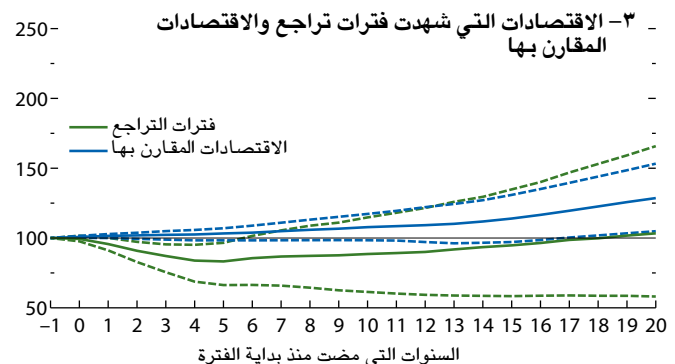
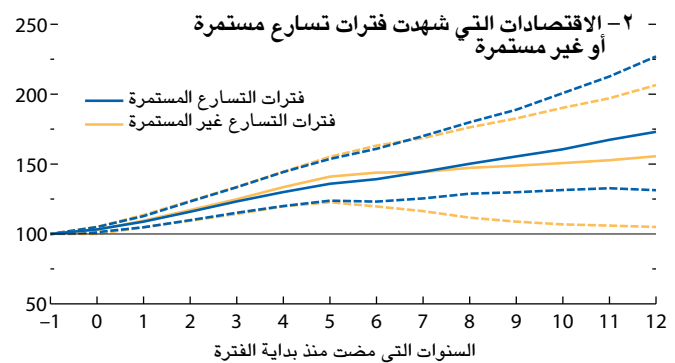
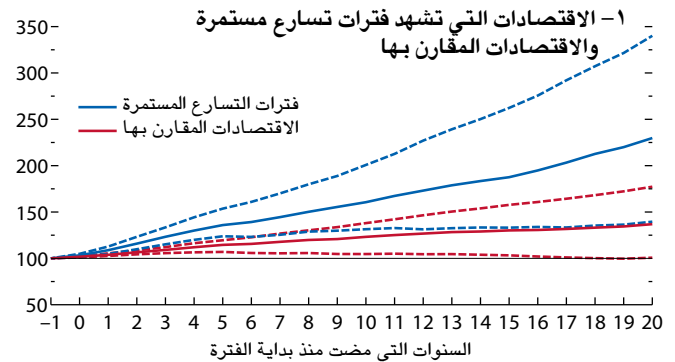
كما شهدت اقتصادات أخرى لا سيما في أمريكا اللاتينية والكاريبية أزمات مالية حادة خلفت آثارا سلبية مستمرة على نصيب الفرد من الدخل. ولكن فترات التراجع أصبحت أقل عددا منذ ذلك الحين.

وعلى مستوى المناطق، نجد أن فترات التسارع كان عددها ثابتا نسبيا في آسيا بمرور الوقت (بما في ذلك، على سبيل المثال، التسارع المستمر في كوريا في بداية ثمانينات القرن الماضي وفي الصين خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، [الشكل البياني ٢-١٢]، اللوحة الأولى)، ولكنها كانت أكثر تفاوتًا في المناطق الأخرى (شكل المرفق ٢-٤). غير أنه تجدر الإشارة إلى أن فترات تسارع النمو تنشأ في جميع المناطق وغير مقصورة على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في منطقة أو منطقتين على مستوى العالم. وتتضمن بعض الأمثلة عمان في عام ١٩٧٥ وسلوفينيا في عام ١٩٩٥ وشيلي في عام ٢٠٠٢ (الشكل البياني ٢-١٢، اللوحة الأولى). ومن ناحية أخرى، تكون

الشكل البياني ٢-١٣: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المستعد خلال فترات النمو وما بعدها، ١٩٧٠-٢٠١٥

(عدي)

يبدو أن فترات التسارع المستمرة والتراجع لها آثار طويلة الأجل على مستوى نصيب الفرد من الدخل تستمر بعد نهاية الفترة.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرف فترات النمو وفق المعايير الواردة في المرفق ٢-٤. وللاطلاع على قائمة بجميع الفترات، راجع جدول المرفق ٢-٤ و جدول المرفق ٢-٤. وتعتبر الأرقام على المحور السيني عن مستويات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ويتم استبدالها لتساوي ١٠٠ في الفترة $t = -1$. وتشير الخطوط المتصلة إلى المستويات الوسيطة. وتشير الخطوط المنقطعة إلى نصف المدى الربيعي لتوزيع نصيب الفرد المستعد من إجمالي الناتج المحلي خلال جميع الفترات موزعة حسب البلد والسنوات.

بنسبة ٥٪ إلى ٣٠٪ عن مستواه الأولي — مع انخفاض الدخل بنسبة كبيرة تصل إلى ٥٠٪ في بعض الحالات، مثل سيراليون في منتصف تسعينات القرن الماضي (الشكل البياني ٢-١٢، اللوحة الثانية).

كذلك يبدو أن فترات التسارع المستمرة والتراجع لها آثار طويلة الأجل على مستوى نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تستمر بعد نهاية الفترة. فعلى سبيل المثال، تقترن فترات التسارع المستمرة بارتفاع دائم في مستويات الدخل: فخلال العقدين التاليين عقب بداية إحدى فترات التسارع المستمرة، يرتفع وسيط مستوى نصيب الفرد من الدخل ليصل تقريباً إلى ضعف وسيط مستوى نصيب الفرد من الدخل في الاقتصادات التي لا تشهد فترات تسارع في معدلات النمو (الشكل البياني ٢-١٣، اللوحة الأولى).

وبالمقارنة بين فترات التسارع المستمرة وغير المستمرة (الشكل البياني ٢-١٣، اللوحة الثانية)، يرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنفس المعدل خلال السنوات الخمس الأولى في الحالتين. ثم يرتفع مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدل أبطأ في حالة فترات التسارع غير المستمرة، مما يؤدي إلى تراجع المستوى بعد ثمان سنوات من بداية الفترة مقارنة بالمستوى في مجموعة الاقتصادات التي تشهد فترات تسارع مستمرة.

ويبدو كذلك أن فترات التراجع لها تأثير سلبي مستمر على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، حيث يظل دون مستواه الذي كان عليه في بداية الفترة لمدة ١٥ عاماً تقريباً بعد بداية الفترة (الشكل البياني ٢-١٣، اللوحة الثالثة).

وتتضح الآثار المستمرة لتلك الفترات أيضاً من الارتباط بين مكاسب الدخل التراكمية خلال فترات التسارع (أو الخسائر التراكمية خلال فترات التراجع) ومتوسط معدلات النمو في الأجل الطويل (الشكل البياني ٢-١٤). فالاقتصادات التي تشهد زيادة أكبر في مستويات نصيب الفرد من الدخل خلال فترات التسارع المستمرة عادة ما تنمو بمعدلات أسرع في المتوسط في الأجل الطويل، أما الاقتصادات التي تشهد انخفاضات أكبر في مستويات الدخل خلال فترات التراجع فتسجل عادة متوسط معدلات نمو أقل في الأجل الطويل.

الأوضاع الخارجية خلال فترات النمو: إلى أي مدى تختلف؟

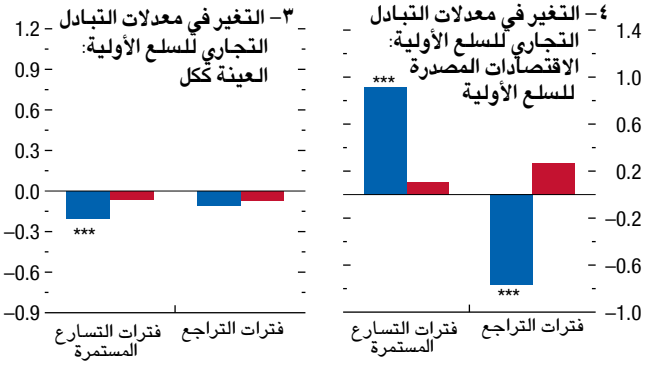
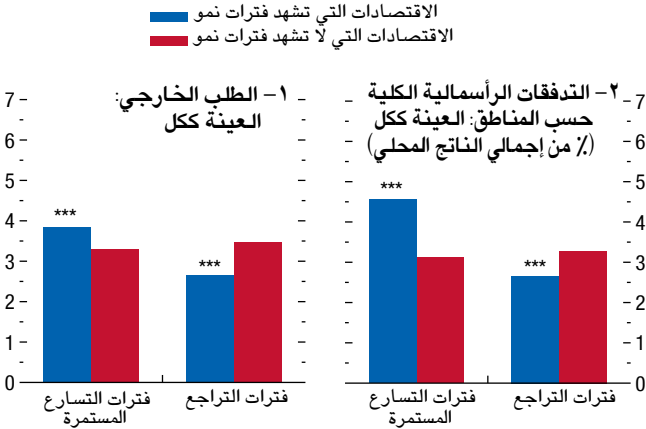
قبل تقدير تأثير الأوضاع الخارجية على احتمالات حدوث فترات التسارع والتراجع، ندرس البيانات للنظر في مدى اختلاف خصائص الاقتصادات التي شهدت تلك الفترات عن خصائص الاقتصادات المقارن بها خلال نفس الفترة الزمنية.^{٢٢}

ويبلغ وسيط معدل النمو السنوي خلال فترات التسارع المستمرة في العينة حوالي ٥,٥٪ (مقابل ١,٧٪ في الاقتصادات المقارن بها التي لا تمر بفترة تسارع في النمو خلال نفس

^{٢٢} تستند المقارنة إلى اختبار تعادل الوسيطين، وتم التوصل إلى نفس النتائج باستخدام اختبار كولموغوروف-سميرنوف الذي يختبر تطابق توزيع المتغير (راجع دراسة Chakravarti, Laha, and Roy 1967) في مجموعتي البلدان.

الشكل البياني ٢-١٥: تحليل الأحداث: فترات التسارع المستمرة والتراجع، ١٩٧٠-٢٠١٥ (%) ما لم يُذكر خلاف ذلك

يتضح من الفروق في الأوضاع الخارجية بين الاقتصادات التي تشهد فترات نمو والاقتصادات التي لا تشهد تلك الفترات أن الأوضاع الخارجية قد يكون لها دور كبير في حدوث فترات النمو.



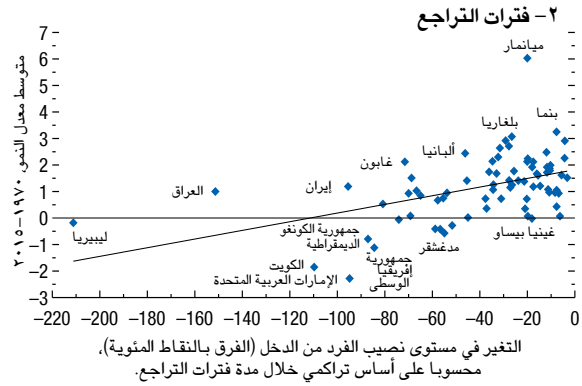
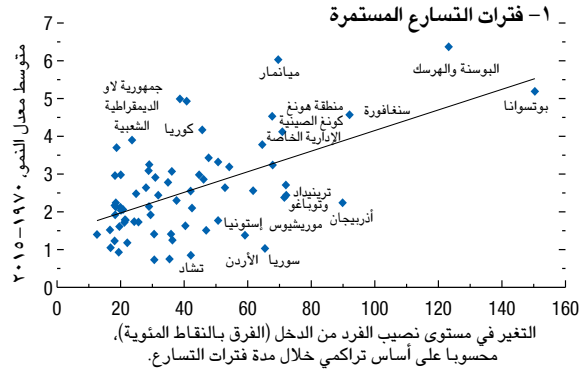
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يقاس كل متغير كمتوسط بين السنة $t+1$ والسنة $t+5$ ، حيث t هي السنة الأولى في الفترة. وتشير العلامات *** و** و* إلى الدلالة الإحصائية لاختبار تعادل المستويات الوسيطة عند مستوى ١٪ ومستوى ٥٪ ومستوى ١٠٪، على الترتيب. وتظل النتائج ثابتة بعد إخضاعها لاختبار كولموغوروف-سميرنوف الذي يختبر تطابق توزيع المتغير في مجموعتي الاقتصادات.

الكلية الوافدة إلى المنطقة — فيكون أعلى من مستواه في الاقتصادات المقارن بها بحوالي ١,٥ نقطة مئوية (الشكل البياني ٢-١٥، اللوحة الثانية).

ويقترّب وسيط التغيير في معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية من مستوى الصفر، ولا يوجد سوى اختلاف طفيف بين وسيطي المجموعتين (٢,٠٪) في حالة فترات التسارع المستمرة مقابل حوالي -١,٠٪ في البلدان المقارن بها). نظرا لأن العينة الكاملة تتضمن البلدان المستوردة والمصدرة للسلع الأولية (الشكل البياني ٢-١٥، اللوحة الثالثة). غير أنه بالنسبة للاقتصادات المصدرة للسلع الأولية فقط (الشكل البياني ٢-١٥، اللوحة الرابعة)، يكون وسيط التغيير في معدلات التبادل التجاري موجبا وأعلى كثيرا

الشكل البياني ٢-١٤: معدل النمو التراكمي لنصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترات النمو مقابل متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٥ (%)

يبدو أن فترات النمو تؤثر تأثيرا مستمرا على معدلات نمو نصيب الفرد من الدخل في الأجل الطويل.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرف فترات النمو وفق المعايير الواردة في المرفق ٢-٤، وللإطلاع على قائمة بجميع الفترات، راجع جدول المرفق ٢-٤-١ و جدول المرفق ٢-٤-٢.

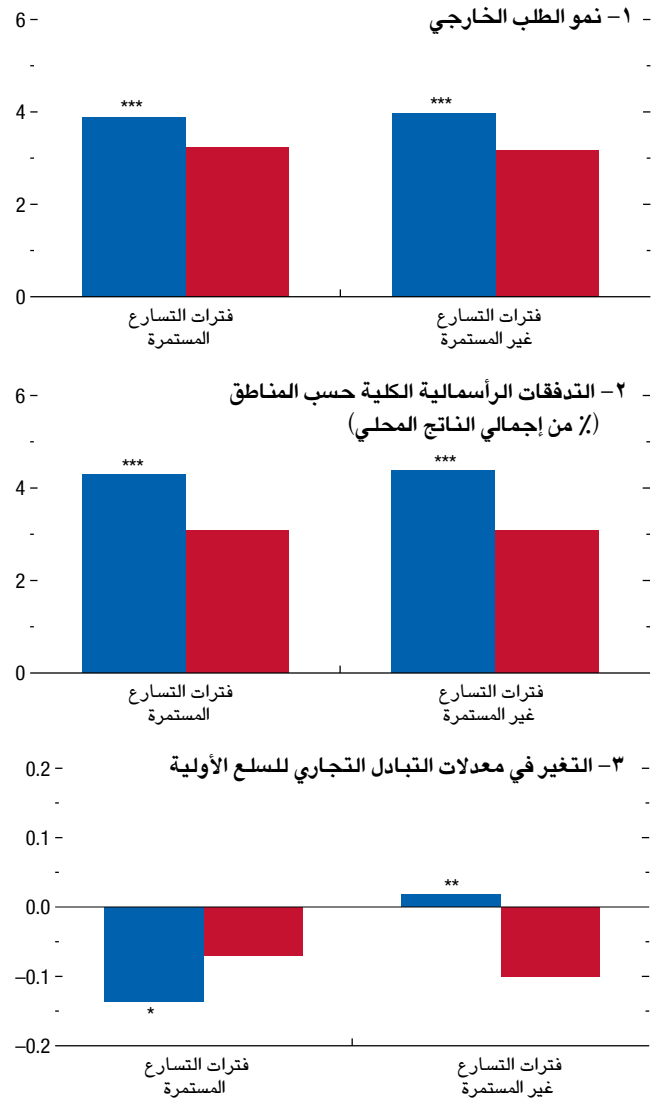
المدة)، بينما يبلغ وسيط معدل النمو خلال فترات التراجع -٣٪ (مقابل ٢,٦٪ في الاقتصادات المقارن بها خلال نفس الفترة).

وقد تطورت الأوضاع الخارجية خلال تلك الفترات بصورة مختلفة عنها في مجموعة الاقتصادات المقارن بها التي لم تشهد إحدى هذه الفترات (الشكل البياني ٢-١٥)، كما تطورت أيضا بصورة مختلفة في حالة فترات التسارع المستمرة عنها في حالة فترات التسارع غير المستمرة (الشكل البياني ٢-١٦). فبالنسبة لفترات التسارع المستمرة، يكون وسيط النمو لدى الشركاء التجاريين أعلى بما يزيد قليلا عن نصف نقطة مئوية من وسيط النمو لدى الشركاء التجاريين للاقتصادات المقارن بها التي لا تمر بفترة تسارع في النمو (الشكل البياني ٢-١٥، اللوحة الأولى). وهذا الفارق بين الوسيطين دال إحصائيا. وبالنسبة للتمويل الخارجي — التدفقات الرأسمالية

الشكل البياني ٢-١٦: تحليل الأحداث: فترات التسارع المستمرة وغير المستمرة، ١٩٧٠-٢٠١٥ (%)، ما لم يُذكر خلاف ذلك

تتطور أوضاع الطلب الخارجي والأوضاع المالية بصورة متماثلة في الاقتصادات التي تشهد فترات تسارع مستمرة وتلك التي تشهد فترات تسارع غير مستمرة، ولكن يوجد تفاوت في معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية بين المجموعتين.

■ الاقتصادات التي تشهد فترات نمو
■ الاقتصادات التي لا تشهد فترات نمو



في حالة الاقتصادات التي شهدت فترات تسارع مستمرة منه في حالة الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية المقارن بها (٩٠٪، ١٠٪، على الترتيب). ويكون وسيط التغيير في معدلات التبادل التجاري موجبا وأعلى كثيرا أيضا في حالة الاقتصادات التي شهدت فترات تسارع غير مستمرة (الشكل البياني ٢-١٦، اللوحة الثالثة).

وبالنسبة للاقتصادات التي شهدت فترات تراجع، يكون معدل نمو الشركاء التجاريين أقل منه في الاقتصادات التي لم تشهد فترات نمو خلال نفس المدة الزمنية بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية تقريبا (الشكل البياني ٢-١٥). كذلك تنخفض التدفقات الرأسمالية إلى المنطقة خلال فترات التراجع بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية تقريبا عن البلدان التي لم تشهد فترات تراجع خلال نفس المدة الزمنية. وخلال فترات التراجع، يكون وسيط التغيير في معدلات التبادل التجاري قريبا لمستوى الصفر، مع عدم وجود أي فارق دال إحصائيا بين عينة البلدان التي شهدت فترات تراجع والعينة التي لم تشهد فترات تراجع (-٠,١٠٪ و-٠,٠٨٪، على الترتيب). غير أنه في عينة البلدان المصدرة للسلع الأولية فقط، يكون هذا الفارق دالا إحصائيا، حيث تشهد الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية التي تمر بفترات تراجع تراجعا بمقدار ٠,٧٥ نقطة مئوية تقريبا في معدلات التبادل التجاري مقابل زيادة بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية تقريبا في الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية التي لم تشهد تراجعا خلال الفترة نفسها.

النقطة الحرجة: هل تؤثر الأوضاع الخارجية على احتمالات حدوث فترات تسارع وتراجع النمو؟

لتقييم تأثير الأوضاع الخارجية على احتمالات حدوث فترات التسارع والتراجع، يعرض هذا القسم تقديرات الانحدارات اللوغاريتمية (وفقا لما جاء في دراسة Hausmann, Pritchett, and Rodrik 2005). وتقدر نماذج الانحدار باستخدام متغير تابع عبارة عن متغير صوري يعبر عن بداية الفترات المحددة، ونظرا لصعوبة تحديد تاريخ بداية الفترات بدقة، يساوي المتغير الصوري ١ للمدد الزمنية t و $t-1$ خلال الفترة (راجع دراسة Hausmann, Pritchett, and Rodrik 2005).

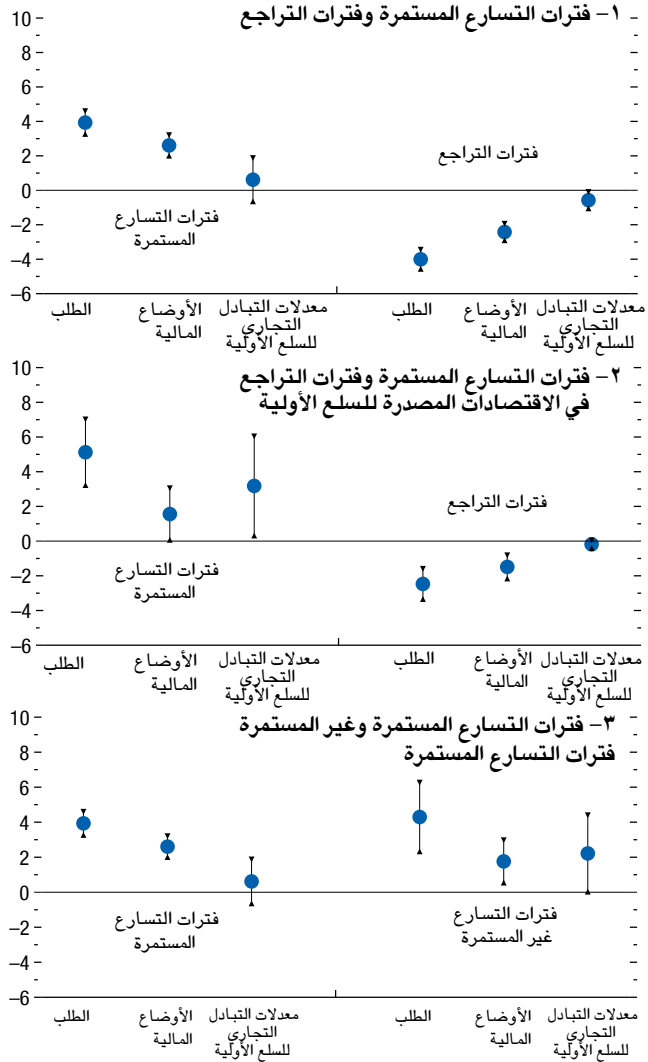
وتتضمن التوصيفات متغيرات مستقلة عبارة عن المتوسط المتحرك لكل من متغيرات الأوضاع الخارجية الثلاثة خلال المدتين الزمنيتين t و $t+5$.^{٢٢} وكضابط إضافي، يدرج التوصيف اللوغاريتمي تأثيرات قطرية ثابتة أيضا في

^{٢٣} استخدام متوسطات متحركة استشرافية يعني أن متغيرات الأوضاع الخارجية متزامنة مع مستوى الناتج المستخدم في تحديد فترات النمو التي يشهدها الاقتصاد المعني، مما يؤثر مخاوف بشأن احتمالية تأثر التقدير بعوامل ذات منشأ داخلي. غير أن هذه المتغيرات تستند إلى قياسات للبيئة الخارجية يُتوقع أن تكون خارجة عن نطاق الاقتصاد المعني. كذلك تشير نتائج التقدير الأساسي واختبارات الثبات في نموذج النمو الخطي (المرفق ٢-٣) إلى أن احتمالية تأثر متغيرات الأوضاع الخارجية بعوامل ذات منشأ داخلي في العينة لا تبعث على القلق.

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يقاس كل متغير كمتوسط بين السنة $t+1$ والسنة $t+5$ ، حيث t هي السنة الأولى في الفترة. وتشير العلامات *** و** و* إلى الدلالة الإحصائية لاختبار تعادل المستويات الوسيطة عند مستوى ١٪ ومستوى ٥٪ ومستوى ١٠٪، على الترتيب. وتظل النتائج ثابتة بعد إخضاعها لاختبار كولموغوروف-سميرنوف الذي يختبر تطابق توزيع المتغير في مجموعتي الاقتصادات.

الشكل البياني ٢-١٧: التغيير في احتمالات حدوث فترات النمو، ١٩٧٠-٢٠١٥ (بالنقاط المئوية)

تؤثر الأوضاع الخارجية على عملية النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من خلال تأثيرها الكبير على احتمالات حدوث فترات التسارع المستمرة وفترات التراجع.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: التقديرات مستمدة من نموذج انحدار لوجاريتمي يتضمن متغيراً تابعاً عبارة عن متغير صوري يعبر عن الفترات التي تم تحديدها، وتأثيرات قطرية ثابتة، ومتغيرات للأوضاع الخارجية الثلاثة. ولم تستخدم أي ضوابط إضافية في حساب التقديرات (راجع المرفق ٢-٥). وتشير الخطوط الرأسية إلى فترات الثقة البالغة ٩٠٪.

التقدير الأساسي. غير أنه كما يتضح من المرفق ٢-٦، فإن نمط الدلالة الإحصائية للمعاملات يظل ثابتاً حتى مع إدراج ضوابط إضافية، بما في ذلك تأثيرات زمنية ثابتة وقياسات لسياسات التكامل المالي ومتغيرات مؤسسية، إلى جانب ضوابط تعكس جودة إطار السياسات.

ويعرض الشكل البياني ٢-١٧ تأثير وحدة واحدة من الزيادة في قيمة متغير الأوضاع الخارجية على احتمالية حدوث فترات التسارع المستمر وغير المستمر وفترات التراجع. وتحسب هذه الآثار الحدية استناداً إلى التقديرات اللوغاريتمية الواردة في المرفق ٢-٥، مع تقييم الأوضاع الخارجية على أساس متوسطاتها.

فترات تسارع النمو

في حالة فترات التسارع، يؤدي ارتفاع بمقدار نقطة مئوية واحدة في الطلب لدى الشركاء التجاريين المقدر على أساس وسط جميع الأوضاع الخارجية إلى زيادة كبيرة في احتمالات حدوث فترة تسارع في النمو بمقدار ٣,٩ نقاط مئوية (الشكل البياني ٢-١٧، اللوحة الأولى). ومقارنة بالاحتمالية غير المشروطة، يمثل ذلك زيادة بمقدار الضعف تقريباً — إلى ٩,٧٪ — في احتمالية التسارع. وقد يعكس التأثير المستمر لأوضاع الطلب الخارجي في هذه الحالة الأثر المواتي لارتفاع حجم الصادرات على نمو الإنتاجية من خلال التطورات التكنولوجية وكفاءة الإنتاجية المقترنة بالتوسع في الإنتاج. وفي المقابل يؤدي ارتفاع التدفقات الرأسمالية الإقليمية بمقدار نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي إلى زيادة احتمالات حدوث تسارع مستمر في النمو بمقدار ٢,٦ نقطة مئوية، مما قد يعكس تأثير زيادة توافر التمويل في تيسير الاستثمار والتعميق الرأسمالي (راجع أيضاً المرفق ٢-٥).

وأخيراً، نجد أن تحسن معدلات التبادل التجاري لا يؤدي إلى تغيير كبير في احتمالية حدوث فترات تسارع مستمر في جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المدرجة في العينة. ولكن يوجد استثناءان. أولاً، في حالة الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية (الشكل البياني ٢-١٧، اللوحة الثانية)، توجد علاقة قوية بين ارتفاع معدلات التبادل التجاري وزيادة احتمالية حدوث فترات تسارع مستمرة. ويتفق ذلك مع ما ورد في الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ودراسة (Aslam and others (2016) اللذين توصلا إلى وجود تأثير قوي للتغيرات في معدلات التبادل التجاري على الناتج المحتمل. وثانياً، في العينة الفرعية التي تتكون من ٣٢ فترة تسارع غير مستمر في النمو (الشكل البياني ٢-١٧، اللوحة الثالثة)، يوجد ارتباط قوي بين ارتفاع معدلات التبادل التجاري وحدوث مثل هذه الفترات، مما يعني أن الأرباح الاستثنائية الناتجة عن معدلات التبادل التجاري قد تنشأ عنها فترات تسارع تشهد ارتفاعاً حاداً في النمو في بدايتها دون أن يستمر هذا الارتفاع في الأجل الأطول.^{٢٤}

^{٢٤} تتسق هذه النتيجة مع ما ورد في دراسة Collier and Goderis (2012) التي توصلت إلى أن طفرات أسعار السلع الأولية لا يكون لها بالضرورة تأثير إيجابي على نمو الناتج في الأجل الأطول.

فترات التراجع

بالنسبة لفترات التراجع، تؤثر جميع الأوضاع الخارجية الثلاثة تأثيراً دالاً إحصائياً على احتمالات حدوث التراجع (الشكل البياني ٢-١٧، اللوحة الأولى).

ومع تقييم جميع الأوضاع الخارجية على أساس وسطها الحسابي، تؤدي زيادة الطلب الخارجي بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى تراجع احتمالات حدوث تراجع بمقدار ٤ نقاط مئوية (حوالي ٥٠٪ من الاحتمالية غير المشروطة). وتعكس الأوضاع المالية الخارجية نمطاً مماثلاً، حيث يؤدي ارتفاع التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى المنطقة بمقدار نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي إلى تراجع احتمالية التراجع بمقدار ٢,٤ نقطة مئوية. كذلك يترتب على تغير معدلات التبادل التجاري تراجع ذو دلالة إحصائية كبيرة في احتمالات حدوث التراجع بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية.

دور السياسات والخصائص الهيكلية في تمرير تأثير الأوضاع الخارجية

بالرغم من تأثير الأوضاع الخارجية على احتمالية حدوث فترات التسارع والتراجع، فإن من شأن السياسات المحلية والخصائص الهيكلية تعزيز أو تقليص استمرارية تأثير النشاط المحلي بتغيرات الأوضاع الخارجية.

وقد توصلت أبحاث سابقة بشأن فترات النمو التي تشهدها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى شواهد تثبت وجود ارتباط موجب بين مدة الفترة وخصائص مثل استقرار الاقتصاد الكلي وجودة المؤسسات المحلية والتكامل مع الاقتصاد العالمي (راجع على سبيل المثال دراسة Berg, Ostry, and Zettelmeyer 2012). كذلك تم عزو زيادة قدرة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على الصمود إلى تحسن أطر السياسات وتوسيع المجال المتاح للتصرف من خلال السياسات — وهو ما يتضح على سبيل المثال من انخفاض مستويات التضخم والدين العام (راجع الفصل الرابع من عدد أكتوبر ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وفي المقابل، توصلت الأبحاث إلى وجود ارتباط بين الانخفاض المستمر في معدلات نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وارتفاع مستوى التضخم واحتمالية تراجع القدرة على إدارة السياسة النقدية (راجع دراسة Jones and Olken 2008). وفي ضوء المناهج المستخدمة في الدراسات السابقة، نتناول في هذا القسم أربع فئات عامة للخصائص المحلية لبحث تأثيرها على مساهمة الأوضاع الخارجية في احتمالات حدوث فترات التسارع والتراجع.

تتضمن الفئة الأولى من الخصائص المحلية درجة التكامل التجاري والمالي بموجب اتفاقيات رسمية، ودرجة العمق المالي المحلي (كمؤشر بديل لقدرة الأسواق على أن تكون قناة وسيطة لدخول التدفقات الرأسمالية عبر الحدود

وتوزيعها محلياً). وكلما زاد تكامل الاقتصادات مع الاقتصاد العالمي، أصبحت أكثر حساسية تجاه الأوضاع الخارجية عن الاقتصادات المنغلقة نسبياً.

وتتضمن الفئة الثانية الأوضاع الأولية، كمستوى الدين الخارجي ورصيد الحساب الجاري، في بداية الفترة. فانخفاض مستوى الدين الخارجي، على سبيل المثال، قد يقترن بزيادة الثقة في الاقتصاد مما يؤدي بالتالي إلى تأثير النشاط الاقتصادي بقوة بالتحويلات المواتية في البيئة الخارجية، كما قد يقترن أيضاً بتكوين احتياطات قوية من شأنها تمهيد تأثير تدريجي الأوضاع المالية العالمية (راجع الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

وتغطي الفئة الثالثة الجوانب المرتبطة بإطار السياسات الاقتصادية الكلية، مثل نظام سعر الصرف ودرجة الاستقرار النقدي ومستوى الدين العام. ويؤثر إطار السياسات على الأسس الاقتصادية المستقبلية المتوقعة وتكلفة الاقتراض وقابلية التنبؤ بالبيئة الاقتصادية عموماً. وتؤثر هذه العوامل بدورها على القرارات الاستثمارية للشركات وحجم إنفاق الأسر على السلع المعمرة — وهما قناتان أساسيتان تحددان مدى استمرارية تأثير تطورات البيئة الخارجية على النشاط المحلي. فسياسة المالية العامة الاحترازية على سبيل المثال قد يترتب عليها تراجع درجة إزاحة الاستثمارات الخاصة مع استمرارية احتواء الدين العام (الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير الرائد المالي). وقد تعني أيضاً زيادة الاحتياطي الرأسمالي الوقائي والحيز المالي اللازمين لتنفيذ سياسات مضادة للاتجاهات الدورية بهدف الحد من احتمالات حدوث تراجع مستمر. كذلك فإن مرونة نظام سعر الصرف لها دور كبير في التكيف مع تطورات الأوضاع الخارجية من خلال الحد من الانحرافات المستمرة في سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني وتيسير الإشارات السعرية التي تضمن كفاءة توزيع الموارد.

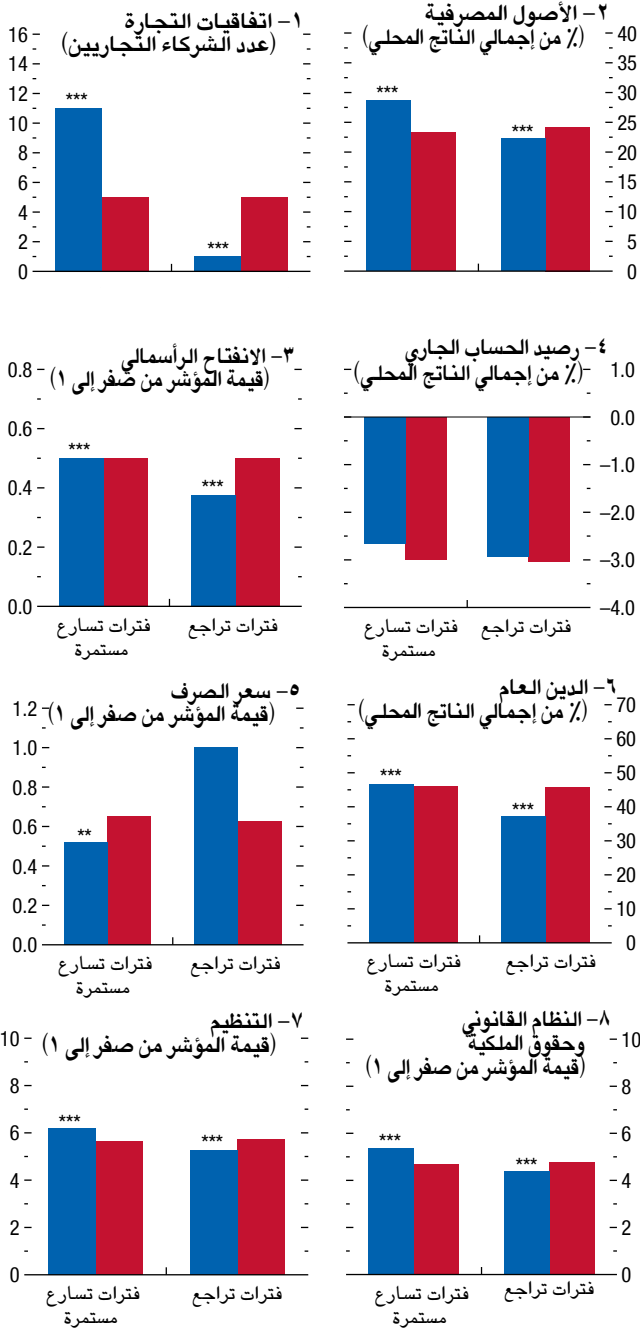
وتتمثل الفئة الرابعة العوامل الهيكلية والمؤسسات، مثل جودة الحوكمة والبيئة القانونية والتنظيمية وتوافر الخدمات العامة ومستوى التعليم. ولهذه العناصر أهمية كبيرة في تحديد نتائج النمو في الأجل الطويل (راجع دراسة Acemoglu, Johnson, and Robinson 2001). كما أنها قد تؤثر على كيفية استجابة الاقتصادات لتغيرات العوامل الخارجية على سبيل المثال (راجع دراسة Rodrik 1999).

ويتضح من التحليل المبدئي للخصائص المحلية في الاقتصادات التي تشهد فترات نمو والاقتصادات التي لا تشهد تلك الفترات (الشكل البياني ٢-١٨) أن سياسات التكامل التجاري ودرجة العمق المالي وجودة المؤسسات تختلف اختلافاً كبيراً في الاقتصادات التي شهدت فترات نمو عنها في الاقتصادات المقارن بها التي لم تشهد تلك الفترات خلال

الشكل البياني ٢-١٨: مقارنة الخصائص المحلية عبر فترات التسارع المستمرة وفترات التراجع، ١٩٧٠-٢٠١٥

تتفاوت الخصائص المحلية تفاوتاً كبيراً بين الاقتصادات التي تشهد فترات تسارع مستمرة أو فترات تراجع والاقتصادات التي لا تشهد تلك الفترات.

الاقتصادات التي تشهد فترات النمو
الاقتصادات التي لا تشهد فترات نمو



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يقاس كل متغير كمتوسط بين السنة $t-3$ والسنة $t-1$ ، حيث t هي السنة الأولى في الفترة. وتشير العلامات *** و** و* إلى الدلالة الإحصائية لاختبار تعادل المستويات الوسيطة عند مستوى ١٪ ومستوى ٥٪ ومستوى ١٠٪، على الترتيب. وتظل النتائج ثابتة بعد إخضاعها لاختبار كولموغوروف-سميرنوف الذي يختبر تطابق توزيع المتغير في مجموعتي الاقتصادات.

نفس المدة الزمنية. فعلى سبيل المثال، أبرمت الاقتصادات التي شهدت فترات تسارع (تراجع) عدداً أكبر (أقل) من اتفاقيات التجارة الحرة مقارنة بالاقتصادات التي لم تشهد فترات تسارع (تراجع) خلال نفس المدة الزمنية. وبالمثل، تتمتع الاقتصادات التي شهدت فترات تسارع (تراجع) بدرجة أكبر (أقل) من العمق المالي — مقياساً كنسبة الأصول المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي — مقارنة بالاقتصادات التي لم تشهد فترات تسارع (تراجع) خلال نفس المدة الزمنية. وبعض هذه الخصائص المحلية، لا سيما المرتبط منها بأطر السياسات والعوامل الهيكلية، يرجح أن تؤثر في حد ذاتها على النمو متوسط الأجل — أي أن لها في حد ذاتها تأثيراً مباشراً على النمو منفصلاً عن تأثيرها عليه من خلال الأوضاع الخارجية. ويتضح ذلك بالفعل بإدراج هذه الخصائص المحلية في نماذج الانحدار اللوغاريتمي التي ناقشناها في القسم السابق (المرفق ٢-٦). وتحديداً، يشير التحليل إلى أن الاقتصادات التي تمتلك مؤسسات أقوى — مقيسة بارتفاع جودة النظم القانونية وتوافر حماية أفضل لحقوق الملكية — تزداد احتمالات تعرضها لفترات تسارع مستمرة (الشكل البياني ٢-٦-١ بالملاحق). كذلك تتراجع كثيراً احتمالية حدوث فترات تراجع حسب درجة مرونة سعر الصرف. ويوجد ارتباط كبير أيضاً بين سلامة الإطار النقدي والعمق المالي المحلي من جهة وزيادة احتمالية حدوث فترات التسارع المستمرة وتراجع احتمالية حدوث فترات تراجع النمو. ووفقاً لنتائج التحليل، لا يؤثر الانفتاح التجاري والانفتاح المالي والأوضاع المبدئية في حد ذاتهم تأثيراً كبيراً على احتمالية حدوث تحول مستمر في النمو — ولكن قد يكون لهم تأثير على دور الأوضاع الخارجية في حدوث فترات تسارع وتراجع النمو كما ناقش في القسم التالي.

كيف تؤثر الخصائص المحلية على دور الأوضاع الخارجية في حدوث فترات النمو؟

كما أثبتنا بالفعل في القسم السابق، تؤثر الأوضاع الخارجية على احتمالية حدوث فترات التسارع والتراجع. ونبحث في هذا القسم ما إذا كان هذا التأثير يتوقف على الخصائص المحلية أم لا. وتحديداً، يتناول هذا القسم ما إذا كان تغير فرائد الخصائص المحلية يؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث فترات تسارع مدفوعة بالأوضاع الخارجية، أو إلى انخفاض أكثر في احتمالية حدوث فترات تراجع، أو إلى كلا الأمرين.

وتؤكد نتائج نماذج الانحدار اللوغاريتمي تأثير عدد من هذه الخصائص المحلية على الدور الحدي للعوامل الخارجية في زيادة أو تراجع احتمالية حدوث فترات النمو. ويبحث هذا

الخارجي بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى زيادة احتمالية حدوث تسارع في النمو بمقدار ٣ نقاط مئوية إضافية. كذلك يساعد التطور المالي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على الاستفادة من الأوضاع المالية المواتية. فعلى سبيل المثال، تؤدي الأوضاع المالية الخارجية الداعمة (ارتفاع التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى المنطقة بمقدار نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي) إلى زيادة احتمالية حدوث فترات التسارع بنسبة ٦,٦٪ في الاقتصادات التي تبلغ درجة تطورها المالي المئين الخامس والسبعين مقابل ٤,٥٪ في الاقتصادات التي تبلغ درجة تطورها المالي المئين الخامس والعشرين، وهو فارق دال إحصائياً.^{٢٨} كذلك فإن زيادة تعميق النظم المالية بالتزامن مع دفعة مستمدة من الأوضاع المالية الخارجية تؤدي إلى مزيد من التراجع في احتمالات حدوث فترات تراجع، ولكن بمقدار ثلث نقطة مئوية فقط.

ويقترن النمو الائتماني السليم — أي تجنب الطفرات الائتمانية — بارتفاع مستويات النمو في ظل أوضاع مالية خارجية مواتية.^{٢٩} إذ تزيد احتمالية حدوث فترة تسارع مستمرة في ظل أوضاع مالية خارجية مواتية بحوالي ٧ نقاط مئوية في حالة نمو الائتمان المحلي بمعدلات صحية عنها في حالة الطفرات الائتمانية. كذلك يتحسن التأثير الحدي للأوضاع المالية الخارجية على فترات التراجع (أي أن احتمالية حدوث فترات تراجع تتراجع بدرجة أكبر) بمقدار نقطتين مؤبتيين وثلث نقطة مئوية في الاقتصادات التي تتجنب النمو الائتماني المفرط.

ويسهم انفتاح الحساب الرأسمالي في تعزيز الدور الداعم للأوضاع المالية الخارجية في تجنب فترات التراجع: ففي الاقتصادات الأكثر انفتاحاً، تكون احتمالات حدوث فترات تراجع في ظل أوضاع مالية خارجية مواتية أقل بمقدار نقطتين مؤبتيين ونصف نقطة مئوية عنها في حالة تقييد الحساب الرأسمالي.^{٣٠} غير أنه يوجد نوع من أنواع المفاضلة نظراً لأن احتمالية حدوث فترات التسارع تزيد بدرجة أقل في الاقتصادات التي يزيد فيها انفتاح الحساب الرأسمالي — وإن كان التغيير في التأثير الحدي محدوداً وغير دال إحصائياً.

^{٢٨} يقاس العمق المالي بمؤشر بديل يتمثل في نسبة الأصول المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي حسب البيانات المستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي (راجع المرفق ٢-٦).

^{٢٩} يعتبر أن الاقتصاد يشهد نمواً ائتمانياً سليماً إذا لم يكن قد مر بأي طفرات ائتمانية. حسب التعريف الوارد في دراسة Dell'Ariccia and others (2016)، خلال السنوات الأربع التي تسبق فترة النمو (المرفق ٢-٦). ووفقاً لدراسة Sahay and others (2015)، إذا كان التعميق المالي يتم بمعدل «سريع للغاية» دون أن يخضع لتنظيم وإشراف دقيقين، فقد يؤدي ذلك إلى عدم استقرار من خلال التشجيع على تحمل مخاطر مفرطة.

^{٣٠} يقاس انفتاح الحساب الرأسمالي بمقياس تحرير الحساب الرأسمالي الوارد في دراسة Quinn (1997).

التحليل كيف يمكن لارتفاع كل من الخصائص المحلية من المئين الخامس والعشرين (جودة منخفضة) إلى المئين الخامس والسبعين (جودة مرتفعة) داخل عينة التقديرات أن يؤدي إلى تغير التأثير الحدي للأوضاع الخارجية المحسوبة على أساس مستواها الوسيط.^{٣٥} وتقاس فرادى الخصائص المحلية كمتوسط متحرك للمتغير خلال السنوات الثلاث التي تسبق بداية الفترة للحد قدر الإمكان من احتمالية تأثر الخصائص بالتغيرات التي تطرأ على معدلات النمو خلال الفترة.^{٣٦}

التكامل والطاقة الاستيعابية المحلية

يشير التحليل إلى أن الطلب من الشركاء التجاريين له تأثير أكبر على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تطبق سياسات تجعلها أكثر انفتاحاً أمام التجارة الدولية. وبالمثل، فإن الأوضاع المالية الخارجية الميسرة تكون أكثر مساهمة في استمرارية النمو على الأرجح عندما يتراجع حجم القيود التي تفرضها هذه الاقتصادات على حرية حركة رأس المال ويكون النظام المالي المحلي متطوراً وسليماً بدرجة كافية، أي أنه يكون قادراً على تمرير التمويل الخارجي إلى الوحدات الاقتصادية التي تعاني من قيود مالية مع تطبيق نظام مرن نسبياً لإدارة الأزمات ومعايير ائتمانية تسهّد في الحد قدر الإمكان من المشكلات الناتجة عن النمو الائتماني المفرط. وبشكل أكثر تحديداً (الشكل البياني ٢-١٩، اللوحة الأولى):

يسهم تعميق التكامل التجاري بموجب الاتفاقيات التجارية مقياساً بنطاق تغطية هذه الاتفاقيات في تعزيز الدور المحتمل للأوضاع الخارجية المواتية في حدوث فترات تسارع النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.^{٣٧} فعلى سبيل المثال، عندما يرتفع عدد الشركاء الذين يبرم معهم الاقتصاد اتفاقيات تجارة حرة من المئين الخامس والعشرين إلى المئين الخامس والسبعين في العينة، يؤدي ارتفاع الطلب

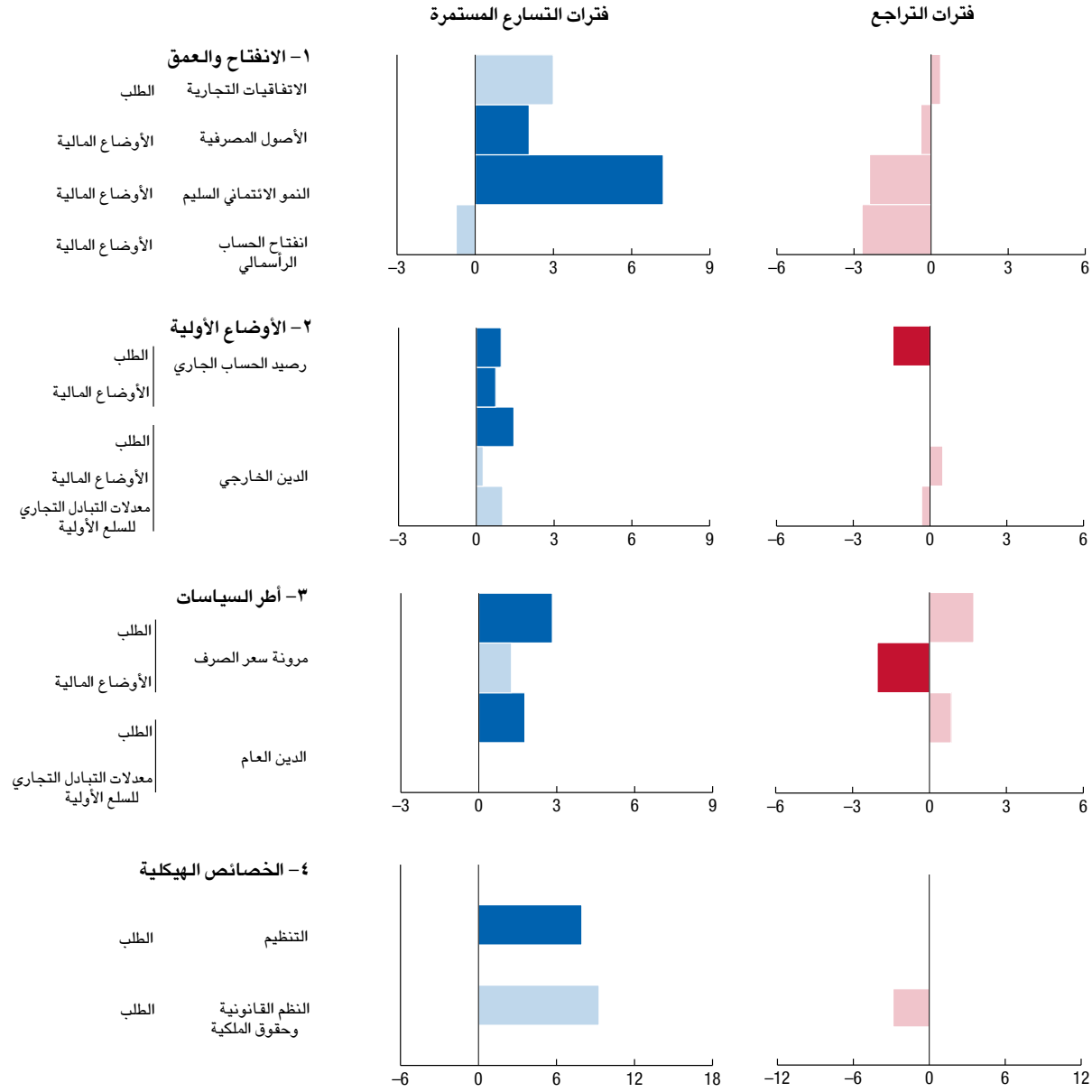
^{٣٥} يتضمن توصيف النموذج اللوغاريتمي المستخدم في تقدير تأثير الخصائص المحلية أحد الأوضاع الخارجية، ومتغير السمة المحلية ذات الصلة (عبارة عن المتوسط المتحرك خلال الثلاث سنوات السابقة للفترة)، والتفاعل بينهما، وعدد من التأثيرات القطرية الثابتة (راجع المرفق ٢-٦ للاطلاع على مزيد من التفاصيل). وتشير جميع نتائج نماذج التقدير الواردة في هذا القسم إلى أن الآثار الحدية للأوضاع الخارجية على احتمالية حدوث فترات النمو دالة إحصائياً عند وسيط الوضع الخارجي والمئين الخامس والسبعين للسمة المحلية. وللإطلاع على مناقشة حول كيفية حساب وتفسير حدود التفاعل وآثارها الحدية في النموذج اللوغاريتمي، راجع على سبيل المثال دراسة Ai and Norton (2003).

^{٣٦} النتائج التي ناقشناها أدناه تشير إلى أن الآثار الحدية للأوضاع الخارجية على احتمالية حدوث فترات النمو دالة إحصائياً (عند وسيط الوضع الخارجي والمئين الخامس والسبعين للسمة المحلية).

^{٣٧} يقاس التكامل التجاري بموجب الاتفاقيات التجارية بعدد الشركاء التجاريين الذين يبرم معهم البلد اتفاقيات تجارية حسب قاعدة بيانات تصميم اتفاقيات التجارة Design of Trade Agreements (راجع الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والمرفق ٢-٦).

الشكل البياني ٢-١٩: التغيير في التأثير الحدي للأوضاع الخارجية في ظل تحسن الخصائص المحلية (بالنقاط المئوية)

تؤثر الخصائص المحلية تأثيراً كبيراً على دور الأوضاع الخارجية في تشكيل احتمالات النمو. ويمكن لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تحقيق أكبر استفادة ممكنة من خلال تطبيق مزيج من السياسات يهدف إلى حماية الاندماج التجاري ويسمح بمرونة أسعار الصرف ويحد من المخاطر المقتربة باختلالات الخارجية وارتفاع مستويات الدين.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح الأرقام التغيير في التأثير الحدي لفرادى الأوضاع الخارجية عندما تكون متغيرات الخصائص المحلية في المئين الخامس والسبعين أو في المئين الخامس والعشرين من التوزيع (مع تثبيت متغيرات الأوضاع الخارجية بقيمتها الوسيطة). وقد تم تحويل نتائج التقدير بحيث يمثل المئين الخامس والسبعين مزيداً من الانفتاح ومستويات أقل من الدين الخارجي والدين العام ومرونة أكبر في سعر الصرف. ويظهر التأثير المواتي الناتج عن تغير الخصائص المحلية في صورة قيمة موجبة (سالبة) في حالة فترات التسارع المستمرة (فترات التراجع). وتشير الأعمدة ذات الخطوط المتصلة إلى الفرق في الآثار الحدية الدالة إحصائياً عند مستوى ١٠٪.

الأوضاع المبدئية

تشير النتائج إلى أهمية الاختلالات الخارجية المحدودة في تحويل الأوضاع الخارجية المواتية إلى مستويات نمو إيجابية (الشكل البياني ٢-١٩، اللوحة الثانية):

إذ يؤدي عجز محدود في الحساب الجاري إلى زيادة كبيرة في التأثير الحدي للأوضاع المالية الخارجية على احتمالات حدوث فترات تسارع بمقدار ٠,٧٥ نقطة مئوية، بينما يكون له تأثير محدود وغير دال إحصائياً على احتمالات حدوث فترات التراجع. كذلك يرتفع كثيرا التأثير الحدي لتحسن أوضاع الطلب الخارجي على احتمالات حدوث فترات تسارع — بمقدار نقطة مئوية واحدة — عندما يكون العجز المبدئي في الحساب الجاري محدودا. وتتسق هذه النتيجة مع فكرة اقتران العجز الضخم في الحساب الجاري غالبا بفورة في النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى تراجع القدرة على تحقيق مزيد من التسارع المستمر في معدلات النمو مع تحسن الأوضاع الخارجية. كذلك يتراجع كثيرا تأثير أوضاع الطلب على احتمالات حدوث فترات التراجع — بمقدار ١,٥ نقطة مئوية — عندما يكون العجز المبدئي في الحساب الجاري محدودا.

ويؤدي تراجع مستوى الدين الخارجي إلى زيادة احتمالات حدوث فترات تسارع مع تحسن أوضاع الطلب الخارجي أو معدلات التبادل التجاري أو الأوضاع المالية الخارجية — بحوالي ١,٥ نقطة مئوية ونقطة مئوية واحدة وثلاث نقطة مئوية على الترتيب.^{٣١} ويؤدي كذلك إلى زيادة دور تحسن معدلات التبادل التجاري في تراجع احتمالات حدوث فترات

السياسات

تشير النتائج إلى أن بعض السياسات تساعد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على تحقيق مستويات نمو أفضل في ظل الدفعات المستمدة من الأوضاع الخارجية. وتحديدًا، يبدو أن مرونة سعر الصرف والانضباط المالي لهما تأثير إيجابي كبير على مستويات النمو، بالرغم من تباين تأثيرهما حسب الأوضاع الخارجية وفترات النمو (الشكل البياني ٢-١٩، اللوحة الثالثة):^{٣٢}

نظام سعر الصرف له تأثير كبير على دور أوضاع الطلب والأوضاع المالية الخارجية في تشكيل احتمالات حدوث فترات النمو.^{٣٣} فالتأثير الحدي لأوضاع الطلب الخارجي على

^{٣١} يقاس مستوى الدين الخارجي برصيد خصوم الدين الخارجي (وفقا لتحديث البيانات الواردة في دراسة Lane and Milesi-Ferretti 2007 كنسبة من إجمالي الناتج المحلي). بالرغم من أن سلامة الإطار النقدي تؤثر في حد ذاتها تأثيرا إيجابيا كبيرا على احتمالات حدوث فترات تسارع مستمرة وفترات تراجع (الشكل البياني ٢-٦-١ بالملاحق)، يشير التحليل في هذا القسم إلى أنها ليس لها أي تأثير يذكر على الأثر الحدي للأوضاع الخارجية على احتمالات حدوث فترات النمو.
^{٣٢} مؤشر مرونة نظام سعر الصرف هو مؤشر واقعي تم حسابه استنادا إلى دراسة (Aizenman, Chinn, and Ito 2010).

احتمالات حدوث فترات النمو المستمر يزداد كثيرا — بثلاث نقاط مئوية — في ظل مرونة أسعار الصرف. وعندما تتراجع مرونة أسعار الصرف، يقل تأثير أوضاع الطلب الخارجي المواتية على احتمالات حدوث فترات نمو مستمر، مما قد يعكس عدم كفاءة توزيع الموارد وتدني نمو الإنتاجية مع تشوه الإشارات السعرية. وتنشأ مفاضلة هنا نظرا لأن تأثير الطلب الخارجي على احتمالات حدوث فترات التراجع يتراجع بدرجة أقل في الاقتصادات التي تطبق نظم أسعار صرف أكثر مرونة — وإن كان التغيير غير دال إحصائياً — مما قد يشير إلى أن الارتفاع الأكبر في سعر الصرف الحقيقي في ظل نمو الطلب الخارجي المواتي له تأثير معاكس على النشاط. وبالنسبة للأوضاع المالية، تؤثر مرونة سعر الصرف تأثيرا إيجابيا ملحوظا على مستويات النمو. ويزداد تأثير الأوضاع المالية الخارجية على احتمالات حدوث فترة نمو مستمرة بحوالي ١,٢٥ نقطة مئوية في حالة نظم سعر الصرف الأكثر مرونة عنه في حالة نظم سعر الصرف الأقل مرونة، بينما تقل احتمالات حدوث فترات تراجع بنسبة أكبر — بحوالي نقطتين مؤويتين.

كذلك تؤثر سياسة المالية العامة الاحترازية، مقيسة بنسبة مستوى الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، على دور أوضاع الطلب الخارجي في تشكيل احتمالات حدوث فترات النمو. فمع تراجع مستوى الدين العام، يتحسن التأثير الحدي لأوضاع الطلب الخارجي على احتمالات حدوث فترات تسارع مستمرة تحسنا كبيرا — بحوالي ١,٨ نقطة مئوية.

الخصائص الهيكلية

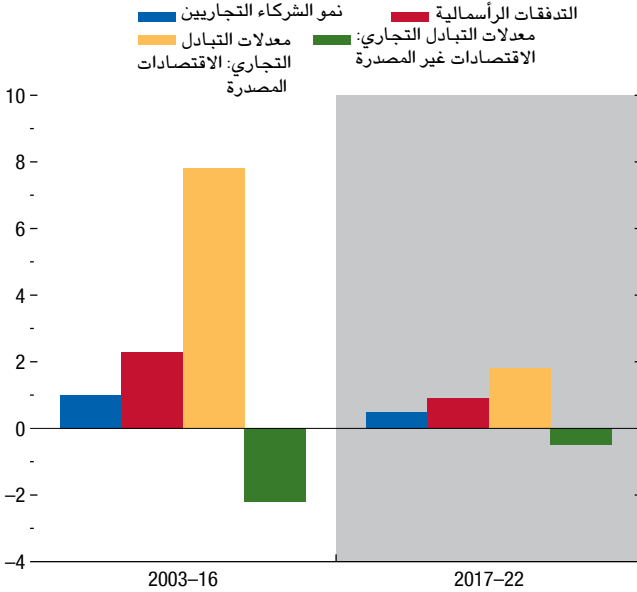
تشير الدراسات إلى أهمية خصائص هيكلية أخرى بالنسبة للنمو متوسط الأجل، مثل جودة المؤسسات وحقوق الملكية (راجع دراسة Hall and Jones 1999، ودراسة Ace-moglu, Johnson, and Robinson 2001، ودراسة Acemoglu and Robinson 2014). وقد توصلنا إلى أن هذه الخصائص تؤثر أيضا على دور الأوضاع الخارجية في تشكيل احتمالية تحقيق مستويات نمو مواتية (الشكل البياني ٢-١٩، اللوحة الرابعة):

تسهم جودة التنظيم في تحسين أثر أوضاع الطلب الخارجي. إذ يرتفع التأثير الحدي للطلب الخارجي بنسبة كبيرة على فترات تسارع النمو — بمقدار ٨ نقاط مئوية — مع تحسن جودة التنظيم.^{٣٤}

^{٣٤} مؤشرات جودة التنظيم وقوة النظام القانوني وحماية حقوق الملكية مستمدة من دراسة (Gwartney, Lawson, and Hall 2016). ويستند كل مؤشر إلى عدد من المقاييس المستمدة من عدة مصادر، مثل تقرير التنافسية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي)، والمرشد الدولي إلى المخاطر القطرية (مجموعة خدمات المخاطر السياسية)، ومؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال والتنمية العالمية (البنك الدولي)، والإحصاءات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي). راجع المرفق ٢-٦ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

الشكل البياني ٢-٢٠: الأوضاع الخارجية الفعلية والمتوقعة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (بالنقاط المئوية، بحسب التغير مقارنة بمتوسط الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦)

من المتوقع للأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بشكل عام أن تشهد تراجعاً في الدفعة المستمدة من البيئة الخارجية على المدى المتوسط مقارنة بما شهدته لفتريات طويلة بعا عام ٢٠٠٠.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تم حساب القيم المتوقعة لمتغيرات الأوضاع الخارجية لغرض البلدان على أساس تنبؤات الطلب المحلي والتدفقات الرأسمالية الوافدة الكلية وأسعار السلع الأولية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

العالمي والإطار ١-١ من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، فإن نمو الطلب الخارجي يُتوقع أن يتراجع في المتوسط خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ عن مستواه في الماضي (الشكل البياني ٢-٢٠).

وكما يرد في الفصل الأول، يُتوقع تشديد الأوضاع المالية الخارجية التي تشهدها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تدريجياً بالتزامن مع عودة السياسة النقدية الأمريكية إلى طبيعتها. غير أن هذا التشديد العام سيصاحبه على الأرجح بحث مستمر عن العائد في الفرص الاستثمارية التي تتيحها الأسواق الصاعدة ما دام العائد محدوداً في ظل انخفاض معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة. لذلك قد يميز المستثمرون فيما بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على أساس الأسس الاقتصادية، فالاقتصادات التي تتمتع بأسس أقوى نسبياً قد يمكنها الاستفادة من التدفقات الرأسمالية الوافدة شريطة استخدام رأس المال في أغراض إنتاجية من شأنها تعزيز استمرارية النمو (الإطار ٢-٤).

ويؤدي تحسن جودة النظام القانوني وحقوق الملكية إلى ارتفاع ضايفي في التأثير الحدي للطلب الخارجي على فترات التسارع بتوسع نقاط مئوية وانخفاض إضافي في احتمالية حدوث فترات تراجع بثلاث نقاط مئوية.^{٣٥}

وإجمالاً، فإن التحسن في فئات الخصائص المحلية الأربعة التي تناولها التحليل عادة ما يقترن بتحسين مستويات النمو في ظل الدفعات المستمدة من الأوضاع الخارجية. ويستخدم التحليل في هذا القسم الفرعي أوضاع خارجية محايدة — أي أن متغيرات الأوضاع الخارجية تُستخدم بقيمتها الوسيطة في العينة. وتشير تحليلات إضافية إلى أن التأثير الإيجابي للخصائص المحلية المواتية يكون أكبر كثيراً في حالة سوء الأوضاع الخارجية النسبي. فعلى سبيل المثال، نجد في ظل النظم المالية العميقة والسليمة ونظم سعر الصرف المرنة أن تأثير كل نقطة مئوية من التدفقات الرأسمالية إلى المنطقة على تراجع احتمالات حدوث فترات تراجع أكبر في حالة ندرة التمويل الخارجي منه في حالة توافر التمويل الخارجي (انظر الشكل البياني ٢-٦-٢ بالملاحق).

نظرة عن قرب: ماذا تعني البيئة الحالية لآفاق النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية؟

ازداد تعقد البيئة الخارجية بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال السنوات القليلة الماضية. وبعض الأوضاع قد يصبح أقل دعماً في المستقبل القريب، بينما تظل أوضاع أخرى على درجة كبيرة من عدم اليقين.

وعلى جانب الطلب الخارجي، فإن بعض الأوضاع التي كانت مواتية بدرجة استثنائية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لفتريات طويلة خلال فترة ما بعد عام ٢٠٠٠ لا يرجح أن تعود قريباً. وسوف يؤدي تراجع نمو الناتج الممكن في الاقتصادات المتقدمة إلى انخفاض نمو الطلب في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وقد تم تخفيض توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بالنسبة لنمو الناتج الممكن في الاقتصادات المتقدمة من ٢٪ تقريباً (عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) إلى ما يزيد قليلاً على ١,٥٪ (عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتتمثل مشكلة أخرى في خطر الحمائية في بعض الاقتصادات المتقدمة والنظر الأقل إيجابية للتكامل، كما ورد في الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ورغم أن بعض هذه الآثار قد يوازنها ارتفاع الطلب في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في ظل الارتفاع المتوقع في نمو هذه المجموعة في الأجل المتوسط (راجع الفصل الأول من هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد

^{٣٥} قد تعكس هذه الآثار حقيقة أن تحسن المؤسسات يقترن أيضاً بتحسين أطر السياسات (المالية العامة) (راجع دراسة Rajkumar and Swaroop 2008، ودراسة Ledó and Poplawski-Ribeiro 2013).

بمرور الوقت مع ازدياد تكامل هذه الاقتصادات مع الاقتصاد العالمي. وتنعكس هذه النتائج بدرجة كبيرة الدور متزايد الأهمية للأوضاع المالية الخارجية. فبمقارنة فترة ما بعد عام ٢٠٠٥ بالفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤، على سبيل المثال، نجد أن مساهمتها في نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الأجل المتوسط قد ازدادت بحوالي نصف نقطة مئوية — أو ما يعادل ثلث الزيادة في متوسط نمو نصيب الفرد من الدخل في المجموعة ككل خلال تلك الفترة. كذلك كان للطلب في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تأثيراً قوياً متزايداً على نمو تلك الاقتصادات في الأجل المتوسط (وإن كانت مساهمة أوضاع الطلب الخارجي ككل تبدو ثابتة عموماً خلال تلك الفترة).

وتؤثر الأوضاع الخارجية أيضاً على عملية النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من خلال تأثيرها على احتمالية حدوث فترات تسارع مستمر وفترات تراجع. وتحديداً، تساعد الدفعات المواتية المستمدة من أوضاع الطلب والأوضاع المالية الخارجية في تعزيز النمو متوسط الأجل من خلال زيادة احتمالية تسارع النمو، كما أنها تحد من احتمالات حدوث فترات تراجع في النمو. ويتفاوت التأثير فيما بين مجموعات الاقتصادات: فالأرباح الاستثنائية الناتجة عن معدلات التبادل التجاري مؤثرة للغاية على مستوى النمو متوسط الأجل في الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية، ولكنها أقل تأثيراً في عينة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ككل. وتؤثر هذه التفاوتات على النمو المحقق وتطور الأوضاع المعيشية على مدى فترات طويلة تتجاوز الأجل المتوسط الذي نركز عليه في هذا الفصل. فبعد مرور عقدين على بداية فترات التسارع أو التراجع، يبدو أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لا يزال ينحرف عن المسار المقارن في الاقتصادات التي لا تشهد تلك الفترات.

وبالرغم من أن الأوضاع الخارجية تؤثر على احتمالات حدوث فترات التسارع والتراجع، ثمة سياسات داخلية وخصائص هيكلية من شأنها التأثير على استجابة النشاط المحلي للتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الخارجية (إلى جانب تأثيرها المباشر على احتمالات حدوث فترات النمو). وفي مواجهة بيئة خارجية أقل دعماً على الأرجح عما كانت عليه في الماضي، يمكن لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة من دفعات النمو الضعيفة تلك المستمدة من الأوضاع الخارجية من خلال تعزيز أطرها المؤسسية وتطبيق مزيج من السياسات من شأنه حماية التكامل التجاري والسماح بمرونة سعر الصرف وضمن احتواء المخاطر الناجمة عن ارتفاع عجز الحساب الجاري والدين الخارجي والدين العام.

وبالنسبة للجانب الثالث من جوانب البيئة الخارجية الذي نتناوله في هذا الفصل — معدلات التبادل التجاري في السلع — فقد يتحسن في مجموعة فرعية من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع تعافي أسعار السلع الأولية، ولكن الآفاق لا تزال متراجعة مقارنة بالماضي: حيث يُتوقع أن تبلغ الأسعار نسبة من الأسعار السائدة خلال سنوات الطفرة.

وبالرغم من أن مجموعة الأوضاع الخارجية تلك ليست معاكسة بالضرورة بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإنها تدل بالفعل على بيئة خارجية أقل تفاؤلاً عن سنوات قليلة مضت. وفي هذا السياق، تشير نتائج هذا الفصل إلى أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ينبغي أن تتوقع تراجع دفعة النمو المستمدة من الأوضاع الخارجية. غير أنه كما يتضح من التحليل، فإن السياسات والخصائص الهيكلية المحلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لها أهمية كبيرة في تمرير تأثير مجموعة القوى الخارجية تلك. وتحديداً، تشير النتائج إلى أنه في ظل الدفعات المستمدة من الأوضاع الخارجية، فإن بعض السياسات والإصلاحات المحلية من شأنها مساعدة هذه الاقتصادات في تحقيق مستويات نمو أفضل.^{٣٦}

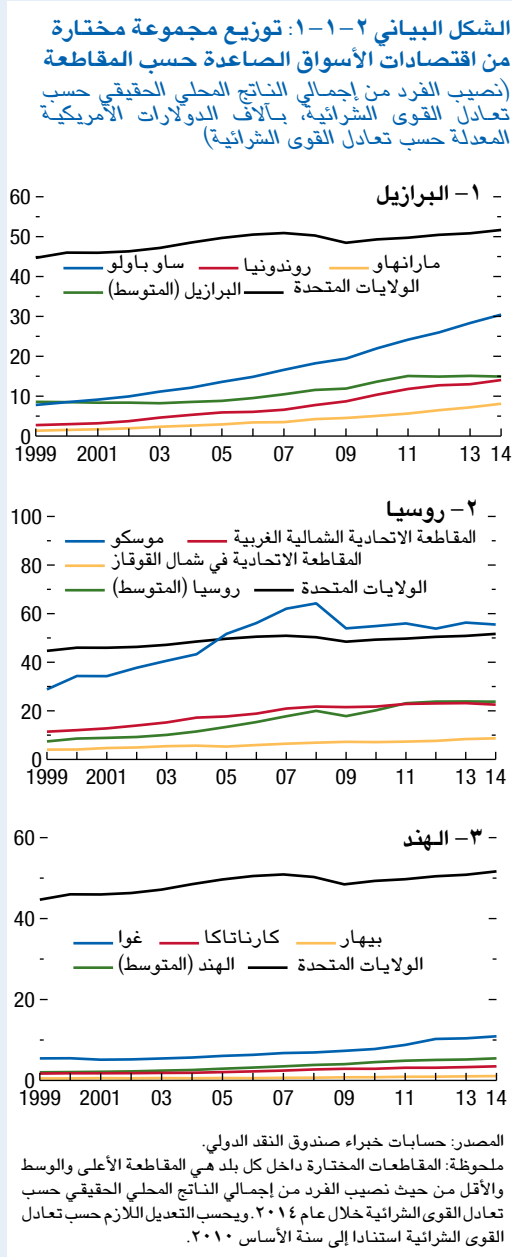
النتائج

ازدادت أهمية اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي، ليس فقط بوصفها مراكز إنتاج ولكن كمقصد نهائي للسلع والخدمات الاستهلاكية أيضاً. وتمثل هذه الاقتصادات في الوقت الحالي ما يزيد على ثلاثة أرباع نمو الناتج والاستهلاك العالميين، أي ما يعادل حوالي ضعف نصيبها منذ عقدين فقط. وبالرغم من أن العناصر المحلية (التغير في أطر السياسات والإصلاحات الهيكلية ومراكمة عوامل الإنتاج) كانت لها دور كبير بلا شك في هذا التحول، كان للبيئة الخارجية أيضاً دور مهم في تشكيل نمو هذه الاقتصادات في الأجل المتوسط.

وتشير الشواهد التي يعرضها هذا الفصل إلى أن الأوضاع الخارجية لفرادى البلدان — الطلب والأوضاع المالية ومعدلات التبادل التجاري — لها دور متزايد بوصفها محددات مؤثرة على نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

^{٣٦} على سبيل المثال، فإن تأثير تراجع نمو الطلب لدى الشركاء التجاريين بنقطة مئوية واحدة على احتمالية حدوث فترات تسارع يتوازن بالكامل تقريباً في حالة الانفتاح التجاري أو السماح بمزيد من التقلبات في سعر الصرف.

الإطار ٢-١: اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فرادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا



يتناول هذا الإطار توزيع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس تعادل القوى الشرائية على مستوى المقاطعات في البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وهي الاقتصادات التي يطلق عليها مجتمعة اسم اقتصادات «بريكس»^١. وداخل الأسواق الصاعدة تلك، لا تزال توجد تفاوتات إقليمية ضخمة، حيث يبلغ نصيب الفرد في بعض مقاطعات هذه الاقتصادات مستويات مقاربة من تلك السائدة في الاقتصادات في الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط والاقتصادات مرتفعة الدخل، بينما تختلف مقاطعات أخرى.

وقد شهدت جميع اقتصادات بريكس فترة من النمو القوي في مستويات الدخل في الألفينات نتيجة رياح دافعة خارجية مواتية استمرت لفترة (كما ناقشنا في هذا الفصل) وتزامنت مع خروج بعض هذه الاقتصادات من أزمات واجهتها في السابق. وقد تقلصت الفجوة بشكل كبير في متوسط نصيب الفرد من الدخل (بالدولار الأمريكي المعدل حسب تعادل القوى الشرائية) بين هذه الاقتصادات والولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٤. ففي الصين وروسيا، على سبيل المثال، ارتفع نصيب الفرد من الدخل كنسبة من مستواه في الولايات المتحدة بحوالي ١٣ نقطة مئوية و ٢٦ نقطة مئوية على الترتيب خلال تلك الفترة.

وبالنظر عن قرب إلى التطورات على المستوى الوطني، يشير التحليل إلى وجود تفاوتات مهمة في مستوى نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بين المقاطعات في البلد الواحد (الشكل البياني ٢-١-١). وقد تم إعداد السلسلة الزمنية لبيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والسكان في فرادى المقاطعات بالرجوع إلى مصادر وطنية. ويستخدم مؤشر سعر الصرف على أساس تعادل القوى الشرائية الوارد في تقارير آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي في تحويل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالعملة الوطنية إلى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المعدل حسب تعادل القوى الشرائية. ويتيح هذا التحويل مقارنة مستويات المعيشة على مستوى المقاطعات بين البلدان بعد استبعاد تأثير متوسط الاختلافات في تكلفة المعيشة بين البلدان. غير أنه من المهم أن نأخذ في اعتبارنا أن استخدام المتوسطات الوطنية قد يؤدي إلى تقدير أكبر من الواقع لمستوى الدخل الحقيقي في المقاطعات الغنية وتقدير أقل من الواقع لمستوى الدخل الحقيقي في المقاطعات الفقيرة في حالة وجود تفاوتات ضخمة في الأسعار بين المقاطعات أحيانا.

وبينما ارتفع مستوى نصيب الفرد من الدخل في المقاطعات الأكثر ثراء في بعض اقتصادات بريكس إلى ما يزيد على نصف مستواه في الولايات المتحدة الأمريكية (لا

مؤلف هذا الإطار فيليشيا بيلوستينيك.

^١ يستخدم الإطار مصطلح «مقاطعة» للإشارة إلى الوحدات الإدارية دون القومية في المستوى التالي مباشرة لمستوى الحكومة الاتحادية، كما في حالة الصين وجنوب إفريقيا. وفي البرازيل والهند، يشار إلى هذه الوحدات بوصفها ولايات، وفي روسيا، يطلق عليها اسم مقاطعات اتحادية.

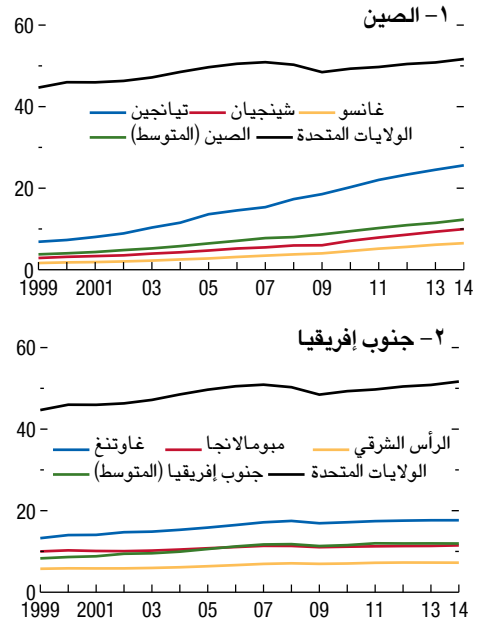
سيما في موسكو بروسيا، وفي ساو باولو بالبرازيل ولكن بدرجة أقل)، لا تزال المقاطعات الأكثر فقرا غير قادرة على اللحاق بالركب. ففي روسيا، تبلغ الدخول في المقاطعات الأكثر ثراء ما يقرب من سبعة أضعاف الدخول في المقاطعات الأكثر فقرا. وفي الهند، تبلغ الدخول في المقاطعات الأكثر ثراء عشرة أضعاف الدخول في المقاطعات الأكثر فقرا (راجع

الإطار ٢-١: (تتمة)

أيضا دراسة (Sodsriwiboon and Cashin 2017). وفي البرازيل والصين، يبلغ مستوى الدخل في المقاطعة الأكثر ثراء حوالي أربعة أضعاف الدخل في المقاطعة الأفقر على الإطلاق^٢. وتقل هذه الفجوة في جنوب إفريقيا، حيث يبلغ الدخل في المقاطعة الأكثر ثراء ضعفين ونصف ضعف الدخل في المقاطعة الأكثر فقرا.

الشكل البياني ٢-١: توزيع مجموعة مختارة من اقتصادات الأسواق الصاعدة حسب المقاطعة (تتمة)

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية، بالآلاف الدولارات الأمريكية المعدلة حسب تعادل القوى الشرائية)



^٢ ساو باولو هي ثاني أغنى ولاية في البرازيل (بعد المقاطعة الاتحادية، التي تتضمن برازيليا العاصمة). ولكن نظرا لأن المقاطعة الاتحادية وحدة إدارية صغيرة نسبيا وجزء كبير من سكانها ينتمي إلى الحكومة الاتحادية، تُستخدم مقاطعة ساو باولو لأغراض هذا التحليل.

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المقاطعات المختارة داخل كل بلد هي المقاطعة الأعلى والوسط والأقل من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية خلال عام ٢٠١٤. وبحسب التعديل اللازم حسب تعادل القوى الشرائية استنادا إلى سنة الأساس ٢٠١٠.

الإطار ٢-٢: النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات

الصناعات في بلد ما.° ويتحدد حجم الاعتماد على التمويل الخارجي وفقا لدراسة (1998) Rajan and Zingales. وفيما يلي التوصيف التجريبي:

$$G_{ict} = \alpha + \beta_1 S_{ic,t-1} + \beta_2 CI_{ct} + \beta_3 CI_{ct} * D_i + \theta_i + \theta_c + \theta_{ic} + \theta_t + \varepsilon_{ict} \quad (1-2-2)$$

حيث الرمز G_{ict} هو نمو الصناعة i في البلد c خلال الفترة t . ويعبر الرمز $S_{ic,t-1}$ عن نسبة القيمة المضافة من فرادى الصناعات إلى مجموع القيمة المضافة من جميع الصناعات في بلد ما، ويتضمن متغير متأخر بفترة واحدة بما يعكس تفاوت درجة الأهمية والتطور بين الصناعات بمرور الوقت. ويشير الرمز CI_{ct} والرمز D_i إلى التدفقات الرأسمالية الوافدة والاعتماد على التمويل الخارجي. وحد التفاعل $CI_{ct} * D_i$ هو المتغير الأساسي محل الاهتمام الذي يعتمد عليه في تحديد ما إذا كانت التدفقات الرأسمالية الوافدة أكثر تأثيراً على النمو في الصناعات الأكثر اعتماداً على التمويل الخارجي. منها في الصناعات غير المعتمدة على التمويل الخارجي. ويتضمن التوصيف أيضاً مجموعة موسعة من التأثيرات الثابتة لتعكس عوامل فرادى الصناعات والبلدان والعوامل الصناعية والقطرية المقارنة الثابتة بمرور الوقت والعوامل العالمية المتغيرة بمرور الوقت. ويتم تجميع الأخطاء المعيارية في مجموعات حسب الصناعة-البلد.^٧

وقد تزامنت تكامل الأسواق الصاعدة مع الأسواق المالية العالمية مع حركة صناعية سريعة في هذه الاقتصادات، مما يؤيد فكرة أهمية رأس المال الدولي بالنسبة للصناعة (راجع على سبيل المثال دراسة Markusen and Venables 1999). وبالفعل، تتقارب مستويات النمو الصناعي الكلي ومستويات التدفقات الرأسمالية الوافدة (الشكل البياني ٢-٢-١).

وبالمقارنة بين الصناعات المعروفة بحاجتها إلى التمويل الخارجي والصناعات النظرية في البلدان التي تتلقى تدفقات رأسمالية وافدة متباينة القيمة، يتضح أن الصناعات الأكثر اعتماداً على التمويل الخارجي تنمو بمعدل أسرع عن غيرها في البلدان التي تتلقى مزيداً من التدفقات الوافدة (الجدول

٥ بيانات ناتج الصناعات مبلغة بالدولار الأمريكي بالقيمة الاسمية. ولأغراض هذا التحليل، يتم تخفيض قيم سلاسل البيانات باستخدام مؤشر أسعار المنتجين للسلع مكتملة الصنع.

٦ تعكس درجة اعتماد إحدى الصناعات على التمويل الخارجي قدرة الأموال التي تنشأ داخل البلد على تلبية الطلب على الاستثمار في هذه الصناعة، وهو ما يتحدد في ضوء الخصائص التكنولوجية لتلك الصناعة. وبحسب الاعتماد على التمويل الخارجي كنسبة المصروفات الرأسمالية بعد خصم التدفقات النقدية من العمليات إلى مجموع المصروفات الرأسمالية باستخدام بيانات الولايات المتحدة الأمريكية (بناءً على مشاهدات مفادها أن التطور النسبي في الأسواق الرأسمالية الأمريكية يعني أن اعتماد الشركات الأمريكية على الأموال الخارجية يعكس عوامل الطلب وليس قيود العرض).

٧ نظراً لأن الاستراتيجية المستخدمة تهدف إلى الاستفادة من الفروق بين الصناعات من حيث درجة اعتمادها على التمويل الخارجي، يركز التوصيف على الأوضاع المالية وليس على الطلب الخارجي ومعدلات التبادل التجاري.

يمكن للتدفقات الرأسمالية الوافدة تعزيز النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من خلال قنوات متنوعة: زيادة الأموال المتاحة للاستثمار، ونقل المعرفة الضرورية، ونشر التكنولوجيا، والانضباط السوقي، وتحسين ممارسات الحوكمة. وغالباً ما لا تتيح البيانات الكلية القطرية المقارنة تحديد تأثير التدفقات الرأسمالية على النمو بسبب العوامل ذات المنشأ الداخلي وعلاقة السببية العكسية. ويستخدم هذا الإطار بيانات الصناعات التي تتيح تحديد أكثر دقة لتأثير التدفقات الرأسمالية الوافدة على النمو. ويلقي التحليل الضوء على دور القناة الأولى عندما تسهم التدفقات الرأسمالية الوافدة في إرخاء قيود الائتمان والحد من تكلفة الاقتراض ومن ثم تشجيع النمو.^١

وتستند الاستراتيجية التجريبية إلى منهج قائم على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والآثار الثابتة الغرض منه بحث ما إذا كانت التدفقات الرأسمالية الوافدة تؤثر تأثيراً مختلفاً على النمو في الصناعات الأكثر اعتماداً على التمويل الخارجي. فالصناعات التي يزيد اعتمادها على التمويل الخارجي في البلدان التي تتلقى مزيداً من التدفقات الرأسمالية الوافدة يتوقع أن تنمو بمعدلات أسرع من غيرها، حيث تحقق هذه الشركات استفادة أكبر من إرخاء قيود الائتمان. ويستخدم التحليل مجموعة بيانات تغطي ٢٨ صناعة في قطاع الصناعات التحويلية في ٢٢ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٧. وتم الحصول على بيانات مجموع التدفقات الرأسمالية الوافدة الخاصة الكلية من معهد التمويل الدولي، ويعبر عنها كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.^٤ وبحسب نمو الصناعات على أساس التغير بالنسبة المئوية في الناتج الحقيقي لإحدى

مؤلف هذا الإطار دنيز إغين. ويستند التحليل أساساً إلى دراسة Igan, Kutan, and Mirzaei (2016).

١ يستخدم التحليل في هذا الإطار توصيفاً مختزلاً، ويبحث درجة الارتباط بين التدفقات الرأسمالية الوافدة والنمو. وتضمنت دراسات مثل دراسة (2000) Henry ودراسة (2005) Harrison, Love, and Lundblad ودراسة (2005) Bekaert, Harvey, and Lundblad شواهد حول دور التدفقات الرأسمالية الوافدة في إرخاء القيود وتقليص تكلفة رأس المال.

٢ تشمل بلدان العينة الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا وشيلي والصين وكولومبيا والجمهورية التشيكية وإكوادور ومصر وهنغاريا والهند وإندونيسيا وكوريا وماليزيا والمكسيك والمغرب وبيرو وبولندا ورومانيا وروسيا وجنوب إفريقيا وتركيا. وتظل النتائج ثابتة مع استبعاد الصين التي تعتبر ذات طبيعة متفردة من حيث حجمها وتجربة التحول التي شهدتها خلال فترة العينة.

٣ بيانات الصناعات مستمدة من قاعدة بيانات الإحصاءات الصناعية لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ويمكن توسيع نطاق البيانات المستخدمة لتمتد إلى عام ٢٠١٠ باستخدام البيانات المتاحة حالياً. ويركز الإطار على الفترة التي تسبق الأزمة المالية العالمية نظراً لأن العلاقة بين التدفقات الرأسمالية الوافدة ونمو الصناعات اختلفت اختلافاً كبيراً خلال الأزمة وبعدها مباشرة. راجع دراسة (2016) Igan, Kutan, and Mirzaei للحصول على مزيد من التفاصيل.

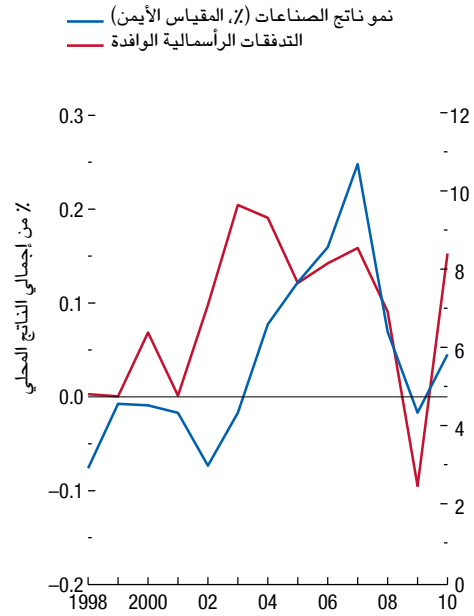
٤ تظل النتائج ثابتة مع استخدام بيانات صافي التدفقات الوافدة والتدفقات الرأسمالية الوافدة المستمدة من قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية لدى صندوق النقد الدولي. وتستخدم مصادر البيانات بالتبادل دون أن يكون لذلك أي انعكاسات على نتائج التحليل.

الإطار ٢-٢: (تابع)

٢-٢-١). وهذه العلاقة دالة إحصائياً حتى مع استبعاد الآثار الصناعية والقطرية، ومع استخدام معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو المحسوبة على فترات تمتد كل منها لثلاث سنوات (الجدول ٢-٢-٢).

ونجد أن مقدار التغير في نمو الصناعات نتيجة التدفقات الرأسمالية الوافدة دال إحصائياً. فاستناداً إلى النتائج التي توصلنا إليها باستخدام معدلات النمو السنوية، وبالمقارنة بالصناعات الأقل اعتماداً على التمويل الخارجي (في مستوى المئتين الخامس والعشرين)، تنمو الصناعات المعتمدة على التمويل الخارجي (في مستوى المئتين الخامس والسبعين) بمعدل أسرع بحوالي ١,٥٨٪ في البلدان التي تتلقى تدفقات رأسمالية وافدة ضخمة (في مستوى المئتين الخامس والسبعين) منه في البلدان التي تتلقى رؤوس أموال أجنبية محدودة (في المئتين الخامس والعشرين). ويمثل ذلك حوالي ١٤٪ من وسيط العينة الملاحظ البالغ ١١٪. وهذه العلاقة مدفوعة في الأساس بتدفقات الدين، وتكون أقوى قليلاً في هذه الحالة. وتنمو الصناعات في المئتين الخامس والسبعين من توزيع الاعتماد على التمويل الخارجي بمعدل ١,٧١٪ أسرع مقارنة بالصناعات في المئتين الخامس والعشرين في حال كانت تلك الصناعات قائمة في بلد في المئتين الخامس والسبعين من توزيع التدفقات الرأسمالية الوافدة في صورة ديون مقارنة ببلد في المئتين الخامس والعشرين. ويمثل ذلك ١٦٪ من الوسيط الملاحظ للعينة.

الشكل البياني ٢-٢-١: التدفقات الرأسمالية الوافدة ونمو الصناعات، ١٩٩٨-٢٠١٠



المصادر: معهد التمويل الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٢-٢-١: نمو الصناعات في ظل انخفاض/ارتفاع مستويات التدفقات الرأسمالية الوافدة

الفرق	الاقتصادات التي تشهد تدفقات رأسمالية وافدة مرتفعة (المئتين الخامس والسبعين)	الاقتصادات التي تشهد تدفقات رأسمالية وافدة منخفضة (المئتين الخامس والعشرين)	
٠,٠٤	٠,١٢	٠,٠٨	الصناعات الأكثر اعتماداً (المئتين الخامس والسبعين)
٠,٠٣	٠,٠٩	٠,٠٦	الصناعات الأقل اعتماداً (المئتين الخامس والعشرين)
٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٢	الفرق بين الاختلافات

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الإطار ٢-٢: (تتمة)

الجدول ٢-٢-٢: التدفقات الرأسمالية الوافدة ونمو الصناعات

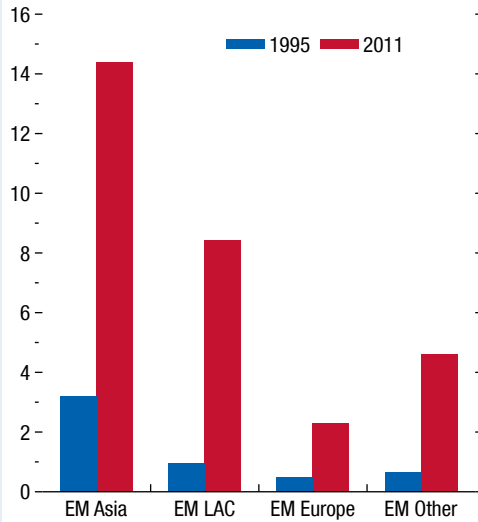
تدفقات الدين الوافدة	تدفقات حصص الملكية الوافدة	مجموع التدفقات الوافدة	
(٥)	(٣)	(١)	
			معدلات النمو السنوية، ١٩٩٨-٢٠٠٧
***٥,٠٠٩-	***٥,٠١٨-	***٥,٠٠٣-	المساهمة (t-1)
(٥,٣٣-)	(٥,٤٠-)	(٥,٣٣-)	
**٠,٠٠٥	٠,٠٠٣	**٠,٠٠٤	التدفقات الرأسمالية الوافدة
(٢,٥١)	(١,٠٣)	(٢,٥٢)	
***٠,٠١٣	٠,٠٠٤	**٠,٠٠٨	الاعتماد على التدفقات الرأسمالية الوافدة *
(٢,٩٣)	(٠,٧٣)	(٢,٣٤)	
***٠,٨٦٧	***٠,٨٥٣	***٠,٨٥٦	الثابت
(٣,٧٩)	(٣,٧٦)	(٣,٧٥)	
٤,٣٩٦	٤,٣٩٦	٤,٣٩٦	عدد المشاهدات
٠,٢٥٩	٠,٢٥٢	٠,٢٥٧	معامل التحديد
			معدلات النمو خلال فترات تمتد لثلاث سنوات، ١٩٩٩-٢٠٠٧
*٠,٩٧١-	*٠,٩٥٦-	*٠,٩٥١-	المساهمة (t-1)
(١,٩٠-)	(١,٩٠-)	(١,٨٩-)	
٠,٠٠٢	٠,٠٠٥	٠,٠٠٣	التدفقات الرأسمالية الوافدة
(٠,٧٨)	(١,٤٢)	(١,٣٢)	
*٠,٠١١	٠,٠٠٤	*٠,٠٠٦	الاعتماد على التدفقات الرأسمالية الوافدة *
(١,٩٣)	(٠,٤٧)	(١,٨٧)	
٠,٠٥٢-	٠,٠٦٨-	٠,٠٦٥-	الثابت
(٠,٤٢-)	(٠,٥٧-)	(٠,٥٥-)	
١,٥٧٠	١,٥٧٠	١,٥٧٠	عدد المشاهدات
٠,٥٤٧	٠,٥٤٦	٠,٥٤٨	معامل التحديد
نعم	نعم	نعم	التأثيرات الصناعية الثابتة
نعم	نعم	نعم	التأثيرات القطرية الثابتة
نعم	نعم	نعم	التأثيرات الصناعية * القطرية الثابتة
نعم	نعم	نعم	التأثيرات الثابتة خلال الفترة
٢٢	٢٢	٢٢	عدد الاقتصادات
٢٨	٢٨	٢٨	عدد الصناعات

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير العلامات *** و** و* إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى ١٪ و ٥٪ و ١٠٪ على الترتيب. وتظهر إحصاءات "t" بين أقواس.

الإطار ٢-٣: تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع الطلب النهائي للصين

الشكل البياني ٢-٣-١: القيمة المضافة في الطلب النهائي للصين

(نسبة من المجموع العالمي لمجموعة البلدان، %)



المصادر: قاعدة بيانات القيمة المضافة في التجارة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: EM Asia = الأسواق الصاعدة في آسيا؛ EM LAC = الأسواق الصاعدة في أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ EM Europe = الأسواق الصاعدة في أوروبا؛ EM Other = الأسواق الصاعدة الأخرى.

بالطلب النهائي في الصين - حيث استهلكت الصين ٣٪ فقط من إنتاج القيمة المضافة العالمية غير المحلي لهذه البلدان في عام ١٩٩٥، ولكن هذا المقياس ارتفع ارتفاعاً سريعاً منذ ذلك الحين ليصل إلى حوالي ١٤٪ في عام ٢٠١١. غير أنه خلال تلك الفترة، كان تكامل بلدان آسيا مع الطلب النهائي في الصين يزداد بمعدلات مماثلة لنمو نصيب الصين في إجمالي الناتج المحلي العالمي - أي أن انكشاف بلدان آسيا للطلب النهائي في الصين يزداد بالمعدل المتوقع في ضوء النمو القوي للصين. ولكن في حالة البلدان غير الآسيوية، أصبحت الصين مصدراً متزايد الأهمية للطلب - بمعدل أكبر كثيراً من المعدل الذي كان لينتج عن قوة نمو الطلب في الصين وحدها (الشكل البياني ٢-٣-٢، اللوحة الثانية). ويشير الارتفاع الحاد في درجة التكامل منذ عام ٢٠٠٠ إلى أن ذلك اقترن بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية منذ عام ٢٠٠١، مما عزز التكامل التجاري بين الصين والبلدان من خارج المنطقة.

وعلى مستوى فرادى البلدان، ظل التكوين القطاعي للروابط مع الصين ثابتاً بدرجة كبيرة عبر الفترات الزمنية في الاقتصادات غير المصدرة للسلع الأولية (الشكل البياني

تم إجراء عدد كبير من الدراسات في السنوات الأخيرة بشأن انعكاسات النمو السريع في الصين على الاقتصاد العالمي (راجع الفصل الرابع من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وغيره). ويبحث هذا الإطار تطور تكامل مختلف اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية مع الصين خلال العقدين الماضيين باستخدام بيانات عن القيمة المضافة للبلدان في الطلب النهائي للصين.^١

ونتيجة لسنوات عديدة من النمو القوي، تزايدت حصة الصين سريعاً من الطلب العالمي - ويشير هذا النمو إلى أن انكشافات البلدان تجاه الصين تتزايد أيضاً. وليس من المستغرب لذلك ما يشير إليه التحليل من أن جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أصبحت أكثر تكاملاً مع الصين بمرور الوقت (الشكل البياني ٢-٣-١). ومما يثير الاهتمام أن الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية والبلدان خارج آسيا قد حققت في السنوات الأخيرة مكاسب ضخمة للغاية تجاوزت كثيراً المكاسب التي تم توقعها استناداً فقط إلى النمو الذي تشهده الصين (الشكل البياني ٢-٣-٢). فضلاً عن ذلك، فإن قطاعات الاقتصاد الصيني التي ترتبط بها البلدان ظلت ثابتة نسبياً بمرور الوقت، باستثناء البلدان المصدرة للسلع الأولية التي استفادت من ارتفاع أسعار النفط والمعادن خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ والتطور السريع في البنية التحتية في الصين.

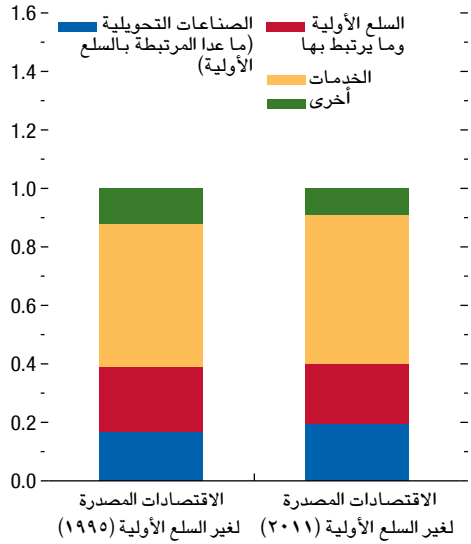
ولتقييم تكامل البلدان مع الصين، يستخدم هذا الإطار بيانات عن التجارة في القيمة المضافة، وتعكس تلك البيانات المساهمة الحدية للاقتصاد المحلي لبلد ما في إنتاج سلعة أو خدمة ما. كذلك تعد هذه البيانات بمثابة مقياس أفضل للروابط بين البلدان والصين مقارنة بإحصاءات التجارة الثنائية التقليدية نظراً لأنها تتضمن الصادرات التي تستهلك في الصين في نهاية المطاف - حتى وإن كانت تلك السلع قد تم تمريرها من خلال بلدان أخرى - وتستبعد السلع التي يتم تصديرها إلى الصين ولكن يعاد تصديرها في نهاية المطاف إلى بلدان أخرى (والتي لا ترتبط بالتالي بالتغيرات في الطلب النهائي للصين).

وكما يتضح من الشكل البياني ٢-٣-٢، اللوحة الأولى، شهدت البلدان المصدرة للسلع الأولية زيادة سريعة في درجة تكاملها مع الصين منذ عام ٢٠٠٥ فقط، مما يعكس على الأرجح ارتفاع أسعار السلع الأولية والنمو السريع في عملية تطور البنية التحتية في الصين. وهناك صلات قوية تربط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في آسيا

مؤلف هذا الإطار باتريك بلاغريف وأنا ييبين هونغ.
^١ قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الإطار ٢-٣: (تابع)

الشكل البياني ٢-٣-٣: التكوين القطاعي للقيمة المضافة في الطلب النهائي للصين (نسبة من المجموع، حسب قطاع الطلب النهائي)



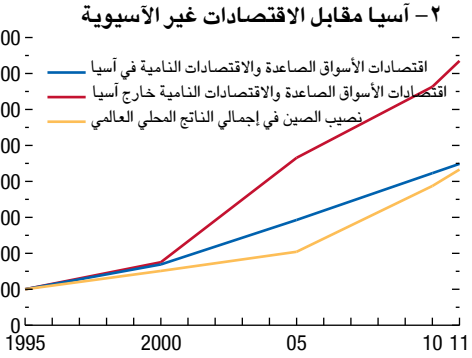
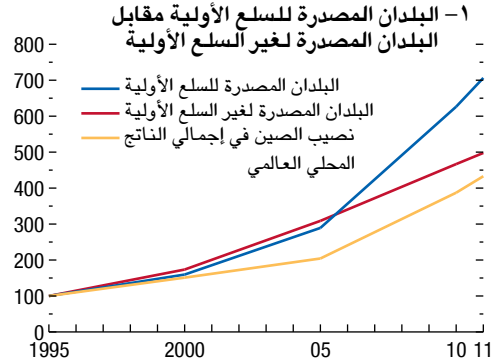
المصادر: قاعدة بيانات القيمة المضافة في التجارة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

العمود الأخير إلى اليمين) وتكوين صادراتها إلى بقية العالم (الشكل البياني ٢-٣-٤، العمود الثاني من اليمين)، نجد أن الارتفاع في حجم الصادرات المرتبطة بالسلع الأولية إلى الصين كان أكبر كثيرا مقارنة بصادرات السلع الأولية لهذه البلدان إلى بقية العالم، ونظرا لأن حجم الصادرات المرتبطة بالسلع الأولية إلى بقية العالم يمثل مؤشرا بديلا لتأثير الأسعار النسبية على التكوين القطاعي للصادرات ذات القيمة المضافة لتلك البلدان، فإن الزيادة الأكبر في حجم الصادرات المرتبطة بالسلع الأولية لهذه البلدان إلى الصين يعود في الأساس إلى زيادة الطلب على هذه الأنواع من السلع، مما ساهم في زيادة التكامل التجاري.^٣

وأخيرا، كانت زيادة التكامل مع الطلب النهائي للصين بمثابة دفعة للعديد من البلدان خلال العقدين الماضيين. وكما ناقشنا في الفصل الرابع من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، فإن التباطؤ الذي شهدته الصين في الآونة الأخيرة يفرض تحديات على الشركاء التجاريين، نظرا لتباطؤ أحد مصادر نمو الطلب الذي ظل

^٣ خلال الفترة ما بين ١٩٩٥ و٢٠١١، ارتفع نصيب البلدان المصدرة للسلع الأولية من الصادرات المرتبطة بالسلع الأولية إلى الصين بمقدار ٢٠ نقطة مئوية، وبمقدار ١٢ نقطة مئوية إلى بقية العالم.

الشكل البياني ٢-٣-٢: التغيرات النسبية في انكشاف البلدان للطلب النهائي للصين (نسبة من الانكشاف العالمي، المؤشر ١٩٩٥ = ١٠٠)



المصادر: قاعدة بيانات القيمة المضافة في التجارة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢-٣-٣). فبالرغم من النمو السريع ساهم في تعزيز التكامل مع الصين، يبدو أن نمط هذا التكامل كان متماثلا عموما في مختلف القطاعات في مجموعة البلدان تلك. أما في حالة البلدان المصدرة للسلع الأولية، ارتفعت نسبة الصادرات المرتبطة بالسلع الأولية ارتفاعا حادا في السنوات الأخيرة.^٢ وفي حين يعكس هذا التطور جزئيا تحول الأسعار النسبية — نظرا لأن هذه البيانات بالقيمة الاسمية — كان ارتفاع الطلب كثيف الاعتماد على السلع الأولية في الصين دور مهم أيضا في هذا الصدد. وبالفعل، فإنه بالمقارنة بين تكوين صادرات هذه البلدان إلى الصين (الشكل البياني ٢-٣-٤،

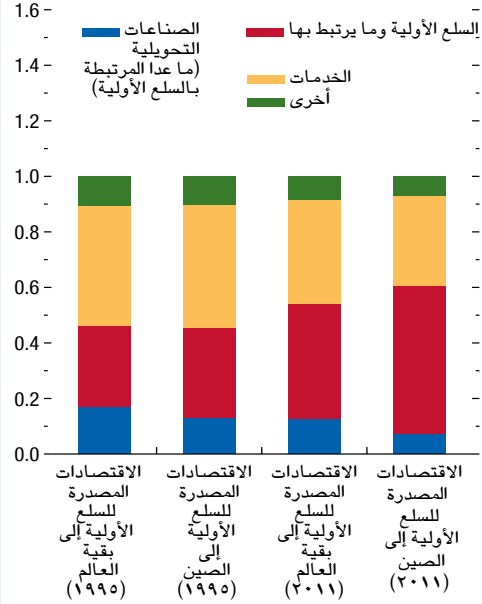
^٢ القطاعات المرتبطة بالسلع الأولية هي الكيماويات ومنتجات المعادن اللافلزية، والفلزات الأساسية والمنتجات الفلزية المصنعة، والمناجم والمحاجر.

الإطار ٢-٣: (تتمة)

كذلك طويلاً. غير أن بعض عناصر التحول الاقتصادي في الصين — مثل ارتفاعها سلسلة القيمة وزيادة المتوقعة في نمو الإستهلاك المحلي خلال السنوات القادمة — ستنشأ عنها فرص لبعض الاقتصادات، لا سيما في آسيا الصاعدة. كذلك فإن ارتفاع حجم تجارة الخدمات المصاحب لإعادة التوازن في لاصين وتوسع الاستثمارات الصينية في الخارج يرجح أن يتيحان باستمرار منافع قصيرة الأجل لبعض البلدان خلال السنوات القادمة.^٤

الشكل البياني ٢-٣-٤: التكوين القطاعي للقيمة المضافة الخارجية للاقتصادات المصدرة للسلع الأولية

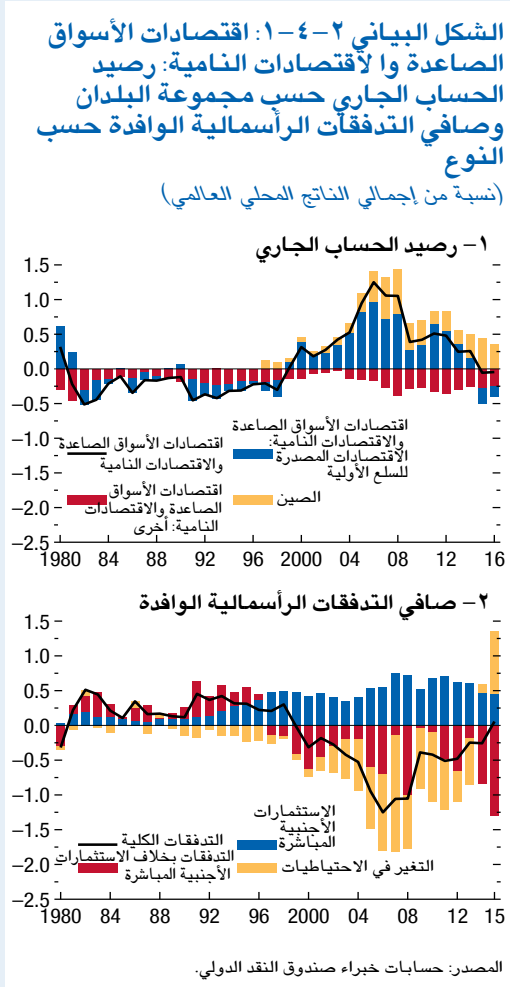
(نسبة من المجموع، حسب قطاع الطلب النهائي)



المصادر: قاعدة بيانات القيمة المضافة في التجارة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^٤ راجع الفصل الرابع من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة (2016) Hong and others للاطلاع على مناقشة للتكلفة قصيرة الأجل والمكاسب طويلة الأجل الناتجة عن تحول الصين.

الإطار ٢-٤: التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية



زادت التدفقات الصاعدة، أو التدفقات المتجهة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية، زيادة كبيرة خلال الجزء الأكبر من الألفينات (راجع دراسة Rajan 2006، ودراسة Prasad, Rajan, and Subramanian 2007). وتفترض النظرية الاقتصادية الأساسية أن المدخرات ينبغي أن تتجه من البلدان الثرية نسبياً الغنية برأس المال إلى البلدان الأفقر حيث تكون هناك ندرة في رأس المال وتتوافر بالتالي فرص استثمارية مربحة. غير أن هذه النظرية لم تثبتها البيانات، كما يتضح من الدراسة الرائدة التي أصدرها روبرت لوكاس عام 1990. وقياس مجموع التدفقات الوافدة على أساس حجم عجز الحساب الجاري (الفرق بين المدخرات الوطنية والاستثمارات)، نجد أن مجموعة الاقتصادات المتقدمة تلقت تدفقات وافدة صافية ضخمة ومستمرة خلال العقد السابق لوقوع الأزمة المالية العالمية. وعكست هذه التدفقات الوافدة تدفقات خارجة ضخمة ومتزايدة من الصين واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصدرة للسلع الأولية (لا سيما الاقتصادات المصدرة للوقود). وكانت هذه التدفقات بدورها مدعومة بتكامل الصين مع الاقتصاد العالمي، وانخفاض أسعار الفائدة العالمية، والارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية (الشكل البياني ٢-٤-١، اللوحة الأولى). كذلك فاق تراكم الاحتياطيات الرسمية للتدفقات الرأسمالية الخارجة، واستخدمت هذه الاحتياطيات في دعم نماذج النمو الموجهة نحو التصدير لبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتمهيد استخدام الأرباح الاستثنائية الناتجة عن تجارة السلع الأولية، والتحوط من الصدمات الخارجية.

غير أنه عقب الأزمة المالية العالمية، تباطأت التدفقات الصاعدة وانعكس اتجاهها في الآونة الأخيرة (راجع دراسة Boz, Cubeddu, and Obstfeld 2017). فقد تراجعت التدفقات الصافية الخارجة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وانعكس مسارها مع بداية إعادة التوازن الاقتصادي في الصين نحو الطاقة الاستيعابية المحلية بينما اختفى الدخل من السلع الأولية في البلدان المصدرة له (الفصل الرابع من عدد أكتوبر 2016 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وانخفاض التدفقات الصاعدة وانعكاس مسارها في نهاية المطاف كانا بدرجة كبيرة نتيجة التغير في حجم الاحتياطيات الأجنبية الرسمية التي بدأت في التراجع كليا منذ سنوات قليلة (الشكل البياني ٢-٤-١، اللوحة الثانية). وهذا التراجع في الاحتياطيات الأجنبية، التي تمثل تدفقات رأسمالية وافدة رسمية، يعني أن صافي التدفقات الرأسمالية الوافدة الخاصة لا يجب أن يتسق بالضرورة مع نمط مجموع التدفقات الرأسمالية الوافدة، ونجد بالفعل أن بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية قد شهدت في الآونة الأخيرة ارتفاعاً في مجموع صافي التدفقات الوافدة بالرغم من تراجع صافي التدفقات الوافدة الخاصة.

ورغم هذه التحولات في التوزيع العالمي لرأس المال، ظلت معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات

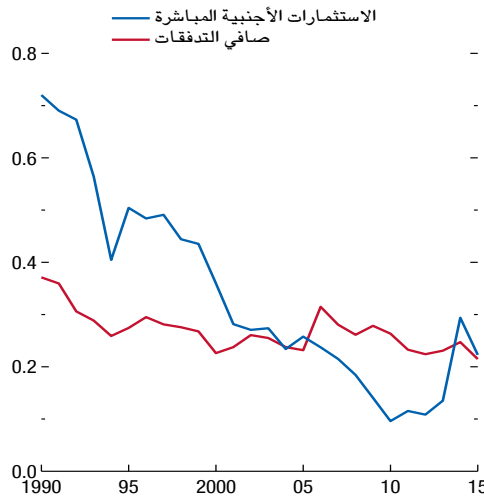
مؤلف هذا الإطار إيمين بوز ولويس كوبيدو.

النامية تتلقى تدفقات رأسمالية وافدة على أساس صاف منذ عام 2000، وتدفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاتجاه المتوقع (الشكل البياني ٢-٤-١، اللوحة الثانية، والشكل البياني ٢-٤-٢).

- على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حوالي 75% من هذه البلدان كانت في المتوسط متلقياً صافياً للتدفقات الوافدة عقب عام 2000، وترتفع هذه النسبة إلى حوالي 90% باستثناء البلدان المصدرة للسلع الأولية. وبالرغم من أن التدفقات الرأسمالية الوافدة الصافية لهذه البلدان كانت محدودة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، فقد بلغت نسبة متوسط التدفقات الداخلة غير المرجح إلى إجمالي الناتج المحلي الوطني مستويات مرتفعة وصلت إلى 4% تقريباً.
- ظل مستوى صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات

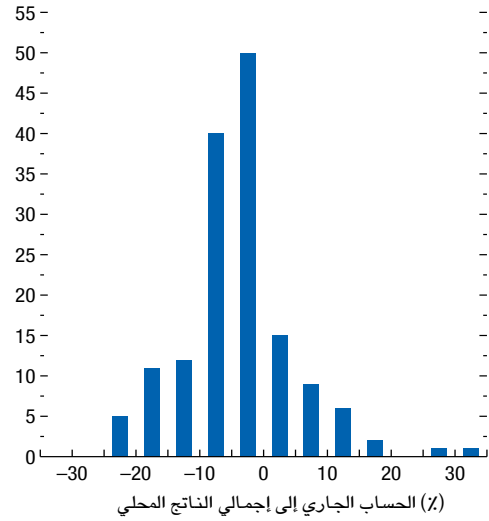
الإطار ٢-٤: (تابع)

الشكل البياني ٢-٤-٣: الارتباط بين التدفقات الرأسمالية ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (معامل الارتباط، أطر زمنية متحركة يغطي كل منها ٢٠ عاما)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-٤-٢: توزيع متوسط أرصدة الحساب الجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ٢٠١٦-٢٠٠٠ (عدد الاقتصادات في الفترة)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ونمو نصيب الفرد من الناتج منذ عام ١٩٩٠. وخلال الفترة، ظل الارتباط الموجب ثابتاً عموماً بين صافي التدفقات الوافدة ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في حوالي ١٥٠ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية باستخدام متوسطات متحركة تغطي ٢٠ عاماً. وبعبارة أخرى، فإن البلدان التي ترتفع فيها معدلات النمو مقارنة بغيرها عادة ما تشهد فوائض أقل في حساباتها الجارية وتكون مستورداً صافياً لرأس المال^٢. وبالمثل، كان الارتباط المماثل موجباً بالنسبة لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالرغم من أن العلاقة تراجعت بمرور الوقت على ما يبدو. ويبدو عموماً أن التدفقات الرأسمالية انطوت على قدر من التمييز بين بلدان المقصد المحتملة، حيث كانت الأفضلية في المتوسط للبلدان الأعلى من حيث نمو الناتج.

وخلال الفترة المقبلة، سيتوقف الاتجاه الكلي للتدفقات على القوة النسبية لعدد من العوامل. فمن ناحية، يمكن أن تتدفق المدخرات الزائدة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نتيجة ارتفاع النمو ومتطلبات البنية التحتية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

النامية موجبا طوال فترة ما بعد عام ٢٠٠٠، وكانت أكثر استقراراً مقارنة بعناصر الحساب الرأسمالي الأخرى. ويتسق هذا الاستقرار مع النتائج الموثقة التي توصل إليها باحثون آخرون (راجع دراسة Alfaro, Kalemli-Ozcan, and Volosovych 2014) وجدوا أن التدفقات فيما بين الجهات السيادية، بما في ذلك مراكمة الاحتياطيات الأجنبية، مثلت نسبة كبيرة من التدفقات الصاعدة، وأنه بخلاف هذه التدفقات، فإن البيانات تشير إلى تدفق رأس المال الخاص من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة. وتتسق هذه النتيجة أيضاً بدرجة كبيرة مع ما تم التوصل إليه من أن التدفقات الرأسمالية بخلاف الاحتياطيات تتأثر بقوة بالتغير في مستوى النمو (الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

وعادة ما يزيد تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان التي يرتفع فيها مستوى نمو نصيب الفرد من الناتج الذي يرتبط ارتباطاً موجباً بنمو إنتاجية العمالة (الشكل البياني ٢-٤-٣).^١ ورغم أن اتجاه السببية غير واضح، تشير البيانات إلى وجود علاقة موجبة بدرجة طفيفة بين صافي التدفقات الوافدة الكلية

^٢ يتسق هذا التحليل مع ما جاء في دراسة Gourinchas and Jeanne (2013) التي تحسب ارتباطاً مماثلاً خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ ولكن باستخدام عينة أقل من البلدان.

^١ يتناول عدد كبير من الدراسات الدوافع وراء تدفق رؤوس الأموال إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتم إعداد مسح لهذه الدراسات مؤخراً في إطار دراسة Koepke (2015).

الإطار ٢-٤: (تتمة)

والاقتصادات النامية. وتقتضي مجابهة هذا التحدي استمرار البلدان في تعزيز أطر السياسات لمواجهة تحول مسار التدفقات الرأسمالية المحتمل أن ينشأ عن ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية وتزايد قوة الدولار الأمريكي. ومن شأن مرونة سعر الصرف تحديداً أن تساعد على حماية هذه الاقتصادات من التغيرات التي تطرأ على الأوضاع المالية العالمية، رغم ضرورة توافر أدوات إضافية أحياناً للحفاظ على انضباط الأوضاع السوقية (راجع IMF 2016). وعلاوة على ذلك، تشير دراسات عديدة إلى أن قوة المؤسسات وأطر السياسات (راجع دراسة Obstfeld 1998، ودراسة Kose and others 2006، ودراسة Ghosh, Ostry, and Qureshi 2016)، بما في ذلك كفاءة عمل الأسواق المالية المحلية والدولية (دراسة Igan, Kutan, and Mirzaei 2016)، لا تزال عناصر ضرورية لجني منافع التدفقات الرأسمالية الوافدة.

والتغيرات الهيكلية مثل تزايد عدد المسنين في الاقتصادات المتقدمة. ومن ناحية أخرى، قد ينشأ تأثير عكسي نتيجة توقعات عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها في الاقتصادات المتقدمة، لا سيما إذا اقترن ذلك بموقف مالية عامة أكثر توسعاً في الولايات المتحدة الأمريكية أو آثار معاكسة مرتبطة بالميزانيات العمومية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ولا يزال العالم تسوده درجة كبيرة من عدم اليقين يرجع أحد أهم أسبابها إلى خطر الحمائية المتنامي الذي سيكون له، حال تحققه، تأثير متفاوت على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وإجمالاً، لا يرجح استمرار تدفق قدر كبير من رؤوس الأموال نحو الهبوط في الأجل القريب. ولا يزال جني منافع التدفقات الرأسمالية الوافدة هو أحد التحديات الرئيسية أمام اقتصادات الأسواق الصاعدة

المرفق ٢-١: البيانات مصادر البيانات

تشمل أهم مصادر البيانات التي يعتمد عليها هذا الفصل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي وجدول بن العالمية (الإصدار التاسع) وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي. كذلك يعتمد الفصل على عدة قواعد بيانات أخرى في تقدير متغيرات الأوضاع الخارجية ومتغيرات السياسات والخصائص المحلية الأخرى المستخدمة في التحليلات التجريبية. ويتضمن الجدول ١-١-٢ بالمرفق جميع المؤشرات المستخدمة في الفصل ومصادرها.

وتتفاوت عينة البلدان المستخدمة في مختلف التحليلات بسبب نقص البيانات المتاحة. ويعرض الجدول ٢-١-٢ بالمرفق عينة جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستخدمة في مختلف التحليلات. وتتضمن العينة جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المصنفة حالياً على هذا النحو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وكذلك الاقتصادات التي أعيد تصنيفها كإقتصادات «متقدمة» منذ عام ١٩٩٦ (قبرص والجمهورية التشيكية

واستونيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وإسرائيل وكوريا ولاتفيا وليتوانيا ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة ومالطة وبورتوريكو وسان مارينو وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا ومقاطعة تايوان الصينية). وتستثنى من العينة الاقتصادات التي يقل عدد سكانها عن مليون نسمة في عام ٢٠١٠ (وفقاً لجدول بن العالمية، الإصدار التاسع).

تعريف البيانات

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

بيانات إجمالي الناتج المحلي والسكان الكلية المستخدمة في تقدير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالدولار الأمريكي المعدل حسب تعادل القوى الشرائية مستمدة من جداول بن العالمية (الإصدار التاسع). ويعتمد على جداول بن العالمية (الإصدار التاسع) أيضاً كمصدر لبيانات إجمالي الناتج المحلي الكلي المستخدمة في تقدير نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار المحلية الثابتة بغرض الاتساق مع البيانات المستخدمة بشأن عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال).

جدول المرفق ٢-١-١: مصادر البيانات

المؤشر	المصدر
مؤشر الأزمة المصرفية	دراسة Laeven and Valencia (2013)
المطالبات المصرفية الثنائية عبر الحدود	بنك التسويات الدولية
انفتاح الحساب الرأسمالي	دراسة Quinn (1997) ودراسة Aizenman, Chinn, and Ito (2010)
التدفقات الرأسمالية الوافدة	قاعدة بيانات تحليل التدفقات المالية لدى صندوق النقد الدولي
رصيد رأس المال	جدول بن العالمية (الإصدار التاسع)
معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية	دراسة Gruss (2014)
الأوزان الترجيحية لصادرات السلع الأولية	قاعدة بيانات إحصاءات تجارة السلع الأولية لدى الأمم المتحدة، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي
الفترات التي شهدت طفرات ائتمانية	دراسة Dell'Ariccia and others (2016)
رصيد الحساب الجاري	قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي
نسبة أصول بنوك الإيداع النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي (Z)	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي
معدل توظيف العمالة	جدول بن العالمية (الإصدار التاسع)
مؤشر استقرار سعر الصرف	دراسة Aizenman, Chinn, and Ito (2010)
القيمة التصديرية للسلع (الثنائية)	قاعدة بيانات إحصاءات وجهة التجارة لدى صندوق النقد الدولي
خصوم الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	دراسة Lane and Milesi-Ferretti (2007)
اتفاقيات التجارة الحرة حسب توقيع الاتفاقية	بيانات تصميم اتفاقيات التجارة ضمن قاعدة بيانات مناطق التجارة الحرة، وعدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
نطاق تغطية اتفاقيات التجارة الحرة	قاعدة بيانات اتفاقيات التجارة الإقليمية لدى منظمة التجارة العالمية، وعدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
رأس المال البشري	جدول بن العالمية (الإصدار التاسع)
مؤشر جودة النظم المالية وحقوق الملكية	دراسة Gwartney, Lawson, and Hall (2016)
إجمالي الناتج المحلي الاسمي	قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي
سعر الفائدة الاسمي	قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي
أسعار النفط بالدولار الأمريكي	قاعدة بيانات الافتراضات العالمية لدى صندوق النقد الدولي
مؤشر النظام السياسي (المجمع)	مؤشر النظام السياسي (الإصدار الرابع)/منظمة الشفافية الدولية
السكان	جدول بن العالمية (الإصدار التاسع)، وقاعدة بيانات السكان لدى منظمة الأمم المتحدة
الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	دراسة Mauro and others (2013)، وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار المحلية الثابتة	قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وجدول بن العالمية (الإصدار التاسع)
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس تعادل القوى الشرائية	جدول بن العالمية (الإصدار التاسع)
الطاقة الاستيعابية المحلية الحقيقية	جدول بن العالمية (الإصدار التاسع)
مؤشر جودة التنظيم	دراسة Gwartney, Lawson, and Hall (2016)
سلامة الإطار النقدي	دراسة Gwartney, Lawson, and Hall (2016)
التعريفية الجمركية	نظام معلومات تحليل التجارة لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وموقع Tariff Download Facility الخاص بمنظمة التجارة العالمية، وقاعدة بيانات الإصلاحات الهيكلية لدى صندوق النقد الدولي، وعدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

المصدر: تجميع خبراء صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق ٢-١-٢: عينة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المتضمنة في التحليلات

ألبانيا، والجزائر* وأنغولا، والأرجنتين، وأرمينيا، وأذربيجان*، والبحرين*، وبنغلاديش، وبيلا روس، وبنين، وبوليفيا*، والبوسنة والهرسك، بوتسوانا، والبرازيل، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وكامبوديا، وكاميرون*، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، وشيلي*، والصين، وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو*، وكوستاريكا، وكوت ديفوار*، وكرواتيا، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور*، ومصر، والسلفادور، وإستونيا، وإثيوبيا، وغابون*، وغامبيا، وجورجيا، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا*، وغينيا بيساو، وهاييتي، وهندوراس، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وهنغاريا، والهند، وإندونيسيا*، والجمهورية الإيرانية الإسلامية*، والعراق*، وإسرائيل، وجامايكا، والأردن، وكازاخستان*، وكينيا، وكوريا، والكويت*، وجمهورية قبرغستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ولاتفيا، ولبنان، وليسوتو، وليبيريا، وليتوانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومدغشقر، وملاوي، وماليزيا، ومالي، وموريتانيا*، وموريشيوس، والمكسيك، ومولدوفا، ومنغوليا*، والمغرب، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، ونيكاراغوا، والنيجر، ونيجيريا*، وعمان*، وباكستان، وبنما، وباراغواي، وبيرو*، والفلبين، وبولندا، وقطر*، ورومانيا، وروسيا*، ورواندا، والمملكة العربية السعودية*، والسنغال، وصربيا، وسيراليون، وسنغافورة، والجمهورية السلوفاكية، وسلوينيا، وجنوب إفريقيا، وسريلانكا، والسودان، وسوازيلند، وسوريا، ومقاطعة تايوان الصينية، وطاجيكستان*، وتنزانيا، وتايلند، وتوغو، وترينيداد وتوباغو*، وتونس، وتركيا، وتركمانستان*، وأوغندا، وأوكرانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، وأوزبكستان، وفنزويلا*، وقبيل نام، واليمن*، وزامبيا*، وزمبابوي.

المصدر: تجميع خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يتضمن تصنيف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الاقتصادية التي تعتبر أسواقاً صاعدة قبل عام ١٩٩٦. وتشير العلامة * إلى الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية. وهي الاقتصادات التي تعتمد على صادرات السلع الأولية كمصدر أساسي لإيرادات التصدير خلال فترة العينة (تتجاوز صادرات السلع الأولية ٦٥٪ من مجموع صادرات السلع، ويمثل صافي صادرات السلع الأولية ٦٪ على الأقل من إجمالي الناتج المحلي).

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى (بخلاف الصين) والطلب من الاقتصادات المتقدمة.

وفقاً لدراسة Blanchard, Adler, and de Carvalho Filho (2015)، تقاس الأوضاع المالية الخارجية لفرادى البلدان على أساس نسبة التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى المنطقة التي يقع فيها الاقتصاد المعني (باستثناء التدفقات الوافدة إلى الاقتصاد نفسه) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات الأخرى في نفس المنطقة. لذلك، فبالنسبة لاقتصاد الأسواق الصاعدة في السنة t ، تقاس الأوضاع المالية الخارجية باستخدام النسبة التالية:

$$\frac{\sum_{i \in \Theta_j} K_inflow_{i,t}}{\sum_{i \in \Theta_j} GDP_{i,t-1}} \quad (2-2)$$

حيث الرمز $K_inflow_{i,t}$ هو التدفقات الوافدة الكلية إلى الاقتصاد i ، والرمز $GDP_{i,t-1}$ هو إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد i مقاس بالدولار الأمريكي، والرمز Θ_j هو مجموعة الاقتصادات ذات الصلة جميعها (أي الاقتصادات التي تقع في نفس المنطقة) ولكن باستثناء الاقتصاد i . ويتيح استثناء التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصاد نفسه وحساب التدفقات الرأسمالية الكلية إلى الاقتصادات ذات الصلة رصد العوامل الدافعة التي تنشأ خارج الاقتصاد المعني. وبينما توجد عناصر مشتركة مهمة بالطبع في الاقتصادات في المجموعات المماثلة، توجد تفاوتات مهمة بين الاقتصادات كما يتضح من الشكل البياني ٢-١-١ بالمرفق، اللوحة الثانية.

ويحلل الفصل التغير في معدلات التبادل التجاري باستخدام مؤشرات معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية. ويتم تقدير هذه المؤشرات لكل اقتصاد كمتوسط أسعار الواردات والصادرات من السلع الأولية المرجح بحجم التجارة وفقاً لدراسة Gruss (2014). وبحسب التغير السنوي في مؤشر معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية للاقتصاد i في السنة t على النحو التالي:

$$\Delta \log CTOT_t = \sum_{j=1}^J \Delta \log P_{j,t} \tau_{ij,t} \quad (3-2)$$

حيث الرمز $P_{j,t}$ هو السعر النسبي للسلعة الأولية j في السنة t (بالدولار الأمريكي ومقسوماً على مؤشر قيمة الوحدة الصادر عن الصندوق في حالة الصادرات المصنعة)، والرمز Δ هو التفاضل من الدرجة الأولى. وتحسب الأوزان الترجيحية لكل سعر سلعة أولية $\tau_{ij,t}$ في الاقتصاد i على النحو التالي:

$$\tau_{ij,t} = \frac{x_{ij,t-1} - m_{ij,t-1}}{GDP_{i,t-1}}, \quad (4-2)$$

حيث الرمز $(m_{ij,t-1})$ هو متوسط القيمة التصديرية (الاستيرادية) للسلعة الأولية j للاقتصاد i خلال الفترة من $t-1$ إلى $t-3$ (بالدولار الأمريكي، من قاعدة بيانات تجارة السلع الأولية، الأمم المتحدة)، والرمز $GDP_{i,t-1}$ هو متوسط إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد i خلال الفترة من $t-1$ إلى $t-3$ (بالدولار الأمريكي). ويستخدم مؤشر بديل يتضمن $(\sum_{j=1}^J x_{ij,t-1} + \sum_{j=1}^J m_{ij,t-1})$ بدلاً من $GDP_{i,t-1}$ في المعادلة ٢-٤ في تحليلات الثبات في المرفق ٢-٣.

مقاييس الأوضاع الخارجية لفرادى البلدان

تقاس أوضاع الطلب الخارجي لفرادى البلدان كالطاقة الاستيعابية المحلية المرجحة بالصادرات للشركاء التجاريين، كما يرد في دراسة Vamvakidis (2005) ودراسة IMF (2014). لذلك، فبالنسبة لاقتصاد الأسواق الصاعدة في السنة t ، يمكن التعبير عن معدل نمو الطلب الخارجي كالتالي:

$$\sum_{i \in \Theta_j} \omega_{i,t} * da_{i,t} \quad (1-2)$$

حيث الرمز $\omega_{i,t}$ هو نسبة صادرات الاقتصاد i إلى الاقتصاد i (وفقاً لبيانات إحصاءات وجهة التجارة الصادرة عن صندوق النقد الدولي)، والرمز $da_{i,t}$ هو معدل النمو السنوي للطاقة الاستيعابية المحلية الحقيقية في الاقتصاد i (بالأسعار المحلية الثابتة، استناداً إلى الإصدار التاسع من جداول بن العالمية)، والرمز Θ_j هو مجموعة الشركاء التجاريين للاقتصاد i الذين تتضمن إحصاءات وجهة التجارة بيانات عن صادراتهم الثنائية والذين يمثلون مجتمعين ٥٠٪ على الأقل من مجموع الصادرات. ويتضح من الارتباط المتفاوت زمنياً بين أوضاع الطلب الخارجي لفرادى البلدان ونمو الناتج العالمي الكلي أن الأوضاع الخارجية التي يواجهها كل بلد تنحرف انحرافاً كبيراً غالباً عن متوسط الأوضاع الخارجية (الشكل البياني ٢-١-١ بالمرفق). وتم تقسيم سلسلة بيانات الطلب الخارجي لفرادى البلدان إلى ثلاثة عناصر وهي الطلب من الصين والطلب من

الشكل البياني ٢-١-١ في المرفق: الارتباط بين متغيرات الأوضاع الخارجية لفرادى البلدان والمتغيرات العالمية بمرور الوقت
(معامل الارتباط)

جدول المرفق ٢-١-٣: الارتباط الثنائي بين متغيرات الأوضاع الخارجية

المتغير	أوضاع الطلب الخارجي	الأوضاع المالية الخارجية	معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية
أوضاع الطلب الخارجي	١	٠,١٢٨٨	
الأوضاع المالية الخارجية			٠,٠١٦-
معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية		٠,٠٧٣٧	١

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتبدأ سلاسل بيانات أسعار السلع الأولية في عام ١٩٦٠. وتستخدم أسعار ٤١ سلعة أولية تصنف إلى أربع فئات عامة:

- ١- الطاقة: الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي
- ٢- المعادن: الألومنيوم والنحاس والحديد الخام والرصاص والنيكل والقصدير والزنك
- ٣- المواد الغذائية: الموز والشعير ولحم الأبقار والكاكاو وزيت جوز الهند والقهوة والذرة والأسماك ومسحوق السمك والفول السوداني ولحم الضأن والبرتقال وزيت النخيل والدواجن والأرز والجمبري وطحين الصويا وزيت الصويا وفول الصويا والسكر وزيت دوار الشمس والشاي والقمح
- ٤- المواد الخام: القطن وجذوع الخشب الصلب والخشب المنشور والجلود والمطاط وجذوع الخشب اللين والخشب المنشور وطحين فول الصويا والصوف

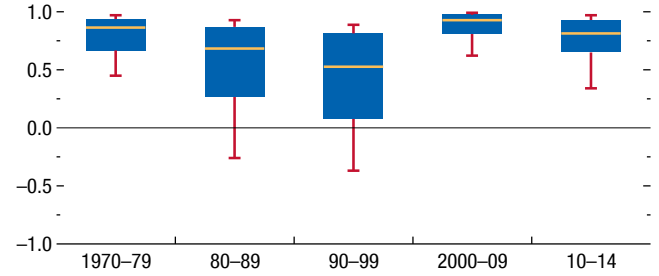
وتمثل قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية لدى صندوق النقد الدولي المصدر الأساسي للأسعار الدولية للسلع الأولية. وسعر النفط الخام هو المتوسط البسيط لثلاثة أسعار فورية: خام برنت المؤرخ وغرب تكساس الوسيط ودبي الفاتح. واستخدمت قاعدة بيانات «المرصد الاقتصادي العالمي» لدى البنك الدولي لتمديد سلاسل بيانات أسعار الشعير وخام الحديد والغاز الطبيعي المأخوذة من نظام أسعار السلع الأولية لدى صندوق النقد الدولي بحيث تبدأ في عام ١٩٦٠. وسعر الفحم هو سعر الفحم الأسترالي ممتدا ليعود إلى عام ١٩٦٠ باستخدام قاعدة بيانات «المرصد الاقتصادي العالمي» لدى البنك الدولي وبيانات سعر الفحم في الولايات المتحدة الأمريكية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويعرض الجدول ٢-١-٣ بالمرفق الارتباط الثنائي بين متغيرات الأوضاع الخارجية الثلاثة. ويشير الارتباط المحدود بين هذه المتغيرات إلى أن كل بعد له تأثير منفصل عن البعدين الآخرين.

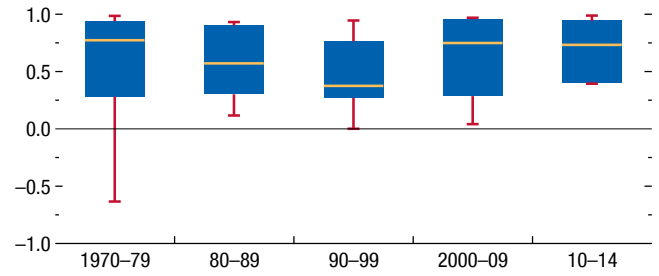
المرفق ٢-٢: القنوات التي استطاعت من خلالها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تقليص فروقات الدخل بينها وبين اقتصادات المتقدمة

في الأجل المتوسط، وبمجرد تمهيد آثار تقلبات الدورة الاقتصادية، تترتب على فجوات نصيب الفرد من الدخل بين البلدان فروق في أرصدة رأس المال المادي والبشري المستخدم في الإنتاج (فجوات عوامل الإنتاج) وفروق في

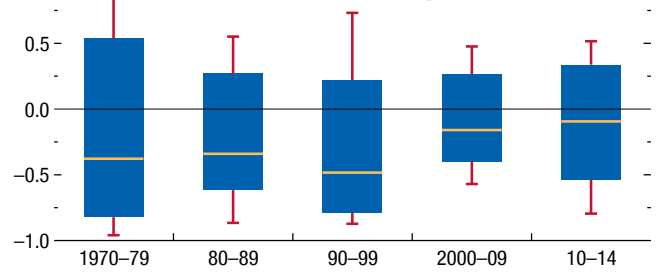
١- الارتباط بين أوضاع الطلب الخارجي لفرادى البلدان ونمو إجمالي الناتج المحلي العالمي



٢- الارتباط بين الأوضاع المالية الخارجية لفرادى البلدان والتدفقات الرأسمالية الكلية إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية



٣- الارتباط بين التغير في معدلات التبادل التجاري في السلع الأساسية والتغير في أسعار النفط



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني الارتباط المتحرك زمنياً بين المتغيرات القطرية والمتغيرات العالمية خلال فترات غير متداخلة تتكون كل منها من خمس سنوات. ويمثل الخط الأفقي داخل كل إطار الوسيط، ويمثل الطرف الأعلى والطرف الأدنى لكل إطار الربع الأعلى والربع الأدنى، وتشير العلامات الحمراء إلى العشري الأعلى والعشري الأدنى. ونمو إجمالي الناتج المحلي العالمي هو المتوسط المرجح (باستخدام أسعار الصرف السوقية) للنمو في ففرادى الاقتصادات.

الشكل البياني ٢-٢-١ في المرفق: التغيرات في مستويات متغيرات مختارة مقارنة بالولايات المتحدة (بالنقاط المئوية)

التكنولوجيا والكفاءة (فجوات مجموع إنتاجية العوامل). ويبحث هذا المرفق التفاوت في حجم فجوات عوامل الإنتاج ومجموع إنتاجية العوامل بمرور الوقت بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كمجموعة والولايات المتحدة.

وباستخدام منهج معتمد قائم على دالة الإنتاج، يمكن حساب الناتج الكلي على النحو التالي:

$$Y = A * K^\alpha (hL)^{1-\alpha}, \quad (٥-٢)$$

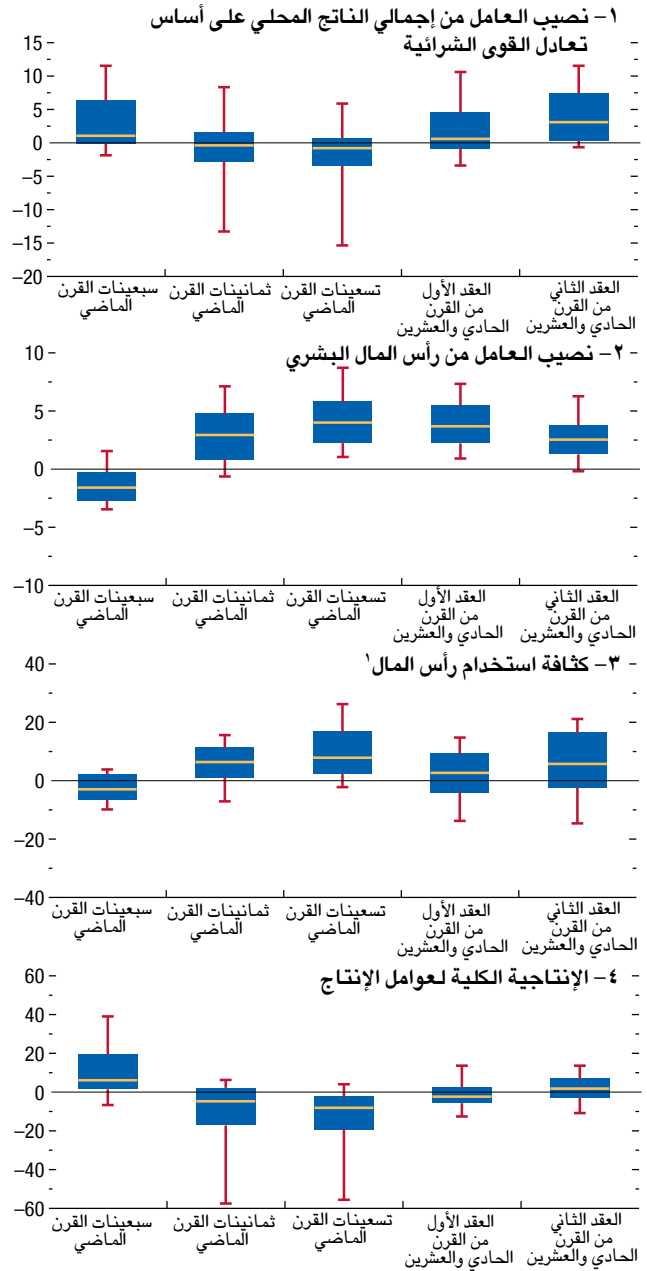
حيث الرمز Y هو الناتج الحقيقي، والرمز K هو رصيد رأس المال المادي، والرمز h هو نصيب العامل من رأس المال البشري، والرمز L هو مدخل العمل، والرمز A هو مجموع إنتاجية العوامل، والرمز α هو حصة رأس المال في الدخل. ويمكن التعبير عن إجمالي الناتج المحلي بصيغة معدلة لحساب نصيب العامل من الناتج كدالة لنصيب العامل من رأس المال البشري ونسبة رأس المال إلى الناتج ومجموع إنتاجية العوامل:^{٣٧}

$$y = Y/L = A^{1-\alpha} * h * \left(\frac{K}{Y}\right)^{\alpha}. \quad (٦-٢)$$

وبمقارنة اقتصاد الأسواق الصاعدة i بالولايات المتحدة، يمكن تقسيم فجوة نصيب العامل من الناتج إلى فجوات عوامل إنتاج ومجموع إنتاجية العوامل المتبقية على النحو التالي:^{٣٨}

$$\frac{y_i}{y_{U.S.}} = \frac{(A^{1-\alpha})_i}{(A^{1-\alpha})_{U.S.}} * \frac{h_i}{h_{U.S.}} * \frac{\left(\left(\frac{K}{Y}\right)^{\alpha}\right)_i}{\left(\left(\frac{K}{Y}\right)^{\alpha}\right)_{U.S.}}. \quad (٧-٢)$$

ويتضح من هذا التقسيم أن الأهمية النسبية لمختلف القنوات التي ساهمت في تقلص واتساع فجوات الدخل تفاوتت بمرور الوقت (الشكل البياني ٢-٢-١ بالمرفق). فخلال السبعينات والثمانينات والتسعينات في القرن الماضي، كان التغير في فجوات نصيب العامل من الدخل انعكاساً للتغير في فجوة مجموع إنتاجية العوامل، وغالباً ما كان تراكم عوامل الإنتاج يسير في الاتجاه المعاكس. وفي المقابل، وعلى مدى ١٥ عاماً الماضية، كانت الفجوة النسبية في نصيب العامل من الناتج انعكاساً للتغير في فجوات عوامل الإنتاج أكثر منها انعكاساً للتغير في فجوات مجموع إنتاجية العوامل. ويشير ذلك إلى تفاوت أهمية القنوات: فبينما يبدو أن قناة مجموع إنتاجية العوامل كانت أكثر أهمية خلال السبعينات والثمانينات والتسعينات في القرن الماضي، يبدو أن تراكم عوامل الإنتاج كان له دور أكبر في السنوات الأخيرة.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يمثل الخط الأفقي داخل كل إطار الوسيط، ويمثل الطرف الأعلى والطرف الأدنى لكل إطار الرُبع الأعلى والرُبع الأدنى، وتشير العلامات الحمراء إلى العُشر الأعلى والعُشر الأدنى لمتوسط التغير في المتغير المعني خلال العقد.

^{٣٨} كثافة استخدام رأس المال يعبر عنها بالرمز $(KY)^{\alpha/(1-\alpha)}$ على النحو الوارد شرحه في الملحق ٢-٢.

^{٣٧} راجع دراسة Klenow and Rodríguez-Clare (1997) ودراسة Hall (1999) ودراسة Hsieh and Klenow (2010).
^{٣٨} تعكس القيمة المتبقية أيضاً أي أخطاء في قياس ناتج أي من المدخلات.

المرفق ٢-٣: تقدير تأثير الأوضاع الخارجية على نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

يستند الإطار التجريبي المستخدم في تقدير دور الأوضاع الخارجية في النمو متوسط الأجل بمرور الوقت إلى نموذج انحدار نمو يستخدم بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والآثار الثابتة، وهو نموذج معتاد يشيع استخدامه في الدراسات.^{٣٩} وفيما يلي معادلة الانحدار العامة:

$$g_{it} = \alpha_i + \mu_t + \beta X_{it} + \gamma Z_{it} + \epsilon_{it} \quad (٨-٢)$$

حيث الرمز g_{it} هو متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس تعادل القوى الشرائية في البلد i خلال الفترة t ، وحيث الرمز α_i يعكس الآثار القطرية الثابتة غير المتفاوتة زمنياً، والرمز μ_t هو تأثير زمني ثابت الغرض منه تحييد أثر العوامل المشتركة العالمية. وكما هو معتاد في الدراسات، تتكون الفترات من مدد خمسية غير متداخلة لتمهيد تأثير الدورة الاقتصادية. ويغطي التحليل الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤، وإن كانت بيانات السلاسل الزمنية المقطعية غير متوازنة (أي أن البيانات المتاحة لا تغطي جميع البلدان في جميع الفترات).

ويتضمن المتجه Z_{it} المتغيرات الأساسية التي يركز عليها هذا الفصل، أي الأوضاع الخارجية القطرية الثلاثة المشار إليها في المرفق ٢-١. وتتضمن المعادلة متجه (X_{it}) المتغيرات المعيارية في نماذج انحدار النمو طويلة الأجل. ونظراً لأن اهتمامنا في هذا الفصل ينصب على بحث دور الأوضاع الخارجية، وليس على تقييم مساهمة جميع العوامل التي قد تؤثر على النمو متوسط الأجل، ويمثل الرمز X_{it} مجموعة محدودة من المتغيرات الضابطة التي تهدف في الأساس إلى الحد من التحيز المحتمل الناتج عن حذف المتغيرات والذي قد يؤثر على دقة التقديرات (وليس إلى تعظيم نسبة التباين التي يمكن تفسيرها داخل النموذج).^{٤٠} وتتضمن مجموعة المتغيرات الضابطة مستوى نصيب الفرد من الدخل في بداية الفترة (متوسط لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الخمس سنوات السابقة) بما يعكس تأثير التقارب الانتقالي، ومتوسط معدل التضخم بما يعكس درجة استقرار الاقتصاد الكلي، ومستوى رأس المال البشري، وتدابير الانفتاح التجاري والمالي الرسمية (مقيسة بمستوى متوسط التعريف الجمركية على الواردات وبمؤشر القيود المفروضة على الحساب الرأسمالي على الترتيب)، والخصائص

^{٣٩} راجع على سبيل المثال دراسة Barro and Sala-i-Martin (2004). وتتضمن الدراسات ذات الصلة التي تدرج مقاييس الأوضاع الخارجية في نماذج انحدار النمو المعتادة دراسة Arora and Vamvakidis (2005) ودراسة Calderón, Loayza, and Schmidt-Hebbel (2006) والإطار ٤-١ في دراسة IMF (2014).

^{٤٠} في جميع الحالات، تستمد المتغيرات المتضمنة في المتجه Z_{it} من أوضاع الطلب أو الأوضاع المالية لدى الشركاء التجاريين ومن الأسعار العالمية للسلع الأولية، لذلك فإن احتمالية وجود تحيز ناتج عن حذف المتغيرات أو التأثير بالعوامل ذات المنشأ الداخلي أقل كثيراً منه في حالة استخدام مقاييس نمو الصادرات أو الانفتاح (التي قد تتأثر بعوامل محلية لها تأثير مباشر على نمو نصيب الفرد من الدخل).

المؤسسية (التي يعكسها مؤشر النظام السياسي المجمع «الإصدار الرابع» الذي يقيس خصائص الحوكمة).

ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة العزوم المعممة المطبقة على نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية التي وضعتها دراسة Arellano and Bond (1991) ودراسة Arellano and Bover (1995). ونظراً لأن النموذج ديناميكي، فإن التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية قد يؤدي إلى تحيز التقديرات (فقد ينشأ ارتباط بين الدخل المتأخر والآثار الثابتة في حد الخطأ بما يؤدي إلى تحيز في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية). كذلك فإن بعض المتغيرات الضابطة قد تكون ذات منشأ داخلي. ويعتمد التقدير باستخدام طريقة العزوم المعممة التفاضلية على التفاضل واستخدام المتغيرات المساعدة في التعامل مع هذه المشكلات.

ويعرض الجدول ٢-٣-١ نتائج التقدير. وتتضمن الأعمدة من (١) إلى (٣) نتائج التقدير عند إدراج متغير واحد من متغيرات الأوضاع الخارجية. وتتسق النتائج الواردة في نص الفصل مع النتائج الواردة في العمود (٤) والتي تعكس استخدام جميع المتغيرات الخارجية القطرية في التقدير. وتعرض الأعمدة من (٥) إلى (٨) نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتأثيرات القطرية الثابتة.

تحليلات الثبات

يعرض الجدول ٢-٣-٢ بالمرفق نتائج تحليلات الثبات. وفي جميع هذه التحليلات، تدرج جميع متغيرات الأوضاع الخارجية ويقدر النموذج باستخدام طريقة العزوم المعممة التفاضلية.

عينة البلدان

بدأت بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الكبرى، لا سيما الصين، في الاضطلاع بدور أساسي في النشاط العالمي في العقود الأخيرة. وللتعامل مع احتمالية تأثير أوضاع الطلب الخارجي بعوامل ذات منشأ داخلي، تستبعد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الكبرى الرئيسية من عينة التقدير في التحليلات التي تعرض نتائجها في العمودين (١) و(٢). وتحديداً، يستبعد العمود (١) الصين من عينة التقدير، بينما يستبعد العمود (٢) من التقدير جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الكبرى (أي اقتصادات العينة الأعضاء في مجموعة العشرين-الأرجنتين والبرازيل والصين والهند وإندونيسيا وكوريا والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وتركيا).

وتتضمن العينة الأساسية العديد من الاقتصادات الصغيرة جداً (حتى مع استبعاد الاقتصادات التي يبلغ عدد سكانها مستويات منخفضة للغاية). لذلك فإن متوسط المعاملات المستمدة من العينة الأساسية قد لا تكون ممثلة للغاية للنمو الكلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الذي يكون مدفوعاً في جزء كبير منه بالاقتصادات الكبرى. ولبحث مدى إمكانية تأثير النتائج الأساسية بهذا الأمر، يستبعد التحليل الذي تعرض نتائج

الفصل ٢ تدابير غير مسبوقه: النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة

جدول المرفق ٢-٣-١: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي للنمو القائم على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

متغير تابع: معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
متغيرات تفسيرية							
٠,٢٤٣			٠,٣٣١	**٠,٤٢١			**٠,٥٢٤
(٠,١٨٩)			(٠,١٩٩)	(٠,١٩٢)			(٠,٢٠٣)
أوضاع الطلب الخارجي							
٠,٣٨٩		*٠,٣٣٩		**٠,١٨٦		***٠,٢٦٦	
(٠,٠٨٦)		(٠,٠٩٦)		(٠,٠٨٥)		(٠,٠٩٩)	
الأوضاع المالية الخارجية							
**٠,٥٣٨	**٠,٥٣٩			*٠,٤٨١	*٠,٤٥٣		
(٠,٣١٨)	(٠,٢٢٠)			(٠,٢٤٩)	(٠,٢٣٨)		
معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية							
تفاصيل التقدير							
طريقة التقدير							
المربعات الصغرى العادية	المربعات الصغرى العادية	المربعات الصغرى العادية	المربعات الصغرى العادية	طريقة العزوم المعممة	طريقة العزوم المعممة	طريقة العزوم المعممة	طريقة العزوم المعممة
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
٥٧٨	٥٩٢	٦٠١	٥٨٧	٤٩٧	٥٠٩	٥١٧	٥٠٥
٨١	٨٣	٨٤	٨٢	٨٠	٨٣	٨٤	٨١
٠,٤٣٢	٠,٤١٧	٠,٤٢٢	٠,٤١١				
اختبارات التوصيف (قيم الاحتمال)							
اختبار الارتباط من الدرجة الثانية							
				٠,٥٠٧	٠,٥٦٧	٠,٩١٣	٠,٨٦٣
اختبار هانسن							
				٠,٢٠١	٠,١٩٧	٠,١٧٣	٠,١٤٩

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغير التابع هو متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية خلال فترات غير متداخلة مكونة من خمس سنوات. وتعادل وحدة واحدة من أوضاع الطلب الخارجي نموًا بمقدار نقطة مئوية واحدة في الطاقة الاستيعابية المحلية للشركاء التجاريين، وتعادل وحدة واحدة من الأوضاع المالية الخارجية زيادة التدفقات الرأسمالية إلى اقتصادات المنطقة بمقدار نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي، وتعادل وحدة واحدة من معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية زيادة بمقدار ١٪ في مؤشر معدلات التبادل التجاري في السلع (أي ما يعادل تأثير مكاسب استثنائية بمقدار ١٪ من إجمالي الناتج المحلي). وتغطي العينة الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤. ويعرض الجدول الأخطاء المعيارية الثابتة ضمن أقواس. وتشير العلامات *** و** و* إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى ١٪ ومستوى ٥٪ ومستوى ١٠٪ على الترتيب.

الجدول ٢-٣-٢ في المرفق: نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي للنمو القائم على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية: تحليلات الثبات

متغير تابع: معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
متغيرات تفسيرية					
*٠,٣٧٢	**٠,٤٠٠	**٠,٤٠٨	٠,١٥٣	*٠,٣٦١	**٠,٤٠١
(٠,٢١٤)	(٠,١٩٦)	(٠,١٩١)	(٠,٣٢٢)	(٠,٢٠٤)	(٠,١٩٤)
أوضاع الطلب الخارجي					
***٠,٣٣٠	***٠,٣٤٤	**٠,١٩٩	**٠,١٩٤	**٠,٢٢٣	**٠,٢٠٤
(٠,١١١)	(٠,٠٩٣)	(٠,٠٨٦)	(٠,٠٨٩)	(٠,١٠١)	(٠,٠٨٧)
الأوضاع المالية الخارجية					
***٠,٩٥٤	*٠,٤٧٣	***٠,١٩٥	***١,٠٣٦	*٠,٤٥٤	**٠,٥٠٢
(٠,٢١٣)	(٠,٢٤٦)	(٠,٠٥٣)	(٠,٢٩٣)	(٠,٢٤٥)	(٠,٢٥٥)
معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية					
تفاصيل التقدير					
طريقة التقدير					
طريقة العزوم المعممة	طريقة العزوم المعممة	طريقة العزوم المعممة	طريقة العزوم المعممة	طريقة العزوم المعممة	طريقة العزوم المعممة
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
٤١٣	٤٩٧	٤٩٧	٢٣٥	٤٤١	٤٩١
٨٠	٨٠	٨٠	٣٦	٧١	٧٩
اختبارات التوصيف (قيم الاحتمال)					
اختبار الارتباط من الدرجة الثانية					
٠,٥٢٣	٠,٦٩٣	٠,٦٠٢	٠,٦٨١	٠,٤٦٢	٠,٥١٢
اختبار هانسن					
٠,٢٠٧	٠,٣٢٧	٠,١٣٨	١,٠٠٠	٠,٢٣٥	٠,١٩٨

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المتغير التابع هو متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على أساس تعادل القوى الشرائية خلال فترات غير متداخلة مكونة من خمس سنوات. وتعادل وحدة واحدة من أوضاع الطلب الخارجي نموًا بمقدار نقطة مئوية واحدة في الطاقة الاستيعابية المحلية للشركاء التجاريين، وتعادل وحدة واحدة من الأوضاع المالية الخارجية زيادة التدفقات الرأسمالية إلى اقتصادات المنطقة بمقدار نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي، وتعادل وحدة واحدة من معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية زيادة بمقدار ١٪ في مؤشر معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية (أي ما يعادل تأثير مكاسب استثنائية في الدخل بمقدار ١٪ من إجمالي الناتج المحلي). وتغطي العينة الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤. ويعرض الجدول الأخطاء المعيارية الثابتة ضمن أقواس. وتشير العلامات *** و** و* إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى ١٪ و٥٪ و١٠٪ على الترتيب.

في العمود (٣) الاقتصادات الأصغر على الإطلاق التي تمثل مجتمعة أقل من ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الكلي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على أساس تعادل القوى الشرائية في عام ٢٠١١.

تأثر متغيرات الأوضاع الخارجية بعوامل ذات منشأ داخلي

من الناحية النظرية، لا توجد أي أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن متغيرات الأوضاع الخارجية لفرادى البلدان المستخدمة في التحليل تتأثر دائما بنتائج النمو في الاقتصاد المعني أو بمتغيرات أخرى تؤثر تأثيرا مباشرا على النمو متوسط الأجل بشكل قد ينتج عنه علاقة سببية عكسية أو تحيز مرتبط بمتغيرات محذوفة في نموذج التقدير الأساسي. غير أن هذا الافتراض قد يكون محل شك في بعض الحالات الفردية. ويحاول التقدير الأساسي الحد من هذه الشواغل بإدراج جميع الأوضاع الخارجية الثلاثة في آن واحد في التوصيفات إلى جانب تأثيرات زمنية ثابتة تعكس العوامل المشتركة غير الملاحظة. كذلك يحد من هذه الشواغل تحليل الثبات الذي ترد نتائجه في العمود (٢) والذي يستبعد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الكبرى.

وتعرض الأعمدة من (٤) إلى (٦) نتائج تحليلات ثبات إضافية مرتبطة باحتمالية تأثير متغير الأوضاع المالية الخارجية وبتغير معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية بعوامل ذات منشأ داخلي. وبالنسبة لمتغير الأوضاع المالية الخارجية، فإن المعيار الإقليمي لاختيار الاقتصادات النظرية في حساب المتغير المالي الخارجي قد يؤدي إلى ارتباط مكاني في التدفقات الرأسمالية نتيجة المتغيرات المحذوفة، مما قد يؤدي إلى تحيز في التقديرات. وقد يتأثر المتغير المالي الخارجي أيضا بعوامل الجذب لدى الاقتصادات الأخرى في نفس المنطقة غير المرتبطة بتوافر التمويل الخارجي للاقتصاد المعني. وفي التحليل الأول، أعتبر أن متغير الأوضاع المالية الخارجية قد يكون متأثرا بعوامل ذات منشأ داخلي واستخدمت بدلا منه متغيرات متأخرة مساعدة في نموذج التقدير بطريقة العزوم المعممة التفاضلية. وتشير النتائج في العمود (٤) إلى أن المعامل قيمته أكبر قليلا وله دلالة إحصائية أكبر مقارنة بالتقدير الأساسي. وفي التحليل الثاني الذي ترد نتائجه في العمود (٥)، يُستخدم متغير مساعد إضافي عبارة عن متوسط أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى (فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) مرجحا بالتدفقات المالية القطرية.^{٤١} وتختلف تقديرات المعاملات إلى حد ما في هذه الحالة، نظرا لأن العينة الزمنية مختلفة أيضا (بيانات التدفقات المالية المستخدمة في ترجيح أسعار الفائدة تبدأ في عام ١٩٨٤ فقط)، ولكن النتائج تظل ثابتة نوعيا وتؤكد على أن الأوضاع^{٤١} تحسب الأوزان الترجيحية القطرية على أساس بيانات التدفقات عبر الحدود الصادرة عن بنك التسويات الدولية.

المالية الخارجية تؤثر تأثيرا كبيرا على النمو متوسط الأجل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ولحساب مؤشر معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية، ترجح تقلبات أسعار فرادى السلع الأولية بصافي صادرات كل سلعة أولية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (المرفق ٢-١). ورغم استخدام أوزان ترجيحية متأخرة، فإنها قد تكون متأثرة بمتوسط النمو خلال خمس سنوات في الاقتصاد المعني. وحتى في حالة وجود بعض التداخل بين الفترات الزمنية التي يحسب على أساسها المتغير التابع وأوزان أسعار فرادى السلع الأولية، ليس من الواضح ما إذا كان ذلك يعني أن مؤشر معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية الكلي يتأثر دائما بمعدلات النمو بشكل يؤدي إلى تحيز تقديرات المعاملات. وقد أُجري تحليل إضافي ترد نتائجه في العمود (٦) باستخدام مؤشر بديل يقيس معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية ويستخدم التجارة الكلية في السلع الأساسية بدلا من إجمالي الناتج المحلي في ترجيح تقلبات فرادى الأسعار. ونجد أن المعامل أكبر قيمة نظرا لأن المؤشر البديل ينطوي على قدر أكبر من التغير، ولكن النتائج ثابتة نوعيا.^{٤٢}

المرفق ٢-٤: تحديد فترات النمو

تحدد فترات تسارع النمو وفق ما جاء في دراسة، Hausmann (2005) Pritchett, and Rodrik. ويعرف معدل النمو الاتجاهي لكل اقتصاد في الوقت t خلال الأفق الزمني h ، كـ $g_{t,t+h}$ ، كمعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المحسوب بالأسعار المحلية الثابتة (y) بطريقة المربعات الصغرى خلال الفترة من t إلى $t+h$ وفق المعادلة التالية المقدره خلال فترات متحركة تتكون كل منها من ست سنوات $[t, t+h]$:^{٤٣}

$$\ln(y_{t+h}) = \alpha + g_{t,t+h} \times h, i = 0, \dots, h. \quad (٩-٢)$$

وتعرف فترة تسارع النمو بأنها فترة زمنية $[t, t+h]$ تتسم بالخصائص التالية (يتكون الأفق الزمني h من خمس سنوات في الحالة الأساسية):

- معدل النمو الاتجاهي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي يساوي ٣,٥٪ على الأقل سنويا ($g_{t,t+h} \geq 3.5$).
- معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة يتجاوز معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة المساوية السابقة بنقطتين مؤويتين على الأقل ($g_{t,t+h} - g_{t,t-h} \geq 2$).

^{٤٢} نصف المدى الربيعي لمتوسط التغير السنوي في مؤشر معدلات التبادل التجاري البديل في جميع البلدان والفترات يساوي ٢,٨٪ إلى ٣٪، ويساوي ٠,٤٪ إلى ٠,٣٪ في حالة استخدام مؤشر معدلات التبادل التجاري الأساسي.

^{٤٣} تحدد الفترات حتى عام ٢٠١٠ باستخدام بيانات نصيب الفرد من الدخل الحقيقي المستمدة من جداول بن العالمية (الإصدار التاسع) التي تغطي الفترة حتى عام ٢٠١٤، وتمتد حتى عام ٢٠١٥ باستخدام بيانات معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي المستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.

الجدول ٢-٤-١ في المرفق: فترات التسارع المستمرة

الإقتصاد	السنة	الإقتصاد	السنة
ألبانيا	١٩٩٥	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٠٠٣
الجزائر	٢٠٠٠	ملاوي	٢٠٠٥
الأرجنتين	٢٠٠٣	ماليزيا	٢٠٠٢
أرمينيا	٢٠٠٠	مالي	١٩٧٤
أذربيجان	٢٠٠٣	موريشيوس	١٩٨٥, ١٩٧٣
بيلاروس	٢٠٠٢, ١٩٩٩	موزامبيق	١٩٩٤
بنن	١٩٧٧	ميانمار	١٩٩٨, ١٩٩٣
البوسنة	١٩٩٥	ناميبيا	٢٠٠٢
بوتسوانا	١٩٧٠, ١٩٨٦, ١٩٩٤, ٢٠٠٣	نيجيريا	٢٠٠٠
بلغاريا	٢٠٠٣	عمان	١٩٧٥
بوركينافاسو	١٩٩٤	باكستان	٢٠٠٢
كمبوديا	٢٠٠٣	بنما	٢٠٠٣
الكاميرون	١٩٧٠, ١٩٧٦	باراغواي	٢٠٠٠, ٢٠٠٣
تشاد	٢٠٠٠	بيرو	٢٠٠٣
شلي	٢٠٠٢	الفلبين	٢٠٠٣
الصين	١٩٨٠, ٢٠٠٠	بولندا	١٩٩٥, ٢٠٠٣
كولومبيا	٢٠٠٤	رواندا	١٩٧٥, ٢٠٠٣
كوستاريكا	٢٠٠٣	سيراليون	٢٠٠٩
الجمهورية التشيكية	٢٠٠٣	سنغافورة	١٩٧٧, ١٩٨٦, ٢٠٠٣
الجمهورية الدومينيكية	١٩٩٤, ٢٠٠٤	الجمهورية السلوفاكية	٢٠٠٣
إكوادور	١٩٧٠	سلوفينيا	١٩٩٥
مصر	٢٠٠٤	سري لانكا	١٩٧٦, ١٩٩٠, ٢٠٠٣
إستونيا	٢٠٠٢, ٢٠١٠	السودان	١٩٩٧
إثيوبيا	٢٠٠٣	سوازيلند	١٩٨٥
غانا	٢٠٠٨	سوريا	١٩٧٢, ١٩٩٣
هندوراس	٢٠٠٣	مقاطعة تايوان الصينية	١٩٨٤
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	١٩٧٦, ٢٠٠٣	تنزانيا	٢٠٠٠
هنغاريا	١٩٩٧	تاييلند	١٩٨٦, ٢٠٠٢
الهند	١٩٩٣, ٢٠٠٢	ترينيداد وتوباغو	١٩٩٦, ٢٠٠١
إندونيسيا	١٩٨٨, ٢٠٠٢	تونس	١٩٩٥
الأردن	١٩٧٥, ٢٠٠١	تركيا	٢٠٠٢
كوريا	١٩٨٢	تركمانستان	٢٠٠٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٩٧٩	أوزبكستان	٢٠٠٣
ليسوتو	١٩٨٧, ٢٠٠٥	فييت نام	١٩٧٥, ١٩٨١
ليتوانيا	٢٠٠٢		

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وفي المقابل، تعرف فترة التراجع بأنها فترة زمنية $[t, t+h]$ يحدث خلالها التالي:

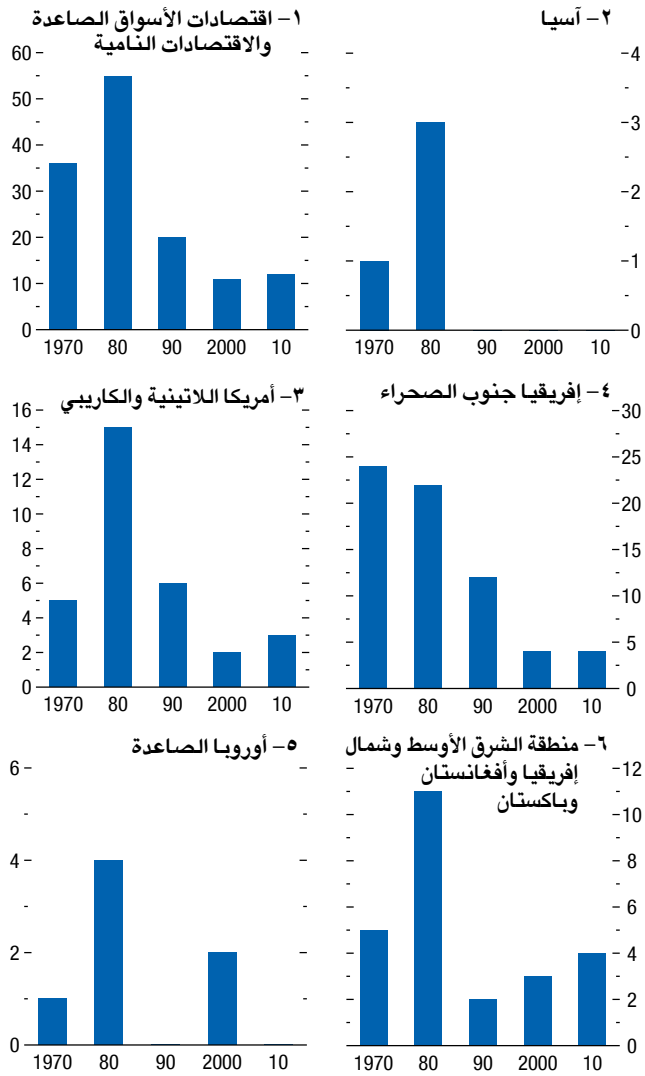
- معدل النمو الاتجاهي خلال فترة التراجع يقل عن معدل النمو الاتجاهي خلال الفترة السابقة بنقطتين مئويتين على الأقل ($g_{t,t-h} - g_{t,t+h} \geq 2$).
- مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ينخفض بحيث يكون متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة $[t, t+h]$ أقل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة $[t-h, t]$ ، أو $(\bar{y}_{t,t+h} \leq \bar{y}_{t-h,t})$.

ويعرض الجدول ٢-٤-٢ بالمرفق ١٢٥ فترة تراجع، ويرد توزيع هذه الفترات حسب المنطقة والعقد من الزمن في الشكل البياني ٢-٤-٢ بالمرفق.

- مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في نهاية الفترة يساوي على الأقل أعلى مستوى مسجل قبل بداية الفترة ($y_{t,t+h} \geq \max\{y_i\}, \forall i \leq t$).

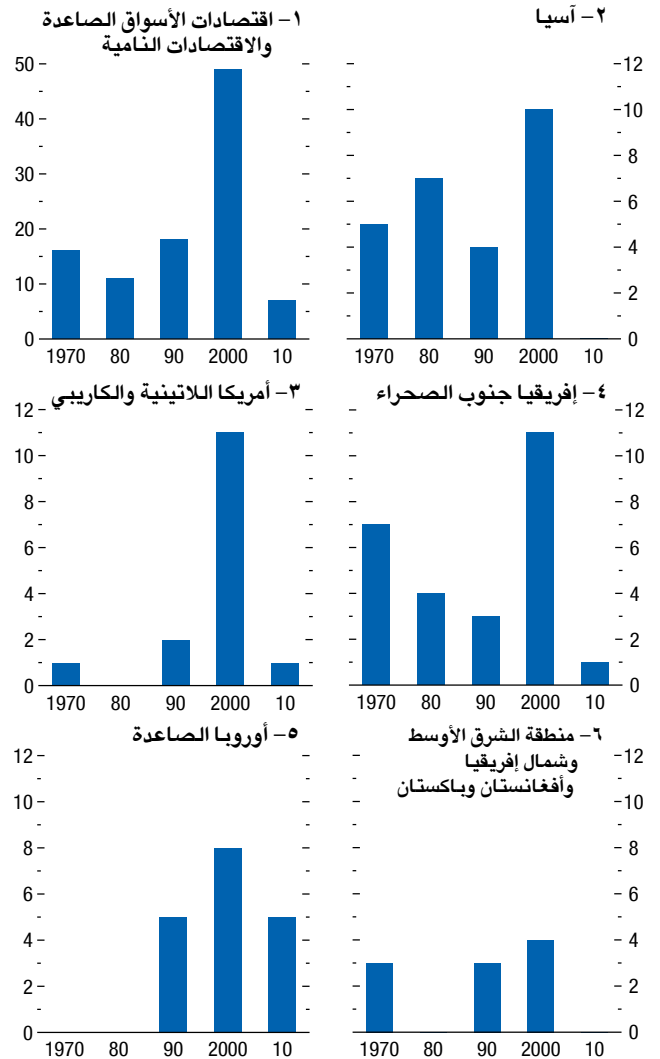
وتتنسق مجموعة فترات التسارع المحددة مع ما ورد في دراسة Hausmann, Pritchett, and Rodrik (2005) للامدة الزمنية التي تتداخل مع المدة التي تغطيها العينة. وبالنسبة لمجموعة فترات التسارع المحددة، تعرف فترة التسارع المستمرة بأنها فترة تسارع لا يعقبها فترة تباطؤ (يرد تعريفها أدناه) أو أزمة مصرفية (كما يرد تعريفها في دراسة Laeven and Valencia 2013) خلال ثلاث سنوات قبل أو بعد نهاية فترة التسارع. ويعرض الجدول ٢-٤-١ بالمرفق ٩٥ فترة تسارع مستمرة تم تحديدها في إطار هذا التحليل. ويرد توزيع هذه الفترات حسب المنطقة والعقد من الزمن في الشكل البياني ٢-٤-١ بالمرفق.

الشكل البياني ٢-٤-٢ في المرفق: فترات التراجع حسب المنطقة
(عدد الفترات)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير البيانات على المحور السيني إلى السنة الأولى من فترة تمتد لعشر سنوات.

الشكل البياني ٢-٤-١ في المرفق: فترات التسارع المستمرة حسب المنطقة
(عدد الفترات)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير البيانات على المحور السيني إلى السنة الأولى من فترة تمتد لعشر سنوات.

الجدول ٢-٤-٢ في المرفق: فترات التراجع

السنة	الاقتصاد	السنة	الاقتصاد
١٩٨٠	ليسوتو	١٩٨٨	ألبانيا
٢٠٠٣, ١٩٨٩, ١٩٧٩	ليبيريا	١٩٨٥	الجزائر
٢٠٠٩, ١٩٩٠, ١٩٧٣	مدغشقر	١٩٨٩, ١٩٧٦	أنغولا
١٩٩٩, ١٩٨٠	ملاوي	١٩٩٩, ١٩٨٠	الأرجنتين
١٩٧٩	موريتانيا	٢٠٠٦, ١٩٨١	البحرين
١٩٨٣	المكسيك	١٩٧١	بنغلاديش
١٩٨٩	منغوليا	١٩٨١	بوليفيا
١٩٨١	موزامبيق	١٩٨٩	البرازيل
١٩٨٥	ميانمار	١٩٨٩	بلغاريا
١٩٨١	ناميبيا	١٩٨١	بوركينافاسو
١٩٨٥, ١٩٧٦	نيكاراغوا	١٩٩٢	بوروندي
١٩٨٢, ١٩٧١	النيجر	١٩٨٥	الكاميرون
١٩٧٩	نيجيريا	١٩٧٠, ١٩٧٨, ٢٠٠٠, ٢٠١٠	جمهورية إفريقيا الوسطى
٢٠١٠	عمان	١٩٩١, ١٩٧٧	تشاد
١٩٨٥	بنما	١٩٧١	شيلي
١٩٩٦, ١٩٨٣	باراغواي	١٩٨٩, ١٩٧٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١٩٨٧, ١٩٨٠	بيرو	١٩٨٦	جمهورية الكونغو
١٩٨١	الفلبيين	١٩٨٠	كوستاريكا
١٩٨٨, ١٩٧٩	بولندا	٢٠٠٩	كرواتيا
١٩٧٩	قطر	١٩٩٩, ١٩٨٩, ١٩٧٩	كوت ديفوار
١٩٩٠, ١٩٨٥	رواندا	١٩٧٨	السلفادور
١٩٩٤, ١٩٨٠	المملكة العربية السعودية	١٩٨٨, ١٩٨٢, ١٩٧٣	إثيوبيا
١٩٨٩, ١٩٧٦	السنغال	١٩٩٧, ١٩٨٣, ١٩٧٨	غابون
١٩٩٤	سيراليون	١٩٨٤	غامبيا
٢٠٠٩	سلوفينيا	١٩٧٩, ١٩٧٣	غانا
١٩٨٢	جنوب إفريقيا	١٩٨٢	غواتيمالا
١٩٧٨	السودان	١٩٨٩	غينيا
٢٠١٠, ١٩٨٥	سوريا	١٩٩٧, ١٩٧٨	غينيا بيساو
١٩٧٩	تنزانيا	٢٠٠٠, ١٩٩٠, ١٩٨١	هايتي
١٩٩٨, ١٩٨٩, ١٩٧٩, ١٩٧٢	توغو	١٩٨١	هندوراس
١٩٨٢	ترينيداد وتوباغو	١٩٨٨	هنغاريا
١٩٧٦	أوغندا	١٩٨٤, ١٩٧٦	إيران
٢٠٠٥, ١٩٨٤	الإمارات العربية المتحدة	١٩٨٧, ١٩٨٠	العراق
١٩٩٩, ١٩٨١	أوروغواي	٢٠٠٧, ١٩٩٦, ١٩٧٥	جامايكا
١٩٩٨, ١٩٧٩	فنزويلا	١٩٨٦	الأردن
١٩٩٠, ١٩٧٦, ١٩٧٠	زامبيا	١٩٩٠	كينيا
٢٠٠١, ١٩٨٣, ١٩٧٤	زمبابوي	٢٠٠٧, ١٩٩٨, ١٩٨٦, ١٩٧٩	الكويت
		١٩٨٧	لبنان

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

فترات تراجع (الجدول ٢-٤-٢ بالمرفق). ويساوي صفرا في غير تلك الحالات. ونظرا لصعوبة تحديد تاريخ دقيق لفترات النمو في إطار التحليل التجريبي، فإنه وفقا لدراسة Hausmann, Pritchett, and Rodrik (2005) الصوريين أيضا ١ في السنة الأولى التي تلي كل فترة نمو ($t+1$) والسنة التي تسبقها مباشرة ($t-1$). وباستخدام هذين المتغيرين الصوريين، يمكن اختبار تأثير الأوضاع الخارجية القطرية على احتمالية حدوث فترات النمو باستخدام دالة التوزيع التالية:

$$\Pr(\text{episode}_{it} = 1) = \Phi(\gamma Z_{it}), \quad (١٠-٢)$$

حيث الرمز Z_{it} هو متجه المتوسطات المتحركة (بين $t+1$ و $t+h$) لمتغيرات الأوضاع الخارجية القطرية الثلاثة المشار إليها في المرفق ٢-١، والرمز Φ هو دالة غير خطية تعكس كيف

المرفق ٢-٥: تقدير تأثير الأوضاع الخارجية على احتمالات حدوث فترات التسارع المستمرة وفترات التراجع

يتضمن هذا المرفق تفاصيل إضافية حول المنهج التجريبي المستخدم في بحث تأثير الأوضاع الخارجية على حدوث فترات تسارع وتباطؤ النمو، ويعرض أهم النتائج وتحليلات الثبات.

البيانات والمنهجية

تم تصميم متغيرين صوريين لإجراء التحليل التجريبي لفترات النمو. ويساوي المتغير الأول ١ في حالة الاقتصادات-السنوات التي شهدت فترات نمو مستمرة (الجدول ٢-٤-١ بالمرفق). ويساوي صفرا في غير تلك الحالات. ويساوي المتغير الثاني ١ في حالة الاقتصادات-السنوات التي شهدت

الجدول ٢-٥-١ في المرفق: التقديرات اللوغاريتمية لتأثير متغيرات الأوضاع الخارجية على نسبة احتمالية حدوث فترات من التسارع المستمرة

المواصفات	لا تأثيرات قطرية أو زمنية ثابتة	تأثيرات قطرية ثابتة ومتغيرات ضابطة أخرى	تأثيرات زمنية ثابتة فقط	تأثيرات قطرية وزمنية ثابتة	تأثيرات عشوائية	تأثيرات احتمالية عشوائية	تأثيرات قطرية ثابتة أساسية
الطلب الخارجي	***١,٢٤٨ (٠,٠٨٧)	***١,٦٠٧ (٠,١٥١)	١,٠٩٥ (٠,٠٩٧)	**١,١٥٨ (٠,٠٨٥)	***١,٣٣٠ (٠,١١٩)	***١,١٦٥ (٠,٠٥٢)	***١,٣٨٤ (٠,٠٨٨)
الأوضاع المالية الخارجية	***١,٢٠٩ (٠,٠٤٥)	***١,٢٣٧ (٠,٠٥٠)	**١,١٠٣ (٠,٠٥٠)	**١,٠٩٨ (٠,٠٤٤)	***١,٢٤٣ (٠,٠٤٩)	***١,١٢٣ (٠,٠٢١)	***١,٢٤٠ (٠,٠٣٤)
التغير في معدلات التبادل التجاري	٠,٩٧٠ (٠,٠٤٧)	١,٠٤٣ (٠,٠٩١)	٠,٩٣٥ (٠,٠٤٦)	١,٠٤٠ (٠,٠٧٦)	١,٠٠٧ (٠,٠٦٣)	١,٠٠٩ (٠,٠٣٠)	١,٠٥٢ (٠,٠٦٦)
اختبار كا تربيع النموذجي	***٤٣,٤	***٩٨,٢	***٣١,٤٨٢,٨	***٢٤٥,٥	***٤٥,٨	***٥١,٨	***١٠٣,٦
تأثيرات قطرية ثابتة	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم
تأثيرات زمنية ثابتة	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا
متغيرات ضابطة أخرى	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا
عدد الاقتصادات ^١	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٦	١١٠
عدد المشاهدات	٤,١٧٦	١,٣٢٥	٤,١٧٦	٢,٢٧٩	٤,١٧٦	٤,٣٢٢	٢,٢٧٩

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير العلامات *** و** و* إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى ١٪ و ٥٪ و ١٠٪ على الترتيب، وتتضمن المتغيرات الضابطة الأخرى التي لا ترد نتائجها في هذا الجدول تدابير الانفتاح التجاري والمالي الرسمية، ومستوى التضخم، والخصائص المؤسسية العميقة. وتشير المعاملات إلى وجود تغير في نسبة احتمالية حدوث فترات التسارع المستمرة. وتشير القيم التي تزيد (تقل) عن ١ إلى زيادة (انخفاض) نسبة الاحتمالات مقارنة بالاحتمالات غير المشروطة. وترد الأخطاء المعيارية الثابتة ضمن أقواس. ١ أكبر عدد من الاقتصادات. بالنسبة لنماذج التقدير التي تستخدم تأثيرات قطرية ثابتة، تستبعد الاقتصادات التي لم تشهد أي فترات نمو.

الجدول ٢-٥-٢ في المرفق: التقديرات اللوغاريتمية لتأثير متغيرات الأوضاع الخارجية على نسبة احتمالية حدوث فترات التراجع

المواصفات	لا تأثيرات قطرية أو زمنية ثابتة	تأثيرات قطرية ثابتة ومتغيرات ضابطة أخرى	تأثيرات زمنية ثابتة فقط	تأثيرات قطرية وزمنية ثابتة	تأثيرات عشوائية	تأثيرات احتمالية عشوائية	تأثيرات قطرية ثابتة أساسية
الطلب الخارجي	***٠,٨١٨ (٠,٠٤٧)	***٠,٧٣٨ (٠,٠٦٧)	***٠,٨٤١ (٠,٠٤٦)	***٠,٧٩٣ (٠,٠٦١)	***٠,٧٣٦ (٠,٠٥٥)	***٠,٨٥١ (٠,٠٣٣)	***٠,٦٥٥ (٠,٠٣٨)
الأوضاع المالية الخارجية	***٠,٨٢٢ (٠,٠٣٧)	***٠,٧١٠ (٠,٠٤٣)	١,٠١٤ (٠,٠٦١)	٠,٩٧٧ (٠,٠٥٥)	***٠,٧٨٨ (٠,٠٤١)	***٠,٨٧٦ (٠,٠٢٣)	***٠,٧٧٤ (٠,٠٢٨)
التغير في معدلات التبادل التجاري	*٠,٩٣٣ (٠,٠٣٩)	*٠,٨٥١ (٠,٠٧٤)	٠,٩٦٦ (٠,٠٤١)	٠,٩٧٣ (٠,٠٢٨)	**٠,٩٣٥ (٠,٠٣١)	**٠,٩٦٣ (٠,٠١٧)	**٠,٩٤١ (٠,٠٢٧)
تأثيرات قطرية ثابتة	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	نعم
تأثيرات زمنية ثابتة	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا
متغيرات ضابطة أخرى	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا
عدد الاقتصادات ^١	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٠	١١٦	١١٠
عدد المشاهدات	٤,١٧٦	١,١٨٤	٤,١٧٦	٢,٨٣٥	٤,١٣٥	٤,٣٢٢	٢,٨٣٥

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير العلامات *** و** و* إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى ١٪ و ٥٪ و ١٠٪ على الترتيب، وتتضمن المتغيرات الضابطة الأخرى التي لا ترد نتائجها في هذا الجدول تدابير الانفتاح التجاري والمالي الرسمية، ومستوى التضخم، والخصائص المؤسسية العميقة. وتشير المعاملات إلى وجود تغير في نسبة احتمالية حدوث فترات التراجع المستمرة. وتشير القيم التي تزيد (تقل) عن ١ إلى زيادة (انخفاض) نسبة الاحتمالات مقارنة بالاحتمالات غير المشروطة. وترد الأخطاء المعيارية الثابتة ضمن أقواس. ١ أكبر عدد من الاقتصادات. بالنسبة لنماذج التقدير التي تستخدم تأثيرات قطرية ثابتة، تستبعد الاقتصادات التي لم تشهد أي فترات نمو.

حيث الرمز X_{it} هو متجه متغيرات ضابطة (باستخدام متوسطات متحركة بين الفترة $t-3$ والفترة $t-1$) يتضمن متغيرات محلية تقترن بالنمو متوسط الأجل (مثل التكامل بموجب اتفاقيات رسمية، ومصداقية أطر السياسات)، والرمز α_i يعكس التأثيرات القطرية الثابتة غير المتفاوتة زمنياً.

التقديرات اللوغاريتمية

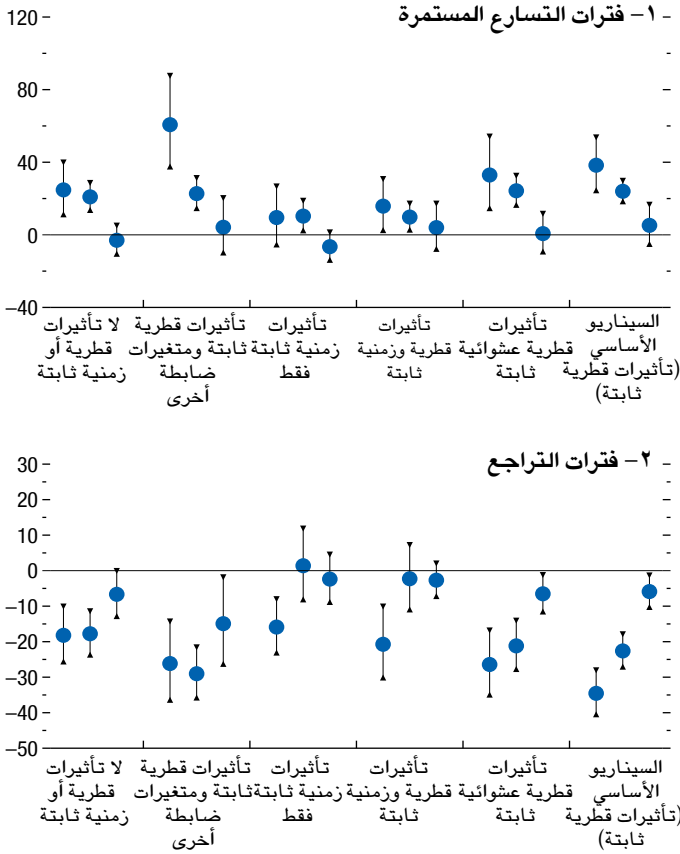
ترد المعاملات المقدره لعدة صيغ مختلفة للنموذج (١١-٢) في الجدول ٢-٥-٢ بالمرفق (فترات التسارع المستمرة) والجدول ٢-٥-٢ بالمرفق (فترات التراجع) وفي الشكل البياني ١-٥-٢ بالمرفق باللوحتين الأولى والثانية. وتشير هذه التقديرات إلى وجود ارتباط موجب ثابت بين نسبة احتمالات حدوث فترات

يؤثر المتجه Z_{it} على الاحتمالية $\Pr(episode_{it} = 1)$. ويقدر النموذج التابع الثنائي غير الخطي إما باستخدام دالة احتمالية أو لوجاريتمية لتحل محل الدالة $\Phi(\cdot)$.^{٤٤} ولوضع توصيف أساسي ملائم، يتم إدراج تأثيرات قطرية وزمنية ثابتة إلى جانب متغيرات ضابطة إضافية. وفيما يلي معادلة التوصيف المعياري:

$$\log\left(\frac{\Pr(episode_{it} = 1)}{1 - \Pr(episode_{it} = 1)}\right) = \gamma Z_{it} + \beta X_{it} + \alpha_i + \epsilon_{it} \quad (١١-٢)$$

^{٤٤} كنوع من أنواع اختبارات الثبات، تم اختبار نموذج الاحتمالية الخطية أيضاً، وظلت الدلالة الإحصائية للمتغيرات ثابتة مع استخدام طريقة التقدير تلك.

الشكل البياني ٢-٥-١ في المرفق: التغيير في نسبة احتمالات حدوث فترات النمو، ١٩٧٠-٢٠١٥ (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في أي من نماذج التقدير المستخدمة، تشير نقطة التقدير الأولى إلى أوضاع الطلب الخارجي، وتشير نقطة التقدير الثانية إلى الأوضاع المالية الخارجية، وتشير نقطة التقدير الثالثة إلى معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية. وتتضمن «متغيرات ضابطة أخرى» تدابير الانفتاح التجاري والمالي الرسمية ومستوى التضخم والخصائص المؤسسية العميقة. وتشير الخطوط الرأسية إلى فترات ثقة تبلغ ٩٠٪.

الأخرى في المعادلة (٢-١١) — ومن ثم يتعين استخدام عدد محدود من المتغيرات التفسيرية. وتستند النتائج الأساسية التي يعرضها الشكل البياني ٢-١٧ إلى توصيف يتضمن متغيرات الأوضاع الخارجية فقط بقيمتها المتوسطة البسيطة.

اختبارات الثبات

تُقارن النتائج الأساسية لتأثير الأوضاع الخارجية على احتمالية حدوث فترات النمو بالنتائج التي تم التوصل إليها باستخدام عينات بلدان مختلفة. ويعرض الشكل البياني ٢-٥-٢ بالمرفق التغيير في نسبة الاحتمالات (بالنسبة المئوية) الناتج عن زيادة بمقدار وحدة واحدة في كل وضع من الأوضاع

التسارع المستمرة وأوضاع الطلب الخارجي والأوضاع المالية الخارجية في جميع التوصيفات. وفي المقابل، نجد أن متغير معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية غير دال إحصائياً في أي من التوصيفات المقدره باستخدام كامل عينة البلدان (بما في ذلك الاقتصادات المصدرة للسلع الأولية والمصدرة لغير السلع الأولية).

وفي حالة فترات التراجع، تكون الأوضاع المالية الخارجية غير دالة إحصائياً عند إدراج تأثيرات زمنية ثابتة في نموذج الانحدار (العمود (٣) والعمود (٤) في الجدول ٢-٥-٢ بالمرفق والشكل البياني ٢-٥-١ بالمرفق، للوحة الثانية). وربما يرجع ذلك إلى أهمية العوامل المشتركة في تفسير التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة، كما يرد في الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والشكل البياني ٢-١٠. ولا يكون تأثير معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية على احتمالات حدوث فترات التراجع دالاً إحصائياً أيضاً عند إدراج التأثيرات الزمنية الثابتة التي ربما تعكس العوامل المشتركة المؤثرة على أسعار السلع الأولية، ولكنه يكون دالاً إحصائياً في جميع التوصيفات الأخرى.

وإيجازاً لما سبق، يتضح من الجدول ٢-٥-١ بالمرفق والجدول ٢-٥-٢ بالمرفق والشكل البياني ٢-٥-١ بالمرفق أن الارتباط الدال إحصائياً بين الأوضاع الخارجية وزيادة احتمالات حدوث فترات تسارع مستمرة وفترات تراجع يظل ثابتاً في مختلف التوصيفات، بما في ذلك في حالة عدم إدراج تأثيرات قطرية ثابتة (العمود (١) في الجدولين)، أو عند تقدير النموذج باستخدام تأثيرات عشوائية وفق المنهج اللوغاريتمي أو منهج الاحتمالات (العمود (٥) والعمود (٦) في الجدولين). ويتضمن التوصيف الأساسي المستخدم في التحليل (المعادلة ٢-١١) تأثيرات قطرية ثابتة فقط.

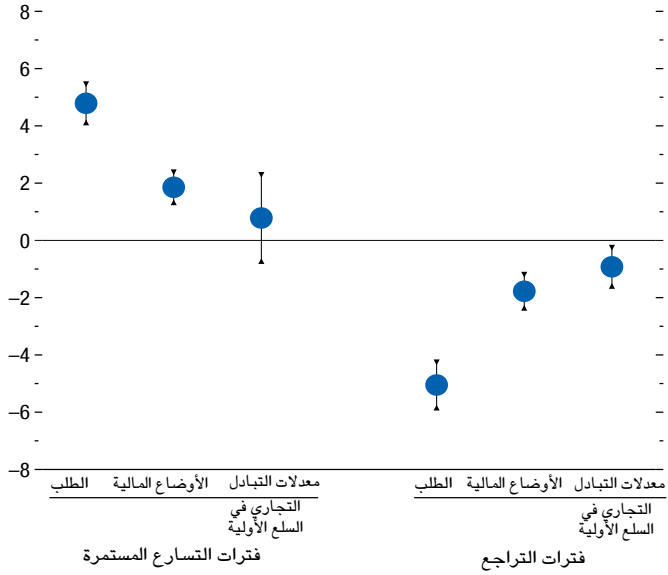
الآثار الحدية

يمكن استخدام التقديرات اللوغاريتمية الواردة في القسم السابق في حساب متوسط التأثير الحدي لوحدة واحدة من التغيير في قيمة متغير ما على احتمالات حدوث فترات النمو. وتلك هي الإحصائية المستخدمة في النص والأشكال البيانية لمناقشة تأثير الأوضاع الخارجية والخصائص المحلية على احتمالية حدوث فترات النمو. وباستخدام المعادلتين (٢-١٠) و(٢-١١)، يمكن التعبير عن متوسط الآثار الحدية على النحو التالي:

$$\frac{\partial \Pr(\text{episode}_{it} = 1)}{\partial z_{1,it}} = \gamma_1 \Phi'(\gamma_1 z_{1,it} + \gamma_2 z_{2,it} + \gamma_3 z_{3,it} + \beta_1 x_{1,it} + \dots + \beta_n x_{n,it} + \alpha_1 + \dots + \alpha_N). \quad (٢-١٢)$$

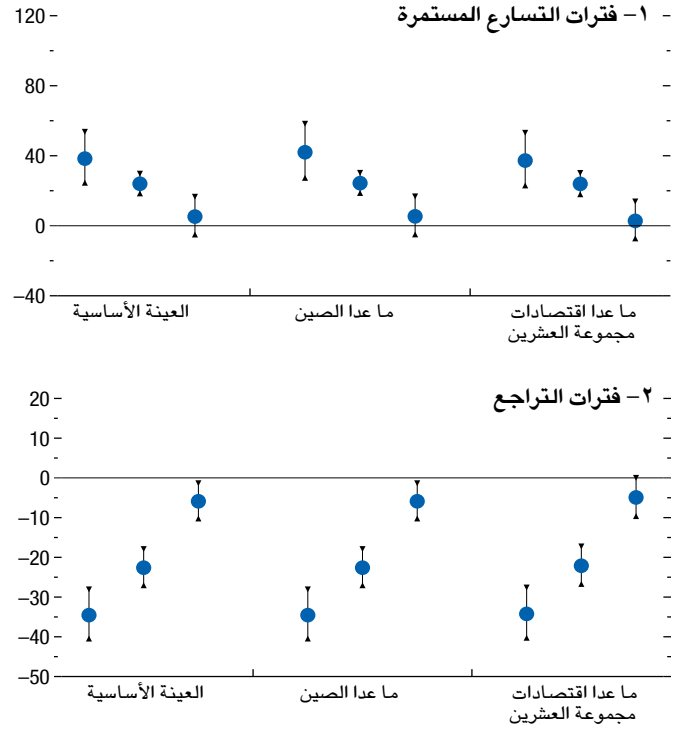
وفي النماذج التابعة الثنائية غير الخطية، لا تعتمد الآثار الحدية على γ_1 فقط، بل على قيمة $z_{1,it}$ أيضاً وجميع المتغيرات

الشكل البياني ٢-٥-٣ في المرفق: التغيير في احتمالية حدوث فترات النمو (التأثير الحدي) باستخدام فترات مكونة من ٧ سنوات، ١٩٧٠-٢٠١٥ (بالنقاط المئوية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير الخطوط الرأسية إلى فترات ثقة تبلغ ٩٠٪.

الشكل البياني ٢-٥-٢ في المرفق: التغيير في نسبة احتمالات حدوث فترات النمو حسب العينات الفرعية، ١٩٧٠-٢٠١٥ (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في أي من نماذج التقدير المستخدمة، تشير نقطة التقدير الأولى إلى أوضاع الطلب الخارجي، وتشير نقطة التقدير الثانية إلى الأوضاع المالية الخارجية، وتشير نقطة التقدير الثالثة إلى معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية. وتشير الخطوط الرأسية إلى فترات ثقة تبلغ ٩٠٪.

المكونة من خمس سنوات، دون أن يتغير نمط الدلالة الإحصائية للنتائج.

القنوات التي تساعد الأوضاع الخارجية من خلالها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في تقليص فروق الدخل بينها وبين الاقتصادات المتقدمة

يهدف التحليل في هذا القسم إلى فهم دور الأوضاع الخارجية في التأثير على قنوات تعميق رأس المال المادي والعوامل الأخرى (المشار إليها في المرفق ٢-٢) التي يمكن من خلالها تقليص فجوات الدخل بين مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة. ولهذا الغرض، تنقسم فترات التسارع المستمرة الواردة في الجدول ٢-٤-١ بالمرفق إلى فترات مدفوعة برأس المال وفترات غير مدفوعة برأس المال.

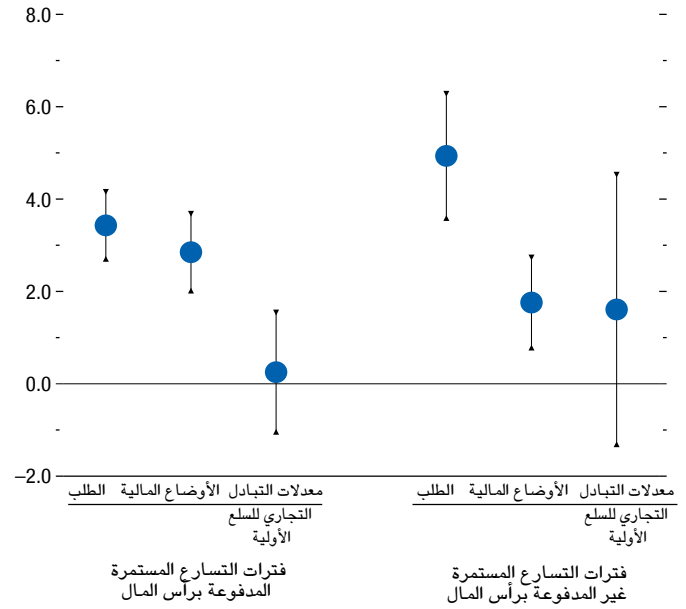
ويقصد بفترات التسارع المدفوعة برأس المال الفترات التي تكون فيها المساهمة في النمو خلال الفترة المستمدة من التعميق الرأسمالي (المقيس باستخدام نسبة رأس المال إلى الناتج وليس نصيب العامل من الدخل كما ورد أنفا)^{٤٥} أكبر من

^{٤٥} راجع دراسة Klenow and Rodríguez-Clare (1997) ودراسة Hall (1999) and Jones (2016).

الخارجية في العينات الجزئية المختلفة. وفي حالة فترات التسارع المستمرة وفترات التراجع على حد سواء، تظل نتائج التوصيف الأساسي الواردة في الجدول ٢-٥-١ بالمرفق والجدول ٢-٥-٢ بالمرفق ثابتة مع استخدام العينات الجزئية (أي العينات التي تستبعد الصين أو اقتصادات مجموعة العشرين).

وفي اختبار ثبات آخر، يمتد النطاق الزمني لمعايير تحديد فترات النمو الواردة في المرفق ٢-٤ إلى ٧ سنوات (أي أن $h = 7$ بدلا من $h = 5$ في المعادلة (٢-٩) وفي جميع معايير التحديد الواردة في ذلك القسم). ويعاد تقدير النموذج اللوغاريتمي (٢-١١) وتأثيراته الحدية في المعادلة (٢-١٢) باستخدام فترات مكونة من ٧ سنوات. ويعرض الشكل البياني ٢-٥-٣ بالمرفق الآثار الحدية للنماذج المعاد تقديرها. ويتضح منه أن التأثيرات الحدية للأوضاع الخارجية ثابتة من حيث دلالتها الحصائية مع تغير مدة الفترة. وتتغير التقديرات بالنقاط تغيرا طفيفا مقارنة بتقديرات الفترات

الشكل البياني ٢-٥-٤ في المرفق: التغيير في احتمالية حدوث فترات التسارع المستمرة (التأثير الحدي) حسب نوع التسارع، ٢٠١٥-١٩٧٠ (بالنقاط المئوية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير الخطوط الرأسية إلى فترات ثقة تبلغ ٩٠٪.

والخصائص المحلية الأخرى على دور الأوضاع الخارجية في تشكيل احتمالات حدوث فترات التسارع والتراجع. اتفاقيات التجارة الحرة: البيانات بشأن الاتفاقيات حسب سنة التوقيع مستمدة من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الفصل الثاني) الذي استند إلى قاعدة بيانات تصميم اتفاقيات التجارة. ويتم تدعيم مجموعة البيانات تلك ببيانات اتفاقيات التجارة الحرة السارية المستمدة من قاعدة بيانات اتفاقيات التجارة الإقليمية لدى منظمة التجارة العالمية. وتستند المجموعة الأولى على المجموعة الأخيرة التي تدعمها بيانات من مؤسسات متعددة الأطراف ومصادر وطنية أخرى. العمق المالي: يقاس العمق المالي بمؤشر بديل عبارة عن مجموع أصول بنوك الإيداع النقدي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وتستمد هذه البيانات من قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية لدى البنك الدولي.

سلامة النمو الائتماني: بينما يقترن تعميق النظام المالي بزيادة توافر التمويل وزيادة الدعم المقدم للأنشطة الاقتصادية، قد ينتج عن التوسع الائتماني مفرط السرعة مخاطر قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض النمو. ويتم تحديد فترات النمو الائتماني المفرط — أو الفترات الائتمانية — وفق دراسة Dell’Ariccia and others (2016).

انفتاح الحساب الرأسمالي: يعد مؤشر انفتاح الحساب الرأسمالي المقيس بالسياسات الرسمية تحدينا لمقياس الضوابط الرأسمالية الوارد في دراسة Quinn (1997) الذي يعتمد على الجزء النظري في التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف الصادر عن صندوق النقد الدولي. وترتفع قيمة المؤشر مع انخفاض عدد القيود.

رصيد الحساب الجاري: بيانات رصيد الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي. مرونة سعر الصرف: تعتمد درجة مرونة سعر الصرف على المؤشر الواقعي الوارد في دراسة Aizenman, Chinn, and Ito (2010).

الدين العام: نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي المستمدة من دراسة Mauro and others (2013) تستخدم كمؤشر بديل لقياس الحيلة المالية.

سلامة الإطار النقدي: تقاس جودة الإطار النقدي بمؤشر النقود السليمة المستمد من دراسة Gwartney, Lawson, and Hall (2016). وهذا المؤشر عبارة عن مقياس معياري يضم مؤشرات نمو المعروض النقدي ومستوى التضخم ومدى تقلبه واحتمالية تملك حسابات مصرفية بالعملة الأجنبية، وذلك استناداً إلى بيانات مستمدة من مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي) والإحصاءات المالية الدولية والتقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف (صندوق النقد الدولي) والحسابات القومية الصادرة عن الأمم المتحدة.

التنظيم والنظام القانوني وحقوق الملكية: مؤشرات جودة التنظيم والنظام القانوني وحماية حقوق الملكية مستمدة من دراسة Gwartney, Lawson, and Hall (2016). وترتفع قيم المؤشرات كلما ازدادت جودة المؤسسات. ويضم كل

متوسط المساهمة في النمو المستمدة من التعميق الرأسمالي في هذا البلد طوال الفترة التي تغطيها العينة. وتصنف فترات التسارع المتبقية كفترات غير مدفوعة برأس المال. واستناداً إلى هذا المعيار، توجد ٦١ فترة تسارع مدفوعة برأس المال و٣٤ فترة تسارع غير مدفوعة برأس المال في مجموعة فترات التسارع المستمرة المحددة.

ويعرض الشكل البياني ٢-٥-٤ بالمرفق التأثير الحدي للأوضاع الخارجية على احتمالية حدوث فترات التسارع بنوعيتها. وتؤدي أوضاع الطلب الخارجي المواتية إلى زيادة احتمالية حدوث فترات التسارع غير المدفوعة برأس المال أكثر مما تؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث فترات التسارع المدفوعة برأس المال، بينما تؤدي أوضاع التمويل الخارجي المواتية إلى زيادة احتمالية حدوث فترات التسارع المدفوعة برأس المال أكثر مما تؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث فترات التسارع غير المدفوعة برأس المال.

الملحق ٢-٦: تحليل دور الخصائص المحلية في تمرير تأثير الأوضاع الخارجية

يعرض هذا المرفق تفاصيل إضافية حول التحليل التجريبي المتضمن في القسم الخاص بدور السياسات والخصائص الهيكلية في هذا الفصل. ويبحث التحليل التأثير المحتمل للسياسات

النتائج عن تغير السياسات أو الخصائص المحلية بقدر مساوٍ للتحرك من المئتين الخامس والعشرين إلى المئتين الخامس والسبعين في توزيع العينة (في حالة نظام سعر الصرف، يشير المئتين الخامس والعشرين إلى نظام سعر صرف يتسم بالمرونة الكاملة، بينما يشير المئتين الخامس والسبعين إلى نظام سعر صرف ثابت).

بحث كيفية تأثير السياسات والخصائص المحلية الأخرى على دور الأوضاع الخارجية في تشكيل احتمالات حدوث فترات النمو

لبحث تأثير الخصائص المحلية على دور الأوضاع الخارجية في تشكيل احتمالات حدوث فترات النمو، يتم تعديل التوصيف التجريبي الأساسي (١١-٢) ليتضمن حدود التفاعل التالية:

$$\log\left(\frac{\Pr(\text{episode}_{it} = 1)}{1 - \Pr(\text{episode}_{it} = 1)}\right) = \gamma z_{it} + \beta x_{it} + \delta(z_{it} \times x_{it}) + \alpha_i + \epsilon_{it} \quad (١٣-٢)$$

حيث الرمز z_{it} هو أحد الأوضاع الخارجية القطرية الثلاثة، والرمز x_{it} هو المتوسط المتحرك بين الفترة $t-3$ والفترة $t-1$ للسياسة المحلية أو الخصائص المحلية المعنية، والرمز α_i يعكس التأثيرات القطرية الثابتة غير المتفاوتة زمنياً. ثم تستخدم التقديرات المستمدة من الانحدار اللوغاريتمي المتضمن حدود تفاعل في (١٣-٢) لحساب الآثار الحدية الواردة في الشكل البياني ٢-١٩ والجدول ٢-٦-٢ بالمرفق:٤٦

• يستند التحليل الذي تعرض نتائجه في الشكل البياني ٢-١٩ على مجموعتين من الآثار الحدية: في المجموعة الأولى، يكون متغير الخصائص المحلية منخفض القيمة (المئتين الخامس والعشرين من توزيع العينة)، بينما يكون مرتفع القيمة في المجموعة الثانية (المئتين الخامس والسبعين من توزيع العينة). ويستخدم متغير الأوضاع الخارجية في الحالتين بمتوسط قيمته في العينة (أي أنها أوضاع خارجية حيادية). وتشير الأعمدة في الشكل البياني ٢-١٩ إلى الفرق بين مجموعتي الآثار الحدية، ويفسر هذا الفرق على أنه التغير في التأثير الحدي لمتغير الأوضاع الخارجية مع تحسن الخصائص المحلية. وعند استخدام بعض المتغيرات، مثل مؤشر استقرار سعر الصرف، ومؤشر الطفرات الائتمانية، ومتغيرات الدين الخارجي والدين العام، تنعكس المقارنة لتمثل تحسناً

مؤشر مؤشرات فرعية مستمدة من عدة مصادر، بما في ذلك تقرير التنافسية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي) والمرشد الدولي إلى المخاطر القطرية (مجموعة خدمات المخاطر السياسية) ومؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال والتنمية العالمية (البنك الدولي) والإحصاءات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي). وقد تتأثر بعض المؤشرات بتقييمات قائمة على التصورات وعدم دقة القياس. ولكن نظراً لأن المؤشرات تتضمن عدة مؤشرات فرعية — بما في ذلك مؤشرات مستمدة من مؤسسات مالية دولية تعد بياناتها اعتماداً على مصادر رسمية وطنية — فإنها تكون أكثر شمولاً من حيث نطاق تغطية البيانات مقارنة بفردى المؤشرات الفرعية، وقد تكون أقل تأثراً بالتالي بالقيم الشاذة وخطر التقييم الذاتي.

التأثير المباشر للسياسات والخصائص المحلية على احتمالية حدوث فترات النمو

قبل تحليل تأثير السياسات والخصائص المحلية الأخرى على دور الأوضاع الخارجية في تشكيل احتمالات حدوث فترات التسارع والتباطؤ، نبحث التأثير المباشر لتلك الخصائص المحلية على احتمالات حدوث فترات النمو. ولهذا الغرض، تستخدم صيغة مختلفة إلى حد ما من نموذج الانحدار اللوغاريتمي (١١-٢) الوارد في المرفق ٢-٥ يتضمن فيها X_{it} المتوسط المتحرك (بين الفترة $t-3$ والفترة $t-1$) لفردى السياسات أو الخصائص المحلية. ويتيح ذلك اختبار ما إذا كان متغير السياسات أو الخصائص المحلية يؤثر تأثيراً دالاً إحصائياً على احتمالية حدوث فترات النمو. عند استبعاد تأثير الأوضاع الخارجية والتأثيرات القطرية الثابتة.

ويعرض الجدول ٢-٦-١ بالمرفق والجدول ٢-٦-٢ بالمرفق نتائج فترات التسارع المستمرة وفترات التراجع على الترتيب. وتوضح معاملات متغيرات الخصائص المحلية تأثير هذه المتغيرات بالنسبة المئوية على نسبة احتمالات حدوث فترات النمو أو عدم حدوثها: وتشير القيم التي تقل (تزيد) عن ١ إلى تراجع (زيادة) احتمالات حدوث فترات النمو مقارنة بعدم حدوث فترات نمو إذا ما ارتفعت قيمة متغير الخصائص المحلية عن هذا المستوى. وتشير النتائج إلى أن زيادة العمق المالي وسلامة الإطار النقدي وتحسن جودة المؤسسات جميعها عوامل تؤدي إلى زيادة ملحوظة في احتمالية حدوث فترات تسارع مستمرة (الجدول ٢-٦-١ بالمرفق). كذلك تسهم سلامة الإطار النقدي وزيادة العمق المالي في الحد بدرجة كبيرة من احتمالات حدوث فترات التراجع، بينما يؤدي تراجع مرونة السعر الصرف إلى زيادة احتمالات حدوث فترات تراجع (الجدول ٢-٦-٢ بالمرفق). ولتقييم الأهمية الاقتصادية لهذه النتائج، يعرض الشكل البياني ٢-٦-١ بالمرفق التأثير الحدي (أي التغير بالنقاط المئوية في احتمالية حدوث فترات النمو)

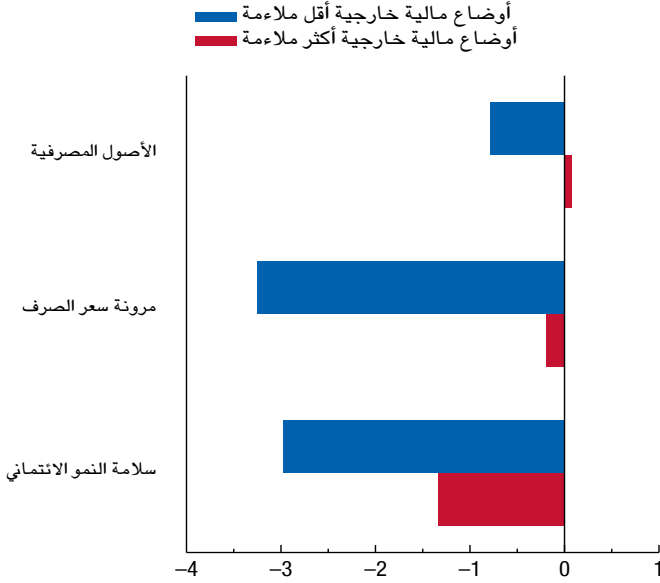
٤٦ استخدام الآثار الحدية له أهمية كبيرة في بحث تأثير الخصائص المحلية على دور الأوضاع الخارجية في تشكيل احتمالات حدوث فترات النمو، نظراً لأن معامل حد التفاعل في نموذج التقدير اللوغاريتمي غير الخطي القائم على استخدام نسب الاحتمالات (١٣-٢) لا يكفي لتحديد كيفية اعتماد تأثير أحد المتغيرات المستقلة على قيمة متغير مستقل آخر (دراسة (Ai and Norton 2003)).

الفصل ٢ تدابير غير مسبقة: النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة

الجدول ٢-١ في المرفق: التقديرات اللوغاريتمية لتأثير متغيرات السياسات على نسبة احتمالات حدوث فترات التسارع المستمرة	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠
الطلب الخارجي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الأوضاع المالية الخارجية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
التغير في معدلات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الديناميات التجارية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الشركاء التجاريين (لوغاريتم)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مؤشر الانفتاح المالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة أصول بنوك الودائع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
التقدي إلى إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الناتج المحلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
انفتاح الحساب الرأسمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الطفرات الائتمانية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة رصيد الحساب الجاري	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
إلى إجمالي الناتج المحلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة الدين الخارجي إلى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
إجمالي الناتج المحلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مؤشر استقوار سعر الصرف	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة الدين العام إلى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
إجمالي الناتج المحلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
سلامة الإطارات اللقوية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
التنظيم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
النظام القانوني وحقوق الملكية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الغايات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
اختبار كارتريج النموذجي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الاقتصادات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الشبكات	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

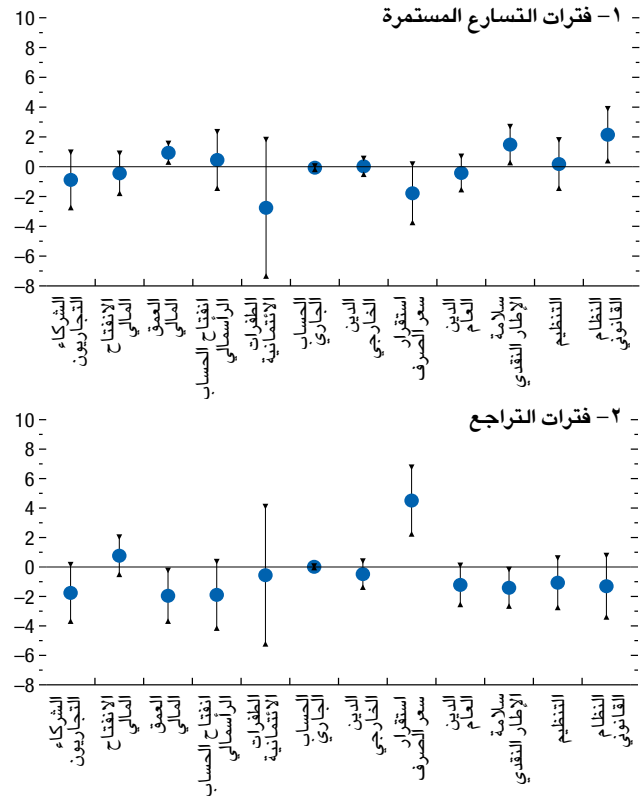
الفصل ٢ تدابير غير مسبوق: النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة

الشكل البياني ٢-٦-٢ في المرفق: فترات التراجع: التغيير في التأثير الحدي للأوضاع المالية الخارجية في ظل تحسن بعض الخصائص المحلية المختارة (بالنقاط المثوية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني التغيير في التأثير الحدي للأوضاع المالية الخارجية على احتمالات حدوث فترات التراجع عندما تقع قيمة متغير الخصائص المحلية في المئين الخامس والسبعين بدلا من المئين الخامس والعشرين. ويعكس المئين الخامس والعشرين (الخامس والسبعين) أوضاعا مالية خارجية أقل (أكثر) ملاءمة حسب توزيع العينة. وتعني القيمة السالبة مزيدا من الانخفاض في احتمالات حدوث فترات التراجع.

الشكل البياني ٢-٦-٢ في المرفق: التغيير في احتمالات حدوث فترات النمو (التأثير الحدي)، ١٩٧٠-٢٠١٥ (بالنقاط المثوية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير الخطوط الرأسية إلى فترات ثقة تبلغ ٩٠٪. ويوضح الشكل البياني التأثير الحدي للتغيير في فترات النمو (التأثير الحدي) المستخدمة في التحليل بمتوسط قيمتها. ويعادل حجم التغيير الارتفاع من المئين الخامس والعشرين إلى المئين الخامس والسبعين في توزيع العينة.

وأوضاع مالية خارجية مواتية أو غير مواتية نسبيا — وليست حيادية. ولهذا الغرض، تحسب آثار حدية إضافية، ويقوم بتغيير الأوضاع الخارجية بقيمتين (أي قيمة مقابل كل قيمة لمتغير الخصائص المحلية): قيمة منخفضة (المئين الخامس والعشرين في توزيع العينة) تمثل أوضاعا خارجية معاكسة نسبيا، وقيمة مرتفعة (المئين الخامس والسبعين في توزيع العينة) تمثل أوضاعا خارجية مواتية نسبيا.

في الخصائص المحلية. ويستخدم اختبار الفرق في الآثار الحدية التوزيع الزمني.

- يوضح التحليل التي ترد نتائجها في الشكل البياني ٢-٦-٢ في المرفق التغيير في التأثير الحدي للأوضاع المالية في ظل تحسن بعض الخصائص المحلية المختارة

- Barro, Robert J., and Xavier Sala-i-Martin. 2004. *Economic Growth, Second Edition*. MIT Press: Cambridge, MA.
- Bekaert, Gert, Campbell R. Harvey, and Christian Lundblad. 2005. "Does Financial Liberalization Spur Growth?" *Journal of Financial Economics* 77 (1): 3–55.
- Ben-David, Dan, and David H. Papell. 1998. "Slowdowns and Meltdowns: Postwar Growth Evidence from 74 Countries." *Review of Economics and Statistics* 80 (4): 561–71.
- Berg, Andrew, Jonathan D. Ostry, and Jeromin Zettelmeyer. 2012. "What Makes Growth Sustained?" *Journal of Development Economics* 98 (2): 149–66.
- Blanchard, Olivier, Gustavo Adler, and Irineu E. de Carvalho Filho. 2015. "Can Foreign Exchange Intervention Stem Exchange Rate Pressures from Global Capital Flow Shocks?" IMF Working Paper 15/159, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Boz, Emine, Luis Cubeddu, and Maurice Obstfeld. 2017. "Revisiting the Paradox of Capital: The Reversal of Uphill Flows." <https://blog-imfdirect.imf.org/2017/03/07/revisiting-the-paradox-of-capital-the-reversal-of-uphill-flows/>.
- Calderón, Cesar, Norman Loayza, and Klaus Schmidt-Hebbel. 2006. "External Conditions and Growth Performance." In *External Vulnerability and Preventive Policies*, edited by Ricardo Caballero, César Calderón, and Luis Felipe Céspedes. Santiago: Central Bank of Chile.
- Chakravarti, Indra Mohan, R. G. Laha, and J. Roy. 1967. *Handbook of Methods of Applied Statistics*, Volume I. New York, NY: John Wiley and Sons, 392–94.
- Collier, Paul, and Benedikt Goderis. 2012. "Commodity Prices and Growth: An Empirical Investigation." *European Economic Review* 56 (6): 1241–260.
- Deaton, Angus, and Bettina Aten. 2017. "Trying to Understand the PPPs in ICP 2011: Why Are the Results So Different?" *American Economic Journal: Macroeconomics* 9 (1): 243–64.
- Dell’Ariccia, Giovanni, Deniz Igan, Luc Laeven, and Hui Tong. 2016. "Credit Booms and Macrofinancial Stability." *Economic Policy* 31 (86): 299–357.
- Easterly, William, Michael Kremer, Lant Pritchett, and Lawrence H. Summers. 1993. "Good Policy or Good Luck? Country Growth Performance and Temporary Shocks." *Journal of Monetary Economics* 32 (3): 459–83.
- Eichengreen, Barry, Donghyun Park, and Kwanho Shin. 2013. "Growth Slowdowns Redux: New Evidence on the Middle-Income Trap." NBER Working Paper 18673, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Ghosh, Atish R., Jonathan D. Ostry, and Mahvash S. Qureshi. 2016. "When Do Capital Inflow Surges End in Tears?" *American Economic Review Papers and Proceedings* 106 (5): 581–85.
- Gourinchas, Pierre-Olivier, and Olivier Jeanne. 2013. "Capital Flows to Developing Countries: The Allocation Puzzle." *Review of Economic Studies* 80 (4): 1484–515.
- Grossman, Gene M., and Elhanan Helpman. 2015. "Globalization and Growth." *American Economic Review* 105 (5): 100–4.
- Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James Robinson. 2001. "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation." *American Economic Review* 91 (5): 1369–401.
- Acemoglu, Daron, and James Robinson. 2014. *Why Nations Fail—The Origins of Power, Prosperity, and Poverty*. New York, NY: Crown Publishers.
- Adler, Gustavo, Romain Duval, Davide Furceri, Sinem Kiliç Çelik, Ksenia Koloskova, and Marcos Poplawski-Ribeiro. 2017. "Gone with the Headwinds: Global Productivity." IMF Staff Discussion Note 17/04, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ahn, Jaebin, and Romain Duval. Forthcoming. "The Global Trade and Productivity Slowdowns: Are They Connected?" IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ai, Chunrong, and Edward Norton. 2003. "Interaction Terms in Logit and Probit Models." *Economics Letters* 80 (1): 123–29.
- Aizenman Joshua, Menzie D. Chinn, and Hiro Ito. 2010. "The Emerging Global Financial Architecture: Tracing and Evaluating New Patterns of the Trilemma Configuration." *Journal of International Money and Finance* 58 (2): 277–97.
- Alexander, Thomas, Claudia Dziobek, Marco Marini, Eric Metreau, and Michael Stanger. 2017. "Measure Up: A Better Way to Calculate GDP." IMF Staff Discussion Note 17/02, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Alfaro, Laura, Sebnem Kalemli-Ozcan, and Vadym Volosovych. 2014. "Sovereigns, Upstream Capital Flows, and Global Imbalances." *Journal of the European Economic Association* 12 (5): 1240–89.
- Arellano, Manuel, and Stephen Bond. 1991. "Some Tests of Specification for Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations." *Review of Economic Studies* 58 (2): 277–97.
- Arellano, Manuel, and Olympia Bover. 1995. "Another Look at the Instrumental Variable Estimation of Error-Components Models." *Journal of Econometrics* 68: 29–51.
- Arora, Vivek, and Athanasios Vamvakidis. 2005. "How Much Do Trading Partners Matter for Economic Growth?" *IMF Staff Papers* 52 (1): 24–40.
- Aslam, Aqib, Samya Beidas-Strom, Rudolfs Bems, Oya Celasun, Sinem Kiliç Çelik, and Zsoka Koczan. 2016. "Trading on Their Terms? Commodity Exporters in the Aftermath of the Commodity Boom." IMF Working Paper 16/27, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bai, Jushan, and Pierre Perron. 1998. "Estimating and Testing Linear Models with Multiple Structural Changes." *Econometrica* 66 (1): 47–78.
- . 2003. "Computational and Analysis of Multiple Structural Change Models." *Journal of Applied Econometrics* 18: 1–22.

- Klenow, Peter J., and Andrés Rodríguez-Clare. 1997. "The Neoclassical Revival in Growth Economics: Has It Gone Too Far?" In *NBER Macroeconomics Annual 12*, edited by Ben Bernanke and Julio Rotemberg. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
- Koepke, Robin. 2015. "What Drives Capital Flows to Emerging Markets? A Survey of the Empirical Literature." Institute of International Finance Working Paper, Washington, DC.
- Kose, Ayhan, Eswar Prasad, Kenneth Rogoff, and Shang-Jin Wei. 2006. "Financial Globalization: A Reappraisal." NBER Working Paper 12484, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Laeven, Luc, and Fabián Valencia. 2013. "Systemic Banking Crises Database." *IMF Economic Review* 61 (2): 225–70.
- Lane, Philip R., and Gian Maria Milesi-Ferretti. 2007. "The External Wealth of Nations Mark II: Revised and Extended Estimates of Foreign Assets and Liabilities, 1970–2004." *Journal of International Economics* 73 (2): 223–50.
- Leigh, Daniel, Weicheng Lian, Marcos Poplawski-Ribeiro, Rachel Szymanski, Viktor Tsyrennikov, and Hong Yang. 2017. "Exchange Rates and Trade: A Disconnect?" IMF Working Paper 17/58, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Lledó, Victor, and Marcos Poplawski-Ribeiro. 2013. "Fiscal Policy Implementation in Sub-Saharan Africa." *World Development* 46: 79–91.
- Lucas, Robert E. 1990. "Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries?" *American Economic Review* 80 (2): 92–96.
- Markusen, James R., and Anthony J. Venables. 1999. "Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development." *European Economic Review* 43 (2): 335–56.
- Mauro, Paolo, Rafael Romeu, Ariel Binder, and Asad Zaman. 2013. "A Modern History of Fiscal Prudence and Profligacy." IMF Working Paper No. 13/5, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Obstfeld, Maurice. 1998. "The Global Capital Market: Benefactor or Menace?" *Journal of Economic Perspectives* 12 (4): 9–30.
- Ostry, Jonathan, Prakash Loungani, and Davide Furceri. 2016. "Neoliberalism: Oversold?" *Finance and Development* (June).
- Pattillo, Catherine A., Helene Poirson, and Luca A. Ricci. 2004. "What Are the Channels through which External Debt Affects Growth?" IMF Working Paper 04/15, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Prasad, Eswar, Raghuram Rajan, and Arvind Subramanian. 2007. "The Paradox of Capital." *Finance and Development* 44 (1).
- Pritchett, Lant. 2000. "Understanding Patterns of Economic Growth: Searching for Hills among Plateaus, Mountains, and Plains." *World Bank Economic Review* 14 (2): 221–50.
- , and Lawrence Summers. 2014. "Asiaphoria Meets Regression to the Mean." NBER Working Paper 20573, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Quinn, Dennis. 1997. "The Correlates of Change in International Financial Regulation." *American Political Science Review* 91 (3): 531–51.
- Gruss, Bertrand. 2014. "After the Boom—Commodity Prices and Economic Growth in Latin America and the Caribbean." IMF Working Paper 14/154, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gwartney, James, Robert Lawson, and Joshua Hall. 2016. "Economic Freedom of the World 2016 Annual Report." Fraser Institute. <https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom-of-the-world-2016-annual-report>.
- Hall, Robert E., and Charles I. Jones. 1999. "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?" *Quarterly Journal of Economics* 114 (1): 83–116.
- Harrison, Ann E., Inessa Love, and Margaret S. McMillan. 2004. "Global Capital Flows and Financing Constraints." *Journal of Development Economics* 75 (1): 269–301.
- Hausmann, Ricardo, Lant Pritchett, and Dani Rodrik. 2005. "Growth Accelerations." *Journal of Economic Growth* 10 (4): 303–29.
- Hausmann, Ricardo, Francisco Rodriguez, and Rodrigo Wagner. 2006. *Growth Collapses*, Harvard University, John F. Kennedy School of Government Working Paper Series RWP06-046, Cambridge, MA.
- Henry, Peter Blair. 2000. "Stock Market Liberalization, Economic Reform and Emerging Market Equity Prices." *Journal of Finance* 55 (2): 529–64.
- Hong, Gee Hee, Jaewoo Lee, Wei Liao, and Dulani Seneviratne. 2016. "China and Asia in the Global Trade Slowdown." IMF Working Paper 16/105, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Hsieh, Chang-Tai, and Peter J. Klenow. 2010. "Development Accounting." *American Economic Journal: Macroeconomics* 2 (1): 207–23.
- Igan, Deniz, Ali M. Kutan, and Ali Mirzaei. 2016. "Real Effects of Capital Inflows in Emerging Markets." IMF Working Paper 16/235, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Inklaar, Robert, and D. S. Prasada Rao. 2017. "Cross-Country Income Levels over Time: Did the Developing World Suddenly Become Much Richer?" *American Economic Journal: Macroeconomics* 9 (1): 265–90.
- International Monetary Fund. 2014. "Emerging Markets in Transition: Growth Prospects and Challenges." Staff Discussion Note 14/06, International Monetary Fund, Washington, DC.
- . 2016. "Capital Flows—Review of Experience with the Institutional View." Staff Policy Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Jerzmanowski, Michal. 2006. "Empirics of Hills, Plateaus, Mountains and Plains: A Markov Switching Approach to Growth." *Journal of Development Economics* 81: 357–85.
- Jones, Benjamin, and Benjamin Olken. 2008. "The Anatomy of Start-Stop Growth." *Review of Economics and Statistics* 90 (3): 582–87.
- Jones, Charles I. 2016. "The Facts of Economic Growth." Chapter 1 in *Handbook of Macroeconomics*, edited by John B. Taylor and Harald Uhlig, 3–69. Philadelphia, PA: Elsevier.

- Sahay, Ratna, Martin Čihák, Papa N'Diaye, Adolfo Barajas, Ran Bi, Diana Ayala, Yuan Gao, Annette Kyobe, Lam Nguyen, Christian Saborowski, Katsiaryna Svirydzenka, and Seyed Reza Yousefi. 2015. "Rethinking Financial Deepening: Stability and Growth in Emerging Markets." IMF Staff Discussion Note 15/08, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Sodsriwiboon, Piyaporn, and Paul Cashin. 2017. "Economic Growth in the States of India." Chapter 11 of *India: Selected Issues*, IMF Country Report 17/55, International Monetary Fund: Washington DC, 79–86.
- Tsangarides, Charalambos G. 2012. *Determinants of Growth Spells: Is Africa Different?* IMF Working Paper 12/227, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Rajan, Raghuram. 2006. "Foreign Capital and Economic Growth." Presentation at the Jackson Hole Symposium of the Federal Reserve Bank of Kansas City, August 31.
- , and Luigi Zingales. 1998. "Financial Dependence and Growth." *American Economic Review* 88 (3): 559–87.
- Rajkumar, Andrew Sunil, and Vinaya Swaroop. 2008. "Public Spending and Outcomes: Does Governance Matter?" *Journal of Development Economics* 86: 96–111.
- Reddy, Sanjay G., and Camelia Minoiu. 2010. "Development Aid and Economic Growth: A Positive Long-Run Relation." *Quarterly Review of Economics and Finance* 50 (1): 27–39.
- Rodrik, Dani. 1999. "Where Did All the Growth Go? External Shocks, Social Conflict, and Growth Collapses." *Journal of Economic Growth* 4 (4): 385–412.

فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الدخل

إنتاجية العمالة بوتيرة سريعة نتيجة التقدم التكنولوجي، وكانت تلك الزيادة مصحوبة بارتفاع مطرد في مستويات دخل العمالة، يمكن اعتبار انخفاض نصيب العمالة نتيجة ثانوية لتطور موات. غير أنه في عدد من الاقتصادات، كان انخفاض أنصبة العمالة ناتجا عن عدم مواكبة نمو الأجور المقيسة بوحدات الإنتاج للنمو الضعيف في الإنتاجية^٢. وبالإضافة إلى ذلك، اقترن انخفاض نصيب العمالة بزيادة عدم المساواة في توزيع الدخل (الشكل البياني ٣-٢)، لسببين. السبب الأول هو أن أصحاب المهارات الأقل في القوى العاملة هم الذين تحملوا وطأة الانخفاض في نصيب العمالة في ظل أدلة تفيد بالانخفاض المستمر في المهن متوسطة المهارات وفقدان الدخل بين أصحاب المهارات المتوسطة في الاقتصادات المتقدمة (دراسة 2013 Autor and Dorn، و 2014 Goos, Manning, and Salomons). والسبب الثاني هو أن ملكية رأس المال عادة ما تتركز في المستويات العليا من توزيع الدخل (دراسة 2010 Wolff) وبالتالي فإن زيادة النصيب من الدخل التي تعود إلى رأس المال تؤدي إلى زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل (الإطار ٣-١).

وعدم المساواة يمكن أن يؤدي إلى تأجيج التوترات الاجتماعية، وتشير البحوث الأخيرة إلى أنه يمكن أن يضر النمو الاقتصادي أيضا (دراسة 2011 Berg and Ostry). وإذا استمر انخفاض نمو الإنتاجية، فإنه يترك مجالا محدودا لتوقعات نمو الأجور في المستقبل إذا لم يحدث أي انعكاس في مساره لصالح ارتفاع نصيب العمالة. ومع استمرار معاناة الاقتصاد العالمي من نمو دون المستوى، فإن الإدراك المتزايد لعدم وصول ثمار النمو إلى الجميع، تسبب في زيادة رد الفعل المناهض للاندمج الاقتصادي وعزز التأييد للسياسات المنغلقة.

ولا يتوافر حتى الآن فهم جيد للقوى وراء الانخفاض الذي يبدو واسع النطاق في أنصبة العمالة من الدخل وكذلك لتنوع تجارب البلدان. وشهد كثير من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تراجعاً من خلال تطورات متزامنة إلى حد ما — على امتداد دورات اقتصادية محلية وعلى مدى فترة من التحول الهيكلي العميق في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على حد سواء — مما يشير إلى أن القوى المحركة الأساسية هي على الأرجح قوى عالمية. وفي الوقت نفسه، فإن التعرض لأشكال متنوعة من الاتجاهات العامة العالمية المشتركة يمكن

يوثق هذا الفصل الاتجاه التنازلي في نصيب العمالة من الدخل منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، فضلا على تطوره غير المتجانس عبر البلدان والأنشطة الاقتصادية والعمالة من فئات المهارات المختلفة، باستخدام بيانات تم تجميعها مؤخرا من عينة كبيرة من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ثم يتناول هذا الفصل تحليل القوى الكامنة وراء هذه الاتجاهات العامة. ويخلص التحليل إلى أن التقدم التكنولوجي، الذي ينعكس في الانخفاض الحاد في السعر النسبي للسلع الاستثمارية، إلى جانب التعرض لأشكال مختلفة من مخاطر الوظائف القائمة على أعمال روتينية، يفسر حوالي نصف الانخفاض الكلي في نصيب العمالة من الدخل في الاقتصادات المتقدمة، وأن التأثير السلبي كان أكبر على دخل العمالة متوسطة المهارات. وفي الأسواق الصاعدة، يعزى تطور نصيب العمالة بصفة أساسية إلى قوى الاندماج العالمي، وخاصة توسع سلاسل القيمة العالمية التي أسهمت في ارتفاع كثافة رأس المال الكلية في الإنتاج.

مقدمة

كان نصيب العمالة من الدخل — أي نسبة الدخل القومي المدفوعة كأجور للعمالة، بما فيها المزايا — يسير في اتجاه تنازلي في بلدان كثيرة (الشكل البياني ٣-١). ففي الاقتصادات المتقدمة، بدأت أنصبة دخل العمالة تسير في اتجاه تنازلي خلال الثمانينات من القرن الماضي حتى وصلت قبيل الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى أدنى مستوياتها المسجلة خلال نصف القرن الماضي، ولم تحقق تعافيا ملموسا حتى الآن. وتتوافر بيانات أقل عن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لكن أنصبة العمالة من الدخل تراجعت أيضا منذ أوائل تسعينات القرن الماضي في أكثر من نصف هذه الاقتصادات — وخاصة الاقتصادات الأكبر في هذه المجموعة. وفي الوقت نفسه، اختلف حجم الانخفاض بين البلدان، داخل كل من مجموعة الاقتصادات المتقدمة ومجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وتراجع نصيب العمالة يعني أن الأجور المرتبطة بالنتائج تنمو بسرعة أبطأ من متوسط إنتاجية العمالة^١. وإذا زادت

مؤلفو هذا الفصل هم ماي شي داو، وميتالي داس (رئيس الفريق)، وتشوكا كوتسان، وويتشغ ليان بمساهمات من جهاد داغر، وقدم خدمات مساندة كل من بنجامين هيلغنستوك وهوو جانغ، وشارك في العمل روبرت فينسترا وبرنت نيمان كمستشارين خارجيين.

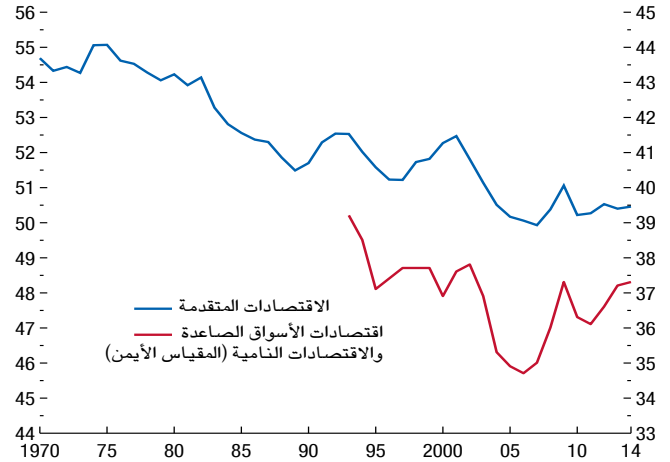
^١ يمكن التعبير عن نصيب العمالة من الدخل على النحو التالي: $(w/P) / (Y/L)$ حيث w هو الأجر النقدي (بما في ذلك المزايا) لكل عامل، و L هي توظيف العمالة (عدد ساعات العمل)، و Y الناتج الحقيقي وبالتالي فإن Y/L هي إنتاجية العمالة، و P مخفض إجمالي الناتج المحلي. وبالنظر إلى أن w/P هو الأجر معبرا عنه بوحدات الناتج المحلي، فيطلق عليه أيضا الأجر (الحقيقي) مقيسا بوحدات الإنتاج. وقد يختلف الأجر المقيس

بوحدة الإنتاج عن الأجر المقيس بالاستهلاك (أي الأجور التي تُقاس على أساس الاستهلاك)، نظرا لأن الأجر المقيس بالاستهلاك يراعي معدلات التبادل التجاري (سعر الواردات على أساس الصادرات) وهو مقياس مفضل للقوة الشرائية لدخل العاملين من الأجور (المرفق ٣-١).

^٢ فيما يتعلق بالرابطة بين الأجور والإنتاجية، راجع تقرير ILO (2015). وفيما يتعلق بتباطؤ الإنتاجية، راجع دراسة Ollivaud, Guillemette, and Turner (2016)، وتقرير IMF (2017).

الشكل البياني ٣-١: تطور نصيب العمالة من الدخل (٧)

سار نصيب العمالة من الدخل في اتجاه تنازلي في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.



المصادر: قاعدة بيانات CEIC؛ ودراسة Karabarbounis and Neiman (2014) والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، يعرض الشكل البياني المتوسطات المرجحة بإجمالي الناتج المحلي الاسمي على أساس القيمة الحالية للدولار الأمريكي. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يعرض الشكل البياني الآثار السنوية الثابتة المرجحة للانحدارات بطريقة المربعات الصغرى (باستخدام أوزان إجمالي الناتج المحلي الاسمي) التي تشمل أيضا آثار قطرية ثابتة. والآثار السنوية الثابتة مستعدلة بحيث تعكس مستوى نصيب العمالة في عام ٢٠٠٠.

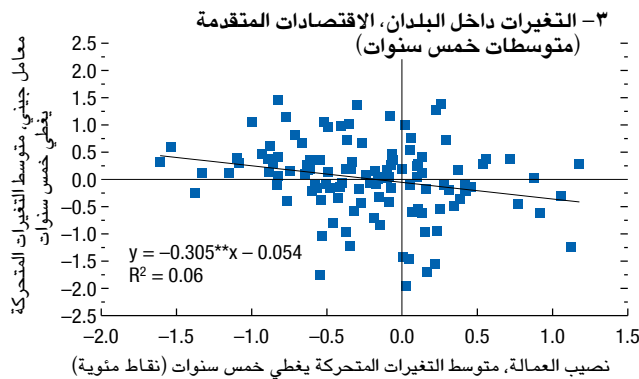
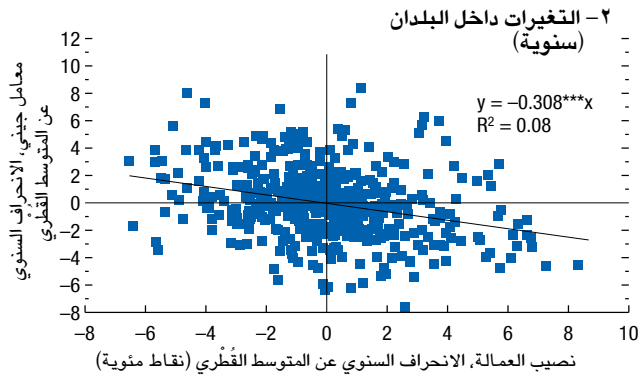
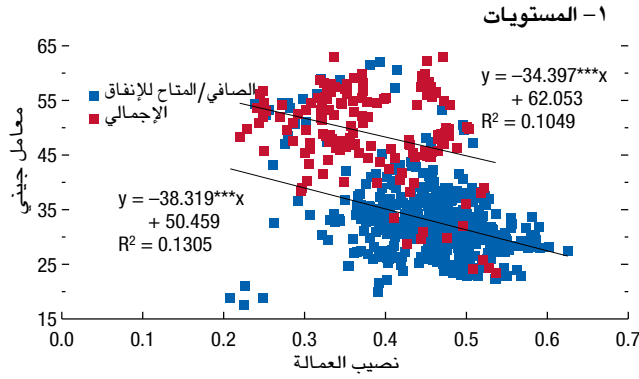
أن يساعد في تفسير التنوع في اتجاهات أنصبة العمالة على مستوى البلدان (الشكل البياني ٣-٣).

ويركز المحللون الذين يبحثون بصفة أساسية الأوضاع في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة على تفسيرين أساسيين للاتجاهات التنافسية في أنصبة العمالة: التقدم التكنولوجي السريع وعولمة التجارة ورأس المال. ويوجد توافق عام في الآراء على أنه بالرغم من التكاليف الكبيرة للتكيف التي فرضتها هذه القوى على بعض فئات العمالة، فإن الاتجاهين أسهما بقوة في النمو الكلي والازدهار على الصعيد العالمي وكذلك في تقارب الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وعلى وجه الخصوص، هناك معلومات موثقة عن المزايا التي تعود على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من التجارة والاندماج المالي — حيث

راجع على سبيل المثال دراسات (1997) Blanchard، و (2013) Şahin، و (2015) Rognlie، و (2017) Autor and others، و (2016) Acemoglu and Restrepo على تحليلات للولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى. ويوثق الفصل الخامس في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي التحولات في توظيف العمالة عبر القطاعات والتقدم التكنولوجي بوصفهما العاملين الأساسيين لتطور أنصبة العمالة في الاقتصادات المتقدمة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٢. راجع دراسات (2002) Harrison، و (2010) Rodrigues and Jayadev، و (2010) Rodrigues and Jayadev، و (2010) Karabarbounis and Neiman، و (2014) Karabarbounis and Neiman على تحليلات تشمل اقتصادات الأسواق الصاعدة.

الشكل البياني ٣-٢: أنصبة العمالة وعدم المساواة في توزيع الدخل

يقترن انخفاض أنصبة العمالة بصورة قوية بارتفاع عدم المساواة في توزيع الدخل (الذي يُقاس بمعامل جيني) بين البلدان وبمرور الوقت داخل البلدان.

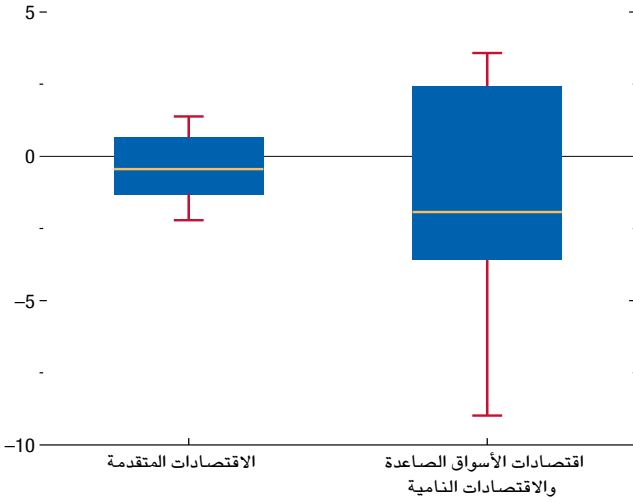


المصادر: قاعدة بيانات CEIC؛ ودراسة Karabarbounis and Neiman (2014) والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدة بيانات معامل جيني (All the Ginis database)، البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشير العلامة *** إلى دلالة إحصائية عند ١٪، والعلامة ** إلى دلالة إحصائية عند ٥٪. $y = \text{متغير التابع}$ ، $R^2 = \text{معامل التحديد}$.

الفصل ٣ فهم الاتجاه العام التنزلي في أنصبة العمالة من الداخل

الشكل البياني ٣-٣: توزيع تقديرات الاتجاهات العامة في أنصبة العمالة، ١٩٩١-٢٠١٤ (نقاط مئوية لكل ١٠ سنوات)

اتسم تطور نصيب العمالة من الدخل بعدم التجانس، وبصورة ملحوظة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أكثر منها في الاقتصادات المتقدمة.



المصادر: قاعدة بيانات CEIC؛ ودراسة Karabarbounis and Neiman (2014)؛ والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الخط الأفقي داخل كل مربع يمثل الوسيط، وتبين الحافتان العلوية والسفلية من كل مربع الربع الأعلى والربع الأدنى، والعلامات الحمراء تشير إلى العشير الأعلى والعشير الأدنى.

للمهام الروتينية.^٧ وتحقيقاً لهذه الغاية، يقدم هذا الفصل مقاييس التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية لتقييم ما إذا كان انخفاض سعر الاستثمار قد أدى إلى مزيد من الانخفاض في أنصبة العمالة في البلدان وقطاعات الأنشطة الأكثر تعرضاً للتحول إلى المهام الروتينية.^٨ وثانياً، يسلط هذا الفصل الضوء على انخفاض السعر النسبي للاستثمار بشكل حاد في الاقتصادات المتقدمة، بينما يشهد انخفاضاً أقل في اقتصادات الأسواق الصاعدة، بل إنه سجل ارتفاعاً في بعضها (الشكل البياني ٣-٤-٢ بالمرفق).

وقد زادت التجارة والاندماج المالي زيادة هائلة على مدى السنوات الخمسة والعشرين الماضية. وكانت هذه العملية

تجري مناقشة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سعر الاستثمار في دراسة Krusell (1998) ومناقشة دورها في إحلال العمالة من خلال التحول إلى التشغيل الآلي للمهام الروتينية في دراستي Autor (2013) and Dorn (2014) و Goos, Manning, and Salomons (2014).

^٨ راجع الإطار ٣-٣ للاطلاع على تفاصيل بشأن بناء حالات مخاطر التحول إلى المهام الروتينية والحقائق المبسطة عنها. وتوضح دراسة Edén and Gaggl (2015) تأثير المهام الروتينية وغير الروتينية على نصيب العمالة الأمريكية في عملية معايرة.

أدت إلى زيادة التقارب ورفع مستويات الدخل وزيادة إمكانية الحصول على السلع والخدمات وانتشار الملايين من الفقر.^٩ وبرغم أن الأجور المقيسة بوحدة الإنتاج زادت بوتيرة أبطأ من متوسط الإنتاجية في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (المرفق ٣-١)، فقد كانت زيادة الأجور المقيسة بوحدة الإنتاج مدفوعة إلى حد ما باندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. وبالفعل، يجب النظر أيضاً إلى زيادة عدم المساواة في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة في سياق ارتفاع مستويات دخل الفئات الدنيا من منحنى توزيع الدخل (تقريراً OECD 2011، و World Bank 2016). وفي الوقت نفسه، أوضح التحليل التجريبي أن التشغيل الآلي للوظائف في بعض الاقتصادات المتقدمة، إلى جانب نقل المهام إلى الخارج والمنافسة من الواردات، أدى إلى استمرار فقدان الوظائف في المهن التي تتطلب مهارات متوسطة.^{١٠} وقد أثر التقدم التكنولوجي على أنصبة عوامل الإنتاج من خلال عدة طرق منها الانخفاض الحاد في السعر النسبي للسلع الاستثمارية، الذي خفض تكلفة رأس المال على الشركات وبالتالي أعطاها حوافز قوية للاستعاضة عن العمالة برأس المال (دراسة Karabarbounis and Neiman 2014).^{١١} ويقدم الفصل مساهمتين رئيسيتين في هذا الصدد. المساهمة الأولى هي استكشاف ما إذا كان التقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ركيزة لجزء كبير من الانخفاض في سعر السلع الاستثمارية، قد خفض أنصبة العمالة عن طريق تشجيع التشغيل الآلي

^٩ إن مزايا الاندماج الاقتصادي العالمي معروفة على نطاق واسع. ويرد موجز حديث في دراسة Baldwin (2016). وراجع أيضاً دراسات Costinot and Rodriguez-Clare, Fajgelbaum and Khandelwal (2014) و Wacziarg and Welch (2008)، والقسم الثاني في الفصل الثاني (2013)، وفي عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير IMF (2017). ويوثق الفصل الثاني من هذا العدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن زيادة قوة التدفقات الرأسمالية الداخلة غالباً ما كانت تتزامن مع ارتفاع نصيب الفرد من النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

^{١٠} تقدم دراسة Autor and Dorn (2013) أدلة على وجود صلة بين اعتماد تكنولوجيا المعلومات واستقطاب العمالة والأجور في الولايات المتحدة، في حين توثق دراستا Autor, Dorn, and Han-son (2016) و Pierce and Schott (2016) فقدان الوظائف في قطاعات الأنشطة الأمريكية المعرضة بشكل أكبر للمنافسة من الواردات من الصين. وتقدم دراسة Goos, Manning, and Salomons (2014) أدلة على أن التغيير التكنولوجي الذي يركز على المهام الروتينية، ويقدر أقل بكثير نقل المهام إلى الخارج، يمكن أن يفسر استقطاب الوظائف في الاقتصادات الأوروبية المتقدمة.

^{١١} يؤثر التقدم التكنولوجي على نصيب العمالة عن طريق قناة هي خفض تكلفة استخدام رأس المال، مما يدفع الشركات إلى الاستعاضة عن العمالة برأس المال. ويعتمد التأثير على نصيب العمالة على مرونة الإحلال بين العمالة ورأس المال (راجع الإطار ٣-٢). وتكلفة استخدام رأس المال هي تكلفة الفرصة البديلة السنوية لاستخدام رأس المال القائم بدلاً من بيعه، والزيادات في سعر رأس المال، وسعر الفائدة، ومعدل الإهلاك، والانخفاض المتوقع في سعر رأس المال، والتكنولوجيا التي تنتج السلع الاستثمارية بكفاءة أكبر تخفض سعر رأس المال وبالتالي التكلفة على المستخدم. وانخفاض أسعار الفائدة أو معدلات إهلاك رأس المال يمكن أن يؤدي دوراً مماثلاً لدور التقدم التكنولوجي في خفض تكلفة استخدام رأس المال.

وأخيراً، كما أشارت دراستا (2002) Gollin و Bridgman (2014) هناك مشكلتان في القياس تفرضان تحديات معروفة تماماً في تحليل أنصبة العمالة: الأفراد أصحاب العمل الحر، الذين لا يجري تسجيل التعويضات التي يحصلون عليها بشكل مستقل في حسابات الدخل القومي؛ وإهلاك رأس المال، المشار إلى أنه يتعين حذفه من حساب أنصبة عوامل الإنتاج نظراً لأنه لا يعكس صافي دخل رأس المال. وعلى الرغم من أن محدودية البيانات تقيد استخدام مقاييس معدلة لأنصبة العمالة في التحليل كله، يتأكد هذا الفصل من ثبات النتائج لأخذ هذين الاعتبارين في الحسبان. ويركز الفصل بصفة خاصة على التساؤلات التالية:

- ما مدى انتشار التراجع في نصيب العمالة من الدخل منذ أوائل تسعينات القرن الماضي؟ وإلى أي مدى اختلفت الاتجاهات العامة في أنصبة العمالة من الدخل بين البلدان وقطاعات الأنشطة وفئات المهارات؟
- وما هي المحركات الأساسية لنصيب العمالة من الدخل وما هي الآليات التي تعمل من خلالها؟ وهل تختلف المحركات بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وقطاعات الأنشطة وفئات المهارات؟
- وكيف أثر التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على أنصبة العمالة؟ وما دور تنظيم أسواق العمل والمنتجات؟

ويبدأ هذا الفصل بتوثيق الحقائق المبسطة عن الاتجاهات العامة الأخيرة في أنصبة العمالة من الدخل. ويعرض بعد ذلك الآليات التي يمكن للمحركات الرئيسية أن تؤثر من خلالها على ديناميكيات أنصبة العمالة. ثم يستخدم هذا الفصل منهجين مكملين في تحليل التغيرات طويلة الأجل في أنصبة العمالة. والمنهج الأول هو تحليل للتحول في نصيب العمالة من الدخل يحدد ما إذا كان الاتجاه التنازلي في نصيب العمالة العالمي مدفوعاً بانخفاضات داخل قطاعات الأنشطة (انخفاضات داخل كل قطاع نشاط على حدة، مثل الصناعة التحويلية أو النقل) أو بتغيرات في تكوين قطاع النشاط (تحولات من قطاعات يكون نصيب العمالة فيها مرتفعاً إلى قطاعات يكون نصيب العمالة فيها منخفضاً). والمنهج الثاني، الذي يشكل أساس التحليل التجريبي، يحدد من الناحية الكمية إلى أي مدى يمكن للمحركات تتبع التغيرات طويلة المدى في أنصبة العمالة من الدخل. ويجري هذا التحليل باستخدام مجموعة بيانات تم تجميعها حديثاً عن أنصبة العمالة الكلية وعلى أساس القطاع في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والأسواق النامية، بالإضافة إلى بيانات عن أنصبة العمالة حسب مختلف فئات المهارات.^{١٠}

^{١٠} بيانات نصيب العمالة في كل قطاع في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية جديدة في هذا الفصل. ويتم تجميعها باستخدام مصادر رسمية ويرد وصفها بالتفصيل في الملحق ٣-٣، ودراسة Dao and others (قيد الإصدار).

مدفوعة بإلغاء القيود المفروضة على التجارة الدولية وحركة رأس المال، وكذلك انخفاض تكاليف النقل والاتصالات التي يسرها التقدم التكنولوجي. وأدى الاندماج الاقتصادي إلى إعادة توزيع عوامل الإنتاج المحلية استجابة للمنافسة من الواردات، وعزز نقل مراحل الإنتاج كثيفة العمالة والتي تتطلب مهارات أقل إلى مواقع أرخص في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وربما أدى إلى خفض التكلفة النسبية لرأس المال. وربما ساهمت التجارة والاندماج المالي في الحد من القوة التفاوضية للعمالة من خلال زيادة الضغوط التنافسية على الشركات المحلية وزيادة قدرتها الفعلية على نقل الموقع إلى الخارج.

وتتنبأ النظريات التقليدية للتجارة التي تستند إلى الاختلافات الدولية بين البلدان فيما لديها من عوامل إنتاج بأن الاندماج التجاري سيخفض أنصبة العمالة في الاقتصادات المتقدمة وفيرة رأس المال ولكنه سيرفعها في اقتصادات الأسواق الصاعدة وفيرة العمالة. غير أن التطور الفعلي لأنصبة العمالة في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة يختلف عن هذه التنبؤات. وعلى النحو المشار إليه أعلاه، فإن عملية الاندماج أكثر تعقيداً مما يمكن أن ترصده النماذج الكلاسيكية للتجارة، نظراً لأنها تنطوي على حركة عوامل الإنتاج عبر الحدود، ونقل التكنولوجيا، وتحولات في القوة التفاوضية النسبية بين رأس المال والعمالة. ويسلط هذا الفصل الضوء على آلية يمكن في ظلها أن تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى انخفاض أنصبة العمالة في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة في نفس الوقت (راجع القسم بعنوان «محركات نصيب العمالة من الدخل: المفاهيم والآليات الأساسية» والمرفق ٣-٢). ويستكشف بوسائل تجريبية ما إذا كانت التجارة والاندماج المالي بصفة عامة — والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية بصفة خاصة — يرتبطان بتطور أنصبة العمالة.

وهناك تفسيرات أخرى محتملة للاتجاه التنازلي في أنصبة العمالة. ويدخل تنظيم أسواق العمل والمنتجات ضمن المحددات المهمة لكل من حجم الأرباح وتوزيعها بين رأس المال والعمالة (دراسة Blanchard and Giavazzi 2003). وعلى سبيل المثال، قد تكون التغيرات في هيكل سوق المنتجات التي تؤيد التجمع قد أدت إلى زيادة التركيز عبر عدد من قطاعات الأنشطة، مما رفع أنصبة الأرباح وخفض نصيب العمالة من الدخل (تقرير Council of Economic Advisers 2016، ودراسة Autor and others 2017). وقد تكون التغيرات في السياسات (مثل انخفاض معدلات الضرائب على دخل الشركات) قد عززت الحوافز على الاستعاضة عن العمالة برأس المال، في حين أن التغييرات في الترتيبات المؤسسية (مثل معدلات الانضمام إلى نقابات) قد تكون قد ساهمت في انخفاض نصيب العمالة من الدخل عن طريق خفض القوة التفاوضية للعمال.^٩

^٩ يمكن الاطلاع على بعض الأدلة على تأثير انخفاض القوة التفاوضية على تراجع أنصبة العمالة في دراسة Kramarz (2016) وتقرير OECD (2012).

الفصل ٣ فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الداخل

الروتينية انخفاضا في أنصبة العمالة من الدخل بلغ حوالي أربعة أضعاف الانخفاض الذي شهدته الاقتصادات المعرضة لمخاطر منخفضة. كذلك كان للاندمج العالمي دور في ذلك، أساسا عن طريق خفض أنصبة العمالة في قطاعات السلع التجارية. ويبدو أن التأثير الكمي للتغيرات في السياسات والمؤسسات، وللإصلاحات في أسواق المنتجات والعمل، هو تأثير محدود ولكنه قد يعكس في جزء منه صعوبة الفصل من الناحية التجريبية بين الاتجاهات العامة في الاندمج العالمي والابتعاد عن العمل النقابي. وتعكس نتائج الاقتصادات المتقدمة مجتمعة نفس نتائج الاقتصادات المنفردة، حيث التكنولوجيا هي أكبر عامل مساهم في التغيير في أنصبة العمالة في الغالبية العظمى من البلدان.

- وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة ككل، يبدو أن الاندمج العالمي، وبشكل أكثر تحديدا المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، يشكل عاملا مهما وراء انخفاض نصيب العمالة من الدخل. وقد وازن تأثيره جزئيا الاندمج المالي، الذي رفع أنصبة العمالة، ربما عن طريق خفض تكلفة رأس المال فضلا على إمكانية الإحلال المحدودة بين العمالة ورأس المال في هذه الاقتصادات.^{١١} وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة ككل، لا يوجد دور ملحوظ للتكنولوجيا في تطور أنصبة العمالة. ويعكس ذلك انخفاضا محدودا نسبيا في السعر النسبي للسلع الاستثمارية، والأهم، مواجهة مخاطر أقل بكثير من التحول إلى المهام الروتينية، مما وضع حدا لإحلال العمالة الذي ينشأ عن التكنولوجيا التي تركز على المهام الروتينية. غير أن النتائج في حالة الأسواق الصاعدة مجتمعة تحجب اختلافات كبيرة بين الاقتصادات المنفردة نتيجة التنوع الكبير في تطور الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية فضلا على التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية في هذه الاقتصادات.^{١٢}
- وكان الانخفاض في أنصبة العمالة المدفوع بالتكنولوجيا والاندمج العالمي حادا للغاية في حالة العمالة متوسطة المهارات. وتنسق هذه النتيجة المستخلصة مع فرضية إحلال التكنولوجيا التي تركز على المهام الروتينية محل كثير من المهام التي كانت تؤديها العمالة متوسطة المهارات، مما أسهم في استقطاب الوظائف نحو المهن عالية المهارات والمهن محدودة المهارات.
- والتعديلات في نصيب العمالة من الدخل لمراعاة الأفراد أصحاب العمل الحر ومعدلات إهلاك رأس المال، وهما الحالتان اللتان تشكلان تحديات لقياس بيانات نصيب العمالة، يمكن أن تكون لها آثار كبيرة على كل من مستوى أنصبة العمالة وتطورها (الإطار ٣-٤). غير أن النتائج

^{١١} على النحو الذي وردت مناقشته في القسم بعنوان «محركات نصيب العمالة من الدخل: المفاهيم والآليات الرئيسية»، وفي الإطار ٣-٢، عندما تكون درجة التعرض لمخاطر التشغيل الألي منخفضة، من شأن انخفاض تكلفة رأس المال أن تؤدي إلى رفع نصيب العمالة من الدخل.

^{١٢} في المقابل، يتسم التغيير في الاتجاه العام للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية بأنه أكثر تجانسا بكثير على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة في العينة، مما يعني أن التأثير الواقع على التغيير في نصيب العمالة من الدخل أكثر تجانسا في هذه الاقتصادات.

وفي هذا الفصل، يُقاس الاندمج العالمي بثلاثة متغيرات: تجارة السلع النهائية والخدمات (والمؤشر البديل المستخدم لها هو الصادرات والواردات ذات القيمة المضافة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية (والمؤشر البديل المستخدم لها هو مجموع الروابط الأمامية والخلفية [راجع المرفق ٣-٤ للاطلاع على التفاصيل])، والاندمج المالي (والمؤشر البديل المستخدم له هو الأصول والالتزامات الخارجية ما عدا الاحتياطيات، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي). وعلى الرغم من أن هذا الفصل يعامل الاندمج العالمي والتكنولوجيا كمحركين مميزين لأنصبة العمالة، من الواضح أنه من الصعب الفصل بينهما من حيث المفاهيم ومن الناحية التجريبية. على سبيل المثال، من المرجح أن يكون التقدم التكنولوجي قد يسّر الاندمج الاقتصادي عن طريق خفض تكلفة الاتصالات واللوجستيات، ولكن من المحتمل أن يكون الاندمج الاقتصادي قد يسّر انتشار التكنولوجيا عبر الحدود. ولذلك ينبغي أن نضع في الاعتبار أنه لا يمكن فصل آثارهما بشكل كامل وينبغي تفسير النتائج في ضوء هذه التحديات التجريبية. والنتائج الرئيسية التي يخلص إليها هذا الفصل هي:

- بين عامي ١٩٩١ و٢٠١٤، انخفض نصيب العمالة في ٢٩ من بين أكبر ٥٠ اقتصادا، وشكلت هذه الاقتصادات التسعة والعشرين نحو ثلثي إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠١٤. وبالنسبة لقطاعات الأنشطة المختلفة، انخفضت أنصبة العمالة من الدخل في ٧ من بين ١٠ قطاعات أنشطة رئيسية، وكانت أكثر الانخفاضات حدة في القطاعات التي تغلب عليها السلع التجارية، مثل الصناعة التحويلية والنقل والاتصالات.
- ويبدو أن انخفاض نصيب العمالة من الدخل بين عامي ١٩٩٣ و٢٠١٤ كان نتيجة انخفاضات داخل قطاعات الأنشطة المختلفة، وليس التحول من قطاعات كان نصيب العمالة فيها مرتفعا إلى قطاعات كان نصيب العمالة فيها منخفضا نسبيا. ويكشف تفكيك التحول في نصيب العمالة، الذي يفصل بين التغيرات داخل قطاعات الأنشطة والتغيرات بين هذه القطاعات، عن أن أكثر من ٩٠٪ من التغيرات في أنصبة العمالة من الدخل يعكس تغيرات داخل قطاعات الأنشطة وليس إعادة توزيع بين القطاعات. والاستثناء البارز هي الصين حيث تشكل إعادة التوزيع من الزراعة إلى القطاعات الأخرى معظم الانخفاض في نصيب العمالة من الدخل.
- وكان التقدم التكنولوجي، الذي يقاس بتغير السعر النسبي للسلع الاستثمارية على المدى الطويل، إلى جانب التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية، هو أكبر العوامل المساهمة في انخفاض أنصبة العمالة من الدخل في الاقتصادات المتقدمة. ويشير التحليل التجريبي إلى أن نحو نصف إجمالي الانخفاض في أنصبة العمالة يمكن أن يرجع إلى تأثير التكنولوجيا. والأهم من ذلك هو أنه مع حدوث تغير معين في السعر النسبي للاستثمار، شهدت الاقتصادات المعرضة لمخاطر عالية من التحول إلى المهام

المستخلصة عن المحركات الرئيسية لأنصبة العمالة غير المعدلة ثابتة أمام التعديلات التي أدخلت لمراعاة الأفراد أصحاب العمل الحر ومعدلات الإهلاك في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة.

الاتجاهات العامة في نصيب العمالة من الدخل: الحقائق الأساسية

بدأ نصيب العمالة من الدخل في العالم يسلك اتجاهًا تنازليًا في ثمانينات القرن الماضي، حيث انخفض بمقدار ٥ نقاط مئوية ليصل إلى أدنى مستوياته في عام ٢٠٠٦. وسلك منذ ذلك الحين اتجاهًا تصاعديًا يبلغ نحو ١,٣ نقطة مئوية، مما قد يعكس إما عوامل دورية أو هيكلية مرتبطة بالأزمة المالية العالمية. وقد قلب هذا الاتجاه التنازلي إحدى الحقائق المبسطة القائمة منذ زمن طويل في دراسة (Kaldor 1957)، والتي أيدت ممارسة تقليدية استمرت لفترة طويلة تتمثل في افتراض أن نصيب العمالة من الدخل ثابت في نماذج النمو والنماذج الاقتصادية الكلية الأخرى، وبالتالي أثارت تساؤلات معقدة حول زيادة دور رأس المال في الإنتاج وانعكاساته على فرص العمل ودخل العمالة في المستقبل.

ويركز هذا الفصل على العقدين الماضيين — من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠١٤ — اللذين انخفض خلالهما نصيب العمالة من الدخل العالمي بنحو نقطتين مئويتين، لأن هذه الفترة شهدت تدفقًا كبيرًا في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة والتكنولوجيا والتغيرات السياسية، بما في ذلك تحول أسواق العمل العالمية عقب دخول الصين والهند وبلدان الكتلة الشرقية السابقة في الاقتصاد العالمي في أوائل التسعينات.^{١٣} وبصفة خاصة، شهدت الفترة منذ عام ٢٠٠٠ تسارعًا في الاندماج العالمي عقب انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، إلى جانب زيادات سريعة في استثمارات الأسواق الصاعدة في البنية التحتية والتعليم الذي أدى إلى زيادة نقل المهام إلى الاقتصادات (دراسة Obstfeld 2016). ونتيجة لنقل المهام إلى الخارج والتقدم التكنولوجي، تزايد التشغيل الآلي في المهن التي تنطوي على مهام روتينية في الاقتصادات المتقدمة خلال هذه الفترة، مما أدى إلى انخفاض حاد في حجم العمالة متوسطة المهارات (دراسة Autor and Dorn 2013، و Goos, Manning, and Salomons 2014). وفي السنوات الأخيرة، تعرض الاقتصاد العالمي لمزيد من التغيرات الهيكلية — فترة مطولة من النمو الضعيف، وتباطؤ التجارة، وتراجع سرعة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج — ومن المرجح أن تكون هذه العوامل جميعًا، إلى جانب التحولات الديمغرافية، قد أثرت على أنصبة العمالة من الدخل.

وهناك حقيقة غير معروفة بنفس القدر عن الانخفاض في أنصبة العمالة من الدخل على الصعيد العالمي وهي أنه يعكس انخفاض الأنصبة في الاقتصادات المتقدمة وبقدر أقل في

^{١٣} تُستخدم الفترة المختارة أيضًا للحصول على أكبر قدر من تغطية البيانات لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.^{١٤} وبالفعل، انخفض نصيب العمالة من الدخل في أربعة من أكبر خمسة اقتصادات في العالم، وكانت أبرز الانخفاضات في الصين، في حين سلك نصيب العمالة من الدخل في المملكة المتحدة اتجاهًا نحو الصعود (الشكل البياني ٣-٤، اللوحة ١). وفي الوقت نفسه، اتسم تطور نصيب العمالة في كل مجموعة من مجموعات البلدان هذه بعدم التجانس (الشكل البياني ٣-٣). وفي عينة من ٣٥ اقتصادًا متقدمًا، انخفض نصيب العمالة في الفترة بين عامي ١٩٩١ و٢٠١٤ في ١٩ اقتصادًا بلغت مساهمتها ٧٨٪ من إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠١٤، وارتفع أو ظل مستقرًا نسبيًا في الاقتصادات المتبقية. ويتسم تشتت أنصبة العمالة بين البلدان ككل بأنه أكبر بكثير في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.^{١٥} وفي عينة من ٥٤ اقتصادًا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (حيث يتركز انخفاض نصيب العمالة فيها على امتداد فترة العينة، في المتوسط، في بداية التسعينات)، انخفض نصيب العمالة في ٣٢ اقتصادًا، بلغت مساهمتها ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لاقتصادات الأسواق الصاعدة في عام ٢٠١٤، في حين أنه ارتفع أو ظل مستقرًا نسبيًا في الاقتصادات المتبقية.

كذلك تخفي السمات العامة للانخفاض في نصيب العمالة من الدخل على مستوى العالم تطورًا غير متجانس على مستوى قطاعات الأنشطة المختلفة (الشكل البياني ٣-٤، اللوحة ٢). فعلى المستوى العالمي، كان أشد انخفاض في نصيب العمالة في قطاع الصناعات التحويلية يليها النقل، في حين ارتفع في بعض القطاعات (الغذاء والإسكان، والزراعة). وتعكس هذه الصورة العالمية إلى حد كبير التطورات في الاقتصادات المتقدمة. وكانت أشد درجات الانخفاض في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في قطاع الزراعة، وارتفعت أنصبة العمالة في الصناعات التحويلية، وبشكل خاص في الخدمات الصحية والبناء. ويعكس ذلك في جزء منه تطور نصيب العمالة في مجال الصناعة في الصين، نظرًا لزيادة وزن مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي في هذه المجموعة من البلدان منذ عام ١٩٩٣.

وتحملت العمالة محدودة ومتوسطة المهارات وطأة الانخفاض في أنصبة العمالة من الدخل على مستوى العالم. وخلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٩، انخفض نصيب هاتين الفئتين من العمالة معًا من الدخل بأكثر من ٧ نقاط مئوية، في حين ارتفع نصيب العمالة عالية المهارات على المستوى العالمي

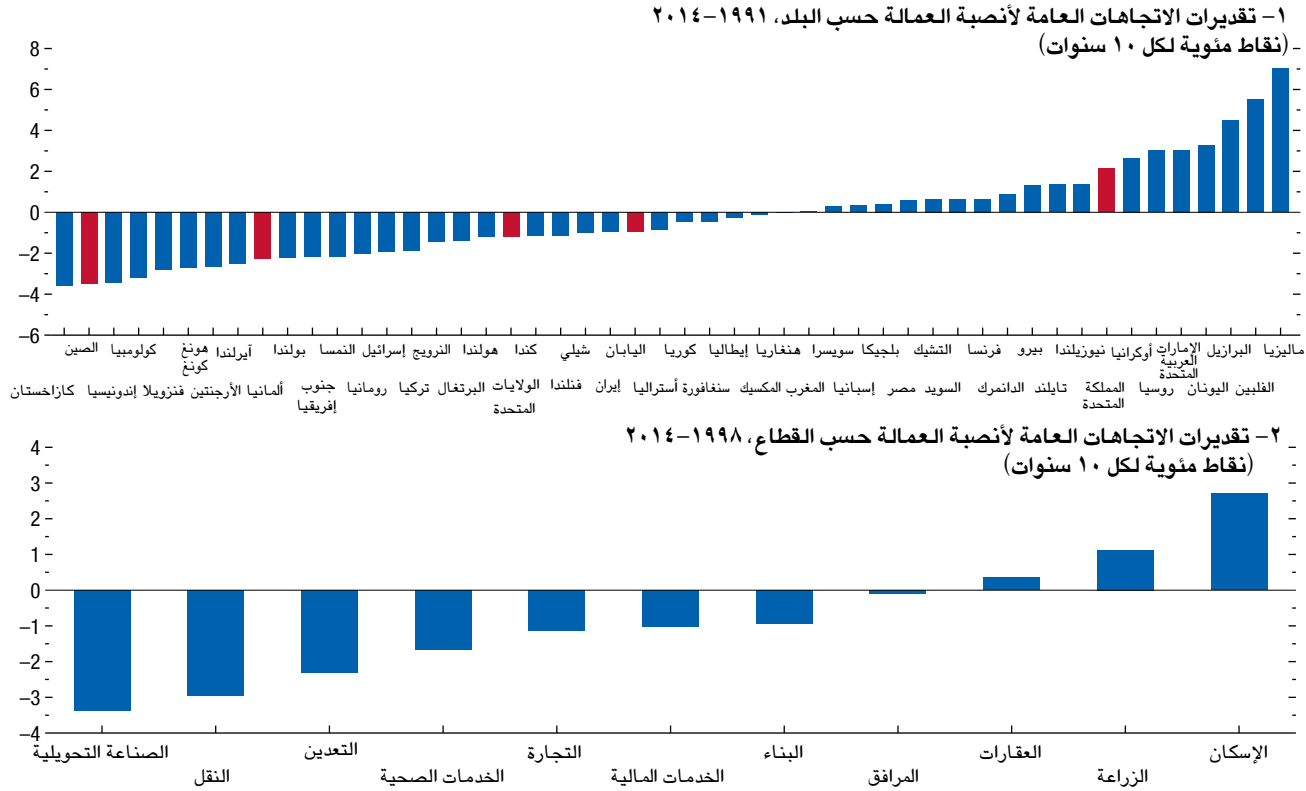
^{١٤} تؤيد هذه النتيجة المستخلصة نتائج دراسة Karabarbounis and Neiman (2014). ومقارنة بهذه الدراسة، تغطي بيانات هذا الفصل عدا أكبر من البلدان وتمد فترتها الزمنية حتى أربع سنوات. والأهم من ذلك هو أن البيانات المستخدمة في هذا الفصل تشمل على تعديلات كبيرة لبيانات نصيب العمالة الرسمية للبلدان الكبيرة المؤثرة في النظام مثل البرازيل والصين وألمانيا والمملكة المتحدة.

^{١٥} الانحراف المعياري للتغيرات على المدى الطويل في نصيب العمالة بلغ ٤,٨ في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية و ١,٥ في حالة الاقتصادات المتقدمة.

^{١٦} نطاق التغطية القطرية للبيانات على مستوى القطاعات أصغر من نطاق تغطية بيانات نصيب العمالة المجمع للاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وتغطي فترة أقصر بقليل.

الشكل البياني ٣-٤: تقديرات الاتجاهات العامة لأنصبة العمالة حسب البلد والقطاع

في حين أن الاتجاه التنازلي في نصيب العمالة من الدخل واسع النطاق على مستوى البلدان وقطاعات الأنشطة المختلفة، فإن هناك تنوعا كبيرا في تطوره.



المصادر: قاعدة بيانات CEIC، ودراسة Karabarounis and Neiman (2014)، والسلطات الوطنية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني تقديرات الاتجاهات العامة لأنصبة العمالة. وتبرز اللوحة الأولى أكبر خمسة اقتصادات باللون الأحمر.

الواسعة تنطبق على كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فقد كانت أكثر بروزا في الاقتصادات المتقدمة، بما يتسق مع الأدلة التي تفيد باستقطاب الأجور وفرص العمل في هذه الاقتصادات.^{١٨}

محركات نصيب العمالة من الدخل: المفاهيم والآليات الأساسية

يقدم هذا القسم وصفا موجزا للمفاهيم الأساسية المحيطة بنصيب العمالة من الدخل والآليات التي يمكن من خلالها للمحركات الأساسية أن تؤثر عليه.

وتتمثل إحدى المعلمات الرئيسية التي تؤثر على أنصبة عوامل الإنتاج من الدخل في مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة، والتي تقيس مدى سهولة الاستعاضة عن أحدهما بالآخر عندما تتغير تكلفتها النسبية (الإطار ٣-٢). ويستند

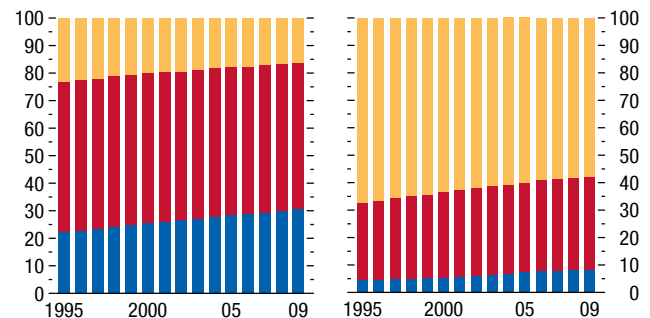
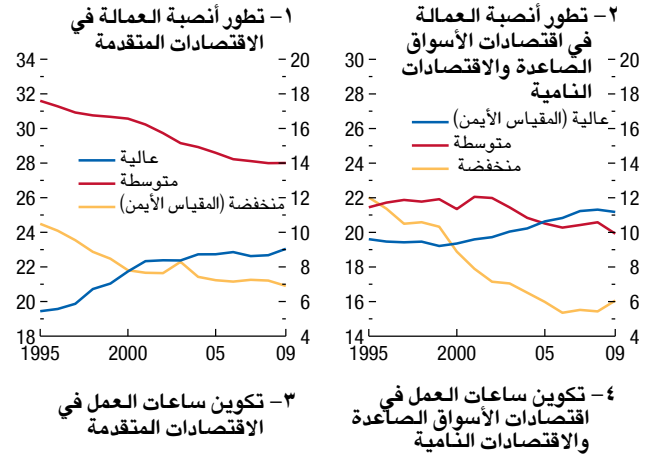
^{١٨} تُعرض الأدلة التي تفيد باستقطاب الوظائف في الولايات المتحدة في دراسة Autor and Dorn (2013) وفي الاقتصادات الأوروبية في دراسة Goos, Manning, and Salomons (2014).

بأكثر من ٥ نقاط مئوية (الشكل البياني ٣-٥، اللوحتان ١ و٢). وكان الانخفاض في نصيب العمالة متوسطة المهارات من الدخل مدفوعا أساسا بانخفاض في معدلات أجورها النسبية. وظلت نسبة توظيف العمالة متوسطة المهارات في مجموع القوى العاملة مستقرة أو ارتفعت (الشكل البياني ٣-٥، اللوحتان ٣ و٤)، في حين أن انخفاض نصيب العمالة محدودة المهارات وارتفاع نصيب العمالة عالية المهارات كانا مدفوعان أيضا إلى حد كبير بتباين الاتجاه في تكوين توظيف العمالة، مما يعكس ارتفاع مستويات التعليم. ويتسق هذا النمط مع مفهوم تحيز التقدم التكنولوجي لصالح العمالة عالية المهارات.^{١٧} وبالإضافة إلى ذلك، في حين أن الأنماط

^{١٧} راجع دراستي Caselli, Berman, Bound, and Griliches (1994) و Jones and Romer (2009) ودراسة (2015). ودراسة Kaldor's (1957) وتسلط الضوء على الاستقرار طويل المدى للأجور النسبية. وتشير بصفة خاصة إلى أن زيادة كمية رأس المال البشري نسبيا إلى العمالة غير الماهرة لم يقابلها تراجع مستمر في سعرها النسبي، وترى أن ذلك يرجع إلى تحيز التغيير التكنولوجي لصالح المهارات.

الشكل البياني ٣-٥: تطورات أنصبة العمالة وتكوين القوى العاملة حسب مستوى المهارات (%)

كان الانخفاض في نصيب العمالة ذات المهارات المنخفضة والمتوسطة من الدخل كبيرا بشكل خاص، وكان انخفاض نصيب العمالة متوسطة المهارات مدفوعا أساسا بانخفاض في معدل أجورها النسبي.



المصادر: قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية (World Input-Output Database)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

لهذا الفصل، فإن مرونة الإحلال هذه يمكن أن تؤدي أيضا دورا في تأثير نقل المهام إلى الخارج على أنصبة العمالة من الدخل. وبصفة خاصة، إذا لم يكن من السهل الاستعاضة عن رأس المال بالعمالة في حالة المهام التي تنقل إلى الخارج من البلدان مرتفعة الأجور إلى البلدان منخفضة الأجور (مرونة الإحلال أقل من ١)، فإن نصيب العمالة من الدخل يمكن أن ينخفض في البلد المتلقي.^{٢٠}

ويضع هذا القسم هذا المفهوم الأساسي في الاعتبار، ويصف المحركات الرئيسية لأنصبة العمالة، ويقسمها إلى أربع فئات عريضة: التقدم التكنولوجي، والاندماج العالمي، والسياسات والمؤسسات وتنظيم أسواق العمل والمنتجات، وقضايا القياس. وعلى الرغم من أن المحركات الثلاثة الأولى تُعامل كقنوات مستقلة لأغراض العرض، فهذا الفصل اصطناعي، نظرا لاحتمال التداخل فيما بينها. وبالإضافة إلى قوى التعزيز المتبادل بين التكنولوجيا والاندماج العالمي الوارد وصفها أعلاه، فإن تطور السياسات والقواعد التنظيمية والإصلاحات على المستوى القطري قد يعكس في حد ذاته عوامل عالمية. على سبيل المثال، فإن الانخفاض في معدلات ضرائب الشركات قد يعكس المنافسة بين البلدان لجذب رأس المال في عالم تسوده العولمة ويتحرك فيه رأس المال بحرية (دراسة Rodrik 1998). وبالمثل، فإن تراجع معدلات العمل النقابي قد يعكس انخفاض القوة التفاوضية للعمالة، وهي نتيجة ترجع في حد ذاتها إلى الاندماج التجاري (دراسة Elsby, Hobijn, and Şahin 2013). وبالتالي يكون من الصعب للغاية تحديد الآثار الكمية لكل عامل من هذه العوامل بشكل مستقل.

التقدم التكنولوجي

إن التقدم التكنولوجي، المتمثل في نمو الإنتاجية بوتيرة أسرع في قطاع السلع الرأسمالية مقارنة ببقية قطاعات الاقتصاد، يؤدي إلى خفض سعر السلع الاستثمارية وبالتالي يحفز الشركات على الاستعاضة عن العمالة برأس المال (الفصل الخامس من عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير ILO 2012، وتقرير OECD 2012، ودراسة Karabarounis and Neiman 2014). ويركز هذا الفصل بشكل خاص على التقدم السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يسرع التشغيل الآلي للمهام الروتينية وبالتالي يحفز الشركات على الاستعاضة عن العمالة برأس المال بشكل غير متناسبي عندما يكون التعرض لمخاطر هذه المهام أكبر (راجع الإطار ٣-٣). ومن المرجح أن تتفاعل الآليتان: الانخفاض في السعر النسبي للسلع الاستثمارية سيولد المزيد من الإحلال بعيدا عن العمالة، ومن المحتمل أن يكون هذا الأثر أبرز حيث تؤدي العمالة مهام روتينية بقدر أكبر.

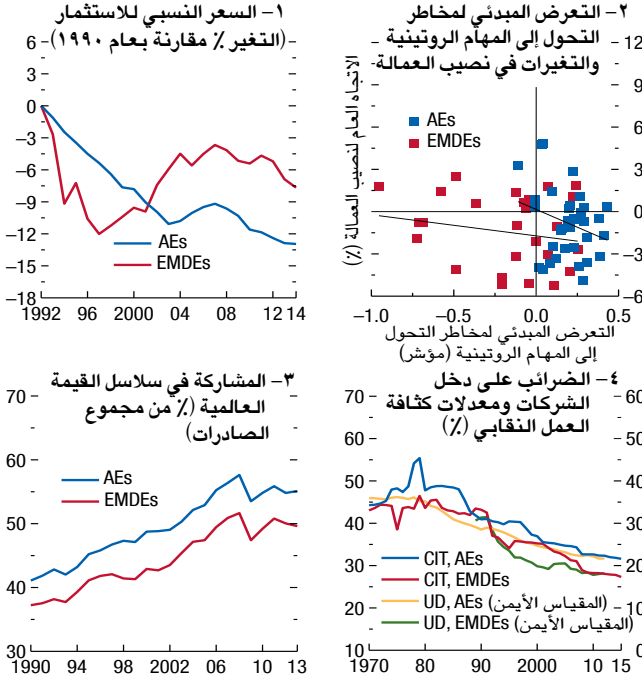
^{٢٠} يشير النموذج النظري (المرفق ٣-٢، الاقتراح ١) إلى أن نقل المهام إلى خارج الاقتصادات المتقدمة قد ينطوي بالفعل على مهام ذات مرونة إحلال أقل. والرؤية الرئيسية هي أن تعميق رأس المال الناجم عن انخفاض في السعر النسبي للسلع الاستثمارية يجعل المهام ذات مرونة الإحلال العالية أقل كثافة في استخدام العمالة، مما يعني بالتالي أن الشركات تستفيد بقدر أقل من نقل هذه المهام إلى الخارج إلى بلدان تنخفض فيها الأجور.

دور هذه المرونة في توزيع الدخل إلى تاريخ مفاهيمي وتجريبي غني يرجع إلى دراسة Arrow and others (1961).^{١٩} فعندما تكون قابلية استبدال العمالة برأس المال عالية (مرونة الإحلال أكبر من ١)، فإن الانخفاض في التكلفة النسبية لرأس المال يدفع الشركات إلى الاستعاضة عن العمالة برأس المال إلى حد كبير لدرجة تؤدي إلى انخفاض نصيب العمالة من الدخل على الرغم من انخفاض تكلفة رأس المال. وكما يتبين من النموذج التوضيحي الذي أعد

^{١٩} نشأت دالة الإنتاج ذات مرونة الإحلال الثابتة المستخدمة على نطاق واسع في تحليل التوزيع الوظيفي للدخل في دراسة Arrow and others (1961)، حيث عُرضت كبديل لدالتي الإنتاج اللتين أعدهما Cobb-Doug- las و Leontief واستخدمت لتقدير نصيب العمالة من الدخل على أساس بيانات قُطرية مقارنة تفصيلية. راجع كذلك دراسة Robinson (1933) ودراسة Karabarounis and Neiman (2014).

الشكل البياني ٣-٦: الاتجاهات العامة للمحركات المحتملة لأنصبة العمالة

انخفض السعر النسبي للاستثمار في الاقتصادات المتقدمة بقدر أكبر من انخفاضه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. والبلدان ذات الدرجات العالية من التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية شهدت درجات انخفاض أكبر لاحقاً في أنصبة العمالة. وزادت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، بينما انخفضت الضرائب على دخل الشركات وتراجعت معدلات كثافة العمل النقابي في مجموعتي البلدان.



ويشكل الانخفاض العالمي الحاد في سعر الاستثمار ظاهرة مرتبطة إلى حد كبير بالاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ٦-٣، اللوحة ١).^{٢١} والانخفاض الكلي بدرجة أقل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يرجع إلى حد كبير إلى الوزن الأصغر لرأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والآلات والمعدات (مجموعة السلع الرأسمالية التي أدت إلى انخفاض السعر النسبي للاستثمار) في سلتها من السلع الاستثمارية والكثافة الأكبر للسلع الأولية في استثماراتها.^{٢٢} وتختلف البلدان أيضاً اختلافاً كبيراً في تعرضها المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية الذي يرتبط ارتباطاً سلباً بالتغير اللاحق في أنصبة العمالة من الدخل (الشكل البياني ٦-٣، اللوحة ٢).^{٢٣} وفيما يتعلق بهذا الجانب أيضاً، تختلف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بصورة منهجية عن الاقتصادات المتقدمة، حيث تتسم بتعرض مبدئي أقل بكثير لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية (راجع الإطارين ٢-٣ و ٣-٣).

وتشير هاتان الحقيقتان المبسطتان معاً إلى أن التقدم التكنولوجي أدى إلى الاستعاضة عن العمالة برأس المال في الاقتصادات المتقدمة بشكل أكبر من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لأن الاقتصادات المتقدمة أكثر تعرضاً لمخاطر التشغيل الآلي للمهام الروتينية وشهدت انخفاضاً أكبر في أسعار السلع الاستثمارية عن الاقتصادات الأخرى (الشكل البياني ٣-٧).

الاندماج العالمي

التجارة والاندماج المالي كلاهما من العوامل الأخرى التي يُنظر إليها على نطاق واسع كعوامل محددة لتطور أنصبة العمالة (دراسات 2002 Harrison، و 2010 Rodrigues and Jayadev، والفصل الخامس في عدد إبريل ٢٠٠٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة 2013 Elsby, Hobijn, and Şahin). وقد تكون هناك العديد من الآليات المترابطة — ومن المحتمل أن تتوازن آثارها.

المصادر: دراسة (2013 Autor and Dorn)، وقاعدة بيانات EORA للمدخلات والمخرجات متعددة المناطق؛ والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومسح القوى العاملة الصادر عن الاتحاد الأوروبي؛ والمؤسسة الدولية لمجموعة البيانات الجزئية المعدة للاستخدام العام المتكامل (Integrated Public Use Microdata Series International)؛ ومجموعة البيانات الجزئية المعدة للاستخدام العام المتكامل الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة العمل الدولية؛ ودراسة (2014 Karabarbounis and Neiman)، والسلطات الوطنية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة، وقاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرض للوحة ٢ تقديرات الاتجاهات العامة لنصيب العمالة، وتعرض معاً الاتجاهات العامة على المحور الصادي بوحدات لكل ١٠ سنوات. والتعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية يقاس بوصفه المشاهدة الأولى المتاحة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥، وتعرض للوحات ١ و ٣ و ٤ الآثار الثابتة من الانحدارات التي تشمل كذلك الآثار القطرية الثابتة لمرعاة حالات الدخل والخروج خلال فترة العينة. وترجع الانحدارات بإجمالي الناتج المحلي الاسمي على أساس القيمة الحالية للدولار الأمريكي. وتُسعدل الآثار الثابتة لتعكس مستوى المتغير المعني في عام ١٩٩٣. AEs = الاقتصادات المتقدمة، EMDEs = اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، CIT = الضرائب على دخل الشركات، UD = كثافة العمل النقابي.

^{٢١} انخفض السعر النسبي للاستثمار بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠١٤ بنحو ١٢٪ في الاقتصادات المتقدمة، مما يعكس الانخفاضات في الغالبية العظمى من الاقتصادات المنفردة كذلك، وبنحو ٧٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ككل، حيث انخفض بقدر أقل في العديد من الاقتصادات المنفردة وارتفع في بعضها.

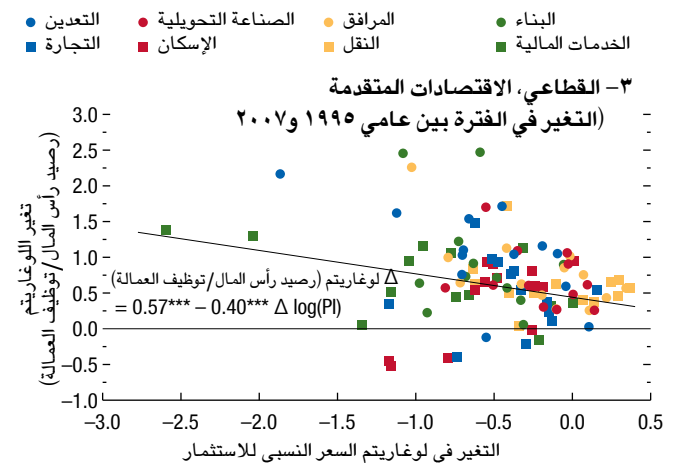
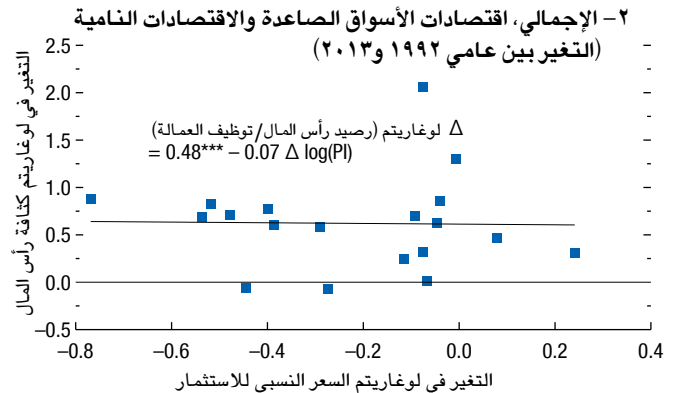
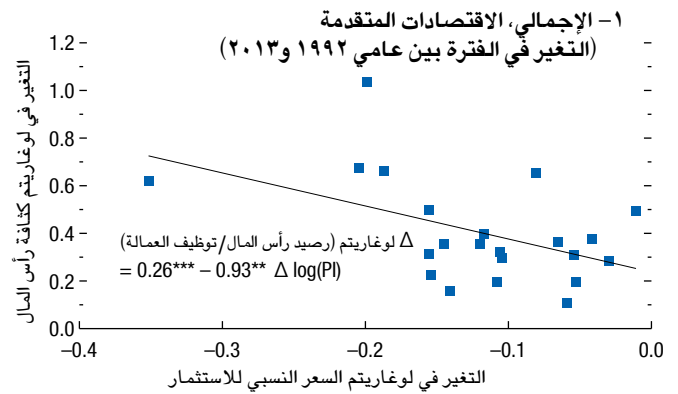
^{٢٢} توثق دراسة (2007 Hsieh and Klenow) ارتفاع مستوى السعر النسبي للاستثمار في البلدان الفقيرة. وتشير بعض الأدلة الواردة في دراسة (2004 Obstfeld and Taylor) إلى أن الارتفاع مدفوعاً بتشوهات تشمل الحواجز والضرائب على الواردات. وتخلص دراسة Dao and others (٢٠٠٧) إلى وجود علاقة ارتباط قوية سالبة بين انخفاض سعر الواردات والسعر النسبي للاستهلاك في اقتصادات الأسواق الصاعدة وكذلك في بعض الاقتصادات المتقدمة كثيفة الاعتماد على السلع الأولية، وهو أمر غير قائم في الاقتصادات المتقدمة الأخرى. والعوامل التي تؤثر على مستوى السعر النسبي للاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة يمكن أن تؤثر على تغير الاتجاه العام إذا كان دور هذه العوامل قد تغير مع مرور الوقت (راجع دراسة Dao and others، قيد الإصدار).^{٢٣} التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية يقاس بوصفه أول مشاهدة متاحة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥.

الاندماج التجاري

تتنبأ النظرية التقليدية بأن يؤدي الاندماج التجاري إلى تخصص الاقتصادات المتقدمة وفيرة رأس المال في إنتاج السلع كثيفة الاعتماد على رأس المال، مما يدفع إلى إعادة توزيع الموارد بين القطاعات بطريقة تؤدي إلى انخفاض نصيب العمالة من الدخل. وتشير التنبؤات إلى حدوث العكس في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وفيرة العمالة. وعلى الرغم من أن هذا النموذج يتعارض مع انخفاض

الشكل البياني ٣-٧: التغير في السعر النسبي للاستثمار وكثافة رأس المال

التقدم التكنولوجي أدى إلى الاستعاضة عن العمالة برأس المال في الاقتصادات المتقدمة بشكل أكبر من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.



المصادر: قاعدة بيانات EU KLEMS، وقاعدة بيانات بن العالمية، الجدول ٩، وقاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: التغير في كثافة رأس المال يشير إلى التغير في القيمة اللوغاريتمية (رصيد رأس المال/توظيف العمالة). تشير العلامة *** إلى دلالة إحصائية عند ١٪، والعلامة ** إلى دلالة إحصائية عند ٥٪. و Pi تعني سعر الاستثمار.

أنصبة العمالة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ككل، فقد يؤدي دورا بارزا في تطور أنصبة العمالة في اقتصادات محددة، مثل الاقتصادات التي ارتفع فيها نصيب العمالة من الدخل.

المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

يوضح الشكل البياني ٣-٦ (اللوحة ٣) الاتجاه العام التصاعدي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية — التي تقاس كمجموع ما يطلق عليها الروابط الأمامية والخلفية في التخصص الرأسي، وهو مقياس مستخدم على نطاق واسع للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.^{٢٤} وفي الاقتصادات المتقدمة، يعكس ذلك نقل إنتاج السلع الوسيطة إلى الخارج، ويعكس منذ أواخر التسعينات زيادة مطردة في نقل الخدمات إلى الخارج أيضا (دراسة Amiti and Wei 2009). وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإنه يعكس زيادة في استيراد المكونات المخصصة للتجميع وإعادة التصدير في سلاسل القيمة العالمية (دراسة Hummels and others 2014، و Koopman, Wang, and Wei 2014).^{٢٥}

وتنطوي إحدى الرؤى المهمة في دراسات التجارة الحديثة على أن معظم التدفقات التجارية تحدث بشكل ضيق في قطاعات أنشطة محددة وأن إنتاج السلعة النهائية كثيرا ما ينقسم إلى مجموعة من المهام التي يمكن الاضطلاع بها في الموقع الذي يحقق أعلى مستوى من الكفاءة من حيث التكلفة (دراسة Grossman and Rossi-Hansberg 2008). ويعرض هذا الفصل آلية يمكن بموجبها عزو الانخفاض في أنصبة العمالة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى التوسع في سلاسل القيمة العالمية. ولا تمثل الآلية الوارد وصفها في هذا التقرير إلا واحدة من عدد كبير من الآليات الممكنة ولكن تدعمها إحدى الحقائق المبسطة عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتعميق الرأسمالي. ويرد أدناه مخطط للعناصر الرئيسية لهذه الآلية (يعرض المرفق ٣-٢ التفاصيل).

تمكنت سلاسل القيمة العالمية من التوسع نتيجة الانخفاض الحاد في تكلفة الاتصالات والنقل، مما سمح للشركات بتقسيم الإنتاج إلى مهام كثيرة وتقليل تكلفة الإنتاج عن طريق الاستفادة

^{٢٤} الروابط الخلفية ترصد مدى نقل المدخلات الوسيطة المستخدمة في الصادرات إلى الخارج وتُعرف على أساس نسبة القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات. وتقيس الروابط الأمامية مدى التخصص الرأسي وتُعرف بأنها نسبة الصادرات التي تتألف من المدخلات الوسيطة التي يستخدمها الشركاء التجاريون لإنتاج صادراتهم الموجهة إلى بلدان أخرى (دراسة Koopman, Wang, and Wei 2014).

^{٢٥} التبسيط العرضي، يفترض هذا الفصل أن مشاركة الاقتصادات المتقدمة في سلاسل القيمة العالمية يترتب عليها أساسا نقل الوظائف كثيفة الاستخدام للعمالة إلى البلدان منخفضة الأجور (والتخصص في المهام عالية المهارات عند أي من طرفي سلسلة القيمة). وأن مشاركة الأسواق الصاعدة في سلاسل القيمة العالمية تعكس في معظمها القيام بهذه الوظائف في الداخل بغرض التجميع وإعادة التصدير. وهذا تبسيط واضح لأن أي بلد يمكن أن يتخصص على امتداد مختلف مراحل سلسلة الإنتاج العالمية في نفس الوقت، والإنتاج على امتداد أجزاء عديدة في سلسلة القيمة المضافة وهو ما يترتب عليه الإنتاج في الداخل والخارج (Hummels and others 2014).

أنصبة رأس المال في كل من الاقتصادات المرسله والمتلقية.^{٢٧} وهذه الفكرة تشبه تلك الواردة في دراسة Feenstra and Han (1997) التي تقول إن المهام التي تتطلب مهارات محدودة وتنقل من الاقتصادات المتقدمة إلى الخارج هي برغم ذلك مهام تتطلب مهارات عالية نسبياً في اقتصادات الأسواق الصاعدة المتلقية. ومن خلال توضيح طبيعة المهام المرجح نقلها إلى الخارج، توفر الآلية المقترحة في هذا الفصل أساساً لمفاهيم الفرضية الواردة في دراسة (Elsby, Hobijn, and Şahin (2013). والهدف من النموذج الوارد في هذا الفصل هو توضيح آلية يمكن أن تربط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالانخفاض الملحوظ في أنصبة العمالة حول العالم. ويتضمن النموذج بعض الفرضيات — مثلاً بشأن معلمات دالة الإنتاج محددة المهام. والتساؤل حول ما إذا كانت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ترفع أو تخفض أنصبة العمالة الكلية هو سؤال تجريبي في نهاية المطاف. غير أن الأدلة المبسطة الواردة في الشكل البياني ٣-٨ (التي يتم بحثها بقدر أكبر من المنهجية في القسم التالي) تشير إلى أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مرتبطة بالفعل بزيادة كثافة رأس المال، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

الاندماج المالي

إن انخفاض عدد الحواجز أمام حركة رأس المال عبر الحدود، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن يكون له دور أيضاً في ديناميكيات نصيب العمالة. وقد يحدث ذلك من خلال قناتين منفصلتين. أولاً عن طريق تيسير نقل مواقع الإنتاج إلى البلدان التي لديها عناصر إنتاج أرخص، فإن حركة رأس المال تضعف الوضع التفاوضي للعمالة.^{٢٨} وثانياً، عن طريق زيادة إمكانية الحصول على رأس المال، فإن الاندماج المالي يخفض تكلفة رأس المال في البلدان التي يندر فيها رأس المال، مما ييسر تعميق رأس المال ومن المحتمل أن يؤدي إلى مزيد من الاستعاضة عن العمالة برأس المال.^{٢٩} وقد تكون القناة الثانية ذات أهمية خاصة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حيث يزداد انتشار المشكلات المالية وتحديد حصص الائتمان، وتعود مزايا الاندماج المالي

^{٢٧} ترد فرضية ذات صلة في دراسة (Cho (2016)، حيث يؤدي التقدم التكنولوجي دائماً إلى توفير العمالة، ويتم نقل المهام الأكثر كثافة نسبياً في تشغيل العمالة من الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي هذه الحالة، فإن نقل المهام إلى الخارج يخفض نصيب العمالة في الأسواق الصاعدة لأن المهام المنقولة إلى الخارج تستخدم تكنولوجيا أكثر تقدماً عن التكنولوجيا القائمة. وعلى العكس مما جاء في دراسة (Cho (2016)، قد ينجح أو لا ينجح التقدم التكنولوجي في النموذج الوارد في هذا الفصل في توفير العمالة لإتاحة إمكانية استفادة العمالة صاحبة المهارات العالية في الأسواق الصاعدة من التقدم التكنولوجي ولكن دورها يكون تكميلياً بدرجة كبيرة لرأس المال.

^{٢٨} تناقش دراسة (Kramarz (2016) هذه القناة وتوفر أدلة تجريبية داعمة باستخدام بيانات على مستوى الشركات.

^{٢٩} إن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انتقل بالفعل من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة على الرغم من مفارقة لوكاس (تؤكد أن مجموع رؤوس الأموال التي تتدفق من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة أقل بكثير مما تتنبأ به النظرية). وتبين دراسة (Caselli and Feyrer (2007) أن صافي فرق العائد بين البلدان الغنية والفقيرة ليس كبيراً بالقدر المفترض في الأصل، وللإطلاع على نظرة عامة حديثة، راجع دراسة (Boz, Cubeddu and Obstfeld (2017).

من التفاوتات في تكلفة عوامل الإنتاج بين البلدان (دراسات Feens- 1997 و Grossman and Rossi-Hansberg 2008). وبما أن الأجر في الاقتصادات المتقدمة أعلى من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فمن المرجح نقل المهام كثيفة العمالة نسبياً من المجموعة الأولى من الاقتصادات إلى المجموعة الثانية. وفي حالة الاقتصادات المتقدمة، تحدث الانعكاسات مباشرة: لأن المهام التي تُنقل إلى الخارج كثيفة العمالة نسبياً، فإن تكوين الإنتاج يصبح أكثر كثافة في استخدام رأس المال، يلي ذلك انخفاض في أنصبة العمالة من الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقل المهام إلى الخارج — أو التهديد بالقيام بذلك — يضعف القوة التفاوضية للعمالة (دراسة (Harrison 2002)، مما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في نصيب العمالة ضمن المهام المتبقية.

ولكي نبحث كيف يمكن أن تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أيضاً إلى انخفاض أنصبة العمالة من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تتمثل إحدى المشاهدات المبدئية في تزامن توسع سلاسل القيمة العالمية مع انخفاض حاد في السعر النسبي للسلع الاستثمارية في الاقتصادات المتقدمة مما أدى إلى التشغيل الآلي لمزيد من المهام في هذه الاقتصادات. وعلى وجه الخصوص، فإن المهام التي تزيد فيها احتمالات التحول إلى التشغيل الآلي هي التي تنطوي على إمكانات أكبر للاستعاضة عن العمالة برأس المال، وهو ما يعني بالتالي أن من الأرجح نقل المهام التي تتسم بانخفاض مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة إلى الخارج.^{٣٠} وتتمثل الرؤية الأساسية للنموذج المبسط في أنه طالما أن إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمالة محدودة في المهام التي يتم نقلها إلى الخارج، فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تخفض أيضاً أنصبة العمالة من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

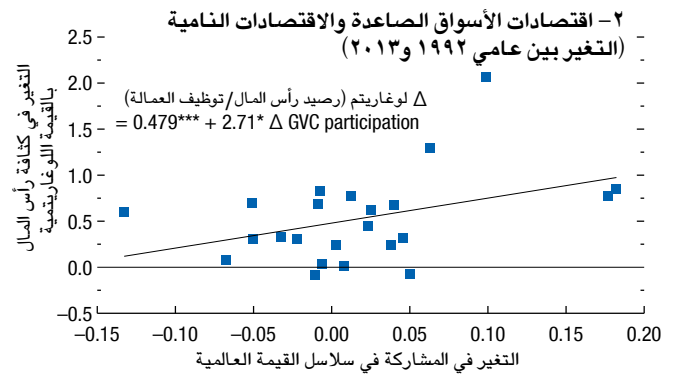
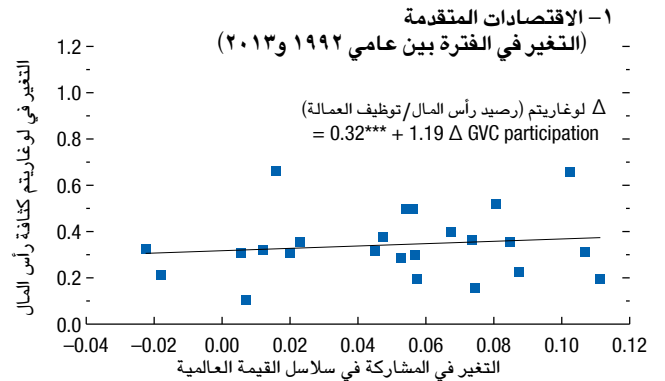
ولكن كيف يمكن أن يؤدي نقل المهام إلى الخارج، عندما تكون قابلية الإحلال بين عوامل الإنتاج فيها محدودة، إلى تخفيض نصيب العمالة الكلي من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية؟ تتمثل الرؤية الحاسمة في أنه في ظل ارتفاع تكلفة رأس المال المحلية النسبية — وهي تحديداً البيئة القائمة في اقتصادات الأسواق الصاعدة التي يندر فيها رأس المال — ستكون للمهام ذات القابلية العالية للإحلال بين عوامل الإنتاج أنصبة أصغر من رأس المال عن المهمة المتوسطة، نظراً لأن الشركات ستستفيد من انخفاض تكاليف العمالة النسبية للاستعاضة عن رأس المال بالعمالة. وعلى هذا النسق، ستكون أنصبة رأس المال مرتفعة في المهام التي تنطوي على إمكانات منخفضة للإحلال بين رأس المال والعمالة. وبالتالي فمن خلال رفع نسبة المهام التي يكون من الصعب فيها الاستعاضة عن رأس المال بالعمالة، فإن نقل المهام إلى الخارج يمكن أن يحول تكوين الإنتاج إلى مهام ذات أنصبة أعلى من رأس المال، وبالتالي خفض متوسط نصيب العمالة من الدخل في البلدان المتلقية.

وتفترض دراسة (Elsby, Hobijn, and Şahin (2013) أن إحدى طرق تبرير انخفاض أنصبة العمالة من الدخل في أنحاء العالم هي اعتبار أن المهام كثيفة الاستخدام للعمالة في الاقتصادات المتقدمة تكون كثيفة الاستخدام لرأس المال مقارنة بالمهام القائمة في الاقتصادات الخارجية التي تُنقل إليها، مما يرفع

^{٣٠} هناك إثبات منهجي لهذه الفكرة البديهية في الاقتراح ١ الوارد في المرفق ٣-٢.

الشكل البياني ٣-٨: التغيرات في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وكثافة رأس المال

ترتبط زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بزيادة كثافة رأس المال في الإنتاج، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.



المصادر: قاعدة بيانات Eora للمدخلات والمخرجات متعددة المناطق؛ وقاعدة بيانات بن العالمية، الجدول ٩؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: التغير في كثافة رأس المال يشير إلى التغير بالقيمة اللوغاريتمية (رصيد رأس المال/توظيف العمالة)، والتغير في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يقاس باستخدام الرابطة الخلفي - أي نسبة القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات. تشير العلامة *** إلى دلالة إحصائية عند ١٪، والعلامة * إلى دلالة إحصائية عند ١٠٪، و GVC participation تعني المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

إلى حد كبير على العمالة صاحبة المهارات العالية، التي تكون مهارتها تكاملية بقدر أكبر لرأس المال.^{٣٠}

السياسات والمؤسسات والقواعد التنظيمية

إن سياسات أسواق العمل والمنتجات والمؤسسات والقواعد التنظيمية يمكن أيضا أن تؤدي دورا أيضا في تطور أنصبة العمالة. وفي حين أن السياسات نفسها ربما تغيرت في جزء منها استجابة للاتجاهات في الاندماج العالمي والتكنولوجيا، قد تكون لهذه التغيرات آثار مستقلة على أنصبة العمالة من الدخل. فالانخفاض في معدلات الضرائب على دخل الشركات

^{٣٠} راجع دراستي (1994) Berman, Bound, and Griliches, و Jaumotte, Lall, and Papageorgiou (2013).

مثلا يمكن أن يرفع العائد النسبي على رأس المال، مما قد يحث على زيادة الاستعاضة عن العمالة برأس المال ويخفض نصيب العمالة من الدخل. وانخفاض الاتجاه العام في معدلات العمل النقابي قد يعكس ضعف القوة التفاوضية للعمال (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ٤)، مما يتسبب أيضا في انخفاض في أنصبة العمالة من الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات في القواعد المنظمة للسوق على مدى العقدين الماضيين — مثلا تلك التي تنظم تعيين العاملين وصرفهم من العمل أو المنافسة في أسواق المنتجات — ربما أثرت على أنصبة عوامل الإنتاج من خلال تأثيرها على حجم الربح وتوزيعه. وقد تنشأ تغيرات في هيكل سوق المنتجات أيضا بشكل مستقل عن التنظيم وقد تعكس، على سبيل المثال، التقدم التكنولوجي واندماج أسواق المنتجات العالمية الذي يؤدي إلى زيادة تركيز قطاعات الأنشطة المختلفة. وتصف دراسة Autor and others (2017) ديناميكية «الفائز يحصد معظم المكاسب» لتوضيح ارتفاع أنصبة الأرباح وبالتالي انخفاض أنصبة العمالة، عبر الأنشطة الاقتصادية.

القياس

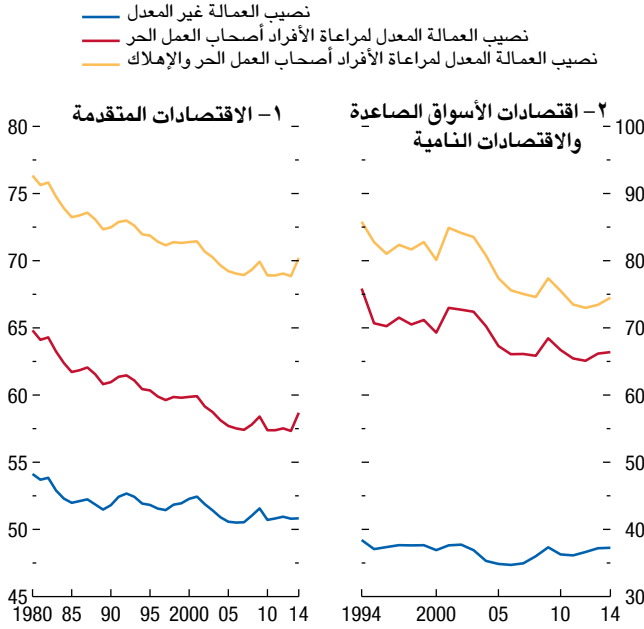
تنطوي عملية القياس على اثنين من أكبر التحديات وقد يكونا السبب في الانخفاض الواضح في أنصبة العمالة. ويتعلق التحدي الأول بنصيب أصحاب العمل الحر من الدخل والمحاسب لأغراض الإبلاغ عن الرقم الكلي في الحسابات القومية. ويتعلق التحدي الثاني بإهلاك رأس المال، والذي يُقال أنه ينبغي استبعاده من حساب أنصبة عوامل الإنتاج من الدخل نظرا لعدم إمكانية استهلاكه من جانب العمال أو أصحاب رأس المال.^{٣١} ومن شأن التعديلات لمراعاة أصحاب العمل الحر والإهلاك أن ترفع نصيب العمالة عموما. غير أن هذه المشكلات في القياس يمكن أن تؤثر أيضا على تطور أنصبة العمالة مع مرور الوقت. وعلى سبيل المثال، في حالة تساوي جميع العوامل الأخرى، سيؤدي انخفاض معدلات أصحاب العمل الحر إلى انخفاض أشد حدة في نصيب العمالة، في حين أن ارتفاع معدلات إهلاك رأس المال سيجعل الانخفاض أقل وضوحا. وبالنظر إلى قصور البيانات، يعامل هذا الفصل قضايا القياس كعامل رابع في تفسير هذا التطور ومقارنة أنصبة العمالة بين البلدان ويعرض ثبات النتائج باستخدام المقاييس المختلفة لنصيب العمالة من الدخل (الشكل البياني ٣-٩، والإطار ٣-٤).

وإجازا لما سبق، إن العوامل التي تمت مناقشتها حتى الآن يمكن أن تؤثر على أنصبة العمالة بشكل مختلف في مجموعات البلدان المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون لمختلف جوانب

^{٣١} تشدد دراسة Rognlie (2015) على هذا العامل الثاني، وتشير إلى ارتفاع نصيب رأس المال الصافي بقدر أقل من نصيب رأس المال الإجمالي في الولايات المتحدة وبالتالي فإن نصيب العمالة انخفض بقدر أقل مما أُشير إليه عادة.

الشكل البياني ٣-٩: تطور نصيب العمالة المعدل من الدخل (%)

يؤدي تعديل نصيب العمالة من الدخل للأفراد أصحاب العمل الحر وإهلاك رأس المال إلى تغيرات في المستوى فضلا على تغيرات في اتجاه نصيب العمالة. والتحول في مستوى التعديل للأفراد أصحاب العمل الحر أكبر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في حين أن التحول في مستوى التعديل لإهلاك رأس المال أكبر في الاقتصادات المتقدمة.



المصادر: دراسة (2014) Karabarounis and Neiman والسلطات الوطنية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ولحوظة: تعرض اللوحتان الآثار السنوية الثابتة من الانحدارات التي تشمل أيضا آثار قطرية ثابتة لمراعاة حالات الدخل والخروج خلال فترة العينة. وترجع الانحدارات بإجمالي الناتج المحلي الاسمي على أساس القيمة الحالية للدولار الأمريكي. وتُستعمل الآثار الثابتة لتعكس مستوى نصيب العمالة في عام ٢٠٠٠.

ويشير تحليل التحول في الأنصبة إلى أن إعادة توزيع عوامل الإنتاج عبر فئات قطاعات الأنشطة الواسعة لم يكن محركا كبيرا عموما للاتجاهات العامة في أنصبة العمالة. فقد كانت معظم البلدان متجمعة حول الخط المائل ٤٥ درجة، مما يشير إلى أن تغيرات الاتجاهات العامة في أنصبة العمالة تنشأ في معظمها من تغيرات الاتجاهات العامة في أنصبة العمالة داخل القطاعات وليس من إعادة توزيع عوامل الإنتاج بين قطاعات الأنشطة المختلفة. وبالفعل وُجد أن المكون الداخلي في قطاعات الأنشطة يشكل أكثر من ٩٠٪ من مجموع التغير في الاتجاه العام. والاستثناء البارز هي الصين حيث كانت إعادة التخصيص من قطاعات الأنشطة التي كانت أنصبة العمالة فيها عالية نسبيا، وأبرزها الزراعة، إلى القطاعات التي كانت أنصبة العمالة فيها منخفضة مثل تجارة الجملة والنقل والاتصالات

العولمة — مثل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والاندماج المالي — آثار موازنة أو معززة لبعضها. وبالتالي، فإن تقييم مساهماتها النسبية في الاتجاهات العامة لنصيب العمالة هو في الغالب عملية تجريبية في نهاية المطاف.

تحليل الاتجاهات العامة في نصيب العمالة من الدخل: تحليل تجريبي

يبدأ هذا القسم بتحليل تحول الأنصبة وحسب كميا على أساس تجريبي مقدار الانخفاض العالمي في أنصبة العمالة الذي يرجع إلى انخفاضات داخل قطاعات الأنشطة والمقدار الذي يرجع إلى تغيرات في تكوينها — أي انتقال العمالة بين القطاعات، من الأنشطة التي كانت أنصبة العمالة فيها أعلى إلى تلك التي كانت الأنصبة فيها أقل. وتمثل هذه العملية خطوة مبدئية مهمة لسببين. السبب الأول هو أنها أداة أساسية لقياس دور التحول الهيكلي — مثلا من الصناعات التحويلية إلى الخدمات في الاقتصادات المتقدمة ومن الزراعة إلى الصناعات التحويلية والخدمات في اقتصادات الأسواق الصاعدة — في انخفاض أنصبة العمالة. وتتنبأ نظرية التجارة الكلاسيكية مثلا بتحول الاقتصادات المتقدمة التي لديها وفرة في رأس المال نحو قطاعات الأنشطة كثيفة الاستخدام لرأس المال (مما يسفر عن انخفاض أنصبة العمالة) وتتحول اقتصادات الأسواق الصاعدة التي لديها وفرة في العمالة نحو الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة (مما يسفر عن ارتفاع أنصبة العمالة). وثانيا، يمكن أن يحدد تحليل تحول الأنصبة بعد ذلك ما إذا كان يمكن تحقيق منفعة أكبر من دراسة التغيرات في أنصبة العمالة داخل قطاعات الأنشطة أو من دراسة التغيرات الناشئة عن إعادة توزيع الموارد بين قطاعات الأنشطة المختلفة.

تحليل التحول في الأنصبة

يُجرى تحليل التحول في الأنصبة على عينة من ٢٧ اقتصادا متقدما و١٣ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على مستوى ١٠ قطاعات أنشطة أحادية الرقم في التصنيف الدولي الصناعي الموحد، ويتم تفكيك التغيرات في الاتجاهات العامة لأنصبة العمالة إلى مكونات داخل قطاع النشاط وبين قطاعات الأنشطة المختلفة.^{٣٢} ويعرض الشكل البياني ٣-١٠ (للوحه ١) نتائج هذه العملية حيث يبين مجموع التغير في الاتجاه العام على المحور الأفقي مقابل العنصر داخل قطاعات الأنشطة على المحور الرأسي.

^{٣٢} تفكيك مجموع التغير لكل تغير سنوي على أنه

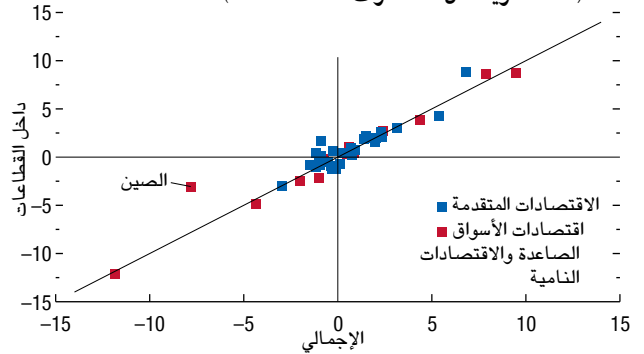
$$\Delta LS_{i,t} = \sum_{k=1}^n (w_{i,k,t-1} \Delta LS_{i,k,t}) + \sum_{k=1}^n (\Delta w_{i,k,t} LS_{i,k,t-1})$$

(حيث الحاصل الأول هو التغير داخل القطاعات والثاني هو التغير بين القطاعات) ثم يتم تجميعه لكل السنوات في العينة.

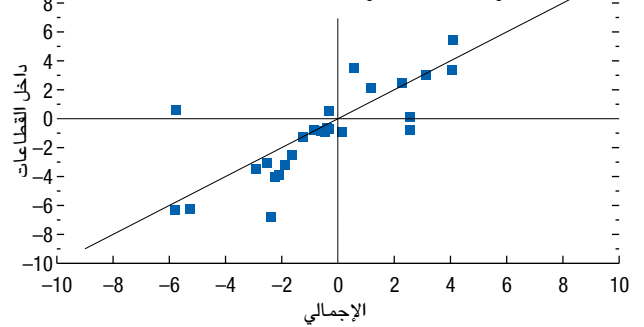
الشكل البياني ٣-١٠: تحليل التحول في الأنصبة

يفسر التباين داخل القطاعات أحادية الرقم أكثر من ٩٠٪ من التباين في الاتجاهات العامة لنصيب العمالة عبر البلدان ويفسر التباين داخل القطاعات ثنائية الرقم أكثر من ٧٠٪ من هذا التباين. وكان دور إعادة التوزيع بين القطاعات المرتبط في كثير من الأحيان بالتحول الهيكلي صغيرا، في المتوسط، ولكنه يؤدي دورا مهما في الصين.

١- الاتجاهات العامة لنصيب العمالة، داخل القطاعات مقابل الإجمالي، صناعات أحادية الرقم في التصنيف الصناعي الدولي الموحد (نقاط مئوية لكل ١٠ سنوات، ١٩٩٠-٢٠١٤)



٢- الاتجاهات العامة لنصيب العمالة، داخل القطاعات مقابل الإجمالي، صناعات ثنائية الرقم في التصنيف الصناعي الدولي الموحد (نقاط مئوية لكل ١٠ سنوات، ١٩٩٢-٢٠٠٧)



المصادر: قاعدة بيانات CEIC، وقاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: استخدمت بيانات التعديل ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية.

العينة ينحرف الآن عن الخط المائل ٤٥ درجة، فإنها عادة ما تقع تحت الخط، مما يشير إلى أن إعادة توزيع عوامل الإنتاج بين القطاعات كانت في كثير من الأحيان تؤدي إلى زيادة أنصبة العمالة في الاقتصادات المتقدمة. ولا توفر هذه النتائج المستخلصة كثيرا من الدعم لتنبؤات لنظرية التجارة التقليدية وتشير إلى أنه سيكون من المفيد بدلا من ذلك دراسة المحركات وراء التغير داخل قطاعات الأنشطة المختلفة لفهم الاتجاهات العامة الكلية في أنصبة العمالة.^{٣٥} وينتقل التحليل التجريبي إلى هذه المحركات في القسم التالي، بدءا باستكشاف البيانات القُطرية ثم الانتقال إلى بيانات القطاعات داخل البلدان وأخيرا إلى بيانات للقطاعات داخل البلدان حسب مستوى المهارات.

تحليل التغيرات طويلة المدى في نصيب العمالة من الدخل ككل

من أجل تقييم مساهمات المحركات الأساسية لأنصبة العمالة من الدخل، يبحث هذا القسم العلاقة التجريبية بين الاتجاهات في أنصبة العمالة والتكنولوجيا والاندماج العالمي وعوامل أخرى. وبناء على الأعمال البارزة بشأن تحليل أنصبة العمالة، يركز هذا المنهج على التغيرات طويلة الأجل في أنصبة العمالة ويربطها بالتغيرات طويلة الأجل في المحركات المحتملة.^{٣٦} وتستند هذه الاستراتيجية إلى اعتبارات مهمة، بما في ذلك الآفاق الزمنية الطويلة للتعديلات حسب التغيرات الهيكلية الناجمة عن التقدم التكنولوجي والاندماج العالمي وانخفاض احتمال التحيز نتيجة للأوضاع الدورية أو المؤقتة التي يكون لها انعكاس صغير على التغيرات طويلة الأجل في أنصبة العمالة. وقياس التغيرات طويلة الأجل في محركات أنصبة العمالة، مثل الاندماج المالي، يسمح برصد الأساسيات القُطرية بشكل أفضل مقارنة بالتحركات عالية التردد الناتجة عن الأوضاع الدورية أو المؤقتة.^{٣٧}

^{٣٥} تشوب تحليلات تحول الأنصبة أوجه قصور معروفة. وهناك اثنان من أوجه القصور المحتملة في العملية المعروضة يتمثلان في أن تفكيك نصيب التحول لا يراعي التغيرات الهيكلية في قطاع النشاط مثل طفرة التجارة عبر الإنترنت في قطاع التجزئة. وبالإضافة إلى ذلك، بينما التفكيك على المستوى ثنائي الرقم للقطاعات مفيد للنظر في احتمال حدوث تحولات بين القطاعات في المستوى أحادي الرقم، يقال إن المجموعات الصناعية على أساس التصنيف ثنائي الرقم مجمعة بشكل جيد إلى حد ما.

^{٣٦} راجع على سبيل المثال، دراسات (Rodrigues and Harrison (2002)، و (Jayadev (2010)، و (Karabarbounis and Elsby, Hobijn, and Şahin (2013)، و (Neiman (2014)، و (Acemoglu and Restrepo (2016).

^{٣٧} تتيح جميع الانحدارات تكيف رأس المال والعمالة بحرية استجابة للتغيرات في تكلفتها النسبية على المدى الطويل. وبالتالي، فإن تحديد أثر السعر النسبي للسلع الاستثمارية يرصد التأثير المباشر على الطلب ويرصد أيضا أي تعديل موازن محتمل ينتج عن التغيرات في المعروض النسبي من العوامل. وبالمثل، قد تولد زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية استجابة داخلية لعرض رأس المال والعمالة إضافة إلى التأثير المباشر في حالة الطلب والمكونات.

تسهم بنحو ٦٠٪ من مجموع الانخفاض في نصيب العمالة خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٤. ^{٣٤،٣٣} وتظهر نتائج مماثلة في حالة إجراء التحليل على ٢٢ من اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستخدام بيانات أكثر تفصيلا (مستويات ثنائية الرقم) تغطي ٣١ قطاعا (الشكل البياني ٣-١٠، اللوحة ٢). وعلى الرغم من أن كثير من بلدان

^{٣٣} للاطلاع على مزيد من التحليل لتطور أنصبة العمالة في الصين، راجع دراسة Dao and others (قيد الإصدار).

^{٣٤} تتناقض هذه النتيجة مع تلك الواردة في دراسة Karabarbounis and Neiman (2014)، بما يعكس إطارا زمنيا مختلفا اختلافا بسيطا في التحليل الوارد في هذا الفصل، والأهم من ذلك، التعديلات غير البسيطة لبيانات نصيب العمالة في الصين الواردة من المصادر الرسمية.

أخرى، حيث كانت الزيادة الكبيرة في الاندماج المالي هي المساهم الأساسي في زيادة نصيب العمالة حسب التنبؤات، في حين أن جزءا كبيرا من التدفقات المالية عبر الحدود كان مدفوعا بالصناعات الاستخراجية وبالتالي من غير المرجح أن تسهم بنفس القدر في ارتفاع الأجور ونصيب العمالة كما هو الحال في الأسواق الصاعدة الأخرى. وتشير التقديرات التجريبية إلى أن انخفاض قدره ١٥٪ في السعر النسبي للسلع الاستثمارية (متوسط الانخفاض في العينة) يؤدي إلى انخفاض قدره ٠,٤ نقطة مئوية في نصيب العمالة في بلد تنخفض فيه نسبيا مخاطر التعرض المبدئي للتحويل إلى المهام الروتينية، وانخفاض قدره نحو ١,٥ نقطة مئوية في بلد ترتفع فيه مخاطر التحويل إلى المهام الروتينية.^{٤١}

وفي حين أنه لا يبدو أن التجارة الكلية في السلع والخدمات تؤثر كثيرا على أنصبة العمالة، فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تؤثر عليها. وتشير التقديرات إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أثرت تأثيرا سلبيا كبيرا على نصيب العمالة من الدخل في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، مما يدعم الرأي القائل بأن المهام التي تُنقل إلى الخارج هي مهام كثيفة العمالة في المجموعة الأولى من البلدان ولكنها ترفع كثافة رأس المال في المجموعة الثانية. وتشير التقديرات التجريبية إلى أن الزيادة في الواردات من السلع الوسيطة البالغة ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي (تقابل وسيط الزيادة في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في العينة) تقترن بانخفاض قدره ١,٦ نقطة مئوية في نصيب العمالة الكلي، في المتوسط، وكان التأثير أكبر كثيرا في الأسواق الصاعدة.^{٤٢}

ويؤثر الاندماج المالي الدولي بطرق متباينة على مجموعتي البلدان حيث يخفض أنصبة العمالة في الاقتصادات المتقدمة ويرفعها في الأسواق الصاعدة. ويشار منذ فترة طويلة إلى أن تزايد حركة رأس المال يعزز القوة التفاوضية لرأس المال

^{٤٠} يشير ارتفاع درجة التعرض للمخاطر إلى الاقتصادات التي كان تعرضها المبدئي للتحويل إلى مهام روتينية عند المئين ٧٥ من توزيع حالات التعرض، في حين أن انخفاض درجة التعرض للمخاطر يشير إلى تعرض مبدئي عند المئين ٢٥.

^{٤١} النتيجة التي تفيد بأن نحو نصف الانخفاض في أنصبة العمالة يرجع إلى التكنولوجيا تتسق مع دراسة Karabarbounis and Neiman (2014).

^{٤٢} التأثير الأصغر لنقل المهام إلى الخارج في الاقتصادات المتقدمة قد يعكس إعادة توزيع العاملين المنقولين في الاقتصادات المتقدمة من الصناعة التحويلية إلى صناعات الخدمات محدودة المهارات (ولكنها كثيفة العمالة) وهو ما قد يرفع في حد ذاته نصيب العمالة ويعمل ضد التأثير السلبي لنقل المهام إلى الخارج على أنصبة العمالة. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، فإن إعادة التوزيع من الوظائف كثيفة العمالة إلى وظائف كثيفة رأس المال يؤثر تأثيرا مباشرا بقدر أكبر على أنصبة العمالة. وهناك سبب آخر محتمل للتأثير الأصغر من نقل المهام إلى الخارج في الاقتصادات المتقدمة وهو أن المدخلات الوسيطة المستوردة قد ترفع نصيب العمالة في بعض المهام أو القطاعات من خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية، إذا كانت مرونة إحلال هذه المهام منخفضة نسبيا.

ويقتصر التحليل على البلدان التي تتوافر بشأنها بيانات لعشر سنوات على الأقل خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٤، ويجري تقدير نموذج الانحدار على عينة من ٤٩ بلدا (٣١ اقتصادا متقدما و١٨ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة). ويلخص المرفق ٣-٤ التفاصيل الفنية لعملية التقدير. ولتقدير تأثير التكنولوجيا، يتبع التحليل دراسة Karabarbounis and Neiman (2014) باستخدام التغير في السعر النسبي للسلع الاستثمارية كمتغير بديل لحوافز الشركات على الاستعاضة عن العمالة برأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، من الابتكارات الجديدة في هذا الفصل إدراك أن هذه الاستعاضة ستكون أقوى في البلدان الأكثر تعرضا في بداية الفترة لمخاطر التحويل إلى المهام الروتينية. وعن طريق قياس مخاطر التحويل إلى المهام الروتينية لكل بلد في بداية الفترة، يخفف المنهج المتبع في هذا الفصل المخاوف من أن التعرض المبدئي لمخاطر عالية من التحويل إلى المهام الروتينية سيؤدي في حد ذاته إلى زيادة اعتماد التكنولوجيا التي تركز على المهام الروتينية وبالتالي يخفض مخاطر التعرض اللاحق لقابلية التحويل إلى مهام روتينية. وتأخذ النتائج في اعتبارها مقاييس بديلة لمتغير التكنولوجيا ومتغير الاندماج العالمي لتقييم ثبات النتائج.^{٣٨} وبالنسبة لهيكل أسواق العمل والمنتجات، يستخدم هذا الفصل التغيرات في كثافة العمل النقابي ومعدلات ضرائب الشركات على امتداد فترة العينة.^{٣٩} وبالإضافة إلى ذلك، لتقييم ما إذا كانت إصلاحات تنظيم أسواق العمل والمنتجات التي جرت خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٤ قد أثرت على أنصبة العمالة، تشمل الانحدارات أيضا على مؤشر للبلدان التي طبقت إصلاحات كبيرة لتخفيف القواعد التنظيمية التي تحكم حماية الوظائف وتطبيق على أسواق المنتجات.

ويتبع النموذج التجريبي عن قرب التغيرات في أنصبة العمالة خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٤ على مستوى البلدان، ويؤكد بقوة على الأدوار الكبيرة التي يؤديها التقدم التكنولوجي، والتعرض لمخاطر التحويل إلى المهام الروتينية، والاندماج العالمي في انخفاض أنصبة العمالة (الجدول ٣-٥-١ بالمرفق والشكل البياني ٣-١١، اللوحة ١). والقيمة الشاذة الملحوظة هي الصين — على نحو يتسق مع نتائج تحليل التحويل في الأنصبة — حيث أدى تغير كبير في تكوين قطاعات الأنشطة إلى انخفاض نصيب العمالة. وتمثل جنوب إفريقيا قيمة شاذة

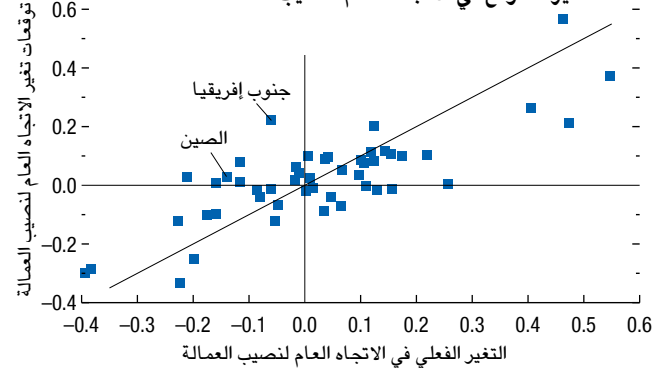
^{٣٨} تتضمن هذه المقاييس على سبيل المثال مقياسا للواردات من السلع الوسيطة، ما عدا السلع الأولية، فضلا على أحجام الواردات من السلع الوسيطة، بدلا من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والأرصدة الإجمالية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج بالنسبة للاندماج المالي، ومقياسا لتكلفة رأس المال المستخدم بدلا من سعر السلع الاستثمارية. ويتناول المرفق ٣-٤ وصف عمليات التحقق الإضافية من ثبات النتائج.

^{٣٩} تُقاس معدلات ضرائب الشركات باستخدام المعدلات الأساسية للضرائب على دخل الشركات التي تحددها الحكومة المركزية (المعدل الثابت أو الحدي الأعلى).

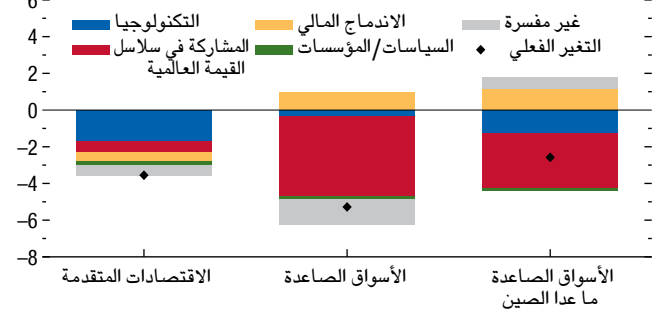
الشكل البياني ٣-١١: النتائج الكلية

يفسر النموذج التجريبي نحو ثلثي تطور الاتجاهات العامة لأنصبة العمالة الكلية عبر البلدان، وشكلت القيم الخاصة بالصين وجنوب إفريقيا حالتين من القيم الشاذة. وفي الاقتصادات المتقدمة، تسهم التكنولوجيا بنحو نصف التباين في انخفاض نصيب العمالة بين البلدان، وساهمت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والاندماج المالي بالرابع. وفي الأسواق الصاعدة، كانت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هي العامل المهيمن في انخفاضات نصيب العمالة، ووازنها التأثير الموجب للاندماج المالي، بينما كان للتكنولوجيا دور أصغر بكثير.

١- متوسط التغيرات السنوية الفعلية والمتوقعة في أنصبة العمالة التغير المتوقع في الاتجاه العام لنصيب العمالة



٢- المساهمات في التغيرات الكلية لنصيب العمالة، ١٩٩٣-٢٠١٤ (الانحراف عن ثابت الانحدار)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تعرض اللوحة ١ المتوسط الفعلي للتغيرات السنوية في أنصبة العمالة للبلدان التي تتوافر بشأنها بيانات لعشر سنوات على الأقل وتستند التوقعات إلى نموذج انحدار الاتجاه العام الكلي (راجع المرفق ٣-٤). وتم تحديد مقياس قيمة المساهمات المشتقة لعرض إجمالي التغيرات على مدى ٢٥ عاما.

الصاعدة مدفوعا بارتفاع نصيب العمالة عالية المهارات من الدخل.

وتفيد النتائج المستخلصة بأن مقاييس التغيرات في الاتجاهات العامة لتنظيم أسواق العمل والمنتجات، فضلا على التغيرات في ضرائب الشركات، لا تؤثر تأثيرا قويا على الاتجاهات العامة لنصيب العمالة على امتداد فترة العينة. ويبدو أن هناك علاقة ارتباط قوية ذات متغيرين بين الانخفاضات في الضرائب على دخل الشركات والتغيرات في الاتجاهات العامة لنصيب العمالة، ولكن تشير التقديرات إلى أنها ليست دالة إحصائيا في حالة إدراج متغيرات لتحديد أثر الاتجاهات العامة المترامنة القوية في العولمة والتقدم التكنولوجي.

في ظل المحاذير من صعوبة إجراء فاصل تام بين آثار التكنولوجيا والاندماج العالمي، أو السياسات والإصلاحات، يعرض الشكل البياني ٣-١١ (اللوحة ٢) تفكيكا إلى هذه العوامل المختلفة لقياس مساهماتها النسبية في التغيرات في أنصبة العمالة. وفي الاقتصادات المتقدمة ككل، كانت التكنولوجيا، التي يُستخدم كمؤشر بديل لها انخفاض السعر النسبي للسلع الاستثمارية والتعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية، هي أكبر مساهم في انخفاض أنصبة العمالة، وشكلت نصف الانخفاض الكلي تقريبا. وتشير التقديرات إلى أن الاندماج العالمي — وخاصة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والاندماج المالي — ساهم بنصف مقدار مساهمة التكنولوجيا.

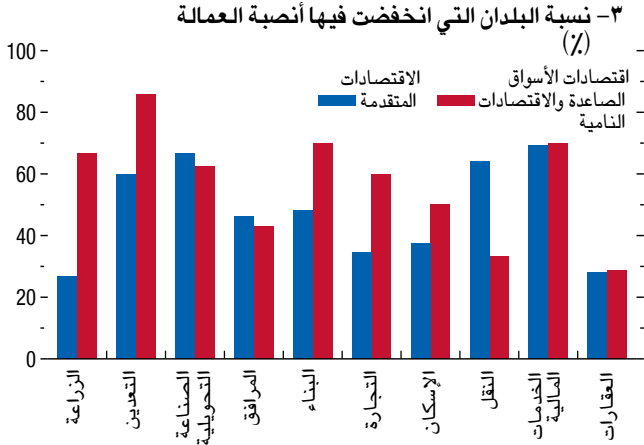
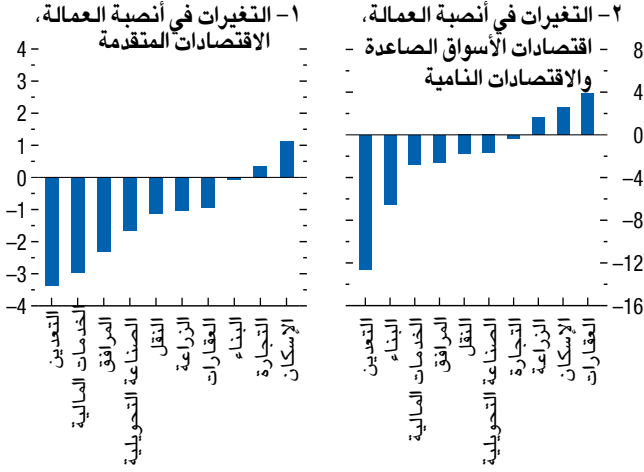
والنتائج الخاصة بمجموعة الاقتصادات المتقدمة عموما تنطبق أيضا على كل اقتصاد على حدة. وعلى سبيل المثال، فإن التأثير السلبي المشترك للتكنولوجيا والاندماج العالمي يمكن أن يفسر نحو ثلاثة أرباع الانخفاض في أنصبة العمالة في ألمانيا وإيطاليا وأكثر من نصف الانخفاض في الولايات المتحدة (كلها بلدان معرضة لدرجة عالية نسبيا من مخاطر التحول إلى المهام الروتينية، وفي حالة الولايات المتحدة وألمانيا، لزيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية). غير أن الزيادة في نصيب العمالة في المملكة المتحدة لا تتوافق مع هذا النمط العام، على الرغم من أنها محدودة. وفنلندا والنرويج، من ناحية أخرى، من الأمثلة على البلدان التي كانت معرضة لدرجة منخفضة من مخاطر التحول إلى المهام الروتينية وشهدت ارتفاعا في الاتجاه العام لأنصبة العمالة وفق تنبؤات التحليل التجريبي.

وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فقد كان لقوى الاندماج العالمي آثار كبيرة وإن كانت موازنة جزئيا، حيث أدت المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى انخفاض نصيب العمالة من الدخل وأدى الاندماج المالي إلى ارتفاعه. وأدت التكنولوجيا دورا صغيرا للغاية في المُجمل، ولكن كان تأثيرها على نصيب العمالة غير متجانس على مستوى البلدان المنفردة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تباين أكبر في المساهمة النسبية للمحركات المختلفة للاتجاهات العامة

مقارنة بالعمالة عن طريق تيسير نقل موقع الإنتاج.^{٤٣} وتتسق التقديرات التجريبية مع هذه الرؤية للاقتصادات المتقدمة التي تشكل عموما مصدر التدفقات الرأسمالية العابرة للحدود. ومن الناحية الأخرى، تتسق النتيجة في حالة الأسواق الصاعدة مع الرأي القائل بأن التدفقات الرأسمالية الداخلة تخفض تكلفة رأس المال، وطالما كانت قابلة الاستعاضة عن العمالة برأس المال محدودة في الإنتاج (مرونة الإحلال أقل من ١)، فإن هذه التدفقات ترفع نصيب العمالة من الدخل. واتساقا مع الأدلة الواردة في دراسة Jaumotte, Lall, and Papageorgiou (2013)، فمن المرجح أن يكون التأثير في اقتصادات الأسواق

الشكل البياني ٣-١: عدم التجانس عبر القطاعات والبلدان

تخفي التغيرات في أنصبة العمالة الكلية قدرا كبيرا من عدم التجانس عبر قطاعات الأنشطة المختلفة، ولكن حتى داخل هذه القطاعات، هناك اختلافات كبيرة بين البلدان.



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرض اللوحتان ١ و٢ متوسط التغيرات بالنقاط المئوية على مدى ٢٥ عاما في أنصبة العمالة حسب القطاع في البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات عن القطاعات لعشر سنوات على الأقل.

المتوقع أن تكون أكبر في حالة السلع التجارية مقارنة بالسلع غير التجارية. غير أنه من المهم أيضا التأكيد على وجود بعض أوجه القصور في التحليل على مستوى القطاعات، بما في ذلك تغطية عدد أقل من البلدان وسلاسل زمنية أقصر (راجع المرفق ٣-٣ للاطلاع على قائمة البلدان المدرجة في التحليل على مستوى القطاعات). وبالتالي ينبغي النظر إلى النتائج على أنها مكملة لنتائج التحليل الكلي.

وعلى النحو الوارد في التحليل الكلي، من شأن استخدام نموذج يدمج آثار التجارة والتكنولوجيا أن يفسر التغيرات الملحوظة في أنصبة العمالة بشكل معقول (الشكل البياني ٣-١٣، اللوحة ١). وإذا وضعنا في الاعتبار الترابط بين هذه العوامل، فإن التفكير البسيط الذي يستند إلى التحليل

في نصيب العمالة على مستوى عينة الأسواق الصاعدة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. فعلى سبيل المثال، فإن الارتفاع في السعر النسبي للسلع الاستثمارية، إلى جانب الاندماج المالي، يفسران نحو نصف ارتفاع الاتجاه العام لنصيب العمالة في البرازيل، في حين أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ليس لها دور يذكر. وفي المقابل، فإن الانخفاض في نصيب العمالة في تركيا يفسره تفسيرًا يكاد يكون حصريا الارتفاع السريع في مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، في حين تؤدي التكنولوجيا دورا محدودا يعكس بصفة خاصة الضعف الشديد في تعرضها لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية.

تحليل التغيرات طويلة المدى في نصيب العمالة من الدخل على مستوى القطاعات

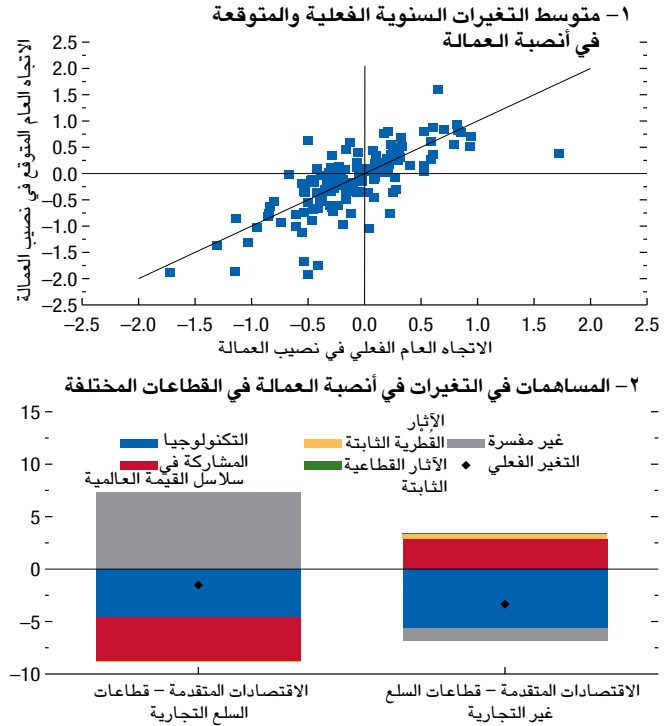
يكمل هذا القسم تحليل مجملات أنصبة العمالة عن طريق تحليل تغيراتها على مستوى البلدان وقطاعات الأنشطة المختلفة. ونظرا لقصور البيانات، تقتصر العينة على ٢٧ اقتصادا متقدما تتوافر بياناتها على مستوى القطاعات في كل بلد لعشر سنوات على الأقل. وعلى النحو المشار إليه من قبل، سار نصيب العمالة من الدخل العالمي في اتجاه تنازلي منذ ثمانينات القرن الماضي، وتخفي هذه الصورة الإجمالية درجة كبيرة من عدم التجانس بين قطاعات الأنشطة المختلفة (الشكل البياني ٣-١٢، اللوحتان ١ و٢). غير أنه حتى في هذه القطاعات، هناك اختلافات كبيرة بين البلدان. على سبيل المثال في الصناعة التحويلية، التي شهدت مستويات انخفاض كبيرة في المتوسط، انخفضت أنصبة العمالة في نحو ثلثي البلدان فحسب (الشكل البياني ٣-١٢، اللوحة ٣).

ويستكشف التحليل على مستوى القطاعات هذا الجانب الإضافي من عدم التجانس. وفي حين أن نتائج تحليل مجملات أنصبة العمالة تلقي الضوء على مساهمات المحركات في أنصبة العمالة الكلية، فقد تكون هذه المساهمات التقديرية الصغيرة انعكاسا لمساهمات موازنة كبيرة على مستوى القطاعات. وعلى سبيل المثال، فإن التأثير الذي يبدو صغيرا من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على إجمالي أنصبة العمالة في الاقتصادات المتقدمة قد يخفي تأثيرا سلبيا كبيرا في قطاعات السلع التجارية من المحتمل أن يوازنه تأثير إيجابي في قطاعات السلع غير التجارية. وفي هذه الحالات، من المهم توضيح النتائج الإجمالية بتفسير أدق لمساهمات المحركات المحددة.

ومن المحتمل أن يكون التحليل على مستوى القطاعات أكثر ثباتا أيضا أمام الشواغل من وجود علاقة ارتباط بين المحركات وعوامل قطرية أو قطاعية غير ملحوظة لم يستطع أن يرصدها التحليل على المستوى القطري (راجع المرفق ٣-٣ للاطلاع على تعاريف للمتغيرات والمصادر والمرفق ٣-٤ للاطلاع على وصف تفصيلي للمنهجية). ويمكن أن تساعد النتائج هل مستوى القطاعات أيضا في إجراء اختبار واضح للفرضيات التي تختلف على امتداد البعد القطاعي، مثل دور التجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والتي من

الشكل البياني ٣-١٣: النتائج على مستوى القطاعات، الاقتصادات المتقدمة

ترتبط زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بانخفاضات في أنصبة العمالة في قطاعات السلع التجارية وحسب.



المصدر: حسابات خبراء الصندوق.

ملحوظة: تعرض اللوحة ١ متوسط التغيرات السنوية الفعلية في أنصبة العمالة لقطاعات البلدان التي تتوافر بشأنها بيانات لعشر سنوات على الأقل، وتستند التوقعات إلى اندحارات الاتجاه العام على الاتجاه العام لأنصبة العمالة في القطاعات المختلفة على سعر الاستثمار والتعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية والتفاعل بينهما والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وتستند المساهمات إلى اندحارات الاتجاه العام لقطاعات البلدان التي تتوافر بشأنها بيانات لعشر سنوات على الأقل وتم قياس قيمتها لعرض إجمالي التغيرات على مدار ٢٥ عاما.

مخاطر التحول إلى المهام الروتينية. ويتوافق هذا الأمر على سبيل المثال مع النمط الملحوظ في قطاع المطاعم والفنادق في الولايات المتحدة. وكان تأثير الانخفاض في سعر الاستثمار يبلغ نحو ضعف التأثير في حالة قطاع ما في بلد معرض لدرجة كبيرة من مخاطر التحول إلى المهام الروتينية. ويتمشى ذلك بدوره مع تجربة قطاع الصناعات التحويلية في إيطاليا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفرق الذي تشير إليه التنبؤات في التحليل المقطعي بين تطور أنصبة العمالة في قطاع المطاعم والفنادق، وهما أقل عرضة نسبياً لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية، وتطور أنصبة العمالة في الصناعات التحويلية الأكثر عرضة لمخاطر التشغيل الآلي يتوافق أيضاً مع الفروق الملحوظة.^{٤٥}

غير أن الاتجاهات العامة للتقدم التكنولوجي تتباين في التنبؤ بمقدار الانخفاض الكلي في أنصبة العمالة في الاقتصادات المتقدمة، بينما الاتجاهات غير الملحوظة على مستوى القطاعات تؤدي دوراً موازناً مهماً. وبالتالي يتم تقدير النموذج لقطاعات السلع التجارية وغير التجارية بشكل منفصل لبحث ما إذا كان هناك اختلاف في الأدوار النسبية للتكنولوجيا والتجارة. وترتبط زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بانخفاضات في أنصبة العمالة في قطاعات السلع التجارية فحسب. ويتمشى ذلك مع تنبؤات النموذج المشار إليها من قبل: نظراً لنقل المهام كثيفة الاستخدام للعمالة إلى الخارج، من المتوقع أن تنخفض أنصبة العمالة في قطاعات السلع التجارية مع تحول الإنتاج المتبقي إلى إنتاج كثيف الاستخدام لرأس المال (الشكل البياني ٣-١٣، اللوحة ٢ والجدول ٣-٥-٦ بالمرفق).^{٤٦}

تحليل التغيرات طويلة المدى في أنصبة العمالة حسب المهارات

ينتقل هذا القسم إلى تحليل أنصبة العمالة وفقاً لمستويات المهارات المختلفة. ونتيجة لقصور البيانات، فإن معظم الاقتصادات في العينة المشمولة في التحليل هي اقتصادات متقدمة.^{٤٧}

^{٤٤} كان وسيط الانخفاض في سعر الاستثمار يبلغ نحو ١٥٪ على مدى ٢٥ عاماً. ويؤدي ذلك إلى توقع انخفاض قدره ١,٨ نقطة مئوية في نصيب العمالة من قطاع ما في بلد عند المئين ٢٥ من توزيع التحول إلى المهام الروتينية وانخفاض قدره نحو ٣,٨ نقطة مئوية في نصيب العمالة في قطاع ما في بلد عند المئين ٧٥ من توزيع التحول إلى المهام الروتينية.

^{٤٥} يتنبأ النموذج بانخفاض أكبر بمقدار ٦ نقاط مئوية في أنصبة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية (حوالي المئين ٧٥ في توزيع التحول إلى المهام الروتينية) مقارنة بقطاع المطاعم والفنادق (حوالي المئين ٢٥ في توزيع التحول إلى المهام الروتينية). وهذه النتيجة مماثلة جداً للفروق المشاهدة.

^{٤٦} ليس للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية تأثير دال إحصائياً على القطاعات غير التجارية. وتنبؤات النموذج في هذه الحالة أكثر غموضاً أيضاً وتعتمد على مدى ارتباط هذه القطاعات بعمليات الإنتاج المفصلة والمنقولة إلى الخارج.

^{٤٧} يركز التحليل الكلي حسب المهارات على عينة من ٢٧ اقتصاداً متقدماً و١٠ من اقتصادات الأسواق الصاعدة، بينما يستند التحليل

على مستوى القطاعات يؤكد الدور الكبير للتكنولوجيا في الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ٣-١٣، اللوحة ٢ والجدول ٣-٥-٦ بالمرفق).

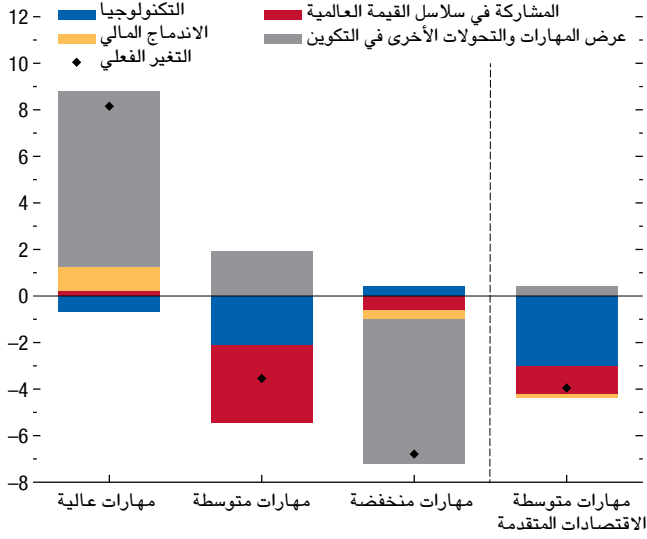
وارتبطت الانخفاضات في السعر النسبي للاستثمار بانخفاضات في أنصبة العمالة، وكان الارتباط أكبر في القطاعات التي كانت معرضة مبدئياً لدرجة أكبر من مخاطر التحول إلى المهام الروتينية. على سبيل المثال، اتساقاً مع التغيرات الفعلية في أنصبة العمالة، يتنبأ النموذج بانخفاضات كبيرة نسبياً في أنصبة العمالة في قطاعات الصناعات التحويلية والتعدين وأعمال المحاجر والنقل (القطاعات التي تشهد مستويات مبدئية عالية من التحول إلى المهام الروتينية)، ولكنه يتنبأ بزيادة في الزراعة وتجارة الجملة والتجزئة (قطاعات تشهد مستويات مبدئية منخفضة من التحول إلى المهام الروتينية).

ويشير وسيط الانخفاض في سعر الاستثمار إلى التنبؤ بانخفاض في نصيب العمالة يقابل تقريباً الانخفاض الملحوظ في قطاع ما في بلد معرض لدرجة منخفضة من

الفصل ٣ فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الداخل

الشكل البياني ٣-١٤: المساهمات في تغير نصيب العمالة الكلي حسب المهارات، ١٩٩٥-٢٠٠٩

في حين أن الزيادات في أنصبة العمالة عالية المهارات والانخفاضات في أنصبة العمالة محدودة المهارات كانت مدفوعة أساسا بتحويلات مشتركة في عرض المهارات عبر البلدان (من خلال ارتفاع مستوى التحصيل التعليمي، مثلا)، فإن للتغير التكنولوجي والاندماج في سلاسل القيمة العالمية آثار سلبية قوية على أنصبة العمالة متوسطة المهارات، بما يتسق مع فرضية التجريف.



المصادر: قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: عمليات التفكير مشتقة من انحدرات نصيب العمالة الكلي حسب فئة المهارات. والمهارات المتوسطة في الاقتصادات المتقدمة تشير إلى تفكيك نصيب العمالة متوسطة المهارات الكلي، ولم تُستخدم إلا عينة فرعية للاقتصادات المتقدمة في الانحدار. ومساهمة عرض المهارات والتحويلات الأخرى في التكوين تشكل التأثير المجمع لتكوين التعليم وثابت الانحدار.

النمسا وألمانيا والولايات المتحدة.^{٥٢} وتتسق هذه النتائج مع الأدلة الخاصة بالولايات المتحدة والاقتصادات الأوروبية، حيث تسبب انخفاض تكلفة التشغيل الآلي للمهام الروتينية في استقطاب العمالة والأجور على امتداد مختلف فئات المهارات (دراستا 2013 Autor and Dorn، و Goos, Manning, and Salomons 2014). وتشير هذه النتيجة بوضوح أيضا إلى أن عبء الانخفاض في نصيب العمالة من الدخل ككل وقع بشكل غير متناسب على العمالة متوسطة المهارات.

وبالنظر إلى أن التعرض لمخاطر التقدم التكنولوجي الذي يركز على المهام الروتينية يختلف بين القطاعات، من المثير

^{٥٢} التأثير السالب الأقوى للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية مقارنة بالتكنولوجيا بالنسبة للعمالة متوسطة المهارات يستند إلى عينة تشمل على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، والتي تخلص النتائج الإجمالية لأنصبة العمالة فيها إلى أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تفرض ضغطا خافضا أقوى على أنصبة العمالة مقارنة بالتكنولوجيا. ويؤدي تقدير وتفكيك الانخفاض في نصيب العمالة متوسطة المهارات في عينة تتألف من اقتصادات متقدمة فقط إلى نفس الترتيب الناجم عن نصيب العمالة ككل، أي أن للتكنولوجيا دور أكبر بكثير مقارنة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية (الشكل البياني ٣-١٤).

ويتمثل الهدف من التحليل في بحث تأثير التكنولوجيا والتجارة على التوزيع، بما في ذلك ما إذا كانت هذه الآثار قد ساهمت في استقطاب وما يطلق عليه تجريف الطبقة المتوسطة في الاقتصادات المتقدمة. ويتمثل المنهج المتبع في تحليل تطور أنصبة العمالة ذات المهارات العالية والمتوسطة والمنخفضة بشكل منفصل.^{٤٨}

وكما يشير الشكل البياني ٣-٥، فقد تزايد نصيب العمالة عالية المهارات من الدخل بينما انخفض نصيب العمالة متوسطة ومنخفضة المهارات من الدخل.^{٤٩} ومن التفسيرات المواتية لهذا التطور هو أن ارتفاع العرض نسبيا من المهارات عالية المهارات وانخفاض العرض نسبيا من العمالة متوسطة ومنخفضة المهارات مع مرور الوقت. ويبحث هذا القسم ما إذا كانت محركات نصيب العمالة من الدخل ككل قد ساهمت أيضا في هذا التطور المتباين إضافة إلى أثر التكوين.^{٥٠} ويتبع تحليل أنصبة العمالة من الدخل على مستوى فئة المهارات نفس تحليل أنصبة العمالة من الدخل ككل (راجع المرفق ٣-٤ للاطلاع على التفاصيل).

وتشير النتائج، التي يلخصها الشكل البياني ٣-١٤ إلى أن التقدم التكنولوجي والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية خفضا نصيب العمالة متوسطة المهارات من الدخل ولكن لم يكن لهما تأثير يذكر على العمالة منخفضة أو عالية المهارات.^{٥١} وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان المعرضة لمستويات أعلى من مخاطر التحول إلى المهام الروتينية وتسجل زيادة أكبر في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية شهدت مستويات أكبر من الانخفاض في نصيب العمالة متوسطة المهارات، وهو ما كان واضحا بشكل خاص في

حسب مستوى المهارات في كل قطاع إلى عينة من ٢٧ اقتصادا متقدما و٥ من اقتصادات الأسواق الصاعدة (الجدول ٣-٣-١ بالمرفق).^{٤٨} يستند تعريف أنواع المهارات إلى مستوى تعليم العاملين. وتستخدم قاعدة البيانات العالمية لعوامل الإنتاج والنتائج (World Input-Output Database) المعايير الدولية لتصنيف التعليم لعام ١٩٩٧ لتعريف العمالة منخفضة المهارات على أنها العمالة الحاصلة على تعليم ابتدائي ودون ثانوي، والعمالة متوسطة المهارات على أنها العاملة الحاصلة على تعليم ثانوي أو ما بعد الثانوي أو دون جامعي، والعمالة عالية المهارات على أنها العمالة الحاصلة على تعليم جامعي أو أعلى.^{٤٩} يُعرّف نصيب العمالة من الدخل في فئة من فئات المهارات بأنه تعويضات الموظفين الذين ينتمون لهذه الفئة من المهارات مقسومة على مجموع الدخل.

إذا كانت للمحركات تأثيرات معاكسة على أنصبة العمالة في مختلف فئات المهارات، فإن تحليل ديناميكيات نصيب العمالة من الدخل حسب المهارات يمكن أن يساعد في تحديد محركات نصيب العمالة من الدخل بشكل أفضل.

^{٥١} تشير «التحويلات في عرض المهارات والمكونات الأخرى» إلى تأثير العرض النسبي من المهارات الذي يقاس بنصيب مجموع السكان من التحصيل التعليمي الابتدائي والمتوسط والعالي ومساهمة ثابت الانحدار، الذي يقيس الاتجاهات التحديدية الأخرى في كل فئة من فئات العمالة. وبالنظر إلى أن ذلك يشكل متوسط التفكير لكل بلدان العينة، فلا توجد مساهمة من القيمة المتبقية.

الانخفاض الحاد في السعر النسبي للسلع الاستثمارية، هو المحرك الرئيسي في الاقتصادات المتقدمة، إلى جانب ارتفاع درجة التعرض لمخاطر تحويل الأعمال الروتينية إلى التشغيل الآلي، بينما كان للاندماج العالمي دور أصغر.

وتشير الأدلة أيضا إلى أن تأثير التقدم التكنولوجي والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على نصيب العمالة ككل في الاقتصادات المتقدمة يأتي من خلال انخفاض نصيب العمالة متوسطة المهارات. وتؤيد هذه النتيجة الأدلة القائمة للاقتصادات المتقدمة على أن عوامل التشغيل الآلي والمنافسة من الواردات ونقل المهام إلى الخارج قد أدت إلى تكبد خسائر طويلة المدى في الوظائف متوسطة المهارات ونقل العمالة متوسطة المهارات إلى وظائف أدنى أجرا.

وفي مجموعة الأسواق الصاعدة، يُعزى تطور أنصبة العمالة أساسا إلى قوى الاندماج العالمي، مع دور أقل للتكنولوجيا. ويعكس هذا الاختلاف في جزء منه، مقارنة بتجارب الاقتصادات المتقدمة، انخفاضا أقل بكثير في السعر النسبي للسلع الاستثمارية، فضلا على التعرض لمخاطر أقل من التحول إلى المهام الروتينية، مما أضعف قدرة التكنولوجيا على نقل العمالة. وكما أشير أعلاه، يمكن وصف تأثير الاندماج العالمي بأنه حميد — فهو ناتج عن تعميق رأس المال واقترب ارتفاع الأجور وتوظيف العمالة.

وسيعتمد تصميم استجابات السياسات المحددة على ظروف كل بلد، نظرا لحجم الاختلافات الكبيرة في مستويات التنمية ومدى الانخفاض في أنصبة العمالة والأهمية النسبية لمحركاتها الأساسية وشبكات الضمان الاجتماعي القائمة. وبصفة عامة، ينبغي تصميم السياسات في الاقتصادات المتقدمة لمساعدة العاملين على التكيف بشكل أفضل مع الاضطرابات التي يسببها التقدم التكنولوجي والاندماج العالمي، بما في ذلك من خلال تنمية مهارات العاملين المتضررين. وبشكل أعم، يمكن الحد من الاضطرابات المرتبطة بالتغير التكنولوجي من خلال الاستثمار طويل الأجل في التعليم فضلا على فرص تنمية المهارات طوال الحياة العملية للعاملين. ومن بين الأولويات أيضا السياسات التي تيسر إعادة توزيع العاملين المسرحين على وظائف جديدة مما يخفف تكلفة البحث عن وظيفة ويقلل المراحل الانتقالية. فالسياسات المصممة جيدا يمكن أن تدعم إعادة التوظيف وتحد من استخدام برامج دعم الدخل (وتكلفتها). ولكن من غير المرجح أن تكون هذه السياسات كافية في حد ذاتها، ولا سيما إذا كانت الصدمات مركزة في مناطق أو قطاعات أو فئات مهارات/أعمار معينة. وإذا كانت هناك بعض العمالة التي تتأثر بشكل دائم بقدر أكبر، قد تنشأ الحاجة أيضا إلى تدابير أطول أجلا لإعادة توزيع الدخل. وسيتعين تصميمها بما يناسب الظروف المحددة وارتكازها على السياق الاجتماعي لكل بلد.

للاهتمام استكشاف ما إذا كانت قطاعات الأنشطة التي تتعرض لمخاطر أعلى تشهد أيضا انخفاضات أكبر في أنصبة عمالتها متوسطة المهارات من الدخل. وإضافة إلى ذلك، فإن التحليل على مستوى القطاعات يمكن أن يحدد أثر الاتجاهات العامة القطرية ويمكن إجراء الاختبار على عينة أكبر. وتشير نتائج هذا التحليل أيضا إلى أن مقاييس التغير التكنولوجي تؤثر تأثيرا قويا على نصيب العمالة متوسطة المهارات من الدخل وأن القطاعات الأكثر تعرضا للتقدم التكنولوجي الذي يركز على المهام الروتينية تشهد انخفاضا أكبر في أنصبة العمالة متوسطة المهارات من الدخل، بما يتسق مع النتائج المتعلقة بالمهارات على المستوى الإجمالي (الجدول ٣-٥-٨ بالمرفق).

وبالنظر إلى أن التغيرات في نصيب العمالة من الدخل في فئة مهارات محددة يمكن أن يحركها تعديل مستوى العمالة أو الأجور، يعرض التحليل الإضافي تقديرات الانحدارات التي تراعي التغيرات في تكوين المهارات (الذي يقاس كنصيب كل فئة مهارات في مجموع عدد الساعات). ويتبين أن تأثير التقدم التكنولوجي على نصيب العمالة متوسطة المهارات من الدخل مماثل للغاية، مما يشير إلى أن الانخفاض في نصيب العمالة متوسطة المهارات استجابة للتطورات التكنولوجية جاء معظمه من خلال تعديل الأجور أو نقل الموقع في قطاعات محددة على نطاق واسع.^{٥٣} ويمكن استكشاف مدى ثبات هذه النتائج مثلا عن طريق الاستعاضة عن الاتجاهات العامة القطرية بمتغيرات السياسات والمتغيرات المؤسسية (المرفق ٣-٥).

الملخص والانعكاسات على السياسات

ألقى التحليل الوارد في هذا الفصل الضوء على الاتجاه التنافسي في نصيب العمالة من الدخل على المستوى العالمي منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، فضلا على عدم تجانسه على مستوى البلدان والقطاعات وفئات المهارات. وفي الأغلبية العظمى من الاقتصادات، كان محرك الانخفاض الكلي في نصيب العمالة من الدخل هو الانخفاض داخل القطاعات، وليس إعادة توزيع العمالة نحو القطاعات التي تنسم بانخفاض أنصبة العمالة.

ويشير التحليل التجريبي إلى الدور المهيمن للتكنولوجيا والاندماج العالمي في هذا الاتجاه العام، وإن كان بدرجات مختلفة بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وكان التقدم التكنولوجي، الذي ينعكس في

^{٥٣} تشير النتائج أيضا إلى التكامل بين رأس المال والمهارات: يشير المُعامل الخاص بالسعر النسبي للاستثمار إلى أنه يُرجح الاستعاضة برأس المال عن العمالة محدودة المهارات وليس العمالة متوسطة وعالية المهارات.

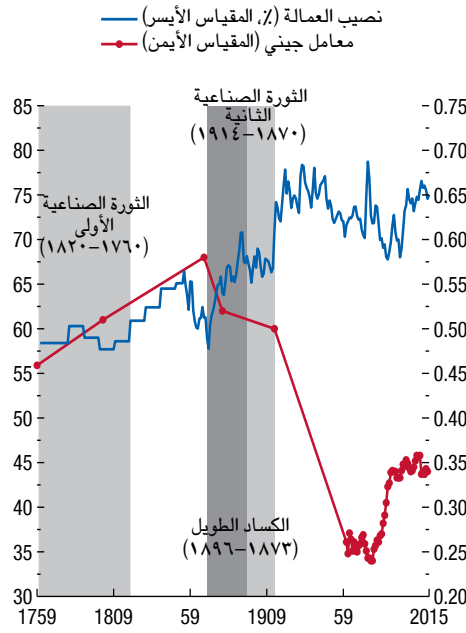
الفصل ٣ فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الداخل

على اقتسام ثمار النمو بشكل أوسع نطاقاً. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تنشأ تحديات مماثلة لتلك القائمة في الاقتصادات المتقدمة مع التقدم في التشغيل الآلي. ولذلك، قد يكون للسياسات التي تعزز تعميق المهارات دور كبير في إعداد العمالة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لمواصلة التحول الهيكلي بالإضافة إلى تيسير عملية التقارب بين مستويات الدخل.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، سمح الاندماج العالمي بتوسيع إمكانية الحصول على رأس المال والتكنولوجيا وأدى، عن طريق زيادة الإنتاجية والنمو، إلى رفع مستويات المعيشة. ومن حيث المبدأ، قد لا يستلزم انخفاض نصيب العمالة من الدخل في حد ذاته تدخلاً من السياسات، ولكن في الاقتصادات المتقدمة، ينبغي أن تعمل السياسات على توفير إمكانية الحصول على الفرص فضلاً

الإطار ٣-١: التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية

الشكل البياني ٣-١-١: نصيب العمالة وعدم المساواة في المملكة المتحدة



المصدر: بنك إنجلترا، مجموعة بيانات Three Centuries Macroeconomic data set (الإصدار ٣-٢): ومعهد دراسات المالية العامة، مجموعة بيانات مستويات المعيشة وعدم المساواة والفقر؛ ودراسات Lindert and Williamson (1983)؛ و (Milanovic (2016)؛ و (Milanovic, Lindert, and Williamson (2011).

ويعرض الشكل البياني ٣-١-١ التطور التاريخي لنصيب العمالة وعدم المساواة في المملكة المتحدة، التي تتاح بشأنها مجموعتي البيانات لفترة طويلة. ويشير إلى أن أنصبة العمالة كانت ثابتة للغاية خلال الثورة الصناعية الأولى (عادة ما تشير إلى الفترة من ١٧٦٠ إلى ١٨٢٠/١٨٤٠). نظرا لأن التشغيل الآلي في الفترة المبكرة من القرن التاسع عشر حل محل عدد محدود وحسب من الأنشطة البشرية — فقد أثر على بعض أجزاء الاقتصاد فقط بينما أدى إلى زيادة الطلب على العمالة التكميلية للسلع الرأسمالية التي تمثلت في التكنولوجيات الجديدة (دراسة Mokyr 2002).^٤ واستحدثت

يمكن أن يشتمل ذلك الاعتماد على عمال الميكانيكا لتصليح الآلات الجديدة، وكذلك مشرفين لمراقبة النظام الجديد في المصنع ومحاسبين لإدارة الأعمال التي تنفذ على نطاق غير مسبوق (دراسة Mokyr, Vickers, and Ziebarth 2015). ويختلف التحول إلى استخدام الآلات في هذه الحالة عن التحول إلى أداء المهام الروتينية الذي يتم تناوله في هذا الفصل، والذي يتعلق بالتشغيل الآلي الناتج عن رأس المال المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقط.

^٥ يُنظر إلى أعمال شغب «اللوديين» (١٨١١-١٨١٦) التي قام بها عمال الغزل والنسيج ودمروا خلالها آلات النسيج، وأعمال شغب «التحول» (١٨٣٠-١٨٣٢) التي قام بها عمال الزراعة والتي

يلاحظ بعض المراقبين وجود أوجه تشابه بين فترة التطورات الحالية في التكنولوجيا والفترات السابقة من التقدم التكنولوجي السريع. ويستعرض هذا الإطار الدراسات المتعلقة بتأثير هذا المحرك الرئيسي على أنصبة العمالة خلال الثورة الصناعية.^١ ويشير الاستعراض إلى أن ما يطلق عليه القلق التكنولوجي الذي يصيب العمالة من التغيير التكنولوجي السريع ليس فريدا من نوعه في السياق الحالي، فقد كانت الفترات السابقة من التقدم التكنولوجي مصحوبة أيضا بانخفاض أنصبة العمالة خلال فترات انتشار التكنولوجيات الموفرة للعمالة عبر الاقتصاد وتأثرت فئات عمالة وقطاعات معينة بشكل غير متناسب.

وتجدر الإشارة إلى اثنين من المحاذير في هذا الصدد. أولا، نظرا لندرة البيانات عن أنصبة العمالة على مدار فترة التحليل، يتناول هذا الإطار مقاييس أنصبة العمالة وعدم المساواة. وتتوافر مقاييس عدم المساواة على نطاق أوسع للفترة الأولى (وتستند إلى الجداول الاجتماعية وثروة المساكن والإحصاءات الضريبية) ومن المرجح أن تكون هناك علاقة ارتباط بينها وبين أنصبة العمالة نظرا لأن رؤوس الأموال وملكية الأراضي كانت تتسم بالتركز الكبير في ذلك الوقت.^٢ وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أنه كانت هناك درجة تداخل أقل في ذلك الوقت بين الدخل من رأس المال والدخل من العمل مقارنة بالتداخل السائد الآن بينهما. وثانيا، تزداد صعوبة فصل الأهمية النسبية لمختلف المحركات في الفترات التاريخية مقارنة بالفترة الأخيرة، نظرا لأن تطور أنصبة العمالة قد لا يعكس التغيير التكنولوجي وحسب، ولكنه قد يعكس أيضا تفاعله مع قوى أخرى، مثل زيادة التجارة الدولية، وندرة العمالة، والسياسات والمؤسسات.^٣ وبالتالي، ينبغي النظر إلى الأمثلة الواردة أدناه على أنها توضيحية.

مؤلفة هذا الإطار هي تشوكا كوتسان.

^١ تشير دراسة Milanovic (2016) إلى أوجه التشابه بين «موجة كوزنتس الأولى» المرتبطة بالثورة الصناعية و«موجة كوزنتس الثانية» المعاصرة، وتذهب إلى أن ارتفاع درجات عدم المساواة في الحالتين كان مدفوعا بالتطورات التكنولوجية (التي عادت ثمارها بشكل أكبر على الفئات الأعلى دخلا) والعولمة (التي كانت مصحوبة بتغيرات تكنولوجية في الفترتين).

^٢ الجداول الاجتماعية تُقسم المجتمع إلى فئات حسب الوضع أو المهنة، وتعرض أعداد الأسر في كل فئة ومتوسط دخلها.

^٣ أكدت دراسات Allen (2003, 2005, 2007, 2011) على دور أسعار عوامل الإنتاج المختلفة في دفع التقدم التكنولوجي، حيث ذهب إلى أن الثورة الصناعية بدأت في المملكة المتحدة بسبب ارتفاع تكلفة العمالة فيها، مما جعل من المربح الاستعاضة عنها برأس المال. وأشارت دراسة Fochesato (2014) إلى تناقض مماثل بين شمال وجنوب أوروبا مدفوعا باختلافات في المؤسسات الإقطاعية، حيث ازدادت جاذبية الاستعاضة عن العمالة بالآلات بسبب ارتفاع الأجور في شمال أوروبا.

الإطار ٣-١: (تابع)

المصانع، انخفضت مستويات الدخل الحقيقي لمعظم عمال المنازل والحرفيين المستقلين (دراسة Lyons 1989). وينعكس اتساع توزيع الأجور في تزايد عدم المساواة، حتى وإن كان نصيب العمالة قد ظل مستقرا بشكل عام أو أخذ يتزايد (الشكل البياني ٣-١). وتشير دراسة Greenwood (1997) إلى زيادة الطلب على المهارات خلال مرحلة التصنيع في المملكة المتحدة. وتوثق دراسة Goldin and Katz (1998) حدوث تكامل مماثل بين رأس المال والمهارات في الولايات المتحدة. وتشير دراسة Katz and Margo (2013) إلى صورة أدق لتجريف المهن في الصناعة التحويلية الأمريكية خلال القرن التاسع عشر.^٨ كذلك يؤكد النمط طويل الأجل لعدم المساواة الاقتصادية في البلدان الواطئة (وهي تقريبا أراضي هولندا وبلجيكا) أهمية التقدم التكنولوجي الذي يركز على المهارات: كان عدم المساواة مرتفعا للغاية خلال فترات الإنتاج الموحد واسع النطاق الموجه للتصدير في الاقتصادات منخفضة الأجور (القرنان الثالث عشر والرابع عشر والقرنان الثامن عشر والتاسع عشر، دراسة Ryckbosch 2014). ويشير فحص مقاييس عدم المساواة المتاحة على نطاق أوسع من توافر تقديرات أنصبة العمالة، على غرار ما اقترحته دراسة Kuznets (1955)، إلى ارتفاع عدم المساواة من وقت مرحلة التصنيع ليصل إلى ذروته نحو نهاية القرن التاسع عشر أو بداية القرن العشرين في معظم العالم الغني.^٩

ويبدو أن القلق الحالي إزاء تأثير التغيير التكنولوجي السريع على العمالة يتسم بنفس خصائص الفترات الأولى من التغيير السريع، وعلى سبيل المثال، أعربت دراسة Mortimer (1772) عن القلق من أن الآلات «ستقتضي على عمل آلاف البشر الذين يؤدون عملا مفيدا ...»؛ وتغير هذا الرأي حين خلصت دراسة (Ricardo [1821] 1971) إلى أن «الاستعاضة عن العمل البشري بالآلات كثيرا ما يضر بمصالح فئة العمال ... وقد تجعل السكان زائدين عن الحاجة وتؤدي إلى تدهور حالة العامل». واتفق كثير من الكتاب على الآثار السلبية المحتملة للآلات على توظيف العمالة في الأجل القصير، ولكنهم عادة ما كانوا يميزون بين الاضطراب قصير الأجل والآثار طويلة الأجل. وتذهب دراسة Steuart (1767) إلى أن البطالة بسبب

الثورة الصناعية الثورة الصناعية الأولى أيضا قطاعات جديدة تماما — وهو تطور لم تتناوله أساسا مناقشات الاقتصاديين في ذلك الوقت (دراسة Mokyr, Vickers, and Ziebarth 2015).^٦ غير أن الأرباح وحصص رأس المال (بما في ذلك صافي دخل السكك الحديدية، دراسة Allen 2007) زادت في وقت لاحق خلال الفترة من خمسينات إلى سبعينات القرن التاسع عشر على حساب العمالة، نظرا لاعتماد وسائل تكنولوجية رئيسية موفرة للعمالة على مستوى الاقتصاد، بما في ذلك وسائل النقل التي تُدار بالبخار، والتصنيع واسع النطاق للعدد، واستخدام الآلات في المصانع المزودة بطاقة منتجة بالبخار. وزادت أنصبة العمالة في البداية خلال الثورة الصناعية الثانية (١٨٧٠ - ١٩١٤) نظرا لانخفاض الأرباح خلال فترة الكساد الطويلة (١٨٧٣ - ١٨٩٦)، بما يتماشى مع سلوك أنصبة العمالة (المعكس لاتجاهات الدورة الاقتصادية) خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة.^٧

واتساقا مع الآثار المختلفة للتصنيع على أنصبة العمالة حسب المهارات، الموثقة في هذا الفصل، أثر التصنيع على قطاعات وفئات معينة من العمالة بشكل غير متناسب. وفي المملكة المتحدة، تحمل عمال الصناعات المنزلية المحلية، التي تتسم بكثافة رأسمالية منخفضة للغاية وإنتاجية متدنية، معظم أعباء التسريح بسبب التكنولوجيا خلال الفترة من عشرينات إلى خمسينات القرن التاسع عشر (دراسة Bythell 1969). وبينما ارتفعت أجور عمال

تضمنت هجمات علي آلات ضرب المحاصيل التي تسببت في تسريح العمالة على أنها تركز على التغيير التكنولوجي. غير أن بعض الدراسات الأخيرة أشارت إلى المبالغة في تقدير دور خوف العمالة من استبدالهم بالآلات (دراسة Mokyr, Vickers, and Ziebarth 2015). وقد بدأت أعمال شغب «اللوديين» في نوتنغهام حيث كان العمال يشغلهم أساسا انخفاض الأجور وممارسات العمل عموما أكثر من التشغيل بالآلات وحده. وفي لانكشاير، يبدو أنه تم تدمير الآلات لأنها كانت هدفا مناسبا في نزاع بين الصناعيين وعمالهم (دراسة Mokyr, Vickers, and Ziebarth 2015). وفي يوركشاير من ناحية أخرى، كان عمال قص الصوف منظمين بشكل جيد وعازمين بوضوح على إبطاء وتيرة التحول إلى التشغيل الآلي (دراسة Thomis 1970). وكانت أعمال شغب «التحول» موجهة ضد العمال الأيرلنديين المهاجرين الأقل بقدر ما كانت موجهة ضد آلات ضرب المحاصيل التي تعمل بالبخار (دراسة Stevenson 1979) وسعت أساسا إلى تحديد حد أدنى للأجور يسمح بالحياة الكريمة والقضاء على البطالة في المناطق الريفية (دراسة Hobsbawm and Rude 2001). غير أن هذه الحالات لم تكن إلا حالات تباطأ فيها التحول إلى التشغيل الآلي بالفعل نتيجة إجراءات سياسية (دراسة Mokyr, Vickers, and Ziebarth 2015).

^٦ تضمن ذلك مثلا التطور السريع لقطاع الاتصالات كثيف العمالة، مما أدى إلى ظهور مهن جديدة، مثل مشغل التلغراف (دراسة Mokyr, Vickers, and Ziebarth 2015).

^٧ يبين هذا الرقم أيضا الزيادة في نصيب العمالة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت مصحوبة بزيادة قوة النقابات، وانتعاش حوالي عام ١٩٧٠ تزامن مع «الانفجار العالمي للأجور» (دراسة Nordhaus 1972).

^٨ انخفض نصيب الوظائف متوسطة المهارات (للحرفيين)، في حين زاد نصيب العمالة مرتفعة المهارات (عمالة إدارية غير منتجة) ومنخفضة المهارات (مشغلو الآلات والعمال) (دراسة Katz and Margo 2013).

^٩ زاد عدم المساواة زيادة هائلة في المملكة المتحدة (دراسات Allen 2005؛ و Greenwood 1997؛ و Lindert 2000) وفي الولايات المتحدة (دراسة Milanovic 2016). وزاد عدم المساواة في اليابان أيضا من ١٨٩٥ إلى ١٩٣٧ (دراسات Minami 1998, 2008)؛ وفي البلدان الواطئة (دراسات van Zanden 1995؛ و Soltow and van Zanden 1998؛ و Ryckbosch 2014)؛ وفي بروسيا (دراسة Grant 2002)؛ وبقدر أقل في إيطاليا (دراسة Brandolini and Vecchi 2011).

الإطار ٣-١: (تتمة)

مستوى عدم المساواة عندما وصل إلى ذروته التاريخية (أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تقريبا في البلدان الغنية) أعلى بكثير مما هو عليه الآن. ويقال إن التكيف مع التغيرات التكنولوجية استغرق جيلا من الزمن (دراسة Lyons 1989).

^{١٠} اختلف معدل الزيادة في عدم المساواة عبر البلدان ومن الصعب تقييمه، نظرا لأنه لا يمكن قياسه إلا من أول فترة متاحة بشأنها بيانات، وهي تتراوح بين القرنين الثالث عشر والتاسع عشر. وتقتضي المقارنة الكاملة بين آثار التقدم التكنولوجي على أنصبة العمالة وعدم المساواة أثناء الثورة الصناعية والأوقات الأقرب أيضا مقارنة بين التغيرات التكنولوجية في ذلك الوقت والآن — وهو ما يصعب كذلك قياسه كليا.

التكنولوجيا لن تحدث إلا إذا أدخلت التغييرات فجأة، وحتى في حالة التغيرات المفاجئة، يكون الاضطراب موقتا في حين أن مزايا زيادة الإنتاجية دائمة. وأفادت دراسة Keynes (1932) في وقت لاحق بنفس المعنى: « هذه [البطالة بسبب التكنولوجيا (...)] البطالة الناجمة عن اكتشافنا لوسائل تحقق وفورات في استخدام العمالة تتجاوز الوتيرة التي يمكن أن نجد بها استخدامات جديدة للعمالة [لا تمثل إلا مرحلة مؤقتة من عدم التكيف. وكل هذا يعني على المدى الطويل أن الجنس البشري يحل مشكلته الاقتصادية].»

وإجازا لما سبق، ارتبط التقدم التكنولوجي خلال الفترات المختلفة من التصنيع بانخفاضات في أنصبة العمالة خلال مراحل معينة ولبعض فئات العمالة — وزيادات في عدم المساواة. وعلى الرغم من أنه من الصعب تحديد آثار التكنولوجيا على هذه التغيرات من الناحية الكمية، كان

الإطار ٣-٢: مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير

مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة

تؤدي مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة دوراً أساسياً في ديناميكيات نصيب العمالة من الدخل. وأدخلت دراستا Hicks (1932) و Robinson (1933) هذا المفهوم على نحو مستقل وهو يقيس إلى أي حد يمكن للشركات أن تستعاض عن العمالة برأس المال مع تغير التكلفة النسبية لكل منهما^١. وفي حالة دالة إنتاج كوب-دوغلاس، فإن مرونة الإحلال تساوي ١، مما يعني أن التغيرات في التكلفة النسبية لرأس المال والعمالة توازنهما كلياً التغيرات في الكميات النسبية لهذين العاملين، مما يضمن ثبات نصيب العمالة من الدخل. وفي الحالة الأعم، حيث تأخذ دالة الإنتاج شكل مرونة الإحلال الثابتة، يمكن أن تكون مرونة الإحلال أعلى أو أقل من ١، ونتيجة لذلك، قد يتغير نصيب العمالة من الدخل مع تغير التكاليف النسبية لعوامل الإنتاج. وعلى سبيل المثال، إذا كانت مرونة الإحلال أعلى من ١، فإن أي انخفاض في التكلفة النسبية لرأس المال يخفض نصيب العمالة^٢.

ومن حيث المبدأ، لا يتعين أن تكون مرونة الإحلال ثابتة مع مرور الوقت ويمكن أن تختلف بين قطاعات الأنشطة

والبلدان^٣. فقد تغيرت مرونة الإحلال في قطاع خدمات النقل مثلاً، حيث زادت الاستعاضة عن العمالة بشكل هائل مع ظهور تكنولوجيا تحديد المواقع العالمية ومن المرجح أن تزيد أكثر من ذلك في المستقبل مع ظهور السيارات ذاتية القيادة. وتعتمد مرونة الإحلال أيضاً على مهارات العمالة: حيث تعتبر العمالة صاحبة المهارات العالية أقل عرضة للإحلال برأس المال من صاحبة المهارات المتوسطة والمنخفضة (دراسة Krusell and others 2000).

وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد مرونة الإحلال على طبيعة المهام — حيث تكون المهام الروتينية والقابلة للترميز أكثر قابلية للإحلال من المهام الأكثر تعقيداً وتكون أكثر عرضة للاستعاضة عنها برأس المال عندما تنخفض التكلفة النسبية لرأس المال^٤. وخلصت دراستا Autor and Dorn (2013) و Goos, Manning, and Salo (2014) إلى أن التقدم التكنولوجي الذي يركز على المهام الروتينية كان له دور في تسريح العمالة التي تقوم بمهام روتينية. وقد ساهم ذلك في استقطاب الوظائف (أي حدوث انخفاضات في أنصبة العمالة متوسطة المهارات وزيادات في أنصبة العمالة عالية ومنخفضة المهارات) في الولايات المتحدة وأوروبا. وتشمل الأمثلة على المهام التي تتسم بمرونة إحلال عالية الأعمال المكتبية وأعمال خطوط التجميع، مقارنة بمهام من قبيل قص الشعر وإجراء العمليات الجراحية التي لا تكون معرضة للإحلال بنفس القدر.

أدلة تجريبية على عدم تجانس مرونة الإحلال

قد تختلف مرونة الإحلال بوجه عام بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فقد تميل الشركات في الاقتصادات المتقدمة بقدر أكبر إلى الاستعاضة عن العمالة صاحبة المهارات المتوسطة والمنخفضة برأس المال، نظراً للنصيب الأكبر للمهام الروتينية في التكوين الوظيفي في هذه الشركات (راجع الإطار ٣-٣). ومن الناحية الأخرى، قد تكون لدى العمالة في الاقتصادات المتقدمة مهارات أفضل، في المتوسط، من نظرائها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وبالتالي، قد تكون مهاراتها تكميلية بقدر أكبر لرأس المال — أي أقل عرضة للإحلال. ولذلك فإن مقدار ميل مرونة الإحلال في الاقتصادات المتقدمة إلى أن تكون أكبر من نظيرتها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية هو في نهاية المطاف مسألة تجريبية.

وكما يُشتق في المرفق ٣-٢، فإن مرونة الإحلال التي تكون أكبر من ١ تتنبأ بانخفاض في نصيب العمالة عندما ينخفض السعر النسبي للسلع الاستثمارية، والعكس صحيح

مؤلفو هذا الإطار هم ماي شي داو، وهوا جيانغ، وويتشنغ ليان. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في دراسة Jiang and Lian (قيد الإصدار).

^١ تُعرف مرونة الإحلال رياضياً على النحو التالي

$$\frac{\partial \ln \left(\frac{K}{L} \right)}{\partial \ln \left(\frac{MPK}{MPL} \right)} \quad (١-٢-٢)$$

حيث K تشير إلى رأس المال، و L العمالة، و MPK الإنتاجية الحدية لرأس المال، و MPL الإنتاجية الحدية للعمالة. وفي أسواق عوامل الإنتاج التنافسية، تتساوى الإنتاجية الحدية لرأس المال مع تكلفة رأس المال، وتتساوى الإنتاجية الحدية للعمالة مع الأجر. وطالما كانت التغيرات في الإنتاجية الحدية لرأس المال والإنتاجية الحدية للعمالة متناسبة مع التغيرات في تكلفة رأس المال والأجر على التوالي — وهو ما ينطبق في حالة ثبات الفجوة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال وتكلفة رأس المال وبين الإنتاجية الحدية للعمالة والأجر — فإن مرونة الإحلال تقيس ببساطة التغيرات الكمية في عوامل الإنتاج نتيجة للتغيرات في تكلفتها النسبية.

^٢ دالة إنتاج مرونة الإحلال الثابتة تأخذ الشكل التالي:

$$Y = A \left(\alpha K^{1-\rho} + (1-\alpha) L^{1-\rho} \right)^{\frac{1}{\rho}} \quad (٢-٢-٢)$$

حيث A تشير إلى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، و Y المخرجات، و K رأس المال، و L العمالة، و α و ρ تضبطان كثافة رأس المال ومرونة الإحلال على التوالي،

$$\frac{MPK}{MPL} = \left(\frac{K}{L} \right)^{-\frac{1}{\rho}} \quad (٣-٢-٢)$$

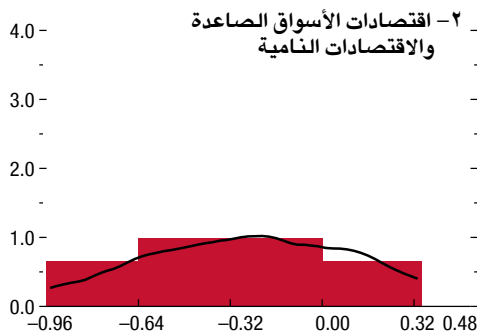
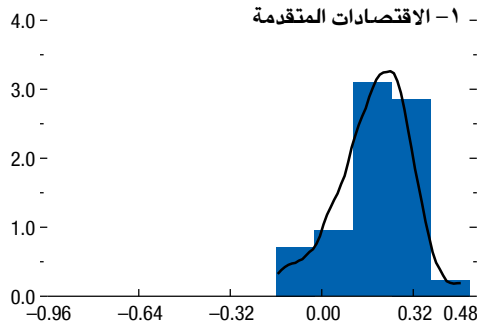
وحسب التعريف، فإن مرونة الإحلال تكون ρ تماماً. وعندما تكون $\rho = 1$ ، تُختصر دالة إنتاج مرونة الإحلال الثابتة إلى دالة إنتاج كوب-دوغلاس:

$$Y = AK^\alpha L^{1-\alpha}$$

^٣ على سبيل المثال، عندما لا تأخذ دالة الإنتاج شكل مرونة الإحلال الثابتة، قد تعتمد مرونة الإحلال على حجم رأس المال والعمالة.
^٤ عدم تجانس مرونة الإحلال على مستوى المهام بشكل افتراضاً مهماً في النموذج التوضيحي الوارد في المرفق ٣-٢.

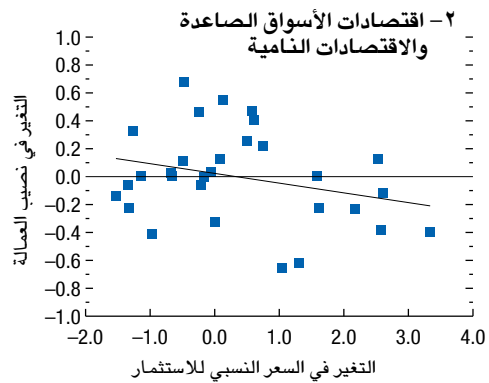
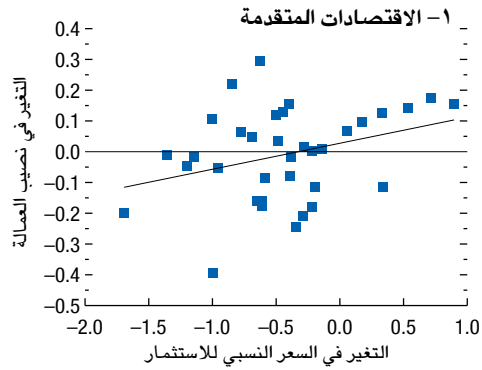
الإطار ٣-٢: (تابع)

الشكل البياني ٣-٢-٢: توزيع التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية، ١٩٩٥-١٩٩٠



المصادر: دراسة (Autor and Dom (2013) والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، مسح القوى العاملة في الاتحاد الأوروبي؛ وسلسلة البيانات الدقيقة المتكاملة الدولية للاستخدام العام (IPUMS)؛ وسلسلة بيانات IPUMS USA؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والسلطات الوطنية؛ والأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣-٢-١: التغيير في نصيب العمالة مقابل التغيير في السعر النسبي للاستثمار، ١٩٩٢-٢٠١٤



المصادر: السلطات الوطنية؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يشير الشكل البياني إلى التغييرات المحسوبة على أساس سنوي بالنسبة المئوية في حالة السعر النسبي للاستثمار وبالنقاط المئوية في حالة أنصبة العمالة.

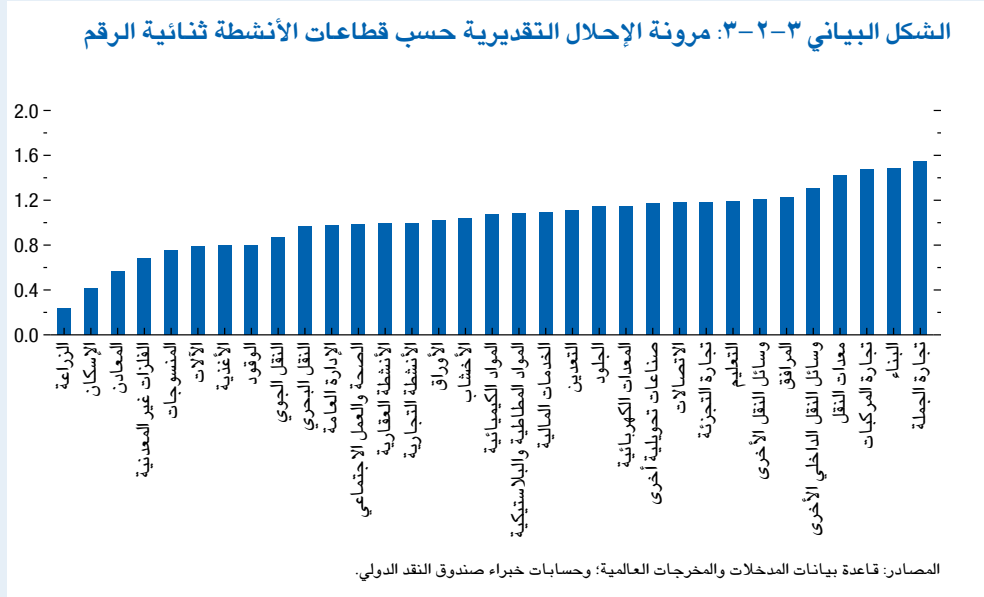
الإحلال أكبر من ١ في المتوسط في حالة الاقتصادات المتقدمة (اللوحة ١: معامل ميل موجب ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪). وهي أصغر من ١ في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (اللوحة ٢: معامل ميل سالب ذو دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪).

وأحد تفسيرات ارتفاع مرونة الإحلال الكلية في الاقتصادات المتقدمة هو تعرضها بقدر أكبر للتحول إلى المهام الروتينية، كما يتضح من ارتفاع درجة كثافة المهام الروتينية (RTI) ككل فيها. (يحتوي الإطار ٣-٣ على تفاصيل إعداد مؤشرات كثافة المهام الروتينية). وباستخدام بيانات عن درجات التحول إلى المهام الروتينية حسب المهنة وجمعها لكل بلد باستخدام أنصبة العمالة من تعدادات السكان، يتم التوصل إلى توزيع مؤشر كثافة المهام الروتينية الكلي. وكان بسيط ومتوسط توزيع مؤشر كثافة المهام الروتينية في حالة الاقتصادات المتقدمة أعلى وأقل تشنتا مقارنة بمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٣-٢-٢).

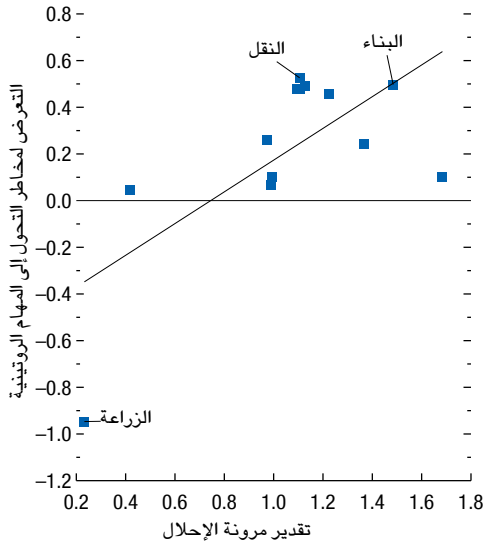
وتتسق هذه النتيجة المستخلصة (بأن مرونة الإحلال التقديرية أكبر من ١ في الاقتصادات المتقدمة وأصغر من ١ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية) مع زيادة التعرض لمخاطر

عندما تكون مرونة الإحلال أصغر من ١. وتستخدم انحدارات عبر البلدان ماثلة لتلك المستخدمة في النص الرئيسي لهذا الفصل في تقدير مرونة الإحلال على المستوى القطري في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة بشكل منفصل. وتشير النتائج الموضحة في الشكل البياني ٣-٢-١ بشدة إلى أن مرونة

تجرى عملية انحدار للتغيرات طويلة الأجل (أي على مدار ثمان سنوات على الأقل) في أنصبة العمالة على التغيرات طويلة الأجل في القيمة اللوغاريتمية للسعر النسبي للسلع الاستثمارية لكل بلد — بشكل مستقل للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — وفقا للمعادلة المختصرة $\ln \tilde{S}_i = \alpha + \beta P_i + \varepsilon_i$. وعلى النحو المشار إليه أعلاه (ومشتق جبريا في المرفق ٣-٢)، فإن أي مرونة في الإحلال أكبر من ١ ستعني معاملا في شكل مختصر $\beta > 0$ والعكس صحيح إذا كانت مرونة الإحلال أصغر من ١.



الشكل البياني ٣-٢-٤: مرونة الإحلال مقابل التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية حسب القطاع، ١٩٩٢-٢٠١٤



المصادر: دراسة (Autor and Dorn (2013)؛ والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، مسح القوى العاملة في الاتحاد الأوروبي؛ وسلسلة البيانات الدقيقة المتكاملة الدولية للاستخدام العام (IPUMS)، وسلسلة بيانات IPUMS USA؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والسلطات الوطنية؛ والأمم المتحدة؛ وقاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

التحول إلى المهام الروتينية في المجموعة الأولى من البلدان. ويدعم ذلك إحدى النتائج الرئيسية التي يخلص إليها هذا الفصل وهي أن انخفاض التكلفة النسبية لرأس المال أدى دوراً أكبر في انخفاض نصيب العمالة في الاقتصادات المتقدمة من دوره في اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وهناك أيضاً رابط بين مرونة الإحلال والتعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية على مستوى قطاعات الأنشطة المختلفة. وتقدر مرونة الإحلال في كل قطاع عن طريق إجراء انحدار للتغيرات في أنصبة العمالة من الدخل على التغيرات في السعر النسبي للاستثمار في الأنشطة ثنائية الرقم باستخدام بيانات من قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية (World Input-Output database). وكانت أقل درجة مرونة إحلال تم تقديرها في قطاعات الزراعة والإسكان والخدمات الغذائية وأكبرها في قطاعات البناء والنقل وتجارة الجملة (الشكل البياني ٣-٢-٣). وهناك علاقة ارتباط قوية بين مرونة الإحلال التقديرية حسب القطاع ومتوسط درجة التحول إلى المهام الروتينية في هذا القطاع، والذي يُقاس عن طريق الحصول على متوسط مؤشر كثافة المهام الروتينية للقطاع عبر البلدان (ويحسب بناء على بيانات التعداد). واتساقاً مع مرونة الإحلال التقديرية، كانت أصغر قيمة لمؤشر المهام الروتينية بين البلدان في قطاع الزراعة أيضاً، بينما كانت قيمة المؤشر لقطاعي البناء والنقل ومرونة الإحلال التقديرية من أعلى المؤشرات (الشكل البياني ٣-٢-٤). وبالنظر إلى أن نصيب الزراعة في مجموع العمالة أقل بكثير وأن نصيب البناء والنقل أعلى في الاقتصادات المتقدمة، فإن هذه النتيجة تتسق مع تعرض الاقتصادات المتقدمة بشكل أكبر لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية، على النحو المبين في الشكل البياني ٣-٢-٣.

الإطار ٣-٣: المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتخلخل الاقتصادي حول العالم

المقاييس الإجمالية للتحويل إلى المهام الروتينية

إن التقييم التجريبي لهذه الاعتبارات يقتضي وضع مقاييس للتحويل إلى المهام الروتينية يمكن مقارنتها على مستوى قطاعات الأنشطة والبلدان. ويبدأ ذلك بمجموعة من الدرجات تخص ٣٣٠ مهنة على المستوى ثلاثي الرقم أعدتها دراسة (Autor and Dorn 2013). ولا تشمل هذه الدرجات أي معلومات بخلاف الوضع الترتيبي للمهن المختلفة، حيث يجري ترتيبها تصاعدياً حسب قابلية تحولها إلى مهام روتينية. وتوجد في الطرف الأيسر من هذا المقياس المهن التي تغلب على مهامها طبيعة غير روتينية: المزارعون ورجال إطفاء الحرائق والمعلمون في رياض الأطفال؛ بينما توجد في الطرف الأيمن المهن التي تغلب على مهامها طبيعة روتينية: الصرافون والمدققون اللغويون ومشغلو الآلات.

وتعرّف دراسة (Autor and Dorn 2013) القابلية المتأصلة في أي مهنة للتحويل إلى المهام الروتينية (أي قابلية التشغيل الآلي لأي مهنة روتينية) على أنها «كثافة المهنة الروتينية». ومن أهم افتراضات المنهج المتبع في هذا الفصل هو أن كثافة المهام الروتينية لمهنة ما تكون ثابتة على مستوى قطاعات الأنشطة والبلدان المختلفة ومع مرور الوقت.^٢ وتتمثل الخطوة الأولى في تحويل الدرجات على مستوى المهن البالغ عددها ٣٣٠ مهنة إلى تسع فئات إجمالية للمهن أحادية الرقم استناداً إلى التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ١٩٨٨. ثم يجري توحيد الدرجات الإجمالية لفئات المهن أحادية الرقم بحيث تكون قيمة وسيطها صفر وانحرافها المعياري واحد.^٣ ومن أجل قياس التعرض لمخاطر التحويل إلى المهام الروتينية ككل على مستوى البلدان وقطاعات الأنشطة المختلفة، يقيس هذا الفصل بعد ذلك الأوزان الترجيحية لدرجات فئات المهن أحادية الرقم على أساس الأنصبة النسبية لعمالتها داخل البلد أو قطاع النشاط ذي الصلة.^٤ وفي حالة فئة المهنة l وقطاع النشاط z والبلد t في الوقت i ، يتم حساب التعرض للتحويل إلى المهام الروتينية على مستوى قطاع النشاط والبلد على النحو التالي،

$$RTI_{jit} = \sum_l \omega_{ljit} \times RTI_{lp} RTI_{it} = \sum_l \omega_{lit} \times RTI_{lp} \quad (١-٣-٣)$$

حيث ω_{ljit} و ω_{lit} هما، على التوالي، نصيب المهنة l من توظيف العمالة في قطاع النشاط z في البلد i في الوقت t ، ونصيب المهنة l من توظيف العمالة في البلد i في الوقت t .

^٢ في إطار هذا الافتراض، هناك مهام معينة وحسب هي التي تشكل تحدياً متأصلاً أمام الحوسبة — كتلك المهام التي تؤديها مثلاً جليسة الأطفال. وتعتبر المهام التي يؤديها، على سبيل المثال، عامل في مصنع تجميع قابلة أصلاً للتشغيل الآلي، بصرف النظر عن مكان أو توقيت أدائها. وتجدر الإشارة إلى أن الجودة المتأصلة المفترضة للمهام متميزة عما إذا كان يتم أداء هذه المهمة آلياً بالفعل، وهو ما قد يختلف بالفعل باختلاف الوقت أو بين قطاعات الأنشطة أو البلدان.

^٣ هناك عدة خطوات في هذه العملية الحسابية لأنه يجب أولاً تحقيق التناسق بين النظم المختلفة للتصنيف الدولي للمهن والأنشطة، التي تتغير أيضاً مع مرور الوقت. ويمكن الاطلاع على الخطوات المفصلة ومصادر البيانات في دراسة (Das and Hilgenstock 2013) (قيد الإصدار).

^٤ للاطلاع على التفاصيل، راجع دراسة (Das and Hilgenstock 2013) (قيد الإصدار).

تنتشر الشواغل بشكل كبير عبر الاقتصادات المتقدمة إزاء التخلخل الاقتصادي للعمال نتيجة التقدم التكنولوجي والتشغيل الآلي لعدد كبير من المهام التي تتطلب مهارات متوسطة. ولكن ما هي الاقتصادات الأكثر عرضة لمخاطر هذا التخلخل؟ وكيف أثر التشغيل الآلي على مكان العمل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية؟ يصف هذا الإطار المقاييس المستخدمة في هذا الفصل لتقييم التعرض لمخاطر التحويل إلى المهام الروتينية على مستوى البلدان والأنشطة الاقتصادية المختلفة ويعرض حقائق مبسطة عن التعرض لهذه المخاطر على مستوى مختلف البلدان وقطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومع مرور الوقت.

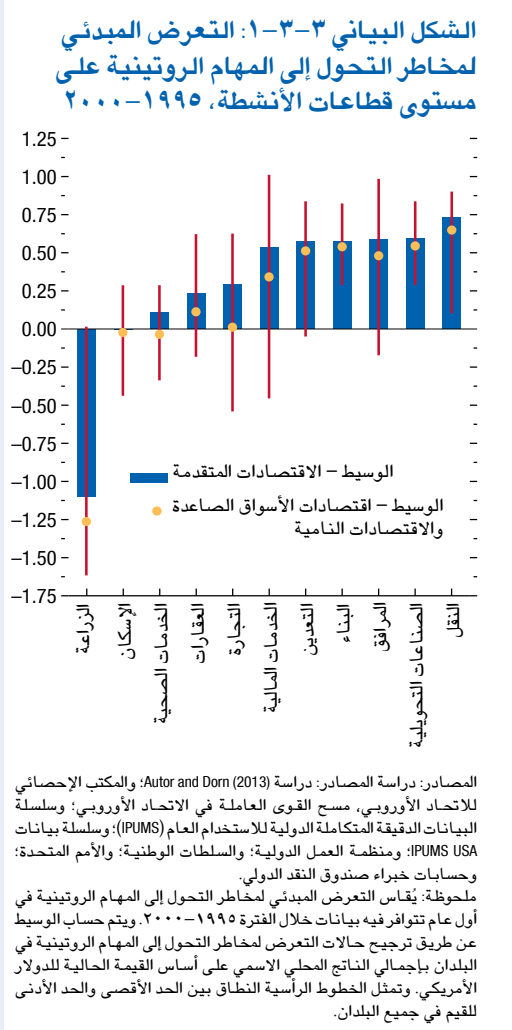
المهام الروتينية وثورة تكنولوجيا المعلومات

تشير التقديرات إلى أن التكلفة الحقيقية للقوة الحاسوبية قد انخفضت بمعدل هائل يزيد على ٥٠٪ سنوياً في الفترة بين عامي ١٩٦٩ و ٢٠٠٥ (دراسة Nordhaus 2007). وقد ظهرت رؤية متعمقة أساسية بشأن انعكاسات هذه الثورة التكنولوجية — على طبيعة المهام، وأنماط التجارة الدولية، والهيكل الصناعي — بدأت بتوصيف المهام التي تزداد احتمالات تأثرها بالطفرة في القوة الحاسوبية على أنها مهام روتينية (دراسة Autor, Levy, and Murnane 2003). وعلى النحو الذي تُعرّفه هذه الدراسة، فإن المهام الروتينية هي تلك التي «... تتطلب تكراراً منهجياً لإجراء مطرد ... وتحدد بشكل شامل بتعليمات مبرمجة وتؤديها الآلات.»

وقد أدى الانخفاض الحاد في تكلفة الحوسبة إلى إعطاء الشركات حوافز قوية لتشغيل المهام الروتينية آلياً. وأشار إلى التحويل إلى المهام الروتينية (أي التشغيل الآلي للمهام الروتينية) كسبب مهم في تسريح العمالة ذات المهارات المتوسطة وعدم نمو أجورها في كثير من الاقتصادات المتقدمة.^١ إلا أن حجم هذا التخلخل يختلف وفقاً للتقديرات بشكل كبير بين البلدان. ويشير ذلك إلى أنه إذا كان التحويل إلى المهام الروتينية هو السبب في هذه الاتجاهات العامة، فإما أن كثافة المهن الروتينية تختلف بين البلدان، أو أن البلدان التي تكون فيها درجات كثافة المهام الروتينية متشابهة تتحول إلى التشغيل الآلي بمعدلات مختلفة انعكاساً لعوامل متفردة (مثل أنواع الصناعات)، أو كليهما.

مؤلفا هذا الإطار هما ميتالي داس، وبنجامين هيلغنستوك.
^١ يتم تناول تأثير التحويل إلى المهام الروتينية على الأجور واستقطاب الوظائف في الولايات المتحدة في دراسة (Autor and Dorn 2013) وفي عينة من الاقتصادات الأوروبية في دراسة (Goos, Manning, and Salomons 2014).

الإطار ٣-٣: (تابع)



وباستخدام بيانات توظيف العمالة المأخوذة من تعدادات السكان ومسوح القوى العاملة، يتم حساب التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية لجميع السنوات التي أجري فيها تعداد للسكان أو مسح للقوى العاملة. ونتج عن هذه العملية التعرض في أوقات متغيرة لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية في ١٦٠ بلدا خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٥ بتواتر كل سنة، أو سنتين، أو خمس سنوات أو عشر سنوات. وبوجه عام، يظهر التعرض للمخاطر بتواتر سنوي في كثير من الاقتصادات المتقدمة، بينما يقل التواتر بالنسبة لمعظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويظهر التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية على مستوى قطاعات الأنشطة المختلفة في مجموعة فرعية من السنوات والبلدان أصغر قليلا من المقاييس المتاحة على مستوى الاقتصادات، مما يشير إلى أن ليست كل تعدادات السكان ومسوح القوى العاملة تسجل انتماء العامل إلى قطاع نشاطه.

التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية حول العالم ومع مرور الوقت

تحتوي المقاييس الإجمالية للتعرض للمخاطر على ثروة من المعلومات تضع العديد من الحقائق المبسطة الجديدة عن التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية على مستوى البلدان، وقطاعات الأنشطة وفئات البلدان المختلفة.

- يختلف التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية بين قطاعات الأنشطة، ويختلف مستواه وتصنيفه إلى حد ما بين فئات البلدان حسب مجموعات الدخل (الشكل البياني ٣-٣-١). والزراعة هي أقل القطاعات تعرضا للتحول إلى المهام الروتينية بما يعكس الطبيعة اليدوية لمهامها وضرورة القيام بها شخصيا، وتليها القطاعات التي تنطوي على محتوى عال من العلاقات الشخصية والتي يصعب أيضا تحويلها إلى مهام روتينية (الإسكان، والخدمات الصحية). ويبلغ التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية أعلى مستوياته عندما تتبع المهام الرئيسية «إجراءات دقيقة ومفهومة جيدا» (دراسة Acemoglu and Autor 2011)، كما هو الحال في الصناعات التحويلية والنقل.

- تبلغ درجة التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية أعلى مستوياتها في الاقتصادات المتقدمة، إلا أنها تتقارب بين فئات البلدان على أساس مجموعات الدخل مع مرور الوقت (الشكل البياني ٣-٣-٢). وتعكس زيادة درجة التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية إلى حد كبير انخفاض معدل توظيف العمالة وانخفاض مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية^٥. وفي حين أن التعرض للمخاطر في الاقتصادات المتقدمة انخفض

^٥ يتشابه التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية في قطاع الزراعة تشابها كبيرا بين جميع فئات البلدان ومع مرور الوقت، حيث يتراوح بين ١.١٥ و ١.٢. ومع ذلك، في حين أن القيمة المضافة للزراعة بلغت ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي أو أقل في الاقتصادات المتقدمة ككل في الفترة بين ١٩٩٥ و ٢٠١٤، فقد تراوحت بين ١٣٪ و ٢٠٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ككل خلال هذه الفترة. وبشكل أعم، عادة لا يختلف التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية على مستوى القطاعات اختلافا كبيرا بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة

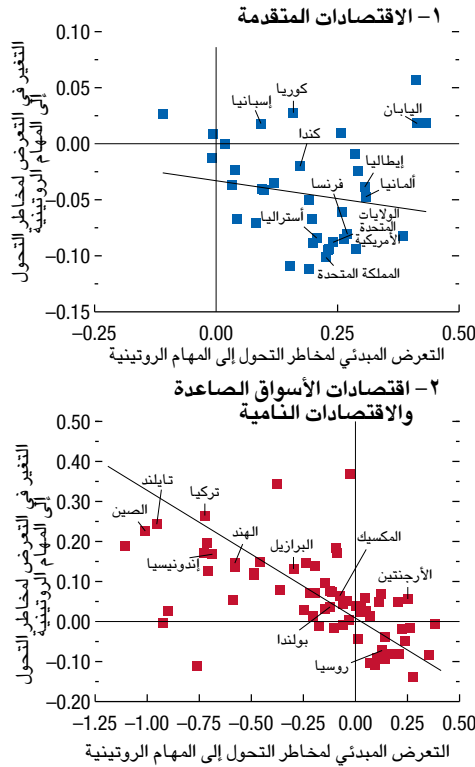
مع مرور الوقت، فقد ارتفع بشكل مطرد في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ٣-٣-٢). ونتج عن ذلك تقارب في درجات التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية في جميع أنحاء العالم.

- يمثل التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية مؤشرا قويا للتغيرات اللاحقة في التعرض للمخاطر (الشكل البياني ٣-٣-٣). ففي الاقتصادات المتقدمة، كلما زاد التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية، زاد الانخفاض اللاحق. ويؤيد ذلك فرضية أساسية مفهومة

والاقتصادات النامية. وجدير بالذكر، أن توظيف العمالة في هذه القطاعات يختلف اختلافا كبيرا بين هذه الاقتصادات، وهو سبب رئيسي في أن التعرض الكلي للمخاطر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يختلف عن نظيره في الاقتصادات المتقدمة.

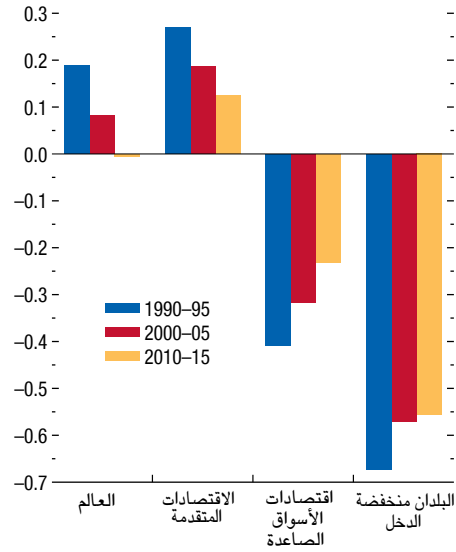
الإطار ٣-٣: (تابع)

الشكل البياني ٣-٣-٣: التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية والتغير اللاحق في التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية، ١٩٩٠-٢٠١٥



المصادر: دراسة (Autor and Dorn (2013) والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، مسح القوى العاملة في الاتحاد الأوروبي؛ وسلسلة البيانات الدقيقة المتكاملة الدولية للاستخدام العام (IPUMS)؛ وسلسلة بيانات IPUMS USA؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والسلطات الوطنية؛ والأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُقاس التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية في أول عام تتوافر فيه بيانات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، ويُقاس التغير في التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية على أنه متوسط التغير السنوي المشاهد بين التعرض المبدئي للمخاطر وآخر مشاهدة متاحة ويُشار إليه بالوحدات كل عشر سنوات.

الشكل البياني ٣-٣-٢: التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية على مستوى مجموعات البلدان وبمرور الوقت، ١٩٩٠-٢٠١٥



المصادر: دراسة (Autor and Dorn (2013) والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، مسح القوى العاملة في الاتحاد الأوروبي؛ وسلسلة البيانات الدقيقة المتكاملة الدولية للاستخدام العام (IPUMS)؛ وسلسلة بيانات IPUMS USA؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والسلطات الوطنية؛ والأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تمثل الأعمدة المتوسطات المرجحة بإجمالي الناتج المحلي للفئات والفترات الزمنية المعنية وفقاً للعام الأول الذي تتوافر فيه بيانات لكل بلد في كل فترة.

ضمننا عند استخدام مؤشرات التعرض المبدئي للمخاطر الواردة في هذا الفصل: في حالات ارتفاع درجة التعرض المبدئي للمخاطر، من خلال زيادة كثافة الاستعاضة عن العمالة برأس المال، أصبحت المهام الحدية تتسم بطبيعة روتينية أقل. غير أنه في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كلما زاد التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية، كانت الزيادة في التعرض اللاحق أصغر^٦. ويشير ذلك إلى أن القوى المحتمل أن تقلل التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية — مثل انخفاض السعر النسبي للاستثمار والاستعاضة اللاحقة عن العمالة برأس المال — أصبحت أضعف في اقتصادات الأسواق الصاعدة من تلك القوى التي تزيد التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية — مثل التحول الهيكلي.

^٦ تجدر ملاحظة أن الاقتصادات المتقدمة تقع في الربع الرابع من الشكل البياني ٣-٣-٣، بينما تقع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الربعين الأول والثاني بشكل كبير.

• يبدو أن التحول الهيكلي من المحركات الأساسية لتطور التعرض لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية (الشكل البياني ٣-٣-٤). وعندما تحولت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من الزراعة إلى الصناعات التحويلية والخدمات (القطاعان اللذان يشتملان عموماً على مهام ذات طبيعة روتينية أكبر)، زاد تعرضها لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية. وعلى خلاف ذلك، فإن الاقتصادات المتقدمة في مرحلة مختلفة من التحول الهيكلي.

الإطار ٣-٤: تعديل نصيب العمالة من الدخل

كما يوثق هذا الفصل، انخفض نصيب العمالة من الدخل في الغالبية العظمى من الاقتصادات المتقدمة وكذلك في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويناقش هذا الإطار إلى أي مدى قد تكون مشاكل القياس هي المتسببة في بعض من هذه الأنماط. وبصفة خاصة، يستكشف هذا الإطار تأثير المعالجة الإحصائية للأفراد أصحاب العمل الحر وإهلاك رأس المال على تطور نصيب العمالة.

نصيب العمالة غير المعدل

يجري حساب المقياس التقليدي لنصيب العمالة، الذي سيطلق عليه فيما بعد اسم نصيب العمالة غير المعدل، عن طريق قسمة تعويضات الموظفين على إجمالي الناتج المحلي:

$$LSU = \frac{\text{compensation of employees}}{\text{gross domestic product (GDP)}} \quad (1-4-3)$$

وبالنظر إلى أن تعويضات الموظفين لا ترصد في معظم الحسابات القومية إلا الموظفين بأجر، فإن هذا المقياس لا يراعي دخل العمالة من الأفراد أصحاب العمل الحر. ولهذا السبب، يشار إلى نصيب العمالة غير المعدل في بعض الأحيان على أنه نصيب الموظفين بأجر أو نصيب العمالة «البسيط».

وفي حالة استبعاد العمل الحر، فإن هذا المقياس قد لا يقدر نصيب العمالة بأقل من حجمه وحسب، ولكنه قد لا يعكس أيضا بشكل سليم التغيرات الهيكلية في الاقتصاد مع مرور الوقت. على سبيل المثال، فإن نصيب العمل الحر من مجموع السكان العاملين يكون أكبر في الاقتصادات النامية، ولكنه يميل أيضا إلى الانخفاض مع تقدم هذه البلدان ونمو قطاع توظيف العمالة الرسمية. ونتيجة لذلك، قد ينطوي مستوى نصيب العمالة غير المعدل على تحيز نحو الاتجاه التنافسي، في الوقت الذي يكون فيه الاتجاه العام متحيزا نحو الاتجاه التصاعدي. ويمكن أن تحدث ديناميكية مماثلة في الاقتصادات المتقدمة، بيد أن متوسط الانخفاض في نصيب العمل الحر يكون أقل حجما.

وعلى الرغم من أوجه القصور في المقياس غير المعدل، فإنه قد يكون في بعض الأحيان المقياس الوحيد المتاح نتيجة لقصور البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تكون التغيرات الهيكلية بطيئة ومتجانسة نسبيا على مستوى البلدان (أو ضمن مجموعة من البلدان)، على النحو الذي تشير إليه النتائج المستخلصة في هذا الفصل، يمكن الاستفادة من هذا المقياس لفهم التغيرات في أنصبة العمالة وإتاحة إمكانية المقارنة بين الاتجاهات العامة على المستوى القطري.

مؤلفا هذا الفصل هما جيهان داغر وبنجامين هيلغنستوك.

التعديل لمراعاة العمل الحر

اقترح العديد من المناهج التي تُعدّل أنصبة العمالة لمراعاة دخل أصحاب العمل الحر. ويتمثل التحدي الرئيسي في أن دخل أصحاب الملكية لا يُقَدِّد مباشرة في البيانات، وبالتالي فمن الضروري تحديد افتراضات لتقسيم هذا الدخل إلى عنصر رأس المال وعنصر العمل. ويفترض المنهج الأكثر شيوعا بعض التعادل بين قطاع العمل بأجر وقطاع العمل الحر. فيفترض المنهج الأول أن نصيب العمالة من أصحاب العمل الحر يساوي نصيب العمالة في قطاع العمل بأجر، الذي يُحتسب بدوره عن طريق قسمة تعويضات الموظفين على القيمة المضافة لقطاع العمل بأجر.

وفيفترض خيار التعديل الثاني أن صاحب العمل الحر يحقق في المتوسط نفس التعويضات التي يحققها الموظفون بأجر. وعلى سبيل المثال، عندما يكون عنصر العمالة معروفا، يمكن تعديل نصيب العمالة غير المعدل LSU على النحو التالي، حيث LS و LP يمثلان عدد أصحاب العمل الحر والموظفين بأجر، على التوالي. وترد مناقشة منهج التعديل المذكور، ضمن مناهج أخرى، في دراسة (Gollin 2002).

$$LSSE = \left(1 + \frac{LS}{LP}\right) \times LSU. \quad (2-4-3)$$

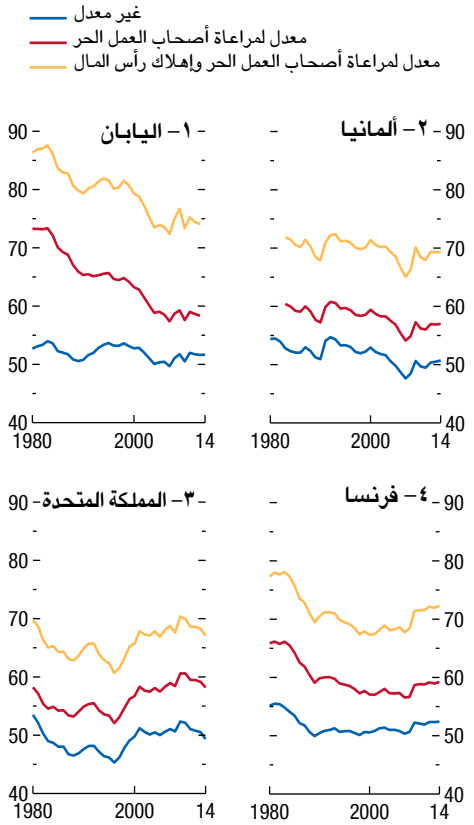
ومن أجل توضيح التعديل لمراعاة أصحاب العمل الحر، تقارن اللوحة ١ من الشكل البياني ٣-٤-١ بين نصيب العمالة المعدل لمراعاة أصحاب العمل الحر والمقياس غير المعدل في الولايات المتحدة خلال الفترة بين عامي ١٩٤٨ و ٢٠١٦. وعلى النحو المتوقع، يكون الانخفاض في المقياس المعدل أكبر من الانخفاض في نصيب العمالة غير المعدل بسبب الاتجاه العام التنافسي في نصيب أصحاب العمل الحر من قوة العمل. وعلى الرغم من ذلك، يشير المقياس إلى انخفاض مطرد في نصيب العمالة في الولايات المتحدة منذ أوائل سبعينات القرن الماضي.

التعديل لمراعاة إهلاك رأس المال

يحاول التعديل الثاني الذي تناقشه الدراسات الاقتصادية مراعاة إهلاك رأس المال. وتذهب دراستا Karabarounis and Neiman (2014) و Bridgman (2014) إلى أنه يتعين تعديل نصيب العمالة لمراعاة الإهلاك ليعكس بشكل أدق نصيب العمالة الحقيقي من إجمالي الناتج المحلي — أي بما أنه لا يمكن استهلاك الإهلاك، فلا يمكن عزوه بالتالي إلى رأس المال أو دخل العمالة. ويتألف التعديل من خصم الإهلاك من المقام في حساب نصيب العمالة:

$$LSD = \frac{\text{compensation of employees}}{\text{GDP} - \text{depreciation}}. \quad (3-4-3)$$

الشكل البياني ٣-٤-٢: تعديل نصيب العمالة من الدخل في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، ١٩٨٠-٢٠١٤ (%)

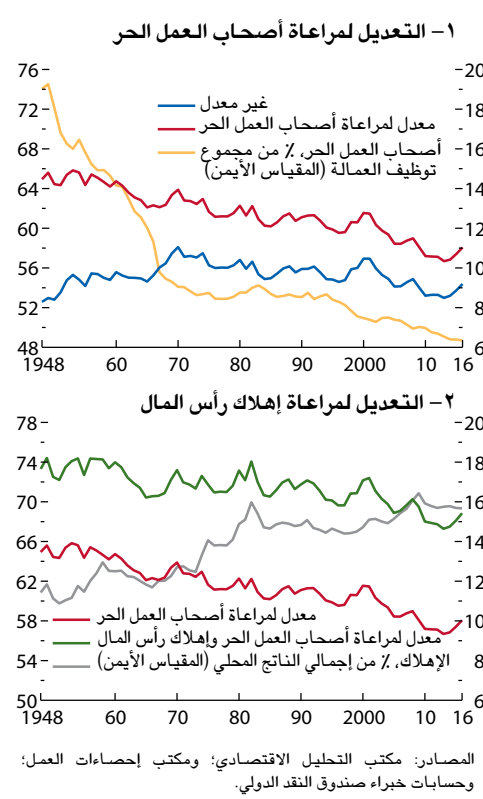


المصادر: السلطات الوطنية؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

تأثير التعديل لمراعاة أصحاب العمل الحر وإهلاك رأس المال على الاتجاه العام طويل الأجل في نصيب العمالة في حالة ١٢ اقتصادا متقدما و١٢ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويعرض الشكل البياني ٣-٤-٤ الاتجاهات العامة المتعلقة بأصحاب العمل الحر والإهلاك. وفي معظم الحالات تقريبا، فإن التعديل لمراعاة أصحاب العمل الحر يجعل نصيب العمالة ينخفض بشكل أكبر وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وعلى

انخفاض الإهلاك كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في بلدان أوروبا الصاعدة يمكن أن تعكس معدلات الإهلاك الأعلى نسبيا خلال مرحلة التحول إلى اقتصادات السوق عندما أعيد تقدير تقييمات رصيد رأس المال.

الشكل البياني ٣-٤-١: تعديل نصيب العمالة من الدخل في الولايات المتحدة، ١٩٤٨-٢٠١٦ (%)



المصادر: مكتب التحليل الاقتصادي؛ ومكتب إحصاءات العمل؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقد زاد إهلاك رأس المال مع مرور الوقت في الولايات المتحدة بفضل زيادة وزن رأس المال من المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، الذي يكون معدل إهلاكه أسرع من معدل إهلاك الأنواع الأخرى من رأس المال. وتبين اللوحة ٢ في الشكل البياني ٣-٤-١ أنه على الرغم من أن الاتجاه العام لنصيب العمالة يظل سالبًا، فإنه أقل انحدارا مقارنة بالمقياس السابق بعد التعديل لمراعاة الإهلاك.

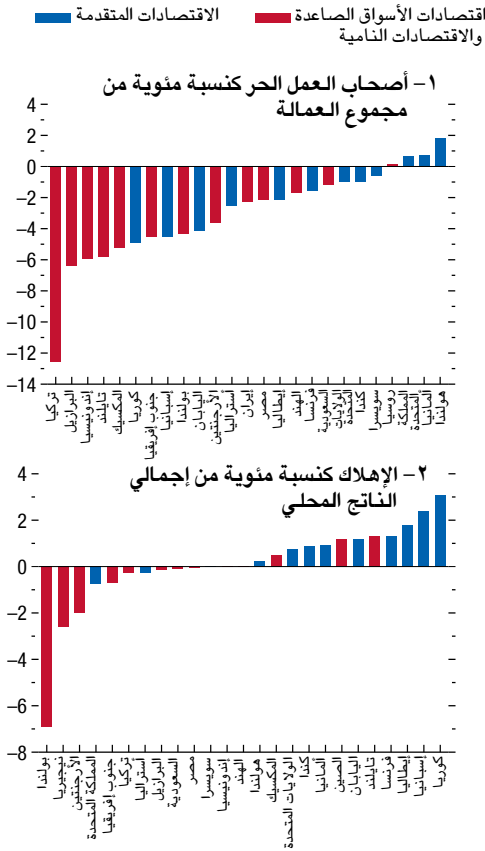
تعديل أنصبة العمالة في الاقتصادات المتقدمة الكبرى

يؤكد تطبيق هذه التعديلات على بعض الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى أنه يمكن أن يكون لها تأثير كبير على التطورات في أنصبة العمالة. ويبين الشكل البياني ٣-٤-٢ تأثير التعديلات المشار إليها أعلاه على سلاسل بيانات نصيب العمالة لأربعة اقتصادات متقدمة كبيرة. ويبين الشكل البياني ٣-٤-٣

الإطار ٣-٤: (تتمة)

الشكل البياني ٣-٤-٤: التغيرات طويلة المدى في معدلات أصحاب العمل الحر والإهلاك، ١٩٩١-٢٠١٤

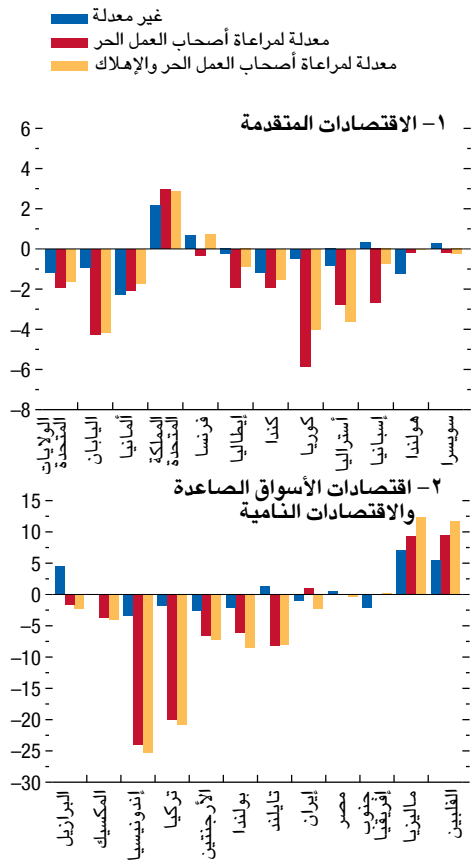
(نقاط مئوية لكل ١٠ سنوات)



المصادر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: التغيرات طويلة المدى تشير إلى القيم المتوقعة لانحدارات المتغير على اتجاه زمني، وترد بوحدات لكل ١٠ سنوات.

الشكل البياني ٣-٤-٣: التغيرات طويلة المدى في أنصبة العمالة المعدلة وغير المعدلة، ١٩٩١-٢٠١٤

(نقاط مئوية لكل ١٠ سنوات)

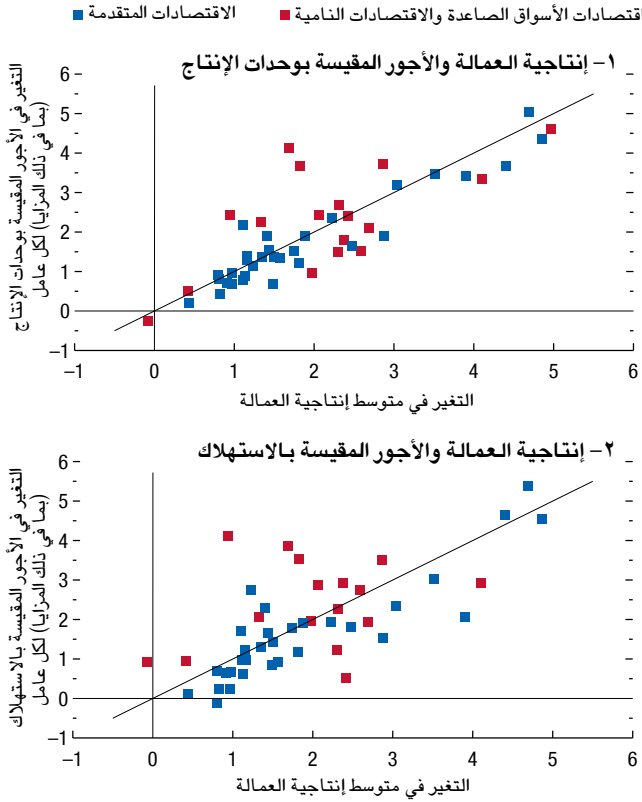


المصادر: قاعدة بيانات CEIC؛ ودراسة Karabarbounis and Neiman (2014)؛ والسلطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: التغيرات طويلة المدى تشير إلى القيم المتوقعة لانحدارات المتغير على اتجاه زمني، وترد بوحدات لكل ١٠ سنوات.

وعندما تُستخدم أنصبة العمالة غير المعدلة في التحليل التجريبي لهذا الفصل نتيجة قصور البيانات، تكون النتائج الرئيسية ثابتة في حالة استخدام مقاييس معدلة بدلا منها، على النحو المبين في الجدول ٣-٥-٥ بالمرفق.

خلاف ذلك، يؤدي التعديل لمراعاة إهلاك رأس المال في معظم الأحيان إلى ثبات نصيب العمالة، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة بسبب ارتفاع نصيبها من المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا في مجموع رأس المال.

الشكل البياني ٣-١-١ بالمرفق: تفكيك نصيب العمالة من الدخل، ١٩٩١-٢٠١٤ (نقاط مئوية في السنة)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الأجور المقيسة بوحدات الإنتاج تُعرّف بأنها الأجور الاسمية مخفضة باستخدام مخفض إجمالي الناتج المحلي، والأجور المقيسة بالاستهلاك تُعرّف بأنها الأجور الاسمية مخفضة بمؤشر أسعار المستهلكين.

المخفض يؤثر على دقة متابعة تطور الأجور مع مرور الوقت، فقد كانت زيادة الأجور المقيسة بالاستهلاك في المتوسط أقل من زيادة الأجور المقيسة بوحدات الإنتاج، وتأخر الاثنان عن الإنتاجية.^{٥٤}

^{٥٤} تتماشى هذه النتيجة المستخلصة مع تلك الواردة في تقرير ILO (2015)، ودراسة (Fleck, Glaser, and Sprague (2011)، وتقرير Council of Economic Advisers (2014) للولايات المتحدة.

المرفق ٣-١: الأجور والمخفضات

يمكن حساب الأجور الحقيقية عن طريق خفض الأجور بأسعار المستهلكين — وهي أسعار السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون — أو بمخفض إجمالي الناتج المحلي — أي أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد.

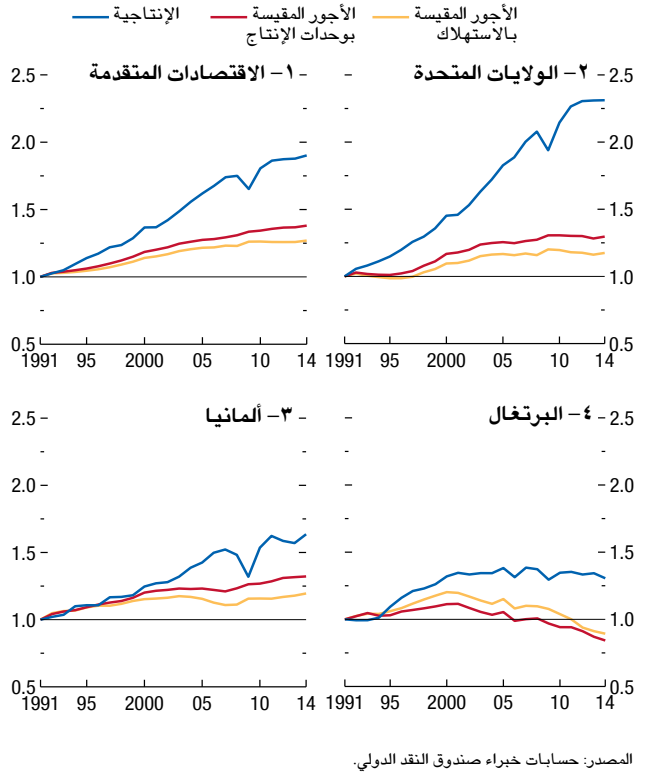
- ويعتمد الاختيار المناسب للمخفض على السؤال المطروح.
- الأجر الحقيقي أو الأجر المقيس بالاستهلاك — أي الأجر المخفض باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين، وهو قيمة دخل العمالة على أساس سلة السلع والخدمات التي يستهلكونها وبالتالي فهو يعكس بشكل أدق التغيرات في القوى الشرائية. وهذا الأمر مهم في تقييم انعكاسات الرفاهية على العمالة ومن ثم انعكاسات التغيرات في الأجور الاسمية على الاقتصاد السياسي.
- الأجر المقيس بوحدات الإنتاج، المخفض باستخدام مخفض إجمالي الناتج المحلي، هو المقياس الذي يؤثر على حافز التعيين لدى الشركات وهو أنسب للمقارنة مع الإنتاجية عند دراسة توزيع إجمالي الناتج المحلي حسب الوظائف.

والتمييز بين المخفضين مهم للاقتصادات المفتوحة نظراً لأن أن الزيادة في سعر السلع المستوردة، مثل النفط، ترفع مؤشر أسعار المستهلكين مقارنة بمؤشر أسعار الناتج. وبالتالي، يبدو أن الأجور الحقيقية المخفضة باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين ستخضع لمقارنة بالإنتاجية، على الرغم من أن هذا الانخفاض مدفوعاً بالاختلافات في كل من المخفضين المعنيين وحسب.

ومن شأن التغيرات في معدلات التبادل التجاري أن يكون لها أيضاً انعكاسات على التوزيع حسب استهلاك الناس للواردات. وتشير دراسة Fajgelbaum and Khandelwal (2016)، على سبيل المثال، إلى أن المستهلكين الفقراء ينفقون أكثر نسبياً على الواردات بينما يستهلك الأفراد ذوو الدخل المرتفعة خدمات أكثر نسبياً، وهو قطاع من أقل القطاعات تداولاً.

وتأخر نمو الأجور عن نمو الإنتاجية، مما يشير إلى أن العمالة كانت تحصل على نصيب أصغر بكثير من الدخل القومي. ويوضح الشكل البياني ٣-١-١ بالمرفق التغيرات في متوسط إنتاجية العمالة والتغيرات في الأجور، مخفضة باستخدام مخفض إجمالي الناتج المحلي وباستخدام مؤشر أسعار المستهلكين. ويعرض الشكل البياني ٣-١-٢ بالمرفق تطور الأجور المقيسة بوحدات الإنتاج، والأجور المقيسة بالاستهلاك، ومتوسط إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية في حالة الاقتصادات المتقدمة. وفي حين أن اختيار

الشكل البياني ٣-١-٢ بالمرفق: الأجر المقيسة بوحدات الإنتاج والأجر المقيسة بالاستهلاك والإنتاجية في الصناعات التحويلية
(المؤشر، ١٩٩١ = ١)



المرفق ٣-٢: نموذج نظري للتكلفة النسبية لرأس المال، ونقل المهام إلى الخارج، وأنصبة العمالة من الدخل في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية^{٥٥}

يضع هذا القسم نمودجا نظريا لبيان كيف يكون لانخفاض التكلفة النسبية لرأس المال تأثير على نقل المهام إلى الخارج وتأثيره على نصيب العمالة من الدخل. والدافع لذلك هو ما لوحظ من توسع كبير في سلاسل القيمة العالمية منذ تسعينيات القرن الماضي وتزامن مع انخفاض سريع في التكلفة النسبية لرأس المال في الاقتصادات المتقدمة.^{٥٦} وانخفضت ثلاثة محركات مهمة لرأس المال انخفاضاً كبيراً خلال هذه الفترة — أسعار السلع الاستثمارية، وأسعار الفائدة، والضرائب على دخل الشركات (راجع الشكل البياني ٣-٦).^{٥٧} وبدأت هذه

^{٥٥} راجع دراسة Lian (قيد الإصدار) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً.
^{٥٦} مقارنة بالأجور.
^{٥٧} قد يرتفع معدل إهلاك رأس المال خلال هذه الفترة نظراً للنصيب الأكبر للبرمجيات في رأس المال (دراسة Edén and Gaggi 2015)، والمرجح ألا يوازن على الرغم من ذلك الانخفاض في المحركات الأخرى.

المحركات تتجه اتجاها تنازلياً في أوائل ثمانينات القرن الماضي وربما أثرت تأثيراً كبيراً على نصيب تكلفة العمالة في المهام المنفردة. ونظراً لأن نقل المهام من الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة تحركه أساساً الفروق في الأجر، فمن الطبيعي أن نتوقع اختلاف الحافز على نقل المهام إلى الخارج بين المهام المعرضة لأشكال مختلفة من مخاطر انخفاض تكلفة رأس المال. ويؤثر ذلك أيضاً على ديناميكيات نصيب العمالة من الدخل من خلال تغيير تكوين المهام مع المستويات المختلفة من نصيب تكلفة العمالة.

ويسلط هذا النموذج الضوء على آلية يمكن أن تؤدي بموجبها المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، عندما تكون مصحوبة بانخفاض كبير في التكلفة النسبية لرأس المال، إلى انخفاض متزامن في أنصبة العمالة في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. وهذه الآلية مباشرة في حالة الاقتصادات المتقدمة، نظراً لأن المهام التي تُنقل إلى الخارج كثيفة العمالة نسبياً، فإن تكوين الإنتاج المتبقي يصبح أكثر كثافة في استخدام رأس المال، ويترتب على ذلك انخفاض في أنصبة العمالة من الدخل. وفي حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة، تتكون الآلية من جزأين. أولاً، يؤدي الانخفاض الحاد في التكلفة النسبية لرأس المال إلى قيام الشركات في الاقتصادات المتقدمة بتحويل المهام التي يمكن أن تنجزها العمالة بسهولة إلى التشغيل الآلي ونقل المهام التي لا يمكن إنجازها بسهولة إلى الخارج — أي المهام التي تنخفض فيها مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة — إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة. وثانياً، نظراً لأن التكلفة النسبية لرأس المال غالباً ما تكون مرتفعة في اقتصادات الأسواق الصاعدة مقارنة بغيرها بسبب ندرة رأس المال، فإن المهام الأقل قابلية للإحلال بين عوامل الإنتاج ستكون لها حصص أكبر من رأس المال مقارنة بمتوسط المهام، لأن الشركات لا يمكنها أن تستفيد بسهولة من انخفاض تكلفة العمالة نسبياً في الاستعاضة عن رأس المال بالعمالة. وبالتالي، فإن نقل المهام إلى الخارج سيحوّل تكوين الإنتاج نحو المهام ذات الأنصبة الأعلى من رأس المال، مما يؤدي إلى تقليل الأنصبة الكلية للعمالة من الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة.^{٥٨}

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج لا يُستخدم لإثبات أن السبب الرئيسي لنقل المهام إلى الخارج هو انخفاض تكلفة

^{٥٨} تقترح دراستا Cho (2016) و Elsby, Hobijn, and Şahin (2013) فرضية تفيد بأن المهام التي تُنقل إلى الخارج قد تكون أكثر كثافة في استخدام رأس المال مقارنة بالمهام القائمة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتفترض دراسة Cho (2016) أن التقدم التكنولوجي كان دائماً يوفر في العمالة وأن المهام الأكثر كثافة نسبياً في استخدام العمالة في الاقتصادات المتقدمة تُنقل منها إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة. ومع استخدام هذه المهام تكنولوجياً أكثر تقدماً من التكنولوجيا المستخدمة حالياً في اقتصادات الأسواق الصاعدة، أو على نحو مكافئ، بينما نصيب العمالة من الدخل في هذه المهام أقل من نصيبها من المهام القائمة في هذه الاقتصادات، فإن نقل المهام إلى الخارج يمكن أن يخفض نصيب العمالة من الدخل. وخلافاً لدراسة Cho (2016)، يسبب التقدم التكنولوجي انخفاضاً في تكلفة رأس المال في النموذج الوارد في هذا الفصل، وقد يوفر أو لا يوفر العمالة، حسب ما إذا كانت مرونة الإحلال الخاصة بالمهام تزيد أو تقل عن ١. وعلى وجه الخصوص، يخلص هذا الفصل إلى أن انخفاض تكلفة رأس المال قد لا يؤدي إلى توفير العمالة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، نظراً لأن مرونة الإحلال، في المتوسط، منخفضة في هذه الاقتصادات (الإطار ٣-٢).

الفصل ٣ فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الداخل

ونظرا لافتراض ارتفاع معدلات الإخفاق وتكلفة المراقبة، تكون تكلفة إنتاج وحدة واحدة من وحدات المهمة في البلد منخفض الأجر قدرها $(1 + \tau) c(r, w; \alpha, \rho) = \left(\alpha^\rho r^{1-\rho} + (1 - \alpha)^\rho w^{1-\rho} \right)^{\frac{1}{1-\rho}}$ ، وتكون $w < w$ ، ويمكن تعريف مجموعة المهام A التي تُنقل من البلد مرتفع الأجر إلى البلد منخفض الأجر على النحو التالي:

$$A \triangleq \{(\alpha, \rho, \tau): c(r, w; \alpha, \rho) > (1 + \tau)c(r, w; \alpha, \rho)\}. \quad (٥-٣)$$

وافترض أن تكلفة رأس المال في البلدان مرتفعة الأجر هي نفسها في البلدان منخفضة الأجر هو افتراض مقبول، نظرا لأن نقل المهام إلى الخارج يرتبط في كثير من الأحيان بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة Feenstra and Hanson 1997) التي تساعد في تخفيض تكلفة رأس المال نسبيا في المشروع المعني، على الرغم من ندرة رأس المال عموما في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وهذا الأمر يجعل نموذج نقل المهام إلى الخارج الوارد في هذا التقرير مختلفا أيضا عن نظرية التجارة التقليدية، التي تفترض عدم انتقال رأس المال عبر البلدان. وحركة رأس المال تعني أن نقل المهام إلى الخارج سيساهم بشكل فعال في تعميق رأس المال، ويقلل تكلفة رأس المال، ويغير تكوين المهام.

وللتبسيط، يستند التحليل أدناه إلى تحليل جزئي للتوازن تشكل فيه w و w وتكلفة رأس المال تحددها عوامل خارجية. وتقدم دراسة Lian (قيد الإصدار) تحليلا عاما للتوازن يدعم الاستنتاجات الرئيسية لتحليل التوازن الجزئي المذكور، نظرا لأن وفرة عرض العمالة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تعني أن ارتفاع الأجر في البلدان منخفضة الأجر نتيجة زيادة الطلب على العمالة الناجمة عن نقل المهام إلى الخارج من المرجح ألا يكون كبيرا بالقدر الكافي ليعكس العلاقة $w > w$. وبالمثل، فمن خلال أخذ القيم اللوغاريتمية وإعادة ترتيب الحدود، يمكن وصف A على النحو التالي:

$$A \triangleq \left\{ (\alpha, \rho, \tau): \int_w \frac{\partial \ln c(r, z; \alpha, \rho)}{\partial z} dz > \ln(1 + \tau) \right\}. \quad (٦-٣)$$

ويبحث النموذج ديناميكيات نصيب العمالة من الدخل الناتجة عن نقل المهام إلى الخارج في خطوتين. أولا، يثبت النموذج أن المهام ذات مرونة الإحلال المنخفضة تكون أكثر عرضة — والمهام ذات مرونة إحلال عالية أقل عرضة — للنقل إلى الخارج إذا انخفضت التكلفة النسبية لرأس المال. وثانيا، يبحث النموذج كيف يؤثر نقل المهام ذات مرونة الإحلال المنخفضة إلى الخارج على نصيب العمالة من الدخل في كل من الاقتصادات المرسل (المتقدمة) والمتلقية (اقتصادات الأسواق الصاعدة).

وكخطوة أولى، يقدم الافتراض ١ نتيجة مقارنة ثابتة تفيد بأن انخفاض التكلفة النسبية لرأس المال يجعل نقل المهام ذات مرونة إحلال أعلى (أقل) من ١ أقل (أكثر) جاذبية.

رأس المال. وإنما من المتوقع أن تنطبق الآلية كذلك على المحركات المهمة الأخرى وراء نقل المهام إلى الخارج، مثل تكلفتها الآخذة في الانخفاض (دراسة Feenstra and Han-son 1997، ودراسة Grossman and Rossi-Hansberg 2008). لأن هذه المحركات تزيد ببساطة احتمالات تعرض جميع المهام للنقل إلى الخارج ولا توازن الآلية المشار إليها هنا. وبدلا من ذلك، يُستخدم النموذج لتسليط الضوء على أنه في حالة انخفاض التكلفة النسبية لرأس المال في أي اقتصاد متقدم، فإن أنواع المهام التي تُنقل إلى الخارج غالبا ما تخضع نصيب العمالة في اقتصاد السوق الصاعدة المتلقي لتلك المهام.^{٥٩}

وفي البداية، نفترض مجموعة من المهام ناتجة عن رأس المال K والعمالة L من خلال دالة إنتاج ذات مرونة إحلال ثابتة:

$$\left(\alpha K^{1-\frac{1}{\rho}} + (1 - \alpha) L^{1-\frac{1}{\rho}} \right)^{\frac{\rho}{\rho-1}}, \quad (١-٣)$$

حيث ρ و α تحكمان كثافة رأس المال ومرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة.^{٦٠} ويمكن أن يختلف كلاهما بين المهام. وتقليل التكلفة إلى أدنى حد يعني أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من ناتج أي مهمة $\{\alpha, \rho\}$ هي:

$$c(r, w; \alpha, \rho) = \left(\alpha^\rho r^{1-\rho} + (1 - \alpha)^\rho w^{1-\rho} \right)^{\frac{1}{1-\rho}}, \quad (٢-٣)$$

حيث تشير r إلى تكلفة رأس المال و w إلى الأجر.

ونصيب العمالة من الدخل في هذه المهمة $\{\alpha, \rho\}$ هو:

$$LS = \frac{1}{1 + \alpha^\rho (1 - \alpha)^{-\rho} \left(\frac{r}{w}\right)^{1-\rho}}. \quad (٣-٣)$$

لذا:

$$\frac{\partial LS}{\partial \left(\frac{r}{w}\right)} = (\rho - 1) \frac{\alpha^\rho (1 - \alpha)^{-\rho} \left(\frac{r}{w}\right)^{-\rho}}{\left(1 + \alpha^\rho (1 - \alpha)^{-\rho} \left(\frac{r}{w}\right)^{1-\rho}\right)^2}. \quad (٤-٣)$$

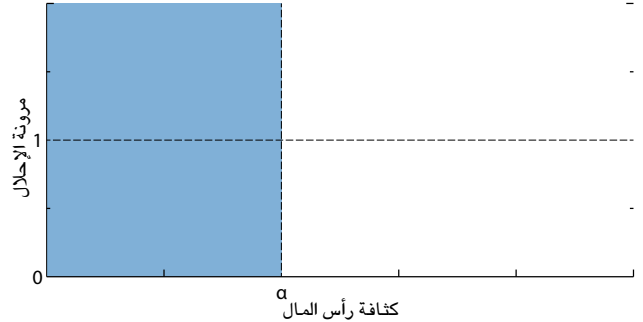
وتشير المعادلة (١-٢-٣) إلى الدور الحيوي لمرونة الإحلال ρ بالنسبة لتأثير تكلفة رأس المال النسبية على نصيب العمالة من الدخل. وعلى وجه التحديد، يؤدي انخفاض تكلفة رأس المال النسبية $\frac{r}{w}$ إلى انخفاض في نصيب العمالة من الدخل في حالة واحدة وحسب وهي أن تكون مرونة الإحلال ρ أكبر من ١.

ولإعداد نموذج لنقل المهام من الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة، ينظر النموذج إلى بلدين تختلف فيهما مستويات الأجر ويركز على نقل المهام من البلد مرتفع الأجر إلى البلد منخفض الأجر. وتحسب تكلفة إنتاج وحدة من وحدات المهمة $\{\alpha, \rho\}$ في البلد مرتفع الأجر كما يلي: $c(r, w; \alpha, \rho) = \left(\alpha^\rho r^{1-\rho} + (1 - \alpha)^\rho w^{1-\rho} \right)^{\frac{1}{1-\rho}}$.

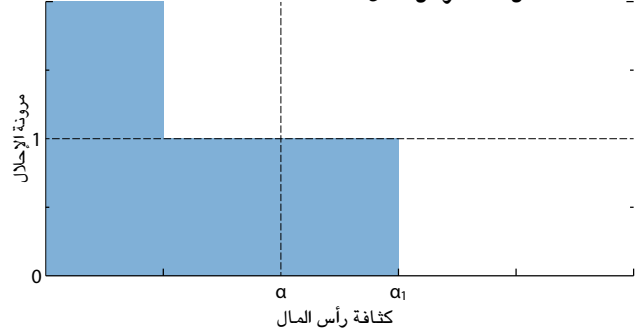
^{٥٩} بخلاف ذلك، سيكون حاصل نقل المهام إلى الخارج صفرا على أساس التأثير على نصيب العمالة من الدخل على مستوى العالم.
^{٦٠} راجع الإطار ٣-٢ للاطلاع على تعريف مرونة الإحلال.

الشكل البياني ٣-٢-١ بالمرفق: تأثير تكاليف رأس المال ونقل المهام إلى الخارج على مجموعة المهام المنقولة إلى الخارج من بلد مرتفع الأجور إلى بلد منخفض الأجور

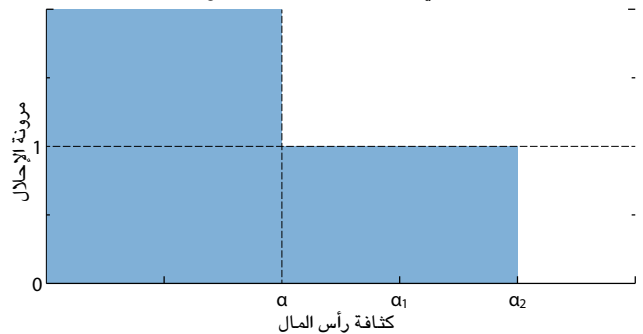
١- الحالة المبدئية (r_0, T_0)



٢- انخفاض تكلفة رأس المال (r_1, T_0)



٣- استمرار الانخفاض في تكلفة نقل المهام إلى الخارج (r_1, T_1)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: المساحات المظلمة تمثل المهام التي نُقلت إلى الخارج من بلد مرتفع الأجور إلى بلد منخفض الأجور. ويشير هذا الشكل البياني إلى زيادة احتمالات نقل المهام إلى الخارج عندما تكون $p < 1$ مقارنة بالمهام عندما تكون $p > 1$ إذا كان هناك انخفاض في تكلفة رأس المال وتكلفة نقل المهام إلى الخارج، حيث T_0 و T_1 تشيران إلى تكلفة رأس المال و $T_0 > T_1$ و T_0 تشير إلى تكلفة نقل المهام إلى الخارج و $T_1 > T_0$. ولأغراض التوضيح، تُنقل إلى الخارج جميع المهام ذات كثافة الرأس المال الأقل من α في اللوحة ١، وتحدد مجموعة المهام عندما تكون $p > 1$ التي تُنقل إلى الخارج في اللوحة ٣ بحيث تكون مطابقة لقلت الواردة في اللوحة ١.

الافتراض ١: انخفاض تكلفة رأس المال يتسبب في نقل عدد أكبر من المهام التي تكون مرونة الإحلال فيها $p < 1$ وعدد أقل من المهام التي تكون مرونة الإحلال فيها $p > 1$ من البلدان مرتفعة الأجور إلى البلدان منخفضة الأجور. الإثبات: من خلال الاستعانة بعلم الجبر، يمكن توضيح ما يلي بشكل مباشر:

$$\frac{\partial^2 \ln c(r, w; \alpha, \rho)}{\partial w \partial r} = (\rho - 1) r^{\rho-2} w^{-\rho} \left(\frac{1-\alpha}{\alpha} \right)^{\rho} \frac{1}{\left[1 + \left(\frac{1-\alpha}{\alpha} \right)^{\rho} \left(\frac{w}{r} \right)^{1-\rho} \right]^2} \quad (٧-٣)$$

ولذا: فإن

$$\frac{\partial^2 \ln c(r, w; \alpha, \rho)}{\partial w \partial r} \begin{cases} > 0 & \text{if } \rho > 1 \\ < 0 & \text{if } \rho < 1 \end{cases} \quad (٨-٣)$$

ونفترض أن تكلفة رأس المال المبدئية هي r_1 وأنها تنخفض إلى $r_2 < r_1$. وأوجه التفاوت في (٣-٢-٤) تعني أن:

$$\int_{w_1}^{w_2} \frac{\partial \ln c(r_2, z; \alpha, \rho)}{\partial z} dz < \int_{w_1}^{w_2} \frac{\partial \ln c(r_1, z; \alpha, \rho)}{\partial z} dz, \text{ for any } \rho > 1,$$

$$\int_{w_1}^{w_2} \frac{\partial \ln c(r_2, z; \alpha, \rho)}{\partial z} dz > \int_{w_1}^{w_2} \frac{\partial \ln c(r_1, z; \alpha, \rho)}{\partial z} dz, \text{ for any } \rho < 1.$$

بالنسبة لأي حالة تكون فيها $\rho > 1$ وأن:

$$(٩-٣)$$

وتعريف مجموعة المهام القابلة للنقل إلى الخارج على النحو الوارد في المعادلة ٣-٦ يعني أن أي انخفاض في تكلفة رأس المال يؤدي إلى زيادة مجموعة المهام التي تُنقل إلى الخارج بينما مرونة الإحلال فيها أقل من ١، وانخفاض مجموعة المهام التي تُنقل إلى الخارج والتي تكون مرونة الإحلال فيها أعلى من ١.

وفي الخطوة الثانية، ينظر النموذج في انخفاض تكلفة نقل المهام إلى الخارج τ ويبحث كيف يؤثر نقل المهام إلى الخارج على أنصبة العمالة من الدخل في البلدان منخفضة الأجور والبلدان مرتفعة الأجور. وفي تحليل التوازن الجزئي الحالي، فإن التعريف (٣-٦) يعني بشكل مباشر أنه يؤدي إلى نقل مزيد من المهام إلى الخارج، بصرف النظر عن مرونة الإحلال p . ونظرا لأن انخفاض تكلفة رأس المال وانخفاض تكلفة نقل المهام إلى الخارج لهما آثار متعارضة على نقل المهام إلى الخارج عندما تكون $p > 1$ في حين أنهما يعززان بعضها بعضا عندما تكون $p < 1$ ، فإن تأثيرهما معا من المتوقع أن يعني أن المهام ذات $p < 1$ أكثر عرضة للنقل إلى الخارج، كما هو موضح في الشكل البياني ٣-٢-١ بالمرفق.^{١٢}

^{١١} تجري دراسة Lian (قيد الإصدار) عمليات محاكاة استنادا إلى معلومات معقولة في بيئة توازن عام. وتؤكد هذه العمليات أن انخفاض تكلفة نقل المهام إلى الخارج سيزيد بشكل كبير عدد المهام التي تُنقل من بلد مرتفع الأجور إلى بلد منخفض الأجور، برغم تقارب مستويات الأجور.

^{١٢} يبين هذا الشكل البياني أن الآلية — انخفاض تكلفة رأس المال يجعل المهام ذات مرونة إحلال أقل من ١ أكثر عرضة للنقل إلى الخارج مقارنة بالمهام ذات مرونة إحلال أكبر من ١ — تنطبق على المحركات

المهام إلى الخارج يمكن أن يؤدي إلى خفض إجمالي نصيب العمالة من الدخل في البلد منخفض الأجور.^{٦٤}

المرفق ٣-٣: التغطية الفُتريّة والبيانات

يستند التحليل إلى البلدان المتاحة بشأنها بيانات لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات عن أنصبة العمالة خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٤، مما ينتج عنه عينة من ٣١ اقتصادا متقدما و١٨ من اقتصادات الأسواق الصاعدة لإجراء التحليل الكلي، وعينة من ٢٧ اقتصادا متقدما لإجراء التحليل على مستوى القطاعات. وبالنسبة للنتائج القائمة على المهارات، تُدرج عينة من ٢٧ اقتصادا متقدما و١٠ من اقتصادات الأسواق الصاعدة على المستوى الكلي، بينما يُدرج ٢٧ اقتصادا متقدما و٥ من اقتصادات الأسواق الصاعدة على مستوى القطاعات. ويجمع هذا الفصل مجموعة جديدة من البيانات عن أنصبة العمالة تعتمد على مصادر أولية من السلطات الوطنية لمعظم الاقتصادات الكبرى، فضلا على بيانات من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة البيانات الواردة في دراسة (Kararabounis and Neiman 2014).

ومصادر البيانات الأولية للمتغيرات الأخرى المستخدمة في هذا الفصل هي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات CEIC، وقاعدة بيانات جداول بن العالمية-الإصدار ٩,٠، وقاعدة بيانات «مؤشرات التنمية العالمية» الصادرة عن البنك الدولي، وقاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية، وقاعدة بيانات EORA للمدخلات والمخرجات متعددة المناطق، وقاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وقاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لدى الأمم المتحدة.

ويعتمد مقياس كثافة المهام الروتينية على بيانات من دراسة (Autor and Dorn 2013) لمدخلات المهام الروتينية واليدوية وغير التطبيقية، وبُني مقياس قابلية نقل المهام إلى الخارج باستخدام بيانات من دراسة (Blinder and Krueger 2013). ولحساب الدرجات الإجمالية وعلى مستوى القطاعات للتحويل إلى المهام الروتينية ودرجات قابلية نقل المهام إلى الخارج، يدرج الفصل توظيف العمالة حسب بيانات قطاعات الأنشطة والمهن المختلفة المستمدة من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ومسح القوى العاملة الصادر عن الاتحاد الأوروبي، ومنظمة العمل الدولية، وسلسلة البيانات الدقيقة المتكاملة للاستخدام العام (IPUMS)، وسلسلة البيانات IPUMS USA، والمكتب الوطني للإحصاء في الصين.

^{٦٤} يكون هذا الأمر محتملا إذا أخذت في الاعتبار أيضا ندرة رأس المال — إمكانية ترشيد الائتمان بقدر كبير في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مما يمكن أن يحد من إمكانية حصول كثير من شركات القطاع الخاص على رأس المال.

وللتبسيط، من أجل دراسة مدى التأثير الذي يقع على نصيب العمالة من الدخل نتيجة نقل المهام التي تكون مرونة الإحلال فيها منخفضة إلى الخارج، من المفيد النظر في حالة خاصة تكون فيها لجميع المهام القابلة للنقل إلى الخارج دالة إنتاج «ليونتييف» $F(K, L) = \min \left\{ \frac{K}{a}, L \right\}$ مما يعني مرونة إحلال بين رأس المال والعمالة قيمتها صفر، بينما تكون للمهام غير القابلة للنقل دالة إنتاج كوب-دوغلاس، مما يعني أن مرونة الإحلال تساوي ١. ويفترض كذلك أن المستهلكين دالة تفضيل لوغاريتمية للمهام.

الافتراض ٢: إذا كان متوسط نصيب العمالة من الدخل في حالة المهام القابلة للنقل إلى الخارج هو نفسه متوسط نصيب العمالة من الدخل في حالة المهام غير القابلة للنقل إلى الخارج، فإن نقل المهام إلى الخارج الناجم عن انخفاض تكلفة رأس المال وتكلفة النقل إلى الخارج يمكن أن يؤدي إلى انخفاض نصيب العمالة من الدخل في البلد مرتفع الأجور. الإثبات: بالنسبة للمهمة a ، يكون نصيب العمالة من الدخل هو

$$\frac{wL}{F(K, L)} = \frac{wL}{wL + r(aL)} = \frac{1}{1 + a \frac{r}{w}} \quad (١٠-٣)$$

وباستخدام التعريف (٦-٣)، يمكن إثبات بطريقة مباشرة أن أي مهمة a تُنقل من بلدان مرتفعة الأجور إلى بلدان منخفضة الأجور تستوفي الشرط $a < a^*$ ، حيث $a^* = \frac{w - (1 + \tau)w}{\tau r}$. ونظرا لأن نصيب العمالة من الدخل ينخفض في المهمة a ، تصبح المهام المتبقية أكثر كثافة في استخدام رأس المال، وهو ما يخفض نصيب العمالة من الدخل في البلد مرتفع الأجور.

ودالة التفضيل اللوغاريتمية للمستهلكين تضمن ثبات نصيب كل مهمة في الإنفاق الكلي، وبالتالي فإن أي انخفاض في نصيب العمالة من الدخل في المهام المنقولة إلى الخارج يعني أن نقل المهام إلى الخارج سيؤدي إلى انخفاض نصيب العمالة من الدخل على مستوى العالم.^{٦٥}

وأخيرا، فإن نقل المهام إلى الخارج من الممكن أن يؤدي عموما إلى خفض نصيب العمالة من الدخل في البلد منخفض الأجور أيضا. وعلى النحو المشار إليه أعلاه، من المرجح أن تكون المهام المنقولة إلى الخارج هي في الغالب المهام ذات مرونة الإحلال المنخفضة. ونتيجة لذلك، سيزيد نصيب المهام ذات مرونة الإحلال المنخفضة في البلد منخفض الأجور. وبينما متوسط نصيب العمالة من الدخل في المهام التي تكون مرونة الإحلال فيها أقل من ١ يقل كثيرا عن المهام التي تكون مرونة الإحلال فيها تساوي ١ أو أكثر، فإن نقل

المهمة الأخرى في نقل المهام إلى الخارج. ومن اللوحة ١ إلى اللوحة ٢، يتبين أن أي انخفاض في تكلفة رأس المال يجعل المهام ذات مرونة إحلال أكبر من ١ أقل عرضة للنقل إلى الخارج ويجعل المهام التي مرونة الإحلال فيها أقل من ١ أكثر عرضة للنقل إلى الخارج — كما ثبت في الافتراض ١. وبعد ذلك، من اللوحة ٢ إلى اللوحة ٣، يتبين أن حدوث مزيد من الانخفاض في تكلفة نقل المهام إلى الخارج يجعل جميع المهام أكثر عرضة للنقل إلى الخارج. وبدمج التغيرتين معا، يصبح من الواضح أن المهام التي تكون فيها مرونة الإحلال أقل من ١ أكثر عرضة للنقل إلى الخارج من المهام ذات مرونة إحلال أكبر من ١. ^{٦٥} للاطلاع على تفاصيل، راجع دراسة Lian (قيد الإصدار).

الجدول ٣-٣-١ بالمرفق: التغطية القطرية

التحليل الكلي على المدى الطويل	أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا وقبرص والجمهورية التشيكية والدانمرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وآيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكوريا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة
التحليل الكلي المجمع لخمس سنوات	البرازيل وبلغاريا وشيلي والصين وكوستاريكا ومصر وهنغاريا وإندونيسيا وجمهورية قبرغيزستان والمكسيك والمغرب وبيرو والفلبين وبولندا ورومانيا وجنوب إفريقيا وتايلند وتركيا
التحليل الكلي على مستوى القطاعات	أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا وقبرص والجمهورية التشيكية والدانمرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وآيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكوريا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وإسبانيا والسويد، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة
التحليل الكلي حسب المهارات	بوليفيا والبرازيل وبلغاريا وشيلي والصين وكرواتيا ومصر وهنغاريا وإندونيسيا وجامايكا وجمهورية قبرغيزستان والمكسيك والمغرب وناميبيا وبيرو والفلبين وبولندا ورومانيا وجنوب إفريقيا وتنزانيا وتايلند وتركيا وفنزويلا
التحليل على مستوى القطاعات حسب المهارات	أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والجمهورية التشيكية والدانمرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وآيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكوريا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وإسبانيا والسويد، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة
التحليل على مستوى القطاعات حسب المهارات	البرازيل وبلغاريا والصين وهنغاريا والهند وإندونيسيا والمكسيك وبولندا ورومانيا وتركيا

المصدر: تجميع خبراء صندوق النقد الدولي.

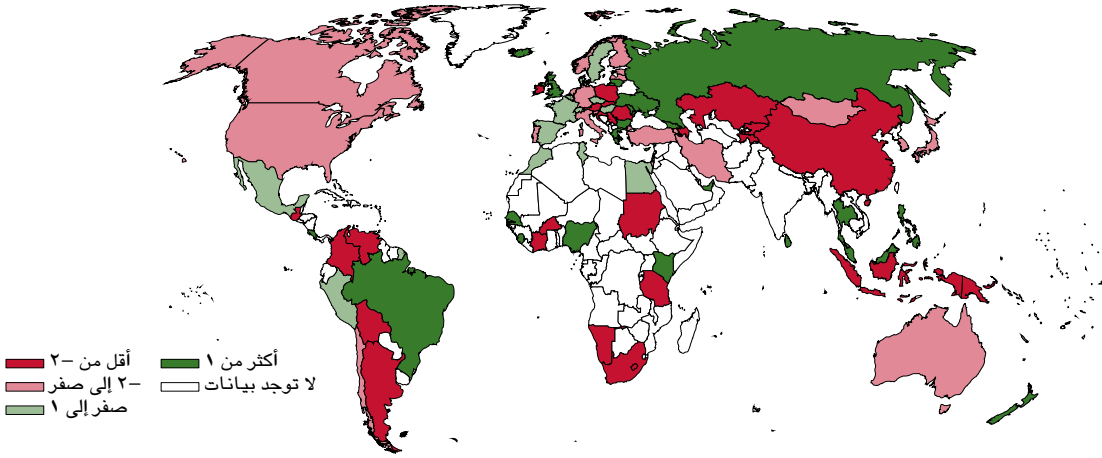
الجدول ٣-٣-٢ بالمرفق: مصادر البيانات

المؤشر	المصدر
نصيب العمالة (الكلي)	دراسة (2014) Karabarbounis and Neiman؛ والسطات الوطنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
نصيب العمالة (على مستوى القطاعات)	قاعدة بيانات GEIC؛ وقاعدة بيانات EU KLEMS؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
نصيب العمالة حسب المهارات	قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية؛ والحسابات الاقتصادية الاجتماعية، إصدار يوليو ٢٠١٤
سعر الاستثمار	صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
الواردات من السلع الوسيطة	قاعدة بيانات EORA MRIO؛ وقاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية
المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	قاعدة بيانات EORA MRIO؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي
القيمة المضافة المحلية	قاعدة بيانات EORA MRIO
الواردات والصادرات من السلع والخدمات	صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
معدل كثافة العمل النقابي	قاعدة بيانات الخصائص المؤسسية للنقابات العمالية، تحديد الأجور وتدخل الحكومة والمعاهدات الاجتماعية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
التحول إلى المهام الروتينية	دراسة (2014) Autor and Dorn؛ والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، مسح القوى العاملة في الاتحاد الأوروبي؛ وقاعدة بيانات IPUMS International؛ وقاعدة بيانات IPUMS USA؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والسلطات الوطنية؛ والأمم المتحدة
الضريبة على دخل الشركات	صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير الرائد المالي
إجمالي الناتج المحلي، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
الأصول والخصوم الخارجية	قاعدة بيانات External Wealth of Nations Mark II
الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لدى البنك الدولي
توقعات التضخم	قاعدة بيانات Consensus Forecast، وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي
معدل إهلاك رأس المال	قاعدة بيانات البنك الدولي
نسبة إعالة المسنين	قاعدة بيانات البنك الدولي
أعداد المهاجرين	قاعدة بيانات الأمم المتحدة
عرض المهارات النسبي (% من السكان الحاصلين على تعليم ابتدائي وثانوي وعالي)	قاعدة بيانات Barro Lee Educational Attainment for Population Aged 15 and Over database (2013)؛ وقاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي
عائد سندات الخزنة طويلة الأجل	صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي

المصدر: تجميع خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: IPUMS تعني سلسلة البيانات الدقيقة المتكاملة للاستخدام العام: MRIO تعني المدخلات والمخرجات متعددة المناطق.

الشكل البياني ٣-٤-١ بالمرفق: تقديرات الاتجاهات العامة لأنصبة العمالة حول العالم (نقاط مئوية لكل ١٠ سنوات)



المرفق ٣-٤: المنهجية

يقدم هذا المرفق مزيداً من التفاصيل عن المنهجيات المستخدمة في تحليل أنصبة العمالة الكلية والقائمة على أساس القطاعات والمهارات. وتستخدم الانحدارات عدم التجانس بين البلدان وبين القطاعات في تطور أنصبة العمالة (الشكل البياني ٣-٤-١ بالمرفق) وكذلك في تطور محركاتها المحتملة (الشكل البياني ٣-٤-٢ بالمرفق).

تعريفه في النص، وإما بالمدخلات الوسيطة المستوردة كنسبة مئوية من إجمالي القيمة المضافة)، والتغيرات في العولمة المالية (الأصول والالتزامات الخارجية، ما عدا الاحتياطات الدولية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي). ويلخص عوامل السياسات والمؤسسات، بما في ذلك التغيرات في كثافة العمل النقابي، وضرائب الشركات، وتشريعات حماية العمالة، وإصلاحات أسواق المنتجات.

مؤشرات إصلاحات أسواق العمل والمنتجات

وُضعت مؤشرات لإصلاحات أسواق العمل والمنتجات باستخدام مجموعة بيانات معهد فريزر للحرية الاقتصادية في العالم (Fraser Institute's Economic Freedom of the World)، استناداً على وجه التحديد إلى مؤشرين هما «اللوائح التنظيمية للتعيين والتسريح» و«اللوائح التنظيمية لممارسة الأعمال» بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٤. ولتحديد الجهود الرئيسية في مجال التنظيم أو تخفيف القواعد التنظيمية في كل بلد، تعطى للمتغيرات الترتيبية القيمة ١ (التي تصف العمليات الرئيسية لتخفيف القواعد التنظيمية) في كل عام يزيد فيه التغير في المؤشر عن الوسيط القطري مضافاً إليه انحراف معياري واحد. وتُعطى القيمة -١ (التي تصف العمليات الرئيسية للتنظيم) إذا كان التغير في المؤشر أكبر من الوسيط القطري مطروحاً منه انحراف معياري واحد، وإلا فإن المؤشر يساوي صفراً. وقد تتعرض بعض المؤشرات الفردية لمشكلة التصنيف القائم على تصورات وعدم اليقين المحيط بالقياس. بيد أنه عن طريق جمع بيانات من مصادر

التحليل الكلي

معادلة تقدير السيناريو الأساسي للانحدار الكلي هي:

$$\widehat{LS}_c = \alpha + \beta_2 \widehat{PI}_c + [\beta_3 RTI_{0,c} + \beta_4 RTI_{0,c} \widehat{PI}_c] + \beta_1 \widehat{G}_c + \beta_5 \widehat{Pol}_c + \varepsilon_c \quad (١١-٣)$$

حيث إن المتغيرات التي توجد تحت العلامة (hat) هي التغيرات طويلة الأجل على المستوى القطري المحسوبة على أساس سنوي خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٤. (وهناك منهج مماثل مستخدم في دراسة Karabarbounis and Neiman 2014، ودراسة Acemoglu, Elsby, Hobijn, and Şahin 2013، ودراسة Restrepo 2016). ويشير PI إلى السعر النسبي للسلع الاستثمارية (مقارنة بالاستهلاك)، ويشير RTI_0 إلى التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية. وتندرج تحت G المتغيرات التي تقيس تطور العولمة: التغيرات في إجمالي تجارة السلع (الصادرات والواردات غير النفطية ذات القيمة المضافة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)، وكذلك تجارة السلع الوسيطة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية (التي تقاس إما بحاصل الروابط الأمامية والخلفية على النحو الوارد

٦٥ للاطلاع على التفاصيل، راجع دراسة Gwartney, Lawson, and Hall (2016).

الشكل البياني ٣-٤-٢ بالمرفق: عدم التجانس في تطور المحركات الرئيسية لنصيب العمالة (نقاط مئوية)

وبسبب حدوث انقطاع هيكلي في سلسلة البيانات في عام ٢٠٠١، يتم حساب قيم الوسط والانحرافات المعيارية بصورة مستقلة (لكل بلد) في السلسلتين.

التحليل على مستوى القطاعات

إن الاستراتيجية التجريبية على مستوى القطاعات تتبع بشكل وثيق الاستراتيجية المستخدمة على المستوى الكلي، حيث تبحث آثار التغيرات طويلة الأجل في التكنولوجيا والعمالة على التغيرات طويلة الأجل في أنصبة العمالة. وتقدر الانحدارات المقطعية على مستوى القطاعات في البلدان كما يلي:

$$\widehat{LS}_{cs} = \beta_1 \widehat{G}_{cs} + \beta_2 \widehat{PI}_{cs} + [\beta_3 RTI_{0,cs} + \beta_4 RTI_{0,cs} \widehat{PI}_{cs}] + \gamma_0 FE_c + \gamma_1 FE_s + \varepsilon_{cs} \quad (١٢-٣)$$

وترتبط بين التغيرات طويلة الأجل (المشار إليها باستخدام العلامة) في أنصبة العمالة على مستوى القطاعات (LS) والتغيرات طويلة الأجل في العمالة (G)، بما في ذلك المجموع والتجارة الوسيطة والاندماج المالي) والتغيرات طويلة الأجل في الأسعار النسبية للاستثمار (PI) على مستوى القطاعات وتفاعلات هذه التغيرات مع درجات التحول إلى المهام الروتينية (RTI_0) على مستوى القطاعات. وتدرج الآثار الثابتة على مستوى البلدان والقطاعات لمراعاة الاتجاهات العامة التي يتعذر مشاهدتها والمحددة حسب البلد والقطاع. ويعرض الجدول ٣-٥-٦ بالمرفق النتائج.

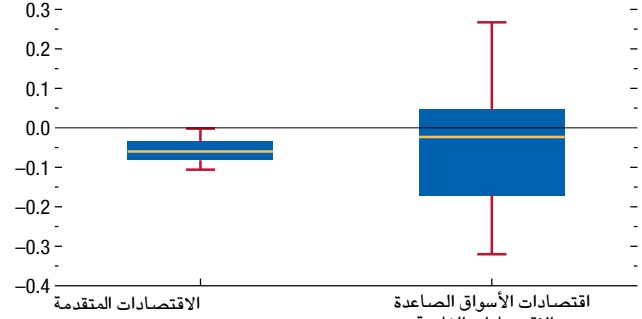
التحليل حسب مستوى المهارات

تحدد تعويضات العمالة حسب المهارات باستخدام البيانات ذات الصلة عن تعويضات العمالة حسب مستوى المهارات في قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية كنسبة مئوية من مجموع تعويضات العمالة، وضربها في بيانات تعويضات العمالة على مستوى البلدان والقطاعات على التوالي. ويتم بعد ذلك حساب نصيب العمالة حسب المهارات بأخذ نسبة تعويضات العمالة حسب المهارات والقيمة المضافة، على مستوى البلدان والقطاعات.

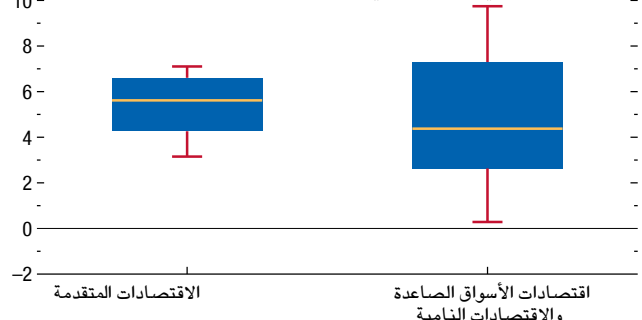
المرفق ٣-٥: الثبات وجداول إضافية

يقدم هذا المرفق جداول أساسية واختبارات ثبات إضافية للتحليل الكلي والتحليل على مستوى القطاعات والمهارات للاتجاهات العامة في أنصبة العمالة التي نوقشت في هذا الفصل. ويتناول أولاً نتائج السيناريو الأساسي واختبارات الثبات في التحليل الكلي، باستخدام انحدار للفروق المجمع لزيادة حجم العينة والمقاييس البديلة للتكنولوجيا والعمالة، بما في ذلك المحركات المحتملة الأخرى، وإجراء تحليل الثبات عند تعديل أنصبة العمالة لمراعاة مسائل القياس. ويقدم المرفق بعد ذلك جداول إضافية عن النتائج على مستوى القطاعات وينتقل في النهاية إلى تحليل النتائج الكلية والنتائج على مستوى القطاعات حسب مستوى المهارات، بما في ذلك النتائج التي تحيد صراحة أثر تكوين المهارات.

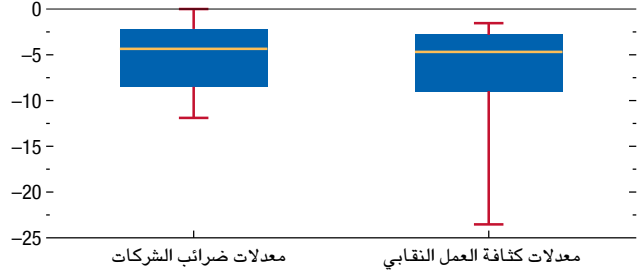
١- التغيرات في السعر النسبي للاستثمار



٢- التغيرات في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية



٣- التغيرات في معدلات ضرائب الشركات ومعدلات كثافة العمل النقابي



المصادر: قاعدة بيانات EORA للمدخلات والمخرجات للمناطق المتعددة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الخط الأفقي داخل كل مربع يمثل الوسيط؛ والحد العلوي والحد السفلي لكل مربع يبين أعلى وأدنى ربع؛ والعلامات الحمراء تشير إلى أعلى وأدنى عشر. والتغيرات موضحة بوحدة لكل عشر سنوات.

عديدة — تُعد مؤشرات معهد فريزر باستخدام عدة مصادر من بينها بيانات من البنك الدولي والمنفذ الاقتصادي العالمي والمعهد الدولي للتنافسية العالمية في مجال التنمية الإدارية — من المرجح أن تتسم المؤشرات التي يجري حسابها بتغطية أشمل للبيانات من مؤشر واحد، ويمكن أيضاً أن تكون أقل حساسية للقيم الشاذة وللشواغل المتعلقة بعدم الموضوعية.

الفصل ٣ فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الداخل

الجدول ٣-٥-١ بالمرفق: النتائج الكلية في السيناريو السياسي

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
جميع العوامل		السياسات		الاندماج العالمي	التكنولوجيا
٠,٠٠٠١١٩- (٠,٠٠١٣٧) ***٠,٥٢٤ (٠,١٢٤) **٠,١٨٣ (٠,٠٧٣٤)	٠,٠٠٠١٧٨ (٠,٠٠١١٠) ***٠,٢٤٧ (٠,٠٧٧٩) ٠,٠٤٤٤ (٠,٠٣٣٦) ٠,١١٠- (٠,١٥٥) ٠,١٣١ (٠,٠١٧٤) ***٠,٢٥٥- (٠,٠٦٠٧) ***٠,٥٧٤- (٠,٠٧٩٦)	٠,٠٠٠٧٨٦ (٠,٠٠٢٦٦) ٠,٠٠١٢٥ (٠,٠٠١٢٣) ٠,٢٨٥ (٠,٠٥٦٣) **٠,١٩٤ (٠,٠٧١٠)	٠,٠٠١٤٤ (٠,٠٠٢٩٤) ٠,٠٠٠٣٠٦- (٠,٠٠١٥٤)	٠,١٢٣- (٠,١٢٨) ٠,٢٨٦ (٠,٠٢٠٤) ***٠,٢٣٤- (٠,٠٨٠٦) ***٠,٢٨٨- (٠,٠٧١٧)	التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية السعر النسبي للاستثمار * التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية السعر النسبي للاستثمار القيمة المضافة للصادرات/إجمالي الناتج المحلي الواردات/إجمالي الناتج المحلي الاندماج المالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إصلاح تشريعات حماية العمالة إصلاح أسواق المنتجات العمل النقابي ضرائب الشركات السعر النسبي للاستثمار * متغير صوري للاقتصادات المتقدمة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية * متغير صوري للاقتصادات المتقدمة الاندماج المالي * متغير صوري للاقتصادات المتقدمة متغير صوري للاقتصادات المتقدمة عدد المشاهدات معامل التحديد R^2
٤٩ ٠,٦٣٦	٤٩ ٠,٤٤٨	٢٦ ٠,٣٧٧	٥٠ ٠,٠٠٤	٥٠ ٠,٢٨٨	٤٩ ٠,١٩٦

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُعبّر عن جميع المتغيرات (ما عدا التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية) كتغيرات طويلة الأجل. وترد الأخطاء المعيارية الثابتة داخل أقواس. والتغير طويل الأجل في الاندماج المالي، الذي يقاس على أنه حاصل الأصول والخصوم الخارجية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي يقسم على ١٠٠ في هذا الجدول وجميع الجداول اللاحقة. * $p < 0.1$, ** $p < 0.05$, *** $p < 0.01$

التحليل الكلي

حيث تُعرّف جميع المتغيرات بنفس الطريقة التي تُعرّف بها في معادلة الانحدار الكلي في السيناريو الأساسي، ولكن t تشير إلى فترات متتالية غير متداخلة مدة كل منها خمس سنوات ($t = 1996-1997, 1997-1998, 2001-2002, 2006-2007$ ، و 2011 ، حسب البلد)، مجمعة لكل بلد c . ويتيح الهيكل المقطعي إمكانية تحديد أثر الاتجاهات العامة القطرية والعوامل غير المشاهدة الخاصة بكل فترة، ويزيد بشكل كبير عدد المشاهدات مقارنة بانحدار الاتجاهات المقطعية في السيناريو الأساسي. غير أن هناك عيباً في الانحدار المجمع هو أنه لا يرصد بعض تغيرات الاتجاهات العامة التي لا يمكن تمييزها إلا على امتداد أفق زمني أطول (أكثر من خمس سنوات) كما أن هناك عوامل دورية ومؤقتة لم يتم التخلص منها بشكل كامل.

يلخص الجدول ٣-٥-١ بالمرفق نتائج الانحدار الكلي في السيناريو الأساسي. وتقدم الأعمدة من ١-٤ التقديرات الخاصة بكل مجموعة، ويرد في العمود ٥ تقديرات لجميع المحركات معاً، في حين يعرض العمود ٦ تفاعلاً بين المتغيرات التي تختلف اختلافاً ذا دلالة إحصائية بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، إلى جانب متغير صوري لاقتصاد متقدم. ويلخص الجدول ٣-٥-٢ بالمرفق نتائج تقدير الفروق المجمعَة وفقاً لمعادلة الانحدار التالية:

$$\widehat{LS}_{c,t} = \alpha + \beta_2 \widehat{PI}_{c,t} + [\beta_3 RTI_{0,c,t} + \beta_4 RTI_{0,c,t} \widehat{PI}_{c,t}] + \beta_1 \widehat{G}_{c,t} + \beta_5 \widehat{Pol}_{c,t} + \gamma FE_c + \delta FE_t + \varepsilon_{c,t} \quad (3-13)$$

الجدول ٣-٥-٢ بالمرفق: النتائج الكلية المجمعة

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
تقديرات طريقة المربعات الصغرى العادية					
ثبات الانحدار					
التكنولوجيا					
التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية	***٠,٢٩٣-	**٠,١٤٩-	٠,١٢٦-	*٠,١٥٠-	*٠,٠٢٢٢-
السعر النسبي للاستثمار	(٠,٠٠٤٥٩)	(٠,٠٠٦٤٤)	(٠,٠٠٨١٩)	(٠,٠٠٨٨٧)	(٠,٠٠١٢٠)
السعر النسبي للاستثمار * التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية	٠,٠٢٢٣	٠,٠٦١٥	٠,٠١١٢	٠,٠٥٣٥	٠,٠٣٣٩
	(٠,٠٣٥٠)	(٠,٠٤٨٩)	(٠,٠٤٥٧)	(٠,٠٤٢٤)	(٠,٠٢٧٩)
	**٠,٢٧٣	٠,٢٠٧	٠,٢٣٣	٠,١٠١	**٠,١٢٨
الاندماج العالمي					
المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	(٠,١١٦)	(٠,١٧٢)	(٠,١٩٣)	(٠,٢٠١)	(٠,٠٥٣٠)
الاندماج المالي	**٠,١٣١-	*٠,١٧٤-	***٠,٢٥٣-	***٠,٢٠٧-	**٠,١٥٢-
	(٠,٠٦٢٨)	(٠,٠٩١١)	(٠,٠٦٣٢)	(٠,٠٦٢٧)	(٠,٠٦٥٥)
	٠,٠٧٨٤	٠,٠٣١٢	**٠,٠٧٤٤	*٠,٠٧٢٦	***٠,٠٨٩٠
	(٠,٠٥٦٨)	(٠,٠٤٦)	(٠,٠٣٣٨)	(٠,٠٣٦٩)	(٠,٠٢١٩)
السياسات					
ضرائب الشركات	***٠,١٣٧	٠,٠٥١١	٠,٠٦٥١	٠,٠٧٠٩	٠,٠٢٠١
	(٠,٠٤٢٥)	(٠,٠٥٧٣)	(٠,٠٦٤٦)	(٠,٠٧١١)	(٠,٠٥٢٤)
إصلاح تشريعات حماية العمالة	٠,٠٠٠٦٢٦-	٠,٠٠٠٢٩١	٠,٠٠٠١٨٢-	**٠,٠٠٢٠٧-	
	(٠,٠٠٠٧٩٤)	(٠,٠٠١٠٤)	(٠,٠٠٠٨٥٤)	(٠,٠٠٠٨٠٦)	
إصلاح أسواق المنتجات				٠,٠٠٠٧٨٠-	
				(٠,٠٠٠٧٧١)	
الأثار القطرية الثابتة	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
الأثار الزمنية الثابتة	نعم	نعم	لا	لا	لا
عدد المشاهدات	١٥٣	١٥٤	١٥٤	١٨١	١٦٥
معامل التحديد R^2	٠,٨٣٤	٠,٥٠١	٠,٢٣٨	٠,٠٣٨	٠,١٥٧

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُعبر عن جميع المتغيرات (ما عدا التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية) كتغيرات طويلة الأجل. والأخطاء المعيارية الثابتة مجمعة على المستوى القطري.

* $p < 0.1$, ** $p < 0.05$, *** $p < 0.01$

بقدر كاف لبيانات تكلفة استخدام رأس المال. وفي العمود ٢، بدلا من استخدام السعر النسبي PI وحسب، يُستمد المقياس الشامل لتكلفة استخدام رأس المال (UCC) من الحالة المستقرة لمعادلة يولر الخاصة بالنموذج على أن تكون:

$$UCC = PI * (\text{سعر الفائدة الحقيقي} + \text{معدل الإهلاك})$$

حيث يتم احتساب سعر الفائدة الحقيقي (IR) باستخدام عائدات السندات الحكومية طويلة الأجل (١٠ سنوات) وتخفيض قيمتها بتوقعات التضخم طويلة الأجل، التي يمكن حسابها لفترات كافية لعينة فرعية تتكون من ٤٠ بلدا. ويضيف العمود ٣ متغيرات ضابطة أخرى في السيناريو الأساسي. والعمود ٤ يُعيد أثر الاتجاهات العامة للتعميق المالي بشكل مباشر عن طريق إضافة اتجاهات عامة لا ئتمان القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وتفيد النتائج بأن المقياس الشامل لتكلفة استخدام رأس المال يؤثر على أنصبة العمالة بشكل مماثل لسعر الاستثمار، على الرغم من أن النتيجة أقل دلالة، ومن المحتمل أن يرجع ذلك إلى حدوث مزيد من أخطاء القياس مع المتغيرات الإضافية (لا سيما معدلات الإهلاك)، كما أن

وبالنظر إلى أن المتغيرات تُصاغ كتغيرات محسوبة على أساس سنوي، يمكن مقارنتها مباشرة بانحدارات الاتجاهات العامة طويلة الأجل في السيناريو الأساسي. وتؤكد نتائج انحدار الفروق المجمعة الواردة في الجدول ٣-٥-٢ بالمرفق بشدة نتائج السيناريو الأساسي. فتأثير التكنولوجيا مماثل من حيث الحجم، ولكنه مقدر بدرجة أقل من الدقة، ومن المحتمل أن يكون ذلك بسبب عدم التكيف مع التغير التكنولوجي إلا على امتداد أفق زمني أطول. ومع هذا، فإن تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مماثل جدا لنتائج الاتجاهات العامة، مما يعني التكيف لقوى العولمة بوتيرة أسرع من التكيف للتكنولوجيا. وكان تأثير إصلاحات تشريعات حماية العمالة ذا دلالة إحصائية سالبة في حالة أنصبة العمالة في غضون خمس سنوات من الإصلاح. غير أن تأثير التكنولوجيا والتجارة في المواصفة المشتركة تغطي عليها مرة أخرى.

ويبحث الجدول ٣-٥-٣ ألف بالمرفق الثبات فيما يتعلق بالمقاييس البديلة للتكلفة النسبية لرأس المال. ففي العمود ١، يُعاد انحدار السيناريو الأساسي أولا باستخدام العينة الأصغر التي يمكن الحصول بشأنها على سلسلة طويلة زمنيا

الفصل ٣ فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الداخل

الجدول ٣-٥-٣- ألف بالمرفق: النتائج الكلية، الثبات (تكلفة استخدام رأس المال)

(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
الإلتزام/ إجمالي الناتج المحلي	تكلفة استخدام رأس المال	السيناريو الأساسي		
٠,٠٠٠٣٥٦- (٠,٠٠٠٧٥٥) ***,٣٢٠ (٠,٠٧٠٢)	٠,٠٠٢١٤ (٠,٠٠١٨٨)	٠,٠٠٢٢٨ (٠,٠٠٢٨٠)	٠,٠٠١٠٣- (٠,٠٠٠٨٠٩) ***,٢٨٥ (٠,٠٧٤٢) *,٠٥٥٦ (٠,٠٣٢٧)	التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية
٠,٠٤٥٠ (٠,٠٢٩٦) ***,٣٣٥- (٠,٠٦٥١) ٠,٠١٢٦ (٠,٠٢٠٠) **,٢٣٦- (٠,١٠٦) ٠,٠٢٩٩ (٠,٠٤٠٣)	**٠,١٦٨- (٠,٠٧٥١) ٠,٠١٣٧ (٠,٠٢٠٦) *,٢٢٠- (٠,١٢٠) ٠,٠٦٧٦ (*,٠٥٤٩) *,٠٨٨٩ (٠,٠٥٤١) ٠,٠٢٩٠ (٠,٠١٣٧)	٠,٠٠٢٢٨ (٠,٠٠٢٨٠) **٠,١٢١ (٠,٠٦١٣) ٠,٠٣٢٠ (٠,٠١٦١)	٠,٠٠١٠٣- (٠,٠٠٠٨٠٩) ***,٢٨٥ (٠,٠٧٤٢) *,٠٥٥٦ (٠,٠٣٢٧) **٠,١٦٦- (٠,٠٦٥٣) ٠,٠٠٧٩٤ (٠,٠١٨٣) *,١٨٢- (٠,٠٩٧٣) ٠,٠٤٤٠ (٠,٠٤٩٦)	السعر النسبي للاستثمار المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الاندماج التجاري الاندماج المالي ضرائب الشركات
*٠,٠٢٩٠ (٠,٠١٥٤) ٤٩				التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية * تكلفة استخدام رأس المال تكلفة استخدام رأس المال
٠,٤٧٨	٠,٣٦٢	٠,١٧٠	٠,٤٩٢	الإلتزام للقطاع الخاص/إجمالي الناتج المحلي عدد المشاهدات معامل التحديد R^2

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُعبر عن جميع المتغيرات (ما عدا التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية) كتغيرات طويلة الأجل. وترد الأخطاء المعيارية الثابتة داخل أقواس. * $p < 0.1$, ** $p < 0.05$, *** $p < 0.01$

المستوى الجزئي مع الاتجاه العام في مؤشر أسعار الواردات لكل بلد. وتؤكد جميع النتائج أن عولمة تجارة السلع الوسيطة أثرت بالسلب على أنصبة العمالة.

ويخصص الجدول ٣-٥-٤ بالمرفق نتائج أخرى تتعلق بالثبات. ويعيد العمود ١ انحدار الاتجاه العام في السيناريو الأساسي باستخدام انحدار ثابت بدلا من المربعات الصغرى العادية — مما يعني استبعاد إجمالي البلدان ذات القيمة الشاذة واستخدام لوغاريتم التكرار الذي وضعه هوبر لتقدير المعامل عن طريق إعطاء أوزان مختلفة للبلدان. ويعيد العمود ٢ انحدار السيناريو الأساسي عن طريق ترجيح البلدان بمتوسط إجمالي الناتج المحلي الخاص بها (على أساس تعادل القوى الشرائية) على امتداد فترة العينة. ويستبعد العمود ٣ الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويضم العمود ٤ حالات تباين مشترك إضافية هي: الاتجاهات الديمغرافية العامة (نسبة إعالة المسنين) وتغير الاتجاه العام في أعداد المهاجرين ورأس المال البشري (العرض النسبي من المهارات العالية) فضلا على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الأولي. ويختتم العمود ٥ فترة العينة في عام ٢٠٠٧ باستبعاد أثر الأزمة المالية العالمية.

وأخيرا، يعرض الجدول ٣-٥-٥ بالمرفق ثبات النتائج عند استخدام بيانات نصيب العمالة المعدلة لمراعاة أصحاب العمل الحر وإهلاك رأس المال. وعلى النحو المبين في الإطار ٣-٤، قد يختلف تطور أنصبة العمالة المعدلة عن أنصبة العمالة في السيناريو الأساسي لبلد معين. ويعني ذلك أن تأثير المحركات الرئيسية للاتجاهات العامة في أنصبة

مراعاة التعميق المالي العام تزيد أنصبة العمالة فعليا، وهي نتيجة مدفوعة معظمها بعينة اقتصادات الأسواق الصاعدة. ويتسق ذلك مع النتيجة المستخلصة بأن متوسط مرونة الإحلال أقل من ١ في هذه المجموعة من البلدان، لأن التأثير الصافي للتعميق المالي والرأسمالي سيتمثل في رفع الأجور وأنصبة العمالة في مثل هذه البيئة. وفي جميع الحالات، يظل تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية سالبا بشكل كبير وبحجم مماثل لما كان عليه في تقدير السيناريو الأساسي.

ويبحث الجدول ٣-٥-٣ بآء بالمرفق الثبات فيما يتعلق بالمقاييس البديلة للاتجاهات العامة في نقل المهام إلى الخارج. أولا، يُستخدم نصيب المدخلات الوسيطة المستوردة (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) بدلا من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (العمود ١). وثانيا، لاستبعاد احتمال أن يكون تأثير نقل المهام إلى الخارج مدفوعا بإنتاج أكثر تعقيدا بوجه عام، ينعكس أيضا في ارتفاع نصيب مجموع الاستخدام الوسيط، يحدد العمود ٢ تأثير نصيب السلع الوسيطة المستوردة في مجموع السلع الوسيطة المستخدمة. وثالثا، لاستبعاد احتمال أن تكون النتائج مدفوعة بالتقلبات طويلة الأجل في أسعار السلع الأولية، يتم احتساب أنصبة السلع الوسيطة المستوردة بدون السلع الأولية لعينة فرعية من بلدان تتوافر بيانات وارداتها من السلع الوسيطة حسب فئات الإنتاج التفصيلية (العمود ٣). وأخيرا، يقيس العمود ٤ الاتجاهات العامة الجوهرية أو الموضوعية وفقا للقانون في نقل المهام إلى الخارج عن طريق تفاعل المؤشر الأولي لقابلية النقل إلى الخارج الذي يتم احتسابه من بيانات المهن على

الجدول ٣-٥-٣- بء بالمرفق: النتائج الكلية، الثبات (مقياس بديل لنقل المهام إلى الخارج)

(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
مقياس نقل المهام إلى الخارج بحكم القانون	المدخلات الوسيطة المستوردة/إجمالي الناتج المحلي ما عدا السلع الأولية	المدخلات الوسيطة المستوردة/مجموع المدخلات الوسيطة المستخدمة	المدخلات الوسيطة المستوردة/إجمالي الناتج المحلي	تجارة السلع الوسيطة
٠,٠٠٠١٥٤ (٠,٠٢٢٣) *٠,١٥٩ (٠,٠٦٧٠) ٠,٠٠٣٤٣ (٠,٠١٢٨) *٠,٠٤٨١- (٠,٠٢٧٦) ٠,٠٥٢٦- (٠,١٩٣) *٠,١٥٢- (٠,٠٧٢٦) ٠,١٥٤- (٠,٠١٦٧) *٠,٢٣٠ (٠,٠٩٤٣) *٠,٠٦٩٧ (٠,٠٣٦٦) *٠,١٠٧ (٠,٠٣٨١) ٤٨ ٠,٤٠٠	*٠,٢٤٢- (٠,١٣٥) ٠,٠٠١٤٦- (٠,٠١٣٤) ٠,٠٣٩٥ (٠,١٦٠) ٠,٠٧٦٤- (٠,٠٧٢٠) ٠,٠٢١٣- (٠,٠١١٧) *٠,٢١١ (٠,٠٩٥٩) ٠,٠٤٣١ (٠,٠٣٥٧) *٠,٠٩٤٦ (٠,٠٤١٤) ٤٨ ٠,٣٣٥	***٠,٣٩٧- (٠,٠٩٧٩) ٠,٠٠٠٩٢٢- (٠,٠١٥٥) ٠,٢٢٩ (٠,١٦٧) ***٠,١٦٩- (٠,٠٥٩٣) ٠,٠٠٤٢١- (٠,٠١٠٣) *٠,٣٣٩ (٠,٠٨٢٩) **٠,٠٧٤٠ (٠,٠٣٠٣) ٠,٠٥١٠ (٠,٠٤٠٦) ٤٩ ٠,٤٧٠	***٠,٤٩٩- (٠,١٦١) ٠,٠١٦٦ (٠,٠١٦٦) ٠,٠٨٠٠ (٠,١٨٠) **٠,١٦٠- (٠,٠٦٠٤) ٠,٠٠٠٣٤٥- (٠,٠١١٨) ***٠,٢٦١ (٠,٠٨٧٩) ٠,٠٥٣٩ (٠,٠٣٣٥) ٠,٠٥٣٦ (٠,٠٤١٠) ٤٩ ٠,٤١٧	التعرض المبدئي لمخاطر نقل المهام إلى الخارج التعرض المبدئي لمخاطر نقل المهام إلى الخارج مؤشر أسعار الواردات مؤشر أسعار الواردات الواردات/إجمالي الناتج المحلي الصادرات ذات القيمة المضافة/إجمالي الناتج المحلي الاندماج المالي التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية السعر النسبي للاستثمار * التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية السعر النسبي للاستثمار ضرائب الشركات عدد المشاهدات معامل التحديد R ²

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُعبّر عن جميع المتغيرات (ما عدا التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية) كتغيرات طويلة الأجل. وترد الأخطاء المعيارية الثابتة داخل أقواس. * $p < 0.1$, ** $p < 0.05$, *** $p < 0.01$

الجدول ٣-٥-٤ بالمرفق: النتائج الكلية، الثبات (اختبارات الثبات الأخرى)

(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
بدون الأئمة المالية العالمية	الاقتصادات المتقدمة، بدون البلدان في مرحلة انتقالية	إجمالي الناتج المحلي المرجح	ثبات الانحدار		
٠,٠٠١٢٨- (٠,٠١٥٥) **٠,٢٩٢ (٠,١١١) ٠,٠٥٨٦ (٠,٠٤٣٢) **٠,١٤٥- (٠,٠٦٠٠) **٠,١٦٤- (٠,٠٧١٤) ٠,١٢٠ (٠,٠٧٤٩) ٥٠ ٠,٣٣٨	٠,٠٠١٧١- (٠,٠١٢٥) **٠,٢٨٢ (٠,٠٨٤٦) ٠,٠٣٦٠ (٠,٠٣١٦) ***٠,٣٨٤- (٠,٠٦٦٤) **٠,٢٠٦- (٠,٠٦٥٧) ٠,٠٨٠٨ (٠,٠٤٨٥) ٠,٠٠٠٢١٢ (٠,٠٠٠٩٩٥) ٠,٠٦٢٩ (٠,١٣٩) ٠,٠٠٠٣٩٩ (٠,٠٠٠٥٩٥) ٠,٠٥٤١ (٠,٣٣٥) ٤٤ ٠,٥٨١	٠,٠٠١٦٠ (٠,٠٠٣٦٣) **٠,٩٢٣ (٠,٤٣٠) ٠,٠٦٤٦- (٠,٠٨٣٢) **٠,٠٨٣٨- (٠,٠٣٤٢) **٠,١٨٤- (٠,٠٨١٣) ٠,٠٦٥٨ (٠,٠٤٦٩) ٢٥ ٠,٥٨٤	٠,٠٠١٢٠ (٠,٠٠١٠٢) **٠,٣٣٥ (٠,١٣٢) **٠,١٥٠ (٠,٠٦٧٥) **٠,٢٨٢- (٠,١٢٠) ٠,١٠٥- (٠,٠٩٠١) ٠,٠٠٠٦٤٥- (٠,٠٣٩٥) ٤٩ ٠,٤٢٥	٠,٠٠٠٣٢٢- (٠,٠٠٠٩٣) ***٠,٢٣٥ (٠,٠٨٣٥) ٠,٠٣١٧ (٠,٠٣٦٤) ***٠,٢٣٥- (٠,٠٨٠٩) ٠,٢٠٦- (٠,١٣١) ٠,٠٤٠٦ (٠,٠٤٩٧) نسبة إعالة المسنين أعداد المهاجرين نصيب الفرد المبدئي من إجمالي الناتج المحلي رأس المال البشري عدد المشاهدات معامل التحديد R ²	التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية السعر النسبي للاستثمار * التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية السعر النسبي للاستثمار المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الاندماج المالي ضرائب الشركات نسبة إعالة المسنين أعداد المهاجرين نصيب الفرد المبدئي من إجمالي الناتج المحلي رأس المال البشري عدد المشاهدات معامل التحديد R ²

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُعبّر عن جميع المتغيرات (ما عدا التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية ونصيب الفرد المبدئي من إجمالي الناتج المحلي) كتغيرات طويلة الأجل. وترد الأخطاء المعيارية الثابتة داخل أقواس. * $p < 0.1$, ** $p < 0.05$, *** $p < 0.01$

الجدول ٣-٥-٥ بالمرفق: النتائج الكلية، الثبات (قضايا القياس)

نصيب العمالة المعدل لمراعاة أصحاب العمل الحر والإهلاك	نصيب العمالة المعدل لمراعاة الإهلاك	نصيب العمالة المعدل لمراعاة أصحاب العمل الحر	نصيب العمالة في السيناريو الأساسي	
**٠,٠٠٧٦٢ (٠,٠٠٣٤٦)	٠,٠٠٠٦٥٥ (٠,٠٠١٧٣)	**٠,٠٠٦٩١ (٠,٠٠٣٠٠)	٠,٠٠٠١٧٨ (٠,٠٠١١٠)	التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية
*٠,٥٧٠ (٠,٣٠٥)	***٠,٣٢٢ (٠,٠٩٣٣)	*٠,٤٦٠ (٠,٣٦٤)	***٠,٣٤٧ (٠,٠٧٧٩)	السعر النسبي للاستثمار* التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية
٠,٠٩٠١- (٠,١٣٨)	٠,٠٦١٦ (٠,٠٤٩٣)	٠,٠٤٨٤- (٠,١٢٠)	٠,٠٤٤٤ (٠,٠٣٣٦)	السعر النسبي للاستثمار
٠,٦٦٥- (٠,٢٩١)	*٠,٢٢٧- (٠,١٣٤)	**٠,٦١٧- (٠,٣٥٢)	*٠,٢٥٣- (٠,٠٧٩٦)	المشاركة في سلاسل القيمة العالمية
٠,٠٩٣٧ (٠,٥٥٧)	٠,٠٢٠٥- (٠,١٩٧)	٠,٠٢٢٣- (٠,٤٨٢)	٠,١١٠- (٠,١٥٥)	الصادرات ذات القيمة المضافة/إجمالي الناتج المحلي
٠,٠٢٢٢ (٠,٠٩٩٨)	٠,٠٣٠٤- (٠,٠٢٨٨)	٠,٠٦٥٥ (٠,٠٨٦٤)	٠,٠١٢١ (٠,٠١٧٤)	الواردات/إجمالي الناتج المحلي
٠,٢٥٥- (٠,٤٦٤)	٠,٠٩٠٣- (٠,٠٩٤٥)	٠,٣٤٦- (٠,٤٠٢)	***٠,٢٠٥- (٠,٠٦٠٧)	الاندماج المالي
٠,١٧٠ (٠,١٧٨)	٠,٠٧٩٨ (٠,٠٦١٥)	٠,١١٩ (٠,١٥٥)	٠,٠٣٨٤ (٠,٠٣٧٣)	ضرائب الشركات
٤٨	٤٩	٤٨	٤٩	عدد المشاهدات
٠,٣٧٧	٠,٣٣٩	٠,٣٦٢	٠,٤٤٨	معامل التحديد R ²

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعبر عن جميع المتغيرات (ما عدا التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية) كتغيرات طويلة الأجل. وترد الأخطاء المعيارية الثابتة داخل أقواس.

* $p < 0.1$, ** $p < 0.05$, *** $p < 0.01$

الجدول ٣-٥-٦ بالمرفق: النتائج على مستوى القطاعات في السيناريو الأساسي

قطاعات السلع غير التجارية	قطاعات السلع التجارية	
***٠,٠٠١٧٦- (٠,٠٠٠٤٩١)	٠,٠٠٠٤١٢ (٠,٠٠٠٢٧٩)	السعر النسبي للاستثمار
٠,٠٠٥٨٤- (٠,٠٠٨٧٩)	**٠,٠٠٥٩٨- (٠,٠٠٢٥٦)	التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية
**٠,٠٠٤٨٦ (٠,٠٠١٨١)	٠,٠٠٠٩٨٩- (٠,٠٠٠٤٨٨)	السعر النسبي للاستثمار* التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية
٠,٠٠٠٦٩١- (٠,٠٠١٢٣)	**٠,٠٠٠٦٧٣- (٠,٠٠٠٢٩٢)	الاندماج التجاري
٠,٠٢٦٧ (٠,٠١٨٠)	٠,٠٠٢٥٦ (٠,٠١٠٠)	الاندماج المالي
٠,٠٠١٧١ (٠,٠٠٢٧٩)	**٠,٠٠٢٢٠- (٠,٠٠٠٨٥٧)	المشاركة في سلاسل القيمة العالمية
نعم	نعم	الأثار القطرية الثابتة
نعم	نعم	الأثار الثابتة على مستوى القطاعات
٣٧	٩٢	عدد المشاهدات
٠,١٧٣	٠,٣٥٦	معامل التحديد R ²

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: للاطلاع على التغطية القطرية وعلى وصف المتغيرات المستخدمة، راجع المرفق ٣-٣؛ وللاطلاع على وصف تفصيلي لاستراتيجية التقدير، راجع المرفق ٣-٤. وقطاعات السلع التجارية تشمل الزراعة والتعدين وأعمال المحاجر والصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة والنقل. وقطاعات السلع غير التجارية تشمل البناء والتمويل والعقارات والحكومة والمجتمع. ويعبر عن جميع المتغيرات (ما عدا التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية) كتغيرات طويلة الأجل في الاتجاهات العامة. ويشير الاندماج التجاري إلى الصادرات ذات القيمة المضافة بالإضافة إلى الواردات كحصة من الناتج الإجمالي. وتجمع الأخطاء المعيارية الثابتة على المستوى القطري. * $p < 0.1$, ** $p < 0.05$, *** $p < 0.01$

العمالة في القطاع العرضي من البلدان ثابت بشكل كبير من حيث الدلالة والحجم.

التحليل على مستوى القطاعات

يقدم الجدول ٣-٥-٦ بالمرفق نتائج الانحدار الواردة في الشكل البياني ٣-١٣، ويسلط الضوء على الفروق بين قطاعات السلع التجارية وقطاعات السلع غير التجارية.

التحليل حسب المهارات

إن الاستراتيجية التجريبية الخاصة بنصيب العمالة من الدخل في فئات المهارات المختلفة تشبه الاستراتيجية الخاصة بنصيب العمالة من الدخل ككل. وهي تبحث تأثير التغيرات طويلة الأجل في المحركات على التغيرات طويلة الأجل في أنصبة العمالة من الدخل في كل فئة مهارات، ويعرف نصيب العمالة من الدخل في فئة مهارات معينة على أنه تعويضات العمالة في هذه الفئة مقسومة على القيمة المضافة لقطاع النشاط في البلد المعني.

ويجرى التحليل على المستوى الكلي وعلى مستوى القطاعات. وتتم النتائج بأنها متسقة وثابتة على مستوى مختلف العمليات الإحصائية، على الرغم من أن المعاملات غير متشابهة تماما نظرا لصغر العينة المستخدمة في التحليل على مستوى القطاعات (معظمها من الاقتصادات المتقدمة)، واحتمال وجود أخطاء أكبر في قياس سعر السلع الاستثمارية والسلع الوسيطة على مستوى القطاعات، ومزيد من حركة عوامل الإنتاج فيما بين القطاعات مقارنة بالحركة على مستوى البلدان. وبالتالي، فإن التحليل القطري المقارن والتحليل على مستوى القطاعات داخل البلدان قد يعكسا آليات مختلفة إلى حد ما.

الجدول ٣-٥-٧ بالمرفق: النتائج الكلية حسب مستوى المهارات

مهارات منخفضة	مهارات متوسطة	مهارات مرتفعة	
٠,٠٢٩٣- (٠,٠٦٨٦) ٠,٠٠٠١- (٠,٠٠١٨٧) ٠,١٠٤-	**٠,٢٢٤ (٠,١٠٤) ٠,٠٠٢ (٠,٠٠٢٦٣) **٠,٤٠٨	٠,٠٣١٧ (٠,٠٣٣٨) ٠,٠٠١- (٠,٠٠١١٠) ٠,٠٤٦٠	التكنولوجيا السعر النسبي للاستثمار التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية السعر النسبي للاستثمار * التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية
(٠,١٤٦)	(٠,١٦٩)	(٠,٠٦١٦)	الاندماج العالمي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية
٠,١٠٠- (٠,١٨٧) ٠,٣١٦- (٠,٣٣٩)	**٠,٨١١- (٠,٣٥٤) ٠,١٩٥- (٠,٣٠١)	٠,٠٣١٥ (٠,٠٩٨٩) ***٠,٨٣٩ (٠,٢٦٦)	الاندماج المالي
٠,٠٧٠١- (٠,٠٨٤٧) ٠,١٥٦- (٢,١٥٢) ٣٧	٠,٢٣٧- (٠,١٥١) ١,٧٣٨ (١,٥٤٥) ٣٧	٠,٠٢٦٨ (٠,٠٥٧٦) **٠,٦٦٦ (٠,٢٠٨) ٣٧	السياسات والمؤسسات ضرائب الشركات عرض المهارات النسبي عدد المشاهدات معامل التحديد R^2
٠,٠٤٧	٠,٣٥١	٠,٢٩٩	

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُعبّر عن جميع المتغيرات (ما عدا التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية) كتغيرات طويلة الأجل. والأخطاء المعيارية الثابتة مجمعة على المستوى القطري. * $p < 0.1$, ** $p < 0.05$, *** $p < 0.01$

ويستعاض في الجدول ٣-٥-١٠ عن التأثيرات القطرية الثابتة بمقاييس للعولمة المالية ومتغيرات للسياسات والمؤسسات، التي لا تختلف إلا على مستوى البلدان. وتُضاف هنا متغيرات مؤسسية بحكم القانون — بصورة فردية أولاً، قبل بحث مواصفة مشتركة لمتغيرات التكنولوجيا والعولمة المالية.

ويقدم الجدول ٣-٥-٧ بالمرفق نتائج الانحدارات الكلية حسب مستوى المهارات، وتعرض الجداول من ٣-٥-٨ إلى ٣-٥-١٠ بالمرفق الانحدارات على مستوى القطاعات حسب مستوى المهارات. ومقارنة بالجدول ٣-٥-٨ بالمرفق، يُحدّد الجدول ٣-٥-٩ بالمرفق مرة أخرى أثر تكوين المهارات،

الجدول ٣-٥-٨ بالمرفق: النتائج على مستوى القطاعات حسب مستوى المهارات

مهارات منخفضة		مهارات متوسطة		مهارات عالية		
(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٠,٠٣٣٧ (٠,٠٣٠٦)	٠,٠١٥٢ (٠,٠٢٥٤)	٠,٠١٤٣- (٠,٠٢١٥)	٠,٠٢٧٦- (٠,٠١٩٨)	٠,٠١٥٢ (٠,٠١٢٤)	٠,٠٠٧٧٨- (٠,٠١١٣)	التكنولوجيا السعر النسبي للاستثمار
٠,٠٠٢٢٣- (٠,٠٠٣٣٩)	٠,٠٠٢١٦- (٠,٠٠٣١٤)	٠,٠٠٠٣٨٦ (٠,٠٠٢٥٢)	٠,٠٠١١٨ (٠,٠٠٢٥٦)	٠,٠٠٢٣٣- (٠,٠٠١٤٤)	٠,٠٠١٣٤- (٠,٠٠١٤٤)	التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية السعر النسبي للاستثمار * التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية
٠,٠٢٣٥-	٠,٠٣٩٠-	**٠,٠٧٩٥	*٠,٠٧٥٥	٠,٠١٤٢	٠,٠١٤٧	
(٠,٠٤٨٨)	(٠,٠٤٨١)	(٠,٠٣٧٦)	(٠,٠٤٠٥)	(٠,٠٢١٧)	(٠,٠٢٣٣)	الاندماج العالمي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية
٠,٠٠١٢٥- (٠,٠٠٤٢٥)	٠,٠٠١٤٤- (٠,٠٠٣٩٩)	٠,٠٠١١٧ (٠,٠٠٣٢٦)	٠,٠٠٤٢٠ (٠,٠٠٣٢٩)	٠,٠٠٠١٥٢ (٠,٠٠٢٠٧)	٠٥-١,٧٠٥ (٠,٠٠٢١٠)	الأثار القطرية الثابتة الأثار الثابتة على مستوى القطاعات عدد المشاهدات معامل التحديد R^2
نعم نعم ٢٧٥ ٠,٢١٤	نعم لا ٢٧٥ ٠,٠٥٩	نعم نعم ٢٩٧ ٠,٤٣٥	نعم لا ٢٩٧ ٠,٢٠١	نعم نعم ٢٨٩ ٠,٣٨١	نعم لا ٢٨٩ ٠,١٤٣	

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُعبّر عن جميع المتغيرات (ما عدا التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية) كتغيرات طويلة الأجل. والأخطاء المعيارية الثابتة مجمعة على المستوى القطري. * $p < 0.1$, ** $p < 0.05$, *** $p < 0.01$

الفصل ٣ فهم الاتجاه العام التنازلي في أنصبة العمالة من الداخل

الجدول ٣-٥-٩ بالمرفق: النتائج على مستوى القطاعات حسب مستوى المهارات، بعد تحييد أثر تكوين المهارات

مهارات منخفضة	مهارات متوسطة	مهارات عالية	
			التكنولوجيا
٠,٠٣٩٣ (٠,٠٢٨٤)	٠,٠٠١٤٧ (٠,٠١٩٠)	٠,٠٠٣٤٥ (٠,٠١١٢)	السعر النسبي للاستثمار
٠,٠٠٣٧٨- (٠,٠٠٣١٥)	٠,٠٠٠٩٧٩ (٠,٠٠٢٢٢)	٠,٠٠١٤٤- (٠,٠٠١٢٩)	التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية
٠,٠٤٠٤- (٠,٠٤٥٢)	*٠,٠٦٤٩	٠,٠٢٧١	السعر النسبي للاستثمار * التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية
			الاندماج العالمي
٠,٠١٠٨- (٠,٠٣٦١)	٠,٠٠٠٣٥٦- (٠,٠٢٦٥)	٠,٠٠٨٦٤- (٠,٠١٥٢)	المشاركة في سلاسل القيمة العالمية
			تكوين المهارات
***٠,٧١٢ (٠,١١٤)	***٠,٧٣٣ (٠,٠٨٤٦)	***٠,٥١١ (٠,٠٦٥٠)	نصيب المهارات في مجموع ساعات العمل
			الأثار الثابتة
نعم	نعم	نعم	الأثار القطرية الثابتة
نعم	نعم	نعم	الأثار الثابتة على مستوى القطاعات
٢٧٥	٢٩٧	٢٨٩	عدد المشاهدات
٠,٣٢٩	٠,٥٦٤	٠,٥٠٦	معامل التحديد R^2

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يُعبر عن جميع المتغيرات (ما عدا التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية) كتغيرات طويلة الأجل. والأخطاء المعيارية الثابتة مجمعة على المستوى القطري.
* $p < 0.1$, ** $p < 0.05$, *** $p < 0.01$

الجدول ٣-٥-١٠ بالمرفق: النتائج على مستوى القطاعات حسب مستوى المهارات، بعد تحييد أثر متغيرات السياسات والمؤسسات

(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
						التكنولوجيا
٠,٠٠١٤٠ (٠,٠٢٥٩)	٠,٠٢٠٩- (٠,٠١٩٨)	٠,٠٠٣٦٩- (٠,٠١١٣)				السعر النسبي للاستثمار
٠,٠٠١١١- (٠,٠٠٣١٥)	٠,٠٠٠١٩٣ (٠,٠٠٢٤٩)	٠,٠٠١٨٩- (٠,٠٠١٤٠)				التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية
٠,٠٣٠٣- (٠,٠٤٨٠)	*٠,٠٦٥٩ (٠,٠٣٩٢)	٠,٠٠٧٩٣ (٠,٠٢٢٦)				السعر النسبي للاستثمار * التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية
						الاندماج العالمي
٠,٠٠٣٧٢ (٠,٠٣٧٦)	٠,٠١٨٧- (٠,٠٣٠٧)	٠,٠٠٢٣٧- (٠,٠١٧١)				المشاركة في سلاسل القيمة العالمية
*٠,٦٨٩- (٠,٣٩٥)	**٠,١٥٢ (٠,٣٣٤)	***٠,٨٠٥ (٠,١٨٢)				الاندماج المالي
						السياسات والمؤسسات
*٠,٠١٦٢- (٠,٠٠٩٣٩)	٠,٠٠٧٣٥- (٠,٠٠٧٦٣)	٠,٠٠٣٩٨- (٠,٠٠٤٢٨)	٠,٠٠٦٣٠- (٠,٠٠٩١٣)	***٠,٠٢٢٦- (٠,٠٠٧٩٧)	*٠,٠٠٦٣٥- (٠,٠٠٣٦٣)	العمل النقابي
			٠,٠٠٧٧٤- (٠,٠٠٨٠٠)	٠,٠٠١١٢ (٠,٠٠٧١٨)	٠,٠٠٢٤١- (٠,٠٠٣٣١)	تشريعات حماية العمالة
			٠,٠٠٠٥٦٦- (٠,٠٠٠٩٣٨)	٠٥-٥,٨٦٥ (٠,٠٠٠٨٤١)	٠٥-١,٢٨٥- (٠,٠٠٠٢٨٢)	ضرائب الشركات
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الأثار الثابتة على مستوى القطاعات
٣٤٢	٣٦٥	٣٥٧	٣٥٧	٣٨٢	٣٧٣	عدد المشاهدات
٠,٠٦٩	٠,٢٣٧	٠,٢١٤	٠,٠٥٠	٠,١٢٠	٠,١٦٤	معامل التحديد R^2

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يُعبر عن جميع المتغيرات (ما عدا التعرض المبدئي لمخاطر التحول إلى المهام الروتينية) كتغيرات طويلة الأجل. والأخطاء المعيارية الثابتة مجمعة على المستوى القطري.
* $p < 0.1$, ** $p < 0.05$, *** $p < 0.01$

- Barro, Robert J., and Xavier Sala-i-Martin. 2004. *Economic Growth, Second Edition*. MIT Press: Cambridge, MA.
- Bekaert, Gert, Campbell R. Harvey, and Christian Lundblad. 2005. "Does Financial Liberalization Spur Growth?" *Journal of Financial Economics* 77 (1): 3–55.
- Ben-David, Dan, and David H. Papell. 1998. "Slowdowns and Meltdowns: Postwar Growth Evidence from 74 Countries." *Review of Economics and Statistics* 80 (4): 561–71.
- Berg, Andrew, Jonathan D. Ostry, and Jeromin Zettelmeyer. 2012. "What Makes Growth Sustained?" *Journal of Development Economics* 98 (2): 149–66.
- Blanchard, Olivier, Gustavo Adler, and Irineu E. de Carvalho Filho. 2015. "Can Foreign Exchange Intervention Stem Exchange Rate Pressures from Global Capital Flow Shocks?" IMF Working Paper 15/159, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Boz, Emine, Luis Cubeddu, and Maurice Obstfeld. 2017. "Revisiting the Paradox of Capital: The Reversal of Uphill Flows." <https://blog-imfdirect.imf.org/2017/03/07/revisiting-the-paradox-of-capital-the-reversal-of-uphill-flows/>.
- Calderón, Cesar, Norman Loayza, and Klaus Schmidt-Hebbel. 2006. "External Conditions and Growth Performance." In *External Vulnerability and Preventive Policies*, edited by Ricardo Caballero, César Calderón, and Luis Felipe Céspedes. Santiago: Central Bank of Chile.
- Chakravarti, Indra Mohan, R. G. Laha, and J. Roy. 1967. *Handbook of Methods of Applied Statistics*, Volume I. New York, NY: John Wiley and Sons, 392–94.
- Collier, Paul, and Benedikt Goderis. 2012. "Commodity Prices and Growth: An Empirical Investigation." *European Economic Review* 56 (6): 1241–260.
- Deaton, Angus, and Bettina Aten. 2017. "Trying to Understand the PPPs in ICP 2011: Why Are the Results So Different?" *American Economic Journal: Macroeconomics* 9 (1): 243–64.
- Dell’Ariccia, Giovanni, Deniz Igan, Luc Laeven, and Hui Tong. 2016. "Credit Booms and Macroeconomic Stability." *Economic Policy* 31 (86): 299–357.
- Easterly, William, Michael Kremer, Lant Pritchett, and Lawrence H. Summers. 1993. "Good Policy or Good Luck? Country Growth Performance and Temporary Shocks." *Journal of Monetary Economics* 32 (3): 459–83.
- Eichengreen, Barry, Donghyun Park, and Kwanho Shin. 2013. "Growth Slowdowns Redux: New Evidence on the Middle-Income Trap." NBER Working Paper 18673, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Ghosh, Atish R., Jonathan D. Ostry, and Mahvash S. Qureshi. 2016. "When Do Capital Inflow Surges End in Tears?" *American Economic Review Papers and Proceedings* 106 (5): 581–85.
- Gourinchas, Pierre-Olivier, and Olivier Jeanne. 2013. "Capital Flows to Developing Countries: The Allocation Puzzle." *Review of Economic Studies* 80 (4): 1484–515.
- Grossman, Gene M., and Elhanan Helpman. 2015. "Globalization and Growth." *American Economic Review* 105 (5): 100–4.
- Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James Robinson. 2001. "The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation." *American Economic Review* 91 (5): 1369–401.
- Acemoglu, Daron, and James Robinson. 2014. *Why Nations Fail—The Origins of Power, Prosperity, and Poverty*. New York, NY: Crown Publishers.
- Adler, Gustavo, Romain Duval, Davide Furceri, Sinem Kiliç Çelik, Ksenia Koloskova, and Marcos Poplawski-Ribeiro. 2017. "Gone with the Headwinds: Global Productivity." IMF Staff Discussion Note 17/04, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ahn, Jaebin, and Romain Duval. Forthcoming. "The Global Trade and Productivity Slowdowns: Are They Connected?" IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ai, Chunrong, and Edward Norton. 2003. "Interaction Terms in Logit and Probit Models." *Economics Letters* 80 (1): 123–29.
- Aizenman Joshua, Menzie D. Chinn, and Hiro Ito. 2010. "The Emerging Global Financial Architecture: Tracing and Evaluating New Patterns of the Trilemma Configuration." *Journal of International Money and Finance* 29 (2): 277–97.
- Alexander, Thomas, Claudia Dziobek, Marco Marini, Eric Metreau, and Michael Stanger. 2017. "Measure Up: A Better Way to Calculate GDP." IMF Staff Discussion Note 17/02, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Alfaro, Laura, Sebnem Kalemli-Ozcan, and Vadym Volosovych. 2014. "Sovereigns, Upstream Capital Flows, and Global Imbalances." *Journal of the European Economic Association* 12 (5): 1240–89.
- Arellano, Manuel, and Stephen Bond. 1991. "Some Tests of Specification for Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations." *Review of Economic Studies* 58 (2): 277–97.
- Arellano, Manuel, and Olympia Bover. 1995. "Another Look at the Instrumental Variable Estimation of Error-Components Models." *Journal of Econometrics* 68: 29–51.
- Arora, Vivek, and Athanasios Vamvakidis. 2005. "How Much Do Trading Partners Matter for Economic Growth?" *IMF Staff Papers* 52 (1): 24–40.
- Aslam, Aqib, Samya Beidas-Strom, Rudolfs Bems, Oya Celasun, Sinem Kiliç Çelik, and Zsoka Koczan. 2016. "Trading on Their Terms? Commodity Exporters in the Aftermath of the Commodity Boom." IMF Working Paper 16/27, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bai, Jushan, and Pierre Perron. 1998. "Estimating and Testing Linear Models with Multiple Structural Changes." *Econometrica* 66 (1): 47–78.
- . 2003. "Computational and Analysis of Multiple Structural Change Models." *Journal of Applied Econometrics* 18: 1–22.

- Klenow, Peter J., and Andrés Rodríguez-Clare. 1997. "The Neoclassical Revival in Growth Economics: Has It Gone Too Far?" In *NBER Macroeconomics Annual 12*, edited by Ben Bernanke and Julio Rotemberg. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.
- Koepke, Robin. 2015. "What Drives Capital Flows to Emerging Markets? A Survey of the Empirical Literature." Institute of International Finance Working Paper, Washington, DC.
- Kose, Ayhan, Eswar Prasad, Kenneth Rogoff, and Shang-Jin Wei. 2006. "Financial Globalization: A Reappraisal." NBER Working Paper 12484, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Laeven, Luc, and Fabián Valencia. 2013. "Systemic Banking Crises Database." *IMF Economic Review* 61 (2): 225–70.
- Lane, Philip R., and Gian Maria Milesi-Ferretti. 2007. "The External Wealth of Nations Mark II: Revised and Extended Estimates of Foreign Assets and Liabilities, 1970–2004." *Journal of International Economics* 73 (2): 223–50.
- Leigh, Daniel, Weicheng Lian, Marcos Poplawski-Ribeiro, Rachel Szymanski, Viktor Tsyrennikov, and Hong Yang. 2017. "Exchange Rates and Trade: A Disconnect?" IMF Working Paper 17/58, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Lledó, Victor, and Marcos Poplawski-Ribeiro. 2013. "Fiscal Policy Implementation in Sub-Saharan Africa." *World Development* 46: 79–91.
- Lucas, Robert E. 1990. "Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries?" *American Economic Review* 80 (2): 92–96.
- Markusen, James R., and Anthony J. Venables. 1999. "Foreign Direct Investment as a Catalyst for Industrial Development." *European Economic Review* 43 (2): 335–56.
- Mauro, Paolo, Rafael Romeu, Ariel Binder, and Asad Zaman. 2013. "A Modern History of Fiscal Prudence and Profligacy." IMF Working Paper No. 13/5, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Obstfeld, Maurice. 1998. "The Global Capital Market: Benefactor or Menace?" *Journal of Economic Perspectives* 12 (4): 9–30.
- Ostry, Jonathan, Prakash Loungani, and Davide Furceri. 2016. "Neoliberalism: Oversold?" *Finance and Development* (June).
- Patillo, Catherine A., Helene Poirson, and Luca A. Ricci. 2004. "What Are the Channels through which External Debt Affects Growth?" IMF Working Paper 04/15, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Prasad, Eswar, Raghuram Rajan, and Arvind Subramanian. 2007. "The Paradox of Capital." *Finance and Development* 44 (1).
- Pritchett, Lant. 2000. "Understanding Patterns of Economic Growth: Searching for Hills among Plateaus, Mountains, and Plains." *World Bank Economic Review* 14 (2): 221–50.
- , and Lawrence Summers. 2014. "Asiaphoria Meets Regression to the Mean." NBER Working Paper 20573, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Quinn, Dennis. 1997. "The Correlates of Change in International Financial Regulation." *American Political Science Review* 91 (3): 531–51.
- Gruss, Bertrand. 2014. "After the Boom—Commodity Prices and Economic Growth in Latin America and the Caribbean." IMF Working Paper 14/154, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gwartney, James, Robert Lawson, and Joshua Hall. 2016. "Economic Freedom of the World 2016 Annual Report." Fraser Institute. <https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom-of-the-world-2016-annual-report>.
- Hall, Robert E., and Charles I. Jones. 1999. "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?" *Quarterly Journal of Economics* 114 (1): 83–116.
- Harrison, Ann E., Inessa Love, and Margaret S. McMillan. 2004. "Global Capital Flows and Financing Constraints." *Journal of Development Economics* 75 (1): 269–301.
- Hausmann, Ricardo, Lant Pritchett, and Dani Rodrik. 2005. "Growth Accelerations." *Journal of Economic Growth* 10 (4): 303–29.
- Hausmann, Ricardo, Francisco Rodriguez, and Rodrigo Wagner. 2006. *Growth Collapses*, Harvard University, John F. Kennedy School of Government Working Paper Series RWP06-046, Cambridge, MA.
- Henry, Peter Blair. 2000. "Stock Market Liberalization, Economic Reform and Emerging Market Equity Prices." *Journal of Finance* 55 (2): 529–64.
- Hong, Gee Hee, Jaewoo Lee, Wei Liao, and Dulani Seneviratne. 2016. "China and Asia in the Global Trade Slowdown." IMF Working Paper 16/105, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Hsieh, Chang-Tai, and Peter J. Klenow. 2010. "Development Accounting." *American Economic Journal: Macroeconomics* 2 (1): 207–23.
- Igan, Deniz, Ali M. Kutan, and Ali Mirzaei. 2016. "Real Effects of Capital Inflows in Emerging Markets." IMF Working Paper 16/235, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Inklar, Robert, and D. S. Prasada Rao. 2017. "Cross-Country Income Levels over Time: Did the Developing World Suddenly Become Much Richer?" *American Economic Journal: Macroeconomics* 9 (1): 265–90.
- International Monetary Fund. 2014. "Emerging Markets in Transition: Growth Prospects and Challenges." Staff Discussion Note 14/06, International Monetary Fund, Washington, DC.
- . 2016. "Capital Flows—Review of Experience with the Institutional View." Staff Policy Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Jerzmanowski, Michal. 2006. "Empirics of Hills, Plateaus, Mountains and Plains: A Markov Switching Approach to Growth." *Journal of Development Economics* 81: 357–85.
- Jones, Benjamin, and Benjamin Olken. 2008. "The Anatomy of Start-Stop Growth." *Review of Economics and Statistics* 90 (3): 582–87.
- Jones, Charles I. 2016. "The Facts of Economic Growth." Chapter 1 in *Handbook of Macroeconomics*, edited by John B. Taylor and Harald Uhlig, 3–69. Philadelphia, PA: Elsevier.

- Sahay, Ratna, Martin Čihák, Papa N'Diaye, Adolfo Barajas, Ran Bi, Diana Ayala, Yuan Gao, Annette Kyobe, Lam Nguyen, Christian Saborowski, Katsiaryna Svirydzhenka, and Seyed Reza Yousefi. 2015. "Rethinking Financial Deepening: Stability and Growth in Emerging Markets." IMF Staff Discussion Note 15/08, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Sodsriwiboon, Piyaporn, and Paul Cashin. 2017. "Economic Growth in the States of India." Chapter 11 of *India: Selected Issues*, IMF Country Report 17/55, International Monetary Fund: Washington DC, 79–86.
- Tsangarides, Charalambos G. 2012. *Determinants of Growth Spells: Is Africa Different?* IMF Working Paper 12/227, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Rajan, Raghuram. 2006. "Foreign Capital and Economic Growth." Presentation at the Jackson Hole Symposium of the Federal Reserve Bank of Kansas City, August 31.
- , and Luigi Zingales. 1998. "Financial Dependence and Growth." *American Economic Review* 88 (3): 559–87.
- Rajkumar, Andrew Sunil, and Vinaya Swaroop. 2008. "Public Spending and Outcomes: Does Governance Matter?" *Journal of Development Economics* 86: 96–111.
- Reddy, Sanjay G., and Camelia Minoiu. 2010. "Development Aid and Economic Growth: A Positive Long-Run Relation." *Quarterly Review of Economics and Finance* 50 (1): 27–39.
- Rodrik, Dani. 1999. "Where Did All the Growth Go? External Shocks, Social Conflict, and Growth Collapses." *Journal of Economic Growth* 4 (4): 385–412.

الملحق الإحصائي

تحديداً على صعيد السياسات والتي تستند إليها التوقعات في اقتصادات مختارة.

وبالنسبة لأسعار الفائدة، من المفترض بلوغ متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع لمدة ستة أشهر بالدولار الأمريكي ١,٧٪ في عام ٢٠١٧ و ٢,٨٪ في عام ٢٠١٨، ومتوسط سعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر باليورو -٠,٣٪ في عام ٢٠١٧ و -٠,٢٪ في عام ٢٠١٨، ومتوسط سعر الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر بالين الياباني صفر٪ في ٢٠١٧ وفي عام ٢٠١٨، على الترتيب. ويجدر التذكير بأنه يتعلق باستحداث عملة اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أن تكون أسعار التحويل الثابتة النهائية بين اليورو و عملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه كما هو مبين فيما يلي اعتباراً من أول يناير ١٩٩٩:

١ يورو	= ١٣,٧٦٠٣	شلن نمساوي
	= ٤٠,٣٣٩٩	فرنك بلجيكي
	= ٠,٥٨٥٢٧٤	جنيه قبرصي ^١
	= ١,٩٥٥٨٣	مارك ألماني
	= ١٥,٦٤٦٦	كرون استوني ^٢
	= ٥,٩٤٥٧٣	ماركا فنلندية
	= ٦,٥٥٩٥٧	فرنك فرنسي
	= ٣٤٠,٧٥٠	دراخمة يونانية ^٣
	= ٠,٧٨٧٥٦٤	جنيه أيرلندي
	= ١,٩٣٦,٢٧	ليرة إيطالية
	= ٠,٧٠٢٨٠٤	لاتس لاتفي ^٤
	= ٣,٤٥٢٨٠	ليتاس ليتواني ^٥
	= ٤٠,٣٣٩٩	فرنك لكسمبرغ
	= ٠,٤٢٩٣٠	ليرة مالطية ^٦
	= ٢,٢٠٣٧١	غيلدر هولندي
	= ٢٠٠,٤٨٢	إسكودو برتغالي
	= ٣٠,١٢٦٠	كورونا سلوفاكية ^٧
	= ٢٣٩,٦٤٠	تولار سلوفيني ^٨
	= ١٦٦,٣٨٦	بيزيتا إسبانية

- ١ تحدد في أول يناير ٢٠٠٨.
- ٢ تحدد في أول يناير ٢٠١١.
- ٣ تحدد في أول يناير ٢٠٠١.
- ٤ تحدد في أول يناير ٢٠١٤.
- ٥ تحدد في أول يناير ٢٠١٥.
- ٦ تحدد في أول يناير ٢٠٠٩.
- ٧ تحدد في أول يناير ٢٠٠٧.

راجع الإطار ٥-٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على وصف مفصل لكيفية تحديد أسعار التحويل.

يقدم الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وتوقعات اقتصادية. ويتألف من سبعة أقسام هي كالتالي: الافتراضات، وما الجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، والملحوظات القطرية، وتصنيف البلدان، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجداول الإحصائية.

ويتضمن القسم الأول تلخيصاً للافتراضات التي تقوم عليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، والسيناريو متوسط الأجل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢. ويعرض القسم الثاني وصفاً موجزاً للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية منذ عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفاً عاماً للبيانات والأعراف المتبعة في حساب الأرقام القطرية المجمع. ويلخص القسم الرابع معلومات رئيسية مختارة لكل بلد. ويلخص القسم الخامس تصنيف البلدان ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويقدم القسم السادس معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء التي يشملها هذا التقرير.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية (تتضمن هذه الوثيقة الملحق الإحصائي ألف أما الملحق الإحصائي باء فهو متاح إلكترونياً). وقد أعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ٣ إبريل ٢٠١٧. وتظهر الأرقام ذات الصلة بعام ٢٠١٧ وما بعده بنفس درجة العناية المتوخاة في البيانات التاريخية لمجرد التيسير؛ وحيث إن هذه الأرقام مجرد توقعات، فلا يتوقع أن تكون بنفس الدرجة من الدقة.

الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة خلال الفترة من أول فبراير إلى أول مارس ٢٠١٧. وبالنسبة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، تشير هذه الافتراضات إلى بلوغ متوسط سعر تحويل الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ١,٣٥٣ و ١,٣٥١، ومتوسط سعر تحويل الدولار الأمريكي مقابل اليورو ١,٠٦٢ و ١,٠٥٩، ومتوسط سعر تحويل الين مقابل الدولار الأمريكي ١١٢,٨ و ١١١,٧ على الترتيب.

أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض بلوغه ٥٥,٢٣ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٧ و ٥٥,٠٦ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٨. ويفترض كذلك مواصلة السلطات الوطنية تنفيذ السياسات المعتمدة لديها. ويقدم الإطار ألف-١ شرحاً للافتراضات الأكثر

ما الجديد

من البلدان. وقد اعتمد عدد كبير من البلدان الأخرى المعايير الأخيرة جزئياً وسيواصل تطبيقها لسنوات قادمة.^١ وتتضمن البيانات المجمعة للمجموعات القطرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويعبر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات بمعدلات تغير سنوية مركبة^٢ ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتستخدم متوسطات مرجحة حسابياً لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

- الأرقام المجمعّة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجمات النقدية في المجموعات القطرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (متوسط السنوات الثلاثة السابقة) كحصة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.
- الأرقام المجمعّة للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية كحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة.^٣
- يتم تصحيح الأرقام المجمعّة لجميع قطاعات منطقة اليورو، ما لم يُذكر خلاف ذلك، لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة. ولا تُعدّل البيانات السنوية لتعكس آثار اليوم التقويمي. وبالنسبة للبيانات قبل ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمعّة.
- الأرقام المجمعّة لبيانات المالية العامة هي مجمات البيانات الواردة من كل بلد على نحو منفرد بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها.
- الأرقام المجمعّة لمعدلات البطالة ونمو العمالة مرجحة بحجم القوى العاملة كحصة من القوى العاملة للمجموعة.
- الأرقام المجمعّة المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع البيانات الواردة من كل بلد على نحو منفرد

^١ يطبق العديد من البلدان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠، ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية. ويتوقع اتباع نمط مشابه في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستمرار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. يرجى الرجوع إلى الجدول "زاي" الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد.

^٢ تحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومكوناته، وتوظف العمالة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والتضخم وإنتاجية عوامل الإنتاج والتبادل التجاري وأسعار السلع الأولية بناء على معدلات التغير السنوية المركبة، ما عدا معدل البطالة الذي يتم حسابه على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

^٣ راجع «الأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية» في مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادرة في يوليو ٢٠١٤ للاطلاع على موجز عن الأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوى الشرائية، والإطار ألف-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وراجع أيضاً دراسة Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, "Purchasing Power Parity Based Weights for the World Economic Outlook," in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (Washington, DC: International Monetary Fund, ..December 1993), 106-23.

- في أول أكتوبر ٢٠١٦، انضم اليوان الصيني إلى الدولار الأمريكي واليورو والين والجنه الاسترليني في سلة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي.
- ناورو هي أحدث البلدان التي أُضيفت إلى قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، ليرتفع عدد البلدان التي تغطيها إلى ١٩٢ بلداً.
- أعادت بيلاروس تقويم عملتها وحلت الروبل البيلاروسي الجديد الواحد محل كل ١٠ آلاف روبل بيلاروسي قديم. ويعبر عن بيانات العملة المحلية في بيلاروسيا بالعملة الجديدة بدءاً من قاعدة بيانات «آفاق الاقتصاد العالمي» في إبريل ٢٠١٧.

البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩٢ اقتصاداً القاعدة الإحصائية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشارك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القطرية بانتظام على أساس افتراضات شاملة متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انعكاساً للمعلومات المأخوذة من مصادر البيانات الوطنية والمنظمات الدولية.

وتتسق البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان التي يعرضها تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عموماً مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وقد تمت بالفعل أو جاري مواءمة جميع المعايير الإحصائية للقطاعات المختلفة والتي يضعها صندوق النقد الدولي — دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية لعام ٢٠٠٠، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ — مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتعتبر هذه المعايير عن مدى اهتمام صندوق النقد الدولي بصفة خاصة بالمراكز الخارجية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان. ومع صدور هذه الأدلة بدأت جدياً عملية مواءمة البيانات القطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات تماماً مع الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال متوائمة جزئياً وحسب مع هذه الأدلة. ومع هذا، فالتأثير الذي سيقع على الأرصد والمجمات الأساسية نتيجة للتحويل إلى المعايير التي تم تحديثها سيكون طفيفاً في كثير

النظام الأوروبي للحسابات القومية ٢٠١٠ (ESA 2010)) في ٢١ إبريل. والتوقعات بشأن المالية العامة على المدى المتوسط تمثل انعكاساً لتقييم خبراء الصندوق استناداً إلى سياسات المالية العامة المُشرَّعة حالياً.

- ويتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الهند من ١٩٩٨ إلى ٢٠١١ وفق الحسابات القومية مع اعتماد سنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كسنة الأساس، وبعد ذلك وفق الحسابات القومية وسنة الأساس هي ٢٠١١/٢٠١٢.
- وعلى خلفية الحرب الأهلية وضعف القدرات، تتراجع إمكانية الاعتماد على بيانات ليبيا، ولا سيما التوقعات على المدى المتوسط.
- وتُستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظراً لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.
- وتوقع الأفاق الاقتصادية في فنزويلا، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية الماضية والحالية كأساس للتوقعات، يزداد تعقيداً بسبب عدم إجراء مناقشات مع السلطات (عُقدت آخر مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠٠٤)، والتأخر لفترات طويلة في تلقي البيانات مع وجود فجوات في المعلومات، وعدم اكتمال توفير المعلومات، والصعوبات في تفسير بعض المؤشرات الاقتصادية التي تُبلَّغها اتساقاً مع التطورات الاقتصادية. وحسابات المالية العامة تشمل وحدات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة وشركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليبوس دي فنزويلا» (PDVSA)، أما بيانات حسابات المالية العامة للسنوات ٢٠١٦-٢٠٢٢ فهي تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وتشمل الإيرادات تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لأرباح المصرف الأجنبي التي يحولها البنك المركزي إلى الحكومة (شراء الدولارات الأمريكية بأعلى سعر صرف وبيعها بأقل أسعار في نظام متعدد الشرائح لأسعار الصرف)، ويستبعد منها تقديرات خبراء الصندوق للإيرادات المتحصلة من بيع شركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليبوس دي فنزويلا» لأصولها في تحالف «بتروكاربيبي» إلى البنك المركزي. وحسابات المالية العامة للفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٢ هي حسابات وحدات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة وشركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليبوس دي فنزويلا». وحسابات المالية العامة قبل عام ٢٠١٠ هي حسابات وحدات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والمؤسسات العامة (بما فيها شركة البترول الوطنية الفنزويلية)، ومعهد فنزويلا للضمان الاجتماعي (IVSS)، وصندوق ضمان الودائع وحماية البنوك (FOGADE).

تصنيف البلدان

موجز التصنيف القطري

تُصنّف بلدان العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بتقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين، وهما: الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.^٤

^٤ لا يشير مصطلح «بلد» أو «اقتصاد» حسب استخدامه في هذا التقرير في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. فبعض الكيانات الإقليمية المذكورة في التقرير لا تشكل دولا، وإن كان يتم الاحتفاظ ببياناتها الإحصائية بشكل منفصل ومستقل.

بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية السنة بالنسبة للدين المقوم بعملات أخرى بخلاف الدولار الأمريكي.

- غير أن الأرقام المجمعَة للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات كنسب مئوية في كل بلد على حدة مرجحة بقيم الصادرات أو الواردات بالدولار الأمريكي كحصة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).
- وتحتسب الأرقام المجمعَة للمجموعة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترجيحية للمجموعة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.
- وتشير البيانات إلى السنوات التقييمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. لذا، يُرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يعرض قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.
- وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام عن عام ٢٠١٦ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول «زاي» في الملحق الإحصائي الذي يضم قوائم بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، ومؤشرات ميزان المدفوعات لكل بلد.

الملاحظات القطرية

- تعكس بيانات أسعار المستهلكين في الأرجنتين قبل ديسمبر ٢٠١٣ مؤشر أسعار المستهلك في منطقة بوينس آيرس الكبرى، بينما بيانات الفترة من ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥ تمثل انعكاساً لمؤشر أسعار المستهلكين الوطني. وقد أوقفت الحكومة الجديدة التي تولت السلطة في ديسمبر ٢٠١٥ العمل بمؤشر أسعار المستهلكين الوطني، مشيرة إلى أنه معيب، وأصدرت مؤشر أسعار مستهلكين جديد لمنطقة بوينس آيرس الكبرى في ١٥ يونيو ٢٠١٦. وفي اجتماع المجلس التنفيذي للصندوق بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٦ تم اعتبار سلسلة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الجديدة متسقة مع المعايير الدولية، ورفع إعلان توجيه اللوم الصادر في ٢٠١٣. ونظراً للفروق في التغطية الجغرافية، والأوزان، وأخذ العينات، والمنهجية بين مجموعتي البيانات، لا يتضمن عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسط تضخم مؤشر أسعار المستهلكين للأعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ ومعدل التضخم في نهاية الفترة لعامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.
- أوقفت السلطات في الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل في ديسمبر ٢٠١٥ وأصدرت سلسلة جديدة بدءاً من الربع الثاني من عام ٢٠١٦.
- تستبعد أسعار المستهلكين في الأرجنتين وفنزويلا من كافة مجملات المجموعات في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.
- في اليونان تستند تقديرات الرصيد الأولي لعام ٢٠١٦ إلى البيانات الأولية التي قدمتها وزارة المالية في ١٥ فبراير وتخضع للتغيير متى توافرت البيانات على أساس الاستحقاق

وتُصنَّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضًا حسب المعايير التحليلية. وتعكس المعايير التحليلية العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين اقتصادات المركز الدائن الصافي والمركز المدين الصافي. ويوضح الجدولان «دال» و«هـ» العناصر التفصيلية لتكوين الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية. ويميز معيار التحليل - مصدر إيرادات التصدير- بين فئتي الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC 3)) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITCs 0, 1, 2, 4, and 68)). وتُصنَّف الاقتصادات ضمن مجموعة من هذه المجموعات إذا تجاوز المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات ٥٠٪ من مجموع صادراتها في المتوسط في الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥. وترتكز المعايير المالية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (بلدان «هيببك»)، والبلدان النامية منخفضة الدخل. وتُصنَّف الاقتصادات كمدين صاف إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي لديها، حال توافره، أقل من صفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو أي تاريخ سابق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠١٥. ويتم التمييز بين اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين.^٥

وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيببك») من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنها مؤهلة للمشاركة في مبادرتهم المتعلقة بالديون والمعروفة باسم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون («هيببك»). والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة من المبادرة بحيث تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحملها» خلال فترة زمنية وجيزة ومعقولة^٦. وقد أفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من مساعدات تخفيف أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة.

أما البلدان النامية منخفضة الدخل فهي بلدان تم تصنيفها باعتبارها مؤهلة للاستفادة من موارد الصندوق للتمويل بشروط ميسرة والمقدمة من «الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر» بموجب مراجعة عام ٢٠١٣ لأهلية الاستفادة من هذا الصندوق واعتبارا من عام ٢٠١١، والتي يقل فيها نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي عن المستوى الحدي للدخل المؤهل للخروج من أهلية الصندوق الاستثماري لغير الدول الصغيرة (أي ضعف المستوى الحدي التشغيلي الذي تطبقه المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، أو ٢٣٩٠ دولارا في عام ٢٠١١ وفق القياس بطريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي) وزيمبابوي.

^٥ خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥، تحمل ٢٤ اقتصادا متأخرات المدفوعات الخارجية أو أبرم اتفاقات لإعادة جدولة ديونه الرسمية أو المصرفية التجارية. ويشار إلى هذه المجموعة كإقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

^٦ راجع دراسة David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukwinder Singh, *Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative*, IMF Pamphlet Series 51 (Washington, DC: International Monetary Fund, November 1999).

ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير قاطعة، سواء اقتصادية أو غير اقتصادية، كما أنه تطور بمرور الوقت. ويتمثل الهدف من ذلك في تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول «ألف» فكرة عامة عن التصنيف القطري، ويوضح عدد البلدان في كل مجموعة حسب المنطقة مع الإشارة بإيجاز إلى بعض المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية، ومجموع الصادرات من السلع والخدمات، وتعداد السكان).

ولا يزال بعض البلدان خارج هذا التصنيف القطري، ومن ثم لا تدخل في التحليل. ومن أمثلة البلدان غير الأعضاء في الصندوق، أنغولا وكوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ومونتسيرات، وبالتالي لا تخضع اقتصاداتها لمتابعة الصندوق. وقد استبعدت الصومال من البيانات المجمعة في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بسبب قصور البيانات.

الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصادات المتقدمة

يعرض الجدول «باء» قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٣٩ اقتصادا. وتتألف المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة، من أكبر سبعة اقتصادات في هذه المجموعة من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف في السوق، وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا. كذلك تُصنَّف البلدان الأعضاء في منطقة اليورو كمجموعة فرعية. وتشمل البيانات المجمعة في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من زيادة أعضائها بمرور الوقت.

ويعرض الجدول «جيم» قائمة بأسماء البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كإقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (١٥٣) جميع الاقتصادات غير المصنفة كإقتصادات متقدمة.

وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كومنولث الدول المستقلة؛ وآسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية (التي يشار إليها أحيانا أيضا بأوروبا الوسطى والشرقية)؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان؛ وإفريقيا جنوب الصحراء.

الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	اليونان	هولندا
بلجيكا	أيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
فرنسا	لكسمبرغ	
ألمانيا	مالطة	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات أخرى متقدمة		
أستراليا	كوريا	سنغافورة
الجمهورية التشيكية	إقليم ماكاو الإداري الخاص ^٢	السويد
الدانمرك	نيوزيلندا	سويسرا
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة ^١	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية
آيسلندا	بورتوريكو	
إسرائيل	سان مارينو	

^١ أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

^٢ أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي

النمسا	ألمانيا	بولندا
بلجيكا	اليونان	البرتغال
بلغاريا	هنغاريا	رومانيا
كرواتيا	أيرلندا	الجمهورية السلوفاكية
قبرص	إيطاليا	سلوفينيا
الجمهورية التشيكية	لاتفيا	إسبانيا
الدانمرك	ليتوانيا	السويد
إستونيا	لكسمبرغ	المملكة المتحدة
فنلندا	مالطة	
فرنسا	هولندا	

الجدول دال - السوق الصاعدة والاقتصادات النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير

الوقود	منتجات أولية غير الوقود
كومونولث الدول المستقلة	
أذربيجان	أوزبكستان
كازاخستان	
روسيا	
تركمانيستان ^١	
آسيا الصاعدة والنامية	
بروني دار السلام	جزر مارشال
تيمور-ليشتي	منغوليا
	بابوا غينيا الجديدة
	جزر سليمان
	توفالو
أمريكا اللاتينية والكاريبي	
بوليفيا	الأرجنتين
كولومبيا	شيلي
إكوادور	غيانا
ترينيداد وتوباغو	هندوراس
فنزويلا	باراغواي
	سورينام
	أوروغواي
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	
	أفغانستان
	الجزائر
	موريتانيا
	السودان
	العراق
	الكويت
	ليبيا
	عمان
	قطر
	المملكة العربية السعودية
	الإمارات العربية المتحدة
	الجمهورية اليمنية
إفريقيا جنوب الصحراء	
أنغولا	بوركينافاسو
تشاد	بوروندي
جمهورية الكونغو	جمهورية إفريقيا الوسطى
غينيا الاستوائية	جمهورية الكونغو الديمقراطية
غابون	كوت ديفوار
نيجيريا	إريتريا
جنوب السودان	غينيا
	غينيا-بيساو
	ليبيريا
	ملاوي
	مالي
	سيراليون
	جنوب إفريقيا
	زامبيا

^١ تدخل تركمانستان، وهي ليست عضواً في كومونولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول واو- الاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية^١

الحسابات القومية	مالية الحكومة
جزر البهاما	يوليو/يونيو
بنغلاديش	يوليو/يونيو
بربادوس	إبريل/مارس
بليز	إبريل/مارس
بوتان	يوليو/يونيو
بوتسوانا	إبريل/مارس
دومينيكا	يوليو/يونيو
مصر	يوليو/يونيو
إثيوبيا	يوليو/يونيو
هايتي	أكتوبر/سبتمبر
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	أكتوبر/سبتمبر
الهند	إبريل/مارس
إيران	إبريل/مارس
جامايكا	إبريل/مارس
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	أكتوبر/سبتمبر
ليسوتو	إبريل/مارس
ملاوي	يوليو/يونيو
جزر مارشال	أكتوبر/سبتمبر
ميكرونيزيا	أكتوبر/سبتمبر
ميانمار	إبريل/مارس
ناميبيا	إبريل/مارس
ناورو	يوليو/يونيو
نيبال	أغسطس/يوليو
باكستان	يوليو/يونيو
بالاو	أكتوبر/سبتمبر
بورتوريكو	يوليو/يونيو
سانت لوسيا	يوليو/يونيو
ساموا	يوليو/يونيو
سنغافورة	يوليو/يونيو
سوازيلند	إبريل/مارس
تايلند	إبريل/مارس
ترينيداد وتوباغو	أكتوبر/سبتمبر

^١ تشير كل البيانات إلى السنة التقويمية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية		أحدث البيانات السنوية الفعلية		مصدر البيانات التاريخية ^١		أحدث البيانات السنوية الفعلية	
البلد	العملة	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس ^٢	نظام الحسابات القومية	استخدام منهجية الترجيح بالسلسلة ^٣	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	
أفغانستان	الأفغاني الأفغانستاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	٢٠٠٣/٢٠٠٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
ألبانيا	ليك ألباني	خبراء الصندوق	٢٠١٥	١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
الجزائر	دينار جزائري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
أنغولا	كوانزا أنغولي	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٥	٢٠٠٢	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
أنتيغوا وبربودا	دولار شرق الكاريبي	البنك المركزي	٢٠١٦	٦٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
الأرجنتين	بيزو أرجنتيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
أرمينيا	درام أرميني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
أستراليا	دولار أسترالي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠١٥/٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
النمسا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
أذربيجان	مانات أذربيجان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	من ١٩٩٤	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
جزر البهاما	دولار بهاما	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
البحرين	دينار بحريني	وزارة المالية	٢٠١٥	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
بنغلاديش	تাকা بنغلاديش	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
بربادوس	دولار بربادوس	NSO and CB	٢٠١٤	٦١٩٧٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
بيلاروس	روبل بيلاروسي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
بلجيكا	يورو	البنك المركزي	٢٠١٥	٢٠١٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٥	البنك المركزي	٢٠١٥	
بليز	دولار بليز	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
بنن	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
بوتان	نغولتروم بوتاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥/٢٠١٥	٦٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠١٦/٢٠١٥	
بوليفيا	بوليفيانو بوليفيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	١٩٩٠	أخرى		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
البوسنة والهرسك	ماركا بوسنية للتحويل	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
بوتسوانا	بولا بوتسواني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
البرازيل	ريال برازيلي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
بروني دار السلام	دولار بروني	NSO and GAD	٢٠١٥	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		NSO and GAD	٢٠١٦	
بلغاريا	ليف بلغاري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	من ١٩٩٦	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
بوركينافاسو	فرنك إفريقي	NSO and MEP	٢٠١٤	١٩٩٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
بوروندي	فرنك بوروندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
كابو فيردي	إيسكودو كابو فيردي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
كمبوديا	ريل كمبودي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٣	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	
الكاميرون	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	
كندا	دولار كندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ١٩٨٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
جمهورية إفريقيا الوسطى	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٢	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
تشاد	فرنك إفريقي	البنك المركزي	٢٠١٥	٢٠٠٥	أخرى		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
شيلي	بيزو شيلي	البنك المركزي	٢٠١٦	٦٢٠١٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	من ٢٠٠٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
الصين	يوان صيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
كولومبيا	بيزو كولومبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠٥	أخرى	من ٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	
جزر القمر	فرنك جزر القمر	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	٢٠١٥	٢٠٠٠	أخرى		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	فرنك كونغو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		البنك المركزي	٢٠١٥	
جمهورية الكونغو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	١٩٩٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣		مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤	
كوستاريكا	كولون كوستاريكي	البنك المركزي	٢٠١٥	٢٠١٢	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨		البنك المركزي	٢٠١٦	

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات			مالية الحكومة					
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ¹	الممارسات المحاسبية ²	تغطية القطاعات الفرعية ³	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ¹	البلد
BPM 5	٢٠١٤	NSO, MoF, and CB	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	أفغانستان
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	أخرى	CG,LG,SS,MPC, NFPC	١٩٨٦	٢٠١٥	خبراء الصندوق	ألبانيا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	البنك المركزي	الجزائر
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	أخرى	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغولا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغيوا وبربودا
BPM 5	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	الأرجنتين
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	أرمينيا
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,TG	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	أستراليا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	النمسا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	أخرى	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنزيبجان
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر البهاما
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	البحرين
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	أخرى	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنغلاديش
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بربادوس
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بيلاروس
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	البنك المركزي	بلجيكا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	CG,MPC	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بليز
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنن
BPM 6	٢٠١٥/٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتان
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,NMPC, NFPC	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوليفيا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	البوسنة والهرسك
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتسوانا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS, MPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	البرازيل
BPM 6	٢٠١٥	NSO, MEP, and GAD	النقدية	CG, BCG	أخرى	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	بروني دار السلام
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	بلغاريا
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	الالتزامات	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوركينافاسو
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوروندي
BPM 5	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، صناديق الضمان الاجتماعي	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	كابو فيردي
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	١٩٨٦	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	كمبوديا
BPM 5	٢٠١٣	وزارة المالية	النقدية	CG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	الكاميرون
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	كندا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية إفريقيا الوسطى
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	تشاد
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	شيلي
BPM 6	٢٠١٦	قسم الإدارة العامة	النقدية	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصين
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي ومكتب الإحصاء القومي	أخرى	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	كولومبيا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي وخبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر القمر
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية، الحكومة المحلية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو الديمقراطية
BPM 5	٢٠١٢	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة و البنك المركزي	كوستاريكا

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية					
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	باستخدام منهجية الترتيب بالسلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٣	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٩	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	كونا كرواتي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	كورونا تشيكي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	كرونة دانمركي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	١٩٩٠	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	فرنك جيوتي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي
٢٠١٦	البنك المركزي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠١٦	البنك المركزي	بيزو دومينيكي
٢٠١٦	NSO and CB		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	البنك المركزي	دولار أمريكي
٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	جنيه مصري
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	١٩٩٠	٢٠١٦	البنك المركزي	دولار أمريكي
٢٠١٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٤	MEP and CB	فرنك إفريقي
٢٠٠٩	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٠٦	خبراء الصندوق	ناكفا إريتري
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	بير إثيوبي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨/١٩٩٣	٢٠١١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار فيجي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٦	وزارة المالية		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية	فرنك إفريقي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	دلasi غامبيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	لاري جورجيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	سیدی غانا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠١٥	البنك المركزي	غويتزال غواتيمالي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٣	٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي	فرنك غيني
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار غيانا
٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٨٧/١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	غورد هايتي
٢٠١٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٥	البنك المركزي	لمبيرا هندوراسي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٢٠١٦	المنظمات الدولية الاقتصادية	من ٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	فوريت هنغاري
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	كرونا آيسلندي
٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	روبية هندي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	روبية إندونيسية
٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠١٥/٢٠١٤	البنك المركزي	ريال إيراني
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	٢٠٠٧	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دينار عراقي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	شيكال اسرائيلي جديد
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار جامايكا

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
البلد	مصدر البيانات التاريخية ¹	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية ²	الممارسات المحاسبية ³	مصدر البيانات التاريخية ¹	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
كوت ديفوار	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٤	BPM 6
كرواتيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥	٢٠٠١	CG,LG	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 6
قبرص	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	النظام الأوروبي للبيانات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	أخرى	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	BPM 6
الجمهورية التشيكية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	BPM 6
الدانمرك	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	BPM 6
جيبوتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 5
دومينيكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦/٢٠١٥	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٦	BPM 5
الجمهورية الدومينيكية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS,NMPC	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٦	BPM 6
إكوادور	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥	١٩٨٦	CG,SG,LG,SS,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 6
مصر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠٠١	CG,LG,SS,MPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٦/٢٠١٥	BPM 5
السلفادور	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٦	BPM 6
غينيا الاستوائية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 5
إريتريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٠٨	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٠٨	BPM 5
إستونيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	٢٠٠١/١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٦	BPM 6
إثيوبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦/٢٠١٥	١٩٨٦	CG,SG,LG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٦/٢٠١٥	BPM 5
فيجي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 6
فنلندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	BPM 6
فرنسا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٦	BPM 6
غابون	خبراء الصندوق	٢٠١٦	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 5
غامبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠١٤	BPM 4
جورجيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي والبنك المركزي	٢٠١٥	BPM 5
ألمانيا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 6
غانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 5
اليونان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٦	BPM 6
غرينادا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الالتزامات	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 5
غواتيمالا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 5
غينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	أخرى	CB and MEP	٢٠١٥	BPM 6
غينيا-بيساو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 6
غيانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	١٩٨٦	CG,SS,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٦	BPM 5
هايتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٦/٢٠١٥	BPM 5
هندوراس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥	١٩٨٦	CG,LG,SS,NFPC	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 5
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	BPM 6
هنغاريا	MEP and NSO	٢٠١٥	النظام الأوروبي للبيانات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS,NMPC	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 6
آيسلندا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠١٦	BPM 6
الهند	MoF and IMF staff	٢٠١٦/٢٠١٥	١٩٨٦	CG,SG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٧/٢٠١٦	BPM 6
إندونيسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٦	BPM 6
إيران	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٦/٢٠١٥	BPM 5
العراق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٤	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٤	BPM 5
آيرلندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٥	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	BPM 6
إسرائيل	MoF and NSO	٢٠١٥	٢٠٠١	CG,LG,SS	أخرى	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	BPM 6
إيطاليا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٦	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٥	BPM 6
جامايكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٦/٢٠١٥	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٥	BPM 5

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية					
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ¹	مصدر البيانات التاريخية ¹	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس ²	نظام الحسابات القومية	العملة	البلد
٢٠١٦	قسم الإدارة العامة	من ١٩٨٠	٢٠١٦	٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	ين ياباني	اليابان
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٤	٢٠١٥	١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	دينار أردني	الأردن
٢٠١٦	البنك المركزي	من ١٩٩٤	٢٠١٥	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	تنغ كازاخستاني	كازاخستان
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥	٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	شلن كيني	كينيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٤	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	دولار استرالي	كيريباتي
٢٠١٦	وزارة المالية	من ١٩٨٠	٢٠١٦	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	وون كوريا الجنوبية	كوريا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥	٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	يورو	كوسوفو
٢٠١٥	NSO and MEP		٢٠١٥	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	دينار كويتي	الكويت
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥	٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	سوم قيرغيزستان	جمهورية قيرغيزستان
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥	٢٠٠٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	كب لاوي	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	٢٠١٦	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	يورو	لاتفيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	ليرة لبنانية	لبنان
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥	٢٠١٢	أخرى	لوتي ليسوتو	ليسوتو
٢٠١٦	البنك المركزي		٢٠١٤	١٩٩٢	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	دولار أمريكي	ليبيريا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥	٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	دينار ليبي	ليبيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	٢٠١٦	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	يورو	ليتوانيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	٢٠١٥	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	يورو	لكسمبرغ
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	٢٠١٥	٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	باتاكا مكاوية	إقليم ماکاو الإداري الخاص
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٦	٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	دينار مقدوني	مقدونيا اليوغسلافية السابقة
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	أرياري مالاغاشي	مدغشقر
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	كواشا مالاوي	ملاوي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٦	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	رينجت ماليزي	ماليزيا
٢٠١٥	البنك المركزي		٢٠١٥	٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	MoF and NSO	ملايف
٢٠١٦	وزارة المالية		٢٠١٥	١٩٩٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	فرنك إفريقي	مالي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	٢٠١٦	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	يورو	مالطا
٢٠١٥/٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣	أخرى	دولار أمريكي	جزر مارشال
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٤	٢٠٠٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	أوقية موريتانية	موريتانيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٩	٢٠١٦	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	روبية موريشيوس	موريشيوس
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٦	٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	بيزو مكسيكي	المكسيك
٢٠١٥/٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠٠٤	أخرى	دولار أمريكي	ميكرونيزيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥	١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	لاو مولدوفي	مولدوفا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٦	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	توغروج منغولي	منغوليا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥	٢٠٠٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	يورو	الجيل الأسود
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٨	٢٠١٥	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٥	درهم مغربي	المغرب
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٦	٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	موتيكال موزمبيقي	موزمبيق
٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١١/٢٠١٠	أخرى	كيات ميانمار	ميانمار
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	دولار ناميبي	ناميبيا
٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	دولار أسترالي	ناورو
٢٠١٧/٢٠١٦	البنك المركزي		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٠١/٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	روبية نيبالية	نيبال
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	٢٠١٦	٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	يورو	هولندا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٧	٢٠١٦	٢٠١٠/٢٠٠٩	أخرى	دولار نيوزيلندي	نيوزيلندا
٢٠١٦	البنك المركزي	من ١٩٩٤	٢٠١٥	٢٠٠٦	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	كوردوبا نيكاراغوا	نيكاراغوا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٥	٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	فرنك إفريقي	النيجر
٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		٢٠١٦	٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	نبرا نيجيري	نيجيريا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	٢٠١٦	٢٠١٤	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	كرون نرويجي	النرويج

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات		مالية الحكومة						
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 6	٢٠١٦	وزارة المالية	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	قسم الإدارة العامة	اليابان
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	الأردن
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٦	خبراء الصندوق	كازاخستان
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	كينيا
BPM 6	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٣	وزارة المالية وأو الخزانة	كيريباتي
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	كوريا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	أخرى	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	كوسوفو
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	الكويت
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	أخرى	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	جمهورية قيرغيزستان
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	لاتفيا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي وخبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	لبنان
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	ليسوتو
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	ليبيريا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	ليبيا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	ليتوانيا
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	لكسمبرغ
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SS,MPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	إقليم ماكاو الإداري الخاص
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	مقدونيا اليوغسلافية السابقة
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	مدغشقر
BPM 5	٢٠١٥	NSO and GAD	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	ملاوي
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	ماليزيا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	جزر المالديف
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	مالي
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	مالطا
BPM 6	٢٠١٥/٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية وأو الخزانة	جزر مارشال
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٤	وزارة المالية وأو الخزانة	موريتانيا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	موريشيوس
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NMPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	المكسيك
Other	٢٠١٥/٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	أخرى	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية وأو الخزانة	ميكرونيزيا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	مولدوفا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	منغوليا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	الجيل الأسود
BPM 5	٢٠١٦	GAD	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، وأو التنمية	المغرب
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	CG,SG	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	موزامبيق
BPM 5	٢٠١٦/٢٠١٥	خبراء الصندوق	مزيج	CG,NFPC	أخرى	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	ميانمار
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	ناميبيا
BPM 6	٢٠١٤/٢٠١٣	خبراء الصندوق	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	ناورو
BPM 5	٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	نيبال
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	هولندا
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	نيوزيلندا
BPM 6	٢٠١٥	خبراء الصندوق	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	نيكاراغوا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية وأو الخزانة	النيجر
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٦	وزارة المالية وأو الخزانة	نيجيريا
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠١٥	NSO and MoF	النرويج

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية				العملة	البلد
أحدث البيانات السنوية	مصدر البيانات التاريخية ^١	استخدام منهجية الترجيح ^٢ بالسلسلة ^٣	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٢	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	عمان
٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣/١٩٦٨	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	باكستان
٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية		أخرى	٢٠٠٥	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية	بالاو
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	بنما
٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠١٣	NSO and MoF	بابوا غينيا الجديدة
٢٠١٦	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٤	٢٠١٥	البنك المركزي	باراغواي
٢٠١٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	البنك المركزي	بيرو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الفلبين
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	بولندا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	البرتغال
٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨	١٩٥٤	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	بورتوريكو
٢٠١٥	NSO and MEP		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠١٤	NSO and MEP	قطر
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	رومانيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١١	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	روسيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	٢٠١٦	وزارة المالية	رواندا
٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١٦/٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	ساموا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	سان مارينو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	ساو تومي وبرينسيبي
٢٠١٦	NSO and MEP		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	NSO and MEP	المملكة العربية السعودية
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	السنگال
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	صربيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	سيشيل
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	سيراليون
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	سنغافورة
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٧	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الجمهورية السلوفاكية
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	سلوفينيا
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	٢٠١٤	البنك المركزي	جزر سليمان
٢٠١٧/٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	البنك المركزي	جنوب أفريقيا
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	جنوب السودان
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	إسبانيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	سري لانكا
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	سانت كيتس ونيفيس
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	سانت لوسيا
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٧	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	السودان
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	سورينام

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات		مالية الحكومة					
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٢	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	عمان
BPM 5	٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	باكستان
BPM 6	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية	أخرى	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	بالاو
BPM 5	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٥	بنما
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٣	بابوا غينيا الجديدة
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,MPC,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٥	باراغواي
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	بيرو
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	الفلبين
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	بولندا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	البرتغال
...	الاستحقاق	أخرى	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	بورتوريكو
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	قطر
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦	رومانيا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	روسيا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٥	رواندا
BPM 6	٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	ساموا
...	أخرى	الحكومة المركزية	أخرى	٢٠١٥	سان مارينو
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦	ساو تومي وبرينسيبي
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	المملكة العربية السعودية
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	السنغال
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠١٥	صربيا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	سيشيل
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	سيراليون
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	سنغافورة
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	الجمهورية السلوفاكية
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	سلوفينيا
BPM 6	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٤	جزر سليمان
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	جنوب أفريقيا
BPM 5	٢٠١٥	MoF, NSO, and MEP	النقدية	الحكومة المركزية	أخرى	٢٠١٥	جنوب السودان
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	إسبانيا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	سري لانكا
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٤	سانت كيتس ونيفيس
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦/٢٠١٥	سانت لوسيا
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٦	سانت فنسنت وجزر غرينادين
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٥	السودان
BPM 5	٢٠١٦	البنك المركزي	الالتزامات	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠١٥	سورينام

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية				الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	منهجية الترجيح بالسلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية لعام	سنة الأساس ^٣	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	ليلانجيني سوازيلاند
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	كرونة سويدي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	فرنك سويسري
٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	ليرة سورية
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١١	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار تايواني جديد
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	ساماني طاجيكستاني
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	شلن تنزاني
٢٠١٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٢	٢٠١٦	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	البات التايلندي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠١٠	٢٠١٤	وزارة المالية	دولار أمريكي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة ومكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي
٢٠١٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٤	البنك المركزي	بانغا تونغلي
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار ترينيداد و توباغو
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	دينار تونسي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	٢٠٠٩	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	ليرة تركية
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٨	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	مانات تركمان جديد
٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٢	مستشاري PFTAC	دولار أسترالي
٢٠١٦/٢٠١٥	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	شلن أوغندي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	هريفنيا أوكرانية
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	درهم إماراتي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٣	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	جنيه إسترليني
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	أخرى	٢٠٠٩	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٦	البنك المركزي	بيزو أوروغواي
٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	سوم أوزبكستاني
٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	فاتو فانواتو
٢٠١٦	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٧	٢٠١٥	البنك المركزي	بوليفار فنزويلي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دونغ فييتنامي
٢٠٠٩	NSO, CB and IMF staffs		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٠	٢٠٠٨	خبراء الصندوق	ريال يمني
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	كواشا زامبي
٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي		أخرى	٢٠٠٩	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي

آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟

الجدول زاي: توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

ميزان المدفوعات			مالية الحكومة				البلد	
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٥	تغطية القطاعات الفرعية ^٢	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	الاستحقاق	CG	٢٠٠١	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	سوازيلاند
BPM 6	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	السويد
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	سويسرا
BPM 5	٢٠٠٩	البنك المركزي	النقدية	CG	١٩٨٦	٢٠٠٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	سوريا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	مقاطعة تايوان الصينية
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	طاجيكستان
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	تنزانيا
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,BCG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	تايلند
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	تيمور-ليشتي
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية	توغو
BPM 6	٢٠١٥	CB and NSO	النقدية	CG	٢٠٠١	٢٠١٤	CB and MoF	تونغا
BPM 5	٢٠١٥	CB and NSO	النقدية	CG,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٥/٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	ترينيداد وتوباغو
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	تونس
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	تركيا
BPM 5	٢٠١٣	NSO and IMF staff	النقدية	CG,LG	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	تركمانستان
BPM 6	٢٠١٣	خبراء الصندوق	مزيج	CG	Other	٢٠١٣	خبراء الصندوق	توفالو
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية	أوغندا
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية	أوكرانيا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,BCG,SG,SS	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية	الإمارات العربية المتحدة
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	المملكة المتحدة
BPM 6	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	الولايات المتحدة
BPM 6	٢٠١٦	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,MPC,NFPC	١٩٨٦	٢٠١٦	وزارة المالية و/أو الخزانة	أوروغواي
BPM 5	٢٠١٤	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية	النقدية	CG,SG,LG,SS	Other	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	أوزبكستان
BPM 5	٢٠١٤	البنك المركزي	النقدية	CG	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	فانواتو
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	BCG,NFPC	٢٠٠١	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	فنزويلا
BPM 5	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	٢٠٠١	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	فييت نام
BPM 5	٢٠٠٩	خبراء الصندوق	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	اليمن
BPM 6	٢٠١٥	البنك المركزي	النقدية	CG	١٩٨٦	٢٠١٥	وزارة المالية و/أو الخزانة	زامبيا
BPM 4	٢٠١٣	CB and MoF	النقدية	CG	١٩٨٦	٢٠١٤	وزارة المالية و/أو الخزانة	زيمبابوي

ملحوظة: BPM = دليل ميزان المدفوعات؛ CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.

^١ CB = البنك المركزي؛ Customs = مصلحة الجمارك؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ IEO = المنظمات الاقتصادية الدولية؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة، و/أو التنمية؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي؛ PFTAC = مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ.

^٢ سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها فترات أخرى والتي تظهر الأسعار في مقام نسب السعر المستخدمة في حساب المؤشر.

^٣ استخدام منهجية الترجيح بالسلسلة يسمح للبلدان بقياس نمو إجمالي الناتج المحلي أكثر دقة عن طريق الحد من أو إلغاء التحيز السالب في سلسلة حجم مبنية على الأرقام القياسية حيث أن مكونات متوسط الحجم تستخدم أوزان ترجيحية مأخوذة من سنة سابقة ليست بعيدة.

^٤ بالنسبة لبعض البلدان، تشمل هياكل الحكومة تغطية أكبر من المحددة للحكومة العامة. التغطية: BCG = الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة؛ CG = الحكومة المركزية؛ EUA = الوحدات/ الحسابات خارج الموازنة؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = هيئات القطاع العام النقدي، بما فيها البنك المركزي؛ NFPC = هيئات القطاع العام غير المالي؛ NMPC = هيئات القطاع العام المالي غير النقدي؛ SG = حكومة الولاية؛ SS = صناديق الضمان الاجتماعي؛ TG = الحكومات الإقليمية.

^٥ معايير المحاسبة: A = (الاستحقاق): المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ C = (النقدية): المحاسبة على أساس النقد؛ CB = (الالتزامات): المحاسبة على أساس الالتزامات؛ Mixed = (مزيج): مزيج من المحاسبة على أساس النقد والاستحقاق.

^٦ سنة الأساس لا تساوي ١٠٠ لأنه لا يتم قياس إجمالي الناتج المحلي الاسمي بنفس الطريقة التي يقاس بها إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، أو يتم تعديل البيانات موسمياً.

الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة

افتراضات سياسة المالية العامة

تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عادة إلى الموازنات المعلنة رسمياً والمعدلة حسب الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي وتوقعات نتائج المالية العامة. وفي حالة عدم الإعلان رسمياً عن الموازنة، تتضمن التوقعات تدابير السياسات التي يُرجح تنفيذها. وبالمثل، تستند توقعات المالية العامة في الأجل المتوسط إلى تقدير أرجح المسارات التي تنتهجها السياسات. وفي حالة عدم توافر المعلومات الكافية لخبراء الصندوق لتقدير خطط السلطات بشأن الموازنة وتوقعات تنفيذ السياسات، يُفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي عرضاً لافتراضات محددة تستخدم في بعض الاقتصادات المتقدمة. (راجع أيضاً الجداول «باء-٥» إلى «باء-٩» في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض/ الاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).^١

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة عن نتائج الموازنة وخطط الموازنة في الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات، وتدابير المالية العامة التي أعلنت عنها السلطات والتوقعات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مكتب الإحصاءات الأسترالي، وموازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، وتقرير آفاق الاقتصاد والمالية العامة في منتصف السنة ٢٠١٦-٢٠١٧، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

النمسا: تستند توقعات المالية العامة على البيانات المأخوذة من مكتب «إحصاءات النمسا»، وتوقعات السلطات، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

بلجيكا: تعكس التوقعات تقييم خبراء الصندوق للسياسات والتدابير الواردة في موازنة عام ٢٠١٧ وبرنامج الاستقرار خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ المدرج في الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تعرّف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقصا الناتج الممكن كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/الاقتراض الفعلي ناقصا آثار الناتج الدوري من الناتج الممكن، المصحح لمراعاة عوامل لا تتكرر وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية وآثار تكوين الناتج. لذلك فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار التدابير المؤقتة للمالية العامة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصدة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن ومرونة الإيرادات والنفقات (راجع الملحق الأول في عدد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويُحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقصا الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين. وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي أجواء كئيبة من عدم اليقين.

البرازيل: بالنسبة لنهاية عام ٢٠١٧ تستند توقعات المالية العامة إلى أداء الموازنة العامة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وهدف العجز المعتمد في قانون الموازنة.

كندا: تُحدّد التوقعات باستخدام تنبؤات السيناريو الأساسي في مستجدات الموازنة الفيدرالية لعام ٢٠١٧ وموازنات المقاطعات لعام ٢٠١٧ حسب توفرها. ويجري خبراء الصندوق التعديلات على هذه التنبؤات حسب الفروق في التوقعات الاقتصادية الكلية. وتتضمن تنبؤات خبراء الصندوق أيضاً آخر البيانات الإحصائية الصادرة عن نظام الحسابات الاقتصادية القومية الكندية التابع لمؤسسة الإحصاء الكندية، بما في ذلك نتائج الموازنة الفيدرالية وموازنات المقاطعات والأقاليم حتى آخر عام ٢٠١٦.

شيلي: تستند التوقعات إلى توقعات السلطات بشأن الموازنة، والمعدلة لمراعاة توقعات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي وأسعار النحاس.

الصين: من المرجح أن تكون وتيرة الضبط المالي أكثر تدرجاً نتيجة إصلاحات تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي ونظام الضمان الاجتماعي المعلن عنها في سياق جدول أعمال الإصلاحات للاجتماع الكامل الثالث الذي عقدته اللجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني.

الدانمرك: تتسق التقديرات لعام ٢٠١٦ مع أحدث التقديرات الرسمية للموازنة والتوقعات الاقتصادية الأساسية، المعدلة حسبما يكون ملائماً وفق الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وبالنسبة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، تشمل التوقعات أهم سمات خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في «برنامج التقارب ٢٠١٦» (Convergence Program 2016) الذي أعدته السلطات وقدمته للاتحاد الأوروبي.

فرنسا: تمثل توقعات عام ٢٠١٧ انعكاساً لقانون الموازنة الفرنسية. وبالنسبة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، فهي تستند إلى الموازنة متعددة السنوات وبرنامج الاستقرار المعلن في إبريل ٢٠١٦، وقد تم تعديلها لمراعاة الفروق في الافتراضات المتعلقة بالمتغيرات المالية والاقتصادية الكلية وتوقعات الإيرادات. وتعكس بيانات المالية العامة التاريخية التعديلات والتحديثات التي أدخلها المعهد الوطني للإحصاء على حسابات المالية العامة وبيانات الدين والحسابات القومية في سبتمبر ٢٠١٦، وفبراير ٢٠١٧.

ألمانيا: تستند توقعات خبراء الصندوق لعام ٢٠١٧ والأعوام اللاحقة إلى الخطة المالية للسلطات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠، المعدلة لمراعاة الفروق في الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء الصندوق. وتشمل تقديرات إجمالي الدين محافظ الأصول متراجعة القيمة والأعمال الثانوية المحولة إلى المؤسسات المالية التي في سبيلها إلى التصفية وغيرها من العمليات المساندة للقطاع المالي والاتحاد الأوروبي.

اليونان: تعكس توقعات المالية العامة تقييم خبراء الصندوق، مع افتراض تنفيذ السلطات مجموعة تدابير سياسات المالية العامة بالكامل في ظل البرنامج الذي تدعمه «آلية الاستقرار الأوروبية». وتستند تقديرات الرصيد الأولي لعام ٢٠١٦ إلى البيانات الأولية التي قدمتها وزارة المالية في ١٥ فبراير وتخضع للتغيير متى أصبحت البيانات على أساس الاستحقاق

الإطار ألف-١ (تابع)

في أعقاب قيام المكتب المركزي للإحصاء بإصدار بيانات الاقتصاد الكلي المعدلة في شهر يونيو ٢٠١٤ نتيجة اعتماد «النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية (ESA 2010) وتعديلات البيانات المصدرية.

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ التي أعدتها السلطات، وتقرير «مستجدات الاقتصاد والمالية العامة» (Half Year Economic and Fiscal Update) النصف سنوي لعام ٢٠١٦، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

البرتغال: تعكس تقديرات عام ٢٠١٦ نتائج التدفقات النقدية وبيانات التنفيذ من يناير حتى سبتمبر على أساس الحسابات القومية؛ وتستند توقعات عام ٢٠١٧ إلى الموازنة التي اعتمدها السلطات، المعدلة لمراعاة التنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق. وتستند التوقعات بعد ذلك إلى افتراض عدم حدوث أي تغييرات في السياسات.

بورتو ريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» (FEGP)، التي أعدت في عام ٢٠١٥ بمقتضى الأمر الإداري الصادر عن حاكم بورتو ريكو السيد أليخاندرو غارسيا باديا، مع إدخال تحديثات إضافية لاحقة على بيانات الديون في عام ٢٠١٦. وتماشيا مع الافتراضات في هذه الخطة، تفترض توقعات الصندوق أن تفقد بورتو ريكو التمويل الفيدرالي المخصص لقانون «الرعاية الصحية في المتناول» (ACA) اعتبارا من عام ٢٠١٨. وبالمثل، تفترض التوقعات أن حوافز الضريبة الفيدرالية، التي كانت تحيد آثار قانون بورتو ريكو رقم ١٥٤ بشأن الشركات الأجنبية، لن تكون متاحة بدءا من عام ٢٠١٨، مما سيؤدي إلى فقدان مزيد من الإيرادات. ومن حيث افتراضات السياسات، تعرض «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» سيناريو بدون تدابير وسيناريو آخر يتضمن اتخاذ عدة تدابير على مستوى الإيرادات والنفقات؛ وتفترض توقعات الصندوق التنفيذ الكامل للإجراءات المتضمنة في «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي». وعلى جانب الإيرادات، تتمثل التدابير الأساسية في (١) توسيع وعاء ضريبة الشركات، و(٢) تحسين الإدارة الضريبية والإنفاذ الضريبي. وذلك إلى جانب التحول الكامل إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وهو إجراء مستمر ومن المتوقع استكماله بنهاية عام ٢٠١٦. وعلى جانب النفقات، تتضمن الإجراءات تمديد العمل بالقانون رقم ٦٦، الذي يتم بموجبه تجميد جانب كبير من الإنفاق الحكومي، حتى نهاية ٢٠٢١؛ وتخفيض تكاليف التشغيل؛ وتخفيضات في الدعم الحكومي؛ وتخفيضات في الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية. ورغم أن افتراضات الصندوق على مستوى السياسات مماثلة تماما لافتراضات في سيناريو «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» مع اتخاذ التدابير الكاملة، فإن توقعات الصندوق للإيرادات والنفقات والأرصدة المالية مختلفة عن التوقعات الواردة في الخطة. ويرجع ذلك إلى اثنين من الفروق الجوهرية في المنهجيات المستخدمة: أولها وأهمها أن توقعات الصندوق قائمة على أساس الاستحقاق، بينما تقوم التوقعات الواردة في «خطة بورتو ريكو للنمو الاقتصادي والمالي» على الأساس النقدي. وثانيا، هناك اختلاف كبير بين افتراضات الاقتصاد الكلي للصندوق وتلك الافتراضات الواردة في الخطة.

(النظام الأوروبي للحسابات لعام ٢٠١٠) متاحة في ٢١ إبريل. وتمثل توقعات المالية العامة على المدى المتوسط انعكاسا لتقييم خبراء الصندوق بناء على سياسات المالية العامة المُشرَّعة حاليا. منطقتا هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات المالية العامة التي وضعتها السلطات بشأن النفقات في الأجل المتوسط.

هنغاريا: تنطوي توقعات المالية العامة على توقعات خبراء صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بإطار الاقتصاد الكلي، وتأثير التدابير التشريعية الأخيرة بالإضافة إلى خطط سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة عام ٢٠١٧.

الهند: تستند البيانات التاريخية إلى بيانات تنفيذ الموازنة. وتستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط المالية العامة التي وضعتها السلطات مع التعديلات التي أضيفت وفق افتراضات خبراء الصندوق. وتدرج البيانات على مستوى الحكومات دون المركزية بفارق زمني يصل إلى سنتين؛ وبالتالي لا يتم إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيد الإيرادات على أساس صاف مقابل قيدها على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام.

إندونيسيا: تستند توقعات صندوق النقد الدولي إلى الإصلاحات المحدودة في سياسة الضرائب والإدارة الضريبية، وإصلاحات تسعير دعم الوقود المستحدث في يناير ٢٠١٥، وزيادة التدريجية في الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي على المدى المتوسط تماشيا مع الحيز المالي المتاح.

آيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى تقييم خبراء الصندوق للسياسات التي تعرضها موازنة ٢٠١٧ والوثيقة الاقتصادية والمالية في سبتمبر ٢٠١٦.

إيطاليا: تستند تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي إلى خطط المالية العامة المتضمنة في موازنة الحكومة لعام ٢٠١٧ والوثيقة الاقتصادية والمالية في سبتمبر ٢٠١٦.

اليابان: تنطوي التوقعات على تدابير المالية العامة التي أعلنتها الحكومة بالفعل، والتي تتضمن مجموعة التدابير التنشيطية لعام ٢٠١٧، وزيادة الضرائب الاستهلاكية في أكتوبر ٢٠١٩.

كوريا: تنطوي تنبؤات الأجل المتوسط على المسار التقشفي الذي أعلنته الحكومة في الأجل المتوسط.

المكسيك: تتماشى توقعات المالية العامة لعام ٢٠١٧ بشكل عام مع الموازنة المعتمدة، بينما تفترض توقعات عام ٢٠١٨ والسنوات التالية الامتثال للقواعد التي نص عليها قانون المسؤولية المالية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٢ إلى توقعات الموازنة التي وضعها «مكتب تحليل السياسات الاقتصادية» التابع للسلطات بعد التعديل لمراعاة الفروق في الافتراضات الاقتصادية الكلية. وقد تم تعديل البيانات التاريخية

الإطار ألف-١ (تابع)

ويمثل مستوى الاستهلاك والاستثمار الحكومي الحقيقي جزءاً من مسار إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الذي قد يكون أو لا يكون، وفقاً لخبراء الصندوق، مماثلاً لتوقعات «مكتب مسؤولية الموازنة البريطاني».

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي لشهر يناير ٢٠١٧ والذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس والمعدل لمراعاة افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. ويتضمن هذا السيناريو الأساسي أحكام قانون الموازنة لعام ٢٠١٥ الذي يدعمه الحزبان الجمهوري والديمقراطي، بما في ذلك التراجع الجزئي في تخفيضات الإنفاق بموجب آلية تخفيض الإنفاق التلقائية ("sequester") في السنة المالية ٢٠١٦. وفي السنوات المالية من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٢، يفترض خبراء الصندوق مواصلة الاستبدال الجزئي لتخفيضات الإنفاق التلقائية على نحو تناسبي مماثل للنسب المنفذة بالفعل في السنتين الماليتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥، بينما تؤدي التدابير الأكثر تركيزاً على الفترة القادمة إلى توليد الوفورات في البرامج الإلزامية والإيرادات الإضافية. وتتضمن التوقعات أيضاً قانون حماية الأمريكيين من زيادة الضرائب لعام ٢٠١٥ الذي وسع نطاق بعض التخفيضات الضريبية القائمة على المدى القصير وبصورة دائمة في بعض الحالات. كذلك تفترض التوقعات تخفيض الضرائب على دخل الشركات والدخل الشخصي في الفترة من ٢٠١٧-٢٠١٩، بقيمة تراكمية تبلغ حوالي ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٧. وأخيراً، تُعدّل توقعات المالية العامة لكي تكون انعكاساً لتنبؤات خبراء الصندوق بشأن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية والمعالجات المحاسبية المختلفة لدعم القطاع المالي ونظم التقاعد ذات المزايا المحددة، ويتم تحويلها إلى صيغة تقوم على أساس الحكومة العامة. وتبدأ البيانات التاريخية في عام ٢٠٠١ بالنسبة لمعظم سلاسل البيانات نظراً لأن البيانات المعدة وفقاً لتوجيهات دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFSM 2001) قد لا تكون متاحة عن السنوات السابقة.

افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة النقدية المعمول به في كل بلد. وهذا يعني ضمناً، في معظم الحالات، عدم مساهمة السياسة النقدية لتطورات الدورة الاقتصادية، فترتفع أسعار الفائدة الرسمية عندما توجي المؤشرات الاقتصادية أن التضخم سوف يتجاوز المعدل أو النطاق المقبول، بينما تنخفض عند وجود مؤشرات توجي بأنه لن يتجاوز لهذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هوامش التراجيح الاقتصادي كبيرة. وعلى هذا الأساس، من المفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر ١,٧٪ في ٢٠١٧ و ٢,٨٪ في عام ٢٠١٨ (راجع الجدول ١-١). ويفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع باليورو لمدة ثلاثة أشهر ٠,٣٪ في عام ٢٠١٧ و ٠,٢٪ في عام ٢٠١٨. أما متوسط سعر الفائدة على الودائع بالين الياباني لمدة ستة أشهر، فمن المتوقع أن يبلغ صفرًا في ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

روسيا: التوقعات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ تعكس تقديرات خبراء الصندوق، بناءً على موازنة السلطات. وتستند توقعات الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ إلى قاعدة أسعار النفط المقترحة والتي يفترض بدء تطبيقها في ديسمبر ٢٠١٧، وتعديلاتها التي وضعها خبراء الصندوق.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات خبراء الصندوق للإيرادات النفطية إلى أسعار النفط في السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وعلى جانب النفقات، بدءاً من عام ٢٠١٧، وبعد إجراء الإصلاحات الأخيرة، لم تعد تقديرات فاتورة الأجور تتضمن مدفوعات الشهر الثالث عشر التي كان من المعتاد منحها كل ثلاث سنوات على أساس التقويم الهجري. وتأخذ توقعات النفقات موازنة عام ٢٠١٧ كنقطة بداية، وتُعدّل حسب المدفوعات من الفائض في الموازنة وتقديرات خبراء الصندوق لمدفوعات سداد المتأخرات.

سنغافورة: بالنسبة للسنتين الماليتين ٢٠١٦/٢٠١٧ و ٢٠١٧/٢٠١٨ تستند التوقعات إلى أرقام الموازنة. ويفترض خبراء الصندوق عدم تغير السياسات بالنسبة لبقية فترة التوقعات. جنوب إفريقيا: تستند توقعات المالية العامة إلى تقرير «مراجعة موازنة ٢٠١٧» الذي أعدته السلطات.

إسبانيا: بالنسبة لعام ٢٠١٦، تستند بيانات المالية العامة إلى توقعات خبراء صندوق النقد الدولي، التي تعكس نتائج التدفقات النقدية حتى نهاية نوفمبر. وبالنسبة لعام ٢٠١٧ وما بعده، تستند توقعات المالية العامة إلى التدابير المحددة في «تحديث برنامج الاستقرار» ٢٠١٦-٢٠١٩، وتوقعات خبراء الصندوق للاقتصاد الكلي.

السويد: تراعي توقعات المالية العامة التوقعات التي وضعتها السلطات استناداً إلى الموازنة العامة لربيع ٢٠١٧. ويحسب تأثير التطورات الدورية على حسابات المالية العامة باستخدام معيار قياس المرونة لعام ٢٠٠٥ الذي وضعته «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» لمراعاة فجوات الناتج وتوظيف العمالة. سويسرا: تفترض التوقعات تعديل سياسة المالية العامة عند الضرورة للمحافظة على اتساق أرصدة المالية العامة مع متطلبات قواعد المالية العامة في سويسرا.

تركيا: تفترض توقعات المالية العامة أن تكون النفقات الجارية والرأسمالية متماشية مع البرنامج متوسط الأجل الذي وضعته السلطات للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ على أساس الاتجاهات العامة والسياسات الحالية.

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة ٢٠١٧، والتي نُشرت في مارس ٢٠١٧، بينما استندت توقعات النفقات إلى القيم الاسمية الواردة في الموازنة ومع تعديل توقعات الإيرادات لمراعاة الفروق بين تنبؤات خبراء الصندوق للمتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم) والتنبؤات بشأن هذه المتغيرات الواردة في توقعات السلطات للمالية العامة. وتستبعد بيانات خبراء الصندوق بنوك القطاع العام والأثر المترتب على تحويل الأصول من خطة معاشات تقاعد مؤسسة البريد البريطانية، التي تعرف باسم «البريد الملكي»، (Royal Mail Pension Plan) إلى القطاع العام في إبريل ٢٠١٢.

الإطار ألف-١ (تتمة)

روسيا: تفترض التوقعات النقدية زيادة مرونة أسعار الصرف في إطار النظام الجديد لاستهداف التضخم، مع انخفاض أسعار الفائدة الأساسية على مدار العام القادم مع استمرار تراجع التضخم وضعف الآثار غير المباشرة.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي.

سنغافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

السويد: تتماشى التوقعات النقدية مع توقعات بنك السويد المركزي.

سويسرا: تفترض التوقعات عدم حدوث تغيير في سعر الفائدة الأساسي في ٢٠١٦-٢٠١٧.

تركيا: تستند بيانات النقود بمعناها الواسع وعائدات السندات طويلة الأجل وسعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل إلى توقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

المملكة المتحدة: اتساقا مع التوقعات السوقية، تفترض التوقعات عدم حدوث تغيير في أسعار الفائدة المصرفية على مدار العامين القادمين.

الولايات المتحدة: بعد أن رفع الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس في منتصف شهر مارس، يتوقع خبراء الصندوق أن يرتفع سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية بمقدار ٥٠ نقطة أساس أخرى في عام ٢٠١٧ وأن يرتفع تدريجيا بعد ذلك.

أستراليا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

البرازيل: تتماشى افتراضات السياسة النقدية مع التقارب التدريجي لمعدل التضخم نحو منتصف النطاق المستهدف على مدى الأفق الزمني ذي الصلة.

كندا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

الصين: يُتوقع تشديد السياسة النقدية مع ارتفاع أسعار الفائدة بالتدريج.

الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو.

منطقة اليورو: تتسق افتراضات السياسة النقدية في البلدان الأعضاء في منطقة اليورو مع توقعات السوق.

منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة لا يزال ملائما.

الهند: تتفق افتراضات السعر (سعر الفائدة) الأساسي مع معدل التضخم في حدود النطاق المستهدف من بنك الاحتياطي الهندي.

إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع الحفاظ على معدلات التضخم في حدود النطاق المستهدف من البنك المركزي.

اليابان: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

كوريا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

المكسيك: تتسق الافتراضات النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

قائمة بالجداول

الناتج

- الجدول ألف-١: موجز الناتج العالمي
الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومجموع الطلب المحلي
الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
الجدول ألف-٤: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

التضخم

- الجدول ألف-٥: موجز بيانات التضخم
الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
الجدول ألف-٧: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

السياسات المالية

- الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

التجارة الخارجية

- الجدول ألف-٩: موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية

معاملات الحساب الجاري

- الجدول ألف-١٠: موجز أرصدة الحساب الجاري
الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
الجدول ألف-١٢: الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

- الجدول ألف-١٣: موجز أرصدة الحساب المالي

تدفق الأموال

- الجدول ألف-١٤: موجز صافي الإقراض والاقتراض

السيناريو الأساسي متوسط الأجل

- الجدول ألف-١٥: موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط

الجدول ألف - ١ موجز الناتج العالمي^١

(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	
٣,٨	٣,٦	٣,٥	٣,١	٣,٤	٣,٥	٣,٤	٣,٥	٤,٢	٥,٤	٠,١-	٤,٢	العالم
١,٧	٢,٠	٢,٠	١,٧	٢,١	٢,٠	١,٣	١,٢	١,٧	٣,١	٣,٤-	٢,٥	الاقتصادات المتقدمة
١,٧	٢,٥	٢,٣	١,٦	٢,٦	٢,٤	١,٧	٢,٢	١,٦	٢,٥	٢,٨-	٢,٦	الولايات المتحدة
١,٥	١,٦	١,٧	١,٧	٢,٠	١,٢	٠,٣-	٠,٩-	١,٥	٢,١	٤,٥-	٢,١	منطقة اليورو
٠,٦	٠,٦	١,٢	١,٠	١,٢	٠,٣	٢,٠	١,٥	٠,١-	٤,٢	٥,٤-	١,٠	اليابان
٢,٣	٢,١	٢,٢	٢,٠	١,٩	٢,٩	٢,٣	١,٩	٢,٩	٤,٦	٢,٠-	٣,٥	اقتصادات أخرى متقدمة ^٢
٥,٠	٤,٨	٤,٥	٤,١	٤,٢	٤,٧	٥,١	٥,٤	٦,٣	٧,٤	٢,٩	٦,٢	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
٢,٤	٢,١	١,٧	٠,٣	٢,٢-	١,١	٢,١	٣,٥	٤,٦	٤,٧	٦,٤-	٧,٢	المجموعات الإقليمية
٦,٣	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٧	٦,٨	٦,٩	٧,٠	٧,٩	٩,٦	٧,٥	٨,٠	كومنولث الدول المستقلة ^٣
٣,١	٣,٣	٣,٠	٣,٠	٤,٧	٣,٩	٤,٩	٢,٤	٦,٥	٤,٦	٣,٠-	٤,٣	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٦	٢,٠	١,١	١,٠-	٠,١	١,٢	٢,٩	٣,٠	٤,٧	٦,١	١,٨-	٣,٣	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٨	٣,٤	٢,٦	٣,٩	٢,٧	٢,٨	٢,٣	٥,٤	٤,٣	٤,٨	١,٤	٥,٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٣,٥	٣,٢	٢,٣	٣,٨	٢,٦	٢,٧	٢,١	٥,٥	٤,٤	٥,٠	١,٤	٥,٣	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٣,٩	٣,٥	٢,٦	١,٤	٣,٤	٥,١	٥,٣	٤,٣	٥,٠	٧,٠	٣,٩	٥,٦	وباكستان
١,٧	١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٤	١,٧	٠,٣	٠,٤-	١,٧	٢,١	٤,٣-	٢,٥	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٥,٤	٥,٣	٤,٧	٣,٦	٤,٦	٦,٠	٦,٢	٥,٢	٥,٣	٧,٤	٥,٧	٦,٠	إفريقيا جنوب الصحراء
٢,٤	٢,٢	١,٣	١,١	٠,٤	٢,٣	٢,٤	٥,١	٤,٩	٥,١	١,٥-	٦,١	اللتذكرة
٥,٥	٥,٤	٥,٢	٤,٩	٥,٢	٥,٣	٥,٨	٥,٥	٦,٧	٨,١	٤,٢	٦,٢	الاتحاد الأوروبي
٣,٦	٢,٩	٢,٥	١,١	٢,٩	١,٧	٤,٠	٢,٥	٤,٨	٦,٧	٠,٩-	٣,٧	البلدان النامية منخفضة الدخل
٥,٤	٤,٨	٤,٣	٣,٦	٤,١	٤,٣	٤,٨	٤,٤	٥,٣	٦,٩	٢,٣	٥,٠	المجموعات التحليلية
٥,٤	٤,٨	٤,٣	٣,٦	٤,١	٤,٣	٤,٨	٤,٤	٥,٣	٦,٩	٢,٣	٥,٠	حسب مصدر إيرادات التصدير
٥,٤	٤,٨	٤,٣	٣,٦	٤,١	٤,٣	٤,٨	٤,٤	٥,٣	٦,٩	٢,٣	٥,٠	الوقود
٥,٤	٤,٨	٤,٣	٣,٦	٤,١	٤,٣	٤,٨	٤,٤	٥,٣	٦,٩	٢,٣	٥,٠	غير الوقود
٥,٤	٤,٨	٤,٣	٣,٦	٤,١	٤,٣	٤,٨	٤,٤	٥,٣	٦,٩	٢,٣	٥,٠	منها: منتجات أولية
٥,٤	٤,٨	٤,٣	٣,٦	٤,١	٤,٣	٤,٨	٤,٤	٥,٣	٦,٩	٢,٣	٥,٠	حسب مصدر التمويل الخارجي
٥,٤	٤,٨	٤,٣	٣,٦	٤,١	٤,٣	٤,٨	٤,٤	٥,٣	٦,٩	٢,٣	٥,٠	اقتصادات المركز المدين الصافي
٥,٤	٤,٨	٤,٣	٣,٦	٤,١	٤,٣	٤,٨	٤,٤	٥,٣	٦,٩	٢,٣	٥,٠	اقتصادات المركز المدين الصافي
٥,٤	٤,٨	٤,٣	٣,٦	٤,١	٤,٣	٤,٨	٤,٤	٥,٣	٦,٩	٢,٣	٥,٠	حسب تجربة خدمة الدين
٥,٤	٤,٨	٤,٣	٣,٦	٤,١	٤,٣	٤,٨	٤,٤	٥,٣	٦,٩	٢,٣	٥,٠	اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت
٥,٤	٤,٨	٤,٣	٣,٦	٤,١	٤,٣	٤,٨	٤,٤	٥,٣	٦,٩	٢,٣	٥,٠	جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥
١,٩	٢,١	٢,٣	١,٨	١,٨	٢,١	١,٤	١,١	٢,٠	٢,٣	٣,٨-	٣,١	معدل النمو الوسيط
٣,٩	٣,٥	٣,٣	٢,٩	٣,١	٤,٠	٤,٢	٤,١	٤,٦	٤,٥	١,٨	٤,٧	الاقتصادات المتقدمة
٥,٤	٥,٠	٤,٥	٤,٠	٤,٠	٥,٢	٥,٤	٥,٢	٥,٦	٦,٢	٣,٨	٤,٩	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
١,٢	١,٥	١,٥	١,١	١,٦	١,٣	٠,٨	٠,٦	١,١	٢,٥	٤,٠-	١,٨	البلدان النامية منخفضة الدخل
٤,٠	٣,٧	٣,٤	٣,٠	٣,٢	٣,٥	٣,٩	٤,١	٥,٢	٦,٣	١,٧	٤,٨	حصة الفرد من الناتج
٣,٥	٣,٣	٢,٦	١,٦	٢,٦	٣,٩	٤,٠	٢,٨	٤,١	٥,٢	٣,٦	٣,٨	الاقتصادات المتقدمة
٣,٥	٣,٣	٢,٦	١,٦	٢,٦	٣,٩	٤,٠	٢,٨	٤,١	٥,٢	٣,٦	٣,٨	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣,٥	٣,٣	٢,٦	١,٦	٢,٦	٣,٩	٤,٠	٢,٨	٤,١	٥,٢	٣,٦	٣,٨	البلدان النامية منخفضة الدخل
٣,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٤	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٤,١	٢,١-	٣,١	معدل النمو العالمي على أساس أسعار
٣,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٤	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٤,١	٢,١-	٣,١	الصرف السائدة في السوق
٩٩,٩٥٦	٨١,٩٦٢	٧٧,٩٨٨	٧٥,٢٧٨	٧٤,١٩٧	٧٨,٥٢٠	٧٦,٤٥٨	٧٤,٤٣٨	٧٣,٠٨٤	٦٥,٩٠٠	٦٠,٢٧٩	٤٣,٨٣٧	قيمة الناتج العالمي
١٦٨,٢٠٢	١٣٤,١٨٤	١٢٦,٦٨٨	١١٩,٨٨٤	١١٤,٨٧٠	١١٠,٠٨٦	١٠٤,٥٩٧	٩٩,٦١٦	٩٤,٧٨٩	٨٩,٢٦٩	٨٣,٧٧٠	٦٢,٧٨٤	(بمليارات الدولارات الأمريكية)
												بأسعار الصرف السائدة في السوق
												على أساس تعادل القوى الشرائية

^١ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

^٢ ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٣ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ألف ٢- الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومجموع الطلب المحلي (التغير السنوي %)

الربع الرابع ^١		توقعات			متوسط									
توقعات		توقعات			متوسط									
Q4:٢٠١٨	Q4:٢٠١٧	Q4:٢٠١٦	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي														
الاقتصادات المتقدمة														
الولايات المتحدة														
منطقة اليورو														
٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٧	٢,٠	٢,٠	١,٧	٢,١	٢,٠	١,٣	١,٢	١,٧	٣,١	٣,٤-	٢,٥
٢,٥	٢,٣	٢,٠	١,٧	٢,٥	٢,٣	١,٦	٢,٦	٢,٤	١,٧	٢,٢	١,٦	٢,٥	٢,٨-	٢,٦
١,٥	١,٧	١,٧	١,٥	١,٦	١,٧	١,٧	٢,٠	١,٢	٠,٣-	٠,٩-	١,٥	٢,١	٤,٥-	٢,١
١,٥	١,٧	١,٨	١,٢	١,٥	١,٦	١,٨	١,٥	١,٦	٠,٦	٠,٧	٣,٧	٤,٠	٥,٦-	١,٦
١,٤	١,٩	١,٢	١,٩	١,٦	١,٤	١,٢	١,٣	٠,٦	٠,٦	٠,٢	٢,١	٢,٠	٢,٩-	٢,٠
٠,٨	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٨	٠,١	١,٧-	٢,٨-	٠,٦	١,٧	٥,٥-	١,٢
٢,١	٢,٣	٣,٠	١,٦	٢,١	٢,٦	٣,٢	٣,٢	١,٤	١,٧-	٢,٩-	١,٠-	٠,٠	٣,٦-	٣,٦
١,٧	٢,٠	٢,٧	١,٦	١,٨	٢,١	٢,١	٢,٠	١,٤	٠,٢-	١,١-	١,٧	١,٤	٣,٨-	٢,٥
١,٤	١,٧	١,٢	١,٥	١,٥	١,٦	١,٢	١,٥	١,٧	٠,١-	٠,١	١,٨	٢,٧	٢,٣-	٢,٣
١,٤	١,١	١,٨	١,١	١,٣	١,٤	١,٥	١,٠	٠,٦	٠,١	٠,٧	٢,٨	١,٩	٣,٨-	٢,٤
٢,٠	٤,٢	٠,٨	١,٠	٢,٧	٢,٢	٠,٠	٠,٢-	٠,٤	٣,٢-	٧,٣-	٩,١-	٥,٥-	٤,٣-	٣,٥
١,٧	١,١	٢,٠	١,٠	١,٥	١,٧	١,٤	١,٦	٠,٩	١,١-	٤,٠-	١,٨-	١,٩	٣,٠-	١,٦
٣,٢	٥,٢	٦,٦	٢,٨	٣,٢	٣,٥	٥,٢	٣,٦,٣	٨,٤	١,١	١,١-	٠,١-	٢,٠	٤,٦-	٥,٣
١,٦	١,٥	١,٢	١,٥	١,٤	١,٣	١,٤	٠,٣	٠,٦-	٠,٨-	١,٤-	٢,٦	٣,٠	٨,٣-	٣,٣
٣,٧	٣,٣	٢,٩	٣,٤	٣,٧	٣,٣	٣,٣	٣,٨	٢,٦	١,٥	١,٧	٢,٨	٥,٠	٥,٤-	٥,١
٣,٧	١,٨	٣,٤	٣,٠	٣,١	٢,٨	٣,٣	١,٨	٣,٥	٣,٥	٣,٨	٦,٠	١,٦	١٤,٨-	٦,١
٢,٣	١,٤	٣,٦	١,٨	٢,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٣,١	١,١-	٢,٧-	٠,٦	١,٢	٧,٨-	٤,٣
٤,٣	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٣,٥	٣,٧	٤,٠	٣,٥	٤,٧	٤,٢	٠,٠	٢,٠	٥,٨	٥,٤-	٤,٤
٣,٢	٢,٩	٢,٢	٤,٠	٣,٣	٣,٠	٢,٠	٢,٧	٢,١	٢,٦	٤,٠	٦,٤	٣,٨-	١٤,٣-	٦,٦
٣,٠	٢,٤	٢,٨	٣,٠	٢,٨	٢,٥	١,٦	١,٤	٢,٨	١,٤	٤,٣	٧,٦	٢,٥	١٤,٧-	٥,٦
٢,٣	٢,٢	٢,٩	٢,١	٢,٣	٢,٥	٢,٨	١,٧	١,٥-	٦,٠-	٣,٢-	٠,٣	٣,٣	١,٨-	٤,١
٣,٥	٤,٠	٥,١	٣,٠	٣,٥	٤,١	٥,٠	٧,٤	٨,٣	٤,٣	٢,٨	١,٤	١,٤	٣,٤-	٢,٢
٠,٦	١,٠	١,٦	٠,٦	٠,٦	١,٢	١,٠	١,٢	٠,٣	٢,٠	١,٥	٠,١-	٤,٢	٥,٤-	١,٠
١,٥	١,٧	١,٩	١,٩	١,٥	٢,٠	١,٨	٢,٢	٣,١	١,٩	١,٣	١,٥	١,٩	٤,٣-	٢,٥
٢,٣	٣,٦	٢,٤	٣,١	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٢,٨	٣,٣	٢,٩	٢,٣	٣,٧	٦,٥	٠,٧	٥,٧
٢,٠	١,٧	١,٩	١,٨	٢,٠	١,٩	١,٤	٠,٩	٢,٦	٢,٥	١,٧	٣,١	٣,١	٢,٩-	٢,٩
٣,٠	٣,٤	٢,٤	٢,٧	٣,٠	٣,١	٢,٥	٢,٤	٢,٨	٢,١	٣,٦	٢,٧	٢,٣	١,٧	٣,٤
٣,٢	٠,٨	٢,٤	٢,٥	١,٩	١,٧	١,٤	٠,٧	٤,٠	٢,٢	٢,١	٣,٨	١٠,٦	١,٦-	٤,٦
١,٤	١,٩	١,٠	١,٧	١,٦	١,٤	١,٣	٠,٨	٢,٠	١,٨	١,١	١,٩	٢,٨	٣,١-	٢,٣
٢,٠	٢,٧	٢,٣	١,٧	٢,٤	٢,٧	٣,٣	٤,١	٢,٦	١,٢	٠,٣-	٢,٧	٦,٠	٥,٢-	٣,٠
٣,٢	٠,٥	٢,٩	٢,٦	٢,٦	٢,٢	٢,٠	١,٩	٣,٦	٥,٠	٣,٩	٦,٢	١٥,٢	٠,٦-	٥,٩
٣,٦	١,٠	٣,١	٣,٢	٢,٥	٢,٤	١,٩	٢,٤	٢,٨	٣,١	١,٧	٤,٨	٦,٨	٢,٥-	٤,٧
٢,٤	١,١	١,٩	٢,٢	١,٩	١,٢	١,٠	١,٦	١,٩	١,٠	٢,٧	١,٠	٠,٦	١,٦-	٢,٢
١,٧	٣,٣	١,٩	٢,٣	٢,٢	٢,٨	٢,٤	٤,٥	٢,٧	٠,٥-	٠,٨-	٢,٠	٢,٣	٤,٨-	٤,٠
٣,٧	١,٦	٤,٨	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٤,٠	٣,٥	٣,٢	٤,٤	٢,٤	٥,١	٥,٧	١,٤	٣,٧
١,٥	١,٩	١,٩	١,٨	١,٧	١,٥	١,١	١,٦	١,٧	٠,٩	٠,٢	١,٣	١,٩	٤,٩-	١,٨
٢,٢	٣,٦	٣,٥	٢,٥	٢,٩	٣,١	٤,٠	٣,١	٢,٨	٢,١	٢,٥	١,٩	٢,٠	٠,٤	٣,٤
...	٠,٦-	٢,٥-	٣,٠-	١,٨-	٠,٠	١,٤-	٠,٣-	٠,٠	٠,٤-	٠,٤-	٢,٠-	١,٧
...	٣,٨	١,٧	٢,٨	٤,٠-	٢١,٥-	١,٢-	١١,٢	٩,٢	٢١,٧	٢٥,٣	١,٣	...
٢,٥	٦,٤	١٠,٥	٢,٦	٣,٦	٥,٧	٧,٢	٤,١	١,٩	٤,٤	١,٢	٢,٠	٣,٦-	٦,٩-	٤,٦
...	١,٣	١,٣	١,٢	١,٠	٠,٥	٠,٩-	٣,٠-	٧,٥-	٩,٥-	٤,٦-	١٢,٨-	...
بورتوريكو														
إقليم ماكاو الإداري الخاص														
آيسلندا														
سان ماريتو														
للتذكرة														
١,٨	١,٩	١,٨	١,٥	١,٩	١,٩	١,٥	٢,٠	١,٨	١,٤	١,٤	١,٦	٢,٨	٣,٨-	٢,١
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														
مجموع الطلب المحلي الحقيقي														
الاقتصادات المتقدمة														
الولايات المتحدة														
منطقة اليورو														
ألمانيا														
فرنسا														
إيطاليا														
إسبانيا														
اليابان														
المملكة المتحدة														
كندا														
اقتصادات أخرى متقدمة ^٢														
للتذكرة														
٢,١	٢,١	١,٨	١,٥	٢,١	٢,١	١,٥	٢,٢	١,٨	١,٣	١,١	١,٤	٢,٨	٣,٧-	٢,١
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														

^١ من الربع الرابع للسنة السابقة.

^٢ Q4: الربع الرابع.

^٣ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-٣ الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٨-٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
الإنفاق الاستهلاكي الخاص											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٥	٢,١	٢,٢	٢,٣	١,٨	١,٢	٠,٩	١,٣	١,٩	١,٢-	١,٤	٢,٦
٢,٥	٢,٧	٢,٧	٢,٢	٢,٩	١,٥	١,٥	٢,٣	١,٩	١,٦-	١,٩	٣,١
١,٥	١,٥	٢,٠	١,٨	٠,٨	٠,٦-	١,١-	٠,٠	٠,٨	١,١-	٠,٥	١,٨
١,٤	١,٣	١,٨	١,٩	١,٠	٠,٩	١,٣	١,٣	٠,٣	٠,٣	١,١	٠,٩
١,٧	١,٥	١,٨	١,٥	٠,٧	٠,٥	٠,٢-	٠,٥	١,٨	٠,٢	١,٠	٢,٣
٠,٧	٠,٨	١,٣	١,٦	٠,٢	٢,٤-	٤,٠-	٠,٠	١,٢	١,٥-	٠,٢-	١,٠
٢,١	٢,٦	٢,٢	٢,٩	١,٦	٣,١-	٣,٥-	٢,٤-	٠,٣	٣,٦-	٠,٠	٣,٤
٠,٧	٠,٧	٠,٤	٠,٤-	٠,٩-	٢,٤	٢,٠	٠,٤-	٢,٤	٠,٧-	٠,٦	١,٠
١,٢	١,٩	٢,٨	٢,٤	٢,٢	١,٦	١,٧	٠,٥-	٠,٦	٣,٢-	١,٠	٣,٠
١,٨	٢,٢	٢,٢	١,٩	٢,٧	٢,٦	١,٩	٢,٣	٣,٦	٠,٠	٢,١	٣,٦
٢,٦	٢,٤	٢,٢	٢,٧	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٣,٠	٣,٧	٠,٠	٢,٣	٣,٧
اقتصادات أخرى متقدمة ^١											
للتذكرة											
١,٨	٢,٠	٢,١	٢,٢	١,٨	١,٣	١,١	١,٣	١,٧	١,٢-	١,٤	٢,٣
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
الاستهلاك العام											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٢	١,٢	١,٦	١,٧	٠,٥	٠,٣-	٠,٢	٠,٥-	١,٠	٢,٩	٠,٩	٢,٢
١,٤	٠,٨	٠,٨	١,٦	٠,٧-	٢,٤-	٠,٩-	٢,٧-	٠,١	٣,٧	٠,٢	٢,١
٠,٩	١,٢	١,٨	١,٣	٠,٦	٠,٣	٠,٣-	٠,١-	٠,٨	٢,٤	٠,٩	٢,٠
١,٦	٢,١	٤,٠	٢,٧	١,٢	١,٢	١,١	٠,٩	١,٣	٣,٠	١,٩	١,٠
٠,٨	١,٤	١,٥	١,٤	١,٢	١,٥	١,٦	١,٠	١,٣	٢,٤	١,٤	١,٦
٠,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٧-	٠,٧-	٠,٣-	١,٤-	١,٨-	٠,٦	٠,٤	٠,٣-	١,٤
٠,٧	٠,٧	٠,٨	٢,٠	٠,٣-	٢,١-	٤,٧-	٠,٣-	١,٥	٤,١	٠,٢	٥,١
٠,٤-	٠,٤	١,٥	١,٦	٠,٥	١,٥	١,٧	١,٩	١,٩	٢,٠	١,٣	١,٨
٠,٧	١,٠	٠,٨	١,٣	٢,٣	٠,٣	١,٧	٠,٢	٠,٢	١,١	١,٠	٣,١
١,٤	١,٩	٢,٠	١,٥	٠,٨	٠,٧-	٠,٧	١,٣	٢,٣	٢,٧	١,٤	٢,٦
٢,٢	٢,٣	٢,١	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٠	١,٦	٢,٨	٣,٤	٢,٥	٢,٨
اقتصادات أخرى متقدمة ^١											
للتذكرة											
١,٠	١,٠	١,٤	١,٦	٠,١	٠,٧-	٠,١	٠,٩-	٠,٧	٢,٩	٠,٧	١,٩
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
إجمالي تكوين رأس المال الثابت											
الاقتصادات المتقدمة											
٣,٥	٢,٨	١,٥	٢,٦	٣,٠	١,٥	٢,٣	٢,٩	١,٧	١١,٠-	١,٠	٢,٣
٥,٣	٢,٤	٠,٧	٣,٧	٤,٢	٣,١	٦,٣	٣,٧	١,١	١٣,١-	١,٧	٢,٣
٢,٧	٢,٧	٢,٦	٣,٢	١,٥	٢,٥-	٣,٥-	١,٦	٠,٣-	١١,٢-	٠,٤-	٢,٧
١,٨	١,٦	٢,١	١,٢	٣,٥	١,١-	٠,١-	٧,٤	٥,٠	٩,٩-	١,٠	١,٠
٢,٧	٢,٣	٢,٧	١,٠	٠,٣-	٠,٨-	٠,٢	٢,١	٢,١	٩,١-	٠,٢	٣,٤
٢,١	٢,٨	٢,٩	١,٦	٢,٣-	٦,٦-	٩,٣-	١,٩-	٠,٥-	٩,٩-	٢,٢-	٢,٣
٢,٧	٢,١	٣,١	٦,٠	٣,٨	٣,٤-	٨,٦-	٦,٩-	٤,٩-	١٦,٩-	٢,٤-	٥,٣
١,٦	٢,٤	١,٠	٠,٠	٢,٩	٤,٩	٣,٥	١,٧	١,٦-	٩,٧-	٠,٦	١,٠-
١,٣	٠,٨	٠,٥	٣,٤	٦,٧	٣,٢	٢,٣	١,٩	٥,٠	١٥,٢-	٠,٨	١,٨
٢,١	٠,٦	٣,٢-	٤,٦-	٠,٩	١,٣	٤,٩	٤,٦	١١,٤	١١,٨-	٠,٤	٤,٩
٣,٠	٢,٧	١,٩	١,٧	٢,١	٢,٦	٢,٩	٤,٠	٥,٩	٥,١-	٢,١	٣,٧
اقتصادات أخرى متقدمة ^١											
للتذكرة											
٣,٦	٢,٦	١,٠	٢,٢	٢,٣	١,٩	٣,٤	٣,٢	١,٨	١١,٨-	١,٠	١,٨
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											

الجدول ألف-٣ الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٨-٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
الطلب المحلي النهائي											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,١	٢,١	٢,٠	٢,٣	١,٨	١,٠	١,٠	١,٣	١,٧	٢,٦-	١,٣	٢,٥
٢,٩	٢,٦	٢,١	٣,١	٢,٦	١,٢	١,٩	١,٧	١,٥	٣,١-	١,٦	٢,٨
١,٦	١,٧	٢,١	٢,٠	٠,٩	٠,٨-	١,٥-	٠,٣	٠,٥	٢,٧-	٠,٤	٢,٠
١,٥	١,٥	٢,٣	١,٩	١,٥	٠,٦	١,٠	٢,٥	١,٤	١,٤-	١,٣	٠,٩
١,٧	١,٦	١,٩	١,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٩	١,٨	١,٥-	٠,٩	٢,٤
٠,٨	١,١	١,٥	١,١	٠,٤-	٢,٨-	٤,٥-	٠,٨-	٠,٧	٢,٩-	٠,٦-	١,٣
٢,٠	٢,٤	٢,٧	٣,٣	١,٦	٣,٠-	٤,٨-	٣,٠-	٠,٧-	٥,٩-	٠,٦-	٤,٢
٠,٧	١,٢	٠,٨	٠,١	٠,٢	٢,٨	٢,٣	٠,٥	١,٤	٢,٤-	٠,٨	٠,٦
١,١	١,٥	٢,٠	٢,٣	٢,٩	١,٦	١,٨	٠,٠	١,١	٤,٤-	١,٠	٢,٨
١,٨	١,٨	٠,٩	٠,٣	١,٩	١,٦	٢,٤	٢,٦	٥,٠	٢,٢-	١,٦	٣,٧
٢,٧	٢,٦	٢,٣	٢,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٩	٤,٣	٠,٧-	٢,٣	٣,٥
الاقتصادات أخرى متقدمة ^١											
للتذكيرة											
٢,٠	٢,٠	١,٨	٢,١	١,٨	١,١	١,٤	١,٣	١,٦	٢,٧-	١,٢	٢,٢
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
بناء المخزون^٢											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٠	٠,١	٠,٣-	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٢-	٠,١	١,٣	١,١-	٠,٠	٠,٠
٠,١	٠,٢	٠,٤-	٠,٢	٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,١-	١,٥	٠,٨-	٠,١	٠,١-
٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٣	٠,٢	٠,٩-	٠,٤	٠,٩	١,٣-	٠,١-	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٥-	٠,١-	٠,٤	١,٦-	٠,٥	١,٤	١,٧-	٠,٢-	٠,١-
٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٥	٠,٢	٠,٦-	١,١	٠,٣	١,١-	٠,١	٠,٠
٠,٠	٠,١-	٠,٥-	٠,٢	٠,٦	٠,٢	١,١-	٠,٢	١,٣	١,٢-	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢	٠,٢-	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,١-	٠,٣-	٠,٦	٠,١	٠,٤-	٠,٠	٠,٢	١,٠	١,٦-	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,٠	٠,٥-	٠,٢-	٠,٧	٠,٣	٠,٢	٠,٦-	١,٥	٠,٥-	٠,١	٠,١-
٠,٠	٠,٢-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٥	٠,٣-	٠,٧	٠,١	٠,٧-	٠,١-	٠,٠
٠,٠	٠,١	٠,٤-	٠,١	٠,٢	٠,٨-	٠,٣-	٠,٢	١,٩	١,٩-	٠,١-	٠,٢
الاقتصادات أخرى متقدمة ^١											
للتذكيرة											
٠,١	٠,١	٠,٣-	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٢-	٠,١	١,٢	١,٠-	٠,٠	٠,٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
الميزان الخارجي^٢											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٠	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,١	٠,٠
٠,٦-	٠,٥-	٠,١-	٠,٧-	٠,٢-	٠,٣	٠,١	٠,٠	٠,٥-	١,٢	٠,١-	٠,٢-
٠,١	٠,١	٠,١-	٠,٢	٠,٠	٠,٤	١,٤	٠,٩	٠,٦	٠,٦-	٠,٣	٠,١
٠,١	٠,٢	٠,٣-	٠,١	٠,٣	٠,٣-	١,٤	٠,٩	١,١	٢,٦-	٠,١	٠,٧
٠,١-	٠,٣-	٠,٩-	٠,٣-	٠,٥-	٠,١-	٠,٥	٠,٠	٠,١-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٣-
٠,١	٠,١-	٠,١-	٠,٥-	٠,١-	٠,٨	٢,٨	١,٢	٠,٣-	١,٣-	٠,٢	٠,١-
٠,١	٠,٣	٠,٥	٠,١-	٠,٥-	١,٥	٢,٢	٢,١	٠,٥	٢,٨	٠,٩	٠,٧-
٠,١-	٠,٢	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٤-	٠,٨-	٠,٩-	١,٦	١,٢-	٠,١-	٠,٢
٠,٣	٠,٣	٠,٤-	٠,٠	٠,٤-	٠,٨-	٠,٧-	١,٤	٠,٨-	٠,٣	٠,١-	٠,٢-
٠,٢	٠,٣	٠,٧	١,٠	١,١	٠,٣	٠,٤-	٠,٣-	٢,١-	٠,٠	٠,١	٠,٧-
٠,١-	٠,٠	٠,٤-	٠,٥	٠,٩	٠,٥	٠,٥	٠,١	١,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤
الاقتصادات أخرى متقدمة ^١											
للتذكيرة											
٠,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	٠,١-	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											

^١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
^٢ التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

الجدول ألف-٤ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	
٢,٤	٢,١	١,٧	٠,٣	٢,٢-	١,١	٢,١	٣,٥	٤,٦	٤,٧	٦,٤-	٧,٢	كومنولث الدول المستقلة^{٢٠١}
١,٥	١,٤	١,٤	٠,٢-	٢,٨-	٠,٧	١,٣	٣,٥	٤,٠	٤,٥	٧,٨-	٦,٩	روسيا
٤,٤	٣,٥	٢,٥	١,٨	٠,٥-	٢,٠	٤,٢	٣,٦	٦,٢	٥,٠	٢,٥-	٨,٠	ما عدا روسيا
٤,٠	٢,٩	٢,٩	٠,٢	٢,٠	٢,٦	٢,٣	٧,١	٤,٧	٢,٢	١٤,١-	١٠,٥	أرمينيا
٣,٠	٢,٠	١,٠-	٣,٨-	١,١	٢,٨	٥,٨	٢,٢	٠,١	٥,٠	٩,٣	١٤,٦	أذربيجان
٢,٠	٠,٦	٠,٨-	٢,٠-	٣,٨-	١,٨	١,٠	١,٧	٥,٤	٧,٨	٠,٢	٧,٥	بيلاروس
٥,٥	٤,٠	٣,٥	٢,٧	٢,٩	٤,٦	٣,٤	٦,٤	٧,٢	٦,٢	٣,٧-	٦,٦	جورجيا
٤,٦	٣,٤	٢,٥	١,١	١,٢	٤,٣	٦,٠	٥,٠	٧,٥	٧,٣	١,٢	٨,٧	كازاخستان
٥,٤	٣,٨	٣,٤	٣,٨	٣,٥	٤,٠	١٠,٩	٠,١-	٦,٠	٠,٥-	٢,٩	٤,٧	جمهورية قيرغيزستان
٣,٩	٣,٧	٤,٥	٤,٠	٠,٤-	٤,٨	٩,٤	٠,٧-	٦,٨	٧,١	٦,٠-	٤,٩	مولدوفا
٦,٠	٥,٠	٤,٥	٦,٩	٦,٠	٦,٧	٧,٤	٧,٥	٧,٤	٦,٥	٣,٩	٨,١	طاجيكستان
٥,٤	٦,٣	٦,٥	٦,٢	٦,٥	١٠,٣	١٠,٢	١١,١	١٤,٧	٩,٢	٦,١	١٥,٢	تركمانستان
٤,٠	٣,٢	٢,٠	٢,٣	٩,٨-	٦,٦-	٠,٠	٠,٢	٥,٥	٠,٣	١٥,١-	٦,٢	أوكرانيا ^٣
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٧,٨	٨,٠	٨,١	٨,٠	٨,٢	٨,٣	٨,٥	٨,١	٦,١	أوزبكستان
٦,٣	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٧	٦,٨	٦,٩	٧,٠	٧,٩	٩,٦	٧,٥	٨,٠	آسيا الصاعدة والنامية
٧,٠	٧,٠	٦,٩	٦,٩	٦,٨	٦,٣	٦,٠	٦,٣	٦,٥	٦,٠	٥,٣	٥,٨	بنغلاديش
٦,٣	١١,٢	٥,٩	٦,٢	٦,١	٤,٠	٣,٦	٦,٤	٩,٧	٩,٣	٥,٧	٨,٣	بوتان
٥,٣	٠,٧	١,٣-	٢,٢-	٠,٤-	٢,٥-	٢,١-	٠,٩	٣,٧	٢,٧	١,٨-	١,٩	بروني دار السلام
٦,٣	٦,٨	٦,٩	٧,٠	٧,٠	٧,١	٧,٤	٧,٣	٧,١	٣,٩	٢,١	٩,٥	كمبوديا
٥,٧	٦,٢	٦,٦	٦,٧	٦,٩	٧,٣	٧,٨	٧,٩	٩,٥	١٠,٦	٩,٢	١٠,١	الصين
٣,٥	٣,٧	٣,٧	٢,٠	٣,٦	٥,٦	٤,٧	١,٤	٢,٧	٣,٠	١,٤-	١,٩	فيجي
٨,٢	٧,٧	٧,٢	٦,٨	٧,٩	٧,٢	٦,٥	٥,٥	٦,٦	١٠,٣	٨,٥	٦,٩	الهند ^٤
٥,٥	٥,٣	٥,١	٥,٠	٤,٩	٥,٠	٥,٦	٦,٠	٦,٢	٦,٤	٤,٧	٤,٩	إندونيسيا
١,٧	٢,٠	٢,٨	٣,٢	٣,٥	٢,٤	٥,٨	٥,٢	٠,٥	١,٦-	٠,٢	١,٠	كيريباتي
٦,٧	٦,٧	٦,٨	٦,٩	٧,٥	٨,٠	٨,٠	٧,٩	٨,٠	٨,١	٧,٥	٦,٦	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٤,٨	٤,٧	٤,٥	٤,٢	٥,٠	٦,٠	٤,٧	٥,٥	٥,٣	٧,٥	١,٥-	٥,٥	ماليزيا
٤,٧	٤,٧	٤,١	٣,٩	٢,٨	٦,٠	٤,٧	٢,٥	٨,٧	٧,٢	٥,٣-	٩,١	ملديف
١,٢	١,٦	١,٨	١,٨	١,٤	٠,٦	٠,٩-	٢,٤	٣,٧	١,٧	٦,٤	١,٩	جزر مارشال
٠,٦	١,٥	٢,٠	٢,٠	٣,٧	٢,٤-	٣,٠-	١,٧-	١,٠	٣,٣	١,٢	٠,٥	ميكرونيزيا
٨,٥	١,٨	٠,٢-	١,٠	٢,٤	٧,٩	١١,٦	١٢,٣	١٧,٣	٧,٣	٢,١-	٦,٢	منغوليا
٧,٥	٧,٦	٧,٥	٦,٣	٧,٣	٨,٠	٨,٤	٧,٣	٥,٦	٥,٣	٥,١	١١,٧	ميانمار
٢,٠	٤,٠-	٤,٠	١٠,٤	٢,٨	٣٦,٥	٣٤,٢	١٠,١	١١,٧	١٣,٦	٨,٧	...	ناورو
٣,٨	٤,٥	٥,٥	٠,٦	٢,٧	٦,٠	٤,١	٤,٨	٣,٤	٤,٨	٤,٥	٤,١	نيبال
٢,٠	٥,٠	٥,٠	٠,١	٩,٣	٤,٤	٢,٥-	٣,٥	٥,٤	٣,٢	٩,٣-	...	بالاو
٣,٤	٣,٢	٣,٠	٢,٥	٦,٦	٧,٤	٤,٧	٦,١	٣,٧	١١,٦	٢,٩	٢,٤	بابوا غينيا الجديدة
٧,٠	٦,٩	٦,٨	٦,٨	٥,٩	٦,٢	٧,١	٦,٧	٣,٧	٧,٦	١,١	٤,٦	الفلبين
٢,١	٠,٩	٢,١	٦,٦	١,٦	١,٢	١,٩-	٠,٤	٥,٦	٢,٠-	٦,١-	٣,٨	ساموا
٣,٢	٣,٠	٣,٠	٣,٢	١,٨	٢,٠	٣,٠	٤,٦	١٢,٩	٦,٩	٤,٧-	١,٦	جزر سليمان
٥,٣	٤,٨	٤,٥	٤,٣	٤,٨	٤,٩	٣,٤	٩,١	٨,٤	٨,٠	٣,٥	٥,١	سري لانكا
٣,٠	٣,٣	٣,٠	٣,٢	٢,٩	٠,٩	٢,٧	٧,٢	٠,٨	٧,٥	٠,٧-	٤,٨	تايلند
٥,٢	٦,٠	٤,٠	٥,٠	٤,٣	٥,٩	٢,٩	٥,٨	٨,٣	١٠,٢	١٣,٠	...	تيمور- ليشتي ^٥
١,٨	٣,٦	٣,٩	٣,٥	٣,٦	٢,٩	٠,٦-	١,١-	١,٨	٣,٢	٣,٠	١,١	تونغا
١,٩	٢,٣	٢,٣	٤,٠	٢,٦	٢,٢	١,٣	٠,٢	٨,٥	٢,٧-	٤,٤-	...	توفالو
٣,٠	٤,٠	٤,٥	٤,٠	٠,٨-	٢,٣	٢,٠	١,٨	١,٢	١,٦	٣,٣	٣,٠	فانواتو
٦,٢	٦,٣	٦,٥	٦,٢	٦,٧	٦,٠	٥,٤	٥,٢	٦,٢	٦,٤	٥,٤	٦,٨	فييت نام
٣,١	٣,٣	٣,٠	٣,٠	٤,٧	٣,٩	٤,٩	٢,٤	٦,٥	٤,٦	٣,٠-	٤,٣	أوروبا الصاعدة والنامية
٤,١	٤,١	٣,٧	٣,٤	٢,٦	١,٨	١,٠	١,٤	٢,٥	٣,٧	٣,٤	٦,٨	ألبانيا
٢,٥	٣,٥	٣,٠	٣,٥	٣,١	١,١	٢,٤	١,١-	٠,٩	٠,٨	٠,٨-	٥,٤	البوسنة والهرسك
٢,٥	٣,٧	٢,٩	٣,٤	٣,٦	١,٣	٠,٩	٠,٠	١,٩	١,٣	٣,٦-	٥,٣	بلغاريا
٢,١	٢,٦	٢,٩	٢,٩	١,٦	٠,٥-	١,١-	٢,٢-	٠,٣-	١,٧-	٧,٤-	٣,٧	كرواتيا
٢,٢	٣,٠	٢,٩	٢,٠	٣,١	٤,٠	٢,١	١,٦-	١,٧	٠,٧	٦,٦-	٣,٤	هنغاريا
٤,٠	٣,٦	٣,٥	٣,٦	٤,١	١,٢	٣,٤	٢,٨	٤,٤	٣,٣	٣,٦	...	كوسوفو
٣,٨	٣,٤	٣,٢	٢,٤	٣,٨	٣,٦	٢,٩	٠,٥-	٢,٣	٣,٤	٠,٤-	٣,٦	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٣,١	٣,٤	٣,٣	٢,٤	٣,٤	١,٨	٣,٥	٢,٧-	٣,٢	٢,٥	٥,٧-	...	الجبل الأسود
٢,٧	٣,٢	٣,٤	٢,٨	٣,٩	٣,٣	١,٤	١,٦	٥,٠	٣,٧	٢,٦	٤,١	بولندا
٣,٣	٣,٤	٤,٢	٤,٨	٣,٩	٣,١	٣,٥	٠,٦	١,١	٠,٨-	٧,١-	٥,٤	رومانيا
٤,٠	٣,٥	٣,٠	٢,٨	٠,٨	١,٨-	٢,٦	١,٠-	١,٤	٠,٦	٣,١-	٤,١	صربيا
٣,٤	٣,٣	٢,٥	٢,٩	٦,١	٥,٢	٨,٥	٤,٨	١١,١	٨,٥	٤,٧-	٤,٠	تركيا

الجدول ألف-٤ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)
(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	
٢,٦	٢,٠	١,١	١,٠-	٠,١	١,٢	٢,٩	٣,٠	٤,٧	٦,١	١,٨-	٣,٣	أمريكا اللاتينية والكاربيبي
١,٧	١,٧	٢,٢	٣,٧	٣,٨	٤,٨	١,٤	٣,٥	١,٨-	٨,٤-	١٠,٧-	٤,٤	أنغيوا وبربودا
٣,١	٢,٣	٢,٢	٢,٣-	٢,٦	٢,٥-	٢,٤	١,٠-	٦,٠	١٠,١	٥,٩-	٢,٦	الأرجنتين
١,٣	٢,٣	١,٤	٠,٠	١,٧-	٠,٥-	٠,٠	٣,١	٠,٦	١,٥	٤,٣-	٢,١	جزر البهاما
١,٢	١,٨	١,٧	١,٦	٠,٩	٠,١	٠,١-	٠,٣	٠,٨	٠,٣	٤,٠-	١,٨	بربادوس
٢,٠	٢,٣	٣,٠	١,٠-	٢,٩	٤,١	٠,٧	٣,٧	٢,١	٣,٣	٠,٨	٥,٧	بليز
٣,٥	٣,٧	٤,٠	٤,١	٤,٨	٥,٥	٦,٨	٥,١	٥,٢	٤,١	٣,٤	٣,٤	بوليفيا
٢,٠	١,٧	٠,٢	٣,٦-	٣,٨-	٠,٥	٣,٠	١,٩	٤,٠	٧,٥	٠,١-	٣,٤	البرازيل
٣,٢	٢,٣	١,٧	١,٦	٢,٣	٢,٠	٤,٠	٥,٣	٦,١	٥,٨	١,٦-	٤,٣	شيلي
٣,٦	٣,٠	٢,٣	٢,٠	٣,١	٤,٤	٤,٩	٤,٠	٦,٦	٤,٠	١,٧	٣,٤	كولومبيا
٣,٨	٤,٠	٤,٠	٤,٣	٤,٧	٣,٧	٢,٣	٤,٨	٤,٣	٥,٠	١,٠-	٤,٧	كوستاريكا
١,٥	٢,١	٣,٠	٠,٦	١,٨-	٤,٢	٠,٨	١,١-	٠,٢-	٠,٧	١,٢-	٢,٨	دومينيكا
٥,٠	٥,٠	٥,٣	٦,٦	٧,٠	٧,٦	٤,٧	٢,٨	٣,١	٨,٣	٠,٩	٥,٢	الجمهورية الدومينيكية
١,٦	٠,٣-	١,٦-	٢,٢-	٠,٢	٤,٠	٤,٩	٥,٦	٧,٩	٣,٥	٠,٦	٣,٣	إكوادور
٢,٠	٢,٣	٢,٣	٢,٤	٢,٥	١,٤	١,٨	١,٩	٢,٢	١,٤	٣,١-	٢,٦	السلفادور
٢,٧	٢,٧	٢,٧	٣,١	٦,٢	٧,٣	٢,٤	١,٢-	٠,٨	٠,٥-	٦,٦-	٣,٧	غرينادا
٤,٠	٣,٥	٣,٣	٣,٠	٤,١	٤,٢	٣,٧	٣,٠	٤,٢	٢,٩	٠,٥	٣,٦	غواتيمالا
٢,٨	٣,٦	٣,٥	٣,٣	٣,١	٣,٨	٥,٢	٤,٨	٥,٤	٤,٤	٣,٣	١,٨	غيانا
٣,٠	٣,٠	١,٠	١,٤	١,٢	٢,٨	٤,٢	٢,٩	٥,٥	٥,٥-	٣,١	٠,٧	هايتي
٣,٨	٣,٦	٣,٤	٣,٦	٣,٦	٣,١	٢,٨	٤,١	٣,٨	٣,٧	٢,٤-	٤,٥	هندوراس
٢,٨	٢,٤	٢,٠	١,٥	١,٠	٠,٥	٠,٢	٠,٥-	١,٤	١,٥-	٣,٤-	١,٣	جامايكا
٢,٧	٢,٠	١,٧	٢,٣	٢,٦	٢,٣	١,٤	٤,٠	٤,٠	٥,١	٤,٧-	٢,٦	المكسيك
٤,٥	٤,٣	٤,٥	٤,٧	٤,٩	٤,٦	٤,٥	٥,٦	٦,٢	٣,٢	٢,٨-	٣,٩	نيكاراغوا
٦,٠	٦,١	٥,٨	٥,٠	٥,٨	٦,١	٦,٦	٩,٢	١١,٨	٥,٨	١,٦	٥,٧	بنما
٣,٨	٣,٧	٣,٣	٤,١	٣,٠	٤,٧	١٤,٠	١,٢-	٤,٣	١٣,١	٤,٠-	٢,٢	باراغواي
٣,٥	٣,٧	٣,٥	٣,٩	٣,٣	٢,٤	٥,٨	٦,٠	٦,٥	٨,٥	١,٠	٥,١	بيرو
٢,٧	٣,٤	٣,٥	٢,٩	٤,٩	٥,١	٦,٦	٠,٨-	٠,٨-	٢,٩-	١,٠-	٣,٧	سانت كيتس ونيفيس
١,٥	١,٥	٠,٥	٠,٨	١,٨	٠,٤	٠,١	١,٤-	٠,٢	١,٧-	٠,٤-	٢,٢	سانت لوسيا
٢,٨	٢,٨	٢,٥	١,٨	٠,٦	٠,٢	٢,٥	١,٣	٠,٢	٢,٣-	٢,٠-	٣,٥	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٣,٠	٠,٨	١,٢-	١٠,٥-	٢,٧-	٠,٤	٢,٩	٢,٧	٥,٨	٥,٢	٣,٠	٤,١	سورينام
١,٤	٣,٤	٠,٣	٥,١-	٠,٦-	٠,٦-	٢,٧	١,٣	٠,٣-	٣,٣	٤,٤-	٧,٦	ترينيداد وتوباغو
٣,٠	٢,٦	١,٦	١,٤	١,٠	٣,٢	٤,٦	٣,٥	٥,٢	٧,٨	٤,٢	١,٥	أوروغواي
١,٣-	٤,١-	٧,٤-	١٨,٠-	٦,٢-	٣,٩-	١,٣	٥,٦	٤,٢	١,٥-	٣,٢-	٣,٤	فنزويلا
٣,٨	٣,٤	٢,٦	٣,٩	٢,٧	٢,٨	٢,٣	٥,٤	٤,٣	٤,٨	١,٤	٥,٣	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٥,٥	٣,٥	٣,٠	٢,٠	٠,٨	١,٣	٣,٩	١٤,٠	٦,٥	٨,٤	٢٠,٦	...	وأفغانستان وباكستان
٢,٣	٠,٦	١,٤	٤,٢	٣,٨	٣,٨	٢,٨	٣,٣	٢,٨	٣,٦	١,٦	٤,٠	أفغانستان
٢,٢	١,٦	٢,٣	٢,٩	٢,٩	٤,٤	٥,٤	٣,٧	٢,٠	٤,٣	٢,٥	٦,٠	الجزائر
٦,٠	٧,٠	٧,٠	٦,٥	٦,٥	٦,٠	٥,٠	٤,٨	٧,٣	٤,١	١,٦	٣,٣	البحرين
٦,٠	٤,٥	٣,٥	٤,٣	٤,٤	٢,٩	٣,٣	٢,٢	١,٨	٥,١	٤,٧	٥,١	جيبوتي
٤,٤	٤,٣	٣,٣	٦,٥	١,٦-	٤,٠	١,٩-	٦,٦-	٣,٧	٦,٦	٢,٣	٥,١	مصر
١,٦	٢,٦	٣,١-	١٠,١	٤,٨	٠,٧	٧,٦	١٣,٩	٧,٥	٦,٤	٣,٤	١٣,٠	إيران
٣,٠	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,٤	٣,١	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٢,٣	٥,٥	٦,٣	العراق
٢,٩	٣,٥	٠,٢-	٢,٥	٢,١	٠,٦	٠,٤	٧,٩	١٠,٩	٢,٤-	٧,١-	٥,٩	الأردن
٣,٠	٢,٥	٢,٠	١,٠	١,٠	٢,٠	٢,٥	٢,٨	٠,٩	٨,٠	١٠,٣	٣,٧	الكويت
٢,١	٣,٠	٥٣,٧	٤,٤-	٧,٣-	٤٧,٧-	٣٠,٨-	١٠٦,٥	٦٤,٢-	٢,٥	٣,١-	٤,٥	لبنان
٤,٠	٢,٧	٣,٨	١,٥	٠,٩	٥,٦	٦,١	٥,٨	٤,٧	٤,٨	١,٠-	٥,٢	ليبياء
٤,٧	٣,٩	٤,٤	١,٥	٤,٥	٢,٦	٤,٥	٣,٠	٥,٢	٣,٨	٤,٢	٤,٤	موريتانيا
٢,٢	٣,٨	٠,٤	٣,١	٤,٢	٢,٥	٤,٤	٩,٣	١,١-	٤,٨	٦,١	٢,٩	المغرب
٥,٩	٥,٢	٥,٠	٤,٧	٤,٠	٤,١	٣,٧	٣,٨	٣,٦	٢,٦	٠,٤	٥,١	عمان
١,٦	٢,٨	٣,٤	٢,٧	٣,٦	٤,٠	٤,٤	٤,٧	١٣,٤	١٨,١	١٢,٠	١١,٣	باكستان
٢,١	١,٣	٠,٤	١,٤	٤,١	٣,٧	٢,٧	٥,٤	١٠,٣	٤,٨	٢,١-	٣,٢	قطر
٣,٥	٣,٦	٣,٧	٣,٠	٤,٩	١,٦	٥,٢	٣,٠-	١,٢-	٢,٥	٤,٧	٦,٢	المملكة العربية السعودية
...	٣,٤	٥,٩	٣,٤	السودان ^٦
٤,٥	٣,١	٢,٥	١,٠	١,١	٢,٣	٢,٤	٣,٩	١,٩-	٢,٦	٣,١	٤,٩	سوريا ^٧
٣,٢	٤,٤	١,٥	٢,٧	٣,٨	٣,١	٤,٧	٧,١	١,٦	٥,٢-	٥,٢-	٥,٩	تونس
٥,٧	١٣,٧	٥,٠	٩,٨-	٢٨,١-	٠,٢-	٤,٨	٢,٤	١٢,٧-	٧,٧	٣,٩	٤,١	الإمارات العربية المتحدة
												الجمهورية اليمنية

الجدول ألف-٤ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط											
	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
٣,٩	٣,٥	٢,٦	١,٤	٣,٤	٥,١	٥,٣	٤,٣	٥,٠	٧,٠	٣,٩	٥,٦	إفريقيا جنوب الصحراء
١,٤	١,٥	١,٣	٠,٠	٣,٠	٤,٨	٦,٨	٥,٢	٣,٩	٣,٤	٢,٤	١١,٢	أنغولا
٦,٢	٦,٠	٥,٤	٤,٠	٢,١	٦,٤	٧,٢	٤,٨	٣,٠	٢,١	٢,٣	٤,٥	بنن
٤,١	٤,٢	٤,١	٢,٩	١,٧-	٤,١	١١,٣	٤,٥	٦,٠	٨,٦	٧,٧-	٥,٢	بوتسوانا
٦,٢	٦,٣	٦,١	٥,٤	٤,٠	٤,٢	٥,٧	٦,٥	٦,٦	٨,٤	٣,٠	٥,٧	بوركينافاسو
٠,٥	٠,١	٠,٠	١,٠-	٤,٠-	٤,٥	٥,٩	٤,٤	٤,٠	٥,١	٣,٨	٣,١	بوروندي
٤,٢	٤,١	٤,٠	٤,٠	١,١	٠,٦	٠,٨	١,١	٤,٠	١,٥	١,٣-	٧,٤	كابو فيردي
٥,٣	٤,٣	٣,٧	٤,٤	٥,٨	٥,٩	٥,٦	٤,٦	٤,١	٣,٣	١,٩	٣,٦	الكاميرون
٥,٦	٥,٠	٤,٧	٤,٥	٤,٨	١,٠	٣٦,٧-	٤,١	٣,٣	٣,٠	١,٧	١,٢	جمهورية إفريقيا الوسطى
٤,٢	٢,٤	٠,٣	٦,٤-	١,٨	٦,٩	٥,٨	٨,٨	٠,١	١٣,٦	٤,١	٧,٨	تشاد
٤,٠	٤,٠	٣,٣	٢,٢	١,٠	٢,٠	٣,٥	٣,٠	٢,٢	٢,١	١,٨	٢,٠	جزر القمر
٤,٩	٣,٥	٢,٨	٢,٤	٦,٩	٩,٥	٨,٥	٧,١	٦,٩	٧,١	٢,٩	٢,٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢,٢	٨,٨	٠,٦	٢,٧-	٢,٦	٦,٨	٣,٣	٣,٨	٣,٤	٨,٧	٧,٨	٣,٥	جمهورية الكونغو
٦,٦	٧,٢	٦,٩	٧,٥	٨,٩	٨,٨	٩,٣	١٠,١	٤,٢-	٢,٠	٣,٣	٠,٥	كوت ديفوار
١,٧-	٥,١-	٥,٠-	١٠,٠-	٧,٤-	٠,٥-	٤,١-	٨,٣	٦,٥	٨,٩-	١,٣	٢٧,٠	غينيا الاستوائية
٤,٠	٣,٦	٣,٣	٣,٧	٤,٨	٥,٠	٣,١	٧,٠	٨,٧	٢,٢	٣,٩	١,١-	إريتريا
٧,٣	٧,٥	٧,٥	٨,٠	١٠,٤	١٠,٣	٩,٩	٨,٧	١١,٤	١٠,٦	١٠,٠	٨,١	إثيوبيا
٤,٩	٢,٧	١,٠	٢,٣	٣,٩	٤,٤	٥,٥	٥,٣	٧,١	٦,٣	٢,٣-	٠,١-	غابون
٤,٠	٣,٥	٣,٠	٢,٥	٤,٣	٠,٩	٤,٨	٥,٦	٤,٣-	٦,٥	٦,٤	٣,٧	غامبيا
٥,٣	٩,٢	٥,٨	٤,٠	٣,٩	٤,٠	٧,٣	٩,٣	١٤,٠	٧,٩	٤,٨	٥,٣	غانا
٤,١	٤,٩	٤,٣	٥,٢	٠,١	١,١	١,٥	٣,٢	٣,٣	١,٩	٠,٣-	٣,١	غينيا
٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٢	٥,١	١,٠	٣,٣	١,٧-	٨,١	٤,٦	٣,٤	٢,٩	غينيا-بيساو
٦,٥	٥,٨	٥,٣	٦,٠	٥,٦	٥,٣	٥,٧	٤,٦	٦,١	٨,٤	٣,٣	٣,٣	كينيا
٤,١	٢,٤	٢,٢	٢,٩	٢,٥	٣,٤	٣,٦	٥,٣	٤,٥	٦,٩	٤,٥	٣,٥	ليسوتو
٦,٩	٥,٣	٣,٠	١,٢-	٠,٠	٠,٧	٨,٧	٨,٢	٧,٤	٦,١	٥,١	...	ليبيريا
٥,٠	٤,٨	٤,٥	٤,١	٣,١	٣,٣	٢,٣	٣,٠	١,٥	٠,٣	٤,٧-	٤,٠	مدغشقر
٥,٥	٥,٠	٤,٥	٢,٣	٢,٩	٥,٧	٥,٢	١,٩	٤,٩	٦,٩	٨,٣	٣,٨	ملاوي
٤,٧	٤,٧	٥,٢	٥,٤	٦,٠	٧,٠	٢,٣	٠,٨-	٣,٢	٥,٤	٤,٧	٥,٤	مالي
٤,١	٤,٠	٣,٩	٣,٦	٣,٥	٣,٦	٣,٢	٣,٢	٣,٩	٤,١	٣,٠	٤,٣	موريشيوس
١٤,٩	٥,٥	٤,٥	٣,٤	٦,٦	٧,٤	٧,١	٧,٢	٧,١	٦,٧	٦,٤	٧,٨	موزامبيق
٣,٧	٤,٨	٣,٥	٠,١	٥,٣	٦,٥	٥,٧	٥,١	٥,١	٦,٠	٥,٣	٤,١	ناميبيا
٦,٧	٥,٥	٥,٢	٤,٦	٣,٥	٧,٠	٥,٣	١١,٨	٢,٢	٨,٤	٠,٧-	٤,٤	النيجر
١,٨	١,٩	٠,٨	١,٥-	٢,٧	٦,٣	٥,٤	٤,٣	٤,٩	١١,٣	٨,٤	٧,٥	نيجيريا
٧,٥	٦,٨	٦,١	٥,٩	٨,٩	٧,٦	٤,٧	٨,٨	٧,٨	٧,٣	٦,٣	٨,٠	رواندا
٥,٥	٥,٥	٥,٠	٤,٠	٤,٠	٤,١	٤,٣	٤,٥	٤,٨	٤,٥	٤,٠	٤,٣	سان تومي وبرينسيبي
٦,٤	٧,٠	٦,٨	٦,٦	٦,٥	٤,٣	٣,٦	٤,٥	١,٩	٤,٣	٢,٤	٤,٤	السنگال
٣,٣	٣,٤	٤,١	٤,٤	٥,٧	٦,٢	٥,٠	٣,٧	٥,٤	٥,٩	١,١-	٢,٢	سيشيل
٧,٣	٦,٦	٥,٠	٤,٩	٢٠,٦-	٤,٦	٢٠,٧	١٥,٢	٦,٣	٥,٣	٣,٢	٧,٥	سيراليون
٢,٢	١,٦	٠,٨	٠,٣	١,٣	١,٧	٢,٥	٢,٢	٣,٣	٣,٠	١,٥-	٤,٠	جنوب إفريقيا
٣,٩	١,١-	٣,٥-	١٣,٨-	٠,٢-	٢,٩	٢٩,٣	٥٢,٤-	جنوب السودان
٠,٧	٠,٣	٠,٣	٠,٤-	١,١	٣,٦	٤,٨	٣,٥	٢,٠	٣,٥	٤,٥	٣,٦	سوازيلند
٦,٥	٦,٩	٦,٨	٦,٦	٧,٠	٧,٠	٧,٣	٥,١	٧,٩	٦,٤	٥,٤	٦,١	تنزانيا
٥,٦	٥,٣	٥,٠	٥,٠	٥,٣	٥,٤	٦,١	٥,٩	٤,٨	٤,١	٣,٥	١,٦	توغو
٨,١	٥,٨	٥,٠	٤,٧	٥,٠	٥,٢	٤,٠	٢,٦	٦,٨	٧,٧	٨,١	٧,٥	أوغندا
٤,٥	٤,٠	٣,٥	٣,٠	٢,٩	٤,٧	٥,١	٧,٦	٥,٦	١٠,٣	٩,٢	٦,٤	زامبيا
٠,٩	١,٥-	٢,٠	٠,٥	١,١	٣,٨	٤,٥	١٠,٦	١١,٩	١١,٤	٧,٥	٦,٩-	زيمبابوي ^٨

^١ تشير بيانات بعض البلدان إلى صافي الناتج المادي الحقيقي (NMP) أو هي تقديرات تستند إليه. وينبغي تفسير أرقام السنوات الأخيرة باعتبارها مجرد أرقام تقريبية دلالية نظرا لعدم توافر بيانات موثوق بها وقابلة للمقارنة بصورة عامة. والأرقام الأخيرة على وجه الخصوص لا تعطي صورة كاملة عن نمو ناتج المؤسسات الخاصة الجديدة في الاقتصاد غير الرسمي.

^٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٣ تستند البيانات إلى نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتتوافر بيانات الحسابات القومية المعدلة اعتبارا من عام ٢٠٠٠ وتستبعد منها بيانات كرمبيا وسيفاستوبول من عام ٢٠١٠ والأعوام التالية.

^٤ راجع الملحوظات القطرية بشأن الهند وليبيا تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٥ في هذا الجدول فقط، تستند بيانات تيمور-ليشتي إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

^٦ يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

^٧ تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^٨ توقف تداول دولار زيمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩. وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات. وقد تم حساب بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار ٢٠٠٩ الثابتة.

الجدول ألف-٥ موجز بيانات التضخم

(٧)

توقعات			متوسط								
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
مخفضات إجمالي الناتج المحلي											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٩	١,٧	١,٦	١,٠	١,٢	١,٤	١,٢	١,٢	١,٤	٠,٩	٠,٧	١,٨
الولايات المتحدة											
٢,١	٢,٢	٢,٢	١,٣	١,١	١,٨	١,٦	١,٨	٢,١	١,٢	٠,٨	٢,٣
منطقة اليورو											
١,٧	١,٤	١,٢	٠,٩	١,١	٠,٩	١,٢	١,٣	١,١	٠,٧	١,٠	٢,٠
اليابان											
١,١	٠,٧	٠,٤	٠,٣	٢,٠	١,٧	٠,٣-	٠,٨-	١,٧-	١,٩-	٠,٦-	١,٢-
اقتصادات أخرى متقدمة ^١											
٢,١	١,٨	١,٨	١,٠	١,٠	١,٣	١,٤	١,٢	٢,٠	٢,٠	٠,٩	٢,١
أسعار المستهلكين											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,١	١,٩	٢,٠	٠,٨	٠,٣	١,٤	١,٤	٢,٠	٢,٧	١,٥	٠,٢	٢,٢
الولايات المتحدة											
٢,٣	٢,٤	٢,٧	١,٣	٠,١	١,٦	١,٥	٢,١	٢,١	١,٦	٠,٣-	٢,٨
منطقة اليورو ^٢											
١,٩	١,٥	١,٧	٠,٢	٠,٠	٠,٤	١,٣	٢,٥	٢,٧	١,٦	٠,٣	٢,٢
اليابان											
١,٦	٠,٦	١,٠	٠,١-	٠,٨	٢,٨	٠,٣	٠,١-	٠,٣-	٠,٧-	١,٣-	٠,٢-
اقتصادات أخرى متقدمة ^١											
٢,٠	٢,٠	١,٩	١,٠	٠,٥	١,٥	١,٧	٢,١	٢,٣	٢,٤	١,٤	٢,١
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية^٣											
٤,١	٤,٤	٤,٧	٤,٤	٤,٧	٤,٧	٥,٥	٥,٨	٧,١	٥,٦	٥,٠	٧,٥
المجموعات الإقليمية											
كومنولث الدول المستقلة ^٤											
٤,٥	٥,٣	٥,٧	٨,٣	١٥,٥	٨,١	٦,٥	٦,٢	٩,٨	٧,٢	١١,١	١٨,٨
آسيا الصاعدة والنامية											
٣,٧	٣,٣	٣,٣	٢,٩	٢,٧	٣,٥	٤,٦	٤,٦	٦,٥	٥,١	٢,٨	٣,٩
أوروبا الصاعدة والنامية											
٤,٦	٥,٥	٥,٧	٣,٢	٣,٢	٤,١	٤,٥	٦,١	٥,٥	٥,٧	٤,٨	١٥,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
٣,٦	٣,٧	٤,٢	٥,٦	٥,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٦	٥,٢	٤,٢	٤,٦	٦,٧
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان											
٤,٩	٧,٤	٧,٦	٥,١	٥,٧	٦,٨	٩,١	٩,٨	٩,٢	٦,٦	٧,٣	٦,٣
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا											
٤,٩	٧,٧	٨,١	٥,٤	٥,٩	٦,٦	٩,٣	٩,٧	٨,٧	٦,٢	٦,١	٦,٣
إفريقيا جنوب الصحراء											
٧,٦	٩,٥	١٠,٧	١١,٤	٧,٠	٦,٣	٦,٦	٩,٣	٩,٤	٨,١	٩,٨	١٠,٥
للتذكيرة											
الاتحاد الأوروبي											
٢,٠	١,٧	١,٨	٠,٢	٠,٠	٠,٥	١,٥	٢,٦	٣,١	٢,٠	١,٠	٢,٧
البلدان النامية منخفضة الدخل											
٧,٢	٨,٦	٩,٤	٩,٠	٧,٢	٧,٢	٨,٠	٩,٩	١١,٧	٩,١	٨,٢	٩,٨
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود											
٥,٠	٦,٥	٦,٦	٧,٣	٨,٦	٦,٣	٧,٧	٧,٨	٨,٣	٦,٤	٧,٥	١٢,٠
غير الوقود											
٣,٩	٤,٠	٤,٢	٣,٧	٣,٨	٤,٣	٤,٩	٥,٣	٦,٨	٥,٤	٤,٣	٦,٢
منها: منتجات أولية ^٥											
...
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي											
٤,٨	٥,٥	٥,٩	٥,٤	٥,٦	٥,٧	٦,٣	٧,٠	٧,٧	٦,٨	٧,٢	٨,٣
اقتصادات المركز المدين الصافي											
حسب تجربة خدمة الدين											
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت											
٦,٥	١٢,٨	١٦,٥	١٠,٠	١٦,٠	١٠,٧	٦,٩	٧,٩	١٠,٤	١٠,١	١٢,٧	٩,٠
جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥											
للتذكيرة											
معدل التضخم الوسيط											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٠	١,٦	١,٥	٠,٦	٠,١	٠,٧	١,٣	٢,٦	٣,٢	١,٩	٠,٨	٢,٣
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٣											
٣,١	٣,٥	٣,٦	٢,٨	٢,٧	٣,٢	٣,٩	٤,٥	٥,٤	٤,١	٣,٧	٥,٤

^١ ما عدا الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٢ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٣ ما عدا الأرجنتين وفنزويلا. راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين وفنزويلا تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٥ البيانات ناقصة بسبب الأرجنتين، التي تمثل أكثر من ٣٠٪ من حجم المجموعة. راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٦ الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين^١
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢		توقعات		متوسط											
توقعات		توقعات		٢٠٠٨-١٩٩٩											
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	
٢,٠	١,٩	١,٥	٢,١	١,٩	٢,٠	٠,٨	٠,٣	١,٤	١,٤	٢,٠	٢,٧	١,٥	٠,٢	٢,٢	الاقتصادات المتقدمة
٢,٧	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٧	١,٣	٠,١	١,٦	١,٥	٢,١	٣,١	١,٦	٠,٣-	٢,٨	الولايات المتحدة
١,٥	١,٥	١,١	١,٩	١,٥	١,٧	٠,٢	٠,٠	٠,٤	١,٣	٢,٥	٢,٧	١,٦	٠,٣	٢,٢	منطقة اليورو ^٣
١,٨	١,٦	١,٧	٢,٤	١,٧	٢,٠	٠,٤	٠,١	٠,٨	١,٦	٢,١	٢,٥	١,١	٠,٢	١,٧	ألمانيا
١,٣	١,٤	٠,٧	١,٨	١,٢	١,٤	٠,٣	٠,١	٠,٦	١,٠	٢,٢	٢,٣	١,٧	٠,١	١,٩	فرنسا
١,٣	١,٤	٠,٥	١,٤	١,٣	١,٣	٠,١-	٠,١	٠,٢	١,٢	٢,٣	٢,٩	١,٦	٠,٨	٢,٤	إيطاليا
١,٤	١,٣	١,٦	١,٩	١,٤	٢,٤	٠,٢-	٠,٥-	٠,١-	١,٤	٢,٤	٣,٢	١,٨	٠,٣-	٢,٣	إسبانيا
١,٥	١,٢	٠,٥	١,٦	١,٤	٠,٩	٠,١	٠,٢	٠,٣	٢,٦	٢,٨	٢,٥	٠,٩	١,٠	٢,٤	هولندا
١,٩	١,٤	٢,٢	٢,٠	١,٧	٢,٠	١,٨	٠,٦	٠,٥	١,٢	٢,٦	٣,٤	٢,٣	٠,٠	٢,٢	بلجيكا
١,٩	١,٧	١,٥	٢,٢	١,٨	٢,١	١,٠	٠,٨	١,٥	٢,١	٢,٦	٣,٥	١,٧	٠,٤	١,٩	النمسا
١,٢	١,٣	٠,٣	١,٧	١,٤	١,٣	٠,٠	١,١-	١,٤-	٠,٩-	١,٠	٣,١	٤,٧	١,٣	٣,٣	اليونان
١,٩	٢,٦	٠,٩	١,٨	١,٤	١,٢	٠,٦	٠,٥	٠,٢-	٠,٤	٢,٨	٣,٦	١,٦	٠,٩-	٢,٩	البرتغال
١,٦	١,٤	٠,٢-	١,٩	١,٥	٠,٩	٠,٢-	٠,٠	٠,٣	٠,٥	١,٩	١,٢	١,٦-	١,٧-	٣,٤	أيرلندا
١,٧	١,٥	١,١	٢,٠	١,٦	١,٤	٠,٤	٠,٢-	١,٢	٢,٢	٣,٢	٣,٣	١,٧	١,٦	١,٨	فنلندا
١,٦	١,٤	٠,٢	٢,٠	١,٥	١,٢	٠,٥-	٠,٣-	٠,١-	١,٥	٣,٧	٤,١	٠,٧	٠,٩	٦,٢	الجمهورية السلوفاكية
٢,٠	٢,٤	٢,٠	٢,٥	٢,٠	٢,٨	٠,٧	٠,٧-	٠,٢	١,٢	٣,٢	٤,١	١,٢	٤,٢	٢,٧	ليتوانيا
٢,٠	١,٤	٠,٥	٢,٠	٢,٠	١,٥	٠,١-	٠,٥-	٠,٢	١,٨	٢,٦	١,٨	١,٨	٠,٨	٥,٤	سلوفينيا
٢,٧	١,٢-	٢,٣	٢,٠	١,٣	١,٤	٠,١	٠,١	٠,٧	١,٧	٢,٩	٣,٧	٢,٨	٠,٠	٢,٨	لكسمبرغ
١,٧	١,٥	٢,١	٢,٣	٢,٥	٢,٨	٠,١	٠,٢	٠,٧	٠,٠	٢,٣	٤,٢	١,٢-	٣,٣	٥,٦	لاتفيا
٢,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٢	٠,٨	٠,١	٠,٥	٣,٢	٤,٢	٥,١	٢,٧	٠,٢	٤,٧	إستونيا
١,٤	١,٥	٠,٠	٢,٠	١,٤	١,٥	١,٢-	١,٥-	٠,٣-	٠,٤	٣,١	٣,٥	٢,٦	٠,٢	٢,٧	قبرص
١,٧	١,٥	١,٠	١,٨	١,٦	١,٥	٠,٩	١,٢	٠,٨	١,٠	٣,٢	٢,٥	٢,٠	١,٨	٢,٦	مالطة
٠,٦	٠,٨	٠,٣	١,٦	٠,٦	١,٠	٠,١-	٠,٨	٢,٨	٠,٣	٠,١-	٠,٣-	٠,٧-	١,٣-	٠,٢-	اليابان
٢,٥	٢,٨	١,٢	٢,٠	٢,٦	٢,٥	٠,٦	٠,١	١,٥	٢,٦	٢,٨	٤,٥	٣,٣	٢,٢	١,٨	المملكة المتحدة ^٣
١,٩	٢,٢	١,٣	٢,٠	١,٩	١,٨	١,٠	٠,٧	١,٣	٢,٢	٢,٢	٤,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٩	كوريا
٢,٢	٢,١	١,٤	٢,٠	٢,١	٢,٠	١,٤	١,١	١,٩	٠,٩	١,٥	٢,٩	١,٨	٠,٣	٢,٣	كندا
٢,٦	٢,٠	١,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٠	١,٣	١,٥	٢,٥	٢,٥	١,٧	٣,٣	٢,٩	١,٨	٣,١	أستراليا
١,٣	١,٤	١,٧	٢,٠	١,٣	١,٤	١,٤	٠,٣-	١,٢	٠,٨	١,٩	١,٤	١,٠	٠,٩-	١,١	مقاطعة تايوان الصينية
٠,٨	٠,٧	٠,٠	١,٠	٠,٧	٠,٤	٠,٤-	١,١-	٠,٠	٠,٢-	٠,٧-	٠,٢	٠,٧	٠,٥-	١,١	سويسرا
١,٧	١,٥	١,٧	٢,٠	١,٦	١,٤	١,١	٠,٧	٠,٢	٠,٩	١,٤	١,٩	١,٩	١,٩	١,٧	السويد
١,٩	١,٤	٠,٠	١,٩	١,٨	١,١	٠,٥-	٠,٥-	١,٠	٢,٤	٤,٦	٥,٢	٢,٨	٠,٦	١,٤	سنغافورة
٢,٧	٢,٦	٢,٦	٣,٠	٢,٧	٢,٦	٢,٦	٣,٠	٤,٤	٤,٣	٤,١	٥,٣	٢,٣	٠,٦	٠,٦-	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٢,٥	٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٢,٢	٢,٠	٢,١	٠,٧	١,٣	٢,٤	٢,٢	٢,١	النرويج
١,٨	٢,٣	٢,٠	٢,٠	١,٨	٢,٣	٠,٧	٠,٣	٠,٣	١,٤	٣,٣	١,٩	١,٥	١,٠	٢,٩	الجمهورية التشيكية
١,٨	١,١	٠,٢-	٢,٠	١,٤	٠,٧	٠,٥-	٠,٦-	٠,٥	١,٥	١,٧	٣,٥	٢,٧	٢,٣	٢,٢	إسرائيل
١,٤	٠,٧	٠,٥	٢,٠	١,١	٠,٦	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٨	٢,٤	٢,٨	٢,٣	١,٣	٢,٢	الدانمرك
٢,٠	١,٧	١,٣	٢,٠	٢,٠	١,٥	٠,٦	٠,٣	١,٢	١,١	١,١	٤,٠	٢,٣	٢,١	٢,٥	نيوزيلندا
٠,٥	١,٥	٠,٢-	٠,٤-	٠,٥	١,٥	٠,٢	٠,٨-	٠,٦	١,١	١,٣	٢,٩	٢,٥	٠,٣	٢,٨	بورتوريكو
٢,٢	٢,٠	١,٤	٢,٠	٢,٢	٢,٠	٢,٤	٤,٦	٦,٠	٥,٥	٦,١	٥,٨	٢,٨	١,٢	...	إقليم ماكاو الإداري الخاص
٢,٧	٢,٤	١,٩	٢,٥	٢,٦	٢,٢	١,٧	١,٦	٢,٠	٣,٩	٥,٢	٤,٠	٥,٤	١٢,٠	٥,٣	آيسلندا
٠,٨	٠,٧	٠,٦	١,٢	٠,٨	٠,٧	٠,٦	٠,١	١,١	١,٣	٢,٨	٢,٠	٢,٦	٢,٤	...	سان مارينو
٢,١	١,٩	١,٦	٢,١	١,٩	٢,١	٠,٨	٠,٣	١,٥	١,٣	١,٩	٢,٦	١,٤	٠,١-	٢,٠	للتذكيرة
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية															

^١ يشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية.

^٢ التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وبالنسبة لعدد من البلدان على أساس ربع سنوي.

^٣ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

الجدول ألف-٧ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢			توقعات			متوسط										
توقعات			توقعات			٢٠٠٨-١٩٩٩										
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩		
٤,٩	٥,٤	٦,٥	٤,٥	٥,٣	٥,٧	٨,٣	١٥,٥	٨,١	٦,٥	٦,٢	٩,٨	٧,٢	١١,١	١٨,٨	كومنولث الدول المستقلة ^{٤,٣}	
٤,٠	٤,٤	٥,٤	٤,٠	٤,٢	٤,٥	٧,٠	١٥,٥	٧,٨	٦,٨	٥,١	٨,٤	٦,٩	١١,٧	١٩,٨	روسيا	
٦,٩	٧,٨	٩,٣	٥,٦	٧,٩	٨,٨	١١,٣	١٥,٦	٨,٨	٥,٧	٩,٢	١٣,٣	٨,١	٩,٦	١٥,٧	ما عدا روسيا	
٤,٠	٣,٤	١,١-	٤,٠	٣,٥	٢,٠	١,٤-	٣,٧	٣,٠	٥,٨	٢,٥	٧,٧	٧,٣	٣,٥	٣,٣	أرمينيا	
٤,١	٤,٢	١٣,٣	٦,٠	٨,٠	١٠,٠	١٢,٤	٤,٠	١,٤	٢,٤	١,٠	٧,٩	٥,٧	١,٦	٥,٩	أذربيجان	
٩,١	١٠,٠	١٠,٦	٦,٠	٨,٧	٩,٣	١١,٨	١٣,٥	١٨,١	١٨,٣	٥٩,٢	٥٣,٢	٧,٧	١٣,٠	٤٩,١	بيلاروس	
٣,٠	٥,٤	١,٨	٣,٠	٢,٤	٥,٧	٢,١	٤,٠	٣,١	٠,٥-	٠,٩-	٨,٥	٧,١	١,٧	٨,٠	جورجيا	
٦,٨	٧,٧	٨,٥	٤,٤	٧,٢	٨,٠	١٤,٦	٦,٧	٦,٧	٥,٨	٥,١	٨,٣	٧,١	٧,٣	٩,٣	كازاخستان	
٥,٥	٤,٧	٠,٥-	٥,٠	٥,٢	٣,٦	٠,٤	٦,٥	٧,٥	٦,٦	٢,٨	١٦,٦	٨,٠	٦,٨	١١,٢	جمهورية قيرغيزستان	
٥,٥	٦,٥	٢,٤	٥,٠	٥,٩	٥,٥	٦,٤	٩,٦	٥,١	٤,٦	٤,٦	٧,٦	٧,٤	٠,٠	١٥,٥	مولدوفا	
٦,٠	٦,٣	٦,١	٦,٠	٦,٠	٥,٨	٥,٩	٥,٨	٦,١	٥,٠	٥,٨	١٢,٤	٦,٥	٦,٤	١٨,١	طاجيكستان	
٦,٢	٦,١	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,٠	٣,٥	٧,٤	٦,٠	٦,٨	٥,٣	٥,٣	٤,٤	٢,٧-	١٠,٢	تركمانستان	
٧,٠	١٠,٠	١٢,٤	٥,٠	٩,٥	١١,٥	١٣,٩	٤٨,٧	١٢,١	٠,٣-	٠,٦	٨,٠	٩,٤	١٥,٩	١٣,٥	أوكرانيا ^٤	
٩,٠	٨,٢	٧,٩	٩,٠	٨,٨	٨,٦	٨,٠	٨,٥	٩,١	١١,٧	١١,٩	١٢,٤	١٢,٣	١٢,٣	١٧,٤	أوزبكستان	
٣,٣	٣,٤	٣,٠	٣,٧	٣,٣	٣,٣	٢,٩	٢,٧	٣,٥	٤,٦	٤,٦	٦,٥	٥,١	٢,٨	٣,٩	آسيا الصاعدة والنامية	
٥,٨	٦,٤	٦,٢	٥,٦	٥,٨	٦,٤	٦,٤	٦,٢	٧,٠	٧,٥	٦,٢	١١,٥	٩,٤	٤,٩	٥,٧	بنغلاديش	
٤,٦	٤,٢	٣,٧	٤,٧	٤,٦	٤,١	٤,٢	٦,٣	٩,٩	١١,٣	٩,٣	٧,٣	٥,٧	٦,٣	٥,٠	بوتان	
٠,٣	٠,١	١,٦-	٠,٢	٠,٠	٠,١-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,٢	١,٠	٠,٥	بروني دار السلام	
٣,٠	٣,١	٣,٥	٣,٠	٣,١	٣,٢	٣,٠	١,٢	٣,٩	٣,٠	٢,٩	٥,٥	٤,٠	٠,٧-	٤,٩	كمبوديا	
٢,٣	٢,٥	٢,١	٣,٠	٢,٣	٢,٤	٢,٠	١,٤	٢,٠	٢,٦	٢,٦	٥,٤	٣,٣	٠,٧-	١,٨	الصين	
٣,٥	٤,٠	٣,٩	٣,٠	٣,٥	٤,٠	٣,٩	١,٤	٠,٥	٢,٩	٣,٤	٧,٣	٣,٧	٣,٧	٣,٢	فيجي	
٥,١	٤,٩	٤,٩	٥,٠	٥,١	٤,٨	٤,٩	٤,٩	٥,٩	٩,٤	٩,٥	٩,٥	٩,٥	١٠,٦	٤,٨	الهند	
٤,٤	٤,٥	٣,٠	٤,٠	٤,٥	٤,٥	٣,٥	٦,٤	٦,٤	٦,٤	٤,٠	٥,٣	٥,١	٥,٠	١٠,٠	إندونيسيا	
٢,٥	٢,٢	١,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٢	١,٩	٠,٦	٢,١	١,٥-	٣,٠-	١,٥	٣,٩-	٩,٨	٢,٧	كيريباتي	
٢,٦	٢,٣	٣,٢	٣,١	٢,٧	٢,٣	٢,٠	١,٣	٤,١	٦,٤	٤,٣	٧,٦	٦,٠	٠,٠	١٧,١	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
٢,٩	٢,٧	١,٨	٣,٠	٢,٩	٢,٧	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	١,٧	٣,٢	١,٧	٠,٦	٢,٤	ماليزيا	
٢,٢	١,٦	٢,٢	٢,٥	١,٩	٢,٥	٠,٩	١,٤	٢,٥	٤,٠	١٠,٩	١١,٣	٦,٢	٤,٥	٣,١	ملييف	
١,٨	١,١	٠,٩	٢,١	١,٨	١,١	٠,٩	٢,٢-	١,١	١,٩	٤,٣	٥,٤	١,٨	٠,٥	...	جزر مارشال	
٢,٤	٢,٦	١,٣	٢,٠	٢,٤	٢,٦	١,٣	٠,٢-	٠,٧	٢,٢	٦,٣	٤,١	٣,٧	٧,٧	٢,٥	ميكرونيزيا	
٦,١	٦,١	٠,٥	٦,٥	٥,١	٤,٠	٠,٥	٥,٩	١٢,٩	٨,٦	١٥,٠	٧,٧	١٠,٢	٦,٣	٨,٩	منغوليا	
٦,٥	٧,١	٨,٣	٥,٧	٦,٧	٦,٩	٧,٠	١٠,٠	٥,١	٥,٧	٢,٨	٢,٨	٨,٢	٢,٢	١٩,٩	ميانمار	
٢,٠	٥,٠	٨,٢	٢,٠	٢,٠	٦,٠	٨,٢	٩,٨	٠,٣	١,١-	٠,٣	٣,٤-	٢,٠-	٢٢,٤	...	ناورو	
٧,٥	٦,٥	١٠,٤	٦,٥	٧,٦	٦,٧	٩,٩	٧,٢	٩,٠	٩,٩	٨,٣	٩,٦	٩,٦	١٢,٦	٥,٤	نيبال	
٦,٠	٢,٠	٠,٤	٢,٠	٢,٠	٢,٥	١,٠-	٠,٩	٤,١	٣,٤	٣,٦	٤,٧	١,٤	١,٤	...	بالاو	
٦,٠	٧,٥	٧,٠	٦,٠	٦,٥	٧,٥	٦,٩	٦,٠	٥,٢	٥,٠	٤,٥	٤,٤	٥,١	٦,٩	٨,٣	بابوا غينيا الجديدة	
٣,٠	٣,٧	٢,٦	٣,٠	٣,٣	٣,٦	١,٨	١,٤	٤,٢	٣,٩	٣,٢	٤,٧	٣,٨	٤,٢	٥,١	الفلبين	
٢,٤	١,٤	٢,٣	٣,٠	١,٩	١,٨	٠,١	١,٩	١,٢-	٠,٢-	٦,٢	٢,٩	٠,٢-	١٤,٦	٤,٣	ساموا	
٣,٣	٥,٤	٣,٠-	٣,١	٥,٦	٢,٥	٠,٤	٠,٦-	٥,٣	٥,٤	٥,٩	٧,٤	١,٠	٧,١	٩,٢	جزر سليمان	
٥,٠	٥,١	٤,٥	٥,٠	٥,٨	٣,٧	٣,٧	٠,٩	٣,٣	٦,٩	٧,٥	٦,٧	٦,٢	٣,٥	١١,١	سري لانكا	
١,٢	١,٦	١,١	٢,٥	١,٥	١,٤	٠,٢	٠,٩-	١,٩	٢,٢	٣,٠	٣,٨	٣,٣	٠,٨-	١,٩	تاييلند	
٣,٥	٢,٠	٠,٠	٤,٠	٢,٧	١,٠	١,٣-	٠,٦	٠,٧	٩,٥	١٠,٩	١٣,٢	٥,٢	٠,٢-	...	تيمور- ليشتي	
٣,٠	٣,٩	٢,٥	٢,٦	٣,٤	٣,٧	١,٤	٠,٣-	١,٢	١,٥	٢,٠	٤,٦	٣,٩	٣,٥	٨,٠	تونغا	
٢,٨	٢,٩	٣,٥	٢,٥	٢,٨	٢,٩	٣,٥	٣,٢	١,١	٣,٠	١,٤	٠,٥	١,٩-	٠,٣-	...	توفالو	
٢,٩	٢,٧	٢,٥	٣,٠	٢,٨	٢,٦	٢,٣	٢,٥	٠,٨	١,٥	١,٣	٠,٩	٢,٨	٤,٣	٢,٨	فانواتو	
٥,٠	٥,٠	٤,٧	٥,٠	٥,٠	٤,٩	٢,٧	٠,٦	٤,١	٦,٦	٩,١	١٨,٧	٩,٢	٦,٧	٦,٣	فييت نام	
٥,٤	٥,٨	٤,٢	٤,٦	٥,٥	٥,٧	٣,٢	٣,٢	٤,١	٤,٥	٦,١	٥,٥	٥,٧	٤,٨	١٥,٤	أوروبا الصاعدة والنامية	
٣,٠	٢,٦	٢,٢	٣,٠	٢,٩	٢,٢	١,٣	١,٩	١,٦	١,٩	٢,٠	٣,٤	٣,٦	٢,٢	٢,٥	ألبانيا	
٢,١	١,٩	٠,٣-	٢,٠	١,٧	١,٤	١,١-	١,٠-	٠,٩-	٠,١-	٢,٠	٣,٧	٢,١	٠,٤-	٣,٢	البوسنة والهرسك	
١,٨	١,٧	٠,٥-	٢,١	١,٨	١,٠	١,٣-	١,١-	١,٦-	٠,٤	٢,٤	٣,٤	٣,٠	٢,٥	٦,٧	بلغاريا ^٦	
١,٢	٠,٨	٠,٢	٢,٠	١,١	١,١	١,١-	٠,٥-	٠,٢-	٢,٢	٣,٤	٢,٣	١,٠	٢,٤	٣,٣	كرواتيا	
٣,٠	٢,٨	١,٨	٣,٠	٣,٣	٢,٥	٠,٤	٠,١-	٠,٢-	١,٧	٥,٧	٣,٩	٤,٩	٤,٢	٦,٧	هنغاريا	
١,٨	١,٠	١,٣	٢,٠	١,٨	٠,٩	٠,٣	٠,٥-	٠,٤	١,٨	٢,٥	٧,٣	٣,٥	٢,٤-	...	كوسوفو	
١,٩	١,٥	٠,٢-	٢,٠	١,٧	٠,٦	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٢,٨	٣,٣	٣,٩	١,٥	٠,٧-	٢,٦	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	
١,٤	١,٥	٠,٨	١,٩	١,٥	٢,١	٠,٤-	١,٢	٠,٨-	٢,١	٤,٠	٣,٥	٠,٦	٣,٦	...	الجزيل الأسود	
٢,٤	٢,٣	٠,٨	٢,٥	٢,٣	٢,٣	٠,٦-	٠,٩-	٠,٠	٠,٩	٢,٧	٤,٣	٢,٦	٢,٤	٣,٩	بولندا	
٣,١	٢,٢	٠,٥-	٢,٥	٣,١	١,٣	١,٦-	٠,٦-	١,١	٤,٠	٣,٣	٥,٨	٦,١	٥,٦	١٩,٤	رومانيا	
٣,٠	٢,٦	١,٥	٣,٠	٣,٠	٢,٦	١,١	١,٤	٢,١	٧,٧	٧,٣	١١,١	٦,١	٨,١	٢٣,٥	صربيا	
٨,٨	١٠,٠	٨,٥	٧,٠	٩,١	١٠,١	٧,٨	٧,٧	٨,٩	٧,٥	٨,٩	٦,٥	٨,٦	٦,٣	٢٧,٢	تركيا	

الجدول ألف-٧ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تابع)
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢			توقعات			متوسط									
توقعات			توقعات			٢٠٠٨-٢٠١٦									
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩	
٣,٧	٤,٢	٤,٦	٣,٦	٣,٧	٤,٢	٥,٦	٥,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٦	٥,٢	٤,٢	٤,٦	٦,٧	
٢,٤	٢,٣	٠,٦-	٢,٥	٢,٤	١,٧	٠,٤-	١,٠	١,١	١,١	٣,٤	٣,٥	٣,٤	٠,٦-	٢,٠	
١٧,٢	٢١,٦	...	٩,١	١٨,٧	٢٥,٦	١٠,٦	١٠,٠	٩,٨	١٠,٥	٦,٣	٧,٦	
١,٥	١,٥	٠,٤	١,٥	١,٥	١,٥	٠,٤	١,٩	١,٢	١,٢	١,٩	٣,١	١,٦	١,٧	٢,٢	
٢,٥	٢,٤	٠,٨	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٠,٣	١,١-	١,٩	١,٨	٤,٥	٩,٤	٥,٨	٣,٦	٣,٥	
٢,٣	٢,٤	٢,٣	٢,٠	٢,٣	٢,٤	١,٢	٠,٩-	١,٢	٠,٥	١,٢	١,٧	٠,٩	١,١-	٢,٥	
٥,٠	٤,٧	٤,٠	٥,٠	٥,٠	٤,٠	٣,٦	٤,١	٥,٨	٥,٧	٤,٥	٩,٩	٢,٥	٣,٣	٤,٧	
٤,٥	٤,٤	٦,٣	٤,٥	٤,٣	٤,٤	٨,٧	٩,٠	٦,٣	٦,٢	٥,٤	٦,٦	٥,٠	٤,٩	٦,٨	
٣,٠	٣,١	٢,٨	٣,٠	٣,٠	٢,٨	٣,٨	٤,٣	٤,٤	١,٩	٣,٠	٣,٣	١,٤	١,٥	٣,٧	
٣,٠	٤,١	٥,٧	٣,٠	٣,٢	٤,٥	٧,٥	٥,٠	٢,٩	٢,٠	٣,٢	٣,٤	٢,٣	٤,٢	٦,٩	
٣,٠	٣,٥	٠,٨	٣,٠	٣,٠	١,٩	٠,٠	٠,٨	٤,٥	٥,٢	٤,٥	٤,٩	٥,٧	٧,٨	١١,١	
١,٤	١,٤	٠,٢-	٢,٠	١,٤	٠,٦	٠,٠	٠,٨-	٠,٨	٠,٠	١,٤	١,١	٢,٨	٠,٠	٣,١	
٤,٠	٤,٣	١,٧	٤,٠	٤,٢	٣,٩	١,٦	٠,٨	٣,٠	٤,٨	٣,٧	٨,٥	٦,٣	١,٤	١٢,٨	
٠,٧	٠,٣	١,١	١,٤	٠,٦	٠,٣	١,٧	٤,٠	٣,٦	٢,٧	٥,١	٤,٥	٣,٦	٥,٢	١٩,٦	
٢,٠	٢,٧	٠,٩-	٢,٠	٢,٣	٠,٩	٠,٦-	١,١	١,١	٠,٨	١,٧	٥,١	١,٢	٠,٥	٣,٥	
١,٨	٣,٢	١,٤	١,٩	٢,١	٢,٩	١,٨	٠,٦-	٠,٨	٠,٠	٢,٤	٣,٠	٣,٤	٠,٣-	٢,٩	
٤,٠	٤,٠	٤,٢	٤,٠	٤,٠	٣,٦	٤,٥	٢,٤	٣,٤	٤,٣	٣,٨	٦,٢	٣,٩	١,٩	٧,٣	
٢,٧	٢,٦	١,٥	٣,١	٢,٧	٢,٣	٠,٨	٠,٩-	٠,٧	١,٩	٢,٤	٤,٤	٤,٣	٣,٠	٦,٦	
٥,٥	١١,٠	١٣,٥	٥,٥	٦,٤	١٣,١	١٣,٤	٧,٥	٣,٩	٦,٨	٧,٤	٧,٤	٤,١	٣,٤	١٥,٣	
٤,٥	٤,٧	٣,٣	٤,٥	٤,٥	٣,٨	٢,٧	٣,٢	٦,١	٥,٢	٥,٢	٦,٨	٤,٧	٥,٥	٨,٨	
٥,٥	٥,٠	٤,٠	٥,٤	٥,٣	٤,٥	٣,٨	٣,٧	٨,٣	٩,٤	٦,٩	٧,٥	١٢,٦	٩,٦	١٠,٦	
٣,١	٤,٦	٣,٤	٣,٠	٣,٢	٤,٨	٢,٨	٢,٧	٤,٠	٣,٨	٤,١	٣,٤	٤,٢	٥,٣	٦,٣	
٢,٤	٤,٥	٣,١	٧,٢	٧,٤	٥,٩	٣,١	٤,٠	٦,٠	٧,١	٧,٢	٨,١	٥,٥	٣,٧	٩,٣	
٢,٣	٢,٥	١,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٠	٠,٧	٠,١	٢,٦	٤,٠	٥,٧	٥,٩	٣,٥	٢,٤	٢,٣	
٤,٠	٤,١	٣,٩	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,١	٣,١	٥,٠	٢,٧	٣,٧	٨,٣	٤,٧	٢,٦	٨,٦	
٢,٥	٢,٩	٣,٢	٢,٥	٢,٦	٣,١	٣,٦	٣,٥	٣,٢	٢,٨	٣,٧	٣,٤	١,٥	٢,٩	٣,٦	
١,٦	١,٥	٠,٩	١,٩	١,٦	١,٢	٠,٤-	٢,٣-	٠,٢	١,١	٠,٨	٥,٨	٠,٩	٢,١	٣,٦	
١,١	٠,٧	٠,٦	١,٥	٠,٧	١,٩	١,٧-	١,٠-	٣,٥	١,٥	٤,٢	٢,٨	٣,٣	٠,٢-	٣,٠	
١,٣	١,٣	١,٣	١,٤	١,٣	١,٣	٠,١-	١,٧-	٠,٢	٠,٨	٢,٦	٣,٢	٠,٨	٠,٤	٢,٩	
١٨,٩	٢٩,٩	٥٢,٤	٢٤,٩	٢٧,٣	٣٢,١	٥٥,٥	٦,٩	٣,٤	١,٩	٥,٠	١٧,٧	٦,٩	٠,٣-	٢١,٠	
٤,٧	٣,٧	٣,٤	٤,٨	٤,٧	٣,٧	٣,٤	٤,٧	٥,٧	٥,٢	٩,٣	٥,١	١٠,٥	٧,٠	٥,٩	
٧,١	٨,٤	٨,١	٦,١	٧,٥	٧,٧	٩,٦	٨,٧	٨,٩	٨,٦	٨,١	٨,١	٦,٧	٧,١	٨,٣	
٣,٥٢٩,٦١	١,١٣٣,٨	٢٧٤,٤	٤,٦٨٤,٨٢	٠,٦٨٥,٠	٧٢٠,٥	٢٥٤,٩	١٢١,٧	٦٣,٢	٤٠,٦	٢١,١	٢٦,١	٢٨,٢	٢٧,١	٢٠,٥	
٦,٦	٨,٤	٥,٩	٤,٩	٧,٤	٧,٦	٥,١	٥,٧	٦,٨	٩,١	٩,٨	٩,٢	٦,٦	٧,٣	٦,٣	
٦,٠	٧,٢	٤,٦	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٤,٤	١,٥-	٤,٧	٧,٤	٦,٤	١١,٨	٢,٢	٦,٨-	...	
٤,٣	٤,٨	٥,٩	٤,٠	٤,٣	٤,٨	٦,٤	٤,٨	٢,٩	٣,٣	٤,٥	٨,٩	٣,٩	٥,٧	٢,٩	
٣,١	١,٥	٢,٣	١,٧	٣,٤	١,٣	٢,٨	١,٨	٢,٧	٣,٣	٢,٨	٠,٤-	٢,٠	٢,٨	١,٢	
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,٩	٢,٤	٣,٧	٥,١	٤,٠	١,٧	٣,٢	
١١,٤	٢٦,١	١٤,٠	٧,٠	١٦,٩	٢٢,٠	١٠,٢	١١,٠	١٠,١	٦,٩	٨,٦	١١,١	١١,٧	١٦,٢	٥,٨	
١٠,٧	١١,٩	١٠,٥	٨,٧	١١,٠	١١,٢	٨,٩	١١,٩	١٥,٦	٣٤,٧	٣٠,٨	٢١,٢	١٢,٤	١٠,٧	١٥,٦	
٢,٠	٢,٠	١,٠-	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٠,٤	١,٤	٢,٢	١,٩	٦,١	٥,٦	٢,٤	٢,٢-	...	
٢,٥	٢,٥	٠,٨	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٠,٨-	٠,٩-	٢,٩	٤,٨	٤,٥	٤,٢	٤,٨	٠,٧-	٣,٨	
٣,٦	٤,٢	٣,٥	٣,٤	٣,٦	٤,٢	٣,٢	٣,٢	٢,٩	٢,٧	٣,٢	٤,٩	٤,٥	٤,٦	٢,٨	
٢,٠	٢,٠	٣,١	٢,٠	٢,٠	٢,٦	٠,٨-	٣,٧-	١,٩	٤,٨	٦,٦	٥,٠	٤,٠	١,٢	٢,٣	
٢٩,٩	٣٥,١	٢٩,٩	٢٣,٥	٣٢,١	٣٢,٨	٢٧,١	٩,٨	٢,٤	٢,٦	٦,١	١٥,٩	٢,٥	٢,٤	٠,١-	
٥,١	٣,٣	٢,٨	٤,٤	٤,٣	٣,٦	١,٥	٠,٥	٣,٨	٤,١	٤,٩	٥,٧	٦,٣	٢,١	٦,٤	
١,٥	١,٢	١,٨	٢,٠	١,٥	١,٢	١,٦	١,٥	٠,٤	١,٩	١,٣	٠,٩	١,٠	١,٠	١,٩	
٣,٠	٤,١	١,١	٣,١	٣,٠	٤,١	١,١	٠,١	١,٠	١,٢	٢,٩	٤,٠	٣,٣	٣,٥	٢,٢	
٥,٠	٥,٣	٣,٢	٥,٠	٥,٠	٤,٣	٢,٩	٤,٥	٨,٦	٧,٤	١١,٠	١٣,٧	١٠,١	١٩,٦	٦,٢	
...	٢,١	٥,٧	٢,٦	٢,٧	١,٨	٣,٤	٣,١	١,٩	٢,٠	٢,٤-	٤,٩-	٦,٣	
٥,١	٣,٨	١,٧	٢,٠	٥,١	٣,٨	٣,٥	٢,٢	٢,٧	٣,٥	٢,٩	٣,٧	٣,٨	٤,١	١,٠	
١٥,٠	١٧,٠	٣٠,٥	١٤,٠	١٦,٠	٢٣,٢	١٧,٨	١٦,٩	٣٦,٩	٣٦,٥	٣٥,٤	١٨,٣	١٢,٠	١١,٣	٩,١	
...	٤,٤	٢,٨	٤,١	
٣,٨	٣,٩	٤,٢	٣,٥	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٤,٩	٤,٩	٥,٨	٥,١	٣,٥	٣,٢	٣,٧	٤,٧	
٣,٧	٢,٨	١,٨	٢,٤	٣,٧	٢,٨	١,٨	٤,١	٢,٣	١,١	٠,٧	٠,٩	٠,٩	١,٦	٥,٦	
١٥,٠	٢١,٠	٢٢,٠	١٠,٠	١٧,٠	٢٠,٠	٥,٠	٣٩,٤	٨,٢	١١,٠	٩,٩	١٩,٥	١١,٢	٣,٧	١١,٤	

أمريكا اللاتينية والكاريبي^٧
 أنتيغوا وبربودا
 الأرجنتين^٨
 جزر البهاما
 بربادوس
 بليز
 بوليفيا
 البرازيل
 شيلي
 كولومبيا
 كوستاريكا
 دومينيكا
 الجمهورية الدومينيكية
 إكوادور
 السلفادور
 غرينادا
 غواتيمالا
 هايتي
 هندوراس
 جامايكا
 المكسيك
 نيكاراغوا
 بنما
 باراغواي
 بيرو
 سانت كيتس ونيفس
 سانت لوسيا
 سانت فنسنت وجزر غرينادين
 سورينام
 ترينيداد وتوباغو
 أوروغواي
 فنزويلا^٨

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
 وأفغانستان وباكستان
 أفغانستان
 الجزائر
 البحرين
 جيبوتي
 مصر
 إيران
 العراق
 الأردن
 الكويت
 لبنان
 ليبيا^٨
 موريتانيا
 المغرب
 عمان
 باكستان
 قطر
 المملكة العربية السعودية
 السودان^٦
 سوريا^١
 تونس
 الإمارات العربية المتحدة
 الجمهورية اليمنية

الجدول ألف-٧ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تتمة)
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢			توقعات			متوسط									
توقعات			توقعات			٢٠٠٨-٢٠٠٩									
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-٢٠٠٩	
٩,٣	١٠,٤	١٢,٧	٧,٦	٩,٥	١٠,٧	١١,٤	٧,٥	٦,٣	٦,٦	٩,٣	٩,٤	٨,١	٩,٨	١٠,٥	
١٦,٥	٢٠,٥	٤١,٩	٩,٥	١٧,٨	٢٧,٥	٣٢,٤	١٠,٣	٧,٣	٨,٨	١٠,٣	١٣,٥	١٤,٥	١٣,٧	٨١,٦	
٢,٥	٢,٢	٢,٧	٢,٥	٢,١	٢,٥	٠,٨	٠,٣	١,١	١,٥	٦,٧	٢,٧	٢,٢	٠,٤	٣,١	
٤,٥	٣,٩	٣,٥	٤,٦	٤,٢	٣,٥	٢,٨	٣,١	٤,٤	٥,٩	٧,٥	٨,٥	٦,٩	٨,١	٨,٧	
٢,٥	٢,٥	٠,٦	٢,٥	٢,٥	١,٥	٠,٧	٠,٩	٠,٣	٠,٥	٣,٨	٢,٨	٠,٦	٠,٩	٢,٦	
١٧,٧	١٤,٩	٩,٥	١٤,٥	١٦,٤	١٢,٤	٥,٥	٥,٦	٤,٤	٧,٩	١٨,٢	٩,٦	٦,٥	١٠,٦	١٠,٥	
١,٨	١,٢	١,٢	٢,٥	١,٥	١,٥	١,٥	٠,١	٠,٢	١,٥	٢,٥	٤,٥	٢,١	١,٥	٢,٣	
١,٤	١,٥	٠,٣	٢,٥	١,٤	١,٥	٠,٩	٢,٧	١,٩	٢,١	٢,٤	٢,٩	١,٣	٣,٥	٢,٤	
٣,٦	٣,٦	٤,٧	٣,٥	٣,٧	٣,٨	٤,٦	٤,٥	١١,٦	٦,٦	٥,٩	١,٢	١,٥	٣,٥	٢,٩	
٢,٩	٧,٨	٤,٩	٣,٥	١,٨	٠,٢	١,١	٦,٨	١,٧	٠,٢	٧,٧	١,٩	٢,١	١,٥	١,٦	
٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	١,٣	١,٦	٥,٩	٢,٢	٣,٩	٤,٨	٤,٥	
١٢,٥	١٧,٥	٢٢,٩	٤,٥	١٠,٥	١٥,٥	٢٢,٤	١,٥	١,٢	٠,٩	٠,٩	١٤,٩	٢٣,٥	٤٦,١	٧٧,٩	
٣,٦	٠,٤	٠,٨	٢,٥	٢,١	١,٣	٣,٦	٢,٧	٠,٩	٤,٦	٥,٥	١,٨	٠,٤	٤,٣	٢,٧	
٢,٥	١,٧	١,٢	٢,٥	٢,٥	١,٥	١,٥	١,٢	٠,٤	٢,٦	١,٣	٤,٩	١,٤	١,٥	٣,٥	
١,٥	١,٥	١,٦	١,٩	١,٥	١,٦	١,٤	١,٧	٤,٣	٣,٢	٣,٤	٤,٨	٥,٣	٥,٧	٥,٥	
٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	٩,٥	١٠,٥	٦,٥	٦,٥	٣,٩	١١,٢	٣٣,٥	١٦,٣	
٧,٥	٦,٩	٦,٧	٧,٥	٧,٥	٦,٣	٧,٣	١٠,١	٧,٤	٨,١	٢٤,١	٣٣,٢	٨,١	٨,٥	١٥,٢	
٢,٥	٢,٥	٤,١	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,١	٠,١	٤,٥	٠,٥	٢,٧	١,٣	١,٤	١,٩	٠,٧	
٥,٤	٧,٥	٧,٩	٣,١	٦,٢	٨,١	٧,٢	٦,٨	٦,٣	٥,٢	٤,٦	٤,٨	٥,٥	٤,٦	٦,٥	
٨,٥	١٠,٥	١٥,٤	٦,٥	٩,٥	١٢,٥	١٧,٥	١٧,٢	١٥,٥	١١,٧	٧,١	٧,٧	٦,٧	١٣,١	١٧,٧	
٦,٥	٨,١	٨,٧	٥,٥	٧,٥	٨,٤	٨,٢	٨,٢	٩,٧	١١,٩	١٥,٢	٢١,٤	١٥,٥	٤,٧	١٥,١	
٢,٢	٢,٥	١,٦	٣,٥	٢,٢	٢,٥	١,٥	١,٥	١,٥	٠,٨	٢,١	٥,١	١,١	١,٦	٣,٥	
٥,٥	٦,٥	٦,٣	٥,٥	٥,٢	٦,٥	٦,٣	٦,٦	٦,٩	٥,٧	٩,٤	١٤,٥	٤,٣	١٠,٦	٦,٨	
٦,٥	٦,٥	٦,٧	٥,٥	٦,٢	٦,٦	٧,٥	٥,٥	٤,٥	٥,٥	٥,٥	٦,٥	٣,٤	٥,٩	٧,٥	
٩,١	١٠,٥	١٢,٥	٧,٢	٩,٥	١١,٥	٨,٨	٧,٧	٩,٩	٧,٦	٦,٨	٨,٥	٧,٣	٧,٤	...	
٦,٣	٧,١	٧,١	٥,٥	٦,٤	٦,٩	٦,٧	٧,٤	٦,١	٥,٨	٥,٧	٩,٥	٩,٢	٩,٥	١٠,٣	
٩,٥	١١,٨	١٩,٥	٨,٨	١٠,٦	١٢,٩	٢١,٧	٢١,٩	٢٣,٨	٢٨,٣	٢١,٣	٧,٦	٧,٤	٨,٤	١٧,٤	
١,٤	١,٥	٠,٨	٢,٢	١,٢	٠,٢	١,٨	١,٤	٠,٩	٠,٦	٥,٣	٣,١	١,٣	٢,٢	٢,٢	
٣,٥	٢,٧	٢,٣	٣,٥	٢,٨	٣,٢	١,٥	١,٣	٣,٢	٣,٥	٣,٩	٦,٥	٢,٩	٢,٥	٦,٤	
٧,٥	١٣,٥	٢٤,٦	٥,٦	١٠,٦	١٩,٥	١٩,٢	٢,٤	٢,٣	٤,٢	٢,١	١٠,٤	١٢,٧	٣,٣	١٠,٥	
٥,٨	٦,٥	٧,٣	٥,٨	٥,٨	٦,٥	٦,٧	٣,٤	٥,٣	٥,٦	٦,٧	٥,٥	٤,٩	٩,٥	٧,٦	
٢,٥	٢,٢	١,٢	٢,٥	٢,١	٢,٥	١,١	١,٥	٠,٩	٢,٣	٠,٥	٢,٩	٢,٨	٤,٣	٢,٤	
١٧,٥	١٧,٥	١٨,٦	١٤,٥	١٧,٥	١٧,٤	١٥,٧	٩,٥	٨,٥	٨,٥	١٢,٢	١٠,٨	١٣,٧	١٢,٥	١١,٦	
٥,٥	٧,٥	٧,٣	٥,٥	٦,٥	٧,١	٥,٧	٢,٥	١,٨	٤,٢	٦,٣	٥,٧	٢,٣	١٠,٣	٦,٨	
٣,٥	٣,٥	٥,١	٣,٥	٣,٥	٣,٢	٥,٤	٥,٣	٧,٥	٨,١	١٠,٦	١٤,٣	١٣,٣	١٧,٥	١٥,٣	
٢,٥	١,٩	٢,١	٢,٥	٢,٥	١,٩	٠,٩	٠,١	١,١	٠,٧	١,٤	٣,٤	١,٢	٢,٢	٢,٣	
٣,٤	٣,٨	٠,٢	٣,٥	٣,٧	٢,٢	١,٥	٤,٥	١,٤	٤,٣	٧,١	٢,٦	٢,٨	٣,١,٨	٦,٣	
٨,٥	٩,٥	١٦,٧	٧,٥	٨,٥	١٤,٧	١١,٣	٩,٥	٨,٣	٩,٨	١٣,٨	١٨,٥	١٧,٨	٩,٢	٩,٨	
٥,٥	٥,٩	٦,٧	٥,٥	٥,٥	٦,٢	٦,٣	٤,٦	٦,١	٥,٨	٥,٦	٥,٥	٤,٣	٧,١	٥,٨	
٢٠,٥	١١٩,٩	٤٧٩,٧	٧,٥	٢٨,٥	١٤٣,٥	٣٧٩,٨	٥٢,٨	١,٧	٠,٥	٤٥,١	
٥,٩	٦,٥	٩,٥	٥,٧	٦,٢	٧,٦	٨,٥	٥,٥	٥,٧	٥,٦	٨,٩	٦,١	٤,٥	٧,٤	٧,٤	
٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,١	٥,٢	٥,٦	٦,١	٧,٩	١٦,٥	١٢,٧	٧,٢	١٢,١	٦,١	
١,٩	٢,٥	٢,٣	٢,٥	١,٩	١,٥	٠,٩	١,٨	٠,٢	١,٨	٢,٦	٣,٦	١,٤	٣,٧	٢,٥	
٥,١	٦,٩	٥,٧	٥,٥	٦,٥	٦,٣	٥,٥	٥,٤	٣,١	٤,٩	١٢,٧	١٥,٥	٣,٧	١٣,٥	٥,٧	
٧,٥	٨,٥	٧,٥	٦,٥	٨,٥	٩,٥	١٧,٩	١٠,١	٧,٨	٧,٥	٦,٦	٨,٧	٨,٥	١٣,٤	١٨,٥	
٨,٥	٥,٥	٠,٩	٤,٥	٦,٦	٣,٥	١,٦	٢,٤	٠,٢	١,٦	٣,٧	٣,٥	٣,٥	٦,٢	٧,٤	

^١ يُشار إلى حركات أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية.

^٢ التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وبالنسبة لعدد من البلدان على أساس ربع سنوي.

^٣ بالنسبة لكثير من البلدان، يُقاس التضخم في السنوات السابقة على أساس مؤشر أسعار التجزئة. وتُستخدم عادة بيانات التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين بنطاق تغطية أوسع وأكثر حداثة بالنسبة للسنوات الأقرب.

^٤ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٥ تستبعد من البيانات كل من كيريباتي وسيفاستوبول اعتباراً من عام ٢٠١٤.

^٦ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٧ ما عدا الأرجنتين وفنزويلا.

^٨ راجع الملحوظات القطرية بشأن الأرجنتين وليبيا وفنزويلا تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٩ يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

^{١٠} تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظراً لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^{١١} توقف تداول دولار زيمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩. وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات.

الجدول ألف-٨ الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة^١

(% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات			متوسط						
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠٠٨-١٩٩٩
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية									
٣,٥-	٣,٢-	٣,٣-	٣,٥-	٣,٠-	٣,٦-	٤,٣-	٦,٣-	٧,٣-	٣,٤-
٠,١	٠,٠	٠,٣-	٠,٨-	٠,٩-	١,٥-	١,٩-	٢,١-	٢,٣-	٠,٩
٣,٦-	٣,٣-	٣,٢-	٣,٠-	٢,٨-	٣,١-	٣,٧-	٥,١-	٦,٤-	٣,٨-
الولايات المتحدة									
٥,٨-	٤,٥-	٤,٠-	٤,٤-	٣,٥-	٤,٠-	٤,٤-	٧,٩-	٩,٦-	٣,٥-
٠,١	٠,٤	٠,٠	٠,٤-	٠,٤-	١,٣-	١,٩-	٢,٣-	٣,١-	١,٨
٥,٨-	٤,٦-	٤,٠-	٣,٩-	٣,٤-	٣,٨-	٤,٣-	٦,٤-	٨,٢-	٤,٠-
٩٢,٦	٨٣,١	٨٢,٤	٨١,٥	٨٠,٥	٨١,٠	٨١,٥	٨٠,٢	٧٦,٨	٤٣,٢
١١٧,٤	١٠٨,٩	١٠٨,٣	١٠٧,٤	١٠٥,٦	١٠٥,٢	١٠٥,٤	١٠٣,٤	٩٩,٩	٦٢,٦
منطقة اليورو									
٠,٣-	١,٢-	١,٥-	١,٧-	٢,١-	٢,٦-	٣,٠-	٣,٦-	٤,٢-	٢,٠-
٠,٤	٠,٣-	٠,٧-	١,٢-	١,٩-	٢,٥-	٢,٨-	٢,٠-	٢,٥-	٠,٩
٠,٤-	٠,٩-	١,١-	٠,٩-	٠,٩-	١,١-	١,٣-	٢,١-	٣,٩-	٢,٥-
٥٨,٩	٦٥,٣	٦٦,٣	٦٧,٠	٦٧,٥	٦٨,٤	٦٨,١	٦٥,٩	٦٢,٦	٤٧,٦
٧٩,٩	٨٨,٦	٩٠,١	٩١,٣	٩٢,٦	٩٤,٤	٩٣,٧	٩١,٤	٨٦,٨	٦٧,٨
ألمانيا									
١,١	٠,٦	٠,٦	٠,٨	٠,٧	٠,٣	٠,٢-	٠,٠	١,٠-	٢,١-
٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٣-	٠,٤	١,٠	٠,١
٠,٨	٠,٢	٠,٢	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٠	٠,١-	١,٣-	٢,٢-
٣١,٩	٤٠,٦	٤٢,٧	٤٥,٠	٤٧,٨	٥٠,٦	٥٣,٨	٥٤,٨	٥٥,٥	٤٥,٣
٥٠,٩	٦٢,٠	٦٤,٧	٦٧,٦	٧١,٢	٧٤,٩	٧٧,٥	٧٩,٩	٧٨,٧	٦٢,٦
فرنسا									
٠,٦-	٢,٨-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٥-	٤,٠-	٤,٠-	٤,٨-	٥,١-	٢,٦-
٠,٣	١,٢-	١,٧-	٢,٠-	٢,٢-	٢,٥-	٢,٢-	١,٧-	١,٠-	٠,٥
٠,٨-	٢,٠-	٢,١-	١,٩-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٦-	٣,٦-	٤,٥-	٣,٠-
٨٢,١	٨٩,١	٨٩,١	٨٨,٣	٨٧,٤	٨٦,٤	٨٣,٥	٨٠,٦	٧٦,٩	٥٤,٦
٩٠,٤	٩٧,٤	٩٧,٤	٩٦,٦	٩٦,٢	٩٥,٢	٩٢,٣	٨٩,٥	٨٥,٢	٦٣,١
إيطاليا									
٠,٠	١,٤-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٧-	٣,٠-	٢,٩-	٢,٩-	٣,٧-	٢,٩-
٠,٠	١,١-	١,٦-	٢,٤-	٣,٣-	٤,١-	٤,١-	٢,٨-	٠,٥-	٠,٢
٠,٠	٠,٨-	١,٦-	١,٣-	٠,٩-	١,١-	٠,٥-	١,٥-	٤,١-	٣,٦-
١٠٤,٤	١١٣,٠	١١٣,٨	١١٣,٣	١١٣,٥	١١١,٩	١٠٩,٩	١٠٥,٠	١٠٠,٤	٨٩,٣
١٢١,٣	١٣١,٦	١٣٢,٨	١٣٢,٦	١٣٢,٠	١٣١,٨	١٢٩,٠	١٢٣,٣	١١٦,٥	١٠٢,٩
اليابان									
٢,٠-	٣,٣-	٤,٠-	٤,٢-	٣,٥-	٥,٤-	٧,٦-	٨,٣-	٩,١-	٥,٥-
٠,٧-	٠,٩-	١,٠-	١,٧-	٢,٠-	٢,٦-	٢,٢-	٣,٧-	٤,٦-	٠,٨-
١,٨-	٣,١-	٣,٧-	٣,٩-	٣,٩-	٥,١-	٧,١-	٧,١-	٧,٥-	٥,٥-
١١٣,١	١٢٠,١	١١٩,٩	١١٩,٨	١١٨,٤	١١٩,٠	١١٧,٤	١٢٠,٥	١١٧,٩	٦٤,٢
٢٣٢,٤	٢٣٩,٤	٢٣٩,٢	٢٣٩,٢	٢٣٨,٠	٢٤٢,١	٢٤٠,٥	٢٣٦,٦	٢٣٠,٦	١٦٥,٨
المملكة المتحدة									
٠,٨-	٢,١-	٢,٨-	٣,١-	٤,٤-	٥,٧-	٥,٦-	٧,٧-	٧,٥-	١,٩-
٠,٠	٠,٢-	٠,١	٠,٢-	٠,٢-	٠,٧-	١,٧-	٢,٣-	٢,٠-	١,١
٠,٨-	٢,٠-	٢,٨-	٣,٠-	٤,١-	٤,٩-	٤,٢-	٦,٠-	٥,٩-	٢,٧-
٧٤,٦	٨٠,٢	٨٠,٤	٨٠,٧	٨٠,٤	٧٩,٧	٧٧,٨	٧٦,٤	٧٣,٢	٣٤,٩
٨٣,٢	٨٨,٧	٨٩,٠	٨٩,٢	٨٩,٠	٨٨,١	٨٦,٢	٨٥,١	٨١,٦	٣٩,٥
كندا									
١,٢-	٢,٢-	٢,٤-	١,٩-	١,١-	٠,٠	١,٥-	٢,٥-	٣,٣-	١,١
٠,٢	٠,٠	٠,٥-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٣-	٠,٨-	١,٣-	١,١-	١,٥
١,٣-	٢,١-	٢,١-	١,٤-	٠,٧-	٠,٢-	١,١-	١,٨-	٢,٧-	٠,٣
١٨,١	٢٥,١	٢٦,٤	٢٧,٦	٢٥,٢	٢٧,٢	٢٩,٠	٢٨,٢	٢٧,١	٣٤,١
٨٢,٧	٨٩,٨	٩١,٢	٩٢,٣	٩١,٦	٨٥,٤	٨٥,٨	٨٤,٨	٨١,٥	٧٥,٦

ملحوظة: يتناول الإطار ألف-١ في الملحق الإحصائي مناقشة المنهجية المتبعة في كل بلد والاقتراضات المعنية بكل على حدة. وتحسب عناصر المجموعات القطرية من أجل بيانات المالية العامة كمجموع القيم بالدولار الأمريكي للبلدان المنفردة ذات الصلة.

^١ تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة دائما فيما بين البلدان المختلفة. ويتم تعديل مستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغ من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي، أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) لاستبعاد التزامات معاشات التقاعد غير الممولة لنظم المزايا التقاعدية المحددة لموظفي الحكومة. وتبدأ بيانات المالية العامة للاقتصادات المتقدمة الرئيسية المجمع والولايات المتحدة في ٢٠٠١، وبالتالي فإن متوسط الاقتصادات المجمع والولايات المتحدة هو عن الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي الممكن.

^٣ تم تعديل الأرقام المبلغ من قبل الهيئات الإحصائية الوطنية لاستبعاد البنود المتعلقة بالنظام المحاسبي على أساس الاستحقاق لنظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.

^٤ لا يشمل الإجراءات المتخذة لمرة واحدة استنادا إلى البيانات المتاحة من السلطات، وفي حالة عدم توافر هذه البيانات، يتم الاستناد إلى مقبوضات بيع الأصول.

^٥ تشمل حصص الملكية، على أساس غير موحد.

الجدول ألف-٩ موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٨-٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
تجارة السلع والخدمات											
التجارة العالمية^١											
٣,٩	٣,٨	٢,٢	٢,٧	٣,٧	٣,٧	٢,٧	٧,١	١٢,٥	١٠,٥-	٣,٠	٦,٦
الحجم											
١,٠	٢,٦	٤,٢-	١٣,٣-	١,٨-	٠,٧-	١,٧-	١١,١	٥,٥	١٠,٤-	١,٤-	٤,٤
مخفض الأسعار											
١,١	٥,٤	٣,٥-	٥,٩-	١,٧-	٠,١	١,٤	٧,٤	٦,٦	٨,٢-	٠,١	٢,٨
بالدولار الأمريكي											
بوحدة حقوق السحب الخاصة											
حجم التجارة											
الصادرات											
٣,٢	٣,٥	٢,١	٣,٧	٣,٩	٣,٢	٢,٣	٦,٠	١٢,٠	١١,١-	٢,٨	٥,٦
الاقتصادات المتقدمة											
٤,٣	٣,٦	٢,٥	١,٤	٢,٨	٤,٩	٣,٥	٨,٥	١٣,٧	٧,٩-	٣,٦	٨,٨
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية											
الواردات											
٤,٠	٤,٠	٢,٤	٤,٤	٣,٩	٢,٤	١,٢	٥,١	١١,٤	١١,٦-	٢,٦	٥,٦
الاقتصادات المتقدمة											
٤,٣	٤,٥	١,٩	٠,٨-	٤,٠	٥,٣	٥,٢	١١,٥	١٤,٥	٩,٦-	٣,٩	١٠,٠
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية											
معدلات التبادل التجاري											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,١	٠,٥-	٠,٩	١,٨	٠,٣	٠,٨	٠,٦-	١,٦-	٠,٩-	٢,٥	٠,٣	٠,٥-
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية											
٠,٤-	١,٣	١,٢-	٤,٢-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٦	٤,٣	٢,١	٦,٢-	٠,٥-	٢,٨
تجارة السلع											
التجارة العالمية^١											
٤,٠	٣,٩	٢,٢	٢,٢	٣,١	٣,٤	٢,٤	٧,٠	١٤,٤	١١,٥-	٢,٩	٦,٧
الحجم											
١,٠	٣,٢	٤,٩-	١٤,٤-	٢,٥-	١,٢-	١,٧-	١٢,٥	٦,٥	١١,٨-	١,٦-	٤,٥
مخفض الأسعار											
١,١	٦,٠	٤,٣-	٧,٠-	٢,٤-	٠,٥-	١,٣	٨,٧	٧,٦	٩,٦-	٠,١-	٢,٩
بالدولار الأمريكي											
بوحدة حقوق السحب الخاصة											
أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي^٢											
١,٧	٢,٨	٥,٤-	٢,٤-	٠,٤-	٣,٠-	٢,٨	٤,٣	٢,٢	١,٧-	٠,٠	١,٨
المصنوعات											
٠,٣-	٢٨,٩	١٥,٧-	٤٧,٢-	٧,٥-	٠,٩-	١,٠	٣١,٦	٢٧,٩	٣٦,٣-	٥,٥-	٢٢,٢
النفط											
١,٣-	٨,٥	١,٩-	١٧,٤-	٣,٩-	١,٤-	١٠,١-	١٨,٠	٢٦,٦	١٦,٠-	٠,٧-	٦,٢
السلع الأولية غير الوقود											
٠,٥-	٣,٠	٢,٠	١٧,١-	٤,١-	٠,٧	٢,٦-	٢٠,٣	١٢,١	١٥,٢-	٠,٧-	٥,٦
المواد الغذائية											
٣,٥	٥,٧-	٥,٠-	٣,١-	٢٠,٧	١١,٩-	١٨,٦-	١٦,٦	١٤,١	١,٦	٠,٥	٢,٤
المشروبات											
٠,٣-	٧,٠	٥,٧-	١٣,٥-	٢,٠	١,٦	١٢,٧-	٢٢,٧	٣٣,٢	١٧,١-	٠,٦	١,٩
المواد الخام الزراعية											
٤,٠-	٢٣,٢	٥,٤-	٢٣,٠-	١٠,١-	٤,٣-	١٦,٨-	١٣,٥	٤٨,٢	١٩,٢-	١,٨-	١١,٨
المعادن											
أسعار التجارة العالمية بوحدة حقوق السحب الخاصة^٢											
١,٨	٥,٦	٤,٨-	٦,٠	٠,٤-	٢,٢-	٥,٩	٠,٨	٣,٣	٠,٧	١,٦	٠,٣
المصنوعات											
٠,٢-	٣٢,٤	١٥,١-	٤٢,٧-	٧,٥-	٠,١-	٤,١	٢٧,٢	٢٩,٣	٣٤,٨-	٤,٠-	٢٠,٣
النفط											
١,٢-	١١,٥	١,٣-	١٠,٤-	٣,٨-	٠,٦-	٧,٣-	١٤,١	٢٨,٠	١٣,٩-	٠,٨	٤,٦
السلع الأولية غير الوقود											
٠,٤-	٥,٨	٢,٧	١٠,٠-	٤,٠-	١,٥	٠,٤	١٦,٢	١٣,٣	١٣,١-	٠,٩	٤,٠
المواد الغذائية											
٣,٦	٣,٢-	٤,٤-	٥,٢	٢٠,٨	١١,٢-	١٦,١-	١٢,٧	١٥,٣	٤,١	٢,١	٠,٩
المشروبات											
٠,٣-	٩,٩	٥,١-	٦,١-	٢,٠	٢,٤	١٠,٠-	١٨,٥	٣٤,٦	١٥,١-	٢,٢	٠,٤
المواد الخام الزراعية											
٣,٩-	٢٦,٥	٤,٨-	١٦,٤-	١٠,١-	٣,٥-	١٤,٣-	٩,٧	٤٩,٨	١٧,٢-	٠,٢-	١٠,١
المعادن											
أسعار التجارة العالمية باليورو^٢											
٢,٠	٧,١	٥,٢-	١٦,٩	٠,٥-	٦,١-	١١,٢	٠,٥-	٧,٣	٣,٩	٣,٤	١,٠-
المصنوعات											
٠,٠	٣٤,٣	١٥,٤-	٣٦,٨-	٧,٦-	٤,١-	٩,٣	٢٥,٥	٣٤,٣	٣٢,٧-	٢,٣-	١٨,٨
النفط											
١,٠-	١٣,٠	١,٦-	١,١-	٣,٩-	٤,٥-	٢,٧-	١٢,٦	٣٢,٩	١١,٢-	٢,٦	٣,٣
السلع الأولية غير الوقود											
٠,٢-	٧,٣	٢,٣	٠,٨-	٤,١-	٢,٦-	٥,٥	١٤,٧	١٧,٧	١٠,٤-	٢,٦	٢,٧
المواد الغذائية											
٣,٨	١,٨-	٤,٨-	١٦,١	٢٠,٧	١٤,٧-	١١,٩-	١١,٢	١٩,٨	٧,٣	٣,٩	٠,٤-
المشروبات											
٠,٠	١١,٥	٥,٥-	٣,٦	١,٩	١,٧-	٥,٥-	١٧,٠	٣٩,٨	١٢,٥-	٤,٠	٠,٩-
المواد الخام الزراعية											
٣,٧-	٢٨,٣	٥,٢-	٧,٨-	١٠,٢-	٧,٣-	١٠,٠-	٨,٣	٥٥,٥	١٤,٦-	١,٥	٨,٧
المعادن											

الجدول ألف-٩ موجز أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩
تجارة السلع											
حجم التجارة											
الصادرات											
٣,٣	٣,٤	١,٨	٣,١	٣,٤	٢,٧	١,٩	٦,١	١٤,٧	١٣,٠-	٢,٥	٥,٧
٤,٣	٣,٣	٢,٦	١,١	٢,٧	٤,٨	٣,٨	٧,٥	١٥,٢	٨,٣-	٣,٦	٨,٩
٣,٤	٠,٤	٢,٤	٢,٢	٠,٧-	٢,٣	٢,٧	٥,٨	٦,٣	٦,٢-	١,٨	٥,٦
٤,٦	٤,١	٢,٧	٠,٧	٤,١	٦,٠	٤,٣	٨,٢	١٨,٨	٩,٣-	٤,٢	١٠,٢
الواردات											
٤,٢	٤,٤	٢,١	٣,٥	٣,٥	٢,١	٠,٤	٥,٥	١٣,١	١٢,٧-	٢,٤	٥,٧
٤,٤	٤,٣	٢,٤	٠,٢-	٢,٦	٤,٨	٥,٠	١١,٠	١٥,٥	٩,٩-	٣,٨	٩,٩
١,٨	٦,٢	٥,٤-	٧,٤-	٠,٧	٤,٠	٨,٤	١٢,١	٨,١	١٥,٤-	١,٠	١١,١
٤,٩	٣,٩	٤,١	١,٥	٣,٠	٥,٠	٤,٣	١٠,٨	١٧,٤	٨,٦-	٤,٥	٩,٦
مخفضات الأسعار بوحدة حقوق السحب الخاصة											
الصادرات											
١,٤	٤,٠	٢,٤-	٦,٢-	٢,٠-	٠,٣	٠,٣-	٦,٣	٤,٤	٧,٤-	٠,٣-	١,٧
٠,٨	٩,٩	٧,٠-	٨,٩-	٣,٢-	١,٣-	٣,١	١٣,٣	١٢,٧	١٣,٢-	٠,٣	٦,٦
٠,٣	٢١,٨	١٣,٠-	٢٩,٢-	٦,٧-	٢,٤-	٤,٥	٢٥,٦	٢١,٦	٢٥,٩-	٢,١-	١٤,٤
٠,٩	٦,٧	٥,٢-	٠,٧-	١,٦-	٠,٧-	٢,٥	٨,٣	٩,٠	٦,٨-	١,١	٣,٦
الواردات											
١,١	٤,٢	٣,٦-	٧,٩-	٢,١-	٠,٥-	٠,٩	٨,٥	٦,٣	١٠,٧-	٠,٥-	٢,٥
١,٢	٨,٤	٥,٧-	٥,١-	٢,٧-	٠,٧-	٢,٥	٨,٣	١٠,٩	٧,٤-	٠,٨	٣,٦
١,٥	٦,٣	٤,١-	٢,٨-	٢,٤-	٠,١-	٣,٥	٦,٦	٨,٢	٢,٤-	١,٣	٣,٣
١,١	٨,٨	٦,٠-	٥,٦-	٢,٨-	٠,٩-	٢,٣	٨,٧	١١,٥	٨,٦-	٠,٦	٣,٧
معدلات التبادل التجاري											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٣	٠,٢-	١,٢	١,٩	٠,١	٠,٩	١,٢-	٢,٠-	١,٨-	٣,٧	٠,٣	٠,٨-
٠,٤-	١,٤	١,٤-	٤,٠-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٦	٤,٦	١,٦	٦,٣-	٠,٥-	٢,٩
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية											
المجموعات الإقليمية											
٢,٢-	١٣,٩	١٢,٧-	٢٠,١-	١,٦-	٦,٦-	١,٩	٢٠,٦	١٢,٩	٢٥,٧-	٣,٠-	٧,٦
٠,٣	٢,٧-	٠,٣	٨,٩	٢,٣	٠,٩	١,٢	٢,٣-	٦,١-	٢,٧	٠,٥	١,٦-
٠,٣	٢,٦-	١,٦	٢,٧	١,٣	١,٥	١,٠-	١,٨-	٣,٩-	٣,٦	٠,٢	٠,١
٢,٤-	١,٢	٢,٠	٩,٤-	٢,٥-	١,٤-	١,٤-	٥,٦	٨,٤	٥,٠-	٠,٦-	٣,٩
كومنولث الدول المستقلة ^٢											
آسيا الصاعدة والنامية											
أوروبا الصاعدة والنامية											
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان											
وباكستان											
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا											
إفريقيا جنوب الصحراء											
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
١,٢-	١٤,٦	٩,٣-	٢٧,٢-	٤,٤-	٢,٤-	١,٠	١٧,٨	١٢,٤	٢٤,١-	٣,٤-	١٠,٨
٠,٢-	١,٩-	٠,٩	٥,٢	١,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٤-	٢,٣-	١,٩	٠,٤	٠,١-
الوقود											
غير الوقود											
للمتكرة											
الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية											
٢٢,٨١٣	٢١,٨٠٢	٢٠,٥٢٢	٢٠,٩٢٨	٢٣,٥٩٣	٢٣,٢١٥	٢٢,٤٨٦	٢٢,٢٥٤	١٨,٦٩٦	١٥,٧٣٩	٢١,٢٠٥	١١,٤٦٥
١٧,٥٩٧	١٦,٨٠٣	١٥,٧١٣	١٦,١٦٥	١٨,٥٦٩	١٨,٤٧٦	١٨,٠٣٩	١٧,٩١٠	١٤,٨٩٥	١٢,٢٢٣	١٦,٦٣٩	٩,١١٧
٠,٣-	٢٨,٩	١٥,٧-	٤٧,٢-	٧,٥-	٠,٩-	١,٠	٣١,٦	٢٧,٩	٣٦,٣-	٥,٥-	٢٢,٢
٥٥,٠٦	٥٥,٢٣	٤٢,٨٤	٥٠,٧٩	٩٦,٢٥	١٠٤,٠٧	١٠٥,٠١	١٠٤,٠١	٧٩,٠٣	٦١,٧٨	٧٥,٤١	٤٤,٧٩
١,٧	٢,٨	٥,٤-	٢,٤-	٠,٤-	٣,٠-	٢,٨	٤,٣	٢,٢	١,٧-	٠,٠	١,٨
السلع والخدمات											
السلع											
متوسط سعر النفط ^٤											
بالدولار الأمريكي للبرميل											
قيمة وحدة الصادرات من المصنوعات ^٥											

^١ متوسط التغير السنوي للصادرات والواردات العالمية كنسبة مئوية.

^٢ كما هي ممثلة، على التوالي، بمؤشر قيمة وحدة الصادرات لمصنوعات الاقتصادات المتقدمة، وتشكل ٨٣٪ من الأوزان الترجيحية لتجارة الاقتصادات المتقدمة (صادرات السلع)، ومتوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحاً بحصصها من صادرات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤.

^٣ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

^٤ التغير % في متوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.

^٥ التغير % للمصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات			٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧									
٢٠١,٥	٢١٢,٦	٣٣٤,٧	٣٧٤,٦	٢٩٦,٦	٢٣٢,٦	٢٢٤,٢	٨,٤	٤٥,١-	٢,٤	٨٩,٥-	الاقتصادات المتقدمة
٧٦٦,٥-	٦٧٢,٥-	٥٢٢,٨-	٤٨١,٢-	٤٦٢,٥-	٣٩٢,١-	٣٦٦,٤-	٤٤٦,٥-	٤٦٠,٤-	٤٤٢,٥-	٣٨٤,٥-	الولايات المتحدة
٣٧٩,٦	٣٥٥,٨	٣٤٧,٢	٣٩٩,٨	٣٥١,٤	٣٢٠,٦	٢٨٦,٩	١٦١,٨	٣١,٨	٣١,١	١٩,٠	منطقة اليورو
٢٩١,٣	٢٨٠,٥	٢٨٠,٥	٢٩٤,٣	٢٨٠,٣	٢٨٢,٩	٢٥٢,٩	٢٤٨,٩	٢٢٩,٠	١٩٢,٣	١٩٦,٧	ألمانيا
١٣,٠	١١,٢-	٢٢,٩-	٢٦,٨-	٤,٨-	٣٠,٣-	٢٤,٦-	٣٢,٧-	٢٨,٣-	٢٢,٢-	٢٢,٥-	فرنسا
١٣,٤	٣٢,٢	٣٧,٠	٥٠,٨	٢٩,٦	٤٠,٥	٢٠,٥	٧,٥-	٦٨,٦-	٧٢,٧-	٤١,٤-	إيطاليا
٢٥,٩	٢٠,١	١٩,٠	٢٤,٧	١٦,٢	١٤,٩	٢٠,٧	٣,١-	٤٧,٤-	٥٦,٢-	٦٤,٣-	إسبانيا
٢٣٠,٣	٢١٠,٧	٢٠٢,٥	١٩١,٠	١٣٥,٦	٣٦,٥	٤٥,٩	٥٩,٧	١٢٩,٨	٢٢١,٠	١٤٥,٣	اليابان
٦١,٤-	٧٣,٢-	٨١,٤-	١١٤,٥-	١٢٢,٧-	١٤٠,٥-	١١٩,٦-	٩٧,٤-	٤٦,٦-	٦٦,٦-	٧٠,١-	المملكة المتحدة
٣٤,٦-	٤٥,٣-	٤٦,٨-	٥١,١-	٥٢,٨-	٤٣,٦-	٥٩,٤-	٦٥,٧-	٤٩,٦-	٥٨,٢-	٤٠,٤-	كندا
٣٧٩,٥	٣٧٠,٩	٣٧١,٣	٣٨٠,٥	٣٧٠,٩	٣٧١,٧	٣٥٥,٨	٢٧٩,٧	٢٧١,٢	٢٨٦,٨	٢٠٧,٥	اقتصادات أخرى متقدمة ^١
		٨٤,٨-	٨٨,٨-	٧١,٢-	١٥٥,٧	١٨٤,٢	٣٤٧,٧	٣٦٦,٣	٢٧٢,٨	٢٣٢,٥	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
٦٨,٠	٣٨,٦	٣٢,١	٢,٨-	٥٢,١	٥٦,٩	١٨,٢	٦٦,٣	١٠٧,٣	٦٨,٥	٤٢,٩	كومنولث الدول المستقلة ^٢
٧٩,٣	٥٥,٨	٥١,٥	٢٢,٢	٦٩,٠	٥٧,٥	٣٣,٤	٧١,٣	٩٧,٣	٦٧,٥	٥٠,٤	روسيا
١١,٣-	١٧,٢-	١٩,٥-	٢٥,٠-	١٦,٩-	٠,٦-	١٥,٢-	٥,٠-	١٠,٠	١,٠	٧,٥-	ما عدا روسيا
٥٢,٣	١٢٨,٩	١٣٩,٠	٢٦,٨	٣١٤,٧	٢٣١,٢	٩٩,٥	١٢١,٧	٩٧,٦	٢٣٣,٢	٢٧٤,٥	آسيا الصاعدة والنامية
١٦٨,٤	١٥٨,٦	١٤٩,٣	١٩٦,٤	٣٠٤,٢	٢٣٦,٠	١٤٨,٢	٢١٥,٤	١٣٦,١	٢٣٧,٨	٢٤٣,٣	الصين
٨٠,٩-	٤١,٥-	٣٦,٥-	٢٠,٩-	٢٢,١-	٢٦,٨-	٣٢,٣-	٨٧,٨-	٧٨,٢-	٤٨,١-	٣٨,٤-	الهند
١٤,١-	٢٦,٥	٣٦,٦	٤٦,٢	٣١,٧	٢٢,٧	٣,٦-	٦,٤	٤٩,٤	٤٥,٤	٦٦,١	آسيان-٥ ^٣
٦٥,٥-	٥٢,٨-	٤٩,٩-	٣٤,٦-	٣٥,٩-	٥٩,٢-	٧٢,٢-	٨١,٩-	١١٩,٥-	٨٦,٩-	٥٢,٩-	أوروبا الصاعدة والنامية
١٧٢,٣-	١٣٠,٣-	١١٣,٠-	١٠٧,٢-	١٨٣,١-	١٩١,٩-	١٦٥,٧-	١٤١,٩-	١١٧,١-	٩٧,٤-	٣٣,٧-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٥١,١-	٣٨,٢-	٢٨,٤-	٢٣,٥-	٥٨,٩-	١٠٤,٢-	٧٤,٨-	٧٤,٢-	٧٧,٠-	٧٥,٨-	٢٦,٣-	البرازيل
٢٩,٨-	٢٧,٥-	٢٤,٥-	٢٧,٩-	٣٣,٢-	٢٦,٢-	٣١,٠-	١٧,٠-	١٤,٠-	٥,٣-	٨,٧-	المكسيك
٣٦,٦-	٢٧,٨-	٣٦,٠-	١٠٥,٠-	١٢٧,٦-	١٨٥,١	٣٤٢,٣	٤١١,٣	٤٠٩,٢	١٦٧,٠	٣٢,٦	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٨٥,٨-	٥٩,٩-	٥٦,٨-	٥٦,٠-	٩١,٤-	٦٦,٤-	٣٨,١-	٢٧,٨-	١١,٢-	١١,٧-	٢٩,٨-	إفريقيا جنوب الصحراء
١٤,٥-	١١,٧-	١٠,٨-	٩,٦-	١٤,٠-	١٨,٧-	٢١,٦-	٢٠,٣-	٩,٢-	٥,٦-	٨,١-	جنوب إفريقيا
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٦٢,٦	٤١,٨	٢٦,٤	٨١,١-	١٠٤,٠-	٢٧٩,٩	٤٥٧,١	٥٧٧,٩	٦٠٥,٤	٢٩٩,٣	١٢٥,٤	الوقود
٣٠٢,٧-	١٤٥,١-	١١١,١-	٧,٧-	٣٢,٩	١٢٤,١-	٢٧٢,٩-	٢٣٠,١-	٢٣٩,١-	٢٤,٨-	١٠٨,٧	غير الوقود
٧٥,٦-	٥٢,٦-	٤٥,٤-	٣٩,٤-	٥١,٣-	٤٧,٩-	٧١,٠-	٥٩,١-	٢٧,٦-	١١,٧-	٤,١-	منها: منتجات أولية
٤٥١,٧-	٢٩٧,٠-	٢٦٢,٩-	٢٢٥,٠-	٣١٦,٠-	٣٧٥,٩-	٣٩٣,٠-	٤٢٠,٣-	٣٧٤,٧-	٢٧٥,٢-	١٧٧,٩-	حسب مصدر التمويل الخارجي
											اقتصادات المركز والمدین الصافي
											اقتصادات المركز المدین الصافي
											حسب تجربة خدمة الدين
٥٦,٧-	٣٦,٣-	٣٤,٧-	٤٠,٨-	٣٩,٨-	٣٣,٤-	٤٨,٩-	٤٩,٣-	٣٢,٦-	١٩,٤-	٢٧,٣-	اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥
											للتذكيرة
٣٨,٦-	١٠٩,٢	٢٥٠,٠	٢٨٥,٨	٢٢٥,٤	٣٨٨,٣	٤٠٨,٣	٣٥٦,٢	٣٢١,٢	٢٧٥,٣	١٤٣,٠	العالم
٤١٣,٢	٣٨٦,٧	٣٧٢,٥	٣٨٩,٩	٣٥٩,٩	٣٠٩,٧	٣٠١,٨	٢٠٤,٠	٧٧,٢	٢,١	١٩,٩-	الاتحاد الأوروبي
٩٨,٤-	٥٥,٢-	٤٧,٨-	٤٣,٧-	٧٧,٥-	٤٩,٨-	٤٣,١-	٣٧,١-	٣١,٤-	٢٠,٦-	٢٤,١-	البلدان النامية منخفضة الدخل
٢٧,٠-	١٨,٦-	٢٨,٠-	١٠٣,١-	١٢٥,٤-	١٨٧,٨	٣٤٣,١	٤١٤,٩	٤٠٨,٠	١٦٩,٩	٤٠,٣	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري (تابع)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧									
٠,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	الاقتصادات المتقدمة
٣,٢-	٣,٢-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٦-	٢,٣-	٢,٢-	٢,٨-	٣,٠-	٣,٠-	٢,٧-	الولايات المتحدة
٢,٨	٣,٠	٣,٠	٣,٤	٣,٠	٢,٤	٢,٢	١,٣	٠,٢	٠,٢	٠,١	منطقة اليورو
٧,٤	٨,٠	٨,٢	٨,٥	٨,٣	٧,٣	٦,٧	٧,٠	٦,١	٥,٦	٥,٧	ألمانيا
٠,٥	٠,٥-	٠,٩-	١,١-	٠,٢-	١,١-	٠,٩-	١,٢-	١,٠-	٠,٨-	٠,٨-	فرنسا
٠,٧	١,٨	٢,٠	٢,٧	١,٦	١,٩	١,٠	٠,٤-	٣,٠-	٣,٤-	١,٩-	إيطاليا
١,٨	١,٦	١,٥	٢,٠	١,٤	١,١	١,٥	٠,٢-	٣,٢-	٣,٩-	٤,٣-	إسبانيا
٤,٣	٤,٣	٤,٢	٣,٩	٣,١	٠,٨	٠,٩	١,٠	٢,١	٣,٩	٢,٨	اليابان
٢,١-	٢,٩-	٣,٣-	٤,٤-	٤,٣-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٧-	١,٨-	٢,٧-	٣,٠-	المملكة المتحدة
١,٨-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٣-	٣,٤-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٨-	٣,٦-	٢,٩-	كندا
٤,٧	٥,٣	٥,٥	٥,٩	٥,٩	٥,٤	٥,٢	٤,٣	٤,٢	٥,٠	٤,٢	اقتصادات أخرى متقدمة ^١
٠,٥-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٥	٠,٦	١,٢	١,٤	١,٢	١,٢	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
٢,٦	١,٨	١,٦	٠,٢-	٢,٨	٢,١	٠,٦	٢,٣	٤,١	٣,٢	٢,٥	كومونولث الدول المستقلة ^٢
٤,٣	٣,٥	٣,٣	١,٧	٥,١	٢,٨	١,٥	٣,٣	٤,٨	٤,١	٣,٨	روسيا
١,٦-	٣,٢-	٣,٩-	٥,٤-	٣,٢-	٠,١-	٢,١-	٠,٨-	١,٧	٠,٢	١,٨-	ما عدا روسيا
٠,٢	٠,٧	٠,٨	١,٣	٢,٠	١,٥	٠,٧	٠,٩	٠,٨	٢,٤	٣,٤	آسيا الصاعدة والنامية
١,٠	١,٢	١,٣	١,٨	٢,٧	٢,٢	١,٥	٢,٥	١,٨	٣,٩	٤,٧	الصين
٢,١-	١,٥-	١,٥-	٠,٩-	١,١-	١,٣-	١,٧-	٤,٨-	٤,٣-	٢,٨-	٢,٨-	الهند
٠,٤-	١,١	١,٦	٢,٢	١,٦	١,١	٠,٢-	٠,٣	٢,٦	٢,٧	٤,٩	آسيا-٣٥ ^٣
٢,٨-	٢,٨-	٢,٨-	١,٩-	٢,٠-	٢,٩-	٣,٦-	٤,٤-	٦,٣-	٥,٠-	٣,٤-	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٥-	٢,٢-	٢,١-	٢,١-	٣,٥-	٢,٢-	٢,٨-	٢,٤-	٢,٠-	١,٩-	٠,٨-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,٩-	١,٧-	١,٣-	١,٣-	٢,٣-	٤,٢-	٣,٠-	٣,٠-	٢,٩-	٣,٤-	١,٦-	البرازيل
٢,٣-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٧-	٢,٩-	٢,٠-	٢,٥-	١,٤-	١,٢-	٠,٥-	١,٠-	المكسيك
٠,٨-	٠,٨-	١,١-	٣,٤-	٤,١-	٥,٢	١٠,١	١٢,٤	١٢,٧	٦,١	١,٤	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
٤,١-	٣,٧-	٣,٨-	٤,٠-	٦,٠-	٣,٩-	٢,٤-	١,٨-	٠,٨-	٠,٩-	٢,٨-	إفريقيا جنوب الصحراء
٣,٨-	٣,٦-	٣,٤-	٣,٣-	٤,٤-	٥,٣-	٥,٩-	٥,١-	٢,٢-	١,٥-	٢,٧-	جنوب إفريقيا
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٠,٩	٠,٧	٠,٥	١,٧-	٢,٠-	٤,٣	٦,٩	٨,٩	٩,٨	٥,٩	٣,٠	الوقود
٠,٨-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٠	٠,١	٠,٥-	١,٢-	١,١	١,٢-	٠,١-	٠,٧	غير الوقود
٣,١-	٢,٩-	٢,٦-	٢,٥-	٣,١-	٢,٩-	٤,٢-	٣,٦-	١,٧-	٠,٩-	٠,٤-	منها: منتجات أولية
٢,٣-	٢,٠-	١,٩-	١,٧-	٢,٥-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٢-	٢,٩-	٢,٤-	١,٩-	حسب مصدر التمويل الخارجي
											اقتصادات المركز والمدین الصافي
											اقتصادات المركز المدین الصافي
											حسب تجربة خدمة الدين
٥,٤-	٥,٠-	٥,٠-	٥,٤-	٥,٣-	٤,٣-	٦,٢-	٦,٦-	٤,٧-	٣,١-	٥,٠-	اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥
											للتذكرة
٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٢	العالم
٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٤	٢,٢	١,٧	١,٧	١,٢	٠,٤	٠,٠	٠,١-	الاتحاد الأوروبي
٣,٣-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٤-	٤,١-	٢,٦-	٢,٤-	٢,٣-	٢,١-	١,٦-	٢,١-	البلدان النامية منخفضة الدخل
٠,٧-	٠,٦-	١,٠-	٣,٧-	٤,٤-	٥,٩	١٠,٩	١٣,٥	١٣,٦	٦,٦	١,٨	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجدول ألف-١٠ موجز أرصدة الحساب الجاري (تتمة)

(٪ من صادرات السلع والخدمات)

توقعات											
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
١,٢	١,٥	٢,٤	٢,٨	٢,٢	١,٦	١,٦	٥,١	٥,٣	٥,٥	٥,٩	الاقتصادات المتقدمة
٢٤,٦-	٢٧,٤-	٢٢,٤-	٢١,٨-	٢٥,٥-	١٦,٥-	١٦,٥-	٢٥,١-	٢١,٦-	٢٣,٨-	٢٤,٣-	الولايات المتحدة
...	١٢,٥	١١,٥	٩,٥	٨,٤	٥,٥	١,٥	١,١	٥,٨	منطقة اليورو
١٤,٧	١٦,٧	١٧,٤	١٨,٤	١٧,٨	١٦,٥	١٤,٨	١٥,٣	١٣,٦	١٣,٣	١٥,٢	ألمانيا
١,٢	١,٣	٢,٨	٣,٧	٥,٦	٣,٥	٢,٩	٤,١	٣,٤	٣,١	٣,٤	فرنسا
١,٩	٥,٦	٦,٧	٩,٢	٥,٤	٦,٤	٣,٣	١,٣	١١,١	١٣,٥	٨,٤	إيطاليا
٤,٧	٤,٥	٤,٥	٦,١	٤,١	٣,٣	٤,٧	٥,٨	١١,٥	١٥,٣	١٨,٩	إسبانيا
٢٣,٢	٢٣,٨	٢٣,٨	٢٣,٦	١٧,٣	٤,٢	٥,٥	٦,٥	١٣,٩	٢٥,٤	٢١,٧	اليابان
٧,٨	٩,٨	١١,٥	١٥,٤	١٥,٥	١٦,٦	١٤,٨	١٢,٣	٥,٩	٩,٧	١١,٢	المملكة المتحدة
٥,٥	٨,٦	٩,٢	١٥,٨	١٥,٨	٧,٧	١٥,٧	١١,٩	٩,١	١٢,٤	١٥,٤	كندا
٨,٢	٩,٤	٩,٨	١٥,٧	١٥,٢	٩,١	٨,٧	٧,١	٧,٥	٨,٨	٧,٨	اقتصادات أخرى متقدمة ^١
٢,٥	١,١	١,٥	١,٥	٥,٧	١,٩	٢,٥	٣,٨	٤,٤	٣,٩	٤,٢	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية
٨,٩	٦,١	٥,٣	٥,٦	٨,٩	٦,٧	٢,٥	٧,٣	١٢,١	١٥,٢	٨,٢	المجموعات الإقليمية
١٦,١	١٣,٤	١٢,٧	٦,٧	١٧,٥	١٥,٢	٥,٦	١٢,١	١٧,٥	١٥,٣	١٤,٧	كومنولث الدول المستقلة ^٢
٤,١	٨,٥	٩,٦	١٤,٥	١٧,٥	٥,٢	٥,٥	١,٥	٣,٢	٥,٥	٤,١	روسيا
١,٥	٣,١	٣,٥	٥,٩	٨,٣	٥,٧	٢,٦	٣,٣	٢,٨	٨,٣	١٢,٥	ما عدا روسيا
٥,٩	٦,٥	٦,٤	٨,٩	١٢,٩	٩,٦	٦,٣	٩,٩	٦,٨	١٤,٨	١٩,٥	آسيا الصاعدة والنامية
١٥,٤	٧,٨	٧,٤	٤,٧	٥,٣	٥,٦	٦,٩	١٩,٤	١٧,٣	١٢,٦	١٣,٨	الصين
١,١	٢,٦	٣,٨	٥,١	٣,٥	٢,٣	٥,٤	٥,٧	٥,٥	٦,١	١٥,٩	الهند
٦,١	٦,٣	٦,٤	٤,٨	٥,١	٧,٥	٩,٧	١١,٩	١٧,٣	١٤,٨	١٥,٣	آسيان-٣
١١,٧	١١,٥	١٥,٥	١٥,٤	١٧,٢	١٥,٧	١٣,٢	١١,٤	٩,٦	٩,٧	٤,٢	أوروبا الصاعدة والنامية
١٧,٩	١٥,٤	١١,٦	١٥,٨	٢٦,٣	٣٩,٥	٢٦,٨	٢٦,٤	٢٦,٣	٣٢,٧	١٤,٦	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٤,٧	٦,٥	٥,٧	٧,٥	٨,٣	٦,٣	٧,٧	٤,٤	٣,٨	١,٧	٣,٦	البرازيل
٥,٢	١,٤	٢,٥	٨,٦	٩,٨	١٣,١	٢٥,٩	٢٤,٣	٢٦,٧	١٣,٣	٢,٥	المكسيك
١٨,٤	١٥,٨	١٥,٩	١٧,٧	٢٦,٣	١٤,٦	٧,٩	٥,٨	٢,٣	٣,٥	٩,٩	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
١٢,٩	١٢,١	١١,٥	١٥,٨	١٤,٥	١٧,٥	١٩,٥	١٧,٣	٧,٣	٥,٢	٩,٨	وباكستان
											إفريقيا جنوب الصحراء
											جنوب إفريقيا
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٤,٦	٢,٨	١,٨	٤,٥	٥,١	١٢,٥	١٧,٣	٢١,٣	٢٤,١	١٥,٥	٨,٥	الوقود
٣,٧	٢,٢	١,٨	٥,١	٥,٦	١,٩	٤,٤	٣,٩	٤,١	٥,٥	٢,٨	غير الوقود
١٦,٥	١٣,٦	١٢,٣	١١,٦	١٤,٥	١١,٧	١٦,٨	١٣,٩	٦,٢	٣,١	١,٤	منها: منتجات أولية
٨,٧	٧,٥	٧,١	٦,٦	٩,٣	٩,٨	١٥,٣	١١,٣	١٥,٣	٩,١	٧,٣	حسب مصدر التمويل الخارجي
											اقتصادات المركز والمدن الصافي
٢٣,٢	١٩,٨	٢٥,٩	٢٧,٤	٢٤,٣	١٦,٨	٢٢,٤	٢٢,٦	١٤,٧	١٥,٤	١٧,٨	اقتصادات المركز والمدن الصافي
											حسب تجربة خدمة الدين
											اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت
											جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥
											للتنكزة
٥,٥	٥,٥	١,٢	١,٥	١,٢	١,٧	١,٧	١,٥	١,٤	١,٤	٥,٨	العالم
٤,٥	٥,٥	٥,١	٥,٤	٥,٥	٣,٩	٣,٩	٢,٨	١,٥	٥,٥	٥,٣	الاتحاد الأوروبي
١١,٩	٩,١	٨,٧	٨,٩	١٥,٧	٩,٥	٨,٥	٧,٤	٦,٤	٥,٤	٨,٥	البلدان النامية منخفضة الدخل
٥,٥	٥,٧	١,٩	٨,٧	٩,٩	١٣,٥	٢١,٤	٢٥,٥	٢٧,٣	١٣,٩	٣,٤	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

^١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.^٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.^٣ إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلاند، وفيت نام.

الجدول ألف-١١ الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٠,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	الاقتصادات المتقدمة
٣,٢-	٣,٣-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٦-	٢,٢-	٢,٢-	٢,٨-	٣,٠-	٣,٠-	٢,٧-	الولايات المتحدة
٢,٨	٣,٠	٣,٠	٣,٤	٣,٠	٢,٤	٢,٢	١,٣	٠,٢	٠,٢	٠,١	منطقة اليورو ^١
٧,٤	٨,٠	٨,٢	٨,٥	٨,٣	٧,٣	٦,٧	٧,٠	٦,١	٥,٦	٥,٧	ألمانيا
٠,٥	٠,٥-	٠,٩-	١,١-	٠,٢-	١,١-	٠,٩-	١,٢-	١,٠-	٠,٨-	٠,٨-	فرنسا
٠,٧	١,٨	٢,٠	٢,٧	١,٦	١,٩	١,٠	٠,٤-	٣,٠-	٣,٤-	١,٩-	إيطاليا
١,٨	١,٦	١,٥	٢,٠	١,٤	١,١	١,٥	٠,٢-	٣,٢-	٣,٩-	٤,٣-	إسبانيا
٨,٥	٩,١	٩,٢	٩,٦	٨,٧	٨,٩	٩,٩	١٠,٨	٩,١	٧,٤	٥,٨	هولندا
١,٩	١,٠	٠,٩	١,٠	٠,٤	٠,٧-	٠,٣-	٠,١-	١,١-	١,٨	١,١-	بلجيكا
٢,١	٢,٢	٢,٤	٢,٤	١,٨	٢,٤	٢,٠	١,٥	١,٦	٢,٩	٢,٦	النمسا
٠,١	٠,٠	٠,٣-	٠,٦-	٠,١	١,٦-	٢,٠-	٣,٨-	١٠,٠-	١١,٤-	١٢,٣-	اليونان
١,٦-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٨	٠,١	٠,١	١,٦	١,٨-	٦,٠-	١٠,١-	١٠,٤-	البرتغال
٤,٥	٤,٧	٤,٧	٤,٧	١٠,٢	١,٧	٢,١	٢,٦-	١,٦-	١,٣-	٤,٧-	أيرلندا
٠,٨-	١,٢-	١,٣-	١,١-	٠,٤-	١,١-	١,٦-	١,٩-	١,٨-	١,٢	١,٩	فنلندا
١,٤	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٢	١,٢	١,٨	٠,٩	٥,٠-	٤,٧-	٣,٤-	الجمهورية السلوفاكية
٢,٦-	١,٥-	١,٦-	٠,٩-	٢,٣-	٣,٦	١,٥	١,٢-	٣,٩-	٠,٣-	٢,١	ليتوانيا
٣,٣	٥,١	٥,٥	٦,٨	٥,٢	٦,٢	٤,٨	٢,٦	٠,٢	٠,١-	٠,٦-	سلوفينيا
٥,٨	٥,١	٥,١	٤,٨	٥,٢	٥,١	٥,٦	٥,٩	٦,١	٦,٧	٧,٤	لكسمبرغ
١,٤-	١,٤-	١,١-	١,٥	٠,٨-	٢,٠-	٢,٧-	٣,٦-	٣,٢-	٢,٠	٧,٨	لاتفيا
١,٩-	٠,٩	١,٤	٢,٧	٢,٢	١,٠	٠,١-	٢,٤-	١,٣	١,٨	٢,٥	إستونيا
٢,٢-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٤-	٢,٩-	٤,٣-	٤,٩-	٦,٠-	٤,١-	١١,٣-	٧,٧-	قبرص
٥,٠	٥,٣	٥,٥	٥,٨	٥,٢	٩,٥	٣,١	١,٧	٠,٢-	٤,٧-	٦,٦-	مالطة
٤,٣	٤,٣	٤,٢	٣,٩	٣,١	٠,٨	٠,٩	١,٠	٢,١	٣,٩	٢,٨	اليابان
٢,١-	٢,٩-	٣,٣-	٤,٤-	٤,٣-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٧-	١,٨-	٢,٧-	٣,٠-	المملكة المتحدة
٥,٧	٦,١	٦,٢	٧,٠	٧,٧	٦,٠	٦,٢	٤,٢	١,٦	٢,٦	٣,٧	كوريا
١,٨-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٣-	٣,٤-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٢,٨-	٣,٦-	٢,٩-	كندا
٣,٥-	٢,٩-	٢,٨-	٢,٦-	٤,٧-	٢,٩-	٣,٢-	٤,١-	٣,٠-	٣,٦-	٤,٦-	أستراليا
١٥,٨	١٥,٠	١٤,٨	١٤,٢	١٤,٥	١٢,٠	١٠,٤	٩,٥	٨,٢	٨,٩	١٠,٩	مقاطعة تايوان الصينية
٨,٨	١٠,٥	١٠,٨	١٢,٠	١١,٥	٨,٨	١١,٥	١٠,٥	٨,٠	١٤,٩	٧,٥	سويسرا
٣,٦	٤,٢	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٤,٦	٥,٣	٥,٦	٥,٥	٦,٠	٦,٠	السويد
١٧,١	١٩,٢	٢٠,١	١٩,٠	١٨,١	١٩,٧	١٦,٩	١٧,٤	٢٢,١	٢٣,٤	١٦,٨	سنغافورة
٣,٥	٣,١	٣,٠	٥,١	٣,٣	١,٤	١,٥	١,٦	٥,٦	٧,٠	٩,٩	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٦,٣	٥,٧	٥,٧	٤,٦	٨,٧	١١,٠	١٠,٢	١٢,٤	١٢,٤	١٠,٩	١٠,٦	النرويج
٠,٨-	٠,٧	١,٢	١,١	٠,٩	٠,٢	٠,٥-	١,٦-	٢,١-	٣,٦-	٢,٣-	الجمهورية التشيكية
٣,٢	٣,٤	٣,٤	٣,٦	٤,٣	٤,٠	٣,٥	٠,٥	٢,٣	٣,٦	٣,٦	إسرائيل
٦,٣	٧,٢	٧,٥	٨,١	٩,٢	٨,٩	٧,٨	٦,٣	٦,٦	٦,٦	٣,٥	الدانمرك
٣,٥-	٣,١-	٢,٥-	٢,٧-	٣,٤-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٩-	٢,٨-	٢,٣-	٢,٢-	نيوزيلندا
...	بورتوريكو
٢٩,٣	٣٠,٥	٢٩,٥	٢٧,١	٢٥,٤	٣٤,٢	٤٠,٢	٣٩,٣	٤١,٠	٣٩,٤	٢٨,٢	إقليم ماكاو الإداري الخاص
٥,٢	٦,٧	٦,٩	٨,٠	٥,٥	٤,٠	٦,٠	٤,٠-	٥,٣-	٦,٦-	٩,٦-	آيسلندا
...	سان مارينو
٠,٧-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٧-	١,٠-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٧-	للتذكيرة
٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٨	٣,٧	٣,٠	٢,٨	٢,٢	٠,٨	٠,٥	٠,٤	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
											منطقة اليورو ^٢

^١ تم تصحيح البيانات لأغراض إبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات داخل كل منطقة.
^٢ تم حساب البيانات على أساس حاصل أرصدة البلدان المنفردة في منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٢ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧									
٢,٦	١,٨	١,٦	٠,٢-	٢,٨	٢,١	٠,٦	٢,٣	٤,١	٣,٢	٢,٥	كومنولث الدول المستقلة^١
٤,٣	٣,٥	٣,٣	١,٧	٥,١	٢,٨	١,٥	٣,٣	٤,٨	٤,١	٣,٨	روسيا
١,٦-	٣,٢-	٣,٩-	٥,٤-	٣,٢-	٠,١-	٢,١-	٠,٨-	١,٧	٠,٢	١,٨-	ما عدا روسيا
٤,٣-	٢,٩-	٣,٢-	٢,٩-	٢,٧-	٧,٦-	٧,٣-	١٠,٠-	١٠,٤-	١٣,٦-	١٦,٥-	أرمينيا
٦,٣	٣,٨	١,٣	٣,٨	٠,٤-	١٣,٣	١٦,١	٢٠,٠	٢٦,٥	٢٨,٠	٢٢,٨	أذربيجان
٣,٥-	٥,٠-	٤,٧-	٤,٣-	٣,٦-	٦,٦-	١٠,٠-	٢,٨-	٨,٢-	١٤,٥-	١٢,٠-	بيلاروس
٩,٢-	١٢,٥-	١٢,٩-	١٢,٤-	١٢,٠-	١٠,٦-	٥,٨-	١١,٧-	١٢,٨-	١٠,٢-	١٠,٥-	جورجيا
٠,٦	٢,٨-	٤,٠-	٦,١-	٣,٠-	٣,٧	٠,٥	٠,٥	٥,٣	٠,٩	٣,٦-	كازاخستان
٩,١-	١٢,١-	١٢,٠-	٩,٤-	١١,١-	١٦,٠-	١,١-	٣,٧	٢,٩-	٢,٢-	٠,٩	جمهورية قيرغيزستان
٤,٩-	٤,٠-	٣,٨-	٣,٤-	٥,٠-	٥,٣-	٥,٢-	٧,٥-	١١,٧-	٧,٥-	٨,٢-	مولدوفا
٣,٢-	٥,١-	٥,٥-	٥,١-	٦,٠-	٢,٨-	٧,٨-	٩,٢-	٧,٣-	٩,٦-	٣,٦-	طاجيكستان
١٠,٨-	١١,٥-	١٢,٨-	٢١,٠-	١٤,٠-	٦,٤-	٧,٣-	٠,٩-	٠,٨-	١٢,٩-	١٦,٦-	تركمانستان
٣,٢-	٢,٩-	٣,٦-	٣,٦-	٠,٣-	٣,٩-	٩,٢-	٨,١-	٦,٣-	٢,٢-	١,٤-	أوكرانيا ^٢
٢,٨	١,٦	٢,١	١,٤	٠,٥-	١,٧	٢,٩	١,٢	٥,٨	٦,٦	٢,٦	أوزبكستان
٠,٢	٠,٧	٠,٨	١,٣	٢,٠	١,٥	٠,٧	٠,٩	٠,٨	٢,٤	٣,٤	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٢-	١,٠-	٠,٥-	٠,٩	١,٩	١,٣	١,٢	٠,٧	١,٠-	٠,٤	٢,٤	بنغلاديش
٩,٩	١٦,٦-	٢٩,٤-	٢٩,١-	٢٨,٣-	٢٦,٤-	٢٥,٤-	٢١,٥-	٢٩,٨-	٢٢,٣-	٦,٣-	بوتان
١٨,٩	٤,٣	٨,٣	٩,٥	١٦,٠	٣٠,٧	٢٠,٩	٢٩,٨	٣٤,٧	٣٦,٦	٣٢,٣	بروني دار السلام
٨,٠-	٨,٥-	٨,٥-	٨,٧-	١٠,٦-	١٢,١-	١٢,٣-	١١,٠-	١٠,٢-	٦,٨-	٦,٩-	كمبوديا
١,٠	١,٢	١,٣	١,٨	٢,٧	٢,٢	١,٥	٢,٥	١,٨	٣,٩	٤,٧	الصين
٥,٧-	٦,٢-	٥,٨-	٣,٠-	١,٥-	٧,٦-	٩,٧-	١,٤-	٥,١-	٤,٣-	٤,٠-	فجي
٢,١-	١,٥-	١,٥-	٠,٩	١,١-	١,٣-	١,٧-	٤,٨-	٤,٣-	٢,٨-	٢,٨-	الهند
٢,١-	٢,٠-	١,٩-	١,٨-	٢,٠-	٣,١-	٣,٢-	٢,٧-	٠,٢	٠,٧	١,٨	إندونيسيا
٤,٩-	٩,٧-	٥,٧-	٥,٠	٤٣,٢	٢٤,٠	٨,٢	٤,٥-	١٣,٤-	٢,٢-	١٣,٣-	كيريباتي
١٤,٥-	١٩,٢-	١٨,٨-	١٧,٠-	١٦,٨-	٢٠,٧-	٢٩,٦-	٢٩,٩-	١٨,٦-	١٩,٧-	٢٢,٠-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١,٨	١,٨	١,٨	٢,٠	٣,٠	٤,٤	٣,٥	٥,٢	١٠,٩	١٠,١	١٥,٠	ماليزيا
١٠,٦-	١٤,٨-	١٦,٧-	١٧,٩-	١٠,٢-	٣,٨-	٤,٥-	٧,٣-	١٦,٥-	٨,٢-	١٠,٥-	ملديف
٥,٣	٩,٤	١٠,٨	١٣,٦	١٧,٩	٠,٠	٧,٧-	٠,١	٢,٦	٢٠,٥-	١٠,٣-	جزر مارشال
٣,٠	٥,٦	٦,٧	٨,٢	٨,٦	١,٢	١٠,١-	١٣,٤-	١٨,٨-	١٥,٤-	١٩,٠-	ميكرونيزيا
٦,٢-	٩,٥-	٤,٤-	٤,١-	٤,٠-	١١,٥-	٢٥,٤-	٢٧,٤-	٢٦,٥-	١٣,٠-	٦,٩-	منغوليا
٦,٤-	٦,٧-	٦,٦-	٦,٥-	٥,٢-	٣,٣-	٤,٩-	٤,٠-	١,٨-	١,١-	١,٢-	ميانمار
٢,٢	١,٨-	٠,٥	١,٧	٩,٥-	١٣,٥-	١٨,٨	٢٨,١	٢٦,١	٤٦,٣	٦٣,٨	ناورو
٢,١-	١,٣-	٠,٣-	٦,٣	٥,٠	٤,٥	٣,٣	٤,٨	١,٠-	٢,٤-	٤,٢	نيبال
٤,٤-	٨,٨-	٧,٨-	٦,٣	٣,٤-	١٤,٦-	١١,٨-	١١,٢-	١١,٧-	٩,٠-	٩,٩-	بالاو
١٠,٥	١٤,٢	١٥,٩	١٥,٣	١٩,٦	٣,٠	٣١,٥-	٣٦,١-	٢٤,٠-	٢٠,٥-	٨,٤-	بابوا غينيا الجديدة
١,٠-	٠,٣-	٠,١-	٠,٢	٣,٨	٤,٢	٢,٨	٢,٥	٢,٥	٣,٦	٥,٠	الفلبين
٤,٣-	٥,٩-	٦,١-	٦,١-	٣,٠-	٨,١-	٠,٤-	٦,٣-	٣,١-	٦,٨-	٥,٣-	ساموا
٧,٤-	٥,٢-	٤,٠-	١,٧-	٢,٧-	٤,٣-	٣,٥-	١,٨	٨,٧-	٣٣,٤-	٢١,٩-	جزر سليمان
٢,٠-	٢,٣-	٢,٨-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٥-	٣,٤-	٥,٨-	٧,١-	١,٩-	٠,٤-	سري لانكا
٣,٠	٧,٨	٩,٧	١١,٤	٨,١	٣,٧	١,٢-	٠,٤-	٢,٥	٣,٤	٧,٩	تايلند
١٢,١-	٩,٦-	١٣,٠	٤,٧-	٨,٣	٢٦,٢	٤٢,٤	٤٠,٢	٣٩,٤	٣٩,٣	٣٧,٩	تيمور- ليشتي
٥,٤-	١١,٥-	٧,٨-	٢,١-	٧,٢-	٩,٣-	٧,٩-	١٢,٣-	١٧,٢-	١٨,٨-	١٩,٤-	تونغا
٠,٧-	٣,٩-	٥,٤-	٤,٤-	٧,٦	١٩,٣	١,٢	١٧,٢	٣٦,٥-	١١,٩-	٦,٩	توفالو
٤,٧-	١٢,٦-	١٤,٩-	١٢,١-	٩,٢-	٠,٣-	٣,٣-	٦,٥-	٨,١-	٥,٤-	٧,٩-	فانواتو
٠,٦	٣,٤	٤,١	٤,٧	٠,٥	٥,١	٤,٥	٦,٠	٠,٢	٣,٨-	٦,٥-	فييت نام
٢,٨-	٢,٨-	٢,٨-	١,٩-	٢,٠-	٢,٩-	٣,٦-	٤,٤-	٦,٣-	٥,٠-	٣,٤-	أوروبا الصاعدة والنامية
٩,٥-	١٣,٠-	١٣,٧-	١٢,١-	١٠,٨-	١٢,٩-	١٠,٨-	١٠,١-	١٣,٢-	١١,٣-	١٥,٩-	ألبانيا
٤,٣-	٦,٣-	٦,٣-	٥,٦-	٥,٧-	٧,٤-	٥,٣-	٨,٧-	٩,٥-	٦,١-	٦,٤-	البوسنة والهرسك
٠,٨-	٢,٠	٢,٣	٤,٢	٠,١-	٠,١	١,٣	٠,٩-	٠,٣	١,٧-	٨,٣-	بلغاريا
٠,٣	١,٨	٢,٨	٣,٩	٥,١	٢,١	١,٠	٠,١-	٠,٧-	١,١-	٥,١-	كرواتيا
١,٠	٣,٠	٣,٧	٤,٣	٣,٤	٢,١	٣,٨	١,٨	٠,٧	٠,٣	٠,٨-	هنغاريا
٩,٧-	١١,١-	١٠,٨-	٩,٧-	٨,٥-	٧,٠-	٣,٦-	٥,٨-	١٢,٧-	١١,٦-	٩,٢-	كوسوفو
٣,٠-	٢,٠-	١,٨-	٣,١-	٢,١-	٠,٥-	١,٦-	٣,٢-	٢,٥-	٢,٠-	٦,٨-	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
١٧,١-	٢٥,٦-	٢٢,٠-	١٩,١-	١٣,٣-	١٥,٢-	١٤,٥-	١٨,٥-	١٧,٦-	٢٢,٧-	٢٧,٩-	الجبل الأسود
٢,٧-	١,٨-	١,٧-	٠,٣-	٠,٦-	٢,١-	١,٣-	٣,٧-	٥,٢-	٥,٤-	٤,١-	بولندا
٢,٧-	٢,٥-	٢,٨-	٢,٤-	١,٢-	٠,٧-	١,١-	٤,٨-	٤,٩-	٥,١-	٤,٨-	رومانيا
٣,٨-	٤,٠-	٤,٠-	٤,٠-	٤,٧-	٦,٠-	٦,١-	١١,٥-	٨,٦-	٦,٤-	٦,٢-	صربيا
٣,٥-	٤,٦-	٤,٧-	٣,٨-	٣,٧-	٤,٧-	٦,٧-	٥,٥-	٨,٩-	٥,٨-	١,٨-	تركيا

الجدول ألف-١٢ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٢,٥-	٢,٣-	٢,١-	٢,١-	٣,٥-	٣,٢-	٢,٨-	٢,٤-	٢,٠-	١,٩-	٠,٨-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٩,٦-	٩,٦-	٩,٨-	٥,٩-	٥,٢-	١٢,٥-	١٥,١-	١٤,٨-	١٠,٣-	١٤,٦-	١٣,٩-	أنتيغوا وبربودا
٤,٢-	٣,٤-	٢,٩-	٢,٦-	٢,٧-	١,٤-	٢,٠-	٠,٢-	٠,٨-	٠,٣-	٢,٥	الأرجنتين
٦,٩-	١٠,٨-	١٣,١-	١١,٤-	١٦,٠-	٢٢,٠-	١٧,٥-	١٧,٩-	١٥,١-	١٠,١-	١٠,٣-	جزر البهاما
٤,٤-	٤,٠-	٤,٠-	٤,٥-	٥,٩-	٩,٥-	٨,٦-	٨,٧-	١٢,٤-	٥,٤-	٦,٦-	بربادوس
٣,٤-	٥,٩-	٧,٥-	١١,٠-	٩,٩-	٧,٥-	٤,٦-	١,٢-	١,١-	٢,٥-	٤,٩-	بليز
٣,٤-	٢,٦-	٣,٩-	٥,٤-	٥,٦-	١,٤	٢,٤	٧,٢	٠,٣	٣,٩	٤,٣	بوليفيا
١,٩-	١,٧-	١,٣-	١,٣-	٣,٣-	٤,٢-	٣,٠-	٣,٠-	٢,٩-	٣,٤-	١,٦-	البرازيل
٢,٣-	١,٧-	١,٤-	١,٤-	١,٩-	١,٧-	٤,١-	٤,٠-	١,٧-	١,٤	١,٨	شيلي
٢,٧-	٣,٣-	٣,٦-	٤,٤-	٦,٤-	٥,١-	٣,٢-	٣,٠-	٢,٩-	٣,٠-	٢,٠-	كولومبيا
٤,٣-	٤,٠-	٣,٨-	٣,٥-	٤,٥-	٤,٦-	٤,٨-	٥,١-	٥,٣-	٣,٢-	١,٨-	كوستاريكا
٨,٣-	١٠,٣-	٩,٥-	٧,٨-	٨,٠-	٩,٥-	٩,٧-	١٧,٣-	١٤,١-	١٥,٩-	٢٢,٧-	دومينيكا
٣,٩-	٢,٥-	١,٩-	١,٥-	٢,٠-	٣,٣-	٤,١-	٦,٤-	٧,٥-	٧,٥-	٤,٨-	الجمهورية الدومينيكية
١,١-	٠,١-	٠,٩	١,١	٢,٢-	٠,٦-	١,٠-	٠,٢-	٠,٥-	٢,٣-	٠,٥	إكوادور
٥,٠-	٣,٣-	٣,٢-	٢,٥-	٣,٦-	٥,٢-	٦,٥-	٥,٤-	٤,٨-	٢,٥-	١,٥-	السلفادور
٢٠,٠-	١٨,٥-	١٨,٧-	١٧,٦-	١٧,٧-	١٧,٥-	٢٣,٢-	٢١,١-	٢٣,٦-	٢٣,٧-	٢٤,٣-	غرينادا
٢,١-	٠,١	٠,٦	٠,٨	٠,٣-	٢,١-	٢,٥-	٢,٦-	٣,٤-	١,٤-	٠,٧	غواتيمالا
١,٥	٣,٥-	٢,٧-	٣,٥	٥,٧-	٩,٦-	١٣,٣-	١١,٦-	١٣,٠-	٩,٦-	٩,١-	غيانا
٢,١-	٢,٤-	٢,٦-	٠,٩-	٣,١-	٨,٥-	٦,٦-	٥,٧-	٤,٣-	١,٥-	١,٩-	هايتي
٣,٩-	٤,٧-	٣,٨-	٣,٨-	٦,٢-	٧,٣-	٩,٦-	٨,٦-	٨,٠-	٤,٣-	٣,٨-	هندوراس
٣,٢-	٣,٣-	٣,١-	٢,٧-	٣,٥-	٧,٥-	٩,٢-	١١,١-	١٢,٢-	٨,٠-	١١,٠-	جامايكا
٢,٣-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٧-	٢,٩-	٢,٠-	٢,٥-	١,٤-	١,٢-	٠,٥-	١,٠-	المكسيك
٨,٣-	٨,٥-	٩,٤-	٩,٥-	٨,٢-	٧,٧-	١٠,٩-	١٠,٥-	١٢,١-	٩,٠-	٨,٧-	نيكاراغوا
٣,٠-	٤,٤-	٤,٧-	٥,٣-	٧,٣-	١٣,٧-	٩,٨-	١٠,٥-	١٣,٢-	١٠,٨-	٠,٨-	بنما
٠,٥	٠,٥-	١,٤-	٠,٦	١,١-	٠,٤-	١,٧	٢,٠-	٠,٤	٠,٣-	٣,٠	باراغواي
٢,٧-	٢,٠-	١,٩-	٢,٨-	٤,٩-	٤,٤-	٤,٤-	٢,٧-	١,٩-	٢,٤-	٠,٥-	بيرو
١٤,٦-	١٨,١-	١٨,٣-	١٤,٥-	٨,٥-	٧,٨-	١١,١-	٧,٦-	١٣,٠-	٢٠,٤-	٢٥,٢-	سانت كيتس ونيفس
٩,٢-	٩,٣-	٨,٨-	٦,٧-	٢,٦-	٨,٩-	١١,١-	١٣,٥-	١٩,٠-	١٦,٣-	١١,٦-	سانت لوسيا
١٤,٩-	١٧,٥-	١٨,٤-	١٨,٩-	٢١,٢-	٢٥,١-	٣٠,٩-	٢٧,٦-	٢٩,٤-	٣٠,٦-	٢٩,٢-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢,٠	١,٢	٢,٨	٤,٤-	١٦,٦-	٧,٩-	٣,٨-	٣,٣	٩,٨	١٦,٠	٢,٩	سورينام
٢,٧-	٣,٧-	٤,١-	٥,٥-	١,٠-	١,٤	١٢,٩	١٠,٧-	٧,٠	١٨,٨	٨,٦	ترينيداد وتوباغو
٢,٥-	١,٦-	١,٥-	١,٠-	٢,١-	٤,٥-	٥,٠-	٥,١-	٢,٧-	١,٨-	١,٢-	أوروغواي
١,٨-	٢,١-	٣,٣-	٢,٤-	٧,٨-	١,٧	٢,٠	٠,٨	٤,٩	١,٩	٠,٢	فنزويلا
٠,٨-	٠,٨-	١,١-	٣,٤-	٤,١-	٥,٣	١٠,١	١٢,٤	١٢,٧	٦,١	١,٤	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان
١,٢-	٢,٣	٤,٥	٧,١	٢,٩	٢,٢	٨,٥	٥,٣	٥,٢	٦,٧	١٣,١	أفغانستان
٧,٣-	١٠,٢-	١٢,٣-	١٦,٤-	١٦,٦-	٤,٤-	٠,٤	٥,٩	٩,٩	٧,٥	٠,٣	الجزائر
٣,١-	٣,٦-	٣,٦-	٤,٧-	٢,٤-	٤,٦	٧,٤	٨,٤	٨,٨	٣,٠	٢,٤	البحرين
١٧,٦-	١٩,٠-	٢١,٦-	٢٨,٦-	٣١,٨-	٢٥,١-	٢١,٥-	١٨,٨-	١٣,١-	٢,٨	٦,٦-	جيبوتي
١,٦-	٣,٩-	٥,٣-	٥,٦-	٣,٧-	٠,٨-	٢,٢-	٣,٦-	٢,٥-	١,٩-	٣,٨-	مصر
٢,٨	٥,١	٥,٣	٦,٣	٢,٤	٣,٨	٧,٠	٦,١	١٠,٦	٤,٤	٢,٢	إيران
١,٠-	٤,٩-	٤,٤-	٧,٣-	٦,٥-	٢,٦	١,١	٥,١	١٠,٩	١,٦	١١,٥-	العراق
٦,١-	٧,٤-	٨,٦-	٩,٤-	٩,١-	٧,٣-	١٠,٣-	١٥,٢-	١٠,٣-	٧,١-	٥,٢-	الأردن
٥,١	٧,١	٨,٢	٢,٧	٥,٢	٣٣,٤	٣٩,٩	٤٥,٥	٤٢,٩	٣١,٨	٢٦,٧	الكويت
١٢,٤-	١٤,٩-	١٥,٥-	١٦,٠-	١٨,٤-	٢٨,١-	٢٦,٧-	٢٣,٠-	١٥,٥-	٢٠,٧-	١١,٩-	لبنان
١٨,٤-	١٣,٣-	١٠,٦-	٤٠,٧-	٦١,٧-	٣٤,٥-	١٤,١	٢٦,٧	٨,٢	١٩,٩	١٦,٧	ليبيا ^٢
٦,٣-	١٠,٢-	١٥,١-	١٦,٢-	١٩,٧-	٢٧,٣-	٢٢,٠-	٢٤,١-	٥,٠-	٨,٢-	١٣,٤-	موريتانيا
١,١-	٢,٠-	٢,٦-	٣,٩-	٢,٢-	٥,٧-	٧,٦-	٩,٣-	٧,٦-	٤,٤-	٥,٤-	المغرب
٦,٧-	١١,١-	١٢,٣-	١٥,٥-	١٥,٥-	٥,٨	٦,٦	١٠,١	١٣,٠	٨,٣	١,٠-	عمان
٢,١-	٣,٠-	٢,٩-	١,١-	١,٠-	١,٣-	١,١-	٢,١-	٠,١	٢,٢-	٥,٥-	باكستان
٢,٦	٠,٦	٠,٧	٢,٢-	٨,٤	٢٤,٠	٣٠,٤	٣٣,٢	٣١,١	١٩,١	٦,٥	قطر
١,٠	٢,٠	١,٥	٣,٩-	٨,٧-	٩,٨	١٨,١	٢٢,٤	٢٣,٦	١٢,٧	٤,٩	المملكة العربية السعودية
٣,٢-	٤,٣-	٤,٧-	٥,٨-	٧,٨-	٧,٠-	٨,٧-	٩,٣-	٠,٤-	٢,١-	٩,٦-	السودان ^٤
...	٢,٨-	٢,٩-	سوريا ^٥
٦,١-	٨,١-	٨,٦-	٩,٠-	٨,٩-	٩,١-	٨,٤-	٨,٣-	٧,٤-	٤,٨-	٢,٨-	تونس
٤,٨	٣,٩	٣,٥	٢,٤	٣,٣	١٠,٠	١٩,١	١٩,٨	١٢,٧	٤,٣	٣,١	الإمارات العربية المتحدة
٣,٣-	٣,١-	٤,٢-	٥,٦-	٥,٥-	١,٧-	٣,١-	١,٧-	٣,٠-	٣,٤-	١٠,١-	الجمهورية اليمنية

الجدول ألف-١٢ السوق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تتمة)

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
٤,١-	٣,٧-	٣,٨-	٤,٠-	٦,٠-	٣,٩-	٢,٤-	١,٨-	٠,٨-	٠,٩-	٢,٨-	إفريقيا جنوب الصحراء
٣,٥-	٣,٢-	٣,٨-	٤,٣-	١٠,٠-	٣,٠-	٦,٧	١٢,٠	١٢,٦	٩,١	١٠,٠-	أنغولا
٥,١-	٧,٤-	٩,١-	٧,٢-	٨,٤-	٨,٦-	٧,٤-	٧,٤-	٧,٣-	٨,٢-	٨,٣-	بنن
٤,٢	١,٠-	١,٨	١٤,٧	٧,٨	١٥,٤	٨,٩	٠,٣	٣,١	٢,٦-	٦,٣-	بوتسوانا
٦,٥-	٧,٠-	٧,٢-	٧,٧-	٨,٠-	٨,١-	١١,٣-	٧,٠-	١,٥-	٢,٢-	٤,٧-	بوركينافاسو
١٢,٣-	١٤,٢-	١٤,١-	١٧,١-	٢٢,٠-	١٩,٢-	١٩,٧-	١٨,٦-	١٤,٥-	١٢,٢-	٦,٠-	بوروندي
٤,٧-	٨,٠-	٨,٥-	٧,١-	٤,٤-	٩,١-	٤,٩-	١٢,٦-	١٦,٣-	١٢,٤-	١٤,٦-	كابوفيريدي
١,٦-	٣,٠-	٣,١-	٣,٦-	٤,١-	٤,٣-	٣,٩-	٣,٦-	٣,٠-	٢,٨-	٣,٥-	الكاميرون
٤,٨-	٩,٩-	٧,٦-	٨,٩-	٩,٠-	٥,٦-	٣,٠-	٤,٦-	٧,٦-	١٠,٢-	٩,١-	جمهورية إفريقيا الوسطى
٤,٥-	٦,٢-	٤,٧-	٨,٨-	١٢,٣-	٨,٩-	٩,١-	٧,٨-	٥,٨-	٨,٥-	٨,٢-	تشاد
١٣,٧-	١٠,٦-	١٠,١-	٩,٣-	٠,٦	٨,٦-	٨,١-	٧,٢-	٤,٩-	٠,٢-	٦,٢-	جزر القمر
٢,٤-	٢,٩-	٣,٨-	٤,٤-	٣,٩-	٥,٠-	٥,٢-	٤,٦-	٥,٢-	١٠,٥-	٦,١-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٧,٦	١٢,١	٤,٧-	٢٨,٥-	٤٢,٩-	١١,٦-	١,٧	١٧,٧	٣,١-	٧,٨	١٤,١-	جمهورية الكونغو
١,٩-	٣,٥-	٤,٠-	٢,٢-	١,٠-	١,٤	١,٤-	١,٢-	١٠,٤	١,٩	٦,٦	كوت ديفوار
٧,١-	١٠,٠-	١٠,٦-	١٧,٣-	١٣,٤-	٥,٥-	٠,٥-	٣,٩-	٢,١-	٢٩,٢-	١٨,١-	غينيا الاستوائية
١,٣-	٠,١	٠,٥	٠,١-	٢,٢-	٠,٦	٠,١-	٢,٣	٠,٦	٥,٦-	٧,٦-	إريتريا
٧,٨-	٩,١-	١٠,٠-	٩,٩-	١١,٦-	٦,٤-	٥,٩-	٦,٩-	٢,٥-	١,٤-	٦,٧-	إثيوبيا
٣,٢	٦,٣-	٨,٣-	٩,٠-	٥,٤-	٧,٤	٧,١	١٧,٧	٢١,٠	١٤,٩	٤,٤	غابون
٩,٠-	١٠,٦-	١٠,٩-	١٠,١-	١٥,٠-	١٠,٨-	١٠,٢-	٧,٩-	١٢,٣-	١٦,٣-	١٢,٥-	غامبيا
٤,٢-	٤,٩-	٦,٠-	٦,٤-	٧,٧-	٩,٦-	١١,٩-	١١,٧-	٩,٠-	٨,٦-	٥,٥-	غانا
١٥,٦-	١٢,٢-	١٤,٢-	١٢,٩-	٢٠,٢-	١٧,٦-	١٧,٢-	٢٦,٠-	٢٤,٨-	٩,٣-	٨,٢-	غينيا
٢,٢-	٤,٦-	٣,٤-	٢,٧	٠,٥-	٢,٨-	٧,٢-	١١,٩-	٤,٢-	٨,٦-	٥,٣-	غينيا-بيساو
٥,٣-	٥,٧-	٥,٨-	٥,٥-	٦,٨-	٩,٨-	٨,٨-	٨,٤-	٩,٢-	٥,٩-	٤,٤-	كينيا
١٠,٤-	٣,٧-	٦,٩-	٧,٧-	٨,٠-	٧,٨-	٩,٢-	٨,٩-	١٣,٠-	٨,٥-	٣,١	ليسوتو
٢٣,٤-	٢٨,٠-	٢٦,٦-	٢٥,١-	٣٥,٢-	٢٦,٩-	٣٠,١-	٢١,٥-	٢٧,٤-	٣٢,٠-	٢٣,٢-	ليبيريا
٤,٠-	٤,٢-	٣,٧-	٢,٣-	١,٩-	٠,٣-	٥,٩-	٦,٩-	٦,٩-	٩,٧-	٢١,١-	مدغشقر
٧,٥-	٩,١-	١٢,٥-	١٥,٥-	٩,٤-	٨,٤-	٨,٤-	٩,٢-	٨,٦-	٨,٦-	١٠,٢-	ملاوي
٥,٩-	٦,٣-	٨,٠-	٨,٠-	٧,٣-	٤,٧-	٢,٩-	٢,٢-	٥,١-	١٠,٧-	١٠,٨-	مالي
٢,١-	٥,٦-	٨,١-	٤,٣-	٤,٩-	٥,٧-	٦,٣-	٧,٣-	١٣,٨-	١٠,٣-	٧,٤-	موريشيوس
١٤٠,٨-	٦٤,٣-	٣٤,٨-	٢٨,٩-	٣٩,٤-	٢٨,٢-	٤٢,٩-	٤٤,٧-	٢٥,٣-	١٦,١-	١٠,٩-	موزامبيق
٥,٥-	٤,٦-	٤,٢-	١١,٢-	١٢,٧-	١٠,٧-	٤,٠-	٥,٧-	٣,٠-	٣,٥-	١,٥-	ناميبيا
١٢,٣-	١٨,٧-	١٨,١-	١٥,٤-	١٨,١-	١٥,٤-	١٥,٠-	١٤,٧-	٢٢,٣-	١٩,٨-	٢٤,٤-	النيجر
٠,٤	١,٠	١,٠	٠,٦	٣,٢-	٠,٢	٣,٧	٣,٨	٢,٦	٣,٦	٤,٧	نيجيريا
١٠,٧-	١١,٨-	١٠,٩-	١٤,٥-	١٣,٤-	١١,٨-	٨,٧-	١١,٢-	٧,٤-	٧,٢-	٧,٠-	رواندا
٥,٢-	٦,٧-	٨,٤-	٧,٩-	١٢,٩-	٢١,٨-	١٣,٨-	٢١,٩-	٢٧,٧-	٢٢,٩-	٢٤,٧-	سان تومي وبرينسيبي
٦,٩-	٧,٧-	٧,٨-	٧,١-	٧,٤-	٨,٩-	١٠,٤-	١٠,٨-	٨,١-	٤,٤-	٦,٧-	السنغال
١٦,٦-	١٨,٧-	١٩,١-	١٧,٢-	١٨,٨-	٢٣,٠-	١٢,١-	٢١,١-	٢٣,٠-	١٩,٤-	١٤,٨-	سيشيل
١٢,٣-	١٧,٥-	١٧,٨-	١٩,٣-	١٦,٣-	١٨,٢-	١٧,٥-	٣١,٨-	٦٥,٠-	٢٢,٧-	١٣,٣-	سيراليون
٣,٨-	٣,٦-	٣,٤-	٣,٣-	٤,٤-	٥,٣-	٥,٩-	٥,١-	٢,٢-	١,٥-	٢,٧-	جنوب إفريقيا
٢,٥-	٨,٧-	٠,٠	٦,٢	٧,٢-	١,٦-	٣,٩-	١٥,٩-	١٨,٢	جنوب السودان
١,٤-	١,٩-	١,٠-	٥,٢-	١٠,٨	٣,٤	٥,٣	٣,٣	٦,٩-	٨,٦-	١١,٤-	سوازيلند
٦,٣-	٧,٠-	٧,٢-	٦,٣-	٨,٠-	١٠,١-	١٠,٦-	١١,٦-	١٠,٨-	٧,٧-	٧,٦-	تنزانيا
٥,٤-	٨,٤-	٩,١-	٩,٨-	١١,١-	٩,٩-	١٣,٢-	٧,٥-	٨,٠-	٦,٣-	٥,٦-	توغو
٧,٩-	٨,١-	٧,٠-	٥,٩-	٦,٦-	٨,٣-	٦,٩-	٦,٧-	١٠,٠-	٨,٠-	٥,٧-	أوغندا
١,٣	٢,٥-	٣,٢-	٥,٥-	٣,٦-	٢,١	٠,٦-	٥,٤	٤,٧	٧,٥	٦,٠	زامبيا
٠,١-	٢,٢-	٠,٧-	١,٦-	٨,٣-	١٤,٩-	١٧,٦-	١٤,٦-	٢٢,٢-	١٣,٣-	٤٣,٦-	زمبابوي ^١

^١ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي. تستبعد كيريبيا وسيفاستوبول من بيانات عام ٢٠١٤ وما بعده.

^٢ راجع الملحوظات القطرية بشأن ليبيا تحت قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ يستبعد جنوب السودان من بيانات عام ٢٠١١ بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

^٥ تستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ والأعوام التالية، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^٦ توقف تداول دولار زمبابوي في مطلع عام ٢٠٠٩. وتستند البيانات إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي لتطورات الأسعار وسعر الصرف بالدولار الأمريكي. وقد تختلف تقديرات خبراء الصندوق لقيمة الدولار الأمريكي عن تقديرات السلطات.

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
الاقتصادات المتقدمة										
٢١٥,٧	٣٣٥,٧	٤٥٩,٧	٥٨٢,١	٤٢٢,٩	٢٤١,٩	١٢٠,٣-	١٩٦,٧-	٨٥,٠-	٢٢,٣	رصيد الحساب المالي
٢٩٨,٤	٣٢٢,٣	١٣٧,٤	٢١٠,٩	٢١٠,٤	١٨٢,٠	١٣٢,٢	٣٧٠,٣	٣٥١,٨	٣١٢,٠	الاستثمار المباشر، صاف
٢٨٤,٧-	١٣٢,٩-	١٨٢,٣	٥,٢	١٤٥,٥-	٣٥٧,٠-	٢٠١,٤-	٨٩٩,٧-	٧٤٤,٤-	٣٧٥,٣-	استثمارات الحافظة، صاف
٣٥,٩	٢٧,٦	٩٥,١	٣٥,٦-	٣٤,٧-	٣٣,٥	٩٢,٢-	٠,٧	١١٨,٢-	٩١,٨-	المشتقات المالية، صاف
٨٤,١	١٨,٠	٢٠,٣-	١٧٤,٣	٢٥٦,٧	٢٣١,٢	٢٢٣,٥-	٤٤,٨-	٦٤,٢	٢٨٧,٤-	استثمارات أخرى، صاف
٨٣,٢	١٠٢,٥	٦٣,١	٢٢٦,٦	١٣٤,٨	١٥٣,٠	٢٧٣,٥	٣٥٠,٧	٣٥٢,٨	٤٦٩,٧	التغير في الاحتياطيات
الولايات المتحدة										
٦٧٢,٦-	٥٢٢,٩-	٤٠٦,٥-	١٩٥,٢-	٢٨٧,٤-	٣٩١,٠-	٤٤٠,٥-	٥١٥,٨-	٤٣٧,٠-	٢٣١,٠-	رصيد الحساب المالي
١٠,٠-	٣٤,٠	٧٧,٧-	٣٠,٨-	١٣٦,١	١١٧,٧	١٣٥,٢	١٨٣,٠	٩٥,٢	١٥٩,٩	الاستثمار المباشر، صاف
٧٠١,١-	٥٤٦,٨-	٢٥٠,٢-	٩٧,٠-	١١٩,٢-	٣٠,٧-	٤٩٨,٣-	٢٢٦,٣-	٦٢٠,٨-	١٨,٥	استثمارات الحافظة، صاف
٢٢,٢-	١٦,١-	٢٢,٠	٢٥,٤-	٥٤,٣-	٢,٢	٧,١	٣٥,٠-	١٤,١-	٤٤,٨-	المشتقات المالية، صاف
٦٠,٨	٦,٠	١٠٢,٥-	٣٥,٨-	٢٤٦,٣-	٤٧٧,١-	٨٩,٠-	٤٥٣,٤-	١٠٠,٩	٤١٦,٩-	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٢,١	٦,٣-	٣,٦-	٣,١-	٤,٥	١٥,٩	١,٨	٥٢,٣	التغير في الاحتياطيات
منطقة اليورو										
...	...	٤٣٣,٧	٣٢٩,٥	٤٣٧,٦	٥٦٢,٣	١٨٥,٣	١٥٣,٨-	٦٢,٦-	٦,١	رصيد الحساب المالي
...	...	٣٠٨,٣	٢٧٠,٠	٨٣,٣	٣٦,٠	٥٨,٢	١٣١,٦	٨٥,٥	٤٢,٩	الاستثمار المباشر، صاف
...	...	٤٩٠,٥	١١٨,٠	٩١,٦	٣٦,١-	١٨٥,٣-	٤٤٤,٧-	١١٣,٧-	٣٤٧,٧-	استثمارات الحافظة، صاف
...	...	٢٨,٧	٩٥,٢	٦٠,٤	٤٢,٢	٣٨,٩	٥,٥	٤,٤-	١٥,٧	المشتقات المالية، صاف
...	...	٤١٠,٦-	١٦٥,٦-	١٩٦,٤	٥١٣,٩	٢٥٤,٦	١٣٩,٢	٤٤,٠-	٢٣٧,٢	استثمارات أخرى، صاف
...	...	١٦,٨	١١,٧	٥,٨	٦,٢	١٩,٠	١٤,٧	١٤,١	٥٨,١	التغير في الاحتياطيات
ألمانيا										
٢٨٠,٠	٢٨٠,٥	٢٩٤,٣	٢٤٩,٧	٣٢٣,٩	٢٩١,٦	١٨٥,٨	١٦٧,٧	١٢٣,٧	١٨٤,٤	رصيد الحساب المالي
٦٧,٤	٧٢,٥	٦١,٥	٦٢,٦	١٠٥,٦	٢٨,١	٣٣,٦	١٠,٣	٦٠,٦	٤٣,٠	الاستثمار المباشر، صاف
٢١٧,٦	١٩٢,٩	٢٣٧,٦	٢٢٠,٣	١٨٠,٦	٢١٢,٨	٦٦,٨	٥١,٤-	١٥٤,١	١١٩,٢	استثمارات الحافظة، صاف
٣٣,١	٣٣,٨	٣٣,٠	٢٨,٧	٤٢,١	٣١,٩	٣٠,٩	٣٩,٨	١٧,٦	٧,٥-	المشتقات المالية، صاف
٣٨,١-	١٨,٨-	٣٧,٨-	٥٩,٦-	١,٠-	١٧,٧	٥٢,٧	١٦٥,١	١١٠,٧-	١٧,٤	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٤-	٣,٣-	١,٢	١,٧	٣,٩	٢,١	١٢,٤	التغير في الاحتياطيات
فرنسا										
٩,١-	٢٠,٧-	٢٤,٦-	٧,٨-	١٠,٠-	١٩,٢-	٤٨,٠-	٧٤,٦-	٣٤,٢-	٣٠,٧-	رصيد الحساب المالي
٩,٦	٥,٨	٢,٠	٢,١-	٤٧,٩	١٣,٩-	١٩,٤	١٩,٨	٣٤,٣	٧٠,٣	الاستثمار المباشر، صاف
٣٩,٠	٣٥,٣	٤١,٦	٦٠,١	٢٣,٨-	٧٩,٣-	٥٠,٦-	٣٣٣,٧-	١٥٥,٠-	٣٢٨,٧-	استثمارات الحافظة، صاف
٢١,٩	١٨,٢	١٥,٢	١٢,٠	٣١,٥-	٢٢,٣-	١٨,٤-	١٩,٤-	٣٤,٨-	٢٣,٦	المشتقات المالية، صاف
٨١,٨-	٨٢,١-	٨٥,٥-	٨٥,٧-	٣,٦-	٩٨,٢	٣,٦-	٢٤٠,٣	١٠٥,١	٢١٢,٠	استثمارات أخرى، صاف
٢,٢	٢,٢	٢,٢	٨,٠	١,٠	١,٩-	٥,٢	٧,٧-	٧,٧	٥,٥-	التغير في الاحتياطيات
إيطاليا										
٣٤,١	٣٨,٨	٦٢,٥	٢٨,٤	٥٨,٢	١٦,٩	١٣,١-	٨٩,٦-	١١١,٢-	٥١,٨-	رصيد الحساب المالي
٦,١	٥,٦	٨,٠-	٠,٩	٣,١	٠,٩	٦,٨	١٧,٢	٢١,٣	٠,٢-	الاستثمار المباشر، صاف
١٩,٩	٣٥,٠	١٦٧,٣	٩٩,٣	٤,٧-	١٧,٥-	٣١,٣-	١٥,٩	٥٨,٤	٥٣,١-	استثمارات الحافظة، صاف
٠,٠	٠,٠	٥,٥	٣,٧	٤,٨-	٤,٠	٧,٥	١٠,١-	٦,٦	٦,٩-	المشتقات المالية، صاف
٨,١	١,٧-	١٠٠,٧-	٧٦,٢-	٦٥,٩	٢٧,٥	٢,١	١١٣,٩-	١٩٨,٩-	٠,٤-	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	١,٦-	٠,٦	١,٣-	٢,٠	١,٩	١,٣	١,٤	٨,٨	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تابع)
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
إسبانيا										
٢٨,٤	٢٧,٠	٣٢,٧	٢٤,٨	١٤,٠	٤١,٦	٠,٥	٤٣,٤-	٥٨,٩-	٧٢,٨-	رصيد الحساب المالي
٣٢,٠	٣١,٦	٣٢,٦	٣٢,٦	١٠,٧	٢٤,٦-	٢٧,٢-	١٢,٨	١,٩-	٢,٧	الاستثمار المباشر، صاف
٣٩,٧-	٤٠,٣-	٤٢,٣-	١١,٢	١٣,٥-	٨٣,٦-	٥٣,٧	٤٣,١	٤٦,٦-	٦٩,٦-	استثمارات الحافطة، صاف
٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٤-	٠,٢	١,٤	١٠,٧-	٢,٩	١١,٤-	٨,٤	المشتقات المالية، صاف
٣٦,١	٣٥,٧	٤٢,٤	٢٣,٣-	١١,٦	١٤٧,٨	١٨,٢-	١١٦,٢-	٠,٠	٢٠,٤-	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٦	٥,١	٠,٧	٢,٨	١٣,٩	١,١	٦,٠	التغير في الاحتياطيات
اليابان										
٢٠٧,٤	١٩٩,١	٢٦٨,٥	١٧٤,٨	٥٨,٦	٤,٣-	٥٣,٩	١٥٨,٤	٢٤٧,٣	١٦٨,٨	رصيد الحساب المالي
١٢٣,٠	١٢٠,٥	١٣٤,٦	١٣١,٠	١١٨,٣	١٤٤,٧	١١٧,٥	١١٧,٨	٧٢,٥	٦١,٢	الاستثمار المباشر، صاف
١٨٨,١	١٩٧,٥	٢٨٣,٦	١٣١,٧	٤٢,٢-	٢٨٠,٦-	٢٨,٨	١٦٢,٩-	١٤٧,٩	٢١١,٧	استثمارات الحافطة، صاف
٨,١-	٧,٩-	١٦,٢-	١٧,٧	٣٤,٠	٥٨,١	٦,٧	١٧,١-	١١,٩-	١٠,٥-	المشتقات المالية، صاف
١٠٦,١-	١٢١,٠-	١٢٧,٨-	١١٠,٧-	٦٠,١-	٣٤,٨	٦١,١-	٤٣,٤	٥,٥-	١٢٠,٩-	استثمارات أخرى، صاف
١٠,٥	١٠,٠	٥,٧-	٥,١	٨,٥	٣٨,٧	٣٧,٩-	١٧٧,٣	٤٤,٣	٢٧,٢	التغير في الاحتياطيات
المملكة المتحدة										
٧٤,٩-	٨٢,٨-	١٤٧,٣-	١٠٢,٧-	١٢٩,٥-	١٢٢,٩-	٨٣,٧-	٣٧,٦-	٤٦,٨-	٤٥,٤-	رصيد الحساب المالي
٦٦,٣-	١٠٩,٦-	٢٦٧,٥-	١١٥,٢-	١٩٣,٤-	١١,٢-	٣٤,٩-	٥٣,٤	١٠,١-	٦١,٠-	الاستثمار المباشر، صاف
٠,٠	٠,٠	٢٥٦,١-	٤١٥,٨-	٢٠٤,٤-	٨٦,٨-	٣٣٨,٣	١١,٤	٢١,٣	٤٨,٥-	استثمارات الحافطة، صاف
٠,١-	٧,٨-	٣٥,٩	٤٨,٦-	١,٠-	١٨,١	٥٨,٦-	٤,٨	٣٩,٤-	٤٥,٥-	المشتقات المالية، صاف
٢٠,٤-	٢٢,٩	٣٣١,٥	٤٤٤,٧	٢٥٧,٥	٥٠,٧-	٣٤٠,٦-	١١٥,١-	٢٨,٠-	١٠٠,٦	استثمارات أخرى، صاف
١٢,٠	١١,٧	٨,٨	٣٢,٢	١١,٧	٧,٨	١٢,١	٧,٩	٩,٤	٩,٠	التغير في الاحتياطيات
كندا										
٤٥,٤-	٤٦,٨-	٤٩,١-	٥٣,٤-	٤٣,٥-	٥٦,٩-	٦٢,٧-	٤٩,٤-	٥٨,٣-	٤١,٦-	رصيد الحساب المالي
١٠,٥	١٣,٠	٣٢,٧	٢٥,٥	١,٤	١٢,٠-	١٢,٨	١٢,٥	٦,٣	١٦,٩	الاستثمار المباشر، صاف
٤٨,٤-	٥١,١-	١١١,٣-	٣٥,٨-	٢٦,٢-	٢٧,١-	٦٣,٨-	١٠٤,٣-	١٠٩,٩-	٩١,٠-	استثمارات الحافطة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
٧,٤-	٨,٧-	٢٣,٩	٥١,٦-	٢٤,٠-	٢٢,٥-	١٣,٤-	٣٤,٣	٤١,٤	٢٢,٣	استثمارات أخرى، صاف
٠,٠	٠,٠	٥,٦	٨,٥	٥,٣	٤,٧	١,٧	٨,١	٣,٩	١٠,٢	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات أخرى متقدمة^١										
٣٦١,٩	٣٦٠,٨	٣٣٠,٨	٣٧٢,١	٣٦٧,١	٣٧٣,٥	٢٥٠,٤	٢٩٠,٢	٢٨٨,٨	١٥٠,٩	رصيد الحساب المالي
١١,٤	٢٩,١	٤٧,٩	٨٥,٧-	١١,٣-	٢٦,٦	٣٣,٥-	٥,٠-	٩٥,٣	٢١,٩	الاستثمار المباشر، صاف
١٦٢,٧	١٥٦,٤	٢٠٦,٢	٣١٧,٦	١٨٥,٣	١٣٠,٨	١٣٩,٢	٣٩,٩	٥٠,٧-	١٠٦,٩-	استثمارات الحافطة، صاف
١٢,٢	١١,٤	٢,٩	١٧,٣-	٢١,٩-	٢٨,٧-	٢٨,٨-	٤١,٠	١٧,٩-	٢٠,٠	المشتقات المالية، صاف
١١٩,٨	٩٠,١	٣٠,٠	١٩,٩-	١٠٨,١	١٤٤,٤	١٠١,٧-	٨٩,٤	١٧,١-	١١٤,٠-	استثمارات أخرى، صاف
٥٦,٩	٧٥,٧	٤٣,١	١٧٥,٩	١٠٦,٣	١٠١,٣	٢٧٤,٧	١٢٥,١	٢٧٩,٣	٣٣٢,٥	التغير في الاحتياطيات
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية										
٥٩,٩-	٤٩,٧-	٣٤٧,١-	٢٨٣,٤-	١٦,٦-	٣٨,٥	١٠٤,٢	٢٣٦,٢	١٢٢,٣	٥٩,٧	رصيد الحساب المالي
١٨٢,١-	٢٠٦,١-	٢٦٥,٣-	٣٤٥,٤-	٤١٤,٩-	٤٧٣,٣-	٤٨٣,٣-	٥٣٤,٠-	٤٥٤,٩-	٣٢٦,٨-	الاستثمار المباشر، صاف
٢٣,٤	٣,٦	٢٦,٧	١١٤,٥	١٢٧,٢-	١٤٩,٣-	٢٦٠,٢-	١٤٥,١-	٢٣٨,٥-	٨٦,٩-	استثمارات الحافطة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
٣٤,٠	٢٥٩,٥	٣٦٢,٦	٤٦٦,٣	٣٩٦,١	٨١,٤	٤١٩,٢	١٦٣,٩	٢٠,٣-	٤٦,٤-	استثمارات أخرى، صاف
٧٠,١	١٠٠,٦-	٤٦٦,٥-	٥٢٠,٤-	١٢٨,١	٥٨٤,١	٤٣١,٤	٧٤٩,٠	٨٣٥,٣	٥١٩,٨	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تابع)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات									
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
المجموعات الإقليمية									
كومونولث الدول المستقلة^٢									
رصيد الحساب المالي									
٦١,٠	٥٣,٠	٩,١	٦٠,٢	٤١,٠	١٩,٣	٥٠,٦	١٠٠,٧	٧٥,٥	٢٨,٧
٢,٠	٥,٢	٢٧,٠	٦,٨	١٩,٦	٤,٥	٢٧,٦	١٥,٢	٨,٥	١٥,٥
٦,٢	٠,٨	١,٣	٨,٠	٢٥,٦	١٥,٥	٧,١	١٩,٨	١٥,٧	٧,٨
...
١٨,٢	٣٠,٤	٢٦,١	٥٢,٦	٦٤,٦	٢١,٣	٥٣,٨	٦٢,٤	٣٧,٤	٣٨,٢
٣٥,٤	٢٩,٣	٩,٣	٦,٨	١١٤,٠	٢٢,٤	٣٠,٠	٣١,٩	٦٠,٥	١٠,٦
استثمارات الحافطة, صاف									
المشتقات المالية, صاف									
استثمارات أخرى, صاف									
التغير في الاحتياطيات									
آسيا الصاعدة والنامية									
رصيد الحساب المالي									
١٣٧,١	١٤٦,٥	٢٠,٩	٨٥,٩	١٤٨,٨	٣٢,٥	١٠,٤	٦٥,١	١٤٠,٩	٢١٠,٠
٣٨,٩	٢,٣	٢٥,٥	١٤٢,٣	٢٠٤,٨	٢٧٣,٠	٢٢١,٨	٢٧٧,٣	٢٢٤,٣	١١٤,١
٣١,٢	٢٣,٠	٤٦,٩	٨٣,٢	١٢٤,٠	٦٤,٧	١١٥,٦	٥٨,٠	٩٣,٣	٦٧,٠
١,٢	١,٢	١,٢	١,٥	٠,٧	٢,٠	١,٥	٠,٣	٠,٢	...
٥٠,١	٢٤٥,٤	٣٤٠,٢	٤٦٢,٤	٢٨١,٥	٧٨,٤	٢٠٧,٩	٢٨,٨	١٠٣,٥	٦٧,٨
١٨,٩	١٢٢,٦	٣٨١,٢	٣١٦,٠	١٩٥,١	٤٥٥,٥	١٣٩,٥	٤٣١,٥	٥٦٢,٩	٤٦١,٦
استثمارات الحافطة, صاف									
المشتقات المالية, صاف									
استثمارات أخرى, صاف									
التغير في الاحتياطيات									
أوروبا الصاعدة والنامية									
رصيد الحساب المالي									
٣٨,١	٣٨,٠	١٣,٣	٨,٢	٤٢,٥	٦١,٧	٦٥,٤	١٠٧,١	٨٩,١	٥١,٤
٢٨,٧	٢٦,٩	٢٩,٧	٣٣,٣	٣٢,٣	٢٥,٨	٢٧,٥	٣٩,٨	٢٦,٧	٣٠,٦
١٢,٩	١٦,٢	٥,٨	٢٤,٨	١٩,٣	٤٠,٠	٧٠,٠	٥٣,٥	٤٥,٨	١٠,١
٠,١	٠,١	٠,٣	١,٧	٠,٣	١,٤	٢,٩	١,٦	٠,٠	٠,٩
٧,٣	٤,٦	١,٩	١٢,٣	٩,٠	١٣,٠	٧,٣	٣٠,١	٥٢,٥	٤٢,٥
١٠,٨	٩,٧	٢٣,٨	١٠,٤	٠,٢	١٨,٥	٢٧,٨	١٤,٦	٣٥,٩	٣١,٠
استثمارات الحافطة, صاف									
المشتقات المالية, صاف									
استثمارات أخرى, صاف									
التغير في الاحتياطيات									
أمريكا اللاتينية والكاريبي									
رصيد الحساب المالي									
١٢٨,٧	١٠٨,٢	١١١,٩	٢٠٩,٤	٢٢٣,٠	٢٠٤,٥	١٦٢,٢	١٢٧,٦	١٢٤,٥	٣٢,٣
١٣٣,٦	١٢٧,٩	١٤٢,٠	١٣٣,٦	١٣٨,٧	١٤٨,٣	١٥٠,٩	١٤٦,٩	١١٢,٣	٧٣,٥
٣١,١	٣٨,٦	٤٦,٤	٦٢,١	١١٨,٢	١٠٨,١	٩٦,٣	١٠٧,٨	١٠٧,٦	٢٥,٥
...
٣٣,١	٥١,٦	٦٠,٩	١٣,١	٧,٩	٤٤,٦	٢٦,١	١٤,٢	٣,٨	١١,٥
٣,١	٦,٩	١٧,٢	٣٣,٣	٣٨,٠	٦,٤	٥٩,٦	١١٠,٥	٩٠,٩	٥٤,٧
استثمارات الحافطة, صاف									
المشتقات المالية, صاف									
استثمارات أخرى, صاف									
التغير في الاحتياطيات									
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا									
وأفغانستان وباكستان									
رصيد الحساب المالي									
٣٧,٥	٥٣,٢	١٤٧,٧	١٣٣,٠	١٨١,٨	٣٠٦,٨	٢٨٥,٥	٣١٨,٠	١٢١,١	٤٦,٨
٢٥,٤	٢٠,٤	١٩,٤	١١,٤	٣٢,٥	٨,٦	٢٥,٨	٢٣,١	٤٩,٣	٦٤,٠
٤٢,٨	٥٠,١	٥٠,٥	٧٤,٧	١٣٠,٩	٧٠,٣	٥٧,١	٧٣,٤	٢٤,٣	٣٢,٠
...
٥٤,٢	٥٧,٢	٥١,٩	٥٧,٣	٦٥,٧	١١٦,٦	٩٩,٦	١٢٩,٤	٦٠,٤	١٥,٩
٠,٧	٢٥,٧	١٢٦,٨	١٣٩,١	١٧,٧	١٢٨,٤	١٥٤,٦	١٣٨,٢	٨٥,٧	٣٠,٧
استثمارات الحافطة, صاف									
المشتقات المالية, صاف									
استثمارات أخرى, صاف									
التغير في الاحتياطيات									
إفريقيا جنوب الصحراء									
رصيد الحساب المالي									
٥٣,٦	٤٩,٨	٦٢,٤	٧٨,٩	٧٧,٥	٥٣,٧	١٤,٦	١٣,٠	١,٦	٤٨,٥
٣٥,٢	٢٨,٠	٢١,٧	٣١,٧	٢٦,٢	٢٢,١	٢٩,٨	٣١,٧	٣٣,٧	٢٩,٢
١٢,٨	١٣,٩	١٩,٨	١٤,١	٢٢,٣	٢٢,٤	٢٨,٤	١٩,٢	٠,٤	٨,٥
٠,٠	٠,٠	١,٠	٠,٤	١,٥	٠,٨	١,٧	١,٧	٠,٢	٠,٢
٥,٨	٦,١	١١,٠	١٦,٩	١٦,٨	٩,٥	٢٤,٦	١٦,٨	٣٤,٠	١,٦
٢,٦	١,٩	٨,٧	١٤,٨	٨,٥	٢,٧	١٩,٨	٢٢,٣	٠,٦	٧,٥
استثمارات الحافطة, صاف									
المشتقات المالية, صاف									
استثمارات أخرى, صاف									
التغير في الاحتياطيات									

الجدول ألف-١٣ موجز أرصدة الحساب المالي (تتمة)

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
٢٩,٣	٧,٧	١٢٧,١-	١٠٦,٦-	٢٠٠,٦	٣٥٤,٣	٤٣٩,٧	٥٠٣,٩	٢٤٧,٠	٧,٦	رصيد الحساب المالي
١٦,٨-	١٩,٠-	٤٣,٢-	١١,٧-	٨,٨-	٣,٩	٤١,١-	٢٨,٨-	٢٩,٢-	٥٩,٠-	الاستثمار المباشر، صاف
٥١,٥	٥٣,٥	٤٩,٣	٧٩,٢	١٥٣,٣	٦٩,٤	٣٢,٩	٨٤,١	١٧,٩	٧,٥	استثمارات الحافظة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
١٦,٣-	١٦,١-	١٢,٥	١٤,٧	١٥٦,٩	١٧٣,٨	٢٠٧,١	٢٤٨,٧	١٣٩,٨	١٠٨,٢	استثمارات أخرى، صاف
١١,٦	١٠,١-	١٤٥,٥-	١٩٠,٥-	١٠١,٥-	١٠٦,٧	٢٤٠,٠	١٩٨,٧	١١٧,٠	٥١,٧-	التغير في الاحتياطيات
غير الوقود										
٨٩,٢-	٥٧,٤-	٢٢٠,٠-	١٧٦,٨-	٢١٧,٢-	٣١٥,٨-	٣٣٥,٥-	٢٦٧,٧-	١٢٣,٠-	٥٤,٥	رصيد الحساب المالي
١٦٥,٣-	١٨٧,١-	٢٢٣,١-	٣٣٣,٧-	٤٠٦,١-	٤٧٧,٢-	٤٤٢,٣-	٥٠٥,٢-	٤٢٣,٤-	٢٦٥,٢-	الاستثمار المباشر، صاف
٢٨,١-	٥٠,٠-	٢٢,٧-	٣٥,٣	٢٨٠,٥-	٢١٨,٧-	٢٩٣,١-	٢٢٩,٢-	٢٥٦,٣-	٩٤,٧-	استثمارات الحافظة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
٥٠,٣	٢٧٥,٦	٣٥٠,١	٤٥١,٦	٢٣٩,٢	٩٢,٤-	٢١٢,٢	٨٤,٨-	١٥٩,٨-	١٥٤,٧-	استثمارات أخرى، صاف
٥٨,٥	٩٠,٥-	٣٢١,٠-	٣٣٠,٠-	٢٢٩,٦	٤٧٧,٤	١٩١,٤	٥٥٠,٣	٧١٧,٣	٥٧١,٧	التغير في الاحتياطيات
حسب مصدر التمويل الخارجي										
اقتصادات المركز المدين الصافي										
٢٤٣,٨-	٢١٤,٧-	٢٠٦,٥-	٢٩٨,٠-	٤٠٥,١-	٤١١,١-	٤٣٢,٠-	٣٨٦,٢-	٢٩٠,٢-	١٩٩,٧-	رصيد الحساب المالي
٣١٥,١-	٢٩١,٣-	٢٨٩,٠-	٢٨٤,٤-	٢٨٦,٨-	٢٦١,٣-	٢٧٨,٠-	٢٨٣,٨-	٢٢٣,٢-	٢٠٣,٤-	الاستثمار المباشر، صاف
٦١,٢-	٦٩,٩-	٤٧,٧-	٥٠,١-	٢٠٤,٦-	١٦٨,٢-	٢١٦,٢-	١٨٥,١-	٢١٦,٩-	٦٢,٧-	استثمارات الحافظة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
٤٦,١	٨٥,٩	٤٤,٦	٣٦,٥	٢٩,٧-	٣٤,٣-	٥٣,٢-	٦٥,١-	٨٧,٣-	٧٩,٧-	استثمارات أخرى، صاف
٩١,٠	٦٦,١	٩٠,٩	٢,٥-	١١٣,٤	٥٦,٨	١١٧,٤	١٤٥,٠	٢٣٨,٦	١٤٧,٥	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات المركز المدين الصافي										
حسب تجربة خدمة الدين										
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت										
جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥										
١١,٤-	١١,٦-	٣١,٧-	٢٨,٦-	٤٣,٣-	٢١,٩-	٥٠,٥-	٢٦,٦-	١٥,٨-	١٨,٦-	رصيد الحساب المالي
٢٤,٢-	٢٠,٠-	١٥,٦-	١٥,٩-	١٥,٧-	١٤,٣-	٢٦,٥-	٢٠,٤-	١٨,٦-	١٨,١-	الاستثمار المباشر، صاف
٠,٢-	٢,٩-	٠,٨	٣,٢-	٥,٨-	٧,٤	١,٤-	١,٠	١١,٢-	١٤,١	استثمارات الحافظة، صاف
...	المشتقات المالية، صاف
١,٥-	١١,٧	١٦,٨-	١٧,١-	١٠,٠-	١٢,٤-	٣,٣-	٥,٠	٢,٤	٢,١-	استثمارات أخرى، صاف
١٥,٦	١,٩	١,٦	٨,٣	١١,١-	١,٩-	٢١,٢-	١١,٧-	١١,٧	١٢,١-	التغير في الاحتياطيات
للتذكيرة										
العالم										
١٥٥,٨	٢٨٥,٩	١١٢,٥	٢٩٨,٧	٤٠٦,٣	٢٨٠,٤	١٦,١-	٣٩,٥	٣٧,٤	٨١,٩	رصيد الحساب المالي

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتحسب الأرقام المجمعة للمجموعات القطرية المختلفة على اعتبار أنها حاصل قيم للدولار الأمريكي في البلدان المنفردة ذات الصلة. ولا تظهر المشتقات المالية لبعض مجملات المجموعة بسبب قصور البيانات. ولا تتوافر التوقعات بالنسبة لمنطقة اليورو بسبب القيود على البيانات.

١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	١٩٩٩	
-٢٠١٩	٢٠٢٢								-٢٠٠٣	٢٠٠٨	
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٣	٠,٤	٠,٧	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,٠	٠,٧-	٠,٨-	
٠,٣	٠,٤	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,١-	٠,٧-	٠,٨-	
٢٢,٠	٢١,٨	٢١,٨	٢٢,٣	٢٢,٤	٢٢,٢	٢١,٦	٢١,٤	٢١,٠	٢١,٥	٢٢,٤	
٢١,٧	٢١,٤	٢١,١	٢٠,٨	٢١,١	٢١,٢	٢٠,٩	٢١,٠	٢١,١	٢٢,٢	٢٣,٠	
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	
الولايات المتحدة											
٣,٤-	٣,٣-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٦-	٢,٣-	٢,٢-	٢,٧-	٣,٠-	٤,٥-	٤,٦-	
٣,٤-	٣,٣-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٦-	٢,٣-	٢,٢-	٢,٨-	٣,٠-	٤,٦-	٤,٦-	
١٧,٥	١٧,٣	١٧,٣	١٨,٦	١٩,١	١٩,٢	١٨,٣	١٧,٧	١٥,٧	١٦,٧	١٨,٣	
٢١,٠	٢٠,٦	٢٠,٠	١٩,٧	٢٠,٣	٢٠,٠	١٩,٨	١٩,٤	١٨,٥	٢١,٢	٢٢,٤	
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	
منطقة اليورو											
...	٣,٤	٢,٩	٢,٥	٢,٤	١,٤	٠,٤	٠,١	٠,٥-	
٣,٩	٣,٠	٣,٠	٣,٤	٣,٠	٢,٤	٢,٢	١,٣	٠,٢	٠,٠	٠,٦-	
٢٤,٢	٢٣,٩	٢٣,٧	٢٣,٩	٢٣,٦	٢٢,٩	٢٢,٣	٢٢,٣	٢٢,٤	٢٢,٧	٢٣,١	
٢٠,٦	٢٠,٢	٢٠,٠	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٦	٢٠,١	٢١,٥	٢٢,٣	٢٢,٨	
...	٠,١	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	
ألمانيا											
٧,٦	٨,٠	٨,٢	٨,٥	٨,٣	٧,٣	٦,٧	٧,٠	٦,١	٥,٠	٢,٧	
٧,٦	٨,٠	٨,٢	٨,٥	٨,٣	٧,٣	٦,٧	٧,٠	٦,١	٥,٠	٢,٧	
٢٧,٠	٢٧,٢	٢٧,٣	٢٧,٦	٢٧,٦	٢٧,٠	٢٦,٢	٢٦,٣	٢٧,٢	٢٤,٦	٢٣,٥	
١٩,٤	١٩,٢	١٩,١	١٩,١	١٩,٢	١٩,٨	١٩,٥	١٩,٣	٢١,١	١٩,٦	٢٠,٩	
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	
فرنسا											
٠,٣	٠,٤-	٠,٩-	١,٠-	٠,١-	١,٠-	٠,٨-	١,٢-	٠,٩-	٠,٢	١,٥	
٠,٢	٠,٥-	٠,٩-	١,١-	٠,٢-	١,١-	٠,٩-	١,٢-	١,٠-	٠,١	١,٥	
٢٢,١	٢١,٤	٢١,٢	٢١,٧	٢٢,٢	٢١,٤	٢١,٤	٢١,٤	٢٢,٢	٢٢,٦	٢٢,٨	
٢١,٩	٢١,٩	٢٢,٢	٢٢,٨	٢٢,٤	٢٢,٥	٢٢,٣	٢٢,٦	٢٢,٢	٢٢,٥	٢٢,٤	
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	
إيطاليا											
١,٢	١,٩	٢,١	٢,٨	١,٨	٢,١	١,٠	٠,١-	٢,٩-	١,٥-	٠,٥-	
١,١	١,٨	٢,٠	٢,٧	١,٦	١,٩	١,٠	٠,٤-	٣,٠-	١,٦-	٠,٦-	
١٩,٤	١٩,٤	١٩,٤	١٩,٨	١٨,٩	١٨,٩	١٧,٩	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	٢٠,٦	
١٨,٣	١٧,٦	١٧,٣	١٧,٠	١٧,٣	١٧,٠	١٧,٠	١٧,٩	٢٠,٥	٢١,١	٢١,٢	
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	
إسبانيا											
٢,٤	٢,٢	٢,٢	٢,٧	٢,٠	١,٦	٢,٢	٠,٣	٢,٨-	٦,٠-	٥,٣-	
١,٨	١,٦	١,٥	٢,٠	١,٤	١,١	١,٥	٠,٢-	٣,٢-	٦,٦-	٦,١-	
٢٢,٦	٢٢,٢	٢٢,١	٢٢,٤	٢١,٤	٢٠,٥	٢٠,٢	١٩,٨	١٨,٧	٢١,٧	٢٢,٣	
٢٠,٨	٢٠,٦	٢٠,٥	٢٠,٤	٢٠,١	١٩,٤	١٨,٧	٢٠,٠	٢١,٩	٢٨,٤	٢٨,٤	
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٦	٠,٧	
اليابان											
٤,٣	٤,٢	٤,١	٣,٧	٣,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٢,١	٣,٥	٣,٠	
٤,٣	٤,٣	٤,٢	٣,٩	٣,١	٠,٨	٠,٩	١,٠	٢,١	٣,٦	٣,٢	
٢٨,٤	٢٧,٩	٢٧,٧	٢٧,٢	٢٧,٠	٢٤,٦	٢٤,١	٢٣,٦	٢٤,٢	٢٧,٣	٢٨,٥	
٢٤,٠	٢٣,٧	٢٣,٥	٢٣,٤	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٢	٢٢,٧	٢٢,١	٢٣,٧	٢٥,٣	
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	
المملكة المتحدة											
٢,٤-	٢,٩-	٣,٣-	٤,٥-	٤,٣-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٧-	١,٨-	٢,٣-	٢,٢-	
٢,٤-	٢,٩-	٣,٣-	٤,٤-	٤,٣-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٧-	١,٨-	٢,٣-	٢,١-	
١٤,٧	١٣,٧	١٣,٤	١٢,٦	١٣,٠	١٢,٧	١٢,٠	١٢,٤	١٤,١	١٤,٩	١٥,٩	
١٧,١	١٦,٦	١٦,٧	١٧,٠	١٧,٢	١٧,٤	١٦,٧	١٦,١	١٥,٩	١٧,٢	١٨,١	
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	

الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض (تابع)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط											
-٢٠١٩	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٨
كندا											
٢,١-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٣-	٣,٤-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٣,٦-	٢,٥-	٠,١	١,٤
٢,١-	٢,٧-	٢,٩-	٣,٣-	٣,٤-	٢,٤-	٣,٢-	٣,٦-	٣,٦-	٢,٨-	٠,١	١,٤
٢٠,٣	١٩,٧	١٩,٥	١٩,٥	٢٠,٤	٢٢,٢	٢١,٧	٢١,٣	٢١,٣	٢١,٤	٢٢,٩	٢٣,١
٢٢,٥	٢٢,٤	٢٢,٤	٢٢,٩	٢٣,٨	٢٤,٧	٢٤,٩	٢٤,٩	٢٤,٩	٢٤,٢	٢٢,٧	٢١,٧
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٠
اقتصادات أخرى متقدمة^١											
٤,٨	٥,٢	٥,٤	٥,٨	٥,٧	٥,٢	٥,٣	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٣,٧
٤,٩	٥,٣	٥,٥	٥,٩	٥,٩	٥,٤	٥,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٢	٤,٢	٣,٨
٣٠,٤	٣٠,٦	٣٠,٧	٣٠,٦	٣١,١	٣٠,٧	٣٠,٦	٣٠,٤	٣٠,٤	٣٠,٧	٣٠,٢	٢٩,٨
٢٥,٣	٢٥,٢	٢٥,١	٢٤,٦	٢٤,٨	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٦,١	٢٦,٣	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٥,٨
٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١-
السوق الصاعدة والاقتصادات النامية											
٠,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,٥	٠,٧	١,٣	١,٥	٢,٩	٢,٩	٢,٥
٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٥	٠,٦	١,٢	١,٤	٢,٩	٢,٩	٢,٤
٣١,٧	٣١,٧	٣١,٧	٣٢,٠	٣٢,٧	٣٣,٠	٣٢,٦	٣٣,٣	٣٣,٤	٣١,٣	٣١,٣	٢٨,٦
٣٢,٠	٣٢,٠	٣٢,٠	٣٢,٢	٣٢,٩	٣٢,٦	٣٢,١	٣٢,٢	٣٢,١	٣٢,١	٢٨,٧	٢٦,٤
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢
كومونولث الدول المستقلة^٢											
٢,٤	١,٨	١,٦	٠,٢-	٢,٨	٠,٦	٠,٦	٢,٢	٤,١	٥,٠	٦,٦	٦,٦
٢,٤	١,٨	١,٦	٠,٢-	٢,٨	٢,١	٠,٦	٢,٣	٤,١	٥,٣	٧,٠	٧,٠
٢٥,٩	٢٥,٧	٢٤,٩	٢٦,٢	٢٦,٤	٢٤,٩	٢٢,٥	٢٥,٩	٢٧,٦	٢٦,٨	٢٧,٧	٢٧,٧
٢٢,٩	٢٣,٧	٢٣,١	٢٥,٩	٢٣,٣	٢٢,٧	٢١,٧	٢٣,٥	٢٣,٥	٢١,٥	٢٠,٩	٢٠,٩
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٥-	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٣-	٠,٤-	٠,٤-
آسيا الصاعدة والنامية											
٠,٥	٠,٧	٠,٩	١,٤	٢,٠	١,٦	٠,٨	١,٠	٠,٩	٤,١	٤,١	٣,٥
٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٣	٢,٠	١,٥	٠,٧	٠,٩	٠,٨	٤,٠	٤,٠	٣,٤
٣٨,٩	٤٠,١	٤٠,٦	٤١,١	٤٢,٥	٤٣,٦	٤٣,١	٤٣,٦	٤٣,٨	٤١,٥	٣٧,٠	٣٧,٠
٣٨,٥	٣٩,٤	٣٩,٨	٣٩,٨	٤٠,٦	٤٢,٠	٤٢,٣	٤٢,٦	٤٢,٩	٣٧,٧	٣٤,٠	٣٤,٠
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
أوروبا الصاعدة والنامية											
٢,٠-	١,٩-	٢,٠-	١,٢-	٠,٧-	١,٧-	٢,٥-	٣,٤-	٥,٥-	٥,١-	٤,٦-	٤,٦-
٢,٧-	٢,٨-	٢,٨-	١,٩-	٢,٠-	٢,٩-	٣,٦-	٤,٤-	٦,٣-	٥,٥-	٤,٩-	٤,٩-
٢٢,٧	٢٢,٣	٢٢,١	٢٢,٧	٢٢,٨	٢٢,١	٢١,٥	٢٠,٥	٢٠,٤	١٩,٦	١٩,٦	١٩,٦
٢٥,٣	٢٥,١	٢٤,٩	٢٤,٥	٢٤,٧	٢٤,٩	٢٥,٠	٢٤,٩	٢٦,٦	٢٥,١	٢٤,٢	٢٤,٢
٠,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٧	١,٣	١,٣	١,١	٠,٩	٠,٨	٠,٤	٠,٣	٠,٣
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
٢,٤-	٢,٣-	٢,١-	٢,١-	٣,٥-	٣,٢-	٢,٧-	٢,٤-	٢,٠-	٠,٢	٠,٤-	٠,٤-
٢,٥-	٢,٣-	٢,١-	٢,١-	٣,٥-	٣,٢-	٢,٨-	٢,٤-	٢,٠-	٠,٠	٠,٥-	٠,٥-
١٨,٤	١٧,٢	١٧,٢	١٧,٣	١٨,٥	١٧,٩	١٩,٠	١٩,٨	٢٠,٣	٢٠,٩	١٩,٧	١٩,٧
٢٠,٩	١٩,٦	١٩,٣	١٩,٥	٢٢,٢	٢١,٨	٢٢,٣	٢٢,٣	٢٢,٢	٢١,٠	٢٠,٤	٢٠,٤
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان											
٠,١-	٠,٤-	٠,٨-	٣,٠-	٣,٥-	٥,٨	١٠,٠	١١,٩	١٢,٧	٩,١	٨,٥	٨,٥
٠,٨-	٠,٨-	١,١-	٣,٤-	٤,١-	٥,٣	١٠,١	١٢,٤	١٢,٧	٩,٥	٨,٨	٨,٨
٢٧,٦	٢٦,٧	٢٦,٥	٢٤,١	٢٤,٩	٣٣,١	٣٥,٤	٣٧,٥	٣٨,٦	٣٥,٩	٣٣,٩	٣٣,٩
٢٦,٤	٢٦,١	٢٦,٧	٢٦,٨	٢٧,٩	٢٦,٨	٢٥,٠	٢٥,٥	٢٥,٩	٢٧,١	٢٥,٥	٢٥,٥
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢
إفريقيا جنوب الصحراء											
٣,٦-	٣,٣-	٣,٤-	٣,٥-	٥,٥-	٣,٤-	١,٨-	٠,٦-	٠,٢-	٢,٣	٢,٠	٢,٠
٤,٠-	٣,٧-	٣,٨-	٤,٠-	٦,٠-	٣,٩-	٢,٤-	١,٨-	٠,٨-	٠,٨	٠,٧	٠,٧
١٦,٢	١٥,٥	١٥,١	١٥,٤	١٥,٠	١٧,٤	١٨,٣	١٩,٠	١٩,٤	٢٠,٦	١٩,٣	١٩,٣
٢٠,١	١٩,١	١٨,٩	١٩,١	٢٠,٨	٢١,٣	٢٠,٨	٢٠,٧	٢٠,١	١٩,٦	١٨,٥	١٨,٥
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١,٢	٠,٦	١,٥	١,٢	١,٢

الجدول ألف-١٤ موجز صافي الإقراض والاقتراض (تتمة)

(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات							
متوسط -٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	١٩٩٩-٢٠٠٣
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
١,٤	١,٠	٠,٧	١,٤-	١,٧-	٣,٨	٦,٨	٨,٥	٩,٨	٩,٢	٩,١
٠,٩	٠,٧	٠,٥	١,٧-	٢,٠-	٤,٣	٦,٩	٨,٩	٩,٨	٩,٦	٩,٤
٢٦,١	٢٥,٥	٢٥,٢	٢٤,٤	٢٥,٩	٢٩,٤	٣٠,٠	٣٢,٩	٣٤,٢	٣٢,٩	٣٢,٤
٢٣,٧	٢٣,٧	٢٤,٠	٢٥,٤	٢٧,٢	٢٥,١	٢٣,٤	٢٤,٣	٢٤,٣	٢٣,٩	٢٣,٤
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,٧-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠
غير الوقود										
٠,٦-	٠,٤-	٠,٣-	٠,١	٠,٣	٠,٣-	١,٠-	٠,٨-	١,٠-	١,١	٠,٦
٠,٧-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٠	٠,١	٠,٥-	١,٢-	١,١-	١,٢-	٠,٨	٠,٤
٣٢,٨	٣٣,٠	٣٣,١	٣٣,٥	٣٤,٢	٣٣,٩	٣٣,٣	٣٣,٤	٣٣,٢	٣٠,٨	٢٧,٦
٣٣,٥	٣٣,٦	٣٣,٥	٣٣,٥	٣٤,١	٣٤,٤	٣٤,٤	٣٤,٤	٣٤,٣	٣٠,١	٢٧,٣
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
حسب مصدر التمويل الخارجي										
اقتصادات المركز المدين الصافي										
٢,٠-	١,٨-	١,٧-	١,٦-	٢,١-	٢,٤-	٢,٦-	٢,٩-	٢,٧-	١,١-	١,١-
٢,٢-	٢,٠-	١,٩-	١,٧-	٢,٥-	٢,٧-	٢,٩-	٢,٢-	٢,٩-	١,٥-	١,٣-
٢٣,٨	٢٣,٩	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٣	٢٢,٤	٢٢,٤	٢٢,٩	٢٣,٥	٢٣,١	٢١,٦
٢٦,٠	٢٤,٩	٢٤,٥	٢٤,٣	٢٤,٧	٢٥,٠	٢٥,٢	٢٦,٠	٢٦,٢	٢٤,٧	٢٣,٢
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٣
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
اقتصادات عليها متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها خلال ٢٠١١-٢٠١٥										
٥,٠-	٤,٧-	٤,٨-	٥,٣-	٤,٨-	٣,٨-	٥,٨-	٥,٩-	٤,٢-	١,٣-	٠,٢-
٥,٢-	٥,٠-	٥,٠-	٥,٤-	٥,٣-	٤,٣-	٦,٢-	٦,٦-	٤,٧-	١,٩-	٠,٧-
١٧,٠	١٤,٩	١٣,٥	١٢,٧	١٢,٧	١٣,٩	١٣,٤	١٤,٣	١٦,٠	٢٠,٩	٢٠,٨
٢٢,١	١٩,٧	١٨,٤	١٨,١	١٨,٠	١٨,٣	١٩,٦	٢٠,٩	٢٠,٧	٢٢,٨	٢٢,١
٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٥
للتذكرة										
العالم										
٠,١	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٠
٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٢	٠,٠
٢٦,٢	٢٥,٨	٢٥,٧	٢٦,٠	٢٦,٥	٢٦,٤	٢٥,٩	٢٥,٩	٢٥,٦	٢٤,٣	٢٣,٩
٢٦,١	٢٥,٦	٢٥,٤	٢٥,٢	٢٥,٨	٢٥,٦	٢٥,٣	٢٥,٢	٢٥,٠	٢٤,١	٢٣,٩
٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة للمجموعات القطرية المختلفة على اعتبار أنها حاصل قيم للدول الأمريكية في البلدان المنفردة ذات الصلة. ويختلف ذلك عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتستند تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكوين رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتستند تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الصلات بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي العالم كمتطابقات محاسبية. الادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (CAB) (S - I = CAB). كذلك فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (KAB) (NLB = CAB + KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلالات الناجمة عن القصور في البيانات المصدرية وإعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافر البيانات.

^١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٢ تدخل جورجيا وتركمانستان وأوكرانيا، وهم ليسوا أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، ضمن هذه المجموعة لأسباب تتعلق بالعوامل الجغرافية وأوجه التشابه في الهيكل الاقتصادي.

الجدول ألف-١٥ موجز السيناريو الأساسي العالمي في الأجل المتوسط

توقعات		متوسطات							
متوسطات		متوسطات							
-٢٠١٩	-٢٠١٥	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٨-٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩		
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٨-٢٠٠٩	٢٠٠٨-١٩٩٩		
								التغير السنوي %	
٣,٧	٣,٤	٣,٦	٣,٥	٣,١	٣,٤	٣,٣	٤,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي	
١,٧	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٧	٢,١	١,٤	٢,٥	الاقتصادات المتقدمة	
٥,٠	٤,٤	٤,٨	٤,٥	٤,١	٤,٢	٤,٩	٦,٢	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	
								للتذكرة	
								الناتج الممكن	
١,٥	١,٤	١,٦	١,٥	١,٣	١,٤	١,٣	٢,١	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	
٣,٩	٣,١	٣,٩	٣,٨	٢,٢	٢,٧	٣,٠	٦,٦	حجم التجارة العالمية ^١	
								الواردات	
٣,٧	٣,٧	٤,٠	٤,٠	٢,٤	٤,٤	٢,٦	٥,٦	الاقتصادات المتقدمة	
٤,٧	٢,٤	٤,٣	٤,٥	١,٩	٠,٨-	٣,٩	١٠,٠	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	
								الصادرات	
٣,٥	٣,١	٣,٢	٣,٥	٢,١	٣,٧	٢,٨	٥,٦	الاقتصادات المتقدمة	
٤,٣	٢,٩	٤,٣	٣,٦	٢,٥	١,٤	٣,٦	٨,٨	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	
								معدلات التبادل التجاري	
٠,٠	٠,٦	٠,١	٠,٥-	٠,٩	١,٨	٠,٣	٠,٥-	الاقتصادات المتقدمة	
٠,٠	١,٢-	٠,٤-	١,٣	١,٢-	٤,٢-	٠,٥-	٢,٨	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	
								الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي	
								المصنوعات	
١,٥	٠,٩-	١,٧	٢,٨	٥,٤-	٢,٤-	٠,٠	١,٨	النفط	
٠,١	١٣,٠-	٠,٣-	٢٨,٩	١٥,٧-	٤٧,٢-	٥,٥-	٢٢,٢	السلع الأولية غير الوقود	
٠,٣-	٣,٥-	١,٣-	٨,٥	١,٩-	١٧,٤-	٠,٧-	٦,٢		
								أسعار المستهلكين	
٢,٠	١,٢	١,٩	٢,٠	٠,٨	٠,٣	١,٤	٢,٢	الاقتصادات المتقدمة	
٤,٢	٤,٥	٤,٤	٤,٧	٤,٤	٤,٧	٥,٢	٧,٥	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	
								أسعار الفائدة	
١,٦	٠,٢-	٠,٧	٠,٦-	٠,٣-	٠,٦-	٠,٧-	١,٥	سعر لیبور الحقيقي لستة أشهر ^٢	
٠,٨	٠,٤	٠,٣	٠,٣-	٠,٥	١,٣	٠,٨	٢,١	سعر الفائدة الحقيقي طويل الأجل في العالم ^٣	
								أرصدة الحساب الجاري	
٠,٣	٠,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٨	٠,٧	٠,٣	٠,٨-	الاقتصادات المتقدمة	
٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٥	٢,٤	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	
								مجموع الدين الخارجي	
٢٧,٤	٢٩,٠	٢٨,٧	٢٩,٣	٢٩,٧	٢٨,٣	٢٧,٨	٣٢,٢	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	
								خدمة الدين	
٩,٥	١٠,٦	٩,٨	١٠,٠	١٠,٥	١٢,٠	٩,٨	٩,٣	السوق الصاعدة والاقتصادات النامية	

^١ تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

^٢ سعر الفائدة بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي ناقص التغير كنسبة مئوية في مخفض إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.

^٣ متوسط أسعار السندات الحكومية لعشر سنوات (أو لأقرب أجل استحقاق) مرجحا بإجمالي الناتج المحلي لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

آفاق الاقتصاد العالمي موضوعات مختارة

أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

سبتمبر ٢٠٠٦	آفاق الاقتصاد العالمي: النظم المالية والدورات الاقتصادية
إبريل ٢٠٠٧	آفاق الاقتصاد العالمي: التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠٠٧	آفاق الاقتصاد العالمي: العولمة وعدم المساواة
إبريل ٢٠٠٨	آفاق الاقتصاد العالمي: الإسكان والدورة الاقتصادية
أكتوبر ٢٠٠٨	آفاق الاقتصاد العالمي: الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي
إبريل ٢٠٠٩	آفاق الاقتصاد العالمي: الأزمة والتعافي
أكتوبر ٢٠٠٩	آفاق الاقتصاد العالمي: الحفاظ على التعافي
إبريل ٢٠١٠	آفاق الاقتصاد العالمي: إعادة توازن النمو
أكتوبر ٢٠١٠	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر وإعادة التوازن
إبريل ٢٠١١	آفاق الاقتصاد العالمي: توترات التعافي مزدوج السرعة
سبتمبر ٢٠١١	البطالة والسلع الأولية والتدفقات الرأسمالية
إبريل ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر
أكتوبر ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: النمو يعود وبعض المخاطر يبقى
إبريل ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: التوائم مع الديون المرتفعة والنمو المتباطئ
أكتوبر ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر
إبريل ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تحولات وتوترات
أكتوبر ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي يكتسب قوة، لكنه يظل متفاوتا
إبريل ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: تركات وغيوم وعدم يقين
أكتوبر ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل
إبريل ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة
أكتوبر ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول
إبريل ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج
أكتوبر ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟

أولا: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٤-١	قياس عدم المساواة: قضايا المفاهيم والمنهجيات والقياس
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-٣	مؤشرات الدورة الاقتصادية الجديدة في أمريكا اللاتينية:
إبريل ٢٠٠٨، الملحق ١-١	إعادة بناء البيانات التاريخية
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-٣	انعكاسات التقديرات الجديدة لتعادل القوى الشرائية على قياس النمو العالمي
أكتوبر ٢٠٠٨، الملحق ١-١	قياس فجوات الناتج
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ١-٢	تقدير وإيضاح المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠١٠، الملحق ١-٢	الشكل المروحي للنمو العالمي
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٣	مؤشرات تتبع النمو
أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٤	الاستدلال على الناتج الممكن من البيانات المشوشة: منظور نموذج التوقعات العالمية
إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٢	عدم اتساق تدابير إعادة التوازن
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٣	سيناريوهات التطورات السلبية في آفاق الاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١	الميزانيات العمومية لمالية الدولة: أهمية الأصول غير المالية وقياسها
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١	سيناريوهات التعريفية الجمركية
	توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط

ثانياً: استقصاءات تاريخية

- المنظور التاريخي للنمو والحساب الجاري
الأزمات المالية الدولية من منظور تاريخي
الحسن والسيء والقبیح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة
ما تأثير فترات الركود؟
- أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٦-٣
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-١

ثالثاً: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

- الصعود الآسيوي: أنماط التنمية والنمو الاقتصادي
النمو الممكن للناتج والإنتاجية في اليابان
تطور جودة حوكمة الشركات وأثره في آسيا
فصل القاطرة عن القطار؟ التداعيات والدورات في الاقتصاد العالمي
التداعيات وتزامن الدورات الاقتصادية الدولية: من منظور أوسع
ما هي المخاطر التي تمثلها أسواق المساكن للنمو العالمي؟
تغير المناخ: التأثير الاقتصادي والاستجابات على مستوى السياسات
النقاش الدائر حول تطبيق سعر الخصم
الضرائب مقارنة بالكميات في ظل عدم اليقين (دراسة Weitzman, 1974)
تجارب الاتجار في رخص إطلاق الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي
الدورة الاقتصادية العالمية وديناميكيته المتغيرة
الاقتصادات الرئيسية وتقلبات النمو العالمي
تحسن أداء الاقتصاد الكلي — هل هو حسن حظ أم حسن سياسات
أسعار المساكن: التصحيحات والعواقب
الدورات الاقتصادية العالمية
ما أوجه الشبه بين الأزمة الحالية والكساد الكبير؟
هل يمثل الائتمان عنصراً حيوياً في تحقيق التعافي؟
أدلة من البيانات على مستوى النشاط
التحول من الركود إلى التعافي: بأي سرعة وبأي قوة؟
ما مدى الضرر؟ ديناميكية الناتج على المدى المتوسط بعد انتهاء الأزمات المالية
هل يقترن التعافي بالبطالة؟
ديناميكية البطالة أثناء حالات الركود والانتعاش: قانون أوكن وما وراءه
هل ببطء النمو في الاقتصادات المتقدمة يعني بالضرورة بطئه
في الاقتصادات الصاعدة؟
التعافي العالمي: ما هو الوضع الراهن؟
كيف يؤثر عدم اليقين على الأداء الاقتصادي؟
صلابة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: هل تدوم؟
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟
انتشار تداعيات أجواء عدم اليقين التي تكتنف السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا
اقتحام الحدود: هل يمكن للبلدان منخفضة الدخل الديناميكية في الجيل الحالي أن تنجح؟
ما أسباب التباطؤ في بلدان «بريكس»؟
على إيقاع واحد؟ التداعيات والصدمات المشتركة ودور الروابط المالية والتجارية
تزامن الناتج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وفي
بلدان القوقاز وآسيا الوسطى
تداعيات التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية
الإدخار والنمو الاقتصادي
في الطرف المتلقي؟ الأوضاع الخارجية والنمو في الأسواق الصاعدة قبل
الأزمة المالية العالمية وأثناؤها وبعد وقوعها
أثر الأوضاع الخارجية على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة
على المدى المتوسط
أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام ٢٠١١
أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات
- سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الثالث
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٣-١
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الرابع
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-٣
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الملحق ١-٢
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٧
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٨
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٩
أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الخامس
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٥-٢
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-١
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠٠٩، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠٠٩، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٣، الفصل الثاني
تقرير خاص حول التداعيات
إبريل ٢٠١٣، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٤، الفصل الرابع
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٢،
تقرير خاص حول التداعيات

- هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي
 الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن
 التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية
 هل حان الوقت لدفعة على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة
 تدابير غير مسبوقه: النمو في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة
 النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات
- أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
 أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤
 إبريل ٢٠١٥، الفصل ٣
 إبريل ٢٠١٥، الإطار ٣-١
 إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٢
 إبريل ٢٠١٦، الفصل الثالث
 إبريل ٢٠١٧، الفصل الثاني
 إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٢

رابعاً: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

- ارتفاع أسعار السلع الأساسية غير الوقود — هل يمكن أن يدوم؟
 صدمات أسعار السلع الأساسية، والنمو، والتمويل في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
 شركات النفط الدولية والوطنية في ظل بيئة متغيرة لقطاع نفطي هل أسهمت المضاربة في ارتفاع أسعار السلع؟
 تحرير التجارة الزراعية وأسعار السلع الأساسية التطورات الأخيرة في سوق السلع الأساسية
 من المتضرر من الارتفاع الهائل في أسعار الأغذية؟ اختناقات مرحلة التكرير
 تحقيق أقصى استخدام ممكن لأنواع الوقود البيولوجي المستجدة في أسواق السلع الأساسية واحتمالاتها المستقبلية
 العلاقة بين انخفاض قيمة الدولار الأمريكي وأسعار السلع الأساسية لماذا لم يستجيب عرض النفط بدرجة أكبر لارتفاع الأسعار؟
 أسعار النفط المستخدمة كقواعد معيارية العولمة وأسعار السلع والبلدان النامية
 الانتعاش الراهن لأسعار السلع في السياق الصحيح هل عاد التضخم من جديد؟ أسعار السلع الأولية وتضخم الأسعار
 هل تؤثر الاستثمارات المالية في سلوكيات أسعار السلع الأولية؟ استجابات المالية العامة إزاء الزيادات الأخيرة في أسعار السلع الأولية: دراسة تقييمية
 نظم السياسة النقدية وأسعار السلع الأولية تقييم مخاطر الانكماش في اقتصادات مجموعة الثلاثة
 هل سترتفع أسعار السلع الأولية من جديد عند تعافي الاقتصاد العالمي؟ المستجدة في أسواق السلع الأولية واحتمالاتها المستقبلية
 تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المنتظرة ما هي المعلومات التي توفرها لنا أسواق عقود الخيار حول آفاق أسعار السلع الأولية؟
 ما الذي يفسر زيادة التقلبات في أسعار الغذاء؟ إلى أي مدى يخرج تعافي أسعار السلع الأولية الراهن عن المعتاد؟
 منحنيات أسعار العقود المستقبلية للسلع الأولية وتكيف الأسواق الدوري التطورات والتوقعات في أسواق السلع الأولية
 التوقعات القاتمة للقطاع العقاري هل أصبحت المعادن أكثر ندرة وما انعكاسات ندرتها على الأسعار؟
 تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة شح النفط والنمو والاختلالات العالمية
- سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الخامس
 سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-٢
 سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٤
 سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٥-١
 سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٥-٢
 سبتمبر ٢٠٠٦، الملحق ٢-١
 أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-١
 أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٥
 أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٦
 إبريل ٢٠٠٨، الملحق ١-٢
 إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٤
 إبريل ٢٠٠٨، الملحق ١-٥
 إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٦
 إبريل ٢٠٠٨، الفصل الخامس
 إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٥-٢
 أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل الثالث
 أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٣-١
 أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٣-٢
 أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٣-٣
 إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٣
 إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٥
 إبريل ٢٠٠٩، الملحق ١-١
 أكتوبر ٢٠٠٩، الملحق ١-١
 أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٦
 أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٧
 إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-٢
 إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-٣
 أكتوبر ٢٠١٠، الملحق ١-١
 أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٢
 أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ١-٥
 إبريل ٢٠١١، الملحق ١-٢
 إبريل ٢٠١١، الفصل الثالث

- إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-١
 إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-٢
 إبريل ٢٠١١، الإطار ٣-٣
- إبريل ٢٠١١، الملحق ٣-١
 إبريل ٢٠١١، الملحق ٣-٢
 سبتمبر ٢٠١١، الملحق ١-١
 سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٤
 سبتمبر ٢٠١١، الفصل الثالث
 إبريل ٢٠١٢، الفصل الأول
 تقرير خاص
 إبريل ٢٠١٢، الفصل الرابع
 إبريل ٢٠١٢، الإطار ٤-١
 إبريل ٢٠١٢، الإطار ٤-٢
 أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الأول
 تقرير خاص
 أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٤
 أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٥
 إبريل ٢٠١٣، الفصل الأول
 تقرير خاص
 إبريل ٢٠١٣، الفصل الثالث
 إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١
 أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الأول
 تقرير خاص
 أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١ ت خ ١-١
- أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١ ت خ ٢-٢
 إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٣
 إبريل ٢٠١٤، الفصل ١
 تقرير خاص
 أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ١،
 تقرير خاص
- إبريل ٢٠١٥، الفصل ١
 تقرير خاص
 إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-١
 أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١
 تقرير خاص
 أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١
- أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٢
 أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-١
 أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٤
- إبريل ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص
 أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣
 أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ١،
 تقرير خاص
 أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٣
 إبريل ٢٠١٧، تقرير خاص:
- قيود دورة الحياة على إنتاج النفط العالمي
 الغاز الطبيعي غير التقليدي: هل يغير قواعد اللعبة؟
 آثار الصدمات النفطية في الأجل القصير على النشاط الاقتصادي
 استخدام المرشحات منخفضة الترددات لاستخلاص الاتجاهات
 العامة للدورة الاقتصادية
 النموذجان التجريبيان للطاقة والنفط
 تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة
 الاستثمار المالي والمضاربة وأسعار السلع الأولية
 صوب حيث يمكن أن تصيب الهدف: تقلبات أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية
 استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- تذبذبات أسعار السلع الأولية والبلدان المصدرة لها
 الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات أسعار السلع الأولية على البلدان منخفضة الدخل
 تذبذب أسعار السلع الأولية والتحدى الإنمائي في البلدان منخفضة الدخل
 استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- الطاقة غير التقليدية في الولايات المتحدة
 أزمة عرض الغذاء - من هم الأشد تأثراً بالأزمة؟
 استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- الوحش الذي لم يهاجم: هل كُفِّم التضخم أم كان في غفوة مؤقتة؟
 هل لا يزال استهداف التضخم ضرورياً في ظل استواء منحني فيليبس؟
 استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
- طفرات الطاقة والحساب الجاري: تجارب قطرية مقارنة
 محركات أسعار النفط وتضييق الفرق بين سعري خام برنت وغرب
 تكساس الوسيط
 تثبيت توقعات التضخم عند قصور التضخم عن الهدف
 أسعار وتنبؤات السلع الأولية
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في
 حقبة انخفاض أسعار النفط
- انهيار أسعار النفط: العرض أم الطلب؟
 تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي
- منحنيات الحدود القصوى الجديدة لاستخراج المعادن: التحول من الشمال إلى الجنوب
 تقرير خاص، الإطار ١-١ ت خ ١-١
 إلى أين يتجه مصدر السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية
 مريض أمت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي
 هل تصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بفترة في النشاط أثناء طفرات
 السلع الأولية؟
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحول في استخدام الطاقة
 في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري
 انخفاض التضخم عالمياً في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة
 تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء
 في الاقتصاد العالمي
- ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟
 تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والموارد
 غير التقليدية في سوق النفط العالمية

خامسا: سياسة المالية العامة

- تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلي؟ متى تكون الدفعة المالية التنشيطية فعالة؟ سياسة المالية العامة كأداة مضادة للاتجاهات الدورية الاختلافات في مدى أهمية أدوات الضبط التلقائي وعلاقتها بسياسة المالية العامة الاستنسابية ما السبب وراء الصعوبة البالغة في تحديد آثار الدفعة المالية؟ هل جاءت التخفيضات الضريبية الأمريكية في حينها واتسمت بالاستمرارية المؤقتة ودقة التوجيه؟ آثار ضبط أوضاع المالية العامة على الإقتصاد الكلي: هل نشعر بوطأتها؟ رصيد الموازنة والميزان التجاري: هل يفصل التوأم عند الولادة؟ هل نسيء تقدير مضاعفات المالية العامة قصيرة الأجل؟ انعكاسات ارتفاع مستوى الدين العام في الاقتصادات المتقدمة الحسن والسيء والقبيح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة التفاوت الكبير في السياسات فرط أعباء الدين العام وأداء القطاع الخاص هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الإقتصاد الكلي تحسين كفاءة الاستثمار العام الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية مؤسسات المالية العامة وقواعد المالية العامة والاستثمار العام ظفرات السلع الأولية والاستثمار العام
- سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل الخامس
- أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-٢
- أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٥-٣
أكتوبر ٢٠١٠، الفصل الثالث
سبتمبر ٢٠١١، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٥
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٢

سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

- كيف تؤثر النظم المالية على الدورات الاقتصادية التمويل بالديون وانكماش الديون الروابط المالية والتداعيات أوضاع الإقتصاد الكلي في البلدان الصناعية والتدفقات المالية إلى الاقتصادات الصاعدة ما هي السيولة العالمية؟ الانعكاسات الاقتصادية الكلية للاضطراب المالي الأخير: أنماط مستمدة من الحالات السابقة دورة أسعار المساكن المتغيرة وانعكاساتها على السياسة النقدية تقييم احتمالات تعرض أسواق المساكن للتصحيح هل هناك أزمة ائتمان؟ الضغط المالي وهبوط النشاط الاقتصادي نوبة العسر المالي الأخيرة: كيف تغير الأساسيات التي تركز عليها الآفاق العالمية؟ السياسات السليمة للتخلص من ضغوط النظم المالية واستعادة سلامة الوساطة المالية أسعار المساكن: التصحيحات والعواقب ما هي درجة انكشاف الشركات غير المالية أمام المخاطر؟ حالة تبديد ثروات الأسر أثر ملكية البنوك الأجنبية خلال الأزمات النابعة من الداخل مؤشر الضغط المالي في الاقتصادات الصاعدة الضغط المالي في الاقتصادات الصاعدة: تحليل الإقتصاد القياسي كيف تؤدي الروابط إلى إنكفاء الحريق دروس للسياسة النقدية من تجربة تقلبات أسعار الأصول هل كانت الأسواق المالية في الاقتصادات الصاعدة أكثر قدرة على الصمود مقارنة بالأزمات السابقة؟ المخاطر من أسواق العقارات مؤشرات الأوضاع المالية تداعيات كساد أسعار المساكن في الاقتصادات المتقدمة على الأسواق المالية العالمية
- سبتمبر ٢٠٠٦، الفصل الرابع
سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٤-٢
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٤
- أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٨، الفصل الثالث
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ٤-٢
إبريل ٢٠٠٩، الملحق ٤-٢
إبريل ٢٠٠٩، الفصل الرابع
أكتوبر ٢٠٠٩، الفصل الثالث
- أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠١١، الملحق ١-١
إبريل ٢٠١١، الإطار ١-١

إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٣
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٢
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٢، الفصل الثاني
تقرير خاص حول التداعيات
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثاني
تقرير خاص حول التداعيات
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-١

إبريل ٢٠١٤، الفصل الثاني
تقرير خاص حول التداعيات
إبريل ٢٠١٤، الفصل الثالث
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٥

التداعيات الدولية وصنع السياسات الاقتصادية الكلية
دورات الرواج والكساد: محفزاتها وانعكاساتها على السياسات
هبوط أسعار الأسهم: هل هو نذير بالركود؟
انتقال تداعيات خفض قروض التمويل من بنوك منطقة اليورو عبر الحدود

انتقال آثار الضغوط المالية في الاقتصاد العالمي

التفاوت الكبير في السياسات
حديث الإلغاء التدريجي: ما المتوقع عندما تشدد الولايات المتحدة
سياستها النقدية
عرض الائتمان والنمو الاقتصادي
هل ينبغي على الاقتصادات المتقدمة أن تقلق بشأن صدمات النمو في
اقتصادات الأسواق الصاعدة؟

منظورات لأسعار الفائدة الحقيقية العالمية
مستجدات أسواق المساكن في أنحاء العالم
السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة
منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية

سابعاً: قضايا سوق العمل والفقر وعدم المساواة

إبريل ٢٠٠٧، الفصل الخامس
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٥-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الرابع
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٣-٢
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٧، الفصل الثالث

عولمة العمالة
الهجرة والتجارة: كيف يؤثران على البلدان النامية؟
إصلاحات سوق العمل في منطقة اليورو والمفاضلة بين الأجور والبطالة
العولمة وعدم المساواة
الازدواجية بين العقود المؤقتة والدائمة: المقاييس والآثار وقضايا السياسات
برامج نوبات العمل القصيرة
تباطؤ ضعيف بلا طائل؟ نظرة قطاعية على أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة
حصة العمالة في أوروبا والولايات المتحدة في فترة الركود الكبير؟ وبعده
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟
إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة
والحفاظ على استقرارها
فهم الاتجاه العام التنزلي في أنصبة العمالة من الدخل

ثامناً: قضايا أسعار الصرف

سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠٠٧، الفصل الثالث
إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٢

كيف سيتسنى تصحيح الاختلالات العالمية؟
أسعار الصرف وتصحيح الاختلالات الخارجية
انتقال آثار أسعار الصرف إلى أسعار التجارة وعلاقته بعملية التصحيح الخارجي
انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: أسبابه وآثاره
دروس من الأزمة: حول اختيار نظام سعر الصرف
نظم سعر الصرف والتعرض للالتزامات في الأسواق الصاعدة
أسعار الصرف وتدفقات التجارة: صلة مقطوعة؟
العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية
قياس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقدرات التنافسية: دور سلاسل القيمة العالمية

تاسعا: المدفوعات الخارجية والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

- سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ١-١
- سبتمبر ٢٠٠٦، الإطار ٢-١
- إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٣-١
- إبريل ٢٠٠٧، الإطار ٣-٢
- أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ١-٣
- أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-٣
- أكتوبر ٢٠٠٧، الفصل الثالث
- أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٣-١
- إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٣
- إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٥
- أكتوبر ٢٠٠٨، الفصل السادس
- أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ١-٦
- أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٢-٦
- إبريل ٢٠٠٩، الإطار ١-٤
- أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-١
- أكتوبر ٢٠٠٩، الإطار ١-٥
- إبريل ٢٠١٠، الفصل الرابع
- أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ٢-١
- أكتوبر ٢٠١٠، الإطار ٢-٢
- أكتوبر ٢٠١٠، الفصل الرابع
- إبريل ٢٠١١، الإطار ٢-١
- إبريل ٢٠١١، الفصل ٤
- سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٥
- إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١
- أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-١
- أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الرابع
- أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٤
- أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١ ت-١ خ-١
- أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٤
- أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٤
- أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٢-٤
- إبريل ٢٠١٥، الإطار ٢-١
- أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-١
- أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-١
- إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-١
- إبريل ٢٠١٦، الفصل الثاني
- إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٢
- إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٣
- أكتوبر ٢٠١٦، الفصل الثاني
- إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٢
- إبريل ٢٠١٧، الإطار ٤-٢
- التدفقات الرأسمالية إلى بلدان الأسواق الصاعدة: نظرة طويلة الأجل
تحسن أداء المالية العامة في بلدان الأسواق الصاعدة: دوري أم هيكلية؟
إمكانية استمرار المركز الخارجي وعلاقتها بالتكامل المالي
الاختلالات الكبيرة والمستمرة في الحساب الجاري
المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية
إدارة الآثار الاقتصادية الكلية لتدفقات المعونة الكبيرة والمتقلبة
إدارة التدفقات الرأسمالية الداخلة الكبيرة
هل يمكن أن تنجح القيود على رأس المال؟
المشاورات متعددة الأطراف بشأن الاختلالات العالمية: تقرير مرحلي
كيف تؤثر العولمة التجارية والمالية على النمو؟ النظرية والأدلة
تفاوت أرصدة الحساب الجاري عبر الاقتصادات الصاعدة
محددات الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط
صناديق الثروة السيادية: انعكاساتها على الأسواق المالية العالمية
الاختلالات العالمية والأزمة المالية
التمويل التجاري والتجارة العالمية: أدلة جديدة من المسوح المصرفية
من العجز إلى الفائض: التحولات الأخيرة في الحساب الجاري العالمي
تحقيق التوازن الصحيح: التحول عن فوائض الحسابات الجارية المستمرة
آسيا الصاعدة في مواجهة التدفقات الرأسمالية الداخلة
بلدان أمريكا اللاتينية الخمسة وركوب موجة أخرى من التدفقات
الرأسمالية الداخلة
هل تترك الأزمات المالية أثارا دائمة على التجارة؟
إزالة الاختلالات الخارجية من بلدان الاتحاد الأوروبي الهامشية
التدفقات الرأسمالية الدولية - مستقرة أم متقلبة؟
النقاط الحرجة في الالتزامات الخارجية والأزمات
تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو
إعادة التوازن الخارجي في منطقة اليورو
السالب والموجب في إدارة التدفقات الرأسمالية: تحقيق التوازن بين
التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة
محاكاة أثر التعرض للمخاطر الناتجة عن ظروف أسواق رأس
المال الدولية
طفرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة وانعكاساتها على التجارة
هل وصلت الاختلالات العالمية إلى نقطة تحول؟
تحويل الاتجاه: تصحيح المراكز الخارجية في عام ١٩٨٦
قصة تصحيحين: شرق آسيا ومنطقة اليورو
فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية
الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري
التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية
تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية
فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة
التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل
مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة
التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟
تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
مع الطلب النهائي للصين
التحويلات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات
بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

عاشرا: قضايا إقليمية

- الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي بعد عشر سنوات
مكامن الخطر في الاقتصادات الصاعدة
الروابط والتداعيات بين الشرق والغرب في أوروبا
تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو
- أكتوبر ٢٠٠٨، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٠٩، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١

حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القطرية

- لماذا يواصل حساب الدخل الدولي في الولايات المتحدة تحقيق
فائض، وهل سيستمر على هذا المنوال؟
هل تصبح الهند محركا للنمو العالمي؟
الادخار والاستثمار في الصين
تعديل تقديرات إجمالي الناتج المحلي في الصين:
ماذا يعني ذلك بالنسبة للصين والاقتصاد العالمي؟
ما هي الدروس المستفادة من الدراسات القطرية لتأثير العولمة
على عدم المساواة؟ أمثلة من المكسيك والصين والهند
اليابان بعد اتفاق بلازا
مقاطعة تايوان الصينية في أواخر الثمانينات
هل أدت اتفاقية بلازا إلى ضياع العقود في اليابان؟
إلى أين يتجه الفائض الخارجي للصين؟
مؤسسة تسليف ملاك المساكن الأمريكية
إعادة هيكلة ديون قطاع الأسر في أيسلندا
سياسات أبنوميكس: مخاطر قائمة عقب نجاح ميكرو؟
هل نمط الإنفاق في الصين يتحول (بعيدا عن السلع الأولية)؟
الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود
الصادرات اليابانية: ما العائق؟
تجربة الانكماش في اليابان
- سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٢-١
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ٤-١
سبتمبر ٢٠٠٥، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠٠٦، الإطار ٦-١
أكتوبر ٢٠٠٧، الإطار ٢-٤
إبريل ٢٠١٠، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠١٠، الإطار ٢-٤
إبريل ٢٠١١، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٢-٣

ثاني عشر: موضوعات خاصة

- تغير المناخ والاقتصاد العالمي
الارتفاع المستمر في ملكية السيارات في الاقتصادات الصاعدة:
انعكاساته على تغير المناخ
جنوب آسيا: التأثير التوضيحي لصدمة مناخية مفاجئة
السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى التكيف بشكل أكثر سلاسة
مع صدمات المناخ المفاجئة
التأمين ضد الكوارث وسندات الكوارث: الأدوات الجديدة للتحوط
من مخاطر الأحوال الجوية المتطرفة
المبادرات الأخيرة على مستوى السياسات من أجل تخفيض الانبعاثات
جوانب التعقيد في تصميم سياسات التخفيف المحلية
اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من
السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟
كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية
هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام
طريقة المقارنة المصطنعة
إقبال عالمي على تملك الأراضي
اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فرادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند
والصين وجنوب إفريقيا
التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية
مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير
المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتدخل الاقتصادي حول العالم
تعديل نصيب العمالة من الدخل
الصراعات والنمو والهجرة
معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الأيرلندي
- إبريل ٢٠٠٨، الفصل الرابع
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٢-٤
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٣-٤
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٤-٤
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٥-٤
إبريل ٢٠٠٨، الإطار ٦-٤
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٤-٣
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-ت-١-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٤-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-١

المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي في إبريل ٢٠١٧

أدلى رئيس المجلس التنفيذي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس التنفيذي لتقرير الراصد المالي وتقرير الاستقرار المالي العالمي وتقرير آفاق الاقتصاد العالمي في ٤ إبريل ٢٠١٧.

التنظيم المالي، مما قد يشجع على فرط المخاطرة؛ واحتمال زيادة الحمائية والسياسات المنغلقة.

وإزاء هذه الخلفية، أكد المديرين الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات بحيث تكون شاملة ومتسقة ويتم الإفصاح عنها بوضوح بهدف تحقيق النمو القوي والمتوازن وعلى أساس قابل للاستمرار؛ وتعزيز الصلابة؛ وضمان جني ثمار الاندماج الاقتصادي والتقدم التكنولوجي على نطاق واسع. وتتباين أولويات السياسات بين مختلف الاقتصادات المنفردة حسب المراحل الدورية، والتحديات الهيكلية، ومواطن الضعف التي تواجهها. ويعد التعاون متعدد الأطراف ضروريا، كما كان دائما، بحيث يشكل عنصرا مكملا للجهود الوطنية ولمواجهة التحديات المشتركة، بما فيها الحفاظ على النظام التجاري المفتوح القائم على القواعد؛ وضمان تحقيق المساواة في الضرائب الدولية؛ وتقوية شبكة الأمان المالي العالمية. وتعد الجهود متعددة الأطراف ضرورية أيضا لمعالجة ظاهرة قطع علاقات المراسلة المصرفية وأزمة اللاجئين. وينبغي لبلدان العجز وبلدان الفائض على حد سواء تنفيذ السياسات الملائمة للحد من الاختلالات العالمية المفرطة المزمنة.

واتفق المديرين على أن واحدا من التحديات المشتركة بين الاقتصادات المتقدمة يتمثل في تعزيز الناتج الممكن، وذلك من خلال الإصلاحات المالية والهيكلية التي تهدف إلى تحقيق الأولويات ذات الخصوصية القطرية، بما في ذلك تحديث البنية التحتية العمومية حيثما يلزم؛ وتحسين المشاركة في سوق العمل ومستوى مهارة العمالة؛ والقضاء على تشوهات سوق المنتجات؛ وإصلاح نظام ضريبة دخل الشركات لتشجيع الاستثمار الخاص، والبحث والتطوير، وإعادة توزيع الموارد على المجالات المنتجة. كذلك ينبغي أن تكون مقاومة التراجع عن الاندماج الاقتصادي العالمي جزءا من جدول الأعمال لضمان تحقيق النمو العالمي القوي على أساس قابل للاستمرار. ورأى المديرين أنه من الضروري معالجة الآثار الجانبية المعاكسة للتطور التكنولوجي والتكامل التجاري باستخدام السياسات الملائمة. وفي هذا السياق، أحاطوا علما بالنتيجة التي خلص إليها الخبراء بأن التقدم التكنولوجي على ما يبدو هو العامل الرئيسي الذي يفسر انخفاض نصيب العمالة من الدخل في الاقتصادات المتقدمة، بينما يبدو أن التكامل التجاري — الذي ساهم في تحقيق تحسن كبير في مستويات

اتفق المديرين التنفيذيون عموما مع التقييم الصادر بشأن آفاق ومخاطر الاقتصاد العالمي. وأبدوا ترحيبهم بالتطورات الإيجابية منذ النصف الثاني من عام ٢٠١٦: فقد تسارعت وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي، وارتفع معدل التضخم الكلي عموما بعد ارتداد إيجابي في أسعار السلع الأولية، وتحسن المزاج العام في الأسواق المالية. ومن المتوقع أن ينتعش النمو العالمي أكثر في ٢٠١٧-٢٠١٨، مما يرجع إلى حدوث تعاف أقوى من المتوقع في كثير من الاقتصادات المتقدمة والتوقعات بتحقيق نمو أعلى في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، نتيجة عدة أمور منها تحسن الأوضاع في عدة بلدان مصدرة للسلع الأولية. غير أن زخم النمو لا يزال متواضعا ومخاطر التطورات السلبية لا تزال سائدة، مع ازدياد أجواء عدم اليقين المحيطة بالسياسات واستمرار العوامل الهيكلية المعاكسة. وأكد المديرين أهمية استخدام جميع أدوات السياسات على المستوى القومي وتعزيز الجهود التعاونية متعددة الأطراف من أجل تحقيق تعاف أقوى، ودرء مخاطر التطورات السلبية، وحماية المكاسب التي تحققت بشق الأنفس على مستوى الاندماج العالمي والاستقرار المالي، وتشجيع احتواء الجميع.

وذكر المديرين أن ميزان المخاطر لا يزال مائلا للجانب السلبي، وخاصة على المدى المتوسط. ورغم أنه من دواعي الارتياح استمرار التعافي الدوري في الاقتصادات المتقدمة، فلا يزال الناتج دون المستويات الممكنة والبطالة أعلى من مستويات ما قبل الأزمة في كثير من البلدان. ولا تزال إمكانات النمو مثقلة بأعباء شيخوخة السكان، وانخفاض نمو إنتاجية العمالة، والتركة التي خلفتها الأزمة. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ترتبط التوقعات متوسطة الأجل على نحو وثيق بالتطورات في أسواق السلع الأولية، والأوضاع المالية العالمية، والتحول الاقتصادي الجاري في الصين، والتقدم المحرز في تسوية الاختلالات المحلية ومعالجة التحديات الهيكلية في بعض الاقتصادات.

وذكر المديرين أن زيادة أجواء عدم اليقين المحيطة بالمشهد السياسي والسياسات الاقتصادية في كثير من أنحاء العالم تفرض تحديات جسيمة أمام آفاق الاقتصاد والاستقرار المالي. واستشهدوا في ذلك، من بين جملة أمور، بعودة أسعار الفائدة إلى مستوياتها الطبيعية بأسرع مما كان متوقعا؛ وتراجع

لكثير من البلدان، تتضمن الأولويات اعتماد منهج استباقي لمراقبة مواطن التعرض للخطر ومعالجة مواطن الضعف في قطاع الشركات والقطاع المصرفي، وتحسين الحوكمة المؤسسية، وتخفيض الاختناقات في البنية التحتية والحوافز أمام الدخل. وينبغي أن تكملها تدابير لتعزيز الصلابة، مثل إنشاء قاعدة للمستثمرين المحليين، وزيادة عمق وسيولة أسواق الأسهم والسندات، وتحديث النظام الضريبي لزيادة كفاءة استخدام الموارد.

وأكد المديرون أن ترسيخ التحسينات التي تحققت في الاستقرار المالي وتوقعات السوق يتطلب تضافر الجهود بين مختلف البلدان. ففي الولايات المتحدة، حيث يمكن للإصلاح الضريبي وإلغاء القواعد التنظيمية المالية أن يكون لهما تأثير بالغ على القطاعات المالية وقطاعات الشركات حول العالم، ينبغي للسلطات توخي اليقظة إزاء زيادة نسب الرفع المالي وتدني جودة الائتمان، واتخاذ تدابير استباقية ضد الإفراط في خوض المخاطر. وفي أوروبا، حيث تم إحراز تقدم مهم، لا تزال هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود لتعديل نماذج عمل البنوك، وتيسير التخلص من القروض المتعثرة، والتغلب على المعوقات الهيكلية أمام ربحية البنوك. وفي الصين، حيث يجري تنفيذ إصلاحات رئيسية في النظام المالي، ينبغي توجيه اهتمام خاص بسرعة نمو الأصول بين البنوك الصغيرة، وتزايد الاعتماد على تمويل الجملة، والروابط الوثيقة المتبادلة بين منتجات الظل وأسواق التعامل بين البنوك. وعلى المستوى العالمي، لا يزال استكمال جدول أعمال الإصلاح التنظيمي يمثل عاملاً مهماً، وينبغي مقاومة أي محاولة للعدول عن المعايير التنظيمية.

وذكر المديرون أن البلدان النامية منخفضة الدخل المصدرة للسلع الأولية تعرضت لعمليات تصحيح صعبة منذ تحول دورة السلع الأولية في عام ٢٠١٤. وفي ظل تزايد المديونية وضعف المراكز الخارجية في العديد من هذه الاقتصادات، دعا المديرون إلى تكثيف الجهود على مستوى السياسات بغية تعبئة الإيرادات، وتحسين الإدارة الضريبية، ورفع كفاءة الإنفاق، واحتواء تراكم الديون. وبالنسبة لكثير من البلدان متنوعة الأنشطة، تتمثل الأولويات في بناء هوامش الأمان المالي بينما لا يزال النمو قوياً نسبياً، وتحقيق توازن أفضل بين تلبية الاحتياجات الاجتماعية والإنمائية وضمان استمرارية القدرة على تحمل الديون. أما التحدي المشترك أمام جميع البلدان النامية منخفضة الدخل فيتمثل في مواصلة التقدم نحو إحراز «أهداف التنمية المستدامة».

المعيشة وتخفيض معدلات الفقر حول العالم — هو المحرك الرئيسي في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وشدد المديرون على أن تصميم سياسات المالية العامة الاحتوائية، مثل الأدوات التحويلية والضريبية، ينبغي أن يحقق التوازن السليم بين تشجيع إعادة التوزيع والمحافظة على الحوافز للاستثمار والعمل. كذلك أكدوا أهمية تحسين التعليم والتدريب والخدمات الصحية والتأمينات الاجتماعية ونظم معاشات التقاعد. وفي بعض الحالات، يمكن لسياسات سوق العمل الفعالة أن تكون أداة مؤثرة على المدى القصير.

واتفق المديرون على أن تعزيز التعافي لا يزال يمثل أولوية في كثير من الاقتصادات، مما يستلزم الدعم من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، مقترنا بإصلاحات هيكلية داعمة للنمو. وفي حالة الانخفاض المزمع في التضخم الأساسي و/أو استمرار مخاطر الانكماش، فإن السياسات النقدية الاستثنائية تظل ملائمة لدعم النشاط الاقتصادي ورفع توقعات التضخم، بينما ينبغي متابعة عواقبها السلبية المحتملة على الاستقرار المالي متابعة وثيقة. ويمكن لسياسة المالية العامة أن تقوم بدور مهم، لا سيما عندما تصبح السياسة النقدية أقل فعالية. واتفق المديرون، كمبدأ عام، على أن تكون سياسة المالية العامة مضادة للاتجاهات الدورية، وداعمة للنمو، ومشجعة لإحتواء الجميع، ومركزة على إطار موثوق للمدى المتوسط يضمن بقاء الدين في حدود يمكن تحملها. وحسب ظروف كل بلد من حيث التراخي الاقتصادي، والحيز المالي، ومستويات الدين، فإن اختيارات السياسات تتراوح بين الدعم المالي الاستثنائي إلى إعادة تشكيل عناصر الموازنة وإعادة بناء هوامش الأمان المالي.

واتفق المديرون على أنه في الوقت الذي يمكن لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الاحتفاظ بتأثيرها على أوضاعها المالية المحلية، فقد يواجه كثير منها مخاطر مرتفعة تنشأ عن تداعيات سلبية خارجية، بما في ذلك احتمال حدوث تحول مفاجئ في مزاج السوق وتقلب حاد في التدفقات الرأسمالية وأسعار الصرف. وحث المديرون صناع السياسات في هذه البلدان على التأهب لمواجهة أوضاع خارجية أقل إيجابية. وعلى وجه التحديد، سوف يكون من الضروري الحفاظ على السياسات السليمة والأطر القوية، بما في ذلك مرونة أسعار الصرف ومجموعة قوية من الأدوات الاحترازية الكلية، بينما يمكن استخدام تدابير إدارة التدفقات الرأسمالية بصفة مؤقتة حسب الاقتضاء، وإن كان لا يجب استخدامها كبديل للتصحيح الاقتصادي الكلي الذي تقتضيه الظروف. وبالنسبة

